

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية العصيّة

من التبعيّة الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي

الدكتور يوسف صايغ

التنمية المحلية

من التبعية الى الاعتماد على النفس
في الوطن العربي

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية العصية

من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي

الدكتور يوسف صايغ

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٩٢

كلمة شكر

أسجّل شكري للمؤسسة العربية المصرفية في المنامة، البحرين، التي قدّمت لي عبر رئيسها ومسؤولها التنفيذي الأول الأستاذ عبد الله السعودي، ومجلس ادارتها، منحة بحثية مكّنتني من التفرغ لإعداد هذا الكتاب، ولما تمتعت به من حرية تامة في كتابته. وهكذا فإنني أتحمل مسؤولية الآراء والأحكام التي يتضمنها الكتاب كاملة.

وبالإضافة، أود أن أشكر معهد اكسفورد لدراسات الطاقة الذي وضع تسهيلاته في تصرفي بفضل دعوته لي بصفة «استاذ زائر»(*) خلال السنة الجامعية ١٩٨٤/١٩٨٥، وكذلك كلية «سانت انطوني» في جامعة اكسفورد التي دعتني في الوقت عينه لأن أكون «عضواً متقدماً مشاركاً»(**) فيها. وقد سمحت لي الفرصة التي وفرها كل من المعهد والكلية، والمكتبات الضخمة في عدد من كليات جامعة اكسفورد، بالقيام ببحوث متسعة حول مقولتي «التبعية» و«الاعتماد على النفس» اللتين تشكّلان محور اهتمام هذا الكتاب.

بيروت ـ لبنان
٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

(*) أي: Visiting Scholar.

(**) أي: Senior Associate Member.

الإهداء

إلى رُوز مِري

المحتويات

مُقَدِّمَةُ الطبعَةِ العَرَبيَّة

وضعت هذا الكتاب أصلاً باللغة الانكليزية. وكنت قد انتهيت من اعداد المخطوطة وسلّمتها لدار «راوتلدج» للنشر في لندن/ نيويورك في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٩٠. وقد ظهر الكتاب وبوشر بتوزيعه في منتصف شهر أيار/ مايو ١٩٩١[١]. ثم قمت بترجمته إلى العربية بنفسي بين خريف ١٩٩١ ومطلع شباط/ فبراير ١٩٩٢.

وبسبب الخطورة البالغة للأحداث التي وقعت على كل من الصعيدين الدولي، والعربي/ الاقليمي، منذ إعداد المخطوطة الأصلية في منتصف عام ١٩٩٠، وما أدّت وستؤدي إليه تلك الأحداث دون ريب من تساؤلات لدى القارىء حول مدى ملاءمة الأطروحة المركزية في الكتاب بصدد التنمية عبر الاعتماد العربي الجماعي على النفس والتكامل الاقتصادي في ما بين الأقطار العربية، وحول واقعية الأطروحة في الوضع العربي الراهن، بل وحول سلامتها النظرية والنسقية... رأيت من واجبي أن أضع هذه المقدمة للطبعة العربية، متناولاً فيها تساؤلين (أو هاجسين) أساسيين اعتقد أنهما سيثاران ـ وبحق ـ وموضحاً موقفي منهما:

١ ـ ما هي، بالنسبة إلى الوطن العربي، دلالة انهيار النظام الشيوعي (أو الاشتراكي) في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية بين إعداد المخطوطة الأصلية وصدور الطبعة الأولى باللغة الانكليزية، وبين إعداد هذه الترجمة للكتاب، انهياراً شمل النظام كنسق فكري تجريدي، وككيان سياسي واقتصادي بمؤسساته وهيكلياته وآلياته؟ وما هي دلالة تبني البلدان الشيوعية الأوروبية لنسق سياسي/ ليبرالي يأخذ بالديمقراطية ويحترم الحريات الأساسية، واقتصادي/ رأسمالي يأخذ بقيم ومبادىء وآليات اقتصاد السوق، بديلاً عن نظام تلك البلدان

---

(١) عنوان الكتاب بالانكليزية هو: **Yusif A. Sayigh**, ***Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance in the Arab Region*** **(London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1991).**

المنهار، في عملية إحلال شملت، على السواء، النسق الفكري التجريدي والتطبيقي لليبرالية الغربية، ونسق اقتصاد السوق، والعمل على تجسيد هذين النسقين في المؤسسات والهيكليات والآليات السياسية والاقتصادية كما تشاهد هذه في المجتمعات الغربية؟

٢ ـ وفي ضوء الأحداث العسكرية/ السياسية/ الاقتصادية في المشرق العربي التي امتدت بين احتلال العراق للكويت في الثاني من آب/ اغسطس عام ١٩٩٠، وانتهاء العمليات العسكرية التي قامت بها «الدول المتحالفة» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر آذار/ مارس ١٩٩١ بخروج القوات العراقية من الكويت، التي أدت إلى تداعيات ونتائج عسكرية/ سياسية/ اقتصادية/ تقانية ذات خطورة بالغة لحاضر الوطن العربي ولمستقبله في المدى المنظور، تكشّف قسم منها حتى الآن في المشرق العربي وامتداداً إلى المغرب العربي، ولكنها تنذر بالمزيد من الويلات والانهيارات العربية، ومن التحولات السلبية في شتى المجالات ـ في ضوء تلك الأحداث التي اعتبرناها منطلقاً للتساؤل الحالي، ما هي مصداقية النموذج الأساسي للتبعية[٢] (الذي يتناوله الكتاب بقدر من التفصيل) كأداة تفسير للتخلّف في السياق العربي الحالي؟ وإذا كان نموذج التبعية لا يزال صالحاً لتفسير قسم كبير من التخلّف، إلى جانب العوامل الداخلية الذاتية الفاعلة، فما هي امكانية تبني الوطن العربي لاستراتيجية الاعتماد على النفس (خاصة على المستوى الجماعي) في المشروع الانمائي على المستويين القطري والقومي، كعلاج مضاد فعّال للتبعية؟ وهل لا يزال من الجائز والمبرر أن تطرح هذه الاستراتيجية كأداة صالحة وملائمة وواقعية في اطار الوضع العربي الراهن حيث ازداد الوطن العربي تشرذماً ووهناً وحيرة وهلعاً، وتردداً في وجه التحديات السياسية والاقتصادية من خارجية وداخلية، عما كان عليه في عقد السبعينيات؟ بعبارة أخرى، هل تقادمت أطروحة ومحتوى هذا الكتاب وهو لا يزال بعد في السنة الأولى من صدوره بالانكليزية، ولا يزال حبر طبعته العربية طرياً لم يجف بعد؟

١ ـ بالنسبة إلى التساؤل الأول

لن يكون بمقدوري في حدود ما تتيحه هذه المقدمة من اتساع أن أتناول جميع جوانب دلالة انهيار النظام الشيوعي/ الاشتراكي، كما جرى تحديد «النظام» في نص التساؤل. ولهذا فسأقصر ملاحظاتي على تلك الجوانب التي تتصل بالفكر السياسي والاقتصادي لدى المفكرين العرب في تناوله للنسقين السياسي والاقتصادي، وبالهيكليات التي تتأثر (أو ستتأثر) بالانهيار، وبالممارسات الرسمية (والشعبية) التي لا بد أن تعكس ـ إلى مدى كبير أو ضئيل ـ أثر التطورات الجديدة في بلدان أوروبا الشيوعية سابقاً بالنسبة إلى الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الأساسية. على أنني، في كل ذلك، سأعمد إلى تقليد رسام «الكاريكاتور» إذ يركّز على ملمح ما في وجهٍ ما فيبرزه على حساب الملامح الأخرى التي قد يتجاهلها أو يوليها قدراً

---

(٢) بمعنى: The Dependency Paradigm.

ضئيلاً من الاهتمام. أي أن غرضي ليس محاولة تقديم توصيف وتحليل شمولي لجوانب الانهيار وآثاره، وإنما محاولة ابراز بعضها مما يتصل بالتحليلات والتوجهات والمواقف العربية لدى الفرقاء الأساسيين المعنيين.

يبدو لي في ما يختص بالفكر السياسي والاقتصادي لدى المفكرين العرب في تناوله لكل من النسقين السياسي والاقتصادي المنهارين، أنه في قسم غير يسير منه تسرع (ولا أقول اسرع) في الانتقال، بمقدار مئة وثمانين درجة، من التغني بالنسق الاشتراكي (فلسفة، ومبادىء، وأهدافاً وهيكليات وآليات) إلى تعداد وتوصيف عوراته دون تحفظ، وبذلك محولاً التغني ليتوجه صوب النسق الليبرالي الرأسمالي. ويبدو لي أن وراء هذا الانتقال الحاد قدراً كبيراً من الخلط بين فلسفة الاشتراكية ومبادئها وأهدافها من جهة، وهيكلياتها وآلياتها وممارساتها كما شهدناها في بلدان أوروبا الاشتراكية من جهة أخرى. فالقيم الانسانية (المتجسدة في مبادىء اقتصادية واجتماعية) التي يقوم عليها النسق الاشتراكي ـ كاستهداف العدالة في الفرص بين المواطنين والرعاية الاجتماعية وما إليها ـ هي من أبرز هموم وهواجس الفكر الاشتراكي الأصيل، ولكنها ليست من هموم وهواجس الفكر الرأسمالي في أصوله ومنطلقاته التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون ـ المحدثون. وما نراه من اهتمامات انسانية اجتماعية ومن ديمقراطية وحريات في البلدان الرأسمالية إنما هو «تطعيم» لشجرة النسق الرأسمالي، نتيجة أجيال عديدة من الصراع في مجتمعات تلك البلدان وبعد معاناة قاسية للفقراء والضعفاء فيها.

لا بد من الاعتراف هنا أن الهيكليات والآليات التي عرفناها في البلدان الاشتراكية الأوروبية، لم تخدم القيم الانسانية التي نحن بصددها إلا في مجال محدود هو محاولة توفير العدالة في توزيع الفرص والثروة والدخل، وبالعكس فإنها خنقت الديمقراطية (مهما كانت الصيغة المستخدمة معياراً لها) والحريات الأساسية. على أن هذا القصور الفاضح في تجسيد القيم الانسانية كما نراها في الفكر الاشتراكي الأصيل كان بسبب الانحراف عن القيم الانسانية الأصيلة وتبني هيكليات وآليات وممارسات كانت أقدر على اخضاع المواطنين للكبت والحرمان منها على خدمة مصالحهم الاقتصادية وحقوقهم الانسانية.

هنا يصح التساؤل: هل كان بمقدور البلدان الاشتراكية أن تطهر نفسها من العيوب والعلل والخطايا التي أضعفت النسق الاشتراكي الممارس وعرّضته في النهاية لزلزال أدى إلى انهياره بسرعة كان يصعب تصورها قبلاً؟ أو أن تلك العيوب والعلل والخطايا جزء عضوي من الفلسفة والمبادىء والقيم الاشتراكية، لا يمكن الخلاص منه؟ هنا أجد نفسي أمام جواب شخصي في شقّين. الشق الأول أنه كان بإمكان السلطات الاشتراكية، لو توفر لها الفهم الوافي والبصيرة النافذة والاحساس المرهف بفلسفة النسق الاشتراكي ومبادئه وقيمه الأصيلة، مع الاهتمام بترجمة الفلسفة والمبادىء إلى واقع معاش، أن توفر الوقاية من العيوب والعلل في المجال الاقتصادي تحديداً، دون الخروج على المبادىء الأساسية للاشتراكية، وذلك بإفساح مجال واسع للمبادرة الاقتصادية الفردية وتمكينها من الانطلاق الانمائي بفضل «حلحلة» (أو

ترخية) التشدد بل التعصّب في ثلاثة من جوانب آلية النظام الاقتصادي، عبر:

(أ) عدم تملك الدولة لوسائل الانتاج إلا تلك التي تتحكم بالسلع والخدمات الحيوية والاستراتيجية، مما لا يحسن بالمجتمع تسليمه للقطاع الخاص من خلال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فملكية الدولة في ذاتها لا تعني ملكية المجتمع لوسائل الانتاج إذا كانت الأولى متسمة بالاستئثار وجامدة في أساليبها ومفرطة في بيروقراطيتها ـ وهي غالباً ما تكون. كما أن ملكية المجتمع يمكن أن تتحقق عبر توسيع القاعدة الشعبية لامتلاك وسائل الانتاج بفضل الصيغ التعاونية أو الشركات المساهمة التي يتحدد ما يُسمح للفرد الواحد أن يمتلكه فيها، بحيث يحافَظ على مبدأ اتساع قاعدة الملكية؛

(ب) الاكتفاء بتخطيط استرشادي أو تأشيري، وقصره على القطاعات والأنشطة الحيوية للمجتمع، وبالتالي التخلص من القفص الحديدي الذي مثّله التخطيط المركزي الصارم والشمولي، ومركزية جميع القرارات الاقتصادية في الأجهزة الحكومية، وبالتالي التحكم بعوامل الانتاج وأسعارها وبالسلع والخدمات المنتجة وأسعارها؛

(ج) افساح المجال للربحية في القطاع الخاص وجعلها معياراً لحسن الأداء في نشاط القطاع العام. ولم يكن لمثل هذه «الحلحلة» أن تعتبر هرطقة خطيرة في النسق الاشتراكي في صيغته الأصيلة.

أما الشق الثاني في الجواب فيتصل بالحريات الأساسية والديمقراطية. وإنني أرى في هذا الصدد أن تبنّي السلطات الاشتراكية للهيكليات والآليات والممارسات التي آذت الاقتصاد وبشكل خطير، جعل من غير المنطقي في نظر تلك السلطات إفساح المجال للحريات والديمقراطية. ذلك أن السلطات كانت تخشى ألا تلتقي ارادة المواطنين ـ لو أتيح لهم الخيار السياسي والاقتصادي الحر ـ حول تملّك الدولة للقسم الأعظم من وسائل الانتاج؛ والتخطيط المركزي الشمولي الصارم، والسيطرة شبه التامة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص بشكل شبه كلي؛ وغياب حافز الربحية عن دينامية النشاط الاقتصادي. ونستطيع أن نضيف أن الخشية التي أشرت إليها لتوّي أدّت إلى «تأجيل» اتاحة الفرصة للمواطنين لممارسة الديمقراطية السياسية ذات القاعدة الواسعة بحرية حقيقية، وبالافتراض بأن اتاحة «الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية» شرط مسبق ضروري لتمكين المواطنين لاحقاً من القدرة على ممارسة الديمقراطية السياسية الطليقة. على أن «التأجيل» امتد سبعة عقود من الزمن، فلما أتيحت الفرصة تفجر الوضع والنظام. . . والاتحاد السوفياتي نفسه كدولة. ذلك أن التأجيل تخطّى فترة «التأهيل» المعقولة والمقبولة لممارسة الديمقراطية السياسية، فأصبح واضحاً أنه إلغاء لها لا تأجيل.

دلالة ما جئت على ذكره حول النسقين المتقابلين بالنسبة إلى الفكر العربي في تناوله لهما، أنّ المفكرين العرب مدعوون للتبصر المتأني في طبيعة الدروس التي يمكن استخلاصها مما حدث من تحولات نسقية، وما توحي به من توجهات ومواقف بالنسبة إلى المجتمع العربي،

سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ذلك أنهم مدعوون بحكم وظيفتهم، وبالتالي مسؤوليتهم الفكرية أن يقودوا عملية التحليل والاستنتاج والتوعية بصراحة وشجاعة. وإذا كان لا يجوز «رمي الطفل من النافذة مع ماء الحمّام» (كما يقول المثل) أي لا يجوز انكار مواطن الخلل والفشل في النظام الاشتراكي كما مورس وشوهدت نتائجه، كذلك لا يجوز التنكر لقيم الاشتراكية (أو على الأقل للقيم التقدمية) بالنسبة إلى العدالة واستهداف الخير العام وتوفير الفرص لجميع المواطنين. وبالمقابل، إذا كان لا يجوز انكار قدرة النسق الرأسمالي على احداث نمو اقتصادي مرموق، فكذلك لا يجوز تجاهل أن هذا النمو يتحقق مع تكلفة اجتماعية مرتفعة، وهدر للموارد، وتباين واسع في نمط توزيع الثروة والدخل لا يمكن لتباين المواهب الانسانية الفردية أن يبرره، ومع تركيز مفرط على الربحية كمفتاح لديناميته على حساب الاعتبارات الاجتماعية. إذن، فالفكر العربي مدعو لصياغة تمازج نسقي قابل للحياة عبر تطعيم كل من النسقين بفضائل النسق الآخر وتمكين كل منهما من تحاشي عيوب الآخر الخطيرة. والنسق المقصود هو ما يتبناه هذا الكتاب ويعطيه تسمية «نسق قومي ـ تقدمي».

أما لجهة الهيكليات والآليات والممارسات العربية، التي تأثرت (أو ستتأثر) بانهيار النسق الاشتراكي، فلعلّه أصبح واضحاً أن التخطيط مثلاً، فكرة ومنهجية وآلية، أصبح موضع تساؤل في خضم السباق الرسمي والشعبي للترحيب باقتصاد السوق، فكرة ومنهجية وآلية مع «رمي الطفل ـ التخطيط ـ من النافذة مع ماء الحمّام». كذلك أصبح واضحاً أن قوى السوق ـ وهي ليست «اليد الخفية» (كما رآها آدم سمث) في الحقيقة وإنما هي رجال أعمال من لحم ودم ومجموعات أعمال وشركات إلى آخره، ستشعر دون ريب أنها حصلت بعد التحوّل النسقي في البلدان الاشتراكية، على اجازة غير محددة بالنسبة إلى تكوين سلّة الانتاج وتسعير السلع والخدمات ـ سواء أكانت مدخلات في الانتاج أو مخرجات منه. وأنا أعترف بالتأكيد أن العرض والطلب يفعلان بقوة في تقرير ما يتم انتاجه ومستوى أسعاره، إلا أنهما ليسا «لاشخصيين»، ولا يتحركان بقدر مطلق من الحرية، وإنما هما يخضعان بدورهما لقرارات يضعها بشر ذوو مصالح شخصية، يستطيعون بفضلها التحكم بما يُنتج وبحجم العرض إلى مدى لا يجوز تجاهله، وكذلك بتوجهات الطلب وبحجمه عبر وسائل الاعلام والترويج والتشويق والتسويق وسياسات التسعير. وهنا أيضاً تظهر أهمية دور الفكر العربي في اقتراح ضوابط عليا ودنيا من شأنها أن تسمح برعاية الخير العام دون قتل المبادرة الفردية. فهناك، لا ريب، واجب ملحّ في ايجاد تمازج سليم من الحوافز الاقتصادية (في كل من القطاعين الخاص والعام) من جهة، والضوابط الاجتماعية من جهة أخرى. وفي هذا تحدٍ خطير للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العربي.

ثمة مجال ثانٍ للفكر الاقتصادي العربي ليمارس فيه تحليلاً مستقلاً هو مبرر وجود القطاع العام ودوره. فالنزوع إلى «التحوّل إلى القطاع الخاص»[٣] الذي أخذ يتجلى منذ عدة

---

(٣) بمعنى: Privatization.

سنوات، حصل على دفعة قوية بفضل انهيار النظام الشيوعي الذي كان القطاع العام مسيطراً فيه. وبتنا نرى حملات متناهية الشدة ضد هـذا القطاع وتبشيراً بنفس الشدة بالتحول إلى القطاع الخاص. وفيما أرى أن هذا الأخير أغمط حقه وهُمّشت أهمية إسهامه في الإنماء في العقود القليلة الماضية، وجرى بالمقابل توسيع وتضخيم موقع القطاع العام وأهمية إسهامه، إلا أنني كذلك أرى أن الداعين إلى التحوّل كلياً صوب القطاع الخاص بحجة أنه غير مبدد للموارد، وأنه أكثر كفاءة من نظيره العام، يتجاهلون حقيقتين: الأولى أن القطاع الخاص أيضاً فيه جزر كثيرة وكبيرة من عدم الكفاءة والفساد وتبديد الموارد. ولست بحاجة هنا إلى التذكير إلا بمثال واحد، هو افلاس شبكة المؤسسات الأمريكية المعروفة باسم «مصارف أو مؤسسات الإدخار والتسليف» وظهور فجوة بين الموجودات والمطلوبات الكلية للشبكة قدرها التراكمي هو ٥٠٠ مليار (أي ٥٠٠ ألف مليون) دولار أمريكي. والشبكة هذه تقع في القطاع الخاص. وستقوم الحكومة الأمريكية على مدى أعوام طويلة بتعويض المدخرين المودعين[٤]. ويقول المصدر المشار إليه في الهامش أدناه إن سبب العجز أو الفجوة ليس عدم الكفاءة فحسب: إنه بالأولى الفساد على مستويات سياسية رفيعة، مما يشكل في رأي الصحيفة «فضيحة تاريخية». أما بالنسبة إلى الكفاءة فهناك جزر من الكفاءة المرموقة في أداء مؤسسات القطاع العام. ولا ننسى أن ضعف الكفاءة يعكس ضعف كفاءة الادارة الحكومية بشكل عام، لا القطاع بذاته بالضرورة.

أخيراً، في سياق التساؤل الأول، أسجل أمرين، أولهما اعترافي بأن هناك جانباً خيّراً في تداعيات الأحداث التي نحن بصددها: إنه بروز قضايا الديمقراطية (أو المشاركة السياسية الشعبية) والحريات الأساسية وحقوق الانسان على نطاق واسع. ويجيء هذا البروز كما نشهده في البلدان الاشتراكية في وقت ارتفعت فيه نبرة المطالبة العربية الشعبية بالقضايا المشار إليها. ولا ريب أن «المناخ» العالمي المؤاتي - على الأقل لفظياً - للديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته، سيعطي النبرة العربية دعماً وفاعلية، خاصة مع ظهور مؤشرات هنا وهناك على شيء من ازدياد التحسّس الرسمي بموجبات افساح المجال للديمقراطية والحريات وحقوق الانسان.

غير أنه، مع ما ذكرته لتوّي بالنسبة إلى المناخ العالمي المؤاتي، لا يفوتني أن أسجل في المقام الثاني أن الدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة - التي تتباهى بتأييدها مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته، وتربط مساعداتها ورعايتها لدول العالم الثالث بالتزام هذه الأخيرة بالمبادىء المشار إليها، تمنح مساعداتها ورعايتها لكثير من البلدان التي تغتال تلك المبادىء بشكل مكشوف، أو على الأقل تتنكر لها، من اسرائيل إلى كوريا الجنوبية وإلى دكتاتوريات أمريكا اللاتينية، دون أن ننسى بعض الأقطار العربية المؤهلة لأن تضاف في هذا السياق.

---

(٤) انظر مثلاً: *International Herald Tribune, 30/7/1990.*

٢ ـ بالنسبة إلى التساؤل الثاني

التساؤل الحالي هو في الواقع مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تقع كلها في حيز الانماء. ولنبدأ «بنموذج» التبعية: هل لا يزال المفكر العربي يجرؤ على مجرد استخدام مصطلح «التبعية» بعد أن أصبح في رأي البعض متقادماً، ولا مكان له في سياق تطور الأحداث والتحول النسقي وسيطرة المفاهيم والمناهج والسياسات الاقتصادية الأمريكية القائلة بفضائل اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي سبيلاً وحيداً للنمو والانماء؟ فالقول بوجود تبعية قاسية تعانيها «دول التخوم» في تعاملها مع «دول المركز» أصبح غير مقبول «وغير لائق» في المحافل الوطنية والدولية، لأنه يعني استخدام أفكار ومفاهيم ومصطلحات أصبحت «خارج الزي» المسيطر حالياً. ثم إن المصطلح يعتبر من مخلفات اللغة الماركسية أو الماركسية ـ المحدثة، أو على الأقل اللغة التقدمية، التي أصبحت لغة غير مستحبة. ثم هي غير مستحبة كذلك (عدا اقترانها بالفكر التقدمي) لأن مضمونها يعتبر غير سليم تاريخياً وتحليلياً على أساس أن التنمية لا يمكن أن تتم إلا في اطار التعاون مع البلدان الرأسمالية وعبر التطور الرأسمالي وبالاندماج في النظام الرأسمالي العالمي.

هنا أجد حاجة للتمييز بين التطور الرأسمالي بالمعنى الاقتصادي والفني أو التقاني أي التراكم الرأسمالي عبر تكوين رأس المال الثابت ـ وهذا التطور ضرورة أساسية للتنمية منذ فجر التاريخ وسيظل كذلك ـ وبين التطور الرأسمالي بمعنى التحولات الاجتماعية والسياسية المرافقة للمعنى الأول، بالنسبة إلى علاقات الانتاج، والضغوط التي تحمل الدول الرأسمالية على التوسّع الجغرافي سعياً وراء المواد الأولية والأسواق، وما يعنيه تطور علاقات الانتاج والنزوع إلى التوسع الجغرافي بالنسبة إلى الطبقات العاملة والبلدان التي تقع ضحية التوسع على التوالي. إذن، فإن السعي إلى التنمية عبر التطور الرأسمالي بالمعنى الأول أمر لا بد منه ولا يرفضه أي اقتصاد أو مجتمع. أما التطور الرأسمالي بالمعنى الثاني فهو موضع حذر وخشية لدى كثير من بلدان العالم الثالث. فازدياد قوة النظام الرأسمالي واتساع مدى عمل آلياته (خاصة الشركات العملاقة المتعدية للجنسية)، وتشابك وتضافر عمل وسائله السياسية والاقتصادية، وبالتالي ازدياد ضغوطه على بلدان العالم الثالث، يجعل من المبرِّر القول إننا قد نكون على أبواب مرحلة جديدة من التبعية أشد خطورة من المرحلة التي نشأت مع التوسع الرأسمالي والاستعمار، وإن اختلفت صيغ السيطرة الرأسمالية. وإذن، فإن مقولة التبعية لا تزال مبررة وصالحة للاستخدام.

فإذا كانت التبعية لا تزال تشكّل قيداً حديدياً للبلدان التابعة، فإن استراتيجية الاعتماد على النفس بالمقابل تشكّل أداة لكسر القيد وفتح ثغرة فيه تتيح المجال للتدرج في مسار التنمية المستقلة إلى المدى الممكن والمقبول. غير أننا نتساءل: هل أن تبنّي هذه الاستراتيجية في الوضع العربي الراهن يجوز توقعه، خاصة أن الكتاب يشدد على الاعتماد الجماعي على النفس، أي على مستوى الوطن العربي بأكمله أو على الأقل على مستوى مجموعة ما من أقطاره (والكتاب يحدد مجموعة كهذه تحت تسمية «نواة الاعتماد على النفس»)، حيث تلعب

الخلافات في ما بين الأقطار العربية دوراً معطلاً للاعتماد الجماعي دون ريب؟ وكما برز في الكتاب، خاصة في المنظومة جدول رقم (٤ ـ ٤) التي يتم فيها تقييم مدى توفر أو إرضاء كل من «معايير الأهلية» السبعة (وهي معايير نقيس بموجبها قدرة الأقطار العربية على تبني استراتيجية الاعتماد على النفس)، فما من قطر عربي بمفرده يستطيع النهوض بالعملية الانمائية بالاعتماد القطري على النفس. ثم إن جميع الأقطار تعاني عدم توفر أو إرضاء المعيار السابع (وهو وجود قيادة سياسية ذات توجه انمائي منطلق من الاعتماد على النفس)، أي أنها جميعاً تعاني عدم ملاءمة العامل السياسي لاستهداف تنمية من النوع الموصوف لتوه. وإذن، فإن الوضع السياسي الراهن لا يوفر الاطار والمناخ الملائمين للاعتماد الجماعي على النفس (كعلاج مضاد للتبعية). فإذا أضفنا إلى هذا الاستنتاج السلبي ان ما من قطر بمفرده يستطيع تحقيق التحرر من التبعية والسير في عملية تنموية مرضية حسب مواصفات الكتاب، نصبح أمام طريق مسدود.

هنا ينشأ لب التساؤل الثاني حول مصداقية أطروحة الكتاب وملاءمتها في جانبيها: بالنسبة إلى استمرار اعتبار التبعية عاملاً معطلاً للتنمية الحقيقية في الوقت الراهن إذ أصبحت الإشارة إلى التبعية في ذاتها تخضع للابتزاز والارهاب الفكري، وبالنسبة إلى التبشير بالاعتماد الجماعي على النفس كعلاج مضاد للتبعية، في وقت يكاد مسؤولو بعض الأقطار العربية لا يحيّون البعض الآخر خلال اجتماعات مختلف المجالس الوزارية تحت مظلة جامعة الدول العربية؟ وأعترف فوراً بأن الجانب الثاني من التساؤل محق تماماً. ولو كنت اتطلع إلى الوضع الراهن في مطلع التسعينات على اعتبار أنه سيظل مسيطراً في المستقبل المنظور، لفقدت الأمل بإمكانية العمل الجماعي (أو المشترك) العربي كلياً، من اقتصادي وسواه. أما الجانب الأول من التساؤل فاعتقد أنه لن يظل فاعلاً إلى مدى طويل. فردّ الفعل الحالي للتحول النسقي لا يمكن أن يظل دون قدر ملموس من التعديل، ولا بد أن يعود ذلك الجزء من الفكر الاقتصادي الذي هرع إلى تبني «اللغة الجديدة» التي أسقطت منها كلمة «التبعية»، إلى القاء نظرة ثانية فاحصة على النظام الاقتصادي العالمي ليكتشف أن التبعية لا تزال تحط بثقلها على مصائر شعوب العالم الثالث.

يبقى، إذن، ان همّنا الأساسي هو مدى جواز توقع حدوث تبدل في الوضع العربي يسمح بأن يصبح التعاون العربي حقيقة فاعلة تسمح بدورها بإمكان ممارسة اعتماد عربي جماعي على النفس. هنا اختم هذه المقدمة لتسجيل فعل ايمان بأنه لا يعقل أن يظل العرب غافلين عما يعنيه التشرذم والتباعد بين أقطارهم ـ فيما لو استمر طويلاً ـ من أخطار مصيرية، بل من كوارث مصيرية على أقطارهم فرادى وعلى الوطن العربي ككل. فإذا توفر هذا الإدراك يصبح ميسوراً أن يتوفر الإدراك الثاني الذي ينطلق منه ومؤداه أن التعاون والتكامل والعمل الجماعي يضمن مردودات سياسية واقتصادية ضخمة للأقطار فرادى وللوطن العربي ككل. وإذا جاز لي أن أفعل ذلك، فإني أحيل القارىء على الفقرة الأخيرة من الكتاب حيث يجد

الأساس الذي أبني عليه فعل الايمان الذي ختمت به هذه المقدمة. ولعل القارىء بعد ما أوردته من توضيح في المقدمة الحالية للطبعة العربية، يرى أن الكتاب لم يتقادم اطلاقاً، وأن الخطاب الذي يتضمنه ما زال «في وقته ومكانه» الملائمين.

يوسف صايغ
تونس، شباط/ فبراير ١٩٩٢

مُقَدِّمَة

تملّكتني رغبة قوية منذ بضع سنوات أن أكتب كتاباً كهذا، عندما تبيّن ابتداء من عام ١٩٨٢ أن صناعة النفط العربية كانت تتجه نحو أزمة عميقة ستمتد لعدة سنوات. وكان يبدو أن الأزمة كانت ستأخذ شكل انكماش حاد في الطلب العالمي على النفط العربي الخام، وكان سينجم عنها تقلص كبير في الصادرات النفطية وهبوط في أسعار النفط وفي العائدات التي تجنيها البلدان العربية المصدِّرة للنفط. وعندما تكشفت خسارة هذه البلدان بحلول عام ١٩٨٥ لما يزيد على نصف العائدات عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ لم يكن هذا مصدر قلق وأسى لمصدِّري النفط فحسب وإنما كان كذلك للبلدان العربية الأخرى أيضاً، نظراً لتداعيات الأزمة المتسعة انطلاقاً من البلدان المصدرة، وامتداداً إلى الاقتصاد العربي في جملته.

إلّا أن المفارقة كانت في أن الرغبة في وضع كتاب كهذا لم تحركها الأزمة، وإنما بالأولى حركتها البحبوحة المتفجرة بفضل ارتفاع أسعار النفط وتزايد صادراته خلال الحقبة النفطية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ التي سبقت نشوء الأزمة وتفاقمها. ولم يكن هذا لمجرد أنني قمت بتقييم طبيعة الأزمة ودلالاتها بشكل يختلف جذرياً عن التقييم المسيطر بشكل عام في الأوساط العربية الرسمية، كما في أوساط المقاولين والتجار والوسطاء، الذين فتحت البحبوحة النفطية لهم أبواب الرخاء المالي واسعة، وفي كثير من الحالات مكّنتهم من ثروات خيالية، وإنما في الأساس لأنني تبنيت تقييماً مختلفاً لطبيعة البحبوحة ذاتها. فقد كان لهذه البحبوحة في رأيي جوانب مظلمة وكئيبة تتطلب وبإلحاح تفحصاً دقيقاً ومسؤولاً.

كانت هذه الجوانب تشمل: الإفراط غير المسؤول في انتاج النفط الخام الذي هو مورد ثمين جداً واستنفاده؛ تدفق الأموال بغزارة وسهولة، وما نجم عنه من فراق ـ إن لم نقل طلاق ـ بين الجهد والمردود، وكذلك من أذى «لخلقية العمل»[1]؛ سوء انفاق الموارد المالية

(١) بمعنى: Work Ethic.

بشكل فاضح بالنسبة إلى الاستهلاك، كما إلى الاستثمار في القطاعين العام والخاص على السواء؛ وكمحصلة لكل هذا انطلاق ما رؤي أنه عملية انمائية ثبت بوضوح أنها في بعض جوانبها كانت مشوّهة وذات توجيه خاطىء، إذ شكّلت جيوباً متباعدة من النمو الذي لم يكن بالإمكان الحفاظ على مستواه إلا بسبب تدفق العائدات النفطية الضخمة وأثناء تدفقها. وغني عن البيان أن هذه العائدات لم تتولد من مورد متجدد، وإنما كانت مجرد حصيلة مبيع أصول أو موجودات نادرة بدلاً من أن تكون دخلاً يتولّد من نشاط ذاتي التجدد ويمكن الحفاظ عليه. وفوق هذا كله، فإن البحبوحة النفطية ولّدت نظرة تقوم على خطأ خطير مآله أن المال والتدفق الكثيف للسلع والخدمات المستوردة يمكنهما معاً أن «يبتاعا» التنمية والأمن الوطني على السواء ـ وهي نظرة كانت بالتأكيد ضمنية، إن لم يصرّح بها بوضوح.

وهكذا تشير الفقرات السابقة إلى السبب الذي جعل البحبوحة تفضح نقاط الضعف الأساسية في المنظور السائد لعملية التنمية العربية، أساساً لأن البحبوحة كانت بطبيعتها، لو أحسن استخدامها، واعدة إلى مدى بعيد. بالمقابل فإن الأزمة جاءت تؤكد نقاط الضعف، وإلى ذلك المدى فإن وقعها على عملية التنمية لم يتضمن أية مفاجأة.

أعترف هنا أن ما أبديته من رأي لتوّي بالنسبة إلى الجوانب المظلمة من البحبوحة النفطية يشكل نقداً ساخراً لتلك الجوانب بشكل متعمّد، وذلك من أجل ابراز وتأكيد «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية» (كما أسميت الجوانب المذكورة في بحث قدمته في مؤتمر الطاقة العربية الأول عام ١٩٧٩)[٢]. لا شك أن التطورات التي أدت إلى البحبوحة النفطية ولّدت عدداً من المزايا والفوائد للبلدان المصدرة للنفط، وكذلك في بقية البلدان العربية، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد جاءت أيضاً ببعض الفوائد للاقتصاد العالمي ككل. وفي هذا السياق أشير إلى بلورة الادراك للحاجة إلى الانضباط في استخدام الطاقة، وإلحاح عملية التفتيش عن مصادر بديلة للطاقة وتطويرها، وتكثيف التجارة العالمية، وأخيراً لا آخراً تدفق موارد مالية ذات شأن من بلدان النفط العربية إلى عدد من بلدان العالم الثالث المعوزة.

على أن هذه المجموعة من المكاسب الانمائية لم تنجح في كبت التساؤلات الخطيرة التي كانت تدور في فكري بالنسبة إلى نوعية «التنمية» التي حرّكتها دينامية الفورة النفطية وتوجهاتها ودلالتها والقدرة على استمراريتها. وإذ أقول هذا فإنني لا أنفي أثر السعي النشط نحو التنمية، فقد كان هذا الأثر يشاهد في زخم حركة البناء والعمران، واقامة الكثير من المصانع ضمن اطار من قاعدة تصنيعية تأخذ بالاتساع، والتوسع والتحسن النوعي في النقل والمواصلات، والتطور السريع في بنى وتسهيلات القطاع المصرفي والبنية التحتية والمرافق

(٢) Yusif A. Sayigh, «The Social Cost of Oil Revenues,» paper presented at: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World,* proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980), vol. 1.

العامة، وفوق هذا كله في تحسن مستوى المعيشة العام واتساع خدمات التربية والصحة. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن الانجاز الانمائي الذي تحقق خلال عقود من الاستقلال السياسي قبل الفورة النفطية، وبالأولى خلال حقبة الفورة النفطية نفسها، ظل بشكل واضح أعجز من أن يبرر ضخامة الموارد التي وجهت إلى التنمية والتوقعات المبررة التي وظفت في عملية التنمية - هذا إذا نظرنا بتعمق وتدقيق في الانجاز الانمائي خلال مسيرته بأكملها.

تأكيداً لهذا الحكم تمكن مشاهدة تخلّف الانجاز عما بذل في سبيله من موارد وجهود وما أحيط به من توقعات في عدد من المؤشرات التي يكفي تعدادها هنا دون تفصيل، وأبرزها: التخلّف المؤلم في قطاعي الانتاج الأساسيين أي الزراعة والصناعة التحويلية؛ تدني مستوى الرشاد وبعد النظر في صياغة سياسات النفط والغاز وتطبيقها؛ الاستخدام غير الوافي و/أو الاستخدام الخاطىء لقسم كبير من موردي الأرض والمياه المتاحين؛ التوسع الكمي في الخدمات والتسهيلات التربوية دون تحسّن موازٍ في نوعية التعليم المتاح؛ البطء الفاضح في اقامة قاعدة العلم والبحث القادرة على الوفاء بضرورات اكتساب قدرة تقانية فعالة وتوطينها، وهذا بالرغم من توفر أعداد كبيرة من الرجال والنساء ذوي التعليم الرفيع المستوى حتى مع تسرّب الكثيرين منهم عبر هجرة الأدمغة إلى الخارج؛ ازدياد الفجوة في توزع الدخل والثروة اتساعاً في ما بين الأفراد والطبقات والمناطق، بالرغم من ارتفاع أرضية الدخل والثروة؛ والتبنّي السريع والمتسرّع لـ «الثقافة الاستهلاكية» (كأحد جوانب الاغتراب الثقافي) مما لم تكن مستويات الانتاج والدخل المسيطرة قادرة على الحفاظ عليها.

وبالإضافة، فقد شهدت عقود الاستقلال دليلين آخرين على محدودية الانجاز الانمائي المتحقق يقعان في الحيز السياسي. أولهما البطء غير المبرر أو الجائر في تحرك الأقطار العربية، أو بعض مجموعاتها، نحو تكامل أو اندماج سياسي واقتصادي فعال، بالرغم من أن تحركاً كهذا كان في مصلحة الأقطار منفردة والمنطقة العربية ككل دون شك. أما الدليل الثاني على التقاعس الفاضح فهو استمرار الحدّ من ممارسة الحريات والاعتداء على حقوق الانسان والمحدودية الصارمة للمشاركة السياسية ذات القاعدة الشعبية الواسعة كأحد مؤشرات الديمقراطية.

ويمكن لنا أن نحاجّ بقوة أن الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية معاً ضرورة حيوية ليس فقط لتجدد أو لانبعاث المجتمع ونهضته، وإنما كذلك لكي يكون للسعي الانمائي حظ كبير بالنجاح، إذا كان له أن يتمتع بفضل العامل السياسي المذكور بالتزام شعبي واسع وبقدرة على تعبئة الارادة الوطنية خلفه.

يمكن لنا أن نجمل جميع المؤشرات المتخذة دليلاً على أزمة التنمية العربية ونقاط ضعفها تحت عنوان شمولي مفاده استمرار وقوع المنطقة العربية في إسار حالة متمادية ومتسعة ومتجذرة من التبعية للبلدان الصناعية المتقدمة، خاصة الغربية منها، أو بشكل أخصّ الولايات المتحدة الأمريكية. إن تلك التبعية التي كانت مسيطرة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، أخذت تضغط بشدة أقوى بكثير في الحقبة النفطية ١٩٧٣ - ١٩٨٢، وما زالت.

ومن الواقع أن التبعية تمتد خارج المجال الاقتصادي إذ تشاهد أيضاً في مجال التقانة والثقافة والإعلام والسياسة والأمن.

ينظر الكثيرون من المراقبين العرب إلى سيطرة حالة التبعية كمفارقة محيرة. غير أنه عند التمعن المتعمق يتضح أن التبعية هي نتيجة منطقية للفلسفة والتوجه والمواقف التي يتبناها ويعتمدها أولئك العرب الذين يؤثرون في تكوين محتوى وشكل السلوك والسياسات العربية العامة. وينبع نفوذ القوى العربية المعنية من بروز أفرادها ومجموعاتها كرجال سياسة ومفكرين ورجال أعمال، أو بشكل عام كقوى نشطة في هيكلية السلطة والنفوذ والامتيازات. ويشاهد نفوذهم في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويشكّلون معاً القوى السياسية الرئيسية ضمن «العامل الداخلي أو الذاتي» الذي يقرر إلى حد بعيد محتوى التنمية المستهدفة وتوجهاتها. إلا أن هذه القوى ليست وحدها على مسرح الأحداث. «فالعامل الخارجي» ـ وهو يتشكّل من مصالح بالغة القوة والنفوذ في العالم الصناعي المتقدم ـ هو أيضاً ذو صلة قوية ووثيقة باستمرار حالة التبعية. ولئن سمح العامل الخارجي بحدوث تبدلات في تكتيكه وأدواته في الحقب الأخيرة، إلا أنه لم يُجرِ تبدلاً موازياً في أغراضه واستراتيجيته في تعامله مع الوطن العربي، سواء كان هذا التعامل سياسياً أو اقتصادياً. وبفضل فعل العامل الخارجي والعامل الداخلي والتفاعل في ما بينهما غرق المجتمع والاقتصاد العربيان أكثر فأكثر في شرك التبعية والتنمية المشوهة. وهكذا فإن إجهاض قسم وافر من الأثر الواعد للفورة النفطية بسبب التحرك المشترك لهذين العاملين، والحاح الحاجة إلى استكشاف مسار قادر على احياء وتنشيط الأثر الواعد للنفط العربي واعطائه مصداقية وافية هو ما شكّل الرغبة المركزية القوية في وضع كتاب كهذا الكتاب.

ينبغي ألا يفهم جوهر ما تجرأت على تسجيله في الفقرات القليلة الأخيرة على أنه توصيف للأقطار العربية وللوطن العربي كحالة خاصة. ولئن كانت بؤرة التركيز حتى الآن هي الوطن العربي فذلك لأنني أشعر أنني أقف على أرض من الاقتناع، أكثر صلابة هنا مما لو كانت بؤرة التركيز منطقة أخرى في العالم الثالث. غير أن هناك أدلة قوية تشير إلى أن جميع مناطق العالم الثالث تعاني بقدر يصغر أو يكبر التشوهات في انجازاتها التنموية كما تعاني المنطقة العربية، وتعاني مثل المنطقة العربية أيضاً حالة التبعية، وإن كانت هناك درجات من التمايز في درجة التبعية وفي الأسباب والعوامل التاريخية الكامنة خلفها. وبسبب اقتناعي هذا فإن الفصلين الأول والثاني من الكتاب الحالي يتناولان بالتالي الآمال والتوقعات الانمائية المحبطة بسبب الفهم الداخلي أو الذاتي المعطوب أو المعتل لعملية التنمية ومسارها، وبالتبعية كسبب رئيسي للحصاد الهزيل للجهود التنموية في العالم الثالث بشكل عام.

أراني بحاجة عند هذه النقطة لأن أقدم توضيحاً بالنسبة إلى الفصل الثاني الذي يتناول مقولة[٣] التبعية. فإن هذا الفصل لا يستهدف منه أن يكون بحثاً متخصصاً بمقولة التبعية

---

(٣) بمعنى: Paradigm. وقد عمدت لاحقاً إلى اعتماد مصطلح «نموذج التبعية الأساسي» للتعبير عن المصطلح الوارد هنا بالانكليزية، كما حاولت تفسير مبرر ما اعتمدته.

ومنصبّـاً عليهـا. ولست أبـرزه على أسـاس أن التبعيـة هي السبب الـوحيـد في التخلف الاقتصادي في يومنا الحاضر. إن غرض الفصل الثاني في الأساس هـو أن يقدم لـلإدعاء بـأن الاعتماد على النفس كعلاج مضاد للتبعيـة، يمكن أن يؤدي إلى تنمية ذات دلالـة، إذا ما تمت مقاربته بحذر وتدرج. وإلى هذا المدى فإن تفحص مقولة التبعية في هذا الكتاب ليست أكثر من استخـدام المقولـة كمدخـل في عملية البحث عن التنميـة ذات الدلالـة عبر استراتيجيـة الاعتماد على النفس. وهكذا، فإن التفحّص سيعتبر أن قيمة المقولة تكمن في قدرتها كمفهـوم توضيحي يعين على فهم حالة التخلف ومسبباتها، وكذلك محدودية قدرة المقولة في تفسير حالة التخلّف في سياق حقائق العقد الأخير من القرن العشرين وما توجبه من استدراكات أسـاسية ينبغي استخدامها في مضمون المقولة.

وكما سيلاحظ القارىء فإنني لا أحمّل التبعية المسؤولية الكاملة لحصـاد التنمية المعـاصرة الضعيف، عـلى اعتبار أن التبعيـة تمثّل تـدخل عـامـل خـارجي بـارز في المقـام الأول. فـإن الاستقلال السياسي الذي تحقق حتى الآن على نطاق دولي دون استثناء تقريباً، بـالاضافـة إلى التطورات المتصلة باعادة الهيكلة الجذرية في النظام الاجتماعي الاقتصادي في معـظم البلدان الأوروبية الاشتراكية وفي الصين، وقيام وبروز عدد كبير من المنظمات في نظام الأمم المتحـدة كمنبر عريض للنقاش والحوار والتحدي والتفاعل ـ إن هذه التطورات كوّنت معاً حالة جديدة يمكن العـالم الثالث أن يستخـدمها بفعـالية في محـاولة منـه لتحريـر نفسه، وإن تـدريجياً، من التبعية المسيطرة عليه بشدة. وهكذا يجوز لنا أن ندّعي أن عدداً كبيراً من بلدان العـالم الثالث يستطيع اليوم ـ خاصة إذا تحركت مجموعات من هـذه البلدان بشكل جماعي أو مشترك ـ أن يولّد دينامية جديدة تمكّن البلدان المعنيـة من أن تجابـه حالـة التبعية، وإن تحقق ذلـك ببطء، وأن تسعى إلى التنميـة باستخـدام استراتيجيـة الاعتماد عـلى النفس كعـلاج مضـاد للتبعيـة. ويحاول الفصل الثالث في هذا الكتاب أن يـدافع عن هذا الطرح.

أما في الفصل الرابع فتصبح بؤرة التركيـز منصبّة عـلى الوطن العـربي كحالـة تجربـة[4] وذلـك باستكشـاف وتفحّص امكانيـة تحقيق تنميـة عـربيـة بـالاعتـماد عـلى النفس. غـير أن الاستنتاجات التي أتوصل إليها بفضل تقييم تلك الامكانية باستخدام عدد من المعايير المحددة لـذلـك الغـرض تجيء مشروطـة وخـاضعـة لاستـدراكـات متشـددة إلى حـد مـا. ويبقى أن الاستنتاجات تظل مع ذلك مطمئنة إلى قدر يسمح لي بأن أنتقـل في الفصل الخـامس والأخير من الكتـاب إلى استكشاف الـديناميـة والآلية اللتـين تستطيعـان أن تجعلا السعي نحـو تنمية عربية بالاعتماد على النفس عملياً وواعداً على السـواء ـ بالـرغم من أن هذا السعي ينبغي أن لا يتوقع منه أن يأتي بنتائج سريعة ودرامية في آن، وإنما بإيجاز بطيء ومتـدرج. وإنني آمل أن اختيـاري الوطن العربي كحـالة أتفحص عـبرها امكـانيـة الانـطلاق بالمسـار الانمـائي بفضـل استراتيجية الاعتـماد على النفس، يكـون ذا قيمة وفـائدة في محـاولة تقـدير نفس الامكـانية في

---

(٤) بمعنى: Test Case.

مناطق أخرى من العالم الثالث، مع ادخال الاستدراكات الواجبة بالنسبة إلى الظروف والسمات الخاصة بكل من تلك المناطق.

على أنني مع هذا في محصلة التحليل لا أستطيع أن أتغلب على خشيتي من أن التنمية السليمة ذات الدلالة، سواء أجاءت في ظل الاشتراكية أو في ظل نظام قومي ـ تقدمي، ستظل عصيّة على التحقيق ما لم يدعمها عدد من الاشتراطات القاسية والحرجة. ولعل أبرز هذه الاشتراطات هو عزم شعب حرّ مصمم على الاعتماد على رؤيته وقدراته الانمائية إلى أقصى حد ممكن، ومصمم كذلك على اقتناص حقوقه الديمقراطية وصيانتها في اطلاق سعيه نحو التنمية المعتمدة على النفس.

الفصل الأول

التطلّعات التنموية وإحباطات المسار التنموي

مقدمة

حملت أجنحة النشوة معظم البلدان في ما يعرف اليوم بالعالم الثالث ما ان حققت استقلالها السياسي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وراودت هذه البلدان آمال وردية بتحقيق تنمية اقتصادية طموحة وسريعة. فقد بدت التنمية للغالبية العظمى من هذه البلدان وبقطع النظر عن كيفية فهم هذه العملية أو تعريفها، استكمالاً أساسياً للاستقلال السياسي. ولقد نظر إلى التنمية على أنها التوأم الذي لا ينفصل للسيادة وبها معاً تستطيع البلدان أن تقف على قدميها بثبات واعتزاز.

تعزّز شعور الانتشاء بمجموعة من العوامل، أبرزها انحسار القوة الاستعمارية بشكل رسمي عن أراضي الأمم والدول الجديدة ـ التي إنما كانت جديدة في معظم الحالات، بمعنى أنها اكتسبت سيادتها كدول بعد أجيال أو قرون من السيطرة الأجنبية. واقترن التحرر السياسي بالقدرة على اتخاذ القرار المستقل التي اعتبرت شرطاً حيوياً لانطلاق عملية البعث الوطني والتنمية، عبر ما اعتبره الكثيرون السيطرة دون قيود على الموارد الطبيعية وأوجه استخدامها وعلى القيام بالنشاط الاقتصادي الوطني المرغوب. يضاف إلى هذا أن عدداً من الدول الجديدة في آسيا وافريقيا وجد تحت تصرفه مقادير من القطع الأجنبي ضخمة نسبياً نتيجة الانفاق الذي قامت به بريطانيا أو فرنسا فيها خلال الحرب العالمية الثانية، بصفتهما أبرز القوى الاستعمارية السابقة، من أجل شراء سلع وخدمات متعددة خلال تلك الحرب. وقد نُظر إلى هذه الاحتياطات من القطع الأجنبي على أنها موارد جاءت في وقتها لتيسير استيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية وكاحتياطيّ ذي قيمة خلف الانفاق بالعملات المحلية الذي تطلبته عملية التنمية.

وإلى مدى ملموس حظيت الآمال الوردية بتحقيق تنمية اقتصادية، بتشجيع قوي ممّا

كانت بلدان العالم الثالث تشاهده من ازدهار ومستويات معيشة مرتفعة في البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، إذ نظرت بلدان العالم الثالث إلى بلدان العالم الصناعي على أنها تمثل مجموعة مرجعية ينبغي تقليدها أو التمثل بها، بالرغم من الذكريات المؤلمة المرة التي كانت لا تزال حية نابضة في الذاكرة الجماعية نتيجة العلاقة الاستعمارية السابقة (وقد يصحّ القول الساخر إن الرغبة في التمثيل والتقليد لعلّها جاءت بسبب الذكريات المرة المؤلمة وبالرغم منها على السواء). فالرغبة في التمثيل والتقليد لم تتولد ذاتياً أو تأتي نتيجة ايحاء داخلي في بلدان العالم الثالث، إذ انها إلى مدى ملموس حظيت بتشجيع خارجي أو بايحاء من الدول التي كانت تمارس السيطرة الاستعمارية قبل الاستقلال. وقد تكثف تفاعل الضغوط الداخلية والخارجية بفضل التماس المتسع الأبعاد على مختلف المستويات بين اعداد من السياسيين والتجار والمسافرين وأعداد أكبر بكثير من الطلاب الذين قصدوا البلدان الغربية للدراسة من بلدانهم المتخلفة اقتصادياً وعلمياً.

وقد كان أحد العوامل الأكبر أثراً وقوة في غرس وتجذير الاعتقاد في بلدان العالم الثالث أن عملية التنمية في هذه البلدان ستكون في الواقع صورة تنعكس كما في المرآة عن نظيرتها في البلدان الصناعية المتقدمة، وإن تم هذا مع شيء من التباطؤ، الأدب التنموي المتدفق من الغرب بوتيرة سريعة. ودعم هذا الأدب الأثر الفكري العميق والمتسع الذي جاءت به سنوات الدراسة والتدريب في الغرب التي قضتها أعداد متزايدة من طلاب العالم الثالث الجامعيين، مقترناً بالدور النشط الذي كانت الدول المستعمرة تمارسه في تكوين ومسار أنظمة التعليم قبل استقلال بلدان العالم الثالث المعنية وبعده كذلك. لقد شكّل هذا العامل الثقافي جانباً رئيسياً من جوانب التبعية التي رضخت لها المناطق الواقعة قبلاً تحت الاستعمار في اعتمادها على حكامها السابقين ـ وهي تبعية كوّنت اعترافاً ضمنياً (وأحياناً صريحاً) بالدونية، والعجز، والرهبة تجاه البلدان الغربية المعنية، والاعتقاد بأن الغرب يمتلك الأجوبة الملائمة للأسئلة والمشكلات التي كانت تضغط بقوة على العالم الثالث. وقد ساد الاعتقاد أن الأجوبة كانت تنبثق عن الرؤى والمفاهيم والمشاهدات التي نقلها تدفق الأفكار من الغرب الصناعي وكذلك تجارب مجتمعه المشاهَدة. وفي سياق الحديث عن التنمية تحديداً جاءت الأجوبة عبر النتاج الفكري لعلمي الاقتصاد والاجتماع.

لقد قدّم هذان العلمان في محتواهما ومنهجيتهما الغربية المسيطرة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ ولنقل حتى الستينات من القرن الحالي ـ لشعوب العالم الثالث ما كانت تفتش عنه من تفسير للتخلف وتخطيط لخريطة المسارات الواجب اعتمادها في السعي نحو التنمية. ومع أننا لن نحاول هنا أن نتعرّف بشكل أكثر دقة إلى الأفكار والمنهجيات العريضة الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة، إلا أن من الضروري أن نشدّد على ثلاث سمات خاصة متداخلة للعامل الثقافي الذي قدّم إلى مدى بعيد تشخيص التخلف ووصفة التنمية على السواء.

أول هذه العوامل كان إهمال التجربة التاريخية والعمق التاريخي كمحدّد للتخلف: وعلى وجه التخصيص صمت علماء الاقتصاد والاجتماع الغربيين بالنسبة إلى مسؤولية القوى

الغربية الرأسمالية الاستعمارية المباشرة في توليد الظروف التي أدت إلى تخلّف معظم البلدان الواقعة تحت الاستعمار، أو على الأقل سدّت الطريق إلى التنمية. أساساً فإن الاستعمار تحقق عبر عملية استلاب امتدت أجيالاً بل وقروناً في بعض الحالات واتخذت عدة أشكال. أما الشكل الأساسي الذي انبثقت عنه الأشكال الأخرى فقد كان حرمان البلد المستعمَر (بفتح الميم الثانية) من استقلاله السياسي وبالتالي اغتصاب حقه باتخاذ القرار الوطني وقدرته على ذلك. وقد جاءت التعبيرات عن الاستلاب الاقتصادي نتيجة الاستلاب السياسي وامتدت عبر طيف واسع من «الاستيلاء البدائي» على الموارد الوطنية والفائض الاقتصادي، والسيطرة على مجالات استغلال المناجم ومؤسسات التمويل وفرص الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، حتى السيطرة على التشريع الاقتصادي وتعيين اتجاهات التجارة الخارجية وتكوينها وشروط التبادل ـ كل ذلك بشكل كثيف وفاضح في خدمة القوى الاستعمارية.

لقد امتد الاستلاب كذلك إلى النطاق الاجتماعي والثقافي مما أدى إلى تشجيع تنظيم المجتمع بشكل ملائم لمصالح السلطة الاستعمارية وخاضع لها، وإلى ردع أي شكل تنظيمي يناسب مصلحة البلد المستعمَر ويخدم مصالحه. وكذلك شجعت سلطات الاستعمار الاغتراب الثقافي بغرس وتوطين تلك القيم وطرائق التفكير والنظم التربوية التي كانت الدولة المحتلة تدّعي أنها ملائمة لظروف المجتمعات المستعمرة، مع أنها في الواقع قامت على حساب الثقافات الوطنية لهذه المجتمعات والمجال الحيوي لتنميتها بشكل صحي وسليم. فجاءت النتيجة المشتركة لصيغ الاستلاب المختلفة إفقار الاقتصادات الواقعة تحت الاحتلال وتشويه نسيج المجتمعات وتقزيم طاقاتها، وبالتالي اقامة حدود صارمة أمام قدرتها على الانطلاق. وجليّ أن هذه النتيجة بلغت حدوداً أبعد بكثير من النطاق الاقتصادي.

إلا أن هناك استدراكين اثنين تجب الاشارة إليهما هنا مع أنهما محدودا الأثر. **الأول** أن الاستعمار لم يغفل عن تطوير تلك القطاعات أو فروع القطاعات في البلدان الخاضعة له حيث كان أثر هذا التطوير في مصلحة الاستعمار. وكذلك، فإنه لم يغفل في عدة حالات عن زرع بعض المؤسسات من سياسية واجتماعية واقتصادية الأكثر حداثة أو كفاءة، أو أن يوفر الفرصة لاكتساب بعض المهارات المحدودة من تقنية وادراية.

ولكن التوصيف الحقيقي للأثر الايجابي المحدود الذي يشير إليه الاستدراك الأول أن هذا الأثر إنما كان ناتجاً ثانوياً لسياسات وأنشطة السلطة المستعمِرة الهادفة أساساً إلى خدمة أغراضها الذاتية، لا نتيجة سياسات وأنشطة تم اعتمادها في خدمة مصلحة البلد المستعمَر تحديداً. نضيف إلى هذا أن ما كان يعتبر «تنمية» ناجمة عن تصرف الدولة المحتلة ظل بدون استثناء تنمية جزئية متناثرة ومنقوصة ومشوهة أدت إلى ثنائية في الاقتصاد والمجتمع وإلى بلبلة واضطراب أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وأدائه كما كان يرغب فيه المجتمع الواقع تحت الاحتلال. لا عجب إذن إن أدت تنمية كهذه، لما تميزت به من توجه خارجي في الأساس، إلى تكثيف اعتماد البلدان المستعمَرة (بلدان التخوم) على البلدان الممارسة للاستعمار (بلدان المركز) في النظام الرأسمالي العالمي.

أمـا الاستدراك الثـاني فهو أن البلدان المستعمَـرة التابعـة كانت أيضـاً تعاني تشـوّهـات ونقـاط ضعف بنيويـة داخلية أو ذاتيـة. وفي كثير من الحـالات كـانت تتميـز بتـنظيم سيـاسي واجتماعي وبسمات اقتصادية ومستويات للأداء الاقتصادي جميعها معاديـة لقيام عمليـة تنمية سليمة ونشطة. ومع أننا لن نحـاول هنا أن نتقصى المدى الذي عملت فيـه القوى الخـارجية على نشوء الاختلالات ونقاط الضعف الداخلية المعـادية للتنميـة، إلا أنه يسهـل اثبات هـذه القضية بقوة كحقيقة تاريخيـة. ويكفي لأغراضنـا الحاليـة أن نبينّ أن العـوامل الخـارجية التي انطلقت من عملية الاستعمار استغلت ووطدت العـوامل الـداخلية التي كـان من شأنها سـد الـطريق أمام صيـاغة وتـطبيق سياسـات واجراءات تصحيحيـة داخلية التـوجه. ونضيف أن القوى والمصالح الخارجية دخلت بشكل متكرر ومتماد في حـالة تـواطؤ مع القـوى ومجموعـات المصـالـح الفئـويـة في البلد الـواقـع تحت الاستعـمار، ممـا كـان يستهـدف احبـاط المنحى التصحيحي. غير أنه مع أن العلاقـة الاستعماريـة حددت بشكـل رئيسي المسار التـاريخي على النحو الذي جـرت الاشارة إليـه بشكل عـام في العبارات السـابقة، ظـلّ النتاج الاقتصـادي المسيطر الصادر عن البلدان الغربية مقصّراً كلياً عن أن يعكس العلاقة السببية بين الاستعـمار الغربي والتخلّف في ما عدا بعض هذا النتاج القليل والمتباعد. ويصحّ هذا القول بالنسبـة إلى النتاج الفكري الاجتماعي والاقتصادي على السواء. ولم يكن اغفال هذه العـلاقة السببيـة إلا مقصوداً ومتعمداً، إذا أخذنا بالاعتبار حجم العوامل الخارجية المعنية وقوتها وشفافية نشاطهـا على السواء.

لقد أنتج علماء الاقتصاد والاجتماع في تصدّيهما لمـوضوع التنميـة السمة الثـانية الخـاصة للعامل الثقافي الذي كـوّن طبيعة التشخيص الغـربي للتخلف والوصفـة المقدمـة للتنمية عـلى السواء. إنه التمحور الإثني حول الذات لدى علماء الـدراسات الاجتـماعية في الغـرب الذي حملهم على تحميل العالم الثالث نفسه مسؤولية التخلف بالكامل، وذلك بأن نسبوا إلى أقـطاره لائحـة اتهام طـويلة من أوجـه القصـور والخلل ذات الـطبيعـة السيـاسيـة والاقتصـاديـة أو الاجتماعية ـ الثقافية. وفي الواقع فـإن قراءة الكثـير من أدب التنمية الصـادر خلال السنـوات الخمس عشرة أو العشرين الأولى بعد الحرب العـالمية الثـانية تبـدو كقراءة «جـردة» أو جدول للعاهات المقدمة كتفسير للتخلف الذي يعانيه العالم الثالث، وامتداداً كتوصيف للعلاج القادر فيما لو استخدم على ايصال بلدان العالم الثالث إلى التنمية.

تتضمن المراجع من اقتصادية واجتماعية التي تعرّف معوقات التنمية لوائح طويلة. وهي دون استثنـاء تقريبـاً تتضمن بنوداً مثـل التاليـة: الأميـة، ضعف خلقيـة العمـل، انخفـاض مستـوى التحفيز الاقتصـادي، تماسـك أفراد «العـائلة الممتدة» كقيمـة مسيطرة عـلى حسـاب اعتبارات الكفاءة والمعايير الاقتصادية المحض، التراتبية الاجتماعية القائمة على أساس المكـانة الموروثة أو التحيّز الطائفي بـدلاً من الانجاز الشخصي، التعبئـة غير الـواقعية للمـوارد الماليـة المتـاحة، وبـالتالي قصـور التكوين الـرأسمالي، تجمّـد هيكليـة الأسـواق، انخفـاض مستـوى المهـارات التقنيـة القـائمـة، سيـطرة نـظام مـوروث وغـير كفؤ لحيـازة الأراضي، الاستهـلاك

الظهوري لدى الأثرياء وانخفاض الميل للادخار بشكل عام، انسداد أقنية الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وما إلى ذلك من أوصاف.

لا يمكن أن ننكر أن بلدان العالم الثالث كانت تعاني هذه العلل بدرجات متفاوتة، مع أن عدداً منها كان يستحق نظرة ثانية فاحصة من أجل تحديد صواب التهمة الموجهة إليه وصلتها المباشرة بالتخلف. غير أن نقدنا في السياق الحالي ينصبّ على التبرير الذاتي الذي كان ينعكس في النتاج الفكري للمؤلفين الأوروبيين والأمريكيين، مما جعلهم لا يقدمون على النقد الذاتي لمجتمعاتهم وبلدانهم، ولا يعترفون بمسؤولية غربية لقيام واستمرار السمات السلبية التي سجلت في الفقرة السابقة.

وينبغي أن نضيف هنا أن جدول العلل وأوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية التي أشرنا إليها لتونا كان يعد ويتم تداوله بين كاتب وآخر بشكل آلي غير متعمق. لا ريب أن هذا الجدول كان في بعض الحالات وبشكل جزئي نتيجة بعض البحوث الميدانية المستقلة. إلا أنه في معظم الحالات يبدو وكأنه جاء نتيجة نظرة ذاتية على مجتمعات البلدان المتقدمة، بحيث كانت السمات أو المواصفات الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان تُعدد وتعطى تسميات معينة، ثم تعدّد سمات ومواصفات وتسميات مناقضة لها وتنسب إلى بلدان العالم الثالث. وفي حالات متعددة بدا أن الكتاب المعنيين كانوا يتوقعون أو يتخيلون وجود العلل في بلدان العالم الثالث كشيء لا بد منه. وهكذا فإن عدداً من السمات والمواصفات دخلت بشكل رسمي في الأدب الاجتماعي والاقتصادي (خصوصاً في المراجع التي تتناول الاجتماع المقارن وتتضمن نمطيات اجتماعية من نوع «حديث ـ تقليدي») وتوضح بشكل أزواج من السمات أو التسميات أو المتغيرات النمطية[1]، على أساس أن الجزء الجدير بالتقدير والمديح في كل زوج ينطبق على البلدان المتقدمة والجزء الآخر الجدير بالنقد والتثريب ينطبق على البلدان المتخلفة.

بشكل عام كان يُعتمد مثل هذا التوصيف كنقطة ابتداء زمنية، دون اشارة إلى العمق التاريخي أو كيفية تكوين محتوى التوصيف، ودون محاولة تقصيّ ماهية العوامل أو القوى التي تكمن هيكلياً خلف التوصيف فتولده وتكثفه وتعمل على ديمومته[2]. إلا أن النقطة المركزية

---

(١) لعل الاسهام الأكثر بروزاً في صياغة مصطلح «المتغيرات النمطية» جاء من:

Talcott Parsons, *The Social System* (New York: Free Press, 1951).

انظر أيضاً: Talcott Parsons and Neil J. Smelser, *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory,* International Library of Sociology and Social Reconstruction (New York: Free Press, 1965); Bert F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1960), and Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York; Glencoe, Ill.: Free Press, 1958).

بين عدد من المؤلفين ممن يستخدمون نمطية بارسونز حيث يضع الصفات أو المواصفات (أي المتغيرات) في أزواج، أحدها يتلاءم مع الحداثة (والإنماء) والآخر، بالعكس، يعيقهما.

(٢) الاستثناء المميز هو: Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).

إذ يغوص المؤلف بعمق في بحث خلفية التنمية التاريخية. على أنه حتى غيرشنكرون (Gershenkron) لا يعلق =

التي تعنينا هنا هي حقيقة أن التجربة الاجتماعية الاقتصادية الغربية، «والحكمة» المنبثقة عن التجربة، أبرزت على أنها النموذج الضروري والكافي ليتعلم منه العالم الثالث في تفتيشه عن تفسير لعوامل التخلف وبالتالي عن وصفة للتنمية. وبما أنني سأعود إلى بحث هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل التالي فإنني لست بحاجة لأن أتوسع فيه الآن إلا لكي أشير إلى دلالات التمحور الإثني حول الذات (وهو في الأساس تمحور أوروبي حول الذات سواء صدر مباشرة عن أوروبا الغربية، أو عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر في السياق الحالي امتداداً لأوروبا).

أبرز هذه الدلالات كان بالضرورة تبنّي مقاربة كونية أو شمولية للتنمية[٣]. واعتبارها حتمية وأحادية (أو خطيّة) المسار ـ ولذلك يمكن بلوغها بسهولة. ولعلنا نجد المثال الأكثر صراحة لما نقول في مقولة روستو (Rostow) حول «مراحل النمو». فبموجب رؤيته للتنمية، تتحرك بلدان العالم كأنها قافلة بعضها أمام أو خلف البعض الآخر ولكنها جميعاً على نفس الدرب الذي يوصل في النهاية إلى غاية التنمية ما ان تستوفي هذه البلدان بعض الاشتراطات التي تؤهل كلاً منها للترقي من مرحلة إلى أخرى تليها.

ليس من الانصاف تجاهل أن كتاب روستو المشار إليه يعكس ادراك المؤلف للتباين بين البلدان المتخلفة بالنسبة إلى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وخلفياتها التاريخية. لكن الكتاب أيضاً يعكس إفراطاً في التبسيط إذ هو يقرن هذا التباين في الأساس بمرحلة النمو المتحقق في كل بلد، ويضع تشديداً قوياً على وجوب توفّر حد أدنى من معدل الاستثمار على اعتبار الاستثمار هو مفتاح التحرك نحو مرحلة الانطلاق[٤] وما بعدها، وهو بهذا يتغاضى عما يميز بين ما نسميه اليوم بلداناً متقدمة وأخرى متخلفة ـ حتى مع الاعتراف بأن هذه التسمية مضللة وعصية على التحديد. غير أن ما هو أكثر أهمية من أوجه التباين بين مجموعتي البلدان كما نراها اليوم هو في الأساس العملية التاريخية الموضوعية التي مرّت بها هذه البلدان فجعلت التباين ما هو عليه الآن. فالاستعمار، كنتاج عضوي لتطور النظام الرأسمالي، وتوسّع البلدان الرأسمالية الغربية ضمن العملية الامبريالية، ليس له مكان في حبكة روستو في كتابه المشار إليه قبلاً. وبالنسبة إلى هذا فإن روستو لا يقف وحيداً على الاطلاق بين رجال الفكر الاجتماعي الغربيين المعنيين بالتخلف والتنمية. لا غرو إذن أنه لا يوجد سوى نموذج واحد في نتاج الغربي المسيطر حول موضوعَي التخلف والتنمية لتقديمه للعالم الثالث ـ هذا النموذج هو ما أنتجته التجربة الغربية التي أعطت للفكر الغربي شكله في الأساس.

= على شبكة العلاقات التاريخية بين البلدان المتقدمة حالياً والبلدان المتخلفة، ودلالة هذه العلاقات، ما تستحقه من اهتمام بالغ. ففي الجوهر، يشكل العالم الغربي بؤرة تركيزه.

(٣) من أجل توصيف «الرؤية الكونية» أو «التوجه الكوني»، انظر:

S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations,» *Cultures et développement*, vol. 15, no. 2 (1983).

(٤) بمعنى: Take-off.

أما السمة الخاصة الثالثة للعامل الثقافي، أي أثر علمَي الاقتصاد والاجتماع الغربيين في دراسة التخلف والتنمية، فهي الخلط بين النمو والتنمية، أو عدم التمييز بينهما في الجوانب التاريخية والمفهومية والتركيبية والعملانية. ففي حين قام شمبيتر (Schumpeter) بمحاولة صياغة تمييز واضح بينهما في أوائل القرن العشرين(٥)، ظل معظم النتاج الفكري الصادر بعد الحرب العالمية الثانية يستخدم مصطلحي النمو والتنمية بالمبادلة كأنهما مترادفان. على أن القارىء المعاصر ليس بحاجة اليوم لتعريف أنيق ومتشدد المنهجية لكل من النمو والتنمية ليتضح تحسسه بالفروقات الأساسية بينهما. فمعظم القراء يدركون اليوم على الأقل أن المصطلح الأول هو نتاج الموقف الوضعي، وأنه يعود إلى مفهوم ضيّق، كمّي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج القومي أو الدخل القومي، في شكله الاجمالي أو الفردي. ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية، أو في القيم والتوجهات، والتنظيم والتقانة - باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

من الناحية الثانية، توصف التنمية عادة كمفهوم معياري يشترط وجود تحوّل هام في القوى أو المجالات التي عددناها، مما يؤدي إلى سلسلة من التحولات في هذه القوى والمجالات وفي الأداء الاقتصادي كذلك. وهكذا يكون الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو. ففي نظر شمبيتر ليس الأثر شيئاً يمكن انجازه داخل ما أسماه «التدفق الدائري» للعوامل الفاعلة في الاقتصاد(٦). إنه، بدلاً من ذلك، تحوّل عميق وواسع الانتشار - حتى ان كان متدرجاً - في قدرة الاقتصاد وأدائه وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد، بفضل حدوث تبدلات تراكمية ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية - الثقافية والتقانية التي يتحرك الاقتصاد ضمنها. على أنه ليس علينا أن نتوقف هنا عند السؤال فيما إذا كانت التبدلات غير الاقتصادية تسبق نظيرتها الاقتصادية أو تنطلق بموازاتها زمنياً. ثم إن التنمية لا تعني مجرد تضييق الفجوة بين دخل مجموعة البلدان المتقدمة وتلك المتخلفة، فهي في الأساس تعني تحسين نوعية حياة الأفراد واطلاق عملية تحرر المجتمع الاجتماعي - الاقتصادي.

ليس من سبب قوي للظن بأن المفكرين الاجتماعيين الغربيين المعاصرين الذين لم يرسموا خطوط التمييز الأساسية بين النمو والتنمية إنما أغفلوا أن يفعلوا هذا بسبب عدم وعيهم لهذا التمييز أو بسبب التقليل من شأنه. والأرجح أن السبب هو أن المجتمعات والاقتصادات الغربية كانت بعد الحرب العالمية الثانية قد حققت تحولاً مرموقاً من النوع الذي أشرنا إليه، وأقامت بنية تحتية واسعة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما

---

(٥) Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, translated from German by Redvers Opie, Harvard Economic Studies; v. 46 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949).
وقد ظهر الكتاب أولاً بالالمانية في عام ١٩٠٩

(٦) المصدر نفسه، الفصل الأول.

أقامت قاعدة ترسملية وتقانية ممتازة التجهيز، وبهذا توفر للبلدان المتقدمة حشد من محددات التنمية الفعالة ومؤشراتها. فالمفكرون الاجتماعيون، بما هم نتاج بيئتهم المتقدمة، شدّدوا بشكل طبيعي على النمو الاقتصادي بما يرافقه من تعريف ضيّق على أنه الهدف الحرج المرغوب نشدانه ـ وذلك من أجل اقتصاداتهم بالذات، وانطلاقاً من ذلك من أجل اقتصادات العالم الثالث كذلك.

غير أنه إذا كان من غير المبرر نقد هذا الموقف في ما يتصل باحتياجات العالم الغربي المتقدم، إلا أنه يستحق النقد القوي في ما يتصل بحاجات العالم الثالث. فالتمديد الآلي لتجربة البلدان المتقدمة بحيث تطبق على حاجات العالم الثالث وأوضاعه، جاء تتويجاً لفشل المفكرين الاجتماعيين الغربيين في معظمهم في أن يستكشفوا ويكشفوا عن الأسباب التاريخية لتأخر حصول التحول المتعدد الأوجه، الحيوي لعملية التنمية في العالم الثالث، وللتردد في أي قدر من التحول تحقق. وهو فشل تبدّى أيضاً في عدم استخلاص عبر الاستكشاف والكشف المشار إليهما والأخذ بدلالات هذه العبر ـ بقطع النظر عن كيفية تولّد الفشل المذكور ودوافعه.

وبالإضافة إلى صمت المفكرين الغربيين بالنسبة إلى المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الرأسمالية/ الاستعمار في تخلف العالم الثالث، وكذلك بالإضافة إلى أنهم يقدمون نموذجاً واحداً فقط للتنمية من نتاج تجربة مجتمعاتهم وتوجههم الفكري المتمحور حول الذات، فإن عدم تمييز هؤلاء المفكرين بين النمو والتنمية أحدث أثراً عميقاً في الفكر التنموي في العالم الثالث. فبفعل هذا الأثر وطيلة عقدين من الزمن على الأقل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظل العالم الثالث بشكل عام يجهد لأن يضع تصميماً للتنمية، وأن يسعى إليها بموجب الخطوط التي رسمها النموذج الغربي والعملية المفهومية الكامنة خلفه ـ بما في ذلك توليد جرعة كبيرة من الخلط بين النمو والتنمية ـ دون أن يأخذ بالاعتبار عدم ملاءمة النموذج الغربي لأوضاع العالم الثالث، وعلى العكس ملاءمته تحديداً للبلدان الصناعية المتقدمة. وقد ترتب على هذا التوجه دلالات خطيرة بالنسبة إلى السياسات الانمائية، وإلى منهجية العملية الانمائية في البلدان المتخلفة. وقد امتدت هذه الدلالات عبر طيف واسع من انتقاء المفاهيم والأهداف والأولويات التنموية، إلى صياغة استراتيجيات التنمية، إلى وضع الخطط والبرامج الانمائية، فإلى صياغة السياسات والاجراءات التطبيقية.

ودون أن ندخل في تفصيل تلك الدلالات المحددة، نستطيع أن نقول إن تشخيص التخلف وانتقاء وصفة التنمية، انبثقا من «الحكمة المألوفة»[7] التي حكمت فكر الأكاديميين والسياسيين الغربيين في تناولهم لمشكلة الفقر في العالم الثالث، وهو تناول تميز بسمتين بارزتين. **الأولى هي عزل هذا الفقر عن العمق التاريخي الممتد خلفه، والثانية هي الإفراط في التبسيط في وصف علاج للتنمية.** فمع أن الوصفة التنموية اختلفت بين فترة زمنية

---

(٧) بمعنى: Conventional Wisdom وهو المصطلح الذي صاغه جون كنث غالبريث في كتابه:
John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society*.

وأخرى، مركزة أحياناً على تقديم المعونـة التقنية من العـالم الصناعي في فـترة ما، إلى الـتركيز على تدفقات الموارد الاستثمارية في فترة ثانية، أو على عامل الريادة والادارة الاقتصادية في فترة أخرى، غير أن العلاج المقترح في جميع الحالات ظل سطحياً وقلما خرج عمّا جاء به «الدليـل» الفكري الغربي، مهما كان نوع العلاج المقترح في وقت ما من الأوقات.

لقد عانت هذه المقاربة خطايا خطيرة بعضها من نوع الاهمـال والبعض الآخر من نـوع الاقتراف، وإلى مدى بعيد يفسر حصادها المر وقوع جهود التنمية اليوم في معـظم بلدان العالم الثالث في حالة فوضى وضياع. ولئن ركزت في هذا الكتاب بشكل خاص على تجربـة الأقطار العربية لدعم قسم كبير من الأحكام التي أتوصل إليها، فإن هذا لا يعني أن الوطن العربي مرّ بتجربة فـريدة أو غـير نمطيـة بالنسبـة إلى التخلف والتنمية بـين مناطق العـالم الثالث. ثم إن اشاراتي المتعددة في مواقع مختلفة من الكتاب إلى الوطن العربي يبررها في الأسـاس أن معرفتي بأوضاع هذا الوطن وتجربته أوسع وأكثر عمقاً مما هي بـالنسبة إلى المنـاطق الأخرى من العـالم الثـالث[٨]. غير أني مـع ذلك أدّعي أن اشـاراتي تنطبق بشكـل عام عـلى تجربـة العالم الثـالث وتدلّل عليها.

* * *

تولّد من الفكـر التنموي المسيـطر في العالم الثـالث ومن المشاهـدات التنمويـة في العالم الصناعي المتقدم، آمال واسعة في الوطن العربي وفي منـاطق العالم الثـالث الأخرى. غـير أن هـذه الآمال كـانت في معظمهـا في الفترة التي تفصلنـا اليوم عن نهايـة الحرب العـالمية الثـانية مستندة إلى تفحص معطوب ومحملة إلى حد ملموس بـالأوهام، خـاصة أن رجـال السياسـة ـ سواء كانوا حسني النية أو ذوي دوافع مكيافليّة ـ غذّوا الآمال بوعـود سخية لم يكن لهم قـدرة على الوفاء بها. فجاءت النتيجة المنطقية أن هذه الآمال والتـوقعات انتهت إلى احبـاط قاس، كما أنها أدت إلى هدر مخيف في الجهود والوقت والموارد. ولست بحاجة في هذا السيـاق إلى أن أحاول اجراء مسح مفصّل للتجربة التنموية في العالم الثالث التي تغطي نحو نصف قـرن منذ نهاية الحرب العـالمية الثـانية للتـدليل بـأن الحصاد التنمـوي جاء مقصـراً جداً عن الأهـداف الموضوعة.

لقـد أصبح ذلـك القصور أمـراً معروفـاً ومشاهـداً على نـطاق عـالمي واسـع، وتؤيـده الاحصـاءات الكمية ذات العـلاقة والتحليـل غير الكمي عـلى السواء. وهـو كذلـك ظاهـرة مشاهدة في البلدان المتخلفة وموضع نقد وشكـوى. فإذا عمـدنا إلى اجـراء تقييم ذي خطوط عـريضة للحصـاد التنموي أمكننـا أن نشاهـد فقـره وعجـزه من خـلال استخـدام عـدد من المؤشرات. وتشمل تلك المؤشرات الجوع الذي تعانيه نسبة ذات شـأن من مواطني عـدد كبير من بلدان العالم الثالث، في حين تـسجل الاحصـاءات ارتفاعـاً في مستويـات الدخـل الفردي

(٨) يستطيع القارىء المعني بالمسألة العودة إلى كتاباتي، والأكثر صلة منها بهذه المسألة مسجّل في قائمة المراجع في نهاية الكتاب الحالي.

الوسطي وفي حالات عدة وتائر نمو مرموق؛ سوء التوزيع الفاضح والمتزايد في الثروة والدخل؛ الانتشار غير المتكافىء للخدمات الطبية والرعاية الصحية واستمرار وجود عدد من الأمراض المستوطنة؛ المساكن غير الوافية عدداً والمفتقرة إلى معظم الخدمات الأساسية؛ عدم توفر المياه النقية بالأنابيب وتسهيلات المرافق الصحية في الأحياء الفقيرة؛ العجز في مؤسسات وتجهيز النظام التربوي والتدريب التقني وتدني مستوياتها؛ الملابس الرثّة وغير الوافية؛ ارتفاع معدلات البطالة وتماديها؛ بطء اكتساب القدرة التقانية الملائمة ـ وكل هذا على نطاق واسع في كل منطقة من مناطق العالم الثالث[9]. ويمكن ادراك خطورة الوضع الذي تدلل عليه المؤشرات السابقة الذكر إذا ما اقترنت بمشكلة التخلف من ناحية، ومن ناحية أخرى بما بذل من وقت وجهود وموارد ضخمة على اعتبار أنها تستهدف تحقيق التنمية منذ منتصف القرن الحالي.

هذا كله لا يعني أن السجل خلو من بعض النقاط المشرقة، أو نكران أن التنمية عملية طويلة جداً لا يمكن أن تُضغط بشدة ضمن مدى زمني قصير ولا يجوز توقع امكان ضغطها. ومن أجل أن يكون تقويمنا متوازياً نشير إلى الأداء الانمائي الذي يدعو إلى التقدير في عدة بلدان في العالم الثالث، وبالتأكيد في عدد كبير من الأقطار العربية. وتشاهد مؤشرات هذا الأداء بوضوح في توسع وتحسن نوعية ما توفر من متطلبات الحياة الأساسية مثل: الطعام، الخدمات الصحية، توقع سنوات الحياة عند الولادة، الاسكان، الخدمات والتسهيلات التربوية والتدريبية، مواد المطالعة والنتاج الثقافي والفني، اتساع طيف السلع المصنعة في الوطن العربي، الطرق ووسائل النقل والمواصلات، شبكات الري والصرف، الكهرباء ومد المياه بالأنابيب، المباني العامة وتجهيزاتها ـ هذا إذا سجلنا أبرز المؤشرات وأكثرها إثارة.

غير أن النقاط المشرقة التي عددناها لتونا ليست متصلة وشاملة بل تشكل جزراً متباعدة في المجتمع، وكثيراً ما يصاب الأداء فيها بالنكسات أو الفشل أو «الأعطال» الجانبية الخطيرة. بعبارة أخرى فإن مناطق الفشل في الأداء التنموي تظل ذات حجم كبير مقارنة بجزر النجاح

---

(٩) يمكن العثور على المؤشرات الاحصائية الأساسية والتحليل الذي يدعم ما ذكرناه من قصور الأداء الانمائي في العالم الثالث، بين عدد أكبر من المراجع، في:

World Bank: *World Development Report, 1988* (Oxford: Oxford University Press, 1988), and *World Development Report, 1989* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

وكذلك في الأجزاء ذات العلاقة من التقرير السنوي الذي يصدره:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1987* (New York: United Nations, 1988), and *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988* (New York: United Nations, 1989).

إلا أن هذا التقرير لا يتضمن أي تحليل، و

Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; vol. 13 (Leiden: Brill, 1974).

وجلال أمين ذو صلة وثيقة بما نحن بصدده بالنسبة إلى قصور الأداء الانمائي.

والانجاز. ثم إن دلائل الانجاز على حقيقتها ومع أنه يفترض أن ثمارها موجهة صوب الجماهير الواسعة، إلا أنها كثيراً ما ظلت سراباً احصائياً أو تجسيداً لعملية خداع نظر، حيث إنها كثيراً ما أتت بمكاسب وفوائد لذوي النفوذ والسلطة والثراء أكثر مما أتت به للفقراء والمحرومين والضعفاء. وفي محصلة الحساب ونحن الآن في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن نسباً كبيرة من سكان البلدان المتخلّفة لا تزال غارقة في فقرها وحاجتها الماسة لكثير من ضرورات الحياة المادية والاجتماعية. وإلى هذا المدى يصح القول إن الحزام الناقل بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي بإنجازاته كمجاميع مطلقة، والجماهير، لم يقم بإيصال ما يحمله من انجازات مادية واجتماعية لنسبة كبيرة من السكان الذين كانوا المستهدفين الأساسيين في عملية التنمية. بعبارة أخرى، فإن الحزام الناقل كان معطّلاً إلى حد بعيد. وبالانتقال إلى الاطار الدولي نجد أن البلدان المتخلفة لا تزال في حالة تبعية، واسعة النطاق ومؤلمة، للعالم الصناعي المتقدم ولشركاته المتعدية الجنسية العملاقة، ولا تزال تحصل على نصيب ضئيل جداً من مردود النظام الاقتصادي العالمي الشديد القسوة على البلدان المتخلفة.

ينبغي أن نضيف إلى كل هذا أن بلدان العالم الثالث، باستثناءات قليلة، شهدت على الصعيد الداخلي أن المشاركة السياسية التي تتمتع به شعوبها، وهي مشاركة محدودة جداً في الأساس، أخذ مداها يتآكل باستمرار، وأن الحريات الأساسية تعرّضت لتحديدات صارمة على يد معظم المسؤولين السياسيين خلال العقود القليلة الماضية. وقد نتج من هذا كله انكماش في قدرة الشعوب العربية على اختيار التنمية التي يحتاجون إليها ويرغبون فيها، بموازاة ازدياد الأعباء التي يطلب منهم حملها من اقتصادية واجتماعية وسياسية. باختصار ليس هناك من شك أن التنمية العربية تمر بأزمة عميقة ومتمادية.

تنطلق جذور هذه الأزمة من تشابك معقّد بين مجموعات من العوامل الاستعمارية/التاريخية، والبنيوية/السياسية، والمفهومية/التحليلية، والعملانية المنبثقة عن السياسات التنموية. وقد تزايدت درجة الاستيعاب الداخلي[10] لهذه العوامل التي انطلقت في تكوينها في الأساس من تأثير الماضي الاستعماري وفعل العوامل الثقافية الخارجية المؤثرة في البلدان المتخلفة. ويصح هذا القول حتى مع تزايد اعتياد هذه البلدان على حالة الاستقلال وممارسة السيادة، ومع تمتعها بحرية توليد مفاهيمها الخاصة وإجراء تحليلها الذاتي لعملية التنمية، وكذلك حريتها في اختيار وتصميم مؤسساتها وسياساتها واجراءاتها التنفيذية الذاتية في نطاق العمل الانمائي.

تتعدد العوامل والقوى الداخلية ذات العلاقة، إلا أنه يمكن تصنيفها في أربع مجموعات: (١) الاقتصاديون التنمويون، وعلماء الاجتماع والسياسة، والمفكرون الاجتماعيون بشكل عام، بصفتهم جميعاً يوفرون المدخل الفكري في العملية الانمائية، (٢) رجال السياسة حيث إنهم يتخذون القرارات ويصيغون السياسات. ويفترض أنهم يتولون قيادة شعوبهم

(١٠) بمعنى: Internalization.

ويعكسون حاجات هذه الشعوب ويستجيبون لها، (٣) المخططون على اعتبار أنهم يصممون العمل الانمائي ويتصرفون على أنهم مهندسوه «المعماريون»، و (٤) مسؤولو الأجهزة والمؤسسات التنفيذية في الإطار الحكومي وقطاع الأعمال الخاص، على اعتبار أنهم يترجمون الجهد الانمائي إلى حقائق ملموسة. وهناك ما يكفي من الدلائل التي تحملنا على الاعتقاد بأن الخطأ الأساسي ينطلق من مجموعات العوامل الأربع عبر العملية التي يستوعبون بواسطتها الفكر والتجربة التنمويين الغربيين ـ وهذا يشكل التعبير الواضح عن فعل العامل الثقافي الذي أشرنا إليه في ما سبق. وقد أدى تضافر مجموعات العوامل الأربع وفعلها وتفاعلها إلى تكوين فهم مشوّه وجزئي للتخلف من حيث منشؤه وطبيعته وتعقيداته، وبالتالي إلى فهم مشوّه وجزئي للتنمية، وكيف يمكن أن يتم اطلاق عمليتها وتحريكها. غير أن هذه المعضلة تتفاقم بسبب تدخل وفعل القوى والعوامل الداخلية أيضاً. ويكتسب تفاعل القوى والعوامل الخارجية والداخلية معاً ديناميته الخاصة وقدرته على إعادة انتاج ذاته وديمومته، إلا إذا انعطف مسار العملية واتجاهها لأسباب ما.

لقد عجز العالم الثالث حتى الآن بمعظمه عن أن يحدث انعكاساً في مسار العملية أو انعطافاً حاداً فيه. ومع أن عدداً من المفكرين الاجتماعيين في العالم الثالث قد ولّدوا وطوعوا فكراتهم بالنسبة إلى التنمية، وتعرفوا إلى نوعية التنمية ومحتواها، الملائمة لتاريخهم وأوضاعهم الحالية وتطلعاتهم المستقبلية، والأكثر انسجاماً واتساقاً مع ثقافة مجتمعاتهم ومعطيات اقتصاداتهم من الموارد ـ بالرغم من كل هذا فإن هذه المجتمعات ظلت بشكل عام تعجز عن توليد دينامية من أجل مزيد من الاعتماد على النفس ومزيد من التجربة المستقلة بشكل قوي ومتصل. غير أن توزيع مسؤولية هذا العجز بين العوامل الخارجية والداخلية ليس أمراً ميسوراً. ولا تنشأ صعوبة التوزيع فقط بسبب التشابك المعقد بين مجموعتي العوامل، وإنما كذلك لأننا في محاولة التوزيع لا نتعامل مع عملية حسابية بسيطة تسمح باحتساب واضح لنصيب كل من المجموعتين من المسؤولية. ولسنا نتوقع إلا قدراً قليلاً من عدم الاتفاق حول مقولة أن نمط التوزيع يختلف من بلد إلى آخر متأثراً بالتجربة التاريخية لكل بلد وبنيته الداخلية، ومواقف مجموعات السلطة فيه ونفوذهم، وحيويته الاجتماعية، ومعطياته من الموارد وأدائه الاقتصادي، وتصميمه على خفض درجة تبعيته ودفع سعيه صوب التنمية بالاعتماد على النفس بنشاط.

* * *

تشكل كيفية فهم وايضاح التبعية والتخلّف والصلة بينهما بؤرة التركيز في الفصل الثاني، غير أن ما هو أهم هو أن الإشكالية التي يشكل استكشافها المهمة المركزية لهذا الكتاب، هي كيف يمكن أن تفهم التنمية بالاعتماد على النفس وأن يتم السعي إليها. وهكذا فان الكتاب يحاول أن يقيّم القدرة على تحقيق الانتقال من حالة التبعية إلى الاعتماد على النفس. غير أنني في الفصل الحالي أركّز على مهمة ذات إلحاح مباشر: إنها التعرف باقتضاب إلى سوء الفهم الواسع الانتشار للطبيعة الحقيقية للتنمية وشأنها المجتمعي؛ والتعرف إلى

مجموعة الادراكات والرؤى الخاطئة والمشوهة التي يمتلكها الكثيرون بالنسبة إليها؛ وسوء توزيع المهام والأعباء التي تقترن بالسعي إلى التنمية؛ وسوء توجيه مردود ومكاسب التنمية؛ والتخبط في تعيين محدداتها الأساسية؛ والمشاركة الشعبية غير الوافية في العملية الانمائية في كل مراحلها الحرجة. فقد اقترفت أخطاء خطيرة في جميع هذه المجالات في البلدان المتخلفة. وتكمن هذه الأخطاء في تعيين أهداف التنمية وأولوياتها واستراتيجياتها ومخططاتها؛ وفي تعريف الأجهزة والجهات القائمة بها وطبيعة مهامها؛ وفي صياغة الأطر السياسية والاجتماعية الضرورية كمنطلق للسعي صوب التنمية؛ وفي السياسات والأدوات العملانية التي صممت ووضعت في خدمة هذه التنمية.

كنتيجة لكل هذا جرى اقتراف أخطاء أخرى جاءت بسبب التشديد الخاطىء، وفي حالات كثيرة كانت تلك الأخطاء تقنية أو مستخلصة من أخطاء ذات خطورة أكبر. مما نقصده في السياق الحالي على سبيل المثال نمط توزيع الموارد الاستثمارية في ما بين القطاعات، خاصة بين الصناعة التحويلية والزراعة؛ التساهل المفرط ليس فقط في الانفاق الاستهلاكي وإنما أيضاً التثميري، بحيث إنه تم القيام بقدر كبير من «التثمير الظهوري» إلى جانب ممارسة «الاستهلاك الظهوري»؛ إهمال الريف إذا ما قورن بالمراكز والتجمعات الحضرية الكبيرة - هذا مع العلم أن المدن نفسها تعاني جيوباً واسعة من الشقاء والفقر المدقع؛ الازدحام السكاني؛ البطالة؛ المساكن والملابس ذات النوعية المتدنية جداً؛ عدم وفاية الخدمات العامة؛ فوضى تعيين حدود كل من القطاعين العام والخاص وسرعة التبديل العشوائي في هذه الحدود؛ اختيار فلسفات وأنظمة تربوية خاطئة بالنسبة إلى ما يجب أن تكون عليه في ضوء حاجات المجتمع والاقتصاد؛ وضعف مفاهيم وآليات المساءلة في الحياة العامة، وذلك في معظمه بسبب ضيق قاعدة المشاركة السياسية الشعبية، ومحدودية الحريات التي يتمتع الشعب بها، بالاضافة إلى اغتصاب السلطة التنفيذية لدور وصلاحيات كل من السلطة التشريعية والقضائية.

يشكّل كل هذا لائحة اتهام طويلة لكنها غير كاملة. ولعله يكون لهذه اللائحة بؤرة تركيز أفضل لو نظرنا إلى مادة أو محتوى الاتهامات في سياق مناقشة أربعة تساؤلات أساسية ومتداخلة عضوياً ينبغي أن يتضمنها خطاب مجموعات التنمية الأربع التي أشرنا إليها في ما سبق. وتتناول هذه التساؤلات بشكل ضمني الحاجة إلى توجّه مصمم وسليم للسعي الانمائي، إذا كانت مجتمعات البلدان المتخلفة عازمة على بذل جهود مخلصة ونشيطة لانقاذ التنمية من أزمتها العميقة الراهنة. أما التساؤلات الأربعة فهي التالية نقدمها بتعبير مكثف:

- لماذا ننمّي؟
- لمصلحة مَن ننمّي؟
- أية تنمية نستهدف؟
- كيف ننمّي؟

تحوي هذه التساؤلات، التي تبدو بشكل ظاهري ومضلل بسيطة، إن لم نقل ساذجة،

مؤشرات إلى أبعاد انمائية أربعة مركزية ومعقدة: غرض التنمية وتبريرها، توجهها والمستفيدون منها ذوو الأحقّية بها، نوعيتها ومواصفاتها، وأخيراً ديناميتها وآليتها. وتشكّل محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات مادة الفصلين الأولين من هذا الكتاب ومبررهما، إذ إنهما يرسمان مسار التيارات الفكرية الرئيسية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية الساعية نحو تفسير مرض للتخلف. وكذلك فإن محاولة الإجابة ترمي إلى توفير غرض واضح وبؤرة تركيز للسعي صوب التنمية، وهو سعي يحاول هذا الكتاب أن يستكشف مساره في الفصول الثلاثة الأخيرة منه.

على أنه سيصار إلى مخاطبة التساؤلات بالقدر الأكبر من البساطة والعملانية التجريبية، بالرغم من موقع التساؤلات المركزي في المشروع التنموي ودرجة التعقيد العالية في محتواها. وذلك لسببين: **الأول** ذو طبيعة نافية: فأسلوب المخاطبة في جوهره لا يشكّل اعتراضاً على أسلوب البحث الأكاديمي المتشدد (سواء كان باستخدام الرياضيات والنمذجة والمخططات أو الأشكال البيانية أو لم يكن)، ولا هو بسبب التقليل من قيمة البحث الأكاديمي المتشدد وفاعليته. إنه بالأولى لأؤكد اعتقادي أن رفوف المكتبة الانمائية ملأى بالمراجع الأكاديمية في موضوع التنمية التي يصعب على القارىء الحاصل على تعليم عال أن يفهم ما ترمي إليه إذا لم يكن ذا تخصص في الاقتصاد، وبالمقابل هناك شحة في المراجع التي تقرب مسألة التنمية من فكر وإدراك القارىء العام غير المتخصص بحيث يستطيع (أو تستطيع) أن يتماهى مع غرض التنمية ومشكلاتها ومع ضرورة أن يشارك في الجهد الانمائي ـ بأعبائه ومردوده على السواء. فإذا كانت التنمية قضية يعنى بها الشعب بشكل عام فيفكر بها ويسعى إليها وينعم بها، ينبغي إذن أن تكون هذه التنمية في المقام الأول في متناول هذا الشعب كي يفهم دلالتها ويعبر عمّا يستهدف منها وعن أولوياتها المفضلة لديه.

أما المبرر **الثاني** لاختيار المقاربة المعتمدة في هذا الكتاب فهو للتعبير عن عدم الرضا عن المنحى المسيطر لدى من يكتبون اليوم حول التخلف، وكثيرون منهم من العالم الثالث، لكثرة ما يتضمن نتاجهم الفكري من مناظرة ومحاجّة، ولكثرة ما يتشرذمون في مدارس وفروع مدارس فكرية يميّز بينها الاختلاف حول نقاط ذات أهمية قليلة نسبياً أو غامضة، أو حول أمور لا تتصل إلا هامشياً بقضايا التخلف والتنمية الملحة الضاغطة. وبصفتي اقتصادياً من منطقة متخلفة، معنياً وقلقاً بعمق لما أشاهده من فقر ومعاناة مسيطرة مقترنة بالفقر أو ناتجة منه، أجد أن أدبيات التخلّف ـ خاصة ما تدفق منها حول مقولة التبعية التي كانت أصلاً وبحق ذات علاقة وثيقة بالتخلّف وقدرة ملموسة على تفسيره، أصبحت منذ السبعينيات ذات قدرة تفسيرية وقيمة عملانية محدودة، كما أصبحت تعمل على شيء من البلبلة.

لقد تم هذا لأن الأدبيات أصبحت أكثر ميلاً إلى المناظرة والمحاجة، مفرطة في نزوعها نحو الصفائية الشكلية، وذات تركيز مبالغ فيه على نقاط تقدم من أجل كسب المناظرة، أكثر منها من أجل السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التوليف بين القضايا المركزية التي يمكن تبين قدر واسع من احتمال التوافق حولها. وبالاضافة إلى هذا، فإنني في تشديدي على الحاجة إلى

البحث عن فرص انطلاق مسارات يمكن أن تخترق منفذاً يؤدي إلى التنمية عبر جدار التخلّف الكثيف، أحاول أن أتحاشى القيود الدغماتية التي كثيراً ما تحدّ وبشكل صارم من المرونة في التفتيش عن مثل هذه المسارات وتضيّق خيارات العمل على امتدادها. فالحقيقة كثيراً ما تسمح بمزيد من المرونة والقدرة على المناورة من النظرية، وأكثر بكثير من العقائدية.

ولنعد الآن إلى التساؤلات الأربعة:

لماذا ننمّي؟

ليس هذا تساؤلاً بلاغياً أو خطابياً. فمن الضروري أن يطرح ويتم تفحصه من أجل أن نتبين فيما إذا كانت الحاجة إلى التنمية مجرد فكرة أو خاطرة في رؤوس الاقتصاديين يحاولون أن ينقلوها إلى عقول وسياسات صانعي القرارات السياسية، أو إلى الرسالة الاقتصادية التي ينقلها رجال الأعمال وصانعو الرأي العام، أو إلى وعي الشعب بشكل عام. إن المدافعين عن الحياة البسيطة أو حتى البدائية الذين يفضلون العيش بتقشف وبانسجام مع البيئة والموارد المتاحة، يسجلون لائحة اتهام قوية ضد السباق على الموارد والمكاسب، وضد نزعة تقليد من هم أحسن حالاً بالنسبة إلى الدخل ومستوى المعيشة. وكذلك ضد الرضوخ لإغراء النزعة الاستهلاكية والانبهار المسرف بالأنواع المتعددة جداً والمتبدلة باستمرار من المنتجات الصناعية التي تسوّقها وسائل الاعلامَ والشركات المتعدية الجنسية والشخصيات ذات الجاذبية التلفزيونية، دون اعتبار لما يمثله انتاج هذه المنتجات من هدر في الموارد.

على أن هناك جانباً آخر للقضية. فقد لا يكون صحيحاً - بل إنه على الأرجح ليس صحيحاً - ان الجماهير التي يصرّح بأنها المستفيد الأول المستهدف من التنمية، تسعى إليها إما بشكل صريح وواضح العبارة، أو بمصطلح تجريدي. فالأكثرية الساحقة من الناس لا تفهم التنمية وتعبر عنها بالشكل «الرسمي» الذي يستخدمه الاقتصاديون والمفكرون الاجتماعيون الآخرون والناشطون في مجال العمل العام. فمن سمع أو قرأ أن تظاهرات انطلقت خلف شعارات وأعلام التنمية بشكلها المجرد، أو احتشدت تأييداً لخطة انمائية ضد أخرى، أو تظاهرت وراء مطلب أن يكون معدل النمو للفرد أربعة بالمئة بدل اثنين بالمئة؟ ومع ذلك، فإن الأكثرية الساحقة من سكان كل بلد متخلّف تسأل باستمرار وتضغط وتمشي في تظاهرات، وفي كثير من الأحيان تقوم بعمل عنفي من أجل الحصول على كثير من الأمور التي تشكّل مادة التنمية ونتاجها. فهم يفعلون هذا من أجل فرص العمل وتحسين الدخل، والطعام، والرعاية الصحية، والملبس والمسكن الملائمين، والنقل المنتظم والرخيص، ومدارس أكثر عدداً وأفضل نوعية، والطمأنينة والمستقبل الأفضل للأولاد، وحرية تكوين النقابات والانضمام إليها، والقدرة على التعبير عن الاهتمام بالقضايا التي تعنيهم بشكل وثيق وملموس.

صحيح أن جميع المطالب تقريباً التي عددناها لتوّنا هي عناصر مما يوضع عادة تحت

عنوان «الحاجات الانسانية الأساسية»[11]. لكن المطالب المشار إليها لا تشمل الكثير مما يعتبر جزءاً من مادة التنمية أو مضمونها في الفكر التنموي الأكاديمي أو الخطط الانمائية الرسمية. ومع ذلك، فإن ما أوردناه الآن يحتاج إلى بعض الإيضاح والاستدراك. فالاقتصاديون والمخططون الذين يضعون مواصفات التنمية بصيغة أكاديمية يتفقون معاً بشكل عام أنها تعني تبدلات في القيم، والحوافز، والموقف من العمل، والتنظيم الاجتماعي، والقدرة التقانية - وهي بتضافرها معاً تؤدي إلى توسع الاقتصاد وتحسن مستواه وارتقاء قدرته الانتاجية. وتشكل هذه التبدلات جزءاً من التحول العميق والواسع الطيف الذي يميز النمو بمعناه الضيق من التنمية بمعناها ومدلولها الواسع، كما ذكرت قبلاً. ويتسق هذا الموقف مع فهم «الاقتصادي التنموي» وتعريفه أو توصيفه للتنمية، إذا كانت رؤيته (أو رؤيتها) الاجتماعية التنموية واسعة الزاوية وتمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الاعتبارات والمفاهيم الاقتصادية المحض.

إن كون موقف الجمهور لا يتطابق كلياً مع موقف الاقتصادي أو المفكر الاجتماعي لا يبطل صحة أي منهما. فالجمهور بشكل عام يضع مواصفات التنمية، وينشرها، بعبارات عملية، عبر تجسيداتها التي تعطيها معنى ودلالة مباشرين ولصيقين بالنسبة إليه. إن ادراك الجمهور ورؤيته لماهية التنمية مرتبطان بنظرة محددة وتوق محدد ضمن مجتمع محدد، والادراك والرؤية يتصلان بحاجات يومية يرغب بشدة في تلبيتها، وكذلك في ما هو أبعد، يتصلان بسعيه إلى تحقيق قدر من «الراحة» المعيشية والأمن الاجتماعي - الاقتصادي في بلد معين، بل وضمن مجتمع صغير داخل بلد معين.

إلا أن الاقتصادي التنموي، كمفكر اجتماعي، لا بد أن يكون لديه من ناحية أخرى أفق أوسع تتموضع رؤيته الانمائية ضمنه. وهذا الأفق يتضمن بالضرورة ليس محتوى أو مضمون التنمية كما تعبّر عنه حزمة «الحاجات الانسانية الأساسية» فحسب، التي تحتل موقعاً بارزاً في الادراك العام للتنمية، وإنما كذلك مجموعات أخرى من السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها أفراد شرائح الدخل المرتفع، والمتوسط - المرتفع، بل والمتوسط، الذين يولّدون عبر سعيهم إليها «طلباً فعالاً»، ومن أجلها ينشدون تحسن وارتقاء قدرة الاقتصاد الانتاجية لتكون قطاعاته وتفرعاته جميعاً مؤهلة لتلبية متطلبات الانتاج والتوزيع التي تلزم لمجموعات السلع والخدمات المطلوبة. وتشمل تلك القدرة بالضرورة المصانع، وشبكات الطرق، وأنظمة الري والصرف، والمصارف، وجميع الأجزاء الأخرى من آلة الانتاج الوطني المعقدة.

---

(١١) انظر: Paul Streeten, «A Basic - Needs Approach to Economic Development,» in: K.P. Jameson and Charles K. Wilber, eds., *Directions in Economic Development* (Notre Dame, Ind.: Notre Dame University Press, 1979); Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries* (Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 1981); Frances Stewart, *Planning to Meet Basic Needs* (London: Zed Press, 1985), and International Labour Office (ILO), *Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem,* Report of the Director - General of the ILO (Geneva: ILO, 1976).

ونتيجة لذلك فلا بد لأفق الاقتصادي التنموي، خاصة إذا كانت اهتماماته (أو اهتماماتها) الفكرية شمولية وذات فضول استشرافي، من أن يتضمن في اطاره العناصر السياسية، والاجتماعية ـ الثقافية، والتنظيمية، والمؤسسية، والتقانية، اللازمة لحدوث التحول الذي يعتقد ذلك الاقتصادي التنموي أنه أساسي لتحسن واتساع أداء الاقتصاد. ولا بد من تلبية هذا الاشتراط إذا كان للاقتصاد أن يتمتع أولاً بالقدرة على انتاج طيف واسع من السلع والخدمات التي ينشدها بتعبيرات واضحة وبإلحاح الجمهور في المقام الأول بشكل عام، وكذلك الشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوسطة الرخاء والمرتفعة الدخل. ولا بد كذلك، ثانياً، لتلبية الاشتراط المار الذكر من أن يتاح للمجتمع والاقتصاد القدرة على توزيع الناتج الاجتماعي والفرص الاقتصادية بالقدر الأصغر العملي من سوء التوزيع. وهنا يكمن الدور المهم الذي ينهض به المنظور التنموي في فهم التنمية وتعريفها، وفي فهم الحاجة إليها، كما يراها الاقتصادي التنموي (وكذلك المفكر الاجتماعي في مجالات فكرية مجاورة). وهو منظور أوسع من ذاك الذي نراه لدى الجمهور الذي يركز على مطالبة التنمية بأن تلبي حاجاته اليومية.

لمصلحة من ننمّي؟

أوصلتنا محاولة الاجابة عن التساؤل الأول بشكل طبيعي في ما نعتقد إلى التساؤل الذي نطرحه الآن. ومن الضروري هنا أن نصوغ تمازجاً بين منظور الجمهور للتنمية ومنظور الاقتصادي والمخطط الانمائي، في رغبتهما كليهما بتحقق التنمية وتعيين هوية المستفيدين المستهدفين من عملية التنمية. فإذا قمنا بالمحاولة بعبارات مباشرة وبسيطة، نستطيع أن نقول إن السعي إلى التنمية من أجل تلبية الحاجات الانسانية الأساسية ـ والتلبية ضرورة حرجة وملموسة بالنسبة إلى جمهرة مواطني كل من البلدان النامية ـ إن سعياً كهذا لا يشكل طموحاً وهدفاً صغيراً ومتواضعاً، إذا ذكرنا أنه ينبغي أن تفهم الحاجات الأساسية ضمن منظور حركي (دينامي).

أعني بهذا أن تلبية كل «جيل» من الحاجات الأساسية يفتح الباب أمام جيل آخر ويخلق الضغط من أجل تلبيته: وهذا الجيل اللاحق لا بد أن تكون من مواصفاته الاتاحة المتزايدة، والتنوّع المتّسع، والنوعية المحسّنة من السلع والخدمات. بعبارة أخرى، فإن تلبية الحاجات الانسانية الأساسية تولّد «شهية» لما كان ينظر إليه قبلاً لدى الجمهور على أنه حاجات لا تعتبر أساسية، بمعنى أنها لم تكن في متناول الجمهور بسبب انخفاض دخله بشكل عام. فإذا وضع مجتمع ما لنفسه هذا الغرض الحركي يستطيع أن يثق، أولاً، بأنه سيظل منشغلاً ولفترة طويلة بمهام التنمية القادرة على تلبية أجيال متلاحقة من الحاجات الانسانية الأساسية، وثانياً، بأن عليه أن يكتسب الكثير من القدرات (التقانية والتقنية، والتنظيمية، والتربوية. . .) التي لا يمكن بدونها التأكد من انتاج السلع والخدمات المعنية بكفاءة ودرجة وافية، ومن أن توزيعها سيتم بالحد الأدنى الممكن من عدم التباين.

إلا أن تلبية الحاجات الانسانية الأساسية بالمعنى الحركي المستخدم في السياق الحالي،

بفضل جهود مجتمع ما في العالم الثالث، يشكل في الحقيقة تحقيق عنصر رئيسي في المنظور الطموح للتنمية الذي يمتلكه الاقتصادي أو المفكر الاجتماعي. وهذا بالضرورة لأن القدرة على بذل الجهد المطلوب تستلتزم ترجمة قسم كبير من طاقة المجتمع والاقتصاد إلى واقع ملموس. والترجمة في ذاتها هي جوهر التنمية كما يراها الاقتصادي شريطة أن يكون معنياً بصدق برفاه الجمهرة الكبرى من المواطنين. بل إن من الممكن هنا أن نشير إلى التمييز الواجب اجراؤه بين حاجات الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، وهي تشكل أكثرية المواطنين، ورغبات (أو مشتهيات)[١٢] من هم في مرتبة أعلى من الدخل، خاصة الأقلية الثرية في المجتمع.

فالأكثرية تحتاج في الواقع وحرفياً ما تطالب به من سلع وخدمات (تشكل مضمون سلة الحاجات الانسانية الأساسية)، في حين أن الأقلية ترغب في الحصول على السلع والخدمات الترفية أو شبه الترفية دون أن يمثل ما ترغب فيه مطلباً حياتياً حرجاً كما هو الحال بالنسبة إلى الأكثرية وحاجاتها. وبالنسبة إلى الأكثرية هذه، فإن الطلب الكلي الذي تولده يستدرج العرض إلى مدى بعيد. في حين أن العرض (الذي يدعمه زخم الاعلام والرعاية ووسائل التسويق النشطة) هو الذي يولّد الطلب أو يستدرجه أو ينشطه. وهنا يكمن تمييز أساسي بين التنمية التي تطلقها وتنشطها قوة الجذب التي يولدها الطلب على الحاجات الأساسية، وتلك التي تطلقها وتنشطها قوة الدفع التي تولدها عملية الانتاج لدى الشركات المتعدية الجنسية (وقدرتها التسويقية الجبارة)، وذلك عبر طرح سلع وخدمات في الأسواق ليست أساسية (أو هي أساسية بمرتبة أدنى من نظيرتها لدى الأكثرية الفقيرة) مما يمتصه من السوق الطلب الفعّال لدى الموسرين والأغنياء.

يفترض الكثيرون بأن مسؤولي عملية التنمية والتخطيط في معظم بلدان العالم الثالث إنما يحرك مواقفهم وعملهم، اهتمامهم بالحاجات الأساسية لأكثرية المواطنين (أي الفقراء). ولعل هذا الافتراض ينشأ مما تسجله الخطط الانمائية وما يرد من بلاغة كلامية في الخطاب السياسي الذي تتناقله وسائل الاعلام الرسمي. وفي كثير من الحالات فإن البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط الانمائية، والتي إلى حد ما قد يكون من حظها أن تتحقق كلياً أو جزئياً، تتطابق مع ضغط الأكثرية الفقيرة للحصول على الحاجات الأساسية أو تلبي ذلك الضغط. وإلى هذا المدى فإن المنظور المحدد لتلك الأكثرية حول ما تعنيه التنمية (ولماذا ينبغي السعي إلى تحقيقها) يندمج مع المفهوم (أو الرؤية) الأكثر تجريداً للتنمية كما يمتلكه «الانمائيون» المعنيون رسمياً بالتنمية. بعبارة أخرى، فإلى ذلك المدى تنتقل عملية التنمية من مجال التجريد إلى عالم الواقع الذي تعيشه الأكثرية السكانية.

إلا أن ما يصوّب الانمائيون نظرهم عليه ـ وأعني بالانمائيين شبكة تتضمن رجال السياسة والاقتصاديين والمخططين وأجهزة أو قوى التنفيذ وفيها مجموعة رجال الأعمال ـ لا

---

(١٢) بمعنى: Wants.

يظل طويلاً في الواقع موضع تركيز، أي أن حاجات الفقراء الأساسية لا تظل طويلاً تشكل بؤرة التركيز لدى الانمائيين. فهم، وبسرعة، يحولون تركيزهم صوب التنمية كمفهوم تجريدي (حتى وإن جرى التعبير عنه كمياً كمجاميع أو أرقام متوسطة أو نسب مئوية). وينتقل تصويب النظر صعوداً ليبلغ أفقاً أبعد: أي للاهتمام بمجالات انتاج تتعدى محتوى سلّة الحاجات الانسانية الأساسية بكثير، وبالتالي لتطوير الآلة الاقتصادية القادرة على انتاج السلع والخدمات الترفية وشبه الترفية، الأكثر تنوعاً وارتقاءً تقانياً ونوعياً التي يرغب الموسرون والأغنياء بالحصول عليها. غير أن الانمائيين، حتى وإن تمسكوا باهتمامهم بتلبية رغبات الموسرين الأساسية، كثيراً ما يخسرون المعركة مع مستوردي السلع والخدمات الأجنبية المرغوب فيها والتي تتمتع بجاذبية واغراء استهلاكي ظهوري أقوى بكثير من نظيرها من نتاج الاقتصاد الوطني.

بهذا الشكل يتحول التركيز والتشديد عن حاجات الجماهير إلى رغبات الموسرين والأثرياء، وهو تحول في تخصيص الجهود وكذلك الموارد الشحيحة أو الشحيحة نسبياً، عن الطلب الذي تحفزه الحاجات وهو الأكثر الحاحاً، لكنه أقل قوة اقتصادية وسياسية، صوب الأنشطة الاقتصادية التي تحفزها الرغبات الأكثر قوة وفاعلية مع أنها أقل حرجاً والحاحاً بالنسبة إلى حياة الشرائح التي تولّد الرغبات. فقد أظهرت تجربة العالم الثالث في العقود الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن مصالح أكثرية الشعب ـ في كل بلد نامٍ تقريباً ـ لم تنجح في أن تظل لفترة طويلة محط اهتمام وعزم النخب السلطوية وفي قلب تركيزها، أو محط اهتمام وعزم المخططين أنفسهم المفترض أن يكونوا في الأساس أكثر المعنيين بمصالح الأكثرية الشعبية.

يحق لنا أن نحاجّ بأن التنمية ينبغي أن تستهدف المجتمع بأكمله: أي شرائح الدخل المتوسط والعالي إلى جانب شرائح الدخل المنخفض، وينبغي بالتالي أن تتطور بفضلها القدرة الوطنية الانتاجية لتتمكن من تلبية مجموع الطلب الفعال لهذه الشرائح جميعاً. ولا يكون هذا الموقف خارجاً عن مضمون الأنساق الاجتماعية المنطلقة من المبادىء الرأسمالية والمبنية عليها، سواء أكان القطاع الخاص (أو اقتصاد السوق)، أو رأسمالية الدولة، أو مزيجاً منهما هو الغالب في تلك الأنساق. وبما أن حفنة فقط من بلدان العالم الثالث تبنّت الاشتراكية كنسق اجتماعي بشكل متصل ومنسجم داخلياً خلافاً لما قدمه عدد من البلدان من تمجيد لفظي للاشتراكية وتجسيد سطحي لها ـ يصح القول إن الانمائيين في البلدان ذات نسق اقتصاد السوق و/أو رأسمالية الدولة يأخذون موقفاً يتميز بالاتساق الداخلي حين يسجلون تبنيهم خيارات التنمية وفلسفتها وسياساتها ويمكن كذلك أن نقول، في الدفاع عنهم، إنهم ينبغي أن يحاكموا بموجب تلك الفلسفة والسياسات والخيارات، لا بموجب فلسفة أو سياسة اجتماعية ما، مثالية وطوباوية، أو شعبوية[13] لا تسيطر في مجتمعهم[14].

---

(١٣) بمعنى: Populist.

(١٤) يرجح أن يتبين القارىء أن هرشمان وستغلر وبولدنغ لا يتناولون الموضوع بشكل مباشر فحسب، وإنما بشكل مثير فكرياً كذلك، انظر: =

غير أن نقاشاً أو جدلاً كهذا لا يعدو أن يكون سوى هروب من القضية المركزية: أي أنه يتوجب أن تكون التنمية في الأساس معنية بمصالح الأكثرية المحرومة والضعيفة والمجردة من السلطة السياسية، وذلك الوجوب ليس بالرغم من العوائق والمحبطات الاقتصادية والاجتماعية والأساسية التي تعترض حياة الأكثرية، ولكن بسببها. على أن التنمية ـ في عالم الواقع ـ لا تجسد توجهاً كالذي تقول به الفقرة الحالية، لا عملياً ولا حسبما يبدو من مردودها وأثرها. وفي الواقع، فإن المهارة اللفظية التي يستخدمها أولئك الذين يقدمون الأعذار لمسيرة التنمية كما عهدناها يمكن أن يرد عليها بسؤال مضاد: لماذا لا يتجه الجهد التنموي الأساسي والقسم الأكبر من الموارد الاستثمارية بشكل يخدم أولاً وجوهرياً مصالح وحاجات أكثرية المواطنين؟ وما هو المبدأ أو النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يستطيع بحق أن يبرر أن تحصل الأكثرية على القليل من العناية والرعاية والاهتمام والجهود والموارد ضمن نمط الأولويات التي تترجم عملياً في الخطط الانمائية وتنفيذها؟

نستطيع إذن أن نرى أن الاجابة عن السؤال: «**لمصلحة من ننمّي؟**» تكون، ببساطة: في الأساس، لمصلحة الأكثرية، ومن أجل توفير ما تحتاج إليه وتستحقه، من سلع وخدمات تلبي حاجاتها الانسانية الأساسية بموجب المفهوم الدينامي الذي اعتمدناه. فقدرة المجتمع الانتاجية ينبغي أن تصمم وتطور من أجل ذلك الغرض في المقام الأول. ولكي يحدث ذلك، ينبغي تشجيع وحفز التحول (المشار إليه سابقاً)، وأن يتم السعي صوب تحقيقه، بتصميم ونشاط، وذلك لكي يتمكن المجتمع بأكمله، ومواطنوه كأفراد، من تحقيق الذات إلى المدى الأقصى المستطاع الذي تتيحه طاقتهم ومعطيات اقتصادهم. صحيح أن هذا يشكّل هدفاً طموحاً وكبيراً. على أن الجهد الانمائي عليه أن يسعى ـ بما تتيحه له موارده البشرية والطبيعية والمالية والمادية (التي هي من صنع الانسان ـ أي السلع الترسملية) ـ إلى أن يُعنى على السواء بحاجات الأكثرية الفقيرة ورغبات الأقلية الموسرة في المجتمع، وذلك ضمن تراتبيّة سليمة في الأولويات تنبثق عن النسق السياسي الاجتماعي شريطة أن يكون للأكثرية الفقيرة مكان لائق داخله. على أن التساؤل عن طبيعة النسق الذي نقول بأن تنبثق تراتبية الأولويات عنه ينقلنا إلى بحث آلية التنمية، وهو ما سنتناوله في حينه في الفصل الحالي، عندما نطرح السؤال الرابع ونحاول الاجابة عنه.

تتضمن الفقرات القليلة السابقة تمييزاً بين نوعين من التنمية، وبين درجة التشديد في كل منهما، وهو تشديد نرى أنه ليس سطحياً أو هامشياً. **النوع الأول** نستطيع أن ندعوه تنمية الفهم العام أو «المسار العام»[١٥] للتنمية، وهو الغالب في ظل نفوذ الرأسمالية واقتصاد السوق، حيث يقول التوجه الأساسي للجهود التنموية بإنتاج ما تحتاجه السوق وترغب في

Albert O. Hirschman, *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond* (Cambridge, = Eng.; New York: Cambridge University Press, 1981); George Joseph Stigler, *The Economist as Preacher* (Oxford: Basil Blackwell; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1982), and Kenneth E. Boulding, ed., *The Economics of Human Betterment* (London: Macmillan, 1984).

(١٥) بمعنى: Mainstream Type of Development.

شرائه وتستطيع أن تُموِّل تلك الرغبة. إنه نوع ليست القيم (المعنوية) مُدخلاً فيه، وهو توجه «وضعي»[16] ـ إنه بالفعل «توجه دون وجهة».

في مقابل النوع الأول الذي هو نتاج «الحكمة المألوفة» السائدة، يقف النوع الثاني بفلسفته وتوجهه[17]. وهو محمل بمدخلات قيمية، وذو توجه معياري صريح لا ضمني فحسب، إذ هو يؤكد على التنمية للشعب وبواسطة الشعب، وإذن ففي الأساس يؤكد على الأكثرية المحرومة والفاقدة للسلطة. وكما بيّنا قبلاً، فإن هذا التوجه الثاني لا يستثني أو يسقط الاهتمام برغبات الموسرين والأغنياء، إلا أنه ينطلق من موقف صريح لا يقدم الاعتذار بسببه، من أن الحاجات الانسانية الأساسية تستحق أن تحتل الأولوية العليا في اهتمامات المجتمع، وبشكل أكثر تحديداً، في اهتمامات ما أسميه في هذا الكتاب «شبكة التنمية». أما أن الأكثرية المحرومة لا تمتلك القدرة الشرائية الكبيرة القادرة على تحديد وجهة الانتاج ومحتواه فأمر لا تقبله المدرسة الفكرة التي تعتنق النوع الثاني المعياري من التنمية، كمبرر للتجاهل الملموس ـ فعلياً وبالنتيجة ـ لمصلحة الأكثرية.

ومع أن عدداً كبيراً نسبياً من اقتصاديي التنمية في العالم الثالث يعتنقون المبادىء والرؤية المعيارية للتنمية حالياً، إلا أن موقفهم يظل في الواقع موقفاً أقلوياً، هذا إذا حكمنا على المقاربات السائدة للتنمية، ولأهدافها وأولوياتها، والخطط الموضوعة لتصميمها، نزولاً إلى السياسات والاجراءات التنفيذية المتخذة والبرامج والمشروعات الموضوعة لتحقيقها. ويتجسد النوع الثاني ـ المعياري ـ من التنمية في نظم فكرية تعرف حالياً بتسمية «التنمية الأخرى» أو «التنمية البديلة»، وبـ «تلبية الحاجات الانسانية الأساسية»، وبـ «التنمية بالاعتماد على النفس»، أو «بالتنمية الشعبوية». على أن الاعتراف بأن هذه التسميات بما أنها مفاهيم تتضمن بعض الملامح والمواصفات المشتركة، أو أنها تنطلق في الغالب من نفس الهموم والاهتمامات والقيم، لا ينفي حقيقة أنها تتمايز مفهومياً في ما بينها. وسأعود إليها بشيء من الإفاضة عندما انتقل إلى تناول السؤال الثالث الذي يشمله هذا الفصل لاحقاً، مما يغنيني عن التوقف هنا عند التعرف إلى أوجه التمايز.

لكن يظل من الضروري هنا تسجيل ملاحظة مقتضبة حول التجربة الانمائية لمعظم البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالنسبة إلى الأسلوب الفعلي الذي جرت بموجبه الاجابة عن السؤال الثاني الذي نحن بصدده هنا. ففي معظم العالم الثالث، وبالتأكيد في معظم البلدان العربية، تضمنت الاجابة الكثير من الازدواجية، إذا لم نقل من «التحدث

---

(١٦) بمعنى: Positivist.

(١٧) استخدم مصطلحي «الفهم السائد» (الذي يمثل التيار العام الفكري لموضوع ما)، و«التوجه المضاد» (ويمثل الرأي المقابل الذي تعتنقه أو تقول به أقلية فكرية) بالمعنى والطريقة اللتين يستخدمهما فيها هتني. انظر:

Björn Hettne, *Development Theory and the Third World*, SAREC Report R 2, 1982 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984), chap 1.

بلسانين». فإن رجال السياسة والاقتصاديين والمخططين الانمائيين وأجهزة تنفيذ الخطط، بل ومجموعة رجال الأعمال، عمدوا باستمرار وبقوة إلى التصريح بإيمانهم بالتنمية المعيارية وبالسعي إلى تحقيقها. لكنهم في الواقع إنما توجهوا في النتيجة الفعلية صوب تحقيق تنمية النوع الأول ـ المجردة من المدخلات القيمية بفضل توجه وضعي كان دوماً يخضع لقوى السوق ويعكس ارادتها وكذلك رغبات الموسرين والأغنياء واتجاهات قوتهم الشرائية. هذا هو في الحقيقة، في معظم الحالات، الجواب المحدد للسؤال الذي هو محط الاهتمام الآن أي: «لمصلحة من ننمي؟»

يتطلب الأمر تقديم بعض الاستدراكات حول استجابة أداء المجتمع الاقتصادي للطلب الكلي المتولّد من جميع شرائح الشعب، من فقيرة ومتوسطة الحال وموسرة، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية التي أثرناها في ما سبق. أول هذه الاستدراكات هو أنه لا يصح النظر إلى المستفيد من التنمية على أنه الجمهور المستهلك فحسب، بالرغم من الاصرار على أهمية توسيع وتنويع وتحسين انتاج السلع والخدمات المستهدف انتاجها، مما يتطلب اصراراً على أهمية توسيع وتحسين قدرة الاقتصاد الانتاجية.

إن التغيرات العميقة المشار إليها للتوّ لا يمكن تحقيقها ما لم يتم السعي بنجاح كذلك إلى بلوغ عدد من الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات القيمة الملموسة للمجتمع. ويشير التأمل بالأمر إلى أن السعي صوب بعض تلك الأهداف يسبق عملية التنمية، والسعي صوب البعض الأخير يسير بموازاة المسيرة التنموية. وأخيراً فإن السعي صوب بعضها يحفزه ويخدمه انطلاق المسيرة وتفتح مراحلها. إلا أنه ليس من الضروري أن تشغلنا الآن مسألة الترافق الزمني. أما الأهداف فتتضمن التربية والتعليم واكتساب قوة العمل لقدرة تقانية فعّالة وملائمة، وتشجيع الفنون، وحفز التكوين المؤسسي أو التنظيمي الأفقي على المستويات المحلية والجهوية والوطنية (القطرية) بين أشخاص لديهم نفس الاهتمامات أو اهتمامات مشتركة، والمشاركة السياسية الواسعة القاعدة ومعها الحرية وحقوق الانسان ـ هذا إذا التزمنا بتقديم بعض الأمثلة البارزة فقط عما تتضمنه الأهداف المشار إليها في مطلع هذه الفقرة. وباختصار، فإن تحقيق وتفعيل طاقات المجتمع والفرد ينبغي أن يكونا مستفيدين نهائيين من الانجاز في بلوغ تلك الأهداف.

ولعله ليس من الضروري أن نبين أن على المجتمع أن يخصص قدراً وافياً من الاهتمام والموارد للأمن الوطني، من أجل أن يقيم سياجاً وافياً حول انجازاته الانمائية في وجه الاعتداءات الخارجية والتآكل الداخلي. ونضيف في هذا السياق أن الأمن ينبغي أن يفهم ضمن منظور واسع يتخطى الناحية العسكرية، وهي ما يشد الاهتمام للوهلة الأولى. فالمنظور لا بد له من أن يشمل الأمن الاقتصادي بما يتناوله من قدرة الاقتصاد على توفير الكثير مما يحتاجه المجتمع من السلع والخدمات، للاستهلاك والتثمير، وكذلك للتصدير بما ييسره هذا الأخير (في ما ييسر) من تمويل للمستوردات. ويحتل استكشاف الموارد الطبيعية ـ مما هو على سطح الأرض وفي باطنها ـ واستغلالها وتطويرها موقعاً مهماً في مضمون الأمن الاقتصادي.

وهنا أيضاً، فإن الأمن الغذائي يستحق أن يحظى باهتمام كبير، خاصة أنه منكشف بشكل خطير في معظم بلدان العالم الثالث التي تعتمد إلى مدى واسع من احتياجاتها الغذائية على الاستيراد، ومعظمه لا يمكن الحصول عليه إلا بانفاق قدر نسبي كبير من موارد القطع الأجنبي الشحيحة. (ولقد استوردت المنطقة العربية، على سبيل المثال، أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية بكلفة تبلغ حوالى ٢٣ مليار دولار أمريكي سنوياً في النصف الأول من عقد الثمانينيات، لكن حجم الاستيراد انخفض إلى ١٤ مليار لعام ١٩٨٧). ويقع الأمن التقاني في موقع قريب من الأمن الاقتصادي، وهو يتطلب اجراء خفض ملموس في درجة الاعتماد (التبعية) على البلدان المتقدمة اقتصادياً وشركاتها العملاقة المتعدية الجنسية من أجل الحصول على قدر كبير جداً من عناصر التقانة الصلبة والطرية على السواء. ولكي يتحقق الخفض المشار إليه لا بد للمجتمع من أن يقيم قاعدة سليمة ومتنامية للعلم والتقانة، وأن يتحرك، وإن بتدرج، صوب قدر متزايد من الاعتماد على النفس، وتكييف التقانة المتاحة المستوردة لتصبح أكثر ملاءمة لمعطيات المجتمع من موارد بشرية ومادية وتراث ثقافي وقيم يجدر الحفاظ عليها ورعايتها. إلا أن الهدف النهائي يظل دون ريب اكتساب قدرة تقانية ذات شأن وتوطينها داخل المجتمع لإثراء قدرته على الاستنباط والتحليل وعلى تطوير عقلية «حل المشكلات».

يتناول مفهوم الأمن نواحي أخرى، منها المعلومات (المنقولة عبر وسائل الاعلام المختلفة)، والاغتراب الثقافي، والانكشاف السياسي. إلا أن بحث هذه النواحي يأخذنا بعيداً عن مجال الفصل الحالي. ومع ذلك فيحسن بنا التأكيد على تلك النواحي التي قد تكون الأكثر خطورة بين ما يتطلب اهتماماً سواء عن طريق المعالجة أو الوقاية، ذلك أن التبعية المفرطة للبلدان الصناعية المتقدمة هي في جوهرها مسألة المواقف الاجتماعية ـ الثقافية والتوجهات السياسية للنخب الحاكمة أو الممسكة بخيوط السلطة في بلدان العالم الثالث. وهي نخب لا تخفى تطلعاتها وتوجهاتها وارتباطاتها الخارجية على حساب الاهتمام الوافي والفاعل بهوية المجتمع الوطنية، ومصالحه، ومصادر ثراء ثقافته الذاتية. واحترام الذات، والسعي لتحقيق القدر الأقصى الممكن من الاعتماد السياسي على النفس.

ويظل أمامنا أمران جديران بالتسجيل ونحن في سياق بحث مفهوم الأمن. **الأول** يتصل بالجوانب العسكرية للأمن، وهنا يلاحظ بما لا يقبل الشك أن بلدان العالم الثالث مجتمعة تخصص نسبة مفرطة في ضخامتها من ناتجها المحلي الاجمالي التجميعي من أجل الحصول على الأسلحة والمعونات العسكرية التقنية، وبذلك تحوّل نصيباً ذا شأن من الموارد المتاحة لها بعيداً عن التثمير في عملية التنمية. وبموجب تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بلغت الموارد المخصصة للمستوردات العسكرية (من أسلحة وخبرات) ٢,٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي التجميعي في المتوسط[١٨]. أما بالنسبة إلى المنطقة العربية بمفردها فقد بلغت

---

(١٨) حسبما جاء في تقرير نشر مؤخرا في صحيفة يومية رئيسية في بيروت، إلا أن العودة إلى التقارير السنوية الصادرة عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، تدلل على كون النسبة المئوية أعلى بوضوح مما =

النسبة في المتوسط على الأقل ٤ ـ ٦ بالمئة سنوياً خلال عقد السبعينيات[١٩]. وينبغي أن نذكر أن هذا الانفاق لا يشمل المشتريات من الأسلحة والمعدات التابعة لها من صنع محلي ولقاء مدفوعات بالعملات المحلية ـ هذا مع العلم بأن كثيراً من المدخلات في الصناعة العسكرية المحلية في الأصل مستورد لقاء قطع أجنبي.

لا ريب أن الدفاع عن الأرض والمصالح الوطنية أمر مشروع بل هو واجب وطني. إلا أن ما يلاحظ هو مدى المبالغة في «الهاجس الأمني الدفاعي» والخضوع بسبب ذلك لجاذبية أنظمة التسلح الحديثة والمتجددة باستمرار وهي جاذبية تشد الحكومات ومن ورائها عملاء أو سماسرة الاستيراد المتلهفين دوماً للحصول على عمولات دسمة بفضل ترتيب عقد اتفاقيات الشراء بين حكوماتهم والحكومات أو الشركات المصدرة للأسلحة. والأمر الذي يستدرج السخرية ويثير الألم معاً هو أن الأسلحة المشتراة بأسعار فاحشة والمكدسة في مخازنها لا تستخدم للنضال ضد «العدو» سواء أكان حقيقياً أو وهمياً، وكثيراً ما تخسر فاعليتها وتتقادم وهي لا تزال في المخازن والمستودعات. وفي الواقع، ففي عدد كبير من بلدان العالم الثالث، تظل القوى العسكرية عاجزة حتى عن صيانة السلاح العصري والمعقد المتاح لها ـ ناهيك عن القدرة المحدودة جداً على استعمال ذلك السلاح بفاعلية في ساحات القتال. وهكذا ففي كثير من الحالات يكون الغرض الأساسي من شراء المخزون من السلاح، ومن وجود جيوش كبيرة الحجم نسبياً، هو الأمن الداخلي لا الخارجي ـ أي دفاع النخبة الحاكمة عن نفسها ومواقعها تجاه المعارضة من قائمة أو محتملة. وإن كان الغرض هو الأمن الخارجي فإنه في الغالب انذار «الجيران والدول الشقيقة» لكي لا يعكروا صفو المناخ السياسي في البلد المعني.

= جاء في تقرير الصحيفة البيروتية. وليس بالإمكان وضع رقم وسطي عام دقيق لأن المعلومات المتصلة بعدد من البلدان غير متوفرة، ولأن من الضروري احتساب رقم وسطي موزون (مثقل) إذا كان للإشارة لرقم وسطي أن تتمتع بدلالة. انظر:

International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance,* annual issues for the years 1983-84 to 1987-88 (London: IISS, 1983-1987).

(١٩) حجم مستوردات نظم الأسلحة بالنسبة إلى الفرد العربي هو الأكثر ارتفاعاً بين جميع مناطق العالم الثالث.

وكنت قد أعددت جدولاً للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٧ للأقطار العربية الإحدى والعشرين (بالاعتماد على ما يرد في تقارير المعهد الدولي المشار إليه أعلاه، وكذلك على تقرير يصدر عن الادارة الأمريكية). انظر:

United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982* (Washington, D.C.: The Agency, April 1984).

وتقارير صدرت لاحقاً. وأظهر الجدول أن الانفاق الوسطي السنوي للأقطار العربية كان نحو ٤ بالمئة من الناتج المحلي القائم (الاجمالي). إلا أن الأرقام كانت تعود إلى معلومات منشورة فقط. وهناك أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بأن هذه النسبة هي أقل من الانفاق الفعلي بكثير، لأن بعض الدول تخفي مشترياتها من الأسلحة تحت ستار كثيف من السرية، وهي بالذات الدول الأكثر استيراداً للأسلحة وانفاقاً على أنظمة الدفاع التي تقيمها لها دول أجنبية. لذلك فلعل النسبة الحقيقية تزيد على ٥ بالمئة من الناتج المحلي القائم بوضوح، كمعدل سنوي وسطي.

الأمر الثاني الجديد بالتسجيل بالنسبة إلى موضوع الأمن هو كيفية النظر السليم إلى مفهوم الأمن ذاته. ومن الضروري التأكيد هنا أن ما ينبغي استهدافه بشكل واقعي وسليم ليس «الأمن المطلق» أي عدم الانكشاف إطلاقاً سواء أكان ذلك أمام تدخل أو خطر عسكري أو سياسي خارجي، أو رفض الاعتماد كلياً على مصدرَي التقانة والأغذية إلى البلد الساعي إلى صيانة أمنه، أو الانغلاق أمام التفاعل الثقافي والاعلامي. إن فهماً مطلقاً كهذا هو فهم مضلل وخاطىء إن لم نقل إنه يشكل غباءً صارخاً، وفوق هذا فإن السعي إلى ذلك المدلول المطلق للأمن لا يتسم بالواقعية والمصداقية.

ليس من الضروري أن ينطلق هذا البحث حول الاعتماد على الخارج المتجسد في تبعية مفرطة، وحول الاعتماد على النفس، إلى ما هو أبعد مما وصلنا إليه هنا في سياق الحديث عن الأمن. فقضايا التبعية والاعتماد على النفس تشكل قلب اهتماماتنا في الفصول التالية من هذا الكتاب. على أن ما نودّ التأكيد عليه هنا هو وجوب أن تعمل بلدان العالم الثالث بدرجة عالية من التصميم والإلحاح على السعي إلى حالة من الاعتماد على النفس بشكل جاد - أي بقدر ملموس من الواقعية والرشاد، وأن تصمم مسيرتها الانمائية بحيث تخدم الأمن بمعناه الواسع بشكل موزون. وأخيراً بالنسبة إلى الاستدراك الذي يجري بحثه حالياً، نبين أن مقدار الجد في السعي إلى تحقيق قدر واف من الاعتماد على النفس المتسم بتركيز على الأمن ينطلق من واقع أن «الاعتماد المتبادل» الذي تبشّر به البلدان الصناعية المتقدمة في الفترة الراهنة على أنه يمثّل حالة من العلاقة الصحية السليمة بين العالمين المتقدم والنامي - إن هذا الاعتماد المتبادل لا يمكن أن يكون ذا دلالة عميقة وصادقة إلا إذا رافقه تحقيق درجة ملموسة من الأمن بمختلف جوانبه بفضل السعي الوطني والاقليمي صوب الاعتماد على النفس في المسيرة الانمائية. وإلا فإن الاعتماد المتبادل يظل مجرد عملية «تورية» أو خداع لفظي لتغليف التبعية بشكل يجعلها مقبولة وغير مذلة ظاهرياً، أو أنه يكون صيغة أكثر تهذيباً وجاذبية يستخدمها العالم الصناعي المتقدم لجعل الابقاء على حالة التبعية ممكناً بتغيير يافطتها أو تسميتها المكروهة.

ثمة استدراك آخر يتوجب تسجيله بالنسبة إلى تحديد هوية المستفيدين من التنمية الذي وردت الاشارة إليه قبلاً. إنه الحاجة لإعطاء اعتبار ملائم وواف للانسجام بين الانسان والبيئة. فمن الضروري أن يُستهدف مثل هذا الانسجام كغرض حرج ومفيد في آن بالنسبة إلى التنمية. أما بالنسبة إلى مضمونه فإنه يشمل محاربة التلوث والاسراف في استخدام الموارد إلى درجة تهديدها بالنفاد، وكذلك فهم طبيعة المعطيات الطبيعية وطاقتها وحدودها على السواء. وهو يشمل أيضاً التفتيش عن السبل المثلى[20] لترجمة الطاقة، أي قدرة المتاح من المعطيات إلى واقع ثم تطويرها وتنميتها إلى المدى الممكن، وأخيراً الاستفادة من المعطيات بفضل تحقيق تمازج أو خليط منسجم داخلياً بين الجهد البشري مدعوماً بالسلع الرأسمالية الانتاجية من جهة، وموارد البيئة وامكاناتها من جهة أخرى.

---

(٢٠) بمعنى: Optimal لا المثالية بمعنى: Ideal.

أما آخر الاستدراكات التي نحن بصددها فهو استهداف مجتمعات وبلدان أخرى كمستفيدين محتملين من التنمية الوطنية. إن هذه المقولة لا تجسّد هدفاً طوباوياً أو مثالياً، وإنما هي واقعية «رجلاها في الأرض» وتنطلق من حساب اقتصادي صارم. ونسارع إلى القول إن الهدف المشار إليه في هذه الفقرة يكون واقعياً وممكناً بصورة خاصة إذا كان السعي نحوه في سياق تعاون اقليمي ـ أي قومي في السياق العربي تحديداً ـ يعمل على تحقيق تنسيق وتكامل واعتماد جماعي على النفس بين الوحدات الوطنية المشاركة التي تتمع بإرث ثقافي مشترك وبتاريخ مشترك وبتطلعات مستقبلية ومصالح مشتركة. ومن الواضح لدى الكاتب على الأقل، أن الأقطار العربية تقدم مثالاً لافتاً للنظر على مثل هذه المشاركة ضمن الإطار القومي. ويمكن العثور على أمثلة أخرى مشابهة (بدرجات متفاوتة) في منطقة الكرّيبي، وأمريكا الوسطى واللاتينية وافريقيا الغربية، وجنوب شرق آسيا.

ومن الممكن أن ندلّل، في مثل هذه الحالات، على أنه يمكن دفع عملية التنمية قدماً وجعلها تستفيد من المقاربة الاقليمية (أي القومية في السياق العربي). فمثل هذه المقاربة تدعم المقاربة الوطنية (أي القطرية) وتتداخل معها، مع الافتراض المبرّر بوجود مصالح مشتركة ذات شأن، وتشابه في التطلعات وفي «رؤية العالم»، ورغبة صادقة في تحقيق التعاون فالتكامل، وقدر ملموس من التنسيق بين السياسات الانمائية ضمن اطار الاعتماد الجماعي على النفس. غير أننا هنا أيضاً سنكتفي بما ورد بالنسبة إلى قوة الدفع التي يمتلكها البعد القومي للتنمية في السياق العربي ونأمل أن يرى القارىء أن التحليل الأكثر افاضة وتعمقاً في فصول الكتاب (من الثالث إلى الخامس) ذو دلالة لمناطق أخرى في العالم الثالث إضافة إلى المنطقة العربية. ونضيف أخيراً أن مقاربة عربية قومية للتنمية تقوم على تفكير واضح وتصميم سليم، ويتم السعي خلالها بجد واستمرار، تستفيد من الجهود الانمائية الوطنية (القطرية) في كل من وحدات المنطقة السياسية، كما أنها بدورها توفر فوائد ومزايا ملموسة لهذه الوحدات، بحيث يتكامل البعد القومي والبعد القطري في الجهد التنموي المدروس جيداً والمدعوم بالآليات والمؤسسات والمواقف السياسية التنموية التوجه.

أية تنمية نستهدف؟

دلّت المحاولة التي تمّت في القسم السابق من الفصل للتعرف إلى هوية الشرائح الاجتماعية التي ينبغي أن يجري استهدافها بشكل ملحّ لتكون المستفيد الأول من عملية التنمية، على المواصفات الأساسية والمركزية للتنمية الواجب السعي صوبها إذا كان للهدف التنموي المعلن عنه أن يقع في مدى ما يمكن بلوغه. وتتطلب تنمية، كالتي ركّز عليها القسم السابق، في المقام الأول تمسّك صانعي القرار على مختلف درجات صنع القرار وفي مختلف حلقاته، وكذلك تمسّك المجتمع بأكمله عبر مختلف الأقنية والوسائل التي تيسّر جعل ادراك المجتمع أكثر وضوحاً ودقة، بمنظور مفهومي للتنمية ملائم لاختيار الهدف الذي جرى تحديده في ما سبق، على أنه يحتل الأولوية العليا. ولكي يتحقق هذا الأمر لا بد من أن يتبلور «مناخ

انمائي» وآلية انمائية ملائمان، مما سأحاول ايضاحه لدى تناول السؤال الرابع في القسم الأخير من الفصل الحالي.

على أنه يكفينا في هذا المقام أن نبين أن اختيار تلبية الحاجات الانسانية الأساسية، ضمن التعريف الحركي الذي ميزناها به، كالهدف الأول، يحتاج لأن يرافقه على الأقل ـ إذا لم نقل يسبقه ـ قبول ومأسسة أولوية الهدف المذكور. وتتطلب تلبية هذا الاشتراط التحرك صوب الجوانب الاجتماعية ـ السياسية والبنيوية لتحول المجتمع، الملائمة لإثبات أولوية الهدف، والاستعداد للتحرك المشار إليه. وبالإضافة، فلا بد للآلة الانتاجية أيضاً من أن تشهد تحولات في هيكلية وتكوين رأس المال (بالمعنى الاقتصادي الحقيقي لا التجاري المالي)، وفي التقانة، وفي البنية التحتية، وفي التدريب والمهارات لكي تستطيع هذه معاً أن توفر ما يتطلبه انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية.

بالتالي، إنه لأمر جوهري أن يتم تخصيص القوى العاملة، والمواهب الريادية والقدرات الادارية، والتمويل التثميري، والمدخلات والخدمات المادية بشكل يلائم الأهداف الاجتماعية للتنمية المنشودة. ولكن فوق هذا كله، لا بد من أن يتحقق للمواطنين عامة وعي وتحسس بمبررات وضع سلم الأولويات الضروري لاستخدام مختلف الموارد في العملية الانتاجية

وبالضرورة، فإن التراتبية في الأولويات ذات دلالات خطيرة، تمتد إلى العادات والضغوط الاستهلاكية، والمواقف من الادخار، والقبول بالالتزامات الضريبية، وبعدد من القيود والأعباء الأخرى. والمتوقع أن يكون تجاوب الموسرين والأثرياء أقل من ترحيبي، على أن عداءهم يكون أقل إعاقة وتعطيلاً للمسيرة الانمائية كلما كان النظام السياسي أكثر قدرة على اقناعهم في ايضاحه لمبررات تراتبية الأولويات، وللانضباط المطلوب في الاستهلاك التفاخري والظهوري والتثمير غير المدروس بشكل واف، وكلما كان النظام أكثر ايحاء بالثقة والطمأنينة بأن رغبات الموسرين والأثرياء سيصار إلى تلبيتها مرحلياً أو بتدرّج كلما اتسعت أعناق الاختناق في اتاحة الموارد وازدادت قدرة الآلة الانتاجية على النهوض بما تتطلبه زيادة زخم تدفق السلع والخدمات التي تقع خارج نطاق الحاجات الانسانية الأساسية وتتعداها نوعية وتنوعاً.

نأمل بأن تكون الفقرات القليلة السابقة قد أوضحت أن التنمية ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، إن لم نقل جميعها، وإلى ذلك المدى فإنه يتطلب إعادة تثقيف اجتماعي[٢١] جذرية وعميقة وعلى جبهة عريضة للمواطنين. غير أن هذا يتطلب بدوره بالضرورة جهداً مجتمعياً ضخماً وعقوداً من الزمن، إن لم نقل أجيالاً، ليصل إلى نقطة يصبح عندها أثره واضحاً في نظام القيم السائدة، والمواقف الفكرية، والتوقعات الاقتصادية، والسلوك الاجتماعي، والمؤسسات، وصيغ التنظيم الاجتماعي -

---

(٢١) بمعنى: Socialization.

الاقتصادي، وخلقية العمل[٢٢]. وهكذا فلسنا بحاجة لأن نذكر أنفسنا باتساع المسافة التي تفصل بين المنظور التنموي بالاشتراطات التي عددناها لتونا من جهة، ومفهوم النمو الاقتصادي بعناصره الاقتصادية المحض، وامكانية تكميته بسهولة، وبقصر الأفق الزمني الذي يمكن فيه تحقيق ذلك النمو، وبمحدودية التبدل الاجتماعي الذي يمكن أن «يهندَس» ضمنه النمو الاقتصادي ـ وهو تبدل يظل سجين «العوامل الاقتصادية المعطاة»، أي سجين «التدفق الدائري»[٢٣] وهو المصطلح الذي استخدمه شمبيتر (Schumpeter) كما أشرنا في موقع سابق من الفصل الحالي.

إذا كان ما غامرنا بوضعه من مواصفات يشير بحق إلى نوعية التنمية الملائمة للهدف المحدد على أنه ذو أهمية بالغة وأولوية عليا لمجتمعات العالم الثالث، فماذا علينا أن نبين بالنسبة إلى محتوى تلك التنمية؟ من الصعب التعرف إلى هذا المحتوى دون الدخول في تفاصيل قد تبدو كأنها عناصر مألوفة في الخطط والبرامج الانمائية التقليدية والتي سادت أنماطها لسنوات طويلة في بلدان العالم الثالث في العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية. لكن هذا ليس ما نرمي إليه في المجال الحالي. ثم إن الخطط الانمائية لا بد لها من أن تتباين بين بلد وآخر بسبب التباين في هوية وحدّة المشكلات المفترض والمراد من تلك الخطط أن تعمل على حلها أو التخفيف من وقعها، وبسبب التباين في الأهداف المراد بلوغها. لذلك فإن ما نعتبر أن من المناسب تسجيله هنا، ونرى أنه قابل للتعميم على البلدان النامية، إلا قلة صغيرة منها لا تملك إلا موارد زراعية أو منجمية متواضعة جداً، هو أن ما ينبغي التشديد عليه هو وجوب التركيز الأول في عملية التنمية على تلك الجوانب التي تجعل من الممكن انتاج وتوزيع السلع والخدمات المتعددة التي تلبي الحاجات الانسانية الأساسية. ويمتد تحت تلك الحاجات جميعها الحاجة إلى وجود فرص عملٍ مجز وافية تضع في يد أفراد قوة العمل الدخل والقدرة الشرائية اللازمين للحصول على السلع والخدمات المعنية.

ومن الجلي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات يتطلب في الأساس التشديد على تطوير قطاعات وفروع قطاعات وأنشطة محددة معينة مؤهلة لانتاج السلع والخدمات وتوزيعها. وتبرز الزراعة في هذا السياق، ضمن مجال التنمية الريفية بمدلولها العام، على أنها جديرة بالاهتمام الأكثر الحاحاً والأرفع أولوية. وأسباب ذلك متعددة، وهي معروفة ومعترف بها على نطاق واسع، إذ هي تشمل: نسبة المواطنين المرتفعة ممن يقيمون في الريف ويعملون في الزراعة والأنشطة الأخرى المساندة، والاهتمام المتزايد في بلدان العالم الثالث بتحقيق القدر الأكبر الممكن من الأمن الغذائي بفضل نشاط الاقتصاد الوطني، وكون سكان الأرياف يشكلون خزاناً احتمالياً كبيراً للعمل الصناعي وسوقاً واسعة للسلع المصنّعة مما يعطي المجتمع الزراعي قابلية مرموقة للتكامل مع المجتمع الصناعي، وقدرة القطاع الزراعي إذا أحسن تطويره ضمن تنمية متوازنة للريف، أولاً في الحصول على عائدات ذات شأن من القطع

---

(٢٢) بمعنى: Work Ethic.

(٢٣) بمعنى: Circular Flow.

الأجنبي الناجم عن احلال المنتوجات الزراعية الوطنية محل المستوردات، وعن تصدير قسم من تلك المنتوجات، وثانياً في حماية البيئة والاستخدام الرشيد لمواردها، وثالثاً في جعل الريف أكثر جاذبية لعيش أبنائه وعملهم فيه، وبالتالي في الحد من هجرتهم المتدفقة إلى المدن مما يحرم الريف من نشاط أبنائه عادة، ويعمل على خنق المرافق العامة في المدن من مياه وكهرباء ومجار وخدمات تربوية وصحية ومساكن.

لسنا بحاجة إلى أن نعدّد جميع التغييرات السياسية والمؤسسية/ البنيوية اللازمة، خاصة بالنسبة إلى أنظمة حيازة الأراضي، التي ستكون مطلوبة من أجل تحقيق تنمية ريفية عميقة وشمولية. إن تلك التغييرات تشمل في ما تشمل، برامج تربية وتدريب ذات توجه ريفي زراعي، مساكن وافية كمياً ومتحسنة نوعياً، الشبكات والتسهيلات اللازمة للري والصرف والنقل والتخزين وسواها مما يتطلبه إحياء الريف والقطاع الزراعي، توفير التقانة الملائمة والفعّالة والعمل على توطينها، وتمكين سكان الريف من امتلاك مزيد من الوزن في النظام السياسي، عبر التمتع بحق ممارسة المشاركة السياسية الصادقة وهم نصف سكان بلدان العالم الثالث على الأقل ـ إذا كان لهم أن يتخلصوا من الاهمال الذي هو من نصيبهم. ولعل الحاجة إلى الجانب الأخير من جوانب التغيير أهمها على الاطلاق. وكما قال مؤلف في هذا السياق بشكل مقنع ومؤثر، ان التنمية الريفية ذات المعنى والدلالة الحقيقيين تعني «نقل ما هو في آخر الاهتمامات الآن إلى الموقع الأول بينها»[٢٤].

وكما بيّن البحث في الفقرتين السابقتين، هناك اعتماد متبادل قوي بين تنمية الزراعة والمناطق الريفية من جهة، وتنمية الصناعة التحويلية من جهة أخرى. ويدل هذا في ذاته على الحاجة إلى الاهتمام الجاد بالتنمية الصناعية، إلى جانب دلالة وأهمية مساهمات الصناعة التحويلية في توفير عدد كبير من السلع المطلوبة لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية. وهنا كذلك لسنا بحاجة إلى أن نشير إلى أكثر من القول بأن إتاحة عدد كبير من السلع والخدمات الأساسية تعتمد على وجود قطاع صناعة تحويلية نشيط ونام، ومن أبرز الأدلة على ذلك دور الصناعة في تلبية المتطلبات من الأغذية المصنّعة (الصناعات الزراعية)، وفي البناء والاسكان وانتاج مئات المدخلات التي تتطلبها صناعة البناء، وفي صنع الملابس وشتى فروع صناعة الأنسجة، وفي صناعة الجلد وما يتصل بها من دباغة وتحويل، وفي صناعة ومشاغل وصيانة وخدمات وسائل النقل والتسهيلات والمرافق المتعددة المتصلة بها، وفي طباعة الكتب المدرسية والقرطاسية والمختبرات والتجهيزات اللازمة لها بشكل عام.

وبدورها، فإن الصناعة التحويلية شأنها شأن الزراعة بما أنهما ينشطان ضمن مجال انتاجي واسع ويحتاجان إلى مجموعات كبيرة من المدخلات في انتاجهما، يوجبان بالضرورة تطوير وتنمية كثير من الصناعات السلعية والخدمية الأخرى المساندة لعمليات الانتاج فيهما.

---

(٢٤) Robert Chambers, *Rural Development: Putting the Last First* (London: Longman, 1984).

فبالإضافة لما سبقت الاشارة إليه في مجال قطاعي البناء والنقل، هناك عدد من القطاعات ـ منها على سبيل المثال الكهرباء والطاقة بشكل عام، والاسكان الحضري، والمرافق العامة في المدن والبلدات، والصيرفة والتمويل، والتأمين، والاستشارات الهندسية والاقتصادية... الخ ـ التي تحتاج جميعها إلى تنمية ملموسة لتستطيع توفير المنتجات اللازمة للاستهلاك النهائي وكذلك اللازمة كمدخلات انتاجية في قطاعات وأنشطة أخرى. إلا أن تأكيداً خاصاً ينبغي أن يوضع على التعليم والتدريب التقني والبحث العلمي، كما على اكتساب قوة العمل لقدرة تقانية متقدمة، فعالة وملائمة، فهذا أمر حيوي للمجتمع الحديث في كل جوانب نشاطه وليس الاقتصادية منها فحسب. ويظل للتعليم شأن متميز في أنه، ومعه البحث العلمي (من نظري وتطبيقي) والقدرة التقانية، جميعها ذات مساهمات حرجة في تكوين التوجه العلمي لدى المواطنين وزيادته شحذاً وصقلاً، وتحفيز التركيز على فهم المشكلات والعمل على حلّها كمؤهل مركزي للنشاط التنموي بين جملة الأنشطة المجتمعية.

مع أن اختيار تلبية الحاجات الانسانية الأساسية يبدو للوهلة الأولى، كما سبق أن أشرنا، وكأنه يشكّل هدفاً اجتماعياً متواضعاً، إلا أن البحث الذي دار حول مضمون «التنمية الملائمة» (أو «التنمية البديلة») لا بد أنه عكس ضخامة المهام التي تتطلبها تلك التلبية التي تشكل موضوع الهدف المذكور. كما لا بد أن يكون قد عكس مقدار الجهود والوقت والموارد اللازم بالضرورة توجيهها صوب النهوض بالمهام المعنية. وتكون المهام أثقل عبئاً، وتتطلب المزيد من قدرات المجتمع ومعطياته وخياله وصبره فيما هو ينتقل بتدرج من الهدف الأولي (أي تلبية الحاجات الأساسية) إلى مرحلة تالية تنطوي على توفير طيف أوسع من السلع والخدمات التي تكون الحاجة إليها أقل إلحاحاً (لأنها أكثر اقتراباً من سلّة السلع والخدمات «الكمالية» أو شبه الترفيّة، ثم الترفية)، ولكن الحصول عليها يشكّل مع ذلك رغبة قوية لدى الشرائح الاجتماعية الموسرة والثرية: بل إن الحصول على قسم منها يصبح مطلباً ملحاً لدى الشريحة الفقيرة بعد أن تكون قد نجحت في تلبية حاجاتها الأساسية وصارت أكثر استعداداً (بفضل توفر المزيد من القدرة الشرائية لديها) للرغبة في الحصول على السلع والخدمات الكمالية ونسبة ما من نظيرتها شبه الترفيّة. وتصبح المهام التي سبقت الاشارة إليها أثقل عبئاً أكثر فأكثر مع استمرار الانتقال أو التحول من مرتبة إلى أخرى في «سلّم جاذبية» السلع والخدمات من جهة، وبالمقابل في مراتب القدرة الشرائية التي تتمكن من تلبية الطلب على محتويات «سلال الطلب»، واحدة بعد الأخرى. وهذا الانتقال أو التحول يفرض على الاقتصاد والمجتمع توفير المزيد من السلع الرأسمالية الانتاجية وقوة العمل الأكثر مهارة والبنية التحتية الأكثر اتساعاً وأحسن نوعية، وتوفير المزيد من الخدمات الأخرى ذات العلاقة.

بعبارة أخرى، فإن تلبية جيل ما من الحاجات الأساسية الانسانية بما يوفره من قابلية وشهية، ثم من قدرة شرائية، للحصول على جيل ثان أكثر تنوعاً وأحسن نوعية من السلع والخدمات، يجعل الجيل الثاني بدوره مضمون سلة جديدة مما يبدو لنفس شريحة المستهلكين على أنه يشكل «حاجات أساسية». وبقليل من الملاحظة في الأقطار العربية ـ كما في سواها من

بلدان العالم الثالث بل والعالم الصناعي كذلك ـ يشاهد مثل هذا «الحراك الاجتماعي ـ الاقتصادي الاستهلاكي» بدرجة من السرعة تعكس وضع الاقتصاد بمعطياته وقدراته.

لا ريب أن الضغوط الاجتماعية الاقتصادية (وهي في طبيعتها استهلاكية يمتزج فيها الاستهلاك المبرر حياتياً وثقافياً بالاستهلاك الظهوري المدفوع بعوامل التقليد والمحاكاة اللذين تغذيهما وسائل الاعلام المرئية والمسموعة على نطاق يتزايد اتساعه يوماً بعد يوم)، تكون قوية جداً، مع أنها تتجمع وتلقي بثقلها في الغالب قبل أن تتوفر لمعظم بلدان العالم الثالث القدرة على الاستجابة لها ـ لأن محاولة الاستجابة تكون غير واقعية باعتبار معطيات وقدرات اقتصادات هذه البلدان وضخامة ما تحمله من أعباء في مواجهة تلبية الحاجات الانسانية الأساسية في المرتبة الأولى. ومن هنا فإن المقاومة الجادة للضغوط المعنية تكون صعبة ولا تتم إلا على حساب شعبية السلطات الحاكمة وإداراتها. وبالتالي يكون على سلطات صنع القرار وكذلك على المربّين وصانعي الرأي والقيادات النقابية العمالية والمهنيّة وسواها ـ على افتراض أن هذه المجموعات كانت ترغب في ذلك ـ أن تعبىء كل ما تمتلكه وتقدر عليه من ادراك وتفهم، وذكاء، وتصميم، لتقدم للرأي العام توضيحاً فعالاً لضرورة الاعتدال في المطالب الاستهلاكية والاستهلاك الفعلي، والصبر، والواقعية. وتصح وصفة الاعتدال على السواء بالنسبة إلى جمهرة المستهلكين وقطاع رجال الأعمال بما لهم من مصالح ضالعة في توسيع الانتاج وتنويعه وارضاء القدر الأقصى الممكن من المطالب الاستهلاكية بصفتها حاجات حيوية للفقراء ورغبات قوية لدى الأثرياء.

لقد شوهد في كثير من البلدان النامية بشكل متكرر في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، تسارع التطلعات والضغوط الاستهلاكية بوتيرة أكبر بكثير من ازدياد المتاح من القدرات الانتاجية والموارد، مما خلق في بلدان متعددة حالات تفجيرية. وكثيراً ما نشأت عن التباين بين التطلعات والقدرة على تلبيتها مشكلات مستعصية على الحل، من استدانة ضخمة من الخارج، إلى شعور كاسح بالإحباط، إلى توتر اجتماعي ـ سياسي مقلق، فإلى ترهل في وجه ما يتوجب من انضباط صارم في الاستهلاك والتثمير وسياسات تصحيحية قاسية. ويبقى أن ما يدعو إلى السخرية الممزوجة بالأسى أن رد فعل معظم حكومات العالم الثالث لم يكن تقديم ايضاح واف وصبور للضرورة التي لا مفر منها لوضع سلّم أولويات سليم ورشيد بين مختلف المطالب الاستهلاكية والتثمير، ولضبط عملية تخصيص الموارد بين ما هو أساسي وملح وما هو أقل من ذلك إلحاحاً بين استخدامات الموارد لانتاج سلع وخدمات الانتاج وتكوين رأس المال ـ وإنما كان رد الفعل استخدام القوة والعنف مع الجماهير الفقيرة عندما تحركت هذه بقوة احتجاجاً على فقدان أو شحة مواد غذائية حيوية وعدم وفاية سلع وخدمات أساسية أخرى بشكل فاضح، وتضخم الأسعار الجامح. (وقد كان هذا حال عدد من البلدان العربية خلال السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩).

إذا كان لمعنويات الشعب أن يتوقف تآكلها وتدهورها، ومن ثم أن يتحول اتجاهها إلى الرضى والارتفاع تدريجياً، فلا بد للمجتمع من أن يلجأ إلى المبادىء والسياسات التي تقوم

التنمية بالاعتماد على النفس عليها وتنطلق منها. فهذا شرط حيوي، لأن استمرار الاعتماد الكثيف على موارد ومهارات مصادر خارجية، وبالتالي التبعية لها بشكل مفرط، لا يؤدي إلا إلى استمرار الترهل والتراخي في الارادة العامة، وإلى مزيد من الانغماس في الدين الخارجي، ومن ثم الاطمئنان المضلل بأن مشكلة عجز الاقتصاد أمر يمكن تدبره وادارته والسيطرة عليه ـ بل إن التدفقات المالية من الخارج (عبر الاستدانة) تشكّل حلاً للمشكلة. ونضيف أن للتنمية بالاعتماد على النفس (التي نعبر عنها كذلك، تجاوزاً، بمصطلح «التنمية المعتمدة على النفس» الذي تعوزه الدقة والصرامة المنطقية) من النوع الذي يعرضه هذا الكتاب ـ أي المتضمن تشديداً على المحتوى الاجتماعي والبعد الانساني ـ إن لهذه التنمية دلالات بعيدة بالنسبة إلى المنظور الانمائي، وأهداف الانماء وأولوياته واستراتيجياته وسياساته ومخططاته وبرامجه.

بل إن لهذا النوع من التنمية دلالات صحية بارزة بالنسبة إلى «رؤية العالم» لدى المجتمع الذي يتبنّى تلك التنمية، وكذلك إلى قوة المجتمع الذاتية وقدرته على استخراج القدر الأقصى الممكن من الحلول لمشكلاته من ينابيعه الذاتية (النفسية والثقافية والمادية). وهذه الدلالات جميعاً تتخطى عالم الاقتصاد بحدوده الضيقة وإن اتسعت. فالاعتماد على النفس الذي يشكل استراتيجية انمائية، وسنتناوله بالمزيد من التعمق والتوسع لاحقاً، يستحق منا عند هذه النقطة أن نشدد على كونه قادراً على تجسيد تلك النوعية وذلك المضمون الانمائي القادرين على توفير أجوبة مرضية ومطمئنة للأسئلة التي نقوم بتفحصها ومحاولة الاجابة عنها في الفصل الحالي.

لا يتضارب «الاعتماد على النفس» كمنهج أو منظور انمائي، مع المقاربة الاشتراكية للتنمية كما سجلتها الأدبيات النظرية المعاصرة. بل إن الكثيرين من المنادين بالتنمية المعتمدة على النفس يصرّون أنه لا يمكن لبلدان العالم الثالث السير في نهجها إلا عبر التحول الاشتراكي[٢٥]. ويتبنى هذه النظرة الاقتصاديون الذين يسمون بـ «الماركسيين الجدد»[٢٦]، أو الذين يوصف توجههم بأنه «اشتراكي» أو بالأحرى «اشتراكوي»[٢٧]. وهم يحاجّون بأن الماركسية «الأرثوذكسية» (أي التي تمثل التقيد بالنصوص الأصلية للماركسية، وسأشير إليها أيضاً بمصطلح «الماركسية النصيّة»)، أي التقليدية أو المتمسكة بالعرف، بل واللينينية، تحتوي رؤية للتنمية تختلف أو تتباين مع ما يراه عدد كبير من العلماء أو المفكرين الاجتماعيين من ناحية، ومن ناحية أخرى مع حقيقة الرأسمالية المعاصرة عبر النظام الاقتصادي العالمي وقد أصبحت تهيمن عليه بعد أن مرت بأجيال متعددة من النضوج والتوسع. أما الاوجه الرئيسية

---

(٢٥) الاشارة في سياق الحديث عن الفكر العربي هي في: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهَّل،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٢٦) أي الماركسيون المحدثون Neo-Marxists، وأحياناً نستخدم المصطلح كما يرد في النص أعلاه.

(٢٧) نستعمل هذه الصيغة غير السلسة، بمعنى: Socialistic. والكلمة تختلف عن Socialist (اشتراكي) لأنها تشير إلى موقف أقل عقائدية من هذا الأخير.

للتباين فستكون محط الاهتمام بقدر من التفصيل لاحقاً في هذا الكتاب.

كذلك ستتاح لنا الفرصة فيما بعد للنظر في أصول فكرة الاعتماد على النفس في مجال التنمية. وسنرى عندئذ أن هذه الفكرة وضعت ضمن إطار نظري وطبقت عملياً على نطاق واسع في جمهورية الصين الشعبية لحوالى ثلاثة عقود خلت. ومن ناحية أخرى، فإن مصطلح «التنمية الأخرى» حقق أوسع انتشار له بفضل كتيب وضعته «مؤسسة داغ هرشولد»[٢٨] في عام ١٩٧٥ تحت عنوان ماذا الآن؟ ولاحقاً بفضل مؤلف أكثر اتساعاً بعنوان التنمية الأخرى: المقاربات والاستراتيجيات[٢٩]. أما مصطلح «التنمية البديلة» فقد جاءت صياغته في الوقت نفسه تقريباً كالمصطلح السابق الذكر، وهو يستخدم أساساً في أدبيات التنمية الصادرة عن «المؤسسة الدولية لبدائل التنمية»[٣٠] وخاصة في دوريتها المعنونة الملف[٣١].

يقدم مارك نيرفن في الكتاب المعنون التنمية الأخرى: المقاربات والاستراتيجيات المذكور في الفقرة السابقة، تلخيصاً للمواصفات أو الملامح التي تميز «التنمية الأخرى» كما يراها من يدعون إلى اعتمادها، على أنها تكون: ذات توجه صوب الحاجات، داخلية (أو ذاتية) التمحور والدينامية، معتمدة على الذات، سليمة بيئوياً، ومعتمدة على تحولات بنيوية ذات علاقة في المجتمع. وهو يعتبر أن هذه الملامح أو المواصفات هي:

مترابطة عضوياً. فإذا أخذ أي منها على انفراد فإنه لا يؤدي إلى النتيجة المرغوبة. ذلك أن التنمية المعنية ينظر إليها كعملية ثقافية كلية ومندمجة، بما أنها تعني تنمية كل رجل وامرأة، والرجل والامرأة كلياً. «فالتنمية الأخرى» تعني التحرر[٣٢].

«أما «المؤسسة الدولية لبدائل التنمية» فبدورها تتبنى التعريف نفسه وتعتبر أنه يقوم على «أعمدة خمسة مترابطة»، كما يرد في كراس أصدرته عام ١٩٨٦ بالنسبة إلى هذه «الأعمدة»، وهي ما يلي:

---

(٢٨) Dag Hammarskjöld Foundation, *What Now? Another Development,* report prepared on the occasion of the seventh special session of the United Nations General Assembly (Uppsala: DHF, 1975), appeared as a special issue of the Journal *Developmet Dialogue,* nos. 1 - 2 (1975).

(٢٩) Marc Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies* (Uppsala: Dag Hammarskjöld Foundation, 1977).

(٣٠) International Foundation for Development Alternatives (IFDA).

(٣١) *Dossier*. المؤسسة الدولية للبدائل التنموية. أنشئت في عام ١٩٧٦ للإسهام في التحرك صوب «تنمية بديلة والتعاون الدولي الصادق» (كما جاء في نشرة صغيرة أصدرتها المؤسسة بتاريخ ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٦). والمؤسسة تتخذ من بلدة نيون في سويسرا مقراً لها، ولها «لجنة توجيهية» ويرأسها مارك نيرفن (Marc Nerfin)، (سيشار إلى المؤلف في قائمة المراجع بالانكليزية). وتنشر المؤسسة ملفاً بعنوان *(IFDA Dossier)* «يمثل شبكة في المعنى الواسع للكلمة، إذ يستقبل البحوث والمعلومات من الذين لديهم ما يقدمونه ويوفرونه للجميع». (كما جاء في النشرة الصادرة في عام ١٩٨٦).

(٣٢) Nerfin, *Another Development: Approaches and Strategies,* pp. 10-11.

. . . تلبية جميع الحاجات الانسانية، الاعتماد على النفس، التمحور الذاتي أو الداخلي[33]، الانسجام مع الطبيعة وصيانة البيئة[34]، والتحوّلات التي تمكن المواطنين من القوة. إنها عملية تنشط ضمن نسق، وهي ذات أبعاد شخصية واجتماعية، ثقافية وسياسية، تقانية واقتصادية. وهي تقدم مشروعاً لكل مجتمع، سواء أكان في الشمال أو في الجنوب[35].

دون التوسع في معنى هذا التحديد ودلالته، يمكننا أن نرى أن مفهوم التنمية البديلة/ الأخرى مفرط في الاتساع. وبالاضافة، فإنه كذلك يتضمن مبادىء واجراءات معينة مما يقع ضمن إطار «الشعبوية» أو الشعبوية ـ الجديدة[36].

ينبغي الاعتراف بأن «التنمية الأخرى» تتضمن قدراً كبيراً من التجميع الفكري (أو تراكم الاقتباسات والمواقف)، وكذلك من الطوباوية. ويمكن لنا أن نحاجّ أن أي مجتمع يمتلك منظوراً ذا شمولية للتنمية يضم جميع العناصر التي ذكرت في الاقتباسات الواردة في ما سبق، ويمتلك الارادة للسعي صوب تنمية كالتي نحن بصددها بما في مضمونها من ثراء، يكون في الأساس مجتمعاً متطوراً قد حقق قدراً مرموقاً من الرؤية الانمائية السليمة والثاقبة، ومن القدرة الفكرية، والتصميم، والالتزام الخلقي. ولعل هذا «السخاء» الذي منحت بموجبه التنمية الأخرى والتنمية المعتمدة على النفس ما منحتاه من مزايا ومواصفات في الأدبيات التي تدور حولها[37]، هو ما جعل محللاً متعمقاً في مجال الفكر التنموي يخرج بالاستنتاج بأن «الاعتماد على النفس. . . في سياق النظام العالمي الحالي هو الاستراتيجية التي لن تقوى على النجاح على الأرجح. وهذا هو خبر سيّء لمنظّري التنمية في مدرسة التنمية البديلة».

غير أنني لن أحاول في هذا الموقع استكشاف المدى الذي يكون فيه السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس (أو التنمية الأخرى) واقعياً وعملياً، واحتمالات نجاحه، وهو ما سأعمد في الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب إلى محاولة القيام به. وهكذا فمن الضروري إذن، عند هذا الحد، أن نتفحص السؤال الأخير بين الأسئلة الأربعة التي يتناولها الفصل الحالي الذي هو، بمعنى أساسي، ذو صلة مباشرة بتقييم مدى قابلية التنمية المعتمدة على النفس للتحقق.

---

(٣٣) بمعنى: Endogeneity.

(٣٤) بمعنى: Ecological Sustainability.

(٣٥) انظر: *IFDA Dossier* (15 April 1986).

(٣٦) انظر: Gavin Kitching, *Development and Underdevelopment in Historical Perspective: Populism, Nationalism and Industrialization* (London; New York: Methuen, 1985).

(٣٧) انظر: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980), pp. 26-34, and Nerfin, *Another Development: Approaches and Strategies*, pp. 9-17.

كيف ننمّي؟

يُعنى هـذا السؤال ليس بدينـامية (أو حـركية) التنميـة بـالاعتـماد عـلى النفس وآليتهـا فحسب، بل ما يمتد تحت ذلك أيضاً، أي بالنظام الاجتماعي ـ الاقتصـادي الذي يتم السعي صوب تلك التنمية والعمل على انطلاقها ضمنـه. ويتوجب أن يـطرح السؤال الرابـع لسببين همـا: أولاً، لأن استكشاف كيفيـة مقاربـة التنمية التي نحن بصـددهـا والسعي صـوبهـا أمـر جوهري من أجل تقدير درجة امكانية النجاح (أو الأمل بـالنجاح) في ذلـك السعي ـ هذا إذا كان للمواصفات المعطاة لها أو المزايا المنسوبـة إليها أن تؤدي إلى غـرض عملي ومفيـد في آن. بعبـارة أخرى: إذا كـانت تلك التنمية في الأسـاس تتصل بـواقع العـالم الحـالي. أمـا السبب الثاني، وهو أمر جوهـري، فهو من أجـل أن نتبين إذا كـان المسار أو الـطريق صوب التنميـة المعتمدة على النفس قد جرى اعتـماده في العالم الثـالث بشكل عـام، ولكن بشكل خـاص في الـوطن العربي. ثم إن تفحص السؤال الـرابع ومـدلولاتـه، إلى جانب الأسئلة الثـلاثـة التي طرحت سابقاً في هذا الفصـل، يستهدف منـه أن يوضـح الهمّ المركـزي الذي يـدور الفصل حوله: أي سبب فشل أداء الجهود الانمائية في معظم بلدان العالم الثـالث بدرجـة ملموسـة في بلوغ التـوقعات التي وضعهـا أصلاً مسؤولـو التنمية وأولئـك الذين كـان يفترض ويعلن أنهم المستفيدون الأساسيون من التنمية.

تمكن مشاهدة الفشل والقصور إلى مـدى أبعد في نـوعية التنميـة المتحققة ومضمـونها، وهو مما بحث في سياق تفحص السؤال السابق. وفي هذا الصدد يمكن القـول إن المواصفـات المفرطة في التشدّد التي وضعت لما يصح أن يعتبر انجازاً مرضياً هي المسؤولة عمّا يبدو أنه فشل وقصـور في سجل الانجـاز. وبالتـالي لا يصح اعتـماد تلك المواصفـات معياراً مـلائماً لـدرجة النجاح (أو القصور). غير أنه من الثابت أن الفشل والقصور كان كـذلك في الجـانب الكمي من الانجـاز الانمائي المتحقق، وذلـك بالنسبـة إلى أحجـام الانتـاج وتنـوعـه ازاء التـوقعـات والأهداف المعلنة في الخطط والبرامج الانمائيـة التي وضعها مسؤولـو التنمية أنفسهم لبلدانهم. ونضـيف أن الفشل يظهر أيضاً في عدم قدرة آثـار التنمية عـلى الوصـول إلى نسبة ذات شـأن ممن استهدف في الأساس الوصول إليهم. وهكذا لم يتح لمجمـوعات سكـانية كبـيرة في معظم البلدان النامية، إن لم نقل كلها، أن تشعر بآثار التنمية الايجابية.

ونضيف، في السيـاق عينـه، إن حفنـة فقط من تلك البلدان نجحت في تـوطـين قـدر مـرض من القدرة التقـانية المـلائمة والفعـالة في المجتمـع، وعـدد أصغـر بعـد أن نجـح في تخفيف وطأة التبعية المتعددة الجوانب للبلدان الصناعية المتقدمة. والدلائل متوفرة على أن هذه التعميـمات تنطبق عـلى السواء عـلى الأكثريـة العظمى من بلدان العـالم الثالث التي سعت إلى التنميـة ضمن اطار الـرأسماليـة واقتصاد السـوق، وعلى الأقليـة التي سعت إليها ضمن اطـار الاشتراكية (أو ما ادّعت أنه اطـار اشتراكي المـواصفات في حـين أنه في الغـالب لم يتعدّ نـظام رأسمالية الدولة).

يجد الفشل أو القصور في الأداء الانمائي المشار إليه في الفقرات القليلة السابقة تفسيراً ـ

وإن جزئياً ـ في كون عدد كبير من البلدان النامية (لعلها الأكثرية) بدأت مسيرتها الانمائية بطموحات وتوقعات مضخمة جداً، وأظهرت نقصاً في إدراكها حقيقة أن التنمية عملية طويلة وذات متطلبات قاسية. ويمكن تقديم تفسير جزئي آخر في مواقف تأكيدية غير مبررة مبنية على منطلقات غير سليمة بالنسبة إلى طبيعة التنمية وأهدافها ومتطلباتها، وكذلك على تجاهل بعض العناصر الرئيسية في عملية التنمية أو ادراكها بشكل مبتور ومشوش. وهكذا نجد اعتقاداً واسع القبول في البلدان النامية أن الموارد المالية تستطيع أن «تبتاع» التنمية ـ أي الوهم الخاطىء بأن توفر الموارد المالية يتيح انطلاق التنمية بفضل قدرة الموارد على تمكين البلد المعني من استيراد السلع الانتاجية وتكوين رأس المال الثابت، ومن استيراد الخبرات التقنية والادارية كذلك. وتمكن ملاحظة وجود مثل هذا الاعتقاد/ الوهم لدى معظم أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) خلال حقبة الفورة النفطية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، التي تزامنت مع توفر موارد مالية ضخمة وغير معهودة لدى أعضاء المنظمة. والأمر نفسه يصح بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث غير النفطية وإن يكن ذلك على مستوى أكثر تواضعاً. وكذلك نجد دليلاً (وإن جزئياً) على تجاهل الكثير من البلدان النامية لعناصر ذات شأن كبير في انطلاق عملية التنمية (أو ادراكها بشكل مشوش) في ما سنقتبسه بعد أسطر قليلة من «إعلان كوكويوك ١٩٧٤» (Cocoyoc Declaration) الذي أريد منه توسيع زاوية النظر التي ينبغي فهم التنمية خلالها. ويرى «الاعلان» أن تلك الزاوية يجب أن تتضمن عدداً أكبر من الأهداف مما جرت العادة على استخدامه في الماضي. يقول الإعلان:

> ينبغي ألّا تقتصر التنمية على اشباع الحاجات الأساسية. فهناك حاجات أخرى، أغراض أخرى، وقيم أخرى. فالتنمية تتضمن حرية التعبير والنشر، وحق الحصول على الأفكار وتقديمها، وهناك حاجة عميقة [لدى الفرد] للمشاركة في قاعدة وجوده الذاتي، ولتقديم بعض المساهمة في تكوين مستقبل العالم. وفوق هذا كله، تتضمن التنمية حق العمل ونعني به ليس فقط الحصول على فرصة عمل، وإنما كذلك العثور على فرصة لتحقيق الذات بفضل العمل، وحق عدم الاغتراب بسبب عمليات انتاجية تستخدم البشر كمجرد أدوات[٣٨].

ولكن حتى مع تقديم مثل هذه الايضاحات أو الاعتبارات المطروحة للاستدراك، يظل لدينا أدلة كافية تبين أن الأداء الانمائي كان، حتى الآن، دون ما كان يمكن أن يتم انجازه بكثير لو أن سلطات بلدان العالم الثالث ومجموعات رجال الأعمال فيها تصدّت لتحدّي التخلف بالتصميم المطلوب، وعبأت ثم استخدمت القوى والموارد البشرية المتاحة لها برشاد وكفاءة، وسعت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والكفاءة الادارية، ووعدت فقط بما اعتقدت أنها قادرة بحق على الوفاء به: باختصار، لو أن تلك السلطات والمجموعات حاولت أن توفر

(٣٨) Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., Ibid., pp. 385-421.

أجوبة سليمة عن أسئلة من النوع الذي نحاول تفحصه في الفصل الحالي في هذا الكتاب. ومع صحة التفسير (أو التبرير) بأن الشروط التي ذكرناها لتونا قاسية جداً ويصعب تلبيتها بالنسبة إلى معظم السياسيين والقادة في مختلف جوانب الحياة ممن تولّوا مسؤوليات ذات وظيفة انمائية في العالم الثالث، ومع أن العوامل الخارجية ذات الصلة الوثيقة بـ «الإرث الاستعماري» تضافرت في وجه العالم الثالث، وإن هذا أيضاً يقدم تفسيراً جزئياً لقصور الأداء الانمائي في العقود الماضية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن المسؤولية الذاتية عن قسم كبير من القصور لا يمكن ولا يجوز اغفالها أو السكوت عنها.

باختصار، فإنه لم تجر محاولة الانطلاق في مسار انمائي بالاعتماد على النفس بشكل جاد ومستمر ونشيط ـ وواقعي في الوقت نفسه، وحيث جرت محاولات كهذه في حالات قليلة فإنها لم تتمتع بالاستمرارية والثبات. ولعل الاستثناء الأبرز لهذا التعميم نجده في حالتي جمهورية الصين الشعبية والهند، إلا أن هذين البلدين يشكلان حالتين خاصتين جداً (بالنظر إلى عدة عوامل متضافرة) وبالتالي فإنهما لا يبطلان صحة المقولة التي نحن بصددها حول القصور.

إذ نتقدم مباشرة إلى السؤال الرابع الذي هو قيد البحث الآن، نرى أن من الضروري أولاً أن نأخذ بالاعتبار ـ وإن بشكل مقتضب جداً في المجال الحالي ـ نوع النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يمكن أن يتم السعي صوب التنمية المعتمدة على النفس ضمنه بقدر من الثقة. وسنلجأ إلى التعرف إلى طبيعة مثل هذا النظام عبر عملية «الاختيار بالاقصاء أو بالاستثناء»[٣٩] (أي فحص درجة قابلية الأنظمة المرشحة للدور المعني وإقصاء أو استثناء ما يثبت عدم قابليته بحيث يبقى فقط ما يبشر بقابلية مرموقة للنهوض بالدور). وهكذا، فإنه يبدو مبرراً أن نؤكد أن التنمية المعتمدة على النفس لا يمكن أن تأتي نتيجة منظور وآلية انمائيين يُفهمان ويُصممان ضمن إطار فلسفة الاقتصاد الحر المنفلت من الضوابط والمعايير القيمية المجتمعية، والعامل بموجب «قوانين» قوى السوق فقط: أي العامل بهدي فعل «اليد الخفية» التي تغنّى بمزاياها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منطلقاً من آدم سمث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكذلك فإن التنمية المعتمدة على النفس لا يمكن أن تأتي كنتاج لمنطلقات وتوجيهات و «معتقدات» التحديث كما بلورها الفكر السوسيولوجي (الاجتماعي) الغربي بتياره السائد، بتشديده على مقاربة انمائية «ذات خط واحد» (أو أحادية الخط أو المسار)[٤٠]، وكذلك بتشديده على التجربة الانمائية الغربية بمفاهيمها وقيمها ومواصفاتها على أنها النموذج الوحيد (وبالتالي النموذج العالمي) الواجب تمثله وتقليده.

ففي أي من الحالتين، فإن الاهتمام الأساسي هو بشكل أو صيغة التنمية والعناصر الفاعلة في نضوجها ضمن التراث الغربي، وبمعزل عن الجذور التاريخية للتخلف في بلدان محددة بالذات، وعن البيئة الثقافية والأهداف المميزة للتنمية المنشودة في بلدان محددة بالذات.

---

(٣٩) بمعنى: Process of Elimination.

(٤٠) بمعنى: Unilinear.

إن مثل هذا الاهتمام يهمل البعد المعياري (القيمي) للتنمية والنوعية والمحتوى اللذين ينبغي اعتبارهما حاسمين في جعل التنمية المنشودة ذات صلة بمصالح وحاجات المجتمعات المعنية وذات دلالة ومعنى لهذه المجتمعات بالذات. وبالاضافة، فإن اطار الاقتصاد الحر (أو اقتصاد السوق) كنظيره في مجال علم الاجتماع، أي إطار التحديث، كما يجري فهمهما في المنظور الاقتصادي ـ الاجتماعي (بمعنى السوسيولوجي) الغربي هما أكثر صلة والتصاقاً بكثير بالنمو مما هما بالتنمية، ضمن فهمنا للتمييز بين الاثنين مما حاولت اجراءه سابقاً في هذا الفصل.

حتى الآن امتحنا قدرة الفلسفة الاقتصادية التي تمتد تحت النظام الرأسمالي بآليته الرئيسية، أي اقتصاد السوق، وكان الموقف المتخذ هو أن ذلك النظام ليس الاطار الصالح لانطلاق تنمية معتمدة على النفس. وننتقل الآن إلى النظر في قابلية الماركسية النصيّة أو «الأرثوذكسية» كإطار لتلك التنمية، لنرى إن كان المفهوم الانمائي لدى الماركسية قادراً على توفير تربة صالحة للتنمية المعتمدة على النفس. وهنا أيضاً نجد أن ذلك المفهوم ينطلق بشكل غير مريح تحليلياً، وبالنسبة إلى صلاحيته للعالم الثالث، من تحيّز (أو ميل) تجاه التمحور الأوروبي حول الذات»[41]، مما يجعله سهل الاقتران بالرأسمالية والاستعمار في التجربة الأوروبية ودورهما خلال القرن التاسع عشر كناقلة أو كنافذة للمصالح الأوروبية. وهذا بالتأكيد يجعل المفهوم الانمائي الماركسي غير مقبول في العالم الثالث المعاصر.

وفي الواقع، فإن ماركس كانت لديه تحفظات أساسية حول قدرة البلدان الأقل نمواً ـ لأنها بلدان «بدائية» (حسب المصطلح المستخدم لديه)، لأن تتحرك باتجاه الرأسمالية وتجتاز عتبتها (على اعتبار أن الرأسمالية هي الحالة الانمائية) بقواها الذاتية دون تدخل عامل الاستعمار. وصحيح أنه كان ينظر إلى هذا الوضع بأسى بسبب إدراكه الواضح لقسوة الاستعمار وشراسته في تفاعله مع البلدان المستعمَرة (بفتح الميم الثانية)، إلا أنه رأى أن الوضع المذكور شرٌ لا بد منه. وهذا يفسّر ما نظر إليه المفهوم الشيوعي الماركسي على أنه «الوظيفة المفيدة» للبرجوازية الأوروبية خلال التحول من الاقطاع إلى الشيوعية، كما جاء في البيان الشيوعي[42]. فهذا البيان كذلك يعطي وصفاً تراتبياً متدنياً لـ «الرغبات[43] القديمة، التي يلبيها انتاج البلد»، ليحل محلها، كما يشدد المؤلفان، «رغبات جديدة، تتطلب تلبيتها منتجات أراضٍ ومناخات بعيدة. وبدلا من الانعزال القديم والاكتفاء الذاتي من محلي ووطني، يتوفر التبادل في كل اتجاه، والاعتماد المتبادل الكوني فيما بين الدول»[44].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الماركسية ـ على الأقل كما تجسّدت عملياً في البلدان الاشتراكية في العالم المعاصر، قبل مبادرات غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي التي انطلقت عام

---

(٤١) بمعنى: Eurocentric Propensity.

(٤٢) أي: The Communist Manifesto.

(٤٣) بمعنى: Wants.

(٤٤) Karl Marx and Friedrich Engels, *Manifesto of the Communist Party,* authorized translation (London: Reeves, 1888), pp. 13-14.

١٩٨٥ في مجال اعادة الهيكلة («البيريسترويكا») والشفافية أو الانفتاح («غلاسنوست») - بالكاد تركت أي متسع للمبادرة الاقتصادية الفردية، وبهذا حَرَمت البلدان الاشتراكية من مزايا دينامية تلك المبادرة وحدَّت بشكل استباقي من الافادة من جزء كبير من جهد المجتمع وقدراته الاقتصادية. ومن ناحية أخرى كذلك، فإن النظام الاشتراكي كما جرى تطبيقه وتجسيده فعلياً حتى الآن، انتهك موجبات عدد من الاشتراطات الأساسية لانطلاق تنمية صحية سليمة تليق بآمال الجماهير وتضحياتها. فحقوق الانسان والمشاركة السياسية الواسعة التي تتيح - فيما تتيح - حرية الخيار الاقتصادي، ظلا مفقودين في البلدان الاشتراكية قبل مبادرات غورباتشيف.

غير أنه كانت لدى لينين رؤية أكثر وضوحاً للتنمية ووعي أقوى بالمعوقات التي تقيمها الامبريالية (خاصة الامبريالية المالية) في وجه التنمية في ما يعرف اليوم ببلدان العالم الثالث[٤٥]. ثم إنه أدرك احتمال التواطؤ بين رأس المال الأجنبي والنخب الحاكمة في البلدان الأقل نمواً، ضد الجماهير. كل هذا أهّله بشكل أفضل لأن يقدم خطوطاً توجيهية للتنمية. على أن صياغته مع ذلك تظل أقل من مرضية لأغراض عالمنا الحالي. وذلك لإفراطه في التفاؤل بقدرة الاستقلال السياسي في البلدان الأقل نمواً على جعل الرأسمالية الغربية بالضرورة أكثر تقدماً في تعاملها مع البلدان المذكورة، فهذه النظرة لا تأخذ بالاعتبار الوافي الروابط المستمرة وصيغ السيطرة للقوى الاستعمارية سابقاً في تعاملها مع مستعمراتها السابقة.

وهكذا نرى أن «الماركسية الجديدة أو المحدثة» تبدو بالفعل المدرسة الأكثر قدرة بين خيوط الفكر الماركسي على تفسير التخلف والتبعية بفضل الفهم الذي تعكسه لدينامية التنمية. فهي على الأقل متحررة من «الايمان» بالدور المفيد لرأسمالية البلد الصناعي المتقدم في إحداث التنمية في البلد الأقل نمواً عبر تقديمها نفسها لهذا الأخير على أنها «صورة لمستقبله». فذلك «الايمان» يجد صداه لدى كتّاب متمسكين بالتحليل الماركسي كما يفهمونه في النصوص الأصلية. وهو يشبه الايمان الذي يحمله المفكرون الانمائيون الغربيون بأن البلدان الأقل نمواً ستصبح حتماً في الموعد الزمني الملائم مستقبلاً صورة للبلدان المتقدمة كما هي في «المرآة» اليوم. وإلى هذا المدى نجد توازياً بين الرؤيتين - الماركسية النصوصية والرأسمالية النصوصية - المتضمنتين في النظام الاجتماعي - الاقتصادي لكل منهما، حتى مع التباين الحاد والجوهري بين فلسفة وآلية كل منهما في السياق الحالي. وكذلك فإن كلا النظامين يعكس ايماناً قوياً بالحتمية[٤٦] في السياق نفسه.

يبدو لنا أن منهج «الاختيار بالاستثناء أو الاقصاء» الذي اعتمدناه لتفحص قابلية نظام اقتصادي - اجتماعي ما لأن يكون البيئة الصالحة أو الإطار الملائم لانطلاق تنمية معتمدة على

---

(٤٥) Vladimir I. Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (London: Lawrence and Wishart, 1948).

(٤٦) بمعنى: Determinism.

النفس، تـرك لنا في محصلة النقـاش مـسارين أو نـظامين يستحقـان الاعتبار. **الأول** يؤدي إلى الاشتراكية مع «نكهة» عالم ثالثية مميزة، **والثاني** يؤدي إلى نظام وطني/ قومي فيها إذا تمكّن هذا الأخير من ارضاء ثلاثة شروط ضروريـة هي: (أ) وجود قـطاع عام كبـير ودينامي إلى جـانب كل من القطاع الخـاص والقطاع التعـاوني، على أن يخضـع عمل القـطاع العام بشكـل فعّال وصادق لمعايير الكفاءة ويسمح لنظام الحوافز الاقتصـادية بمكـان وافٍ كمكافـأة لحسن الأداء، وأن يخضع القطاع الخاص لمعايير الاعتبارات الاجتماعية واحترام الحدود التي تضعها السلطات العامة كإطار خارجي لنشاطه، شريطة أن تسمح هذه الحدود بحريـة المبادرة، وقـدر كبير من التحرر من البيروقراطية الثقيلة اليد، وأن تقتصر بشكل أساسي على ضوابط لا بد منها لحسن تحـرك القطاع الخـاص وسلامتـه، بعيداً عن التكتـلات الاحتكاريـة التي تقلص في حقيقتهـا وجوهرها مصداقية اقتصاد السوق. (ب) وجود سلطة حكومية قوية تمتلك فهماً سليماً لوظائفها وتحـاول أن توجـه الادارة العـامـة بكفـاءة تتـماشى مـع تلك الـوظـائف في خـدمـة الأهـداف المجتمعية. و (ج) وجود فلسفـة وتوجهـات تقدميـة وكذلـك ايمان بحق الانسـان والشعب في ممارسة حقوقه وحرياته الأساسية وفي القدرة على المشاركة السياسية الفاعلة.

لا يتوسع البحث هنا ليتيح المجال لتبيان أهليـة أو قابليـة الاشتراكيـة كبيئة اجتـماعية ـ اقتصـاديـة مـلائمـة للتنميـة المعتمـدة عـلى النفس، وذلـك لسببـين. **الأول** هـو أن مبـادىء الاشتراكية و «المعتقدات» التي تقوم عليها الاشتراكية، وكذلـك بنيتها وديـناميتها، متضـافرة، تمكنهـا من توفـير المناخ المـلائم لتلك التنمية، شريـطة أن تكـون حقـوق الانسـان بمفهـومهـا الراهن، المتضمن في ما يتضمن المشاركة السيـاسية الحقيقيـة، قيماً في مـوقع مـرتفع من سلّم أولويات المجتمـع، وأن تحترم وتصـان هذه الحقـوق بشكل صـادق وفعّال من قبـل السلطات السياسية أولاً، ومن قبل السلطات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كـذلك. أمـا السبب **الثاني** فهو أنني اعتبر أن قدرة نظام وطني/ قومي يحترم الشروط الثلاثة التي عرضتها في ما سبق عـلى اطلاق ودعم الاعتـماد على النفس كـاستراتيجيـة انمائيـة ـ أن هذه القـدرة لا تزال سؤالاً مفتوحاً جديراً بالتفحص والاستكشاف. وسأحاول أن أقوم بمثل هذا التفحص لاحقاً في هـذا الكتاب مع تركيز خـاص على الـوطن العربي. ويـبرر هذا الـتركيز أن الـوطن العربي يشكـل منطقة واسعة وكثيرة السكان بقدر يجعلني آمل أن يكون تحليلي ذا دلالة وصلة بالنسبة إلى كثير من مناطق العالم الثالث في ما يتعلق بما سيخرج به التحليل من توقعات واستنتاجات.

دون استباق البحث الذي سيرد لاحقاً بشكل كبير، سأقوم الآن بالتعرّف إلى مـا اعتبره دينامية التنمية المعتمدة على النفس وآليتها، في إطـار دولة قـومية (أو مجمـوعة دول متجـانسة) تجسّد النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي سأعتبره، في جميع المواقع التالية في هـذا الكتاب، على أنه ذو قابلية لأن يكون البيئة المناسبة لإطلاق التنمية المشار إليها. فما هي، إذن، ديناميـة التنميـة المعتمدة عـلى النفس ـ أي، ما هي الـديناميـة التي تستطيـع أن تحرك مجتمعـاً مـا لأن يسعى نحو تنمية كهذه وأن يواصـل السعي بثبات وإصرار ورشـاد؟ بعبارة بسيـطة ومباشرة، يبـدو لي أمراً مـبرراً أن نتوقـع أن توفـر تلك العناصر التي تمنـح التنمية المعتمـدة عـلى النفس ملامحها وقوتها المميزة و «نكهتها» الخاصة، ديناميتها المرغوبـة أو المطلوبـة، ما أن تصبـح تلك

العناصر «مستوعبة داخلياً»[٤٧] كجزء من الوعي المجتمعي العام. وتضم العناصر المقصودة: التركيز على استقلالية عملية صنع القرار في البلد المعني، السعي لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية كأولوية عليا، نشدان الانسجام مع البيئة ومع الرغبة في صيانتها وتدعيمها، وجود دوافع ذاتية لتحقيق انجاز انمائي، والتشديد على توفر جهد انمائي مندفع من الداخل أو مندفع من الذات[٤٨]. وفي حين أنه تمكن المحاجّة بقوة أن مثل هذه العناصر ستكون مضطرة للتحرك والفعل مع وجود خلفية غير ملائمة لها تولدها الضغوط الهائلة من الفقر وسوء التوزيع، إلا أنه تمكن المحاجّة في الوقت عينه بأن الضغوط في ذاتها توفر إلحاحاً وحافزاً قوياً لإحداث تحولات بعيدة المدى في المجتمع، اقتصادية وغير اقتصادية.

وهكذا، فإن عناصر التنمية المعتمدة على النفس توجب بشكل ملح وضاغط أن تلقى على عاتق جميع الفئات الاجتماعية وظائف أو مهام انمائية ذات شأن بدءاً بتكوين الرؤية والمفاهيم الانمائية واختيار الأهداف، وصولاً بالتسلسل حتى تنفيذ البرامج والمشروعات الانمائية ومراجعتها وتعديلها حيث يتوجب الأمر ذلك. نقول هذا لأن جميع المواطنين كلاً في موقعه، يكونون معنيين في آن كشركاء في الحركة والجهد، وكمستفيدين من التنمية، مهما كان دور ووظيفة كل منهم. وإنه لشيء جوهري أن نبين هنا، في ضوء طبيعة النقاش الذي جرى حتى الآن، أن التنمية ليست مهمة «الانمائيين المحترفين» فحسب، أي مهمة تقع على مسؤولي التخطيط والتنفيذ في اطار السلطة الحكومية دون سواهم. فالتنمية التي يقدر مثل هؤلاء المسؤولين على النهوض بها تكون في نهاية المطاف بالضرورة وليدة أوامر «تُملى من فوق»، في اطار بيروقراطية مركزية مفرطة، ومعنية بشكل مضخم جداً بالمؤشرات الاحصائية للأداء والنمو، في حين أن هذه المؤشرات قد تكون مضللة وتكاد تكون خالية من المعنى كلياً.

بالمقابل، فإن التنمية التي توحي بها قوى السوق، وتشكّل دافعها أو محركها، وتسيطر عليها، تكون قيادتها بالضرورة في يد «مجتمع رجال الأعمال»، وبالتالي تكون محكومة بشكل جارف وحاسم باعتبارات الربحية التي توجهها وتقودها إلى مواقع القدرة الشرائية الأكثر فاعلية وجذباً لموارد التثمير والنشاط الاقتصادي ـ بقطع النظر عن الاعتبارات الاجتماعية إذا لم تكن هذه مدعمة بقدرة شرائية وربحية موازية. وهنا أيضاً، وبالضرورة، تأتي التنمية المحققة مجزأة وغير متكاملة، إذ تتضمن جيوباً من الانجاز الانمائي البارز (بالمعنى الآلي أو الحسابي للإنجاز) وجيوباً أخرى من التخلّف؛ أي أنها تخلق جيوباً من الثراء الطائل والسعة إلى جانب مساحات واسعة من الفقر المدقع والبطالة والاستلاب[٤٩].

علينا الآن أن نعترف أن أيّاً من النموذجين المشار إليهما في الفقرات السابقة قلّما يظهر

---

(٤٧) بمعنى: Internalized.

(٤٨) بمعنى: Inner - Directed.

(٤٩) بمعنى: Dispossession.

على أرض الواقع في العالم الثالث بـ «الشكل الصافي» الذي قد يستنتج من عرضنا هنا، وإنما في معظم الحالات يتجسد النموذجان معاً في خليط أو تمازج يختلف بين بلد وآخر. وتتوقف «نسبة» كل من النموذجين إلى الآخر باختلاف القوة النسبية لمن ينهضون بالأدوار التوجيهية والتقريرية الأساسية على مسرح عملية التنمية. ولا يكون مثل هذا النموذج الثنائي للنظام الاقتصادي ذا فاعلية وفائدة في نشدان المجتمع للتنمية المعتمدة على النفس إلا إذا سعى جميع مسؤولي العملية الانمائية الفاعلين إلى اعطائها المواصفات الملائمة بصدق وعملوا على ترجمة المواصفات إلى حقائق ملموسة.

تمثل جمهوريتا الصين الشعبية والهند، كما أسلفنا، مثالين مقنعين جداً لبلدان تحاول إلى المدى المستطاع الاعتماد على النفس. فالصين (قبل التحرك في السنوات الأخيرة باتجاه «التحرير الاقتصادي» أي تحرير الاقتصاد إلى حد ما من مركزية القرار وحصر القرار إلى مدى بعيد في السلطة الحكومية) كانت تعمل على تجسيد الدينامية وصياغة الآلية الملائمتين للتنمية بالاعتماد على النفس في بيئة اشتراكية. والهند كانت تقوم بنفس المحاولة ولكن ضمن ما أسميه لأغراض الكتاب الحالي «مجتمعاً تقدمياً ـ قومياً» ذا اقتصاد يتوزع مسؤولية النشاط فيه قطاعان قائدان هما العام والخاص، مع ملامح اشتراكية تميز هذا الاقتصاد. غير أنه يصعب أخذ البلدين المذكورين كمثال يحتذى بشكل عام في بلدان العالم الثالث الأخرى، لأنهما يمثلان حالة خاصة جداً كما سبقت الاشارة، فهما عينة غير نموذجية أو نمطية: بل إنهما بالفعل عينة صغيرة جداً مع أنهما (وكذلك لأنهما) البلدان الأكثر سكاناً في العالم. وخارج هذه العينة نكاد لا نجد حفنة من بلدان العالم الثالث تستطيع أن تدّعي بحق تبنّيها للنظام الاشتراكي، أو لنظام تقدمي ـ قومي ذي قطاعين قائدين، لفترة يسمح امتدادها بتأمين الاتصال الزمني والنسقي واستمرارية الجهد الانمائي.

إذا كان ما جاء من بحث حتى الآن صحيحاً حول النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الملائم كبيئة لانطلاق جهد تنموي بموجب استراتيجية الاعتماد على النفس، يصبح استكشاف جدوى وفاعلية هذه الاستراتيجية في بلدان العالم الثالث مهمة ذات أولوية عليا لمعظم بلدان العالم الثالث ـ باستثناء البلدان ذات الحجم السكاني الكبير جداً والموارد المتنوعة ذات القيمة المرموقة، والتي يمكن الادعاء بأنها مؤهلة في المبدأ لأن تعتمد استراتيجية الاعتماد على النفس (طبعاً مع توفر شروط سياسية معينة ضرورية كذلك، مما سيكون موضع عناية بشكل خاص في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب). وتثير قضية حجم البلد ضرورة أن يؤخذ بالاعتبار تبني مجموعة من البلدان المتجانسة المتجاورة أو المتصلة جغرافياً، كالأقطار العربية مثلاً، للاعتماد الجماعي الاقليمي (أو القومي في السياق العربي) على النفس بدلاً من الاعتماد القطري أو الوطني على النفس الذي يقتصر على بلد واحد فقط. ويشترط في وظيفة الاطار المؤسسي للاعتماد الاقليمي/ القومي على النفس أن يكون بالامكان، ومن المجدي والمجزي، قيام مشاركة أو تعاون اقليمي ومن ثم تكامل بين مجموعة البلدان المعنية التي تحظى بتراث ثقافي مشترك، ومصالح متشابهة ووثيقة الصلة في ما بينها، وتطلعات مشتركة.

وهكـذا سيتركـز البحث اللاحق في هـذا الكتاب حـول امكانيـة الأخذ بـاسـتراتيجيـة الاعتماد على النفس في الوطن العربي، منظوراً إليه كوحدة لأغراض التحليل أو كـوحدتـين أو أكثر تضم كل منها عدداً محدوداً من الأقطار. وسيكون النظام الـذي نفترضـه ونجري البحث والتحليل في إطاره من النوع الذي أسـميناه «قومياً ـ تقدمياً وذا اقتصاد يقـوده القطاعـان العام والخاص» مع بعض الملامح التي هي اشـتراكية المنحى في حقيقتهـا، كاتسـاع قاعـدة الملكية بفضـل تشجيع الحـركة التعـاونية والشركـات المساهمـة ذات القاعـدة الواسعـة جداً من حملة الأسهم، لا بمعنى تملّك الدولة وسائل الانتاج ضمن مفهوم «رأسمالية الدولة».

إذا كانت دينامية التنمية بـالاعتماد عـلى النفس في مجتمع كهـذا تتموضـع في القوة التي يمتلكها كل من عناصرها الرئيسية، وفي تفاعل هذه العناصر، ولكن مع وجود خلفية ضاغطة من الفقر وسوء التوزيع، كما أسلفنا، فإن آلية التنمية ينبغي بالضرورة أن تتـألف من الفئات الاجتماعية المعنية بمحتوى العنـاصر المشار إليهـا ودلالتها، الحـريصة عـلى تجسيد العنـاصر في التنميـة المنشودة. فـإذا ـ ومتى ـ شعرت تلك الفئـات بالاقتنـاع، وعبّرت عنـه، بـأن التنميـة الموجهة صوب تلبية الحاجات والمتـولدة ذاتيـاً والقادرة عـلى تعبئة قـوى المجتمع، هي ضرورة حرجة لخير المجتمع، وأنها بالإضافة السبيل الوحيد المرغوب فيـه والقادر عـلى أن يوصـل إلى الهدف المنشود، عندئذ يصبح الاعتقاد قابلاً للانتشار والامتداد في المجتمع عـلى نطاق واسـع وفي العمق، بفضل التربية ذات التوجه السليم، والاعلام في جوانبه ذات الدافع الاجتماعي، والسياسات والمؤسسات العامة ذات التوجه الانمائي.

هناك ثلاث فئات اجتماعية أو مجموعات تستطيـع ويطلب منهـا أن تنهض بالمسؤوليـات والمهـام التي تترتب عـلى اطلاق عمليـة التنمية المعنيـة هنا: (أ) القيـادات في المجـالات ذات الأهمية والشأن في بنية المجتمع وحياته، أي، في مجالات السياسة، والتربيـة، والرأي العـام، والعمل، وقطاع الأعـمال، والأنشطة المهنيـة، (ب) المفكرون[50] المهتمـون والملتزمون بـالشأن الاجتماعي ممن يشغلون موقعاً هاماً في احترام وتقدير مواطني بلدان العالم الثالث بشكل عـام، و(ج) فـوق كل ذلـك، أولئـك المـواطنـون المسيّـسـون أو ذوو القـابليـة للتسيّس ولأن يُعبـأوا للمشاركة، خاصة إذا تحقق جعل «حل المشكـلات» والنزوع إلى العمـل الايجابي قيمـة فاعلة مندمجة في شخصية هذه المجموعة الكبيرة من المواطنين. وندّعي أن هذه المجموعـات الثلاث تستـطيع إذا مـا فعلت وتفاعلت في مـا بينها، أن تقـرر مجرى مسـار الاعتماد عـلى النفس على المستويات المحليـة والجهويـة والقطريـة/ الوطنيـة، وكذلـك على المستـوى الاقليمي/ القومي (الذي يضم عدة دول وطنية). ويتوقع بفضـل فعل ثم تفاعـل المجموعـات الثلاث أن يـظهر بشكل جلي وقع تحركها في النهوض بوظائفها ومسؤولياتها في القطاعين الخاص والعام عبر أداء كل منها وتأديته مهامه.

يبقى أن التعـرف إلى الـوظـائف المعنيـة ونمط أو شبكـة تخصيصهـا أو تـوزيعهـا بـين

---

(٥٠) بمعنى: Intellectuals.

المجموعات الثلاث، وطريقة تأدية كل منها مهامه، والعلاقات الداخلية فيها والتفاعلات في ما بينها، والهموم والمخاوف التي لا بد أن ترافق امكانية قصور أو سوء الأداء لدى كل مجموعة والانتكاسات التي قد تنجم عن ذلك فتصاب العملية الانمائية بسببها بأذى مؤلم - إن هذه كلها أمور ينبغي ألا تغرب عن البال، وأن تظل محل اهتمام ومراقبة. كذلك هناك احتمال لظهور ما يمكن لي أن أسميه «الدينامية المضادة للتنمية» بما لها من دور في عرقلة المسيرة الانمائية. فالقوى والهواجس المضادة كالتردد والرهبة حتى درجة الجمود أو الشلل أمام ضخامة المهام الانمائية، وفقدان الصبر تجاه بطء الخطوات الانمائية، وتلاقي ثم تكتل المصالح الخاصة الضالعة من داخلية (وطنية) وخارجية المعادية لما تعنيه التنمية بالاعتماد على النفس - يمكن لها أن تُجهض المسار الانمائي أو تبطىء دفعه إلى مدى بعيد.

غير أن كل هذه الأمور سيترك بحثها بمزيد من التفصيل للفصول التالية. وعندئذ فقط يمكن للسؤال المركزي الذي ينبع من البحث الذي تضمنه الفصل الحالي أن يجد جواباً، والسؤال المعني هو: هل ينجو الوعد الذي تطلقه التنمية بالاعتماد على النفس كاستراتيجية من أن يخونه تضافر الظروف المعادية أو غير الملائمة، وهل يمكن أن يتحول الاحباط في التجربة الانمائية الذي عانته عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى انجاز ملموس في السنوات القادمة؟

الفصل الثاني

نموذج التبعيّة: الوعد، والمحدوديّة، والاستدراكات

مقدمة

يبدأ هذا الفصل بعرض خريطة مسار فكري رئيسي انطلق فيه عدد من الاقتصاديين وبعض المفكرين الاجتماعيين الآخرين الذين يحملون الهمّ الانمائي، في التفتيش عن تفسير للتخلف وذلك منذ أوائل الستينات، أما المسار المقصود فهو «النموذج الأساسي»[1] للتبعية.

هناك سببان يوضحان انتقائي هنا النتاج الفكري للمدرسة القائلة بالتبعية دون سواه للتفحص والتركيز الخاص: أولاً، لأن نموذج التبعية (وهنا استميح القارىء عذراً إن أنا اختزلت التسمية أحياناً فأسقطت كلمة «الأساسي») له فضل كبير في أنه قدم لنا تفسيراً، معقولاً ومقبولاً، للتخلف في عدد كبير من بلدان العالم الثالث. ومع أن مقاربة النموذج الأساسي التفسيرية قد تعرضت لكثير من التساؤل، بل والهجوم منذ أواخر عقد الستينات، إلا أنه لا يزال القول ممكناً وجائزاً بأنها تتضمن مجموعة من الأفكار المترابطة التي تتمتع بقيمة تفسيرية تستحق الصيانة.

---

(١) لا تتوفر ترجمة حرفية وافية بالعربية لمفهوم Paradigm الذي هو أقل تأكيداً من «النظرية» وأكثر قدرة على تفسير الأحداث والعلاقات بين العوامل التي تنطلق من النظر إلى الجزئيات من «المقولة». وبالتالي اعتمدتُ عبارة «النموذج الأساسي» كما يعتمدها: السيد يسين، «نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمي،» ورقة غير منشورة قدّمت إلى: ندوة السياسة السكانية والتنمية، التي انعقدت في القاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٠. وقد أخذ يسين هذا المصطلح ـ «النموذج الأساسي» ـ عن توماس كون، انظر:

Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970).

إلا أنني لست مطمئناً كل الاطمئنان بأن «النموذج الأساسي» يؤدي للقارىء المضمون نفسه الذي يؤديه مصطلح Paradigm، وسألجأ إلى الترجمة العربية المشار إليها في جميع أقسام الكتاب.

إنني أرى أنه يمكن الدفاع عن هذا الموقف، إلى جانب التسليم بأن النموذج الأساسي للتبعية أصبح يواجه قدراً كبيراً من التشكيك بالنسبة إلى ادعاء القائلين به بأنه يتمتع بقابلية للتطبيق بشكل عام، وبأن «مدرسة التبعية» التي طورت ذلك النموذج الأساسي قد تعرضت لانشقاقات داخلية كثيرة، بحيث أصبح الكثيرون يرون أنه لا يمكن الادعاء بأن تلك المدرسة لا تزال تحمل رسالة أو خطاباً موحداً ومتماسكاً في عالم اليوم. وبما أنني أعتقد أن الأفكار التي تشكل جوهر النموذج في ما يختص بالعلاقة التاريخية بين التبعية والتخلف لا تزال ذات قيمة أساسية بالنسبة إلى تفسير قدر كبير من أسباب التخلف، فإنني أحاجّ بأن النظرة المستقبلية في التفتيش عن استراتيجية ملائمة للتنمية توجب بدورها التفتيش عن علاج مضاد للتبعية. وهنا يكمن السبب الثاني الذي يبرر تفحص النموذج الأساسي ومناقشته، إذ هناك مبررات لطرح الاعتماد على النفس كاستراتيجية انمائية تمتلك قوة ومصداقية في مقاومة التبعية. وهكذا فإن الفصل الحالي في الأساس يمهد السبيل أمام بحث الاعتماد على النفس في الفصول اللاحقة من الكتاب، وإذن فإن عرض نموذج التبعية الأساسي هنا ليس غرضاً في ذاته. وكنت قد شدّدت على هذه النقطة في «مقدمة» الكتاب.

سعت أكثرية علماء الاقتصاد والاجتماع في العالم الثالث في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، ممن تلقوا تأهيلهم العلمي في الجامعات الغربية التي تقدم الفكر والمنظور النيو - كلاسيكي أو الكلاسيكي - المحدث، والليبرالي الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة إلى تفسير التخلف، إلى العثور على التفسير عبر التراث الفكري الذي كانوا قد تعرفوا إليه وغرفوا منه، واعتمدوا النموذج الانمائي المرتكز إلى مفاهيم ذلك التراث وخطوطه التوجيهية الاجتماعية الاقتصادية، واسترشدوا بتجربة البلدان الصناعية المتقدمة التي طوّرت وأطلقت عمليتي النمو والتنمية في اقتصادها. وقد وفرت خلفية العلماء المشار إليهم بفضل السنوات التي درسوا خلالها في العالم الغربي وتأثروا فيها بمشاهداتهم، «راحة فكرية» لمعظمهم في تفتيشهم عن أسباب التخلّف وسبل التخلص منه، إذ سعوا إلى الاجابة عن تساؤلاتهم ضمن حدود التراث الفكري والتجربة المشاهدة المألوفين لديهم. ولا يعود ذلك فقط للتأثر بذينك التراث والتجربة، وإنما كذلك إلى أن خلفية معظمهم أدت إلى حالة من «التكيّف السياسي والايديولوجي» عبرت عن نفسها بمواقف وميول منسجمة مع النظرة المحددة للعالم، كما تعرفوا إليها في الغرب، وأدت في النهاية إلى قبولهم للاعتقاد بأنه ليس هناك سوى نموذج واحد كوني أو عالمي للتنمية يستحق التفحص ثم التمثل: إنه النموذج الغربي[٢].

وصلت عملية التفتيش الفكري المشار إليها بحلول عقد الستينات إلى نقطة لم تعد معها قادرة على اعطاء راحة فكرية لكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة في بعض أنحاء العالم الثالث. فقد أصبحت هدفاً لشكوك وتساؤلات جادة بالنسبة إلى ملاءمتها وأهليتها للتطبيق العام وإلى مصداقيتها. وجاء هذا التحول أساساً لأن الإطار التحليلي

(٢) S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization and Dynamics of Civilization,» *Cultures et développement*, vol 15, no. 2 (1983).

الكلاسيكي ـ المحدث الغربي والنموذج الانمائي المنبثق عنه فشلا بشكل واضح في اعطاء المفكرين الاجتماعيين المشار إليهم مفتاحاً يمكنهم من فهم التخلف وتفسيره، وذلك في الغالب لأن التنمية التي كانت متوقعة كنتيجة لمحتوى الاطار المشار إليه ومنطقه، لم تتحقق كما كان منتظراً. بل حتى إذا أخذنا بالحسبان الطموح المفرط والواقعية المنخفضة اللذين ميّزا تلك الطموحات والتوقعات، فإن الفجوة بين الانجاز الانمائي الفعلي وما كان ينتظر قبلاً تظل واسعة وخطيرة جداً، مما حاولت تبيانه في الفصل السابق.

ويمكن تقديم هذا الحكم بالنسبة إلى البلدان الآخذة بنظام اقتصاد السوق، وكذلك تلك التي اعتنقت (أو ادعت أو توهمت باعتناق) مبادىء الاشتراكية وسارت في مسار اشتراكي نحو التنمية وصممت هيكلية اقتصاداتها كأنظمة ذات تخطيط مركزي واسع النطاق.

تحقق الوعي بفشل «الحكمة التقليدية» المستوعبة من البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، أو بالمقابل (وإن حصل ذلك في فترة لاحقة) من الماركسية كما عبّرت عنها أدبياتها والتجربة الفعلية للبلدان الشيوعية، في تفسير التخلف وتقديم الوصفة العلاجية له أي التنمية ـ تحقق ذلك الوعي في نقاط زمنية مختلفة خلال العقود الأربعة بعد الحرب العالمية الثانية. على أنه يمكن القول إن الوعي كان بطيئاً في معظم بلدان العالم الثالث. فرجال السياسة المهتمون «بالأساطير والمظاهر السياسية» وبصورتهم الشعبية وقدرتهم على التشبث بكراسي الحكم، وكذلك تقنيو التنمية وممارسوها المهتمون بمؤشرات النمو وظواهره الاحصائية الخارجية السطحية، لا يزالون يبدون في الغالب قدراً أقل من الوعي بالمقارنة مع المفكرين الاجتماعيين، حتى وإن كان رجال السياسة والمخططون الانمائيون لا يجهلون أو لا تغيب عنهم كلياً مواطن القصور في الأداء الانمائي حتى إذا جرى قياسه بالأهداف الكمية التي تتضمنها الخطط والبرامج الانمائية. فإذا وجهنا النظر صوب رجال الأعمال في القطاع الخاص فإننا نجد أن فكرة الأداء الاقتصادي «الكلي»، أو الأبعاد الاجتماعية للتنمية، لا تعنيهم إلا لمن كان مثالياً بينهم، ما دامت أرباحهم مرضية.

إذا جئنا نتفحص التجربة العربية تحديداً، نستطيع القول إن الوعي بفشل الأطر الفكرية والنسقية المستوردة في تقديم تفسير سليم للتخلف يمكنه أن يلائم الحالة العربية ـ إن ذلك الوعي جاء أكثر ابطاءً من الوعي بأن الأطر نفسها فشلت في أن تؤدي إلى تنمية ملموسة وشاملة وذات معنى ومدلول. بالمقابل، فإن الوعي الأكثر وضوحاً وتبلوراً في مناطق العالم الثالث عبّر عن نفسه لدى عدد من المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية، وجعلهم يطرحون تساؤلات فكرية فاحصة ويقومون بالكثير من البحوث والتأليف، وأدى إلى اعادة توجيه لسياسات معينة ذات صلة بمضمون ذلك الوعي. وقد يكون مفيداً عند هذه النقطة أن نتوسع إلى حد ما في الاشارة إلى التساؤلات والجماعات التي طرحتها.

ثمة ثلاث مجموعات بين المفكرين الاجتماعيين، الذين حددوا شكوكهم وتساؤلاتهم وأعربوا عنها حول الفكر الكلاسيكي ـ المحدث في مجال الاقتصاد والخيوط الفكرية في علم الاجتماع، أسهمت في النتاج الفكري حول التخلف، وامتداداً منه، حول التنمية. **الأولى**،

كانت الماركسيين والماركسيين ـ المحدثين. أما الثانية فتشكلت من مفكرين غربيين وعالم ثالثيين ممن كانوا شديدي الاحساس بالعوامل البنيوية في ولادة وتكوين واستمرار التخلّف، وبعد ذلك في السعي إلى التنمية. على أن أكثر المجموعات أهمية على الأرجح والأكثر صلة ببحثنا في هذا الكتاب، كانت المجموعة الثالثة التي تشكّلت من أولئك المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا يعرفون بالنتيجة باسم «منظرو التبعية»[٣]، بفضل صياغتهم وتطويرهم لمقولات المدرسة الفكرية حول التبعية، أي للنموذج الأساسي للتبعية. (وقد أخذت هذه المجموعة الأخيرة تضم ماركسيين ـ محدثين، وبنيويين، ووطنيين تقدميين من العالم الثالث الذين عملوا جميعاً ـ ربما باستثناء البنيويين ـ على تأكيد دور التبعية المفروضة على بلدان العالم الثالث من قبل البلدان الاستعمارية الرأسمالية، في تكوين حالة التخلّف واستمرارها). ومع بروز المدرسة المشار إليها، أصبح من الجائز القول إن «الراحة الفكرية» التي ميّزت شعور المفكرين الاجتماعيين في السنوات اللاحقة فوراً للحرب العالمية الثانية (وقد ذكرناها قبلاً) تحولت إلى عدم رضا عن الحكمة التقليدية الحاكمة سعيدة في الفكر الانمائي حتى ذلك الحين، سواء أكانت رأسمالية أو ماركسية. وهكذا دخلنا مرحلة «القلق الفكري».

لن نسلّط الضوء في ما بعد في الفصل الحالي إلا على الأفكار والمقاربات الرئيسية للمجموعات الثلاث التي ذكرناها، مما يتصل مباشرة بتكوين الخط الفكري القائل بالتبعية وتطوره، ثم تمايزه ضمن عدة خيوط، وأخيراً بأزمته. وسيتم ذلك بشكل انتقائي (ولكن غير منحاز أو مضلل في ما نعتقد) لا بصيغة متكاملة تعنى بالنظام الفكري الكلي لكل مجموعة، فذلك يوجب تخصيص مجال أوسع بكثير لجعل المعالجة الوافية ممكنة[٤]. ثم انه يؤدي إلى الانفلاش في البحث بدل التركيز المستهدف في الفصل الحالي فيما هو يشكل في الحقيقة مدخلاً للغرض الأساسي للكتاب، أي تفحص قدرة استراتيجية الاعتماد على النفس على أن تطلق تنمية سليمة بالمواصفات التي تناولها الفصل الأول. وهكذا فإنني سأتناول في الفصل الحالي تطور نموذج التبعية وروافده الفكرية الرئيسية، وسأحاول التعرّف إلى جوهر محتواه ومحوره والتنويعات حول ذلك المحور، كما استوجبت هذه التنويعات في ذاتها عدداً من الاستدراكات بالنسبة إلى النموذج وجعلت أوجهاً معينة من التحديدات (بمعنى القيود) واجبة وأثارت الشكوك والتساؤلات التي أدى تراكمها في أواخر عقد السبعينات إلى هزّ هيكلية نموذج التبعية والقاء ظلال من الشك على جدواه التحليلية والتأويلية، وأخيراً سأطرح سؤالين مركزيين في سياق ما تصح تسميته «مأزق النموذج»[٥].

---

(٣) كانوا يعرفون في أمريكا اللاتينية بـ «Dependentistas».

(٤) من أجل مسح دقيق ومتوازن لخلفية النموذج الأساسي للتبعية ومضمونه، انظر:

Magnus Blomström and Björn Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses* (London: Zed Books, 1984).

وينتهي الكتاب المشار إليه بجدول مفيد جداً للمراجع يتضمن أكثر المؤلفات والبحوث صلة بالموضوع.

(٥) Albert O. Hirschman, «A Generalized Linkage Approach to Development with Special Reference to Staples,» in: Manning Nash, ed., *Essays on Economic Development and Cultural Change in Honor of Bert F. Hoselitz* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1977).

السؤال الأول: هل لا تزال التبعية (كحالة) ذات أهلية وفائدة كأداة تفسير للتخلف في عالمنا المتغير، وقد حصل جميع بلدان العالم الثالث تقريباً على الأقل على المظاهر الخارجية الرسمية (الشكلية) للاستقلال والسيادة ورموزهما، وعلى القدرة (على الأقل نظرياً) على اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل؟ وإذا كان الجواب بالايجاب، حتى مع عدد من الاستدراكات و/أو التحفظات، يكون **السؤال الثاني:** ما هي الدروس التي يمكن الافادة منها بالنسبة إلى النموذج، خاصة إذا ربطنا النموذج ومحتواه بمصداقية وفائدة الاعتماد على النفس كاستراتيجية انمائية يتوقع منها في الأساس ايقاف ثم تصحيح حالة التبعية؟ وسنضع تشديداً أكبر في ادارة البحث ومحاولة الاجابة عن السؤالين على الحقائق المعاشة اليوم المتصلة مباشرة وبشكل وثيق بالتخلّف، مما سنضع على التجريد النظري. ومع ذلك فإن أهمية النظرية ودلالتها ستظل ماثلة في الذهن كعامل يفسر سلوك عدد كبير من المتغيرات في تكوين الواقع وحركته، ويضع هذه المتغيرات في اطار منظم.

خلفية البحث في المقولة:
نقد في المنظور النيوكلاسيكي، والتحديثي، والماركسي للتنمية

سواء اعتبرنا أن التبعية فكرة، أو منظور، أو مقاربة، أو خط فكري، أو كل هذه ضمن النموذج الأساسي الذي يعبّر عنها، فإنها لم تهبط كرسالة وحي على منظّر أو أكثر، متكاملة ومتماسكة[٦]. ذلك أنها تكونت وتطورت في الابتداء في أمريكا اللاتينية بفضل تلاقي روافد فكرية مختلفة. لكن من الممكن على الأرجح أن نقول أيضاً إن جميع هذه الروافد جاءت من الينبوع نفسه: عدم الرضا. وكانت الدوافع لعدم الرضا هذا مختلفة، وكان مصوباً تجاه عدة أهداف. أما الهدف الرئيسي فكان النظرية الكلاسيكية ـ المحدثة للتنمية (أو للنمو منظوراً إليه في تلك النظرية على أنه بديل للتنمية ومتطابق معها أو يكاد أن يكون). وكان ثمة هدف آخر لا يبعد عن الهدف الرئيسي هو المنظور التحديثي أو «النموذج الأساسي» للتحديث الذي طوره التيار الرئيسي بين علماء الاجتماع في البلدان الانجلو ـ سكسونية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم ذلك النموذج التحديثي كأداة تحليل وتفسير للتخلف على يد الكثيرين من الاقتصاديين الغربيين، طبعاً بالاضافة إلى علماء

---

(٦) اضافة إلى المراجع المبينة لاحقاً (في هذا القسم من الفصل الذي يقع هذا الهامش فيه)، استفدت من مؤلفات عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع. وتتضمن قائمة المراجع في نهاية الكتاب الحالي تفاصيل تلك المؤلفات، مع أنها لم تستخدم جميعها في النص أو لم يشر إليها كلها بشكل خاص، غير أنني أود أن أسجّل هنا تنويهاً خاصاً بسعد ماهر حمزة ومحمد زكي الشافعي، وقد وضع كل منهما كتاباً تناول فيه التبعية في موعد مبكر، إذ نشر الأول كتابه في آخر الخمسينات والثاني في مطلع الستينات.

الاجتماع. (وكان روستو[٧] وهيغن[٨] مثالين بارزين لاقتصاديين وضعوا يدهم بعمق في خزان الأدوات التعريفية والتحليلية التي تخص علماء الاجتماع وغرفوا منه).

كان السبب المركزي لعدم الرضا وللنقد الذي لحق به هو الاعتقاد السائد بأن التنمية والتحديث في التراث الفكري الرأسمالي الغربي عمليتان كونيتان تتحركان في خط واحد وباتجاه واحد[٩]، وأن كليهما تجسدا في نموذج واحد في الأساس، حتى وإن سمح النموذج بتنويعات صغيرة هامشية. وبسبب هذه السمات وما تفرضه بالضرورة من قيد على الحركة الفكرية، لم تأخذ التنمية أو التحديث ـ كما فهما ضمن التيار الرئيسي الاقتصادي والاجتماعي السائد ـ بالحسبان الخلفية التاريخية الموضوعية للتخلف في العالم الثالث بما لها من وقع وأثر سياسي واقتصادي واجتماعي ـ ثقافي في بلدان العالم الثالث عبر اخضاع هذه البلدان للسيطرة الاستعمارية ـ مهما جاء من فوائد عرضية مع الاستعمار. بعبارة أخرى، فإن هذا التمييز الحاسم جعل تجربة البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة منطبقاً بشكل محدد على تاريخها وثقافتها وموقعها ومعطياتها، وكذلك على توقيت التجربة أو زمن حدوثها، بدلاً من كونها حالة مؤهلة لأن تطبق بشكل عام[١٠].

من الضروري في السياق الحالي أن نذكر أن معرفة تجربة بلدان العالم الثالث عامة في سنوات ما بعد الحرب كانت متاحة وفي متناول اليد بالنسبة إلى النقاد الذين نتحدث عنهم. كما كان متاحاً لهم أن يُخضعوها للملاحظة وأن يتعلموا منها. ولكن بشكل أساسي وأكبر شأناً كانت قارة أمريكا اللاتينية بأسرها تمتد أمامهم كساحة اختبار لقدرة (أو عدم قدرة!) الوصفة الكلاسيكية ـ المحدثة للتنمية على تحقيق النتائج الانمائية الموعودة. وهكذا كان بإمكان أولئك النقاد أن يغرفوا من معرفتهم النظرية وجهودهم التحليلية، وكذلك من التجربة الانمائية الفعلية «على الأرض» حولهم ـ وهي مفتوحة أمامهم ليستقوا منها الدروس اللازمة من أجل اقتراح المسارات المستقبلية للتنظير والعمل الميداني على السواء.

وعلى هامش ما نحن بصدده هنا، من المفيد أن نعلق الآن على موقع الاقتصادي البريطاني كينز (Keynes) في إطار الفكر الكلاسيكي ـ المحدث، بالرغم من أن النظرية الكينزية ظهرت في أواسط الثلاثينيات من القرن الحالي كتحليل احتجاجي أو اعتراضي على ذلك الاطار ومحاولة تصحيحية نشيطة له. وفي حين رحّب اقتصاديو العالم الثالث بشكل عام (ولو متأخرين) بكتاب كينز المعروف، **النظرية العامة للعمالة، والفائدة والنقد**[١١]، «كإنجيل»

---

(٧) Walt W. Rostow, *The Process of Economic Growth* (New York: Norton, 1952), and *The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto* (New York: Cambridge University Press, 1960).

(٨) Everett E. Hagen, *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1962).

(٩) بمعنى: Universal, Unilinear and Unidirectional.

(١٠) يلقي سيرز ضوءاً في هذا السياق، انظر: Dudley Seers, «The Limitations of the Special Case,» *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics*, vol. 25, no. 2 (1963).

(١١) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936).

جديد يحمل أفكاراً «طازجة» بالنسبة إلى تنشيط الاقتصادات الآسنة، إلا أن الإدراك نما تدريجياً فقط بأن كينز لم يكن في الجوهر معنياً بالتنمية ـ وهي طبعاً عملية طويلة المدى ـ بقدر ما كان معنياً بالنمو، الذي هو عملية قصيرة المدى[12]. وبالإضافة، فإن رسالته أو خطابه كان موجهاً في الأساس إلى البلدان المتقدمة اقتصادياً حيث البنى التحتية، ورأس المال (بالمعنى الحقيقي)، والتقانة، ومهارات قوة العمل، والأسواق، كانت جميعها قد بلغت مستوى رفيعاً من التطور ومن الأداء، ولم يكن هناك من نقص إلا في الطلب الفعّال (وهو ظاهرة نقدية تنشأ عن نقص في الدخل). وفي حالة كهذه، تكون المعضلة الرئيسية التي تتطلب رعاية حاسمة هي الاستخدام الأوسع والأعمق لموارد رأس المال والخبرة التقنية والعمل ـ وهي تتمتع بوفرة وافية ونوعية مرتفعة ـ وذلك بخلق مزيد من القدرة الشرائية بواسطة التدخل الحكومي واستخدام الأدوات النقدية والمالية. ويكفينا في المقام الحالي تقديم هذا العرض الموجز جداً للأطروحة الكينزية لنبين أن كينز وجه خطابه لمعالجة حالة تختلف بشكل كبير عن تلك التي تمثلها حالة التخلف في مجتمعات العالم الثالث.

من ناحية أخرى، بعد ربع قرن من ظهور كتاب كينز بدا وكأن والت روستو (W.W. Rostow) أكثر التصاقاً بقضايا التخلّف والتنمية وقبولاً لدى عدد أكبر من علماء الاقتصاد والاجتماع في العالم الثالث ممّن حصلوا على تدريبهم المهني في إطار التقليد الفكري الغربي وتكيّفوا معه بفضل ذلك خلال اقامتهم في بلدان غربية. ولذلك فإن كتاب روستو الأوسع انتشاراً، **مراحل النمو الاقتصادي**[13]، الذي ادعى بخصوصه أنه «بيان لا شيوعي» (رداً على **البيان الشيوعي** لماركس وانجلز المشار إليه في الفصل السابق)، تمكن في الفترة اللاحقة لصدوره من استدرار رضا واسع النطاق في المجالين الفكري والعملاني، لأنه تناول التنمية بشكل مباشر، واقترح سلسلة المراحل التي تتدرج خلالها عملية النمو والتنمية، وتعرف إلى ما أسماه العامل الحرج في تلك العملية: أي تثمير رأس المال. وقد ذهب روستو إلى أبعد من ذلك باقتراح نسبة دنيا من الدخل القومي ينبغي توجيهها إلى التثمير، لكي يكون بالامكان بلوغ مرحلة «الانطلاق» أو «الاقلاع»[14] الانمائي (والاقلاع صورة ذهنية مأخوذة من عالم الطيران). غير أن كتاب روستو، على الرغم من نقاط قوته ومقبوليته الواسعة، تعرض دون إبطاء كبير لأنواع من النقد القاسي ولكن المصيب في معظمه وجهها إليه علماء غربيون ذوو سمعة مرموقة من أمثال سايمون كزنتس (Simon Kuznets) والكسندر غيرشنكرون (Alexan-

(١٢) لم تظهر معرفة الاقتصاديين العرب الوثيقة بالنظرية الكينزية إلا بعد أواسط الأربعينيات مع أن كتابه الذي حقق أوسع شهرة صدر في عام ١٩٣٦. على أن الاقتصاديين العرب تحولوا في كثرتهم إلى معتنقين للنظرية لاحقاً. انظر: المصدر نفسه.

(١٣) Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto.*
وقد ترجم الكتاب إلى العربية دون ابطاء يذكر. ولا تزال الأصوات المعارضة لـ «نظريته» مطموسة إلى حد بعيد تحت التأييد القوي على أن التأييد لم يعد جارفاً كما كان في عقد الستينات.

(١٤) المعروفة بالانكليزية باسم: The Take - Off Stage.

der Gerschenkron) وهـ. ج. هبكـوك (H.J. Habbakuk) وفيليس دين (Phyllis Deane) وسـواهم[15]. وقد تنـاول النقد المفـاهيم والتحليل، وعـدداً من الحقائق المحـددة، وتسلسـل وتأريخ المراحل، والمنهجية المعتمدة في كتاب **مراحل النمو الاقتصـادي** ـ أكثر ممـا تناول ذلـك النوع من القضايا التي وجه إليها نقدهم الكتاب الماركسيون ـ المحدثون ومنظرو التبعية الذين شكوا من غياب الاهتمام بها (أي القضايا). وتتضمن هذه دور العلاقة الاستعمارية في تخلّف قسم كبير من العالم، والحاجة لقدر واسع من الاعتماد على النفس لتتمكن بلدان العالم الثالث من تحرير نفسها بفاعلية من التبعية لمستعمريها السابقين.

غير أن الاعتراض المركزي والرئيسي على النظام الفكري الذي يقوم عليـه الكتاب هـو ما تصح تسميته بـ «التطورية التلقائية أو الآلية»[16]، وادعاؤه بأن البلدان المتخلفة تشكّل نوعاً ما قافلة يتتابع أفرادها على طريق التنمية، حيث يتموضعـون على نقـاط أو في مراحـل مختلفة من تلك الطريق، وهي طريق تنتهي ببلوغ مرحلة «الاستهلاك الكثيف»[17]. والجدير بالذكـر أن الطريق وحيدة، وأنه يقدر لجميع السائرين عليها أن يبلغوا غايتهم عاجلاً أو آجلاً، ما ان يقوموا بـإرضاء شروط تحقيق «الاقـلاع» صوب النمـو المتصل. وبـالإضافـة، فقد استخلص روستو الأفكار الاجتماعية التي يتضمنها نظامه من الحكمة المألوفة في النتاج الفكري الاجتماعي الذي برز خـلال سنوات مـا بعد الحـرب العالميـة الثانيـة. وبموجب النتـاج المشار إليـه، فإن الصفات الاجتماعية ـ الثقافية لمختلف البلدان توضـع في أزواج ضمن ما يسمى بـ «متغـيرات نمطية»[18] بحيث ينطبق أحد فردي المزدوج على البلدان المتقدمة والآخر على البلدان المتخلفة.

جـاء نقد وافـر للمنظور أو للنمـوذج الأساسي للتحـديث من منظري التبعيـة، لأنه في جـوهره تضمن أفكـاراً أساسيـة مشابهـة لتلك التي تتضمنها النـظرية الكـلاسيكية ـ المحـدثـة للتنميـة، ولأن هذه النـظرية استعملت مـدخلات معينـة في منطقهـا وبنيتها مصـدرها الفكـر الاجتماعي لمنظري التحديث. وبشكل عام تركز نقد النموذج الأساسي للتحـديث الذي يمكن النظر إليه على أنه «الوجه الآخر لعملة عملية التنميـة» كما هي مـوصوفـة في التقليد الفكـري النيو ـ كلاسيكي، .على ثلاثة نقاط مركزية.

النقطة **الأولى** كانت ان التحديث في رأي منظريه هو عمليـة تطوريـة انتقاليـة، تتحرك بشكل «أحادي الخط»[19]، وهكذا تنتقل المجتمعـات بفضلها عـلى مراحـل من التقليديـة إلى الحداثة.

---

(١٥) انـظر: Walt W. Rostow, *The Economics of Take - Off into Sustained Growth*, proceedings of a conference held by the International Economic Association (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963).

(١٦) بمعنى: Automatic Evolutionism.

(١٧) بمعنى: Mass Consumption.

(١٨) بمعنى: Pattern Variables.

(١٩) أي: With Unilinearity.

النقطة الثانية أن التحديث عني، في رأي منظريه، بتبني فكرة نموذج واحد في الأساس يتمتع بقيمة كونية وقابلية عامة للتطبيق، وبهذا المعنى فإن النموذج الأساسي للتحديث، بما يعكسه من قدر مبالغ من «التمحور حول الذات»[20]، لا يسمح بالتمايز إلا هامشياً، فهو ينطوي ضمناً على فكرة الاطلاق أو الملاءمة المطلقة للمتغيرات أو الصفات الغربية المميزة للتحديث. وهكذا فإن منطق التحديث يوحي بأنه ينبغي التخلّص من الصفات والملامح المقترنة بالتقليدية (والتخلف) إذا كان لبلدان العالم الثالث أن تطمح إلى اكتساب صورة وجوهر البلدان الصناعية الغربية المتقدمة باكتسابها الحداثة. وفي هذا الصدد، فإن التشديد الكثيف (وإن لم يكن بصورة كلية) وضع على أسباب التقليدية الداخلية من ثقافية وبنيوية، ولم يوضع إلا تشديد خفيف جداً على العوامل الخارجية المتّصلة مثلاً بعبء الإرث الاستعماري الذي كانت ترزح تحته معظم بلدان العالم الثالث. وهكذا ارتبطت الحداثة بشكل كاسح بالتنمية، كما ارتبطت التقليدية بالتخلف.

النقطة الثالثة هي تعيين عدد من «المتغيرات النمطية» المشار إليها قبلاً، مثل صفات وملامح الحداثة في مقابل التقليدية (أو التنمية في مقابل التخلف) وإسناد وظيفة مركزية لها في التسبب بالتخلف (وذلك في حال التمسك بالفردي السيىء من كل زوج من «المتغيرات النمطية») أو في المساهمة بصفتها أدوات تخدم التنمية (في حال اعتماد الصفات الجيدة في كل زوج من «المتغيرات النمطية»). وقد طور الاجتماعي تالكوت بارسونز[21] مفهوم المتغيرات النمطية التي حظيت المعرفة بها بعد ذلك بانتشار واسع في الأدبيات المختصة واستخدمت على نطاق واسع في مجال تكشف أو انطلاق عملية التحديث، وكذلك في مجال تكشف أو انطلاق عملية التنمية[22]. وهناك قدر كبير من البحوث النظرية والدراسات التي تدور حول التحديث في بلدان أو مناطق معينة التي تقع ضمن السياق العام لبحثنا الحاضر، وعدد غير قليل من هذه يعنى بالتحديد بالوطن العربي (وقسم كبير من هذا العدد يظهر تحت عنوان الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى[23]).

من المفيد أن أسجل الآن الأوصاف المميزة للأعمال الرئيسية لعدد من كبار المفكرين

---

(٢٠) بمعنى: Ethnocentricity، ولعل الترجمة الصحيحة في السياق الحالي «التمحور العرقي أو الثقافي أو القومي حول الذات».

(٢١) Talcott Parsons, *The Social System* (New York: Free Press, 1951).

(٢٢) يمكن تلمّس أثر بارسونز (Parsons) في عدد من الأعمال اللاحقة لاجتماعيين، وكذلك لبعض الاقتصاديين مثل (Hagen و Rostow وقد أشرنا إليهما قبلاً). اضافة إلى المؤلفين المشار إليهم في هامش رقم (١) في الفصل الأول، انظر:

Wilbert E. Moore, *Social Change*, Foundations of Modern Sociology Series (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1963), and Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore, eds., *Industrialization and Society* (Paris: UNESCO, 1963).

(٢٣) بسبب كثرة المؤلفات عن التحديث (أو العصرنة) وعملية التحول التي تجتازها المجتمعات ـ بما فيها المجتمع العربي ـ أدرجنا معلومات مرجعية وافية إلى حد ما في قائمة المراجع.

الاجتماعيين من أجل أن أبدي بالتالي اعتراضات معينة على تلك الأعمال، بالاضافة إلى المآخذ الثلاثة التي سجلها منظرو التبعية على النموذج الأساسي للتحديث المشار إليها في الفقرات القليلة السابقة. ففي خمسة وعشرين بحثاً يجمعها كتاب حرره مايرون واينر[٢٤] جاءت فقط ست اشارات عابرة للتوترات والآلام، وللتمزقات، وللملابسات غير المستحبة التي ترافق أو تنجم عن التحديث. ويستحق مؤلفون آخرون في حقل الاجتماع اتبعوا التقليد البارسوني (نسبة إلى تالكوت بارسونز المشار إليه قبلاً) أو اقتبسوا منه في أعمالهم الفكرية حول التحديث والتعريب[٢٥]، ومنهم هوزلتز (Hoselitz) وسملسر (Smelser) وآبتر (Apter) ومور (Moore) وماكللاند (Maclleland)، ومؤلفون في علم السياسة كذلك تعاملوا مع الجوانب السياسية للتحديث ولسياسات التحديث - يستحق هؤلاء أن يوجه إليهم نقد مركزي مشترك، هو أنهم:

> حتى حين أبدوا وعياً بالصراع بين القديم والجديد، أو التقليدي والحديث، أو بالاكلاف الثقافية والاجتماعية والنفسية التي ترافق االتحديث، فإنهم فشلوا في اقتراح الضمانات التي يمكن وضعها لكي يتضمن التحديث اهتماماً مبنياً - في - داخله بالجماهير وحماية للفقراء والضعفاء (سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، أو دولاً وطنية) ازاء الأغنياء والأقوياء[٢٦].

ويبين لنا ذلك الفشل، الكثير حول نوع التنمية التي قد يأتي بها التحديث الذي ينادون به.

لم يقتصر نقد مدرسة التبعية على النظرية الانمائية النيو - كلاسيكية وعلى النموذج الأساسي للتحديث، وإنما وجهت النقد كذلك للفكر الماركسي. وذلك لأن ماركس، أيضاً، رأى المسار التاريخي يتكشف في صيغة أحادية - التوجه. فمع أن البلدان في رأيه تقف في مواقع مختلفة من سلم التنمية (ويتوقف الموقع على نمط الانتاج في كل منها في حينه)، إلا أن منطق التحليل الماركسي وإطاره كان يتوقع منهم أن يحققوا تنمية رأسمالية في نهاية الأمر. وكان المتوقع أيضاً أن يبلغوا مرحلة التحقيق تلك من خلال تنمية البرجوازية لديهم، وبالتالي أن يصلوا إلى التصنيع وقيام بروليتاريا صناعية لديهم في الموعد الملائم لذلك. وكان التوقع أيضاً أن تتعاون البروليتاريا لبعض الوقت مع البرجوازية. وكان موعد قيام ثورة تقودها البروليتاريا في المرحلة الثانية التالية، حين تزاح البرجوازية والرأسمالية عن مسرح السلطة وتحل الاشتراكية محل الرأسمالية - بموجب استراتيجية - المرحلتين المعتمدة.

---

(٢٤) Myron Weiner, ed., *Modernization: The Dynamics of Growth* (Washington, D.C.: Voice of America; New York: Basic Books, 1966).

(٢٥) تتضمن قائمة المراجع معلومات عن الأعمال ذات الصلة للمؤلفين المذكورين وسواهم، خاصة بالنسبة إلى التحديث في الوطن العربي. انظر قائمة المراجع الخاصة بالكتاب.

(٢٦) Yusif A. Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978), p. 41.

وهكذا نرى أن كلتا المدرستين الفكريتين والنظامين ـ الكلاسيكي المحدث والماركسي وعبر تحليليهما المتباينين وقراءة كل منهما للتاريخ (وتوقعاتهما للمستقبل)، انتهتا إلى تبني موقف حتمي لمسألة تنمية البلدان المتخلفة، وذلك يشكل موقفاً يظهر البلد المتقدم صناعياً عبره للبلد المتخلف كيف سيتحول هذا الأخير في النهاية ليصبح على شاكلة الأول عاجلاً أو آجلاً. بعبارة أخرى، فإن العملية التاريخية في السياق الحالي أحادية ـ الخط أو المسار وأحادية ـ التوجه، وهي تؤدي إلى تجسيد آخر لنموذج كوني للتنمية. على أنه، مع حدة هذا النقد للماركسية النصيّة أو الأرثوذكسية في السياق الحالي، فإن النقد الأقصى حدة وجهه منظرو النيو ـ ماركسية أنفسهم، الذين أثاروا نقاط اعتراض محددة تتصل بالتخلّف والتنمية. إلا أنه من الأفضل تأجيل التعرف إلى تلك النقاط وبحثها في القسم اللاحق فوراً من الفصل الحالي.

مدرسة التبعية: تكوّنها ومحاورها المركزية(٢٧)

تكون نسيج عدم الرضا عن المنظور الانمائي لكل من المدرسة النيو ـ كلاسيكية والتحديثية والماركسية النصية من خيوط مصدرها أمريكا اللاتينية في الأساس، ولكن أيضاً من مساهمات من منطقة البحر الكاريبي، ومن الهند، وإلى حد ما من بعض البلدان

---

(٢٧) لقد استفدت في اعداد هذا القسم من الفصل من الأعمال التالية:

Gabriel Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview,» and Dudley Seers, «Dependency Options: The Strengths and Weaknesses of Dependency Theories in Explaining a Government's Room to Manoeuvre,» in: Dudley Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (London: Frances Pinter, 1983); Henry Bernstein, «Sociology of Underdevelopment Versus Sociology of Development?» in: David Lehmann, ed., *Development Theory: Four Critical Studies* (London: Frank Cass, 1979); Aidan Foster-Carter: «Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment,» *Journal of Contemporary Asia*, vol. 3, no. 1 (1973), and «Theory in Development: Current Trends,» *Third World Review*, vol. 1 (1984); Ronald H. Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature,» in: Janet L. Abu - Lughod and Richard Hay (Jr.), eds., *Third World Urbanization* (New York; Toronto; London: Methuen, ©1977); Jeffrey B. Nugent and Pan A. Yotopoulos, «What has Orthodox Development Economics Learned from Recent Experience?» *World Development*, vol. 7, no. 6 (1979); Björn Hettne, *Development Theory and the Third World*, SAREC Report R 2, 1982 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984); Björn Hettne and Peter Wallensteen, eds., *Emerging Trends in Development Theory*, SAREC Report R 3, 1978 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1979); Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa* (London: Routledge and Kegan Paul, 1975); Gabriel Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» *World Development*, vol. 6, nos. 7-8 (1978); Ian Roxborough: «Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems,» *West African Journal of Sociology and Political Economy*, vol. 1, no. 2 (1976), and *Theories of Underdevelopment* (London: Macmillan, 1984), and John G. Taylor, *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment* (London: Macmillan, 1983).

الافريقية. غير أن أمريكا اللاتينية تستحق التنويه الرئيسي ليس بسبب اصالة واتساع الحوار الذي أطلقه عدد من مفكريها الاجتماعيين ونفاذ نقدهم المتصل للنظرية التنموية التقليدية المألوفة فحسب، بل أيضاً بسبب استكشافهم الفكري الفاحص والبحث الذي أطلقوه عن جذور التخلّف - وبالفعل، بسبب أن منظور التبعية الذي طوروه أخذ يشير مباشرة إلى ضرورة والحاح السعي نحو التنمية المعتمدة على النفس. بعبارة أخرى، إنهم يستحقون التنويه والتقدير أيضاً لأنهم روّجوا لبلورة منظور واستراتيجية انمائيين وشجعوا تطورهما. ويتمتع هذان المنظور والاستراتيجية بدلالة خاصة تعطيهما قوة وملاءمة لأن جذورهما التاريخية والتحليلية هي في تربة بلدان العالم الثالث بالذات، ولأنهما يخاطبان الأوضاع والمشكلات الخاصة بهذه البلدان. فهما إذن أقل تمحوراً حول الذات «الخارجية» من المنظور التقليدي السائد الذي كان وليد الفكر والتاريخ الغربي والتجربة الغربية[٢٨]. من أجل الأسباب هذه كلها سنركّز البحث اللاحق على المساهمة الأمريكية اللاتينية لنموذج التبعية الأساسي.

أعتقد أن من الانصاف أن نقول إن العالم الثالث، بفضل مدرسة التبعية، أخذ يقدم مساهمات للنظرية الانمائية، وبدأ يتمكن من اسماع صوته على الصعيد الدولي، بدلاً من الاستمرار بالاعتماد على «الارثوذكسية» (أو المفاهيم السائدة) الموروثة في صمت. وخلال عملية تحرير نفسه من إسار النظرية الانمائية السائدة ناقضت مدرسة التبعية ادعاء النظرية السائدة بأنها ذات صلاحية كونية، وأكدت ضرورة الاعتراف بتعدد المسارات صوب التنمية وبتعدد نماذج التنمية. بعبارة أخرى، ضرورة الاعتراف بأن النظرية والعمل في كل بلد معني ينبغي أن ينبثقا من تاريخه وثقافته ومعطياته وتجربته ودينامياته. فإذا كان هناك من مفاهيم وآليات ومقاربات ذات صلة مباشرة بالتنمية يمكن القول بأنها ذات قابلية عالمية للاستخدام - كمعاملات رأس المال (نسبة رأس المال الحدّي أو المتوسط إلى الناتج أو المردود) وأثر المضاعف والمسرّع، والميل الحدّي للاستهلاك والادخار، أو المحاسبة الوطنية - على سبيل المثال - فإن هذه لا تعدو أن تكون في الأساس أدوات تقنية أو عملانية أو منهجية أو تحليلية، لا عناصر في فلسفة التنمية ومبرراتها وتوجهاتها.

ينبغي أيضاً الاعتراف بفضل المفكرين الاجتماعيين (في حقول الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتاريخ) في أمريكا اللاتينية لما قدموه من نقد للفكر الماركسي حول التنمية. (وبالاضافة إلى النقد، فقد اقترحوا مسارات بديلة لما أخضعوه للنقد في ميداني الفكر والعمل). وكان ظهور الفكر الماركسي - المحدث أمراً ذا أهمية خاصة في هذا السياق، كما سنرى لاحقاً. وبالإضافة، كانت لدى المفكرين الماركسيين - المحدثين الشجاعة ليوجهوا هجوماً قوياً على الطريقة المبتورة والمقيِّدة (بكسر الياء) التي قرأ فيها المفكرون الشيوعيون في أمريكا اللاتينية تاريخ بلدانهم وحقائقها السياسية، والدرجة التي بلغوها في صيرورتهم مجرد صدى للسياسات والمواقف المتصلة بالعمليات والتطورات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية

(٢٨) انظر: Howard J. Wiarda, «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World,» *Journal of Developing Areas*, vol. 17, no. 4 (July 1984).

كما تكونت في الاتحاد السوفياتي ثم طورت وأعلنت، وصُدّرت للاقتباس من قبل الأحزاب الشيوعية في الخارج.

تطور منظور التبعية بعناصره الرئيسية أو منطلقاته الأساسية مع تزايد النقد الموجه إليه وتكثف تدفقه، خاصة من قبل الأوساط الفكرية الماركسية، والكلاسيكية ـ المحدثة، بل ومن عدد ممن طوروا المنظور بالذات. بعبارة أخرى، يكون من الصعب جداً، إن لم نقل من المستحيل تتبع عملية تكوين المنظور وتطور مضمونه بمعزل عن الاشارة إلى النقد من الخارج، ولكن بشكل أكثر دلالة من داخل مدرسة التبعية ذاتها. على أن ما سأحاول القيام به في هذا القسم من الفصل هو عرض الخطوط الرئيسية لخلفية المنظور وأسسه الارتكازية، مع اشارات هنا وهناك للمشادات التي دارت حول نقاط محددة في مضمون المنظور.

أنشئت «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية» في عام ١٩٤٨ في مدينة سانتياغو في التشيلي، وبسرعة اجتذبت عدداً من الاقتصاديين والاجتماعيين الموهوبين. وقد أطلق هؤلاء في السنوات اللاحقة باستمرارية ملحوظة حواراً واسعاً وعميقاً حول جذور وأسباب التخلف والمقاربة السليمة للتنمية[٢٩]. وكان على رأس «إكلا»[٣٠] الاقتصادي الارجنتيني البارز الراحل رؤول بريبتش (Raul Prebisch) الذي ترك أعمق الأثر في الحوار المشار إليه وفي تطوره وتعميقه. ومع مرور السنين، أصبح بريبتش واقتصاديو «إكلا» الآخرون، يشكلون ما تصح تسميته بـ «تقليد إكلا»[٣١]، وأخذوا يؤثرون لا فقط في الفكر المتصل بقضايا التخلف والتنمية في الأوساط الأكاديمية والفكرية الأخرى، بل أيضاً في السياسات الرسمية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وأثرت المدرسة أيضاً في نسيج المدرسة النيو ـ ماركسية وبشكل أكثر وضوحاً المدرسة البنيوية داخل «إكلا» وفي تكوين مدرسة التبعية.

مع أن الحوار الذي ولّده اقتصاديو «إكلا» حول التنمية دار حول عدد من القضايا، إلا أن التجارة الخارجية ظلت في قلب اهتماماتهم وتساؤلاتهم. فبموجب النظرية الكلاسيكية وكذلك النيو ـ كلاسيكية، توفر التجارة الخارجية فوائد لا يشك فيها للفريقين المشتركين في التبادل التجاري كمستوردين ومصدرين، حسبما يبين منطق مفهوم وتحليل «الأكلاف المقارنة» و «المزايا المقارنة». واعتبرت تلك النظرية تقسيم العمل الدولي الذي يشكل نمط تخصيص أو توزيع السلع في مجاري الانتاج والتبادل الخارجي، ويجعله النمط الأمثل، عاملاً ايجابياً مفيداً، عقلانياً ورشيداً. ورأت أن السبب في ذلك هو افتراض النظرية حدوث التصحيح

---

(٢٩) من أجل تلخيص تحليلات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) وتقييمها، انظر:
Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview».

(٣٠) أي: ECLA، وهي الحروف الأولى من اسم اللجنة بالانكليزية، بعد استثناء حرفي UN اللذين يرمزان إلى الأمم المتحدة في أول الاسم، أي: UN Economic Commission for Latin America.

(٣١) أي: The «ECLA Tradition».

التلقائي، أو التعديل، لأي خروج على النمط أو انحراف عنه؛ وذلك بفضل فعل مبادىء وقوى العرض والطلب، والأكلاف المقارنة. وهكذا اعتبرت التجارة الحرة الآلية المفضلة دون منازع لتحقيق النمط الأمثل للتوزيع لخير فريقي التجارة الخارجية.

وبالإضافة فقد اعتبرت التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي والنيو ـ كلاسيكي «محركاً للنمو»، كما يشاهد على سبيل المثال البارز في كتابات غوتفريد فون هابرلر (Gottfried von Haberler) وجاكوب ڤاينر (Jacob Viner) وسواهما[٣٢]. إلا أن اقتصاديي «إكلا» (وعلى غرارهم، المجموعة الأكبر عدداً من الاقتصاديين النيو ـ ماركسيين داخل «إكلا» وخارجها) أخذوا موقفاً مخالفاً للتحليل الكلاسيكي والنيو ـ كلاسيكي لأكثر من سبب، مع أن جميع الأسباب تكشف عن أثر قوي للفكر البنيوي.

كان الاعتراض الأول على كون ذلك التحليل سكونياً في طبيعته، لأنه بني على فرضية ما يمكن تسميته بحق تقسيم عمل دولي «طبيعي» تستمر البلدان الصناعية المتقدمة بموجبه بشراء المواد الأولية والخامات من بلدان العالم الثالث، وبتصدير السلع المصنّعة سداداً لثمن ما تستورده. فقد رفض اقتصاديو «إكلا» أن يأخذوا ذلك النمط للانتاج والتبادل التجاري الخارجي على أنه معطى لا يتغير، وقالوا بوجوب العمل على استكشاف السبل للخروج من اساره. وانطلقوا في موقفهم من الاعتقاد بأن النمط فرض على بلدانهم ضمن سياق العلاقة غير المتكافئة (من عسكرية وسياسية واقتصادية ومالية وتقانية) بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان المتخلفة ـ خاصة بتأثير الاستعمار. ورأوا أنه ينبغي ويمكن كسر واختراق الحاجز الذي يشكله ذلك النمط ـ إذ لا يجوز اعتبار العوامل المختلفة التي تكوّن القطاع الخارجي في الاقتصاد على أنها غير قابلة للتغير ولا تتغير: فالتقانة، والموارد المالية، ومهارات قوة العمل وفرص التسويق، وبالتأكيد السياسة ينبغي ويمكن جعلها تمر بعملية تبدل ذات شأن مما يحدث تغييراً جوهرياً في النمط بالتالي. وهكذا يصبح التحليل والوضع المتصل به دينامياً.

اختلف اقتصاديو «إكلا» في المقام الثاني مع الدعم الرقمي الاستقرائي (الامبريقي) الذي كان أنصار النمط السائد للتجارة الخارجية يدعونه لتحليلهم. فالاقتصاديون النيو ـ كلاسيكيون كانوا يدعون بأن «شروط التبادل» تتبدل بالضرورة، وإن تم ذلك ببطء في مصلحة البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية والخامات، ضد البلدان الصناعية المتقدمة. وذلك لأن كلفة انتاج السلع المصنعة تنخفض تدريجياً ـ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ـ

---

(٣٢) تعود الاشارات المحددة إلى المؤلفات التالية:

Jacob Viner, *International Trade and Economic Development* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1952); Gottfried von Haberler: *The Theory of International Trade* (London: William Hodge, 1954), and «International Trade and Economic Development,» (lecture delivered at: National Bank of Egypt, Cairo, 1959); Harry Gordon Johnson: *International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory* (London: Allen and Unwin, 1958), and *Money, Trade and Economic Growth: Survey Lectures in Economic Theory* (London: Allen and Unwin, 1962), and Charles P. Kindleberger, *Foreign Trade and the National Economy* (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1962).

في حين أن الوفورات في كلفة انتاج المواد الأولية والخامات تنخفض تدريجياً ولكن بوتيرة أكثر بطءاً من الانخفاض في كلفة السلع المصنعة - هذا إذا انخفضت. وبالتالي - كما تقول الحجة الكلاسيكية - فإن البلدان المتخلّفة هي المستفيدة من انخفاض كلفة السلع المصنعة التي تستوردها. كذلك كان هناك الادعاء بأن ذلك الانخفاض يوفر للبلدان النامية المستوردة للسلع المصنعة مزيداً من الموارد المالية التي تتيح التثمير المحلي (الوطني) في البنية التحتية، والتعليم، والاسكان، أو استيراد مزيد من السلع لقاء الكمية نفسها من المصدرات. وقد تحدى بريبتش والاقتصاديون الآخرون في «إكلا» هذا التحليل، مدللين بفضل بحوثهم الاستقرائية (الامبريقية) أن البلدان المتخلفة لم تكن فعلاً تستفيد من التقدم التقاني وانخفاض كلفة انتاج السلع المصنعة، وان بنية أسواق التصدير الصناعية المتقدمة، وكذلك عدم التوازن في القوة بين البلدان المتخلفة والأخرى الصناعية هو في مصلحة أسواق التصدير المتقدمة، مما يمكنها من الاحتفاظ بثمار المكاسب التقانية والوفورات في كلفة الانتاج الصناعي.

كان السبب الثالث لعدم الرضا عن التحليل الكلاسيكي والنيو - كلاسيكي للتجارة الخارجية ودورها الانمائي أن منطق هذا التحليل يشير بقوة إلى أن البلدان المتخلفة ستظل في الواقع متخلفة أو، في أحسن الأحوال، أنها ستحقق التنمية ببطء شديد، في حين تحقق البلدان الصناعية المتقدمة تنمية بوتيرة أسرع بكثير وثراء أكبر بكثير. ورأى اقتصاديو «إكلا» أن تسلسل الأحداث كما يرونه يتجه عكس ادعاء التحليل النيو - كلاسيكي القائل بوجود علاقة سببية مباشرة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وهكذا توصلوا إلى الاستنتاج بأن البلدان المتخلفة ترغب في التصنيع على اعتبار أنه العملية القادرة على إحداث ثغرة في حائط التخلّف المسدود. ولكن من أجل ذلك الغرض لا بد للبلدان المتخلفة من أن توقف (أو على الأقل تعدل بدرجة كبيرة) فِعل نمط التبادل الخارجي المسيطر. غير أن ذلك يتطلب مجموعة من السياسات القادرة على تمكين البلدان المتخلفة من الانطلاق بالتصنيع لكي تستطيع الانضمام إلى النمط العالمي للتجارة الخارجية بشكل أكثر ملاءمة وايجابية بالنسبة إلى مصالحها - في ذلك الموعد المستقبلي حين تكون قد أقامت قاعدة صناعية صلبة بما يكفي لتحقيق الغرض. وعندئذ يكون النمط الذي تنضم البلدان المتخلفة إليه قد أصبح نمطاً جديداً يكون لها فيه دور جديد وتجني منه مكاسب أكبر بكثير من النمط السابق لتصنيعها. ولا تقتصر المكاسب على الجانب المالي وإنما تتعداه لتشمل تحقيق تنوع اقتصادي وتنمية ذات معنى.

قبل أن ننتقل إلى التعرف على المدخلات الفكرية والنسقية التي قدمها المفكرون النيو - ماركسيون، داخل «إكلا» وخارجها، للتحليل المتمحور حول التبعية، وإلى تفحص تلك المدخلات، من المفيد أن نتبين ماهية أفكار ومواقف معينة متميزة أخذت تشكل توصيفاً أو ملامح مميزة لمدرسة التبعية. ويقع في مقدمة هذه الأفكار والمواقف ما اعتبره بريبتش هيكلية أو بنية الاقتصاد العالمي ونمط العلاقات بين مجموعتي البلدان الرئيسيتين فيه: المتقدمة صناعياً، والمتخلفة. وفي رأيه فإن تلك البنية تتألف من عدد صغير جداً من وحدات التكوين السياسي الدولي يضم البلدان الصناعية الغربية التي تشكل، كمجموعة، قلب النظام العالمي، أو

مركزه، ومن عدد كبير جداً من البلدان المتخلفة تقع، كمجموعة، على هامش (أو أطراف أو تخوم) النظام العالمي. وقد تكوّنت بنية النظام العالمي تلك نتيجة قرون من التطور والانماء الرأسماليين اجتازتها البلدان الصناعية المتقدمة على الصعيد العالمي، وتدعّم التطور والانماء المذكوران وتثبّتا بفضل التغلغل الاستعماري للبلدان الصناعية القوية في اقتصادات البلدان المتخلفة. وأدت عملية تكوّن البنية إلى تحديد خطوط العلاقة بين مجموعتي البلدان ـ في المركز وعلى الأطراف أو التخوم ـ وعمّقت أخاديد تلك العلاقة عبر أجيال وعقود من الزمن طويلة.

انطلق من وجهة النظر هذه التي أشرنا إلى ملامحها العامة باقتضاب، وجهة نظر أخرى عيّنت مضمون العلاقة بين مجموعتي البلدان على أنها علاقة سيطرة واستغلال مارستها بلدان المركز القليلة العدد، تجاه بلدان التخوم التي اضطرت إلى الرضوخ لأنه لم يكن لها حول للتحدي والتصدي، ودُفعت إلى تبعية قاسية في معظم الحالات. وأخذ يتضح تدريجياً أن تلك التبعية لم تتجلَّ فحسب في نمط وتكوين التجارة الخارجية حيث تقوم بلدان المركز بتصدير طيف واسع من السلع المصنّعة إلى بلدان التخوم مقابل استيراد طيف ضيّق جداً من المواد الأولية والخامات، وإنما تعدّت ذلك إلى تكييف «شروط التجارة» بين مجموعتي البلدان بحيث تدهورت هذه الشروط ضد مصلحة البلدان المتخلفة، وإلى أشكال سياسية وثقافية وتقانية ومالية للتبعية.

ينبغي أن نسجل الملاحظة هنا بأن المفكرين الاجتماعيين في «إكلا» دلّلوا على وعيهم للمتغيرات السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بالنسبة إلى حصول عدد كبير من بلدان العالم الثالث على الاستقلال، ولدلالة ذلك بالنسبة إلى العلاقة بين بلدان المركز والتخوم. وبالنتيجة، أقرّ المفكرون الاجتماعيون المشار إليهم بالصعوبة المتزايدة التي أخذت تواجه بلدان المركز في فرض التبعية بشكل مكشوف وفاضح على بلدان التخوم التي سبق أن كانت العلاقة معها علاقة مسيطِر (بكسر الطاء) بمسيطَر عليه (بفتح الطاء)، وذلك باستخدام القوة، والاستلاب أو الاستيلاء على الفائض الاقتصادي، ووسائل مشابهة.

إلا أن حكومات بلدان المركز لجأت إلى آليتين جديدتين تمكنت بفضلها من الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية. كانت الأولى تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية، والثانية «تغليف» قوتها ونفوذها للتعمية بكثير من المهارة. واتخذ التغليف عدة أشكال، منها «المساعدات الخارجية» التي كانت ترافقها شروط متعددة تخدم مصلحة بلدان المصدر لتلك المساعدات، والعمل عبر منظمات متعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، و «التحويلات» التقانية والمالية بشروط مجحفة جداً بمصالح البلدان المتخلفة وثقيلة الأعباء عليها، والمقاومة العنيدة لإجراء تبدلات عميقة في العلاقات الدولية وفي هيكلية توزيع القوة في النظام الاقتصادي العالمي.

كان للفكرة الثالثة وللموقف الثالث اللذين برزا ضمن تطور تحليل مدرسة التبعية جانبان: **الأول**، أنه خلافاً للتحليل النيو ـ كلاسيكي لا تعني التنمية في البلدان الرأسمالية

المتقدمة بشكل تلقائي أو آلي حصـول تنمية في البلدان المتخلفة المرتبطة بها (أي التابعة لها)، وذلك بسبب الحقيقة المشاهدة في أن الخيوط بل القيود المتعددة للتبعيـة تمكّن البلدان المتقدمـة من استغلال اقتصادات البلدان المتخلفة، وتسمح للسيطرة التي تفرضها البلدان المتقدمـة بأن تلجم احتمالات التصنيع والتنمية في بلدان التخوم.

أما الجانب الثاني فلعله أصبح واضحاً الآن: فبسبب السياسـات والاجراءات المحـدّدة والمقيّدة التي تتبناها البلدان المتقدمة، تؤدي تنمية هـذه البلدان بالضرورة إلى تخلّف ـ أو عـلى الأقل إلى إبطاء ـ التنمية في البلدان الواقعـة في إسار التبعيـة لها. بـل إن أي قدر من التنميـة يتملصّ عبر ثقوب شبكـة السياسـات والقيود والحـدود التي تضعها البلدان المتقـدمة لا يعـدو بالتالي أن يكون تابعاً ومشوّهاً ومفتتاً. وقد عنى هذا أن أية تنمية متحققة في البلدان الأقل نمواً الخاضعة للتبعية في بناها المختلفة، تكون متأثرة وملجومة بإرادة البلدان الرأسمالية الصناعيـة المتقدمة التي تفـرض تلك التبعية، ومشروطـة بإرضـاء تلك الارادة. وبالإضـافة، فـإن مدى التنمية الجزئية المتحققة ومضمونها تقررهما ـ أو على الأقل تؤثر فيهما ـ مصالح البلدان المتقدمـة والحدود التي تعينها هذه البلدان للتنمية. وقد عنى كل ذلك بأن التنمية في البلدان الرأسـمالية الصناعية أثمرت تخلّف بلدان التخوم: وفي هـذا الاستنتاج نقض لأطـروحة أن التخلف هـو «خطيئة أصلية» (أي خطيئة أو إثم مستقر في داخل تكوين البلدان المتخلفة) والتدليل على أن التخلف هو حالة أوجدتها دينامية التنمية الصناعية في البلدان المتقدمة ذاتهـا.

يمكن كـذلك، هنـا، بحث الفكرة الـرابعة والمـوقف الرابـع اللذين برزا ضمن تـطور تحليل مدرسة التبعية، ومؤداهما أنه مع أن التبعية ـ كحالة ـ نتجت عما تمكن تسميته «المـوجب الخارجي» (أي العامل أو المؤثر الخارجي) بمعنى منطق ووقع طبيعة العلاقـة بين بلدان المـركز، والتخـوم؛ أو وقع العـوامل الخـارجية، إلا أن هـذه العوامـل ـ رغم هيمنتها ـ لم تكن تفعـل بمفردها. فقد كان هناك كذلك عوامل داخلية ضمن بلدان الأطراف نفسها، أي في الاقتصاد والمجتمـع والجسم السياسي. والعـوامل الـداخلية هـذه هي أساسـاً ذات طبيعة بنيـوية: إنها تتصل بالهيكلية والعلاقات الطبقية، ومجموعات المصالح الضالعة، والمؤسسـات المستهـدف في تصميمها أن تخدم من يمتلكون القوة والثراء والنفوذ.

تمتعت الأفكار والمواقف الأربعة التي أبرزنـاها عـلى أنها في موقـع مركـزي في تحليل مـدرسة التبعية الفكرية بقبول وتبنيّ أنصار المدرسة من ماركسيـين ونيو ـ مـاركسيين عـلى السواء لهـا. وكانت أيضاً مقبولة بشكل عام لدى المنتمين للمدرسة البنيوية الذين ـ مع ذلك ـ نسبوا القدر الأكبر من المسؤولية في قيام حالة التبعية للعوامل الـداخلية لا للخـارجية. وفي هـذا الصدد، من المناسب أن ندخل البنيويين إلى قلب بحثنا هنا، حيث إنهم شكلوا خيطاً رئيسيـاً في تحليل مدرسة التبعية. على أن هذه النقطة بحاجة إلى شيء من التوسع. فإذا دققنا في مركز الثقل في موقف البنيويين أمثال رؤول بريبتش، وهانس سنجر (Hans Singer) وغنار مـردال (Gunnar Myrdal) ودَدلي سـيرز (Dudley Seers)، وبـول سـتريتن (Paul Streeten) وهـولس تشنـري

(Hollis Chenery)[٣٣] نجد أنهم كانوا شديدي الاحساس بـالطريقـة غير الصحيـة أو السليمة التي عملت عبرها العوامل البنيوية والمؤسسية الداخلية على تـأكيد وتعميق التبعيـة، أو أطالت أمد العلاقة غير المتوازنة بين المركـز والتخوم ضـد مصلحة الأخـيرة. على أن لهجـة البنيويـين كانت معتدلة وغير حـادة: إنهم لم يبلغوا حـدّ القاء المسؤوليـة على الـرأسمالية المستعمرة عـلى اعتبار أنها مصدر العوامل الخـارجية التي سمحت بقيـام التبعية، وأنها غـذّت العوامـل والبنى الداخلية التي منحت التبعية فرصة زمنية أطول.

يمكننا أن نجد مثالاً بارزاً عـلى ما أوردنـاه بصدد اعتـدال أو نعومـة لهجة البنيـويين في تناولهم دور العوامل الخارجيـة في نشوء حـالة التبعيـة، في مقابلة أجـراها محـرر الدوريـة التي تحمـل اسم **مجلة العالم الثـالث الربعيـة** في عام ١٩٧٨[٣٤]. شـدّد بريبتش أثنـاء المقـابلة عـلى وجوب والحاح حصول تحوّل في النظام الاجتماعي في بلدان التخوم، إلى جانب تطبيق سياسة اعادة توزيـع سليمة، إذا كـان لثمار التنميـة أن تصل إلى الشرائـح الفقيرة بـين سكان العـالم الثالث. (وأشار بريبتش أثناء المقابلة إلى أنه توصل إلى اتخاذ هذا الموقف في وقت متأخـر من حياته). على أنه ظل يلحّ على وجوب اعتماد العمليـة الديمقـراطية سبيـلاً إلى تحقيق التحول، مع اعترافه بأن البلدان الشيوعية يمكنها تحقيقه بمزيد من السرعـة بفضل وضـع أدوات الانتاج (وسـائل الانتـاج) في يدهـا (بدلاً من الاكتفـاء بالاستيـلاء على الفـائض الاقتصادي). وقـد أوضح هذه المفارقة بقـوله إن المقـاربة الشيـوعية للمسـألة لا يمكنهـا أن تحقق غرضهـا إلا على حساب بعض الأغراض السياسية المرغوب فيها. ومن هنا أبدى رفضه للخيار الشيوعي.

يصـح اعتبار تحليـل البنيويـين اصلاحيـاً نيو ـ كـلاسيكيـاً ـ أي في مـوقـع بـين النيـو ـ كلاسيكية والنيو ـ ماركسية. ولعل «فضيلتـه» (أو نقطة قوتـه) الـرئيسية كـانت تكمن في أن أنصاره البارزين كـانوا مفكـرين اجتماعيـين غربيـين. من هنا يمكن القـول إن تحليلهم شكل «ثورة في القصر» أو في مقر السلطة، أي من داخل الفكر النيو ـ كلاسيكي المسيـطر عندئـذ. وقـد كان البنيـويون كثيفي الاستخـدام لمصـطلح «التبعيـة». وينبغي أن يعتـبروا سبّـاقـين في التحليـل المتصل بـالتبعية، وليس فقط كمجمـوعة أسهمت في ذلـك التحليل. وإضـافـة إلى ذلك، فمع أنهم وضعوا تشديداً مفرطاً على أثر العوامـل الداخليـة في تكوين حـالة التبعيـة، وأن ادانتهم للعوامل الخارجية كانت خافتة، إلا أن تشديدهم على العـوامل الـداخلية لم يكن في غير محله إذا أخذنا بالحسبان استمرار التبعية حتى تحت مظلة الاستقلال السياسي والسيـادة الوطنية في بلدان العالم الثالث.

---

(٣٣) من أجل تفحص البنيوية، انظر:

Hollis Burnley Chenery, «The Structuralist Approach to Development Policy,» *American Economic Review - Papers*, vol. 65, part 2 (May 1975), and Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, pp. 17-19.

والأقسـام ذات العلاقـة من الفصلين الثـاني والثـالث، ومن أجـل التعـرف إلى البنيـويـين الـرئيسيـين، انـظر:

Seers, «The Limitations of the Special Case».

(٣٤) نشرت المقابلة في: *Third World Quarterly*, vol. 2, no. 1 (January 1980).

أخيراً، مما يجدر ذكره بحق في السياق الحالي أن جميع القائلين بالتبعية كتفسير للتخلّف، سواء أكانوا نيو ـ ماركسين أو ماركسين، كانوا أيضاً بنيويين إلى حد ما، لأنهم جميعاً علّقوا أهمية على دور الأنساق، والبنى والعلاقات الاجتماعية، والعوامل المؤسسية في فعل العوامل الخارجية ولكن كذلك الداخلية، وفي التفاعل بين مجموعتي العوامل. إلا أن البنيويين يظلون في الحقيقة لا ـ ماركسيين أكثر منهم نيو ـ ماركسيين: إنهم يتميزون في أنهم كانوا أنصار إصلاح النظام الرأسمالي، مع أن درجة الجذرية في الإصلاح الذي كانوا يرغبون فيه اختلفت بين كاتب أو مفكر وآخر. (من الجائز تماماً أن تحليلهم كان يمكن أن يكون أكثر راديكالية لو أن قدراً أكبر من القول بالمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، والتمتع بالقدرة على ممارسة حقوق الانسان أدخلت بنجاح في نسيج النظام السياسي في البلدان الاشتراكية وجرى تطبيقها بشكل صادق وفعال).

أدى ترويج «إكلا» وبرمجتها للتصنيع اللذان لقيا موافقة واستجابة متدرجة ولكن متزايدة في معظم البلدان الأعضاء في «إكلا»، أديا إلى نمو اقتصادي ملموس في أمريكا اللاتينية في الخمسينات. غير أنه بحلول الستينات أصاب الركود النمو.وأصبحت عمليات التصنيع متباطئة ومشكلات موازين المدفوعات أكثر حدة بالرغم من مسيرة إحلال المنتجات الوطنية محل المستوردات. واتضح بالتالي تعطل التنمية. وهكذا ظهر أن الفجوة الانمائية بين البلدان الصناعية المتقدمة وتلك الساعية إلى التصنيع آخذة في الاتساع. وهكذا اشتد النقد الموجه إلى تحليل «إكلا» والحلول التي اقترحتها لمشكلة التخلف، كما أنه اتسع وأصبح أكثر جذرية. وكنتيجة لذلك تزايد نفوذ النيو ـ ماركسية، في نقدها وفي ترويجها للمقاربة الجديدة لفهم التخلف والسعي صوب التنمية. وحظي النيو ـ ماركسيون في هذا المجال بدعم العناصر الشابة والأكثر راديكالية بين اقتصاديي «إكلا».

وكما يتوقع، لم يبطىء الماركسيون النصّيون في استغلال المتاعب النظرية والعملانية التي وجدت «إكلا» نفسها تعانيها. وبالاضافة، ففي هذه المرحلة من السنوات الأخيرة في الستينات بالذات، حين حظيت مدرسة التبعية بمعظم المساهمات الرئيسية في تحليلها مما أغناه وجعله أكثر تجلّياً، أخذت أوجه التباين داخل ذلك التحليل تشدّ بالمدرسة في اتجاهات مختلفة. وهكذا فسيركز القسم الحالي من الفصل على المرحلة التي نحن بصددها، خاصة بالنسبة إلى المساهمة التي أغنت التحليل (دون التجاهل الكلي للتفتت داخل المدرسة).

فالنيو ـ ماركسية، التي شكّلت مساهماتها الخيط الثالث الرئيسي في نسيج تحليل مدرسة التبعية ـ إلى جانب مساهمات كل من البنيويين والقائلين بالتبعية اللا ـ ماركسيين داخل «إكلا» ـ كان من حوافز تكوّن فكرها ونموه أنه جاء كرد فعل نقدي، ليس فقط للنيو ـ كلاسيكية، ولكن أيضاً للماركسية النصية كما فهمتها الأحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية، وكما مارستها وترجمتها إلى حقائق سياسية. فالنقد المركزي الذي انطلق من النيو ـ ماركسية كان مؤداه أن النصوص الماركسية الأصلية لم تعد تلائم كرد على رأسمالية القرن العشرين التي شهدت تحولات عديدة في نمط علاقات القوة الطبقية وتوجهاتها منذ ظهور النتاج الفكري

الرئيسي لماركس في القسم الأخير من القرن التاسع عشر. بل إن النيو ـ ماركسيين رأوا أن فكر ماوتسي تونغ (أو ماو زيدونغ Mao Zedong حسب الصيغة الأكثر استعمالاً مؤخراً) أكثر ملاءمة بكثير للظروف الموضوعية ولـ «مزاج» النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بسبب النزعة الوطنية في منظوره الماركسي.

إذا كان رؤول بريبتش القائد غير المنازع والموفق بين المواقف داخل الجناح اللا ـ ماركسي في «إكلا» وحلقة تأثيرها، فإن بول باران (Paul Baran)، مؤلف كتاب **الاقتصاد السياسي للنمو**[٣٥] كان قائد النيو ـ ماركسية، والموفّق داخل الاندفاعة الراديكالية النشطة المعروفة باسم «اليسار الجديد». وهكذا، فإن تهافت الآمال بقدرة انطلاق التنمية باستخدام وصفة التصنيع المبرمج كما صاغتها «إكلا»، وحذر هذه الأخيرة (ربما المفرط) عند إثارة القضايا الاجتماعية ـ السياسية اللصيقة بالتنمية المنادى بها من أجل تحاشي انزعاج بل وعقوبات الأوساط الحكومية الرسمية، وعدم كفاية تركيز «إكلا» على الايمان الخاطىء لدى النيو ـ كلاسيكيين بقدرة التجارة الخارجية لأن تكون «محرك» التنمية ـ تضافرت جميعاً كعوامل وأدت إلى خلق ثم تنشيط الموجة الراديكالية الجديدة، داخل «إكلا» وخارجها على السواء. وقد كان نتاج باران المؤثر الفكري الرئيسي داخل هذه الموجة. وانتقل بفعل تأثيره بعض المفكرين إلى الاقتناع بفكره وانضموا إلى المدرسة النيو ـ ماركسية أو أصبحوا ينسجمون معها بعد أن كانوا قبلاً يشعرون بـ «راحة فكرية» في المدرسة التقليدية.

أحد هؤلاء المفكرين البارزين كان سلسو فرتادو (Celso Furtado)[٣٦] وهو برازيلي اعتنق الخط النيو ـ كلاسيكي الفكري أساساً إذ وظّف أملاً وايماناً كبيرين بتوفر رأس المال كعامل رئيسي في التنمية. وقد أدّى به هذا الموقف بشكل طبيعي إلى اهتمام شديد بتدفق رأس المال إلى البلدان المتخلفة التي كانت كقاعدة عامة تشكو شحة في ذلك المدخل الكبير الشأن. لكن الموقف أدى به كذلك إلى توقعات مشرقة بالنسبة إلى تدفق رأس المال الأجنبي وإلى الاعتماد بالتالي على تصدير المواد الأولية والخامات ـ باختصار إلى تشديد بارز على القطاع الخارجي والعوامل الخارجية. وقد أضاف تسارع حركة التصنيع في الخمسينات إلى إفراطه في

---

(٣٥) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York; London: Monthly Review Press, 1957).

كان بول باران رائداً في إدخال العوامل السياسية في تحليل التنمية الاقتصادية، وفي الفكر النيو ـ ماركسي (الماركسي المحدث). وكان قد كتب قبل هذا الكتاب المنشور في عام ١٩٥٧ (ويشار إليه في صلب هذا الكتاب) بحثاً بعنوان «حول الاقتصاد السياسي للتخلف» في عام ١٩٥٢. وكان انتاجه رافداً رئيسياً في فكر التبعية كما تطور بعد ذلك بسنوات.

(٣٦) فرتادو ذو صلة خاصة بما نحن بصدده، انظر:

Celso Furtado: *The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1957); *Development and Underdevelopment,* translated by Ricardo W. de Arguiar and Eric Charles Drysdale (Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1964), and *Accumulation and Development: The Logic of Industrial Civilization* (Oxford: Martin Robertson, 1983).

توقعاته المشرقة بأن إحلال المنتجات الوطنية المصنعة محل المستوردات سيؤدي إلى الاقتصاد بالقطع الأجنبي النادر وذي الدور الثمين بالنسبة إلى البرازيل والبلدان الأخرى في القارة اللاتينية. غير أن فرتادو رأى - وبسرعة - أن التصنيع الذي ارتفعت وتيرته أدى في ذاته إلى تفاقم الاعتماد على البلدان الصناعية المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة - لا إلى هبوطه. وكان من شأن عملية التصنيع أيضاً أن تؤدي إلى تفاقم الاعتماد على تصدير المواد الأولية والخامات بدلاً من تناقصه تحت وقع التصنيع الأكثر سرعة. وبالاضافة، برز تزايد «تعاون» المثمّرين الأجانب مع مصالح ذوي القوة والثروة في البرازيل (وسواها من بلدان أمريكية لاتينية)، على حساب نسبة كبيرة من المواطنين.

وهكذا كان من شأن هذه التطورات أن تجعل فرتادو أفضل وعياً بدور العوامل البنيوية الداخلية في التخلف وبالحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية في هذه العوامل إذا كان للسعي إلى التنمية ذات الدلالة والوعد بالاستمرارية أن يكون أكثر فاعلية، مما جعله بالتالي يتحول من وجهة نظر «اقتصادوية»[٣٧] للتنمية إلى أخرى ذات زاوية نظر أكثر اتساعاً وأفضل ادراكاً لدور العوامل غير الاقتصادية إلى جانب تلك الاقتصادية الطبيعية بالمعنى الحصري، مع تركيز خاص على البنى الاجتماعية - السياسية الداخلية. وكانت الخطوة الطبيعية التالية في تفكيره التشديد على حاجة البلدان المتخلفة إلى السعي لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على النفس في التوجه والعمل الانمائيين، إلى جانب اعادة هيكلة الاقتصاد وقيام التزام قوي بالتنمية على المستوى العام.

أنتقل الآن إلى أوسڤالدو سنكل (Osvoldo Sunkel)[٣٨] وهو اقتصادي تشيلي عمل قبلاً في «إكلا» وتبنى آراء أشد قوة من فرتادو بالنسبة إلى ملاءمة استراتيجية الاعتماد على النفس في التنمية وقابليتها للتطبيق، والاهتمام الوثيق بإعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية، وبقدر أكبر من الالتفات إلى العوامل والقوى الداخلية التي تسند وتدعم نظائرها الخارجية في الابقاء على التخلف. وقد شدّد كذلك على الالتزام الوطني بتقرير المصير الوطني ذي المضمون الانمائي القوي، وبالمشاركة السياسية الواسعة القاعدة مع تركيز خاص على ضرورة قيام تعاون لصيق وعمل مشترك بين شرائح معينة في الطبقة الوسطى وقوة العمل الحضرية وسكان الريف وهي ضرورة اعتبرها حرجة وعملية في آن. ولأنه اعتقد أنه يمكن

---

(٣٧) لقد صغت هذا المصطلح بصيغته المستخدمة هنا في كتابات سابقة، بمعنى Economistic (للتميز عن اقتصادي بمعنى Economic) للتدليل بشكل نقدي أو اعتراضي - وربما ساخر - على ضيق زاوية النظر الاقتصادية في فهم طبيعة التخلف كما التنمية.

(٣٨) انظر مرجعين لسنكل لهما أهمية خاصة في هذا السياق:

Osvaldo Sunkel: «National Development Policy and External Dependence in Latin America,» *Journal of Development Studies*, vol. 6, no. 1 (October 1969), and «Transnationalization and its National Consequences,» in: José J. Villamil, ed., *Transnational Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence* (Hassocks, Sussex: Institute of Development Studies; Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979).

استهداف الاعتماد على النفس ضمن اطار وطني يضم مجموعات مختلفة ذات مرجعيات طبقية مختلفة بالنسبة إلى التحليل الطبقي الدقيق، كان من الجلي أنه لم يعتبر أن الاشتراكية تمثل المسار الوحيد، أو الاطار والخيار الوحيد، المتاح للبلدان المتخلفة الساعية إلى التنمية. وهكذا فإن وعي سنكل لثقل الميراث الذي تشكله التبعية لم يحمله على اللجوء إلى موقف ماركسي قوي مع أنه لم يرفض النظرية الماركسية كلياً، مما جعله يعدّ في الجناح اليساري في «إكلا». وفي هذا الصدد، كما بالنسبة إلى تشديده على العوامل الداخلية ضمن اطار بنيوي تحليلي، كان موقفه أكثر تشدداً من موقف فرتادو، مع أن الأخير كان له التوجه العام ذاته.

يعود لسنكل الفضل في صياغة ما أسماه «الثنائية الكونية»، وهو مفهوم راقب وبحث ضمنه بروز الشركات العملاقة المتعدية الجنسية التي تتخطى حدود الدول وتمارس داخلها ـ في ما تمارس ـ تأثيراً معطلاً في عدد من النواحي. وتتم هذه الممارسة عبر عملية ما أسماه بـ «الاندماج المتعدي (أو المتخطي) للدول الوطنية، والتفتت الوطني»[٣٩]. ويرى سنكل، خلال المفهوم الذي صاغه للثنائية الكونية، ان عملية قيام هذه الثنائية تؤثر في البلدان المتقدمة والمتخلفة معاً، حيث في واقع الأمر تنتمي أجزاء صغيرة من البلدان المتقدمة وأجزاء كبيرة من البلدان المتخلفة للتخوم، كما تنتمي أجزاء كبيرة من البلدان المتقدمة وأجزاء صغيرة من البلدان المتخلفة إلى «المركز» حسبما جرى توصيف الأطراف والمركز قبلاً. وتخصيص مواقع الانتماء الفعلي هذا يقوم على أساس درجة التبعية أو العجز عن تحقيق تنمية ذاتية (من الداخل)، بشكل متصل وبالانطلاق من دينامية داخلية.

قبل أن يتحول البحث إلى منظّرين نيو ـ ماركسيين بشكل محدد وواضح، من الضروري أن نشير مرة أخرى إلى پول باران، الذي تضمن كتابه **الاقتصاد السياسي للنمو** المشار إليه قبلاً، مساهمته الأساسية. وكما يشير عنوان الكتاب فان باران يشدّد على العوامل غير الاقتصادية في النمو والتنمية. وهذا الموقف حدا به إلى اعتماد منظور تاريخي وإلى هيكل ومضمون العلاقات بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان المتخلفة التي لا تزال في المرحلة الاقطاعية أو في مرحلة بين الاقطاعية والرأسمالية في تطورها. والملمح الغالب في هذه العلاقات هو قيام الدول المستعمِرة (بكسر الميم الثانية) بـ «قشد» الفائض الاقتصادي المتولد في البلدان المستعمَرة (بفتح الميم الثانية).

يقول كتاب دقيق وشمولي التحليل حول التبعية والتنمية وضعه المؤلفان ماغنوس بلومستروم (Magnus Blomström) وبيورن هتني (Bjorn Hettne) أن «باران تخلّى عن وجهة النظر بأن الرأسمالية تمتد [تنتشر] من «المركز»، إلى «الأطراف»؛ وبدلاً من ذلك فإنه قدّم الفكرة بأن «التخلّف» هو عملية نشيطة تتبع تنمية المركز»[٤٠]. فبالنسبة إلى تعثّر وتعطّل التنمية

---

(٣٩) التعبير الانكليزي أكثر زخماً، هو: .Transnational Integration and National Disintegration

(٤٠) Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses,* p. 35.

في البلدان المتخلفة، لباران رأي يختلف جداً عن رأي ماركس، كما يلاحظ المؤلفان المشار إليهما. وفي ما يلاحظ المؤلفان كذلك أن الموقف الذي يتخذه باران لجهة العلاقة السببية بين التنمية في المركز والتخلّف في الأطراف «يُلمِّح إليه تلميحاً، أو يجيء بشكل ضمني في تحليل باران» وإن ذلك الموقف . . . وصل إلى استنتاجه المنطقي في أعمال اندريه جوندر فرانك (André Gunder Frank)، حيث طرحت بشكل صريح فكرة «تنمية التخلف،»[41] فإن ذلك الموقف يجسّد الخطاب المركزي للتبعية، بقطع النظر عن الطريقة التي تباين عبرها تحليل تفرعات مدرسة التبعية.

أما ثيوتونيو دوس سانتوس[42] وهو برازيلي فقد عكس في نتاجه تأثير النيو ـ ماركسية أكثر مما فعل فرتادو أو سنكل. وقد تبين علاقة التبعية من خلال سياق كوني، كما فعل بالأولى بشكل بارز سمير أمين واندريه جوندر فرانك وإمانيويل ولرشتاين (Immanuel Wallerstein). ففي رأيه يفسر السياق الكوني فعل العوامل الخارجية التي تؤثر في حالة التخلف عبر عملية «تدويل الرأسمالية». غير أن التبعية تعكس وقع التدويل (أي العامل الخارجي) داخل بلدان العالم الثالث. والمساهمة المتميزة لدوس سانتوس هي تقديمه أو صياغته لمفهوم «التبعية الجديدة» في أمريكا اللاتينية، الذي يصف بفضله تحول المثمرين من الولايات المتحدة من التثمير في انتاج المواد الأولية والخامات وتصديرها إلى التثمير في الصناعة. ومع أن هذا التحول كان مرئياً بوضوح كبير في أمريكا اللاتينية، إلا أنه كان أيضاً ظاهرة عالمية الأبعاد. وقد أسرع دوس سانتوس بإبراز قلقه من هذه الظاهرة، حيث إنه بالرغم من الايمان الذي يمتلكه الانمائيون عامة بالتصنيع كمسار أكيد نحو التنمية، إلا أن عملية التصنيع في أمريكا اللاتينية انطلقت أو تكشفت في أوضاع تجعلها خلواً من الدينامية المستقلة، وذلك بالذات بسبب تكشفها ضمن سياق التبعية.

يرى دوس سانتوس ان تحول رأس المال الأجنبي عن استغلال المواد الأولية والخامات صوب الصناعة التحويلية ينسجم مع توصيفه للتبعية على أنها «تتطور» عبر ثلاث مراحل، لكل منها خصوصياتها ونقاط تشديدها المميزة. أما المراحل فهي: التبعية الاستعمارية، التبعية المالية ـ الصناعية، والتبعية التقانية ـ الصناعية. ويمكن التأكيد دون خشية التعرض للتحدّي الجاد أنه كلما كان البلد أكثر تخلفاً، خاصة إذا كانت العلاقة الاستعمارية به قد قطعت منذ زمن ليس بطويل جداً، كانت التبعية التي يعانيها أكثر التصاقاً بالمرحلة أو النوعية الأولى، وكلما كان البلد المتخلف أكثر تقدماً أو تطوراً، ازداد اقتراباً من المرحلة أو النوعية الأخيرة.

من المفيد هنا الاشارة إلى تجربة البلدان التي أصبحت تعرف باسم «النمور الأربعة الصغيرة» ـ وهي تسمية تطلق على كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة (وسنعود

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٤٢) Theotonio Dos Santos: «The Structure of Dependency,» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2 (May 1970), and «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America,» in: Henry Bernstein, ed., *Underdevelopment and Development, the Third World Today: Selected Readings* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1973).

للاشارة إليها لاحقاً في الفصل الحالي) ـ حيث حظيت تنميتها بالكثير من الاعلام والتنويه كمثال على مغالطة منظور التبعية أو ضلاله، وكدليل على امكانية تحقيق تنمية مرموقة تحت تأثير الرأسمالية العالمية وضمن سياق التبعية. على أنه بالمقابل يمكن الرد على مضمون الاعلام والتنويه المشار إليهما بالقول إن «النمور الأربعة الصغيرة» تقدم شاهداً أو مثالاً على انتقال هذه البلدان إلى مرحلة التبعية الثالثة في التسلسل الذي طرحه دوس سانتوس، على اعتبار أثر شبكة العلاقات القوية والواسعة التي كانت لهذه البلدان ولا تزال بالشركات العملاقة المتعدية الجنسية التي تتمتع بمركز قيادي عالمي في التقانة والصناعة التحويلية[٤٣].

إنني أرى أن تفسيراً كهذا لا يتناقض على الأرجح مع ما يستخلص من طرح دوس سانتوس لتسلسل المراحل، ذلك أن الخيارين الوحيدين اللذين أمكنه التثبت منهما، أمام بلدان العالم الثالث الساعية إلى التنمية هما الأنظمة العسكرية الفاشية، أو الاشتراكية ـ انطلاقاً من المعطيات السلبية التي تعترض المسار الانمائي لتلك البلدان (التي تشمل ضيق الأسواق الداخلية، انخفاض القدرة الشرائية، استنفاد الفائض الاقتصادي أو امتصاص الخارج له، وشحة رأس المال اللازم للتصنيع). فالنظام الفكري لدوس سانتوس لم يكن ليسمح لخيار ثالث جدير بالاستكشاف والامتحان، نعني بذلك مجتمعاً تقدمياً ـ قومياً، يتيح المجال لقطاع عام (ضمن التحفظات التي سبق لنا طرحها في هذا الصدد في الفصل السابق) إلى جانب قطاع خاص وقطاع تعاوني نشيطين، ولمشاركة سياسية واسعة وصادقة، ولاحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية. غير أن الأنظمة الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية السائدة في البلدان الأربعة السابقة الذكر ـ كما سنرى فيما بعد ـ ليست مشابهة للأنظمة النمطية[٤٤] في بلدان العالم الثالث ولعلها هي المسؤولة بالأولى عن التنمية غير النمطية التي حققتها «النمور الأربعة الصغيرة».

يتميز اندريه جوندر فرانك[٤٥]، وهو آخر النيو ـ ماركسيين الذين نتناولهم باختصار كلي

---

(٤٣) مع أن Bauer و Warren كتبا ضمن منظورين وتوجهين عقائديين مختلفين تماماً، إلا أن كليهما يتمسك بالموقف بأن التنمية ممكنة في ظل التبعية. انظر: Peter T. Bauer: *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1981), and *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, °1984), and Bill Warren: «Imperialism and Capitalist Industrialization,» *New Left Review*, no. 81 (September - October 1973), and *Imperialism: Pioneer of Capitalism*, edited by John Sender (London: Verso, 1985).

ويأخذ سمير أمين في ورقته موقفاً أكثر حذراً بالنسبة إلى تجربة «النمور الأربعة الصغيرة» في الشرق الأقصى، إذ هو لا يمتدح التجربة دون نقد ولا ينتقد دون تمييز. انظر: سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٤٤) بمعنى: Typical.

(٤٥) سنشير هنا إلى عدد محدود من كتابات اندريه جندر فرانك، لأنه المؤلف الأكثر انتاجاً بين منظري التبعية، انظر: André Gunder Frank: «The Development of Underdevelopment,» *Monthly Review*, vol. 18, no. 4 (September 1966); «Sociology of Development and Underdevelopment of =

في القسم الحالي من الفصل، بمساهماته الضخمة لمدرسة التبعية، خاصة بالنسبة إلى قراء الانكليزية (وهي اللغة التي استخدمها). لقد وجه فرانك نقداً حاداً للنظرية النيو - كلاسيكية التقليدية (المألوفة) للتنمية، في خلال تفكيره بالتبعية وفهمه لتكونها وطبيعتها. وقد جاءت الاشارة في فقرة سابقة إلى باران وفرانك حيث اقتبسنا تقييماً أجراه المؤلفان بلومستروم وهتني يتصل بفهم المفكرين السابقين للعلاقة السببية بين تنمية بلدان المركز وتخلّف بلدان التخوم - جاءت الاشارة لتبين حتمية تسبب تلك التنمية بإحداث ذلك التخلّف في رأي فرانك. ويعود ذلك في اعتقاد المفكر الأخير إلى أن دمج أو امتصاص[٤٦] البلدان في النظام الرأسمالي العالمي أدى إلى تيسير صيرورة أقلية بين البلدان متقدمة وأكثرية كبيرة متخلفة، ويعتبر فرانك العلاقة بين الأقلية والأكثرية هي علاقة الحاضرة الكبيرة («المتروبول») بـ «التابعة التي تدور في فلك الحاضرة». (بموجب المصطلح الذي يستخدمه مقابل مصطلح المراكز والتخوم).

غير أن فرانك، من أجل أن يفسح المجال لموجبات الحقيقة الدولية المعاشة، ضمن اطاره التحليلي تراتبية أكثر تعقيداً، بحيث يمكن لبلد ضمن النظام العالمي يدور كتابع في فلك، أو حول بلد آخر أعلى مرتبة في تراتبية التنمية والقوة، أن يكون بدوره حاضرة، أو «متروبولاً» صغيراً بالنسبة إلى بلد ثالث يكون بدوره تابعاً له ويدور في فلكه. . . وهكذا امتداداً صعوداً وهبوطاً في تراتبية الاطار. وتمثل القدرة على وضع اليد على الفائض الاقتصادي وحجم هذا الفائض المحدد الرئيسي في ثنائية التنمية/ التخلف في فكر فرانك. وهو يشدّد على كون الهيكلية التراتبية التي يقول بها هي على نطاق عالمي، إلا أنها ليست ثابتة إلى الأبد: فهي قد تشهد تبدلات تحت ضغط الأزمات أو الحروب. على أن القارىء يظل غير قادر على الحسم فيما إذا كان تبدل مواقع البلدان في سلّم التراتبية يمكن أن يكون من الجذرية بحيث يجعل بلداً ما هو في معظم جوانب حياته ونشاطه تابعاً أكثر مما هو حاضرة يمر بتحول عميق يجعله في معظم جوانب حياته ونشاطه حاضرة أكثر مما هو تابعاً. ولا يستطيع المرء أكثر من أن يتكهن بأن مثل هذه التبدلات والتحولات ستظل في جوهرها هامشية وتظل العلاقة في حقيقتها كما كانت أصلاً، أي حبيسة دائرة الرأسمالية العالمية، إلى أن يشهد النظام العالمي ذاته تحوّلاً جوهرياً وأساسياً.

يقع كاتبان قدما مساهمات ثمينة تستحق التنويه بالنسبة إلى تحليل التبعية، سنشير إليهما الآن في نهاية القسم الحالي من الفصل، ضمن زمرة أو مجموعة أخرى من المفكرين الاجتماعيين في دائرة «إكلا»، إذ كانت خلفيتهما ماركسية، فلا هي نيو - ماركسية، ولا هي

= Sociology,» *Catalyst*, no. 3 (1969); *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972); «Economic Dependence, Class Structure and Underdevelopment Policy,» in: James D. Cockcroft, André Gunder Frank and Dale L. Johnson, *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy* (Garden City, N.Y.: Anchor Books; Doubleday, 1972); *World Accumulation* (New York: Monthly Review Press; London: Macmillan, 1978), and *Dependent Accumulation and Underdevelopment* (London: Macmillan, 1982).

(٤٦) بمعنى: Incorporation.

غير ـ ماركسية. هذان الكاتبان هما فرنانـدو هنريكي كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso) وهو عالم اجتماع برازيلي، وانزو فاليتو (Enzo Faletto) وهو مؤرخ تشيلي. وقد ألّفا بالاشتراك كتاباً في عام ١٩٦٩ نشرت ترجمته إلى الانكليزية (مع تـوسّع) في عـام ١٩٧٩ تحت عنوان **التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية**[٤٧]. وأصبح هـذا الكتاب مـرجعاً أسـاسياً حـول موضوع التبعية.

تتميز أفكار ومواقف المؤلفين بتشـديدهما القوي عـلى الجوانب الاجتماعية ـ السياسية للتبعية؛ وعلى ضرورة القيام ببحوث تـاريخية استقـرائية (امـبريقية) حـول حالات محـددة من التبعية بدلاً من الاكتفاء بأحكام استباقية[٤٨]؛ وعلى الاعتقاد بأن حـدّة التبعية يمكن أن تختلف درجتها عبر الوقت بسبب التغيرات في التكوين الطبقي والتمازجات الطبقية الناجمة بدورها عن التغير في المصالح الطبقية القائمة وراء هذه التمازجات؛ وبالإضافة بأن مـدى التبعية يمكن أن يختلف باختلاف طبيعة ونجاعة رد فعل البلد التابع على علاقة التبعية ودلالاتها؛ وأخيراً عـلى الالحاح على تعقيد هذه العلاقة، والتداخل والتفاعل بين العوامل والقوى الداخلية والخارجية في التبعية. إلا أن المؤلفين بالرغم من تأثرهما بالفكـر الماركسي، لم يتقبـلا الاعتقاد بـأن عملية التنمية خطية[٤٩]، أو أنه يمكن تميز مراحلها وتسميتها مقـدماً (وفق نمـوذج أو تسلسل مـوضوع مسبقاً)، وأخيراً، لم يعتبر المؤلفان أن النمـوذج الأساسي للتبعيـة يشكل نـظرية مستقلة: فهي تفتقر إلى المواصفات الأساسية للنظرية. وبدلاً من ذلك اعتبراها جزءاً من نظرية الامـبرياليـة في الماركسية. غير أن كاردوزو، خلافاً لمنظري التبعية اليساريين، رأى امكانية التنميـة في ظل التبعية: فالاثنتان، في رأيه، ليستا غير قابلتين للتوفيق منطقياً.

من الواضح، والمبرر، أن يكون العرض المقدم في القسم الحالي من الفصل جـزئياً وأن يقتصر على المنظرين من أمريكا اللاتينية (باستثناء باران). فالغـرض من العرض كـان تسليط الضوء على النقاط الرئيسيـة في المساهمـات التي قدمهـا المنظرون البـارزون للتحليل المتمحـور حول التبعية. ونأمل أن تكـون العناصر الـرئيسية في ذلـك التحليل والمنـظور المنطلق منـه قد بـرزت عبر التعـرّف المقتضب إلى أبرز النقـاط في أعمال المؤلفـين المشار إليهم. وإنني أشعـر ـ وآمل أن أكون مصيباً ـ أن ابراز النقـاط الرئيسيـة الذي حـاولت القيام بـه، إلى جانب النقاط

---

(٤٧) اضافة إلى الكتاب الذي ألّفه كاردوسو (Cardoso) مع فاليتو (E. Faletto) وهو:

Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, translated by Marjory Mattingly Urquidi (Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, ©1979).

له ثلاثة بحوث ذات علاقة مباشرة بكتابنا الحالي، انظر:

Fernando Henrique Cardoso: «Dependency and Development in Latin America,» *New Left Review*, no. 74 (July - August 1972); «The Industrial Elite in Latin America,» in: Bernstein, ed., *Underdevelopment and Development, the Third World Today: Selected Readings*, and «The Consumption of Dependency in the U S,» *Latin American Research Review*, vol. 12, no. 3 (1977).

(٤٨) بمعنى: Aprioristic.

(٤٩) بمعنى: Linear.

الأربع التي اعتبرتها مركزية في النموذج الأساسي للتبعية وسجلتها سابقاً في هذا القسم من الفصل، سيكون كافياً للغرض الذي من أجله أعد الفصل[50].

مدرسة التبعية في مرمى النقد: هل لا تزال تقدم خطاباً ذا دلالة وفائدة لفهم التخلف والتنمية؟

تمتع تحليل مدرسة التبعية بأوسع انتشاره والقبول به لحوالى عقد من الزمن، أي من أواسط الستينات حتى أواسط السبعينات، وذلك خلال تاريخ حيوية المدرسة القصير نسبياً. وتمكنت هذه المدرسة من توفير تفسير ذي مصداقية للتخلف لكثير من العلماء الاجتماعيين في العالم الثالث، ولبعض العلماء الغربيين ذوي الميول اليسارية - وامتداداً من التفسير الذي قدمته للتخلف فإنها دلّت على ما ينبغي أن تعنيه التنمية الحقيقية وذات الدلالة، وعلى كيفية السعي إليها. إلا أن تحليل المدرسة لم ينج من الهجوم النقدي في أي وقت، حتى حين كان هذا التحليل في أوج حيويته وأوسع انتشاره. وجدير بالذكر أن الهجوم كان مصدره الأنصار والخصوم على السواء - من المنظرين النيو - كلاسيكيين، كما من الماركسيين، أي من الفريقين اللذين أظهرا عداءهما بشكل أساسي لمنظور التبعية، وتحديا بالفعل جميع عناصر قواعده أو مرتكزاته الفكرية والاستقرائية (الامبريقية)، وبالتالي ادعاءاته واستنتاجاته. كذلك جاء الهجوم من عدد من أنصار التحليل داخل مدرسة التبعية ذاتها الذين وجهوا النقد - وأحياناً بقسوة - إلى بعضهم بعضاً حول القضايا والمعتقدات موضع الاختلاف.

تباينت هذه القضايا في خطورتها ومركزيتها في التحليل. وهكذا بدا أحياناً وكأن النقاش أو السجال كان يتسم بالمماحكة ويعنى بشكل مبالغ به بقضايا هامشية غير جديرة بقدرات المشتركين في السجال الفكرية وبالوقت المستهلك. هذا على الأقل ما يبدو للمؤلف الحالي من خلال بعض أجزاء السجال والنقاط المثارة خلاله، إذ أشعر أن بؤرة الاهتمام ينبغي أن تكون القضايا المركزية التي لا تزال تتمتع بدرجة مرموقة من القبول العام، وتشكّل في مجموعها قلب منظور التبعية. كما أنني أرى أن الاعتبار الحاكم ينبغي أن يتمحور حول امتلاك هذا المنظور حتى في المرحلة التاريخية الراهنة على قدرة تفسيرية وقوة تحليلية قيّمة جديرة بأن يحافظ عليها وتستخدم، حتى بعد إدخاله عدداً من التعديلات على التحليل وخضوعه لبعض أوجه التكيف والتحسين والتشدّد المنهجي.

لكن قبل الانتقال إلى بحث القضايا الرئيسية التي كانت موضوع النقاش والسجال، يحسن بنا أن نلاحظ أن البنيويين، وهم يشكلون المجموعة التي كانت أداة سبّاقة زمنياً في

---

(50) من أجل تلخيص دقيق ومتوازن للعناصر الرئيسية في تحليل التبعية، انظر:
Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, p. 76.
ولهذا الكتاب قيمة كبيرة للقراء المهتمين بتطور تحليل التبعية في سياق نظرية التنمية.

ولادة تحليل التبعية وتكوينه وتطوره، قدموا مساهماتهم بقدر أقل من اللهجة التأكيدية[٥١]، مما ميّز مساهمات النيو ـ ماركسيين داخل «إكلا» وخارجها، وكانوا أكثر اعتدالاً ونعومة في نقدهم. وفي الواقع، فإن مراجعة جزء كبير من أدبيات التبعية تشير على ما يبدو أنه عندما دخل البنيويون ساحة النقاش ووجهوا النقد لقضايا معينة مما كانوا على خلاف حوله مع هذا المنظّر أو ذاك، فانهم فعلوا ذلك بشكل كان أقرب إلى خطاب النيو ـ ماركسيين أو كقوميين، منه إلى البنيويين. بعبارة أخرى، فحيث شدّهم النقاش إلى المشاركة تجاوبوا بالأولى من منطلقات في التحليل نيو ـ ماركسية أو قومية، لا بنيوية.

من الناحية الأخرى، يبدو أن الاقتصاديين النيو ـ كلاسيكيين لم يجدوا على ما يبدو في تحليل التبعية ما يستحق عناء النقد، بدليل أن عدداً صغيراً منهم فقط شارك في النقد ـ وهو أمر يدعو إلى الاستغراب. ومن الصعب أن نحدد سبباً لعدم الاهتمام أو التجاهل هذا. إلا أننا في المغامرة بتقديم تفسير للتجاهل نقول لعل معظم الاقتصاديين الغربيين (أو «المتغربين») النيو ـ كلاسيكيين اعتبروا تحليل التبعية كانحراف موقت لدى اقتصاديي العالم الثالث، تأثراً منهم بميول ايديولوجية و/أو بنتائج بحوث مشكوك في منهجيتها وسلامتها في وجه النظرية النيو ـ كلاسيكية الثابتة الأقدام والمتمتعة بقبول عام. على أنه، مهما كان سبب التجاهل الذي سبقت الإشارة إليه، فإن الاقتصاديين القلائل الذين حمّلوا أنفسهم «عناء» تفحص أدبيات التبعية بشكل نقدي، وبقطع النظر عن المسار التحليلي الذي اعتمدوه في ذلك التفحص، وعمّا إذا كان تشديدهم على منهجية منظري التبعية أو مضمون تحليلها، خلصوا إلى الاستنتاج بعجز هذا التحليل عن اثبات أن التبعية والتنمية لا يمكن أن يجتمعا معاً. وسنقوم الآن بالنظر في وجهات نظر ثلاثة اقتصاديين بارزين يرفضون تحليل التبعية.

أول هؤلاء هو بيتر ت. باور (P.T. Bauer) الذي قدّمت مختلف عناصر نتاجه الفكري منذ أوائل السبعينيات دفاعاً قوياً عن الرأسمالية والتنمية التي تتحقق في رعايتها. بل إنه يرى أن الرأسمالية هي النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الوحيد الذي يمكن للتنمية أن تترعرع في إطاره. وهو يقدم هذا الموقف بأكبر قدر من القوة والثقة في كتابيه الأخيرين (عند اعداد كتابنا هذا)، وهما: الأول **المساواة، العالم الثالث، وخداع النفس الاقتصادي**[٥٢] والآخر **الحقيقة والتنميق: دراسات في اقتصاد التنمية**[٥٣]. وهو يقدّم دعواه وحجته عبر منهج «الاستنتاج الاستباقي»[٥٤] وكذلك بالاعتماد على حقائق استقرائية (امبريقية). ومما لا يدعو إلى الاستغراب أنه يجذب الانتباه لتجربة «النمور الصغيرة الأربعة»[٥٥] السابقة الذكر، وهي تجربة يشار إليها

---

(٥١) بمعنى Assertiveness.

(٥٢) انظر: Bauer, *Equality, the Third World and Economic Delusion.*

(٥٣) Bauer, *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development.*

(٥٤) بمعنى: Deduction، ويُلاحظ أن الاستنتاجات في هذه الحالة تتطلب أن تخضع لاحقاً للبحث الاستقرائي للتثبت من صحتها أو لتعديلها.

(٥٥) كذلك يشار إليها كـ «عصابة أو زمرة الأربعة» The Gang of Four.

على نطاق واسع في مثل هذا السياق، للتدليل على نجاح البلدان الأربعة المعنية في تحقيق التنمية بعد أن كانت بلداناً متخلفة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتعتبر تابعة في منظور التبعية.

النقطة المركزية في دعوى باور أنه إذا كانت البلدان الأربعة قد تمكنت من أن تحقق قدراً مرموقاً من التنمية في مجالات التصنيع والاصلاح الزراعي والتقدم التقاني والارتفاع الملموس في الدخل القومي والفردي، وهي قد فعلت ذلك، فإن هذا يقود إلى استنتاج قوي: مؤداه أن ما تمكنت البلدان المشار إليها من تحقيقه (بالرغم من تخلفها السابق) تستطيع بلدان أخرى أن تحققه إذا اعتمدت مسار التنمية الرأسمالية وصاغت وطبقت السياسات الملائمة، وذلك في الأساس بسبب وجود علاقة توصف «بالتبعية» مع البلدان الصناعية الغربية، لا بالرغم من تلك العلاقة. غير أن باور لا يولي الاهتمام والاعتبار اللازمين عند تقييمه لتجربة «النمور الأربعة الصغيرة»، للأهمية البعيدة المدى لدور الشركات العملاقة المتعدية الجنسية في تنمية تلك البلدان ودلالة تغلغل الشركات في اقتصاداتها ومجتمعاتها، ولا للعوامل السياسية المشجعة للبلدان المذكورة المتمحورة حول توجهها وانسجامها السياسي مع الغرب الصناعي بما للتوجه والانسجام من دلالة لمجتمعات تلك البلدان وقواها السياسية.

على أنه ـ مع كل ما تضمنته الفقرة السابقة من تحفّظ أو على الأقل من تساؤل نطرحه في السياق الحالي ـ لا يسعنا إلا الاعتراف، بالرغم من أن البلدان الأربعة المذكورة ليست نمطية، إذ هي لا تمثل البلدان المتخلفة بشكل عام، هي ذات تجربة هزّت اعتقاد عدد من بلدان العالم الثالث ويقينها بسلامة تحليل التبعية واطمئنانها إلى لهجته التأكيدية، وأدت إلى تساؤلات خطيرة حول ادعاءات هذا التحليل والصيغة المطلقة التي استخدمها بعض المساهمين به الذين يشددون على عدم امكانية لقاء أو تعايش التبعية والتنمية. ونرى أنه لا يمكن طرح تجربة البلدان الأربعة المذكورة جانباً على اعتبار أنها غير ذات دور أو أهمية تقريرية في النقاش الحالي، بمجرد استخدام المهارة السجالية أو اللجوء إلى مقولات مثقلة بالاقتباسات الايديولوجية المراد منها التقليل من شأن الأداء الاقتصادي الناجح للبلدان موضوع النقاش، أو بمجرد ابراز ارتباط هذه البلدان اللصيق بالبلدان الصناعية الرأسمالية الغربية وتعاونها معها. إن ذلك الأسلوب في رد الدعوى والحجة لا يعدو أن يكون التفافاً حول الموضوع.

في اعتقادي أن تنمية «النمور الأربعة» يمكن النظر إليها على أنها حصيلة جهد جاد، عموده الفقري هو الاعتماد على النفس مما تعكسه السياسات الانمائية والسلوك المنسجم معها، أكثر مما هو حالة التبعية في هذه البلدان. ويمكن الدفاع عن الدعوى بأن البلدان الأربعة هي في صدد تحرير أنفسها من قيود التبعية عبر الاعتماد على النفس بتصميم ولكن بحذر وذكاء واستمرارية في الجهد.

وهكذا، فان القضية المركزية التي يجب أن تخاطب هي هذه: ما هي الدلالات البعيدة المدى من اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواقف هذه البلدان الغربية التوجه سياسياً، ولتعاونها مع الغرب المتقدم في خدمة السعي الانمائي، ولاستقلالية قدرتها على صنع القرار في المدى

البعيد، وللعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية؟ وانني أرى أن المحاجة بأن تلك البلدان كانت ستكون أحسن حالاً في المدى البعيد، باعتبار المعايير التي وردت في الأسطر القليلة السابقة، لو هي رفضت اعتماد المسار الذي اعتمدته في العقود القليلة الماضية، وبدلاً من ذلك لو أنها صممت على اعتماد مسارٍ آخر ينطلق من الاعتماد على النفس عبر «فك الارتباط» بما يعنيه هذا الأخير في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقانية ـ إن مثل هذه المحاجة تكهنية بافراط وغير قادرة على ايصالنا إلى استنتاجات قاطعة. من الجلي أن محاولة الاجابة عن هذا التساؤل لا يمكن إلا أن تكون مفرطة في التكهن واستخدام الفرضيات التي يصعب التحقق من ملاءمتها، وبالتالي تصعب رؤية امكانية الخروج باستنتاجات ذات قدر مقبولٍ من اليقين. على أن التساؤل ينطوي على قدر من الأهمية ويبرر مزيداً من المناقشة لاحقاً.

لعل نقد الاقتصادي الثاني الذي سنتناوله الآن أكثر قيمة لأنه يقوم على منهجية أكثر تشدداً. أما الاقتصادي المعني فهو سنجايا لالّ (Sanjaya Lall) الذي حدد معيارين أو شرطين لفحص سلامة منظور التبعية ودلالته في تفسير التخلف، وذلك في مقال نشره وكان له وقع تحليلي قوي[٥٦].

١ ـ إنه ينبغي أن يحدد المنظور صفات أو مميزات معينة للبلدان الرازحة تحت التبعية لا تشاهد في بلدان خارج نطاق التبعية.

٢ ـ إن المنظور ينبغي أن يبين أن الصفات أو المميزات المشار إليها أعلاه تؤثر سلباً في مسار التنمية ونمطها في البلدان الرازحة تحت التبعية.

بتطبيق المعيار أو الشرط الأول، وجد لالّ أن بعض صفات أو مميزات التبعية مما يعتبره منظّرو التبعية ذا شأن ودلالة بالنسبة إلى توصيفهم، يمكن العثور عليه كذلك في عدة بلدان متقدمة لا تعتبر تابعة (كالتغلغل المالي، واستيراد التقانة، وما إليها). وخلص من هذا إلى أن الصفات أو المميزات المختارة دليلاً على التبعية ـ مع أنها تشاهد في البلدان المتخلفة ـ ليست سبباً كافياً لتصنيف البلدان إلى تابعة وغير تابعة على أساس توفر هذه الصفات أو عدم توفرها. ويبدو للكاتب الحالي أنه في حين تبدو ملاحظة لالّ صحيحة، إلا أن الاستنتاج الذي توصل إليه لا ينطلق بالضرورة من الملاحظة، إذ إن ما هو ذو أهمية هو الحجم والشأن النسبي للقطاع التابع أو الجيب التابع في بلد صناعي متقدم. وأرى بالتالي أنه يصح التساؤل هنا: هل كان استنتاج لالّ سيجيء بنفس القوة واللهجة النهائية لو أنه اشترط لكون بلد معني ما تابعاً أن تظهر مؤشرات أو صفات التبعية فيه في الحالات التي تتبدى فيها في قسم كبير جداً من اقتصاده الذي يجري تفحصه، لا في قطاع صغير فحسب وقليل الشأن؟ فإذا كان الجواب سلباً، يصبح توصيف لالّ بأن بلداً ما هو بلد تابع على أساس وجود جيوب

(٥٦) Sanjaya Lall, «Is «Dependence» a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?» *World Development*, vol. 3, nos. 11-12 (1975).

تابعة قليلة الشأن داخله ـ كما هو الحال في كندا أو بلجيكا مثلاً ـ خاطئاً بمجرد تطبيق تعريف للتبعية أكثر تشدداً وتحديداً، حيث لا تكون حالة التبعية مسيطرة في القسم الأكبر من الاقتصاد.

أما تطبيق لالّ للمعيار أو الشرط الثاني الذي وضعه فأوصله إلى الاستنتاج بأن الصفات أو المميزات التي تستخدم لتدلل على التبعية في ظروف أمريكا اللاتينية وسياق تجربتها هي ساكنة ولا تشير لأي علاقة سببية بالتخلف. وهنا كذلك، فإن طبيعة الاستنتاج تدور حول اعتبار الصفات أو المميزات بأنها «ساكنة». وأنه ليدعو للعجب أن يعتبر الكاتب المذكور الجوانب الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية للتبعية ساكنة: إذ يمكن الادعاء بقوة بأن هذه الجوانب تستحق أن تعتبر دينامية، نشيطة وفاعلة، مع أن ديناميتها وفعلها ذات «توجه انحداري» بالنسبة إلى تأثيرها السلبي في التنمية وأداء المجتمع والاقتصاد.

وفي الواقع، فإن الصفات التي نتحدث عنها لا تظهر بشكل سكوني في أدبيات التنمية ـ سواء كمؤشرات/ صفات أو كأحداث، أو كمواطن علّة اجتماعية ـ سياسية واقتصادية ـ يمكن على أساسه توصيف بلد ما بأنه تابع أو في حالة تبعية. ولا تقول الأدبيات إن الصفات المذكورة لا تبدي تحركاً أو تولد فعلاً عبر الزمن، أي أنها لا تعكس أية دينامية لا منفردة ولا في تفاعلها في ما بينها. فالعكس هو الصحيح، حتى إذا ركّز المحلّل النظر على العلاقة الاستعمارية أو الامبريالية في سياق تاريخي، أو على استيلاء القوى الاستعمارية أو الامبريالية على الفائض الاقتصادي ضمن اطار التبعية، سواء أتم الاستيلاء بـ «حرية» في أسواق التعامل أو عبر «التبادل غير المتكافىء». ففي الحالتين، تفرض العلاقة كما يفرض الاستيلاء ضغطاً مستمراً لا يمكن نكرانه (حتى مع القول بأن شدة الضغط تختلف باختلاف الأزمنة والظروف)، وبالتالي فهما يولدان ما استطيع تسميته «دينامية موهنة».

مع كل ما أبديناه من تحفظات وملاحظات حول نقد لالّ، يظل صحيحاً أن المعيارين أو الشرطين اللذين وضعهما يتمتعان بقيمة تحليلية، لا في الحكم بأن تحليل التبعية خاطىء أو لإعلان وفاته كنموذج فكري ذي دلالة وفائدة، وإنما في التدليل على وجوب فهمه وتفسيره بقدر من المرونة والنسبية، وفي الاعتراف بأنه ينبغي أن ينظر إليه ضمن اطار وموقف فكري دينامي أو حركي، لكي يتاح له (أي للتحليل) أن يستوعب الإستدراكات أو التعديلات التي تسلّط الضوء عليها وتوجبها البحوث والتحليلات الجديدة. بعبارة أخرى، لا يصح أن يطرح منظور التبعية، أو نموذجها الأساسي، بشكل مطلق ودغماتي، ولا يجوز أن يعزل عن حقائق ومعطيات الزمان والمكان المحددة التي من خلالها ومن أجلها يصار إلى التعرّف على صفات أو ملامح التبعية وتجرى بحوث حولها وتمتحن دلائل وجودها. وهكذا فإن دلالة تحليل لالّ ونقده، كما تشير الأسطر القليلة السابقة، تجعل التبعية ذات صلة أوثق بحقائق المرحلة الراهنة، ولكنها في الوقت عينه توجب اخضاع تحليل التبعية لاستدراكات معينة، وذلك لكي تغدو ـ إذ هي تشكل خلفية للتخلّف ـ مقدمة ملائمة لتبرير تبنّي استراتيجية الاعتماد على النفس في المسار الانمائي.

الاقتصادي النيو ـ كلاسيكي الثالث الذي سأتناول الآن باقتضاب نقده للتنظير حول التبعية هو ايان م. د. ليتل (I.M.D. Little). وقد سجّل تفحصه الأكثر دقة في كتابه: **التنمية الاقتصادية ـ النظرية، والسياسة والعلاقات الدولية**[٥٧]. والكاتب الحالي يعتقد أن نقد ليتل للتبعية هو الأكثر شمولية ورصانة بين ما أتى به الاقتصاديون النيو ـ كلاسيكيون في ما أعلم. فهو يمضي، بصبر وتفصيل، بتفحص منطلقات منظري التبعية واستنتاجاتهم من خمس زوايا رئيسية يعتبرون أنها تدلل على تبعية بلدان التخوم لبلدان المركز. أما الزوايا المختارة فهي:

- التبعية التجارية.
- التبعية بسبب الاعتماد المفرط على التحويلات المالية من الخارج.
- التبعية الصناعية.
- التبعية التقانية.
- الشركات العملاقة المتعدية الجنسية والتبعية.

وبعد أن يقيّم درجة الصحة في تحليل منظري التبعية في كل من المجالات الخمسة التي عددناها، ينتقل ليتل إلى تفحص مصداقية الادعاء (أو الاتهام) بأن نخب العالم الثالث تصيبها «العدوى» نتيجة اتصالها بنظيرتها في بلدان المركز، في الأساس بسبب العلاقات التجارية بين المجموعتين والتزامل مع الشركات العملاقة المتعدية الجنسية. ثم ينتقل إلى تفحص معنى التخلّف وأسبابه الحقيقية في ضوء تحليله (السابق)، وينهي الفصل الطويل المخصص لتقييم التبعية بأفكار ختامية حول التبعية والرأسمالية.

مع أن لهجة ليتل في معالجته لمحور اهتمامه في الفصل المذكور نقدية اعتراضية بشكل عام، وتحليله مناقض بشكل واضح لكل ما يتصل بماركس أو الفكر الماركسي ويغرف منه، إلا أنه يحتفظ بقدر ملموس من النزاهة والموضوعية العلمية. أما الخط المركزي في نقده فهو نفي امكانية تبعية بلدان التخوم لبلدان المركز في زمن الاستقلال السياسي، ما دام هناك منافسة بين بلدان المركز أو الشركات المتعدية الجنسية في عرض السلع والخدمات عبر التجارة الخارجية، وفي التحويلات المالية، وفي تدفق رأس المال التثميري، وفي «حركة» التقانة من المركز إلى التخوم. وفي حين يقرّ بوجود درجة معينة من التأثير تمارسه بلدان المركز القوية على التخوم في نطاق العلاقات الثنائية، إلا أنه يرى أن هذا التأثير أمر لا يمكن تلافيه في العلاقات الدولية. وبالمثل، فإنه يرفض فكرة «التبادل غير المتكافىء» كما يستخدمها النيو ـ ماركسيون بين منظري التبعية. وأخيراً يتوصل إلى الاستنتاج بأن الكثير من شكاوى منظري التبعية لا يقوم على قاعدة صلبة من الحقيقة والواقع، وبالتالي لا يصح التمسك به ـ إلا أنه يستدرك بأن هذه الشكاوى، إلى المدى الذي تتوفر لها فيه مصداقية بفضل احتوائها على مادة وافية

---

(٥٧) Ian Malcolm D. Little, *Economic Development - Theory, Politics and International Relations* (USA: Twentieth Century Fund, 1982), chap. 12.

كدليل، فإن المسؤولية في مضمونها ينبغي أن تتحملها بلدان العالم الثالث وحكوماته[٥٨]. وهذا يعني بالتالي لا تبرئة الرأسمالية فحسب، بل التنويه بفضلها في دفع التنمية قُدُماً في بلدان العالم الثالث.

ثمة كاتب رابع ممن وجهوا النقد لتحليل التبعية أبقيناه خارج مجموعة الكتّاب الثلاثة الذين تناولنا نقدهم في ما سبق (أي باور، ولالّ، وليتل). أما مبرر وضع الكاتب الرابع في زمرة بمفرده فذلك لأن تعلقه بالنظام الرأسمالي ومساندته له تتخطى ما يوحي به أو يبرره التحليل الرصين، إذ هو يبلغ حد «الايمان والتعصب الايديولوجي». والمقصود هنا هو ديپاك لال (Deepak Lal)[٥٩]. ففي كتابه فقر «اقتصاد التنمية»[٦٠]. يقود «حملة صليبية» على ترسانة نتاج ما يعرف أو يشار إليه بـ «اقتصاد التنمية»، أكثر مما هو يقدم مجرد نقد، على أساس طرحه أنه لا يوجد علم[٦١] أو فرع من المعرفة كهذا. إنه يؤكد أن ليس هناك سوى اقتصاد أصيل (غربي)، وان من السخف الادعاء أن هناك فرعاً خاصاً في الاقتصاد يتناول قضايا التنمية، باعتبار أن محتوى ذلك الفرع وقواعده تختلف عن العلم الأصيل المتعارف عليه لدى كتّاب العالم الرأسمالي. ويخصص لال صفحتين فقط في كتابه الذي يبحث ويناقش فيه «نظريات التبعية»[٦٢] لهجومه على هذه النظريات، ولكنه مع ذلك يحشر في هاتين الصفحتين ـ المزدحمتين أصلاً ـ اقتباسين طويلين يتضمنان هجوماً مركّزاً على منظّر بارز في مجال التبعية هو سمير أمين. والجدير بالذكر هنا أن الاقتباسين مأخوذان من كتاب يضم مجموعة بحوث كتّابها ماركسيون معادون للنيو ـ ماركسية، حرّره پيتر لمكويكو وبروس مكفارلين بعنوان **النظريات النيو ـ ماركسية للتنمية**[٦٣]. أما جوهر نقد كاتبة البحث الماركسية (مصدر الاقتباسين) فهو هجومها على سمير أمين لأنه في اعتقادها «شرد» بعيداً عن الخط الماركسي. ومما يدعو للسخرية بالتأكيد أن لال وهو نيو ـ كلاسيكي متشدّد يبني جل نقده العنيف على اقتباس من كاتبة ماركسية تهاجم نيو ـ ماركسياً بتهمة «الانحراف»!!

أخيراً، بالاضافة إلى النقد الجاد لعدد من نقاط تحليل التبعية الذي وجهه الاقتصاديون الثلاثة النيو ـ كلاسيكيون (أي باستثناء الإقتصادي الرابع ديپاك لال)، هناك نقطة أخرى أثارت النقد. إنها نظرية «التبادل غير المتكافىء» التي ضمّنها عدد من منظّري التبعية، وبشكل

---

(٥٨) التبرير الضمني لهذا الموقف هو أن التبعية في هذه الحالة تستمر بسبب عوامل وقوى داخلية (اقتصادية واجتماعية وسياسية).

(٥٩) لا صلة له بسنجايا لال الذي سبقت الاشارة إليه. وتهجئة اسم العائلة تختلف بينهما.

(٦٠) Deepak Lal, *The Poverty of «Development Economics»*, 2nd ed. (West Sussex: Institute of Economic Affairs, 1984).

(٦١) الكلمة الأدق التي يستعملها هي : Discipline.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٦٣) Peter Limqueco and Bruce MacFarlane, eds., *Neo - Marxist Theories of Development* (London; Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1984).

خاص سمير أمين[٦٤] واندريه جوندر فرانك[٦٥] وإمانويل ولرشتاين[٦٦] في تحليلهم (وقد مرّت الاشارة إلى الاقتصاديين الثلاثة المذكورة أسماؤهم للتو). فنظرية التعادل غير المتكافىء تجذب الانتباه إلى قضية الاستغلال الذي يحصل حين يتم تبادل سلعتين يختلف سعرهما مع أنهما «يجسّدان» القيمة نفسها (حيث تتقرر القيمة بفضل وحدة القياس[٦٧] المستخدمة، مثل ساعات العمل التي استغرقها انتاج كل من السلعتين)، إذ ينجم التباين في السعر مع التعادل في «القيمة» عن التباين في مستويي الأجور المدفوعة في انتاج السلعتين وهو (أي التباين الأخير) يفسح في مجال الاستغلال من قبل البلد المرتفع الأجور للبلد المنخفض الأجور الذي يتبادل التجارة معه. ودون الدخول في تفاصيل الخلاف النظري حول مفهوم التبادل غير المتكافىء (من حيث طبيعته ودلالته)، يكفينا في المقام الحالي أن نبيّن أن الاقتصاديين النيو ـ كلاسيكيين والماركسيين ـ على السواء ـ ينتقدون النيو ـ ماركسيين بسبب وجه استخدامهم لمفهوم التبادل غير المتكافىء. فالفريق الأول يعترض لأنه يعتقد أن هذا المفهوم هو عامل

---

(٦٤) يشكل مفهوم «التبادل غير المتكافىء» محوراً متكرراً في أعمال سمير أمين، انظر بصورة خاصة:
Samir Amin: *Unequal Development: A Study on the Social Formations of Peripheral Capitalism,* translated by Brian Pearce (Sussex, Eng.: Harvester Press; New York: Monthly Review Press, 1976); *Imperialism and Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1977), and *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment,* translated by Brian Pearce, 2 vols. (New York: Monthly Review Press, 1974).
ومؤخراً ظهر هذا المحور مجدداً في سلسلة مقالات نشرت في عام ١٩٨٧، وكانت المقالات حول المحور العام المعنون «اشكاليات الاشتراكية وما بعد الرأسمالية»، انظر: سمير أمين: «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (١) ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)؛ «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (٢) طبيعة نظم الاشتراكية المحققة وما بعد الرأسمالية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/ مارس ١٩٨٧)؛ «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيّف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، و«مستوى التكتيك: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/ مايو ١٩٨٧).

(٦٥) يمكن أيضاً التعرف إلى مفهوم «التبادل غير المتكافىء» في أعمال فرانك. من أجل بعض هذه الأعمال، انظر الهامش رقم (٤٥) السابق.

(٦٦) تقع معالجة إمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) لمفهوم «التبادل غير المتكافىء» بشكل خاص في مؤلفاته حول «النظام الكوني» (أو النظام العالمي ـ ولعل الأصح نظام العالم بمعنى: World System).
انظر: Immanuel Maurice Wallerstein: *The Modern World - System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World - Economy in the Sixteenth Century,* Studies in Social Discontinuity (New York; London: Academic Press, 1974); *The Capitalist World - Economy: Essays,* Studies in Modern Capitalism (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), and Immanuel Maurice Wallerstein and Terence K. Hopkins, *The World - System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World - Economy, 1600-1750* (Beverly Hills, Calif.: Sage; London: Academic Press, c1980).
ويستخدم المؤلف المفهوم نفسه كمدخل في كتاب أكثر حداثة.
Immanuel Maurice Wallerstein, *Historical Capitalism,* 2nd ed. (London: Verso, 1984), chap. 3.

(٦٧) بمعنى: Numéraire والمقصود بذلك وحدة قياس ما تقرر القيمة.

تشويش في نظرية التجارة الخارجية. وبالإضافة، يرى الفريق الأول أن ذلك المفهوم - في حين أنه وفر للنيو - ماركسيين سلاحاً آخر لمهاجمة نظرية التجارة الخارجية - إلا أنه في الحقيقة سلاح غير حاد (كليل) بالنسبة إلى قدرته النظرية بالذات لأنه يقوم على خطأ.

أما الماركسيون أي الفريق الثاني المشترك في النقد مع النيو - كلاسيكيين بسبب عدم الرضا عن استخدام مفهوم التبادل غير المتكافىء كإحدى حجج تحليل التبعية، فلديهم أسباب أو قضايا أخرى تبرر الهجوم على هذا التحليل. وهم يشتركون مع النيو - كلاسيكيين أيضاً بالنسبة إلى احدى القضايا الأخرى وهي أنه، على عكس موقف القائلين بالتبعية، فإن التنمية والتخلف ليسا جانبي قطعة النقود نفسها: أي أن التنمية في بلدان المركز الرأسمالية المتقدمة (الاستعمارية، أو النيو - استعمارية، أو الامبريالية) تؤدي إلى التخلّف (أو تسبّبه) في بلدان التخوم، بموجب ما يفصح عنه منطق التاريخ وطبيعة الواقع. بعبارة أخرى، ترى المدرستان - الماركسية والنيو - كلاسيكية - أن التنمية يمكن أن تتحقق حتى مع وجود حالة التبعية، في مدار النظام الرأسمالي العالمي. وحقاً إنها لمفارقة أن كلتا المدرستين تعتقدان أن عملية التنمية لا يمكن أن تنطلق وتتفتح (خارج النظام الاشتراكي) إلا خلال التحوّل الرأسمالي. (لن نذهب أبعد في التوسع بالنقطة التي نحن بصددها لأنه أتيح لنا في موقع سابق من الفصل الحالي أن نرسم الخطوط العريضة للنظرية الماركسية للتنمية في الاشارة إلى موقف المدرستين المذكورتين المشترك من عملية انطلاق وتفتح التنمية).

يمكن القول إن النقد الماركسي للتبعية بشكل عام، ولكن بشكل خاص للنيو - ماركسيين الذين يتفقون مع منظور التبعية، كان الدافع إليه وتكوينه في الأساس نتيجة الاعتقاد بأن «النيو - ماركسيين هم في واقع الأمر ماركسيين «ضلّوا طريقهم» وأن كل ما يتوجب عمله هو توقع عودتهم إلى السبيل السويّ للماركسية (الأصولية أو النصية). نقول هذا لأن النقد الماركسي الذي كان قاسياً في أحيان كثيرة، ظل دوماً يُبقي الباب مفتوحاً لعودة النيو - ماركسيين «إلى الحظيرة»[٦٨]. لكن ليس من الانصاف للماركسيين اتهامهم بأن نقدهم إنما عبّر عن مجرد خيبة أملهم أو جرح كبريائهم: إنه فعلاً توجه صوب قضايا أساسية مختلف عليها. إحدى هذه القضايا كان قول النيو - ماركسيين بـ «الثورة ذات المرحلة الواحدة» (أو عبر مرحلة واحدة)، بفضل مشاركة الجماهير الريفية المسيّسة، وهو موقف يتناقض مع القول بـ «الثورة ذات المرحلتين» (أو عبر مرحلتين) الذي أطلقته الماركسية (وكنا قد أشرنا إلى هذه القضية قبلاً). وكان الخلاف في هذا السياق تاريخياً وكذلك تحليلياً. وكان المستهدف الرئيسي في النقد الماركسي الاقتصادي فرانك.

---

(٦٨) يعطي المؤلفان هتني (Hettne) وبلومستروم (Blomström) هذا الانطباع، خاصة عندما يشيران إلى فرانك. على أن الانطباع المشار إليه لا يستخلص من كتاب MacFarlane و Limqueco الذي ينتقد النيو - ماركسيين دون هوادة. انظر:

Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, and Limqueco and MacFarlane, eds., *Neo - Marxist Theories of Development*.

ثمة قضية أخرى كان فرنك هدف الهجوم بسببها أكثر من أي نيو ـ ماركسي آخر، وهي تتصل بدلالات فكرته حول «حلقات أو مجالات التبادل»[٦٩] التي تتمكن بلدان المركز بفضلها (أو الحاضرة ـ «المتروبول»)من قشد الفائض الاقتصادي المتولد في بلدان التخوم (الدائرة في فلكها). أما الماركسيون فبالمقابل يصرون على أن ما يجعل قشد الفائض ممكناً هو التباين بين أنماط الانتاج والعلاقات الطبقية في ما بين مجموعتي البلدان. ولهذا كانت اشارة النيو ـ ماركسيين العابرة للعلاقات الطبقية مصدر احباط للماركسيين، خاصة أنهم كانوا يتهمون القوة العاملة في بلدان المركز بالمشاركة في عملية الاستغلال ـ أي أن رأس المال ومعه العمل في المركز يستغلان رأس المال ومعه العمل في التخوم، مع أن العمل في بلدان التخوم نفسها يخضع لاستغلال رأس المال في التخوم، كما في المركز.

شكّل التمايز الواسع في درجة التشديد الموضوعة على العوامل الخارجية من قبل منظري التبعية، مقابل تشديد منظري الماركسية على العوامل الداخلية أو الذاتية، قضية أخرى وقع حولها الخلاف. وتشابكت هذه القضية مع قضايا أخرى، مثل الاعتقاد الماركسي بأن دور التغلغل الرأسمالي الخارجي مفيد لإحداث التنمية داخل البلدان المتخلفة، في حين نسب النيو ـ ماركسيون التخلّف إلى التغلغل بالذات. وفي هذا الصدد اتهم الماركسيون منظري التبعية بالاغراق في التبسيط في نسبة التخلّف أو إعادته فقط إلى النظام المسيطر في بلدان المركز أو المغلّف لها. ومرة أخرى، ذكّر الماركسيون منظّري التبعية بأن من الواجب بالتأكيد التعرّف إلى الأسباب العميقة للتخلف ـ أي العوامل الداخلية في بلدان التخوم. وأخيراً، اختلفت المدرستان حول تعريف التكوين أو الكيان الجغرا ـ سياسي الملائم لتلمّس التبعية. وهكذا، ففي حين تعرّف النيو ـ ماركسيين إلى التبعية في سياق أو إطار النظام الرأسمالي العالمي ككل، اعتبر الماركسيون الدولة الوطنية الاطار الملائم للتعرّف إلى التخلف.

مع أن القضايا التي انتقيناها كأمثلة لمجالات الاختلاف التي دار السجال حولها بشدة لم تكن القضايا الوحيدة المختلف حولها، الا أنها تكفي للتدليل على الفجوة الواسعة بين مجموعة المنظرين.لكن بقطع النظر عن عدد القضايا موضع النزاع وحدة النزاع فهناك ماركسيون ما زالوا يعتقدون أن النيو ـ ماركسيين سيعودون لينضموا إلى صفوفهم بعد مرور عقد أو اثنين من السنين من التباعد. وهم يستندون إلى السجال الداخلي والنزاعات الفكرية في قلب مدرسة التبعية؛ وتزايد التشديد من قبل بعض منظّريها على العوامل الداخلية المعطلة بدلاً من الخارجية الصادرة عن بلدان المركز؛ ودلائل اعادة التفكير لدى بعض الماركسيين أنفسهم حول قضايا معينة لم يتم تلاقي وجهات النظر حولها بين الجانبين قبلاً؛ وأخيراً الوقع القوي للتجربة الانمائية الناجحة التي يمر بها عدد من البلدان بالرغم من الحاح منظور التبعية النصّي (أي حسب أدبيات المدرسة الأساسية)، والدلالات المنطقية لتلك التجربة الانمائية. فجميع هذه العوامل متضافرة تجعل الماركسيين يأملون بأن بعض إعادة النظر في الفكر النيو ـ ماركسي ستتم في الغالب، وستوجه النيو ـ ماركسيين بالتالي نحو حظيرة الماركسية الأصيلة.

---

(٦٩) يستعمل فرانك مصطلح Spheres of Exchange.

من المهم عند هذه النقطة، وقبل الانتقال إلى الزمرة الأخيرة من أوجه النقد والخلاف، تقديم ماركسي تفرّد في أنه اتخذ موقفاً متميزاً أثار عدم رضا منظري التبعية بشدة، كذلك عدد من الماركسيين إذ اعتبر الفريق الأخير آراءه على أنها محرجة اجتماعياً وسياسياً لكون مصدرها مفكراً ماركسياً. نقصد هنا المؤلف بل وارن (Bill Warren) الذي وضع كتاباً بعنوان **الامبريالية: رائدة الرأسمالية**[٧٠] تضمن مركباً من الحجج والمقولات التي يصح اعتبارها هرطقة، واتخذ عدداً من المواقف ذات الآثار المثيرة (بمعنى التحريضية) المتصلة بالتنمية في بلدان العالم الثالث[٧١]. فقد كانت مقولته أن الاستعمار كان عامل دفع وتشجيع في حدوث التغير الاجتماعي في البلدان المتخلفة، وشكّل اداة في ازالة أنظمة اجتماعية قديمة وإحلال الرأسمالية مكانها. وادّعى أن هذا الأمر أحدث تحسّناً في مجال التنمية الرأسمالية في عدد من بلدان العالم الثالث: بل إنه أدى إلى تنمية حقيقية ملموسة تمكن مشاهدتها في بلدان مثل البرازيل، والارجنتين، والمكسيك، ولكن بشكل أكثر درامية في الشرق الأقصى في البلدان الأربعة (النمور الأربعة الصغيرة) التي أشرنا إليها سابقاً في هذا الفصل. ورأى وارن أنه يجوز توقع رؤية انتشار هذه العملية كذلك في بلدان متخلفة أخرى.

لا ريب أن لموقف وارن دلالات وتداعيات بعيدة. فهي أولاً تنسب إلى الامبريالية/الاستعمار دوراً خيّراً أو مفيداً، ولكنها كذلك تشير إلى أن الرأسمالية تتقدم كلما انحسرت الامبريالية. وفي وضع كهذا تبرز العوائق الداخلية للتنمية الرأسمالية بوضوح وشفافية وبمزيد من الشأن، على أن تتحمل مسؤولية أكبر من تلك التي تتحملها الامبريالية. وأخيراً، فإن حجة أو مقولة وارن وفرضياته أوصلته إلى اعتبار الموقف المعادي للامبريالية الذي تتخذه العناصر القومية، وبالتالي نزوع الأنظمة السياسية القومية نحو الاعتماد على النفس (أو الأوتاركية حسب رأيه) موقفاً خاطئاً ويأتي بنتيجة عكسية[٧٢] في ما يختص بالسعي صوب التنمية. وبالإضافة، فإنه اعتبر أن تعبئة البروليتاريا في بلدان العالم الثالث باستخدام استهواء الشعارات والنداءات القومية، سياسة ذات توجه خاطىء ومضر بمصالح البروليتاريا في المدى الطويل، وهي تأتي أيضاً بنتيجة عكسية بالنسبة إلى التنمية الرأسمالية. ومع أن آراء وارن تعبّر عن موقف أقلية ضئيلة، إلا أن هذا الكاتب أثار قدراً وافراً من النقاش. ويمكن القول إن الخطاب الذي يتضمنه كتابه فيه بعض الحقيقة التي لا يجوز بناء تعميمات على أساسها، خاصة أنها تقفز عن بعض الجوانب القاسية والمؤلمة في تاريخ الامبريالية أو تقلّل من أهميتها. وسيتاح لنا لاحقاً في الفصل الحالي أن نشير مرة أخرى إلى ذلك الخطاب، عندما نأتي إلى تقييم فائدة تحليل التبعية ودلالته لقضايا التخلف والتنمية.

---

(٧٠) يدافع بل وارن (Bill Warren) في ورقة سابقة عن الأفكار الأساسية نفسها التي توسع في بحثها في كتابه اللاحق الصادر لأول مرة في عام ١٩٨٠. انظر: Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism.*

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) بمعنى: Counter - Productive.

ننتقل أخيراً في هذا القسم من الفصل إلى الحوار النقدي بين منظري التبعية أنفسهم. وهنا نجد أن الحوار لم يتّسم بالخشونة التي اتسم بها نقد المنظرين النيو ـ كلاسيكيين أو الماركسيين. وهذا مفهوم طبعاً حيث إن الرغبة الرئيسية في النقد المتبادل داخل مدرسة التبعية لم يكن لغرض تدميرها وإنما من أجل صقل منظورها أكثر وتحسينه، وجعله أكثر قدرة على اثبات دعوى التبعية، أو من أجل الخلاص من بعض المبالغات التي تسرّبت إلى أدبيات المدرسة في سنوات تكوينها الأولى وما رافقها من حماس أدى إلى شيء من الدغماتية والتعميمات المفرطة في استخدام اللهجة التأكيدية. لكن يبقى أن الحوار داخل مدرسة التبعية، مع أنه تحرّك ضمن جو من حسن النية بشكل عام، إلا أنه دون ريب ساهم في تفتيت هيكلية المدرسة.

غير أنه يبقى مع ذلك من الممكن القول إن منظري مدرسة التبعية يشتركون في اعتناق جوهر أو لب الأفكار والمفاهيم المركزية المتصلة بالعلاقة التاريخية والسببية بين الاستعمار والتغلغل الرأسمالي الذي قامت به دول المركز من جهة، والتبعية والتخلف في بلدان التخوم من جهة أخرى، وأنهم لا يزالون يركّزون على العوامل الخارجية في نشوء حالة التبعية. ويمكن القول أيضاً إن النموذج الأساسي للتبعية لا يزال يتضمن نظرة كونية للتنمية الرأسمالية نجد في إطارها عدداً صغيراً من بلدان المركز في موقع مسيطر، وعدداً كبيراً جداً من بلدان التخوم تقيد تنميتها بقسوة في الأساس (هذا إذا لم يسد الطريق إليها كلياً) بما تقوم به بلدان المركز بالاضافة إلى شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية من تصرفات ضارة بقضية التنمية أو من إحجام عن تصرفات تفيد هذه القضية. ولكن، في مقابل هذه الساحة من الاتفاق العام بين منظري التبعية، هناك ساحة أخرى تتضارب أو تتباعد فيها الآراء. ولعل العرض الذي ورد في القسم السابق من الفصل تعرّف إلى كثير من الآراء المشار إليها وإلى القائلين بها، مما يجعل من غير الضروري تسجيل نقاط التضارب أو التباعد والتعرف إلى ممثليها مرة أخرى. ويكفينا الآن أن نشير فقط إلى القضايا الرئيسية للحوار داخل مدرسة التبعية.

إحدى هذه النقاط تتصل بتوزيع مسؤولية التخلف بين مجموعتي العوامل والقوى الخارجية ذات العلاقة بالنظام الرأسمالي الكوني وديناميته الاستغلالية من جهة، والعوامل الداخلية ذات العلاقة بقوى النظام الداخلي وهيكليته، وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ففرتادو وسنكل وكذلك كاردوزو يتميزون بتشديدهم القوي على العوامل والقوى الداخلية. إلا أنه ما من منظّر في مدرسة التبعية حمّل العوامل الداخلية كل اللوم والمسؤولية: إن ذلك كان سيخرب أساس تحليل التبعية نفسه ويلغي وجوده بالذات. ويبقى أن المنظّرين اختلفوا في ما بينهم حول درجة المسؤولية التي حمّلها كل منهم للعوامل الداخلية مقابل الخارجية. ويكمن خلف هذه القضية نزاع أساسي حول اختيار أو تعيين التكوين الاجتماعي المرجعي أو الموقع الجغرا ـ سياسي المستخدم في التحليل: فهل هو الدولة الوطنية، أو هو النظام الرأسمالي بأكمله؟ وفي هذا السياق يبرز أمين وفرانك وولرشتاين كالمرجعية الرئيسية للخيار الأخير (أي النظام الرأسمالي بأكمله). وهكذا، فكلما ازداد التشديد على وجهة النظر هذه، ازداد التشديد على مسؤولية العوامل الخارجية، وبالعكس.

ويتّصل بنقطة النزاع التي طرحناها في الفقرة السابقة مسألة أو اشكالية امكانية حدوث تنمية رأسمالية إطلاقاً في بلدان التخوم، وإذا حدثت، فهل تكون قادرة على البقاء أو الاستمرار؟ وترتبط هذه المسألة بدورها بمسألة أخرى: هل يمكن أن تبرز برجوازية عالمثالثية كقوة دافعة صوب التنمية ومستعدة للتعاون مع قوة العمل في السعي الانمائي، ومن أجل ذلك الغرض، أن تمتنع عن استغلال العمل أو على الأقل أن تقبل بضغط الاستغلال إلى المستوى الأدنى؟ وتمكن صياغة المسألة بشكل آخر: هل تمكن مقاربة التنمية في التخوم وتحقيقها خارج اطار الرأسمالية؟ وهل هناك خيارات بديلة خارج طرفي المحور: الاشتراكية أو الفاشية؟ لقد برز كاردوزو كمنظّر أجاب بالإيجاب على جميع هذه التساؤلات والاشكاليات. على انه لم يكن المفكر الوحيد الذي اتخذ مواقف أقل دغماتية وتأكيدية مطلقة من نظيرتها التي ميزت آراء ومواقف أقرانه في السنوات المبكرة في تكوين النموذج الأساسي للتبعية.

يبدو لي في السياق الحالي أن التبدّل الأكثر بروزاً في آراء ومواقف المفكرين الذين يقبلون تحليل التبعية بشكل أساسي يدور حالياً حول ثلاثة محاور:

١ ـ إن الاشتراكية ليست الاطار الوحيد الملائم لتنمية حقيقية وذات دلالة في بلدان العالم الثالث، وأن هناك خياراً آخر واقعياً ومرغوباً فيه، وهو نظام تقدمي قومي مختلط (أي فيه مجال رحب للقطاع الخاص مع القطاع العام). وهذا الخيار يناقض التأقطب الذي ساد في مطلع تطور تحليل التبعية القائل: إما الاشتراكية أو الفاشية.

٢ ـ انه مع أن تبعية التخوم للمركز نشأت نتيجة سياسات رأسمالية/ استعمارية ولاحقاً امبريالية صاغتها ونفذتها بلدان المركز، ومع أنه لا يزال أمامنا أدلة قوية على استمرار التبعية بأوجهها المتعددة حتى يومنا هذا ـ وإن كانت أدوات جديدة تفرضها ـ إلا أن من الممكن، مع ذلك، العثور على مسارات للنجاة أو الخلاص من التبعية وإن جزئية، في عصر الاستقلال السياسي والسيادة اللذين تحققا لمعظم بلدان العالم الثالث. وبالإضافة، فإلى جانب المتغيرات الناشئة عن الاستقلال والمرافقة له، هناك ما اجرؤ أن أسميه «توسّع انتشار المركز»، أي ازدياد «عضوية» المركز بدخول دول متقدمة جديدة إليه ـ رأسمالية واشتراكية ـ تتمتع بقدرات اقتصادية وتقانية مرموقة تستطيع البلدان المتخلفة الوصول إليها والافادة منها. والعامل الأخير يعطي هذه البلدان قدرة أكبر على المساومة والتفاوض والحركة.

٣ ـ لذلك، فإنه لأمر جوهري أن يركّز في يومنا الحاضر على العوائق البنيوية الداخلية التي تعترض المسار الانمائي (مع الاحتفاظ باليقظة المستمرة تجاه العوائق الخارجية المنشأ). ومن الواجب الملحّ كذلك توجيه الأهتمام والجهد للتصدي للتخلف بشكل يعبّر عن فهم لحقائق ومتغيرات العالم الجديدة والتفاعل بين العوامل الخارجية والداخلية، وامكانية ادارة المشكلة أو التحكم بها في عدد من بلدان العالم الثالث، أو ـ وهو ما يعطي القدرة على الادارة أو التحكم فاعلية ومصداقية أوفى ـ في إطار مجموعات من بلدان العالم الثالث تشترك في التوجهات والسياسات وترغب في العمل بشكل جماعي. بعبارة أخرى، فإن مثل هذه البلدان أو

المجموعات يمكنها أن تنجح في أن لا تجابه بطريق مسدودة حتى دون أن تتبنى الخيار الاشتراكي.

يبقى أن نذكر وقد أشرنا لتونا للخيار الاشتراكي كاطار للتنمية إلى أن بعض المنظرين ممن كانوا حتى سنوات قليلة ماضية يرون فيه الخيار الوحيد الحقيقي وذا المصداقية، أخذوا مؤخراً يشككون في كونه متاحاً وملائماً بالفعل. أحد هؤلاء هو الاقتصادي العربي البارز سمير أمين الذي أطلق في النصف الثاني من الثمانينات خطأ فكرياً جديداً سجله في بعض نتاجه العلمي. وتستحق رؤيته للموضوع أن نُفسح لها مجالاً وافياً للعرض هنا. لقد نشر سمير أمين مؤخراً أربعة بحوث ضمنها تقييمه لدلالة وملاءمة الخيار الاشتراكي كإطار للسعي صوب التنمية بالاعتماد على النفس للخلاص من التبعية. وكان المنطلق لنشر البحوث المشار إليها ورقة قدمت إلى ندوة حول «التنمية المستقلة في الوطن العربي» عقدت في عمان، الأردن، في نيسان/ ابريل ١٩٨٦[٧٣].

يبدأ أمين بملاحظة أن الأوضاع والظروف المتغيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية بالنسبة إلى النظام الرأسمالي العالمي، وكذلك بالنسبة إلى النظام الاشتراكي كما جرى تطبيقه في البلدان الشيوعية الأوروبية، لم تشهد من تغيرات توازيها في الرؤى النظرية وكذلك في الأطر. (وجلي أن ذلك لأن التحليل النظري يتأخر في لحاقه بالحقائق التي يفترض فيه أن يفسرها). وهكذا، فإن قدرة الرأسمالية على التكيّف مع الأزمات، كما فعلت في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية التي جاءت في أعقاب «الركود الكبير» في الثلاثينيات، من الجهة الواحدة، وفشل الاشتراكية كما أظهرت تجربتها الحسّية في البلدان الشيوعية في تقديم خيار جذّاب وذي مصداقية لمعظم البلدان غير الاشتراكية، من الجهة الأخرى، تضافرا ليجعلا من الضروري اعادة التفكير بالحكمة التقليدية المألوفة كما صاغها نقاد التنمية الرأسمالية، وبشكل خاص منظرو التبعية.

هذا لا يعني التخلي الكلي عن النموذج الأساسي للتبعية، وإنما، بدلاً من ذلك، قبول انصاره باجراء التعديلات الضرورية من مفهومية وتحليلية، بغرض تمكين النظرية من اللحاق بالحقيقة المعاشة. كما أنه لا يعني التخلي عن الاطار الفكري للنظام الرأسمالي العالمي وعن التحليل المتصل به، بما أن هذا الاطار لا يزال يجسّد توصيفاً صادقاً للواقع، خاصة بالنسبة إلى استمرار البنية الرأسمالية العالمية التي يحدد الاطار خطوطها، بما في ذلك علاقات المركز بالتخوم ودلالاتها.

(٧٣) انظر هامش رقم (٦٤) السابق من أجل الاشارة إلى مقالات سمير أمين الأربع المنشورة بالعربية في عام ١٩٨٧، وكذلك التفاصيل البيليوغرافية حولها في قائمة المراجع. وبالاضافة، فإن ورقته التي قدّمها إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي تتضمن خلاصة الأفكار التي يشير إليها نص الكتاب الحالي في عدة فقرات. انظر: أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ص ١٤٩ ـ ١٩٠ من أجل النص الكامل للورقة وخصوصاً ص ١٦٨ ـ ١٧٨.

يـرى أمين أن أهميـة التطورات الـراهنة تكمن في أنها تـوجب البحث عن أطـر نسقيـة للعمـل قادرة عـلى فتح ثغـرة في الجدار المسـدود الذي يمثله التخلّف. وعنـد هذه النقـطة في الحجة التي يقدّمها، يلقي أمين نظرة طويلة فاحصة عـلى الاشتراكيـة كما نـراها تعمـل في عالم اليوم[٧٤]. ودون الدخول في تفاصيل بحثه في هذا السياق، نسـتطيع أن نتبين خطين فكـريين رئيسيـين لديـه: أولاً، ان الاشتراكيـة عجزت عن افسـاح المجال لمشـاركة الجـماهير الـواسعة والحرة في الحياة السياسية، وعن السماح بتمتع المواطنين بحقوق الانسان (ربما باستثناء الحقوق المتصلة بالشأن الاجتماعي ـ الاقتصادي كتوفر فرص العمل، وتحسن نمط توزيع الدخل، وان بشكل محدود، والتعليم، والصحة، وما إليها). بعبارة أخرى، فان سجل البلدان الاشتراكية في مجـال حريـة التعبير والتنـظيم الأهلي أو غـير الرسمي (من سيـاسي واجتـماعي واقتصـادي ونقابي)، وحريـة الخيار السياسي، لا تزال بحـاجة لكثـير من الاصلاح الجـذري المرغـوب، وثانياً، أن الاشتراكية كنسق لم تستطع بعد بشكـل واف أن تجسد مبـادىء الملكية الاجتـماعية لـوسائـل أو أدوات الانتاج، أو أن تعمـل بكفاءة في النـطاق الاقتصادي، أو أن تحـل بشكل مرض مشكلات الشحة في مجالات حرجة معينة من الانتاج الضروري لتحقيق تحسّن ملموس في مستوى معيشة الجماهير.

أوصلت عملية الملاحظة والتحليل هذه سمير أمين إلى أن يعتبر أن التحـول الاشتراكي ذا الدلالة والمعنى العميق، والشمولي، لا يزال مهمة على «جـدول الأعمال» للمستقبـل البعيد جداً ـ البعيد بحيث انـه سيتطلب عـدة أجيال أخـرى من التغيرات الجـذرية والتكيّف ضمن نطاق الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن ما هو توقّع الكاتب للمستقبل المنظور؟ وما هو النسق الذي يستطيع أن يوفر خيـاراً فعالاً لتنميـة مستقلة (أي بالاعتـماد على النفس) قـادرة على تمكـين بلدان التخوم من الخـروج من إسار حـالة التبعيـة والتخلف ـ وان بشكل تدريجي؟ بعبارة أخرى، ما هو الخيار القابل للحياة في عصر «ما بعد الـرأسماليـة»، ان لم يكن الاشتراكية؟

يقول أمين، بكلماته، إن «الدولنة» هي الجواب. ويرى الكاتب الحالي ان الدولنة، كما يراها أمين، أقرب ما تكون إلى ما عبّرت عنـه في الفصلين السابقـين من كتابي هـذا على أنـه كيان تقدمي قومي (إما دولة وطنية، أو، في السياق العربي، مجموعة اقطار الوطن العربي ـ أو على الأقل بعضهـا ـ القادرة عـلى أن تعمل معـاً بشكل مشـترك)، حيث يكون للقـطاع العام مكان ودور تحددهما أهداف المجتمع وحاجـاته، وللقـطاع الخاص كـذلك مكـان ودور مميزان يتيحان لهذا القـطاع إطلاق دينـاميته وقـدرته عـلى المبادرة واصراره عـلى كفاءة الأداء، وحيث يتـاح ضمان الحقـوق الانسانيـة والحريـات ضمن مجال فسيـح للمشاركـة السياسيـة العريضـة القاعدة والصادقة[٧٥].

---

(٧٤) أي في منتصف الثمانينيات عندمـا نشرت بحوث سمـير أمـين المشـار إليهـا قبـلاً، لا في أوائـل التسعينيات بعد الزلزال النسقي الـذي حلّ بـأوروبا الاشـتراكية وامتـدت آثاره إلى معـظم البلدان الأخرى التي كانت تتبنى النسق الاشتراكي.

(٧٥) يمكن مراجعة معالجتي للقضية نفسها في ما كتبتـه قبلاً، انـظر بشكل خـاص:

من الجلي أن «الدولنة» كما يفهمها سمير أمين، ترمي إلى ما هو أبعد من ترجمتها الحرفية إلى الفرنسية[76] (وحسب الصيغة التي صممت بها ومورست خلالها في الجمهورية التركية بفضل تأثير كمال أتاتورك). «فالدولنة التركية»، إذا جاز التعبير، ذات تعريف ضيّق، وهي تكشف عن مضمون اجتماعي - سياسي هزيل بالنسبة إلى المشاركة السياسية والحريات. ولعله يجوز القول إن النسق المقترح (بمبادئه وهيكليته) هو «رأسمالي/ اشتراكي التوجه والنكهة»[77] - أي أنه نسق يتخطى ما عهدناه في العقود القليلة الماضية من تجربة ساد خلالها نظام «رأسمالية الدولة»، ولكنه لا يرقى إلى اعتباره اشتراكياً دون تحفظ كثير بالمعنى الحقيقي للكلمة.

أقر بأن صياغة أمين المقترحة كخيار المستقبل قد يرى النقاد أنها لا تعدو أن تشكّل «مهارة كلامية» تلتف حول الجوهر، أو أنها لا تعدو أن تكون هروباً من الاعتقاد الضاغط بأن النظام الرأسمالي العالمي في سلوكه العام لن يسمح للبلدان المتخلفة أن تحرر أنفسها من التبعية، كما أن الخيار الوحيد المتبقي - أي الاشتراكية - ليس خياراً يرضى باعتماده معظم البلدان المتخلفة (ولا هو واعد على أي حال في المستقبل المنظور لدى أمين). من ناحية أخرى، فإن تجربة بعض الأقطار العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكثر تحديداً بين أواسط الخمسينات وأواسط السبعينات من القرن الحالي، تشير إلى أنه جرى عملياً اعتماد ما يسميه أمين بخيار الدولنة. وقد أثبت هذا الخيار أنه واعد ومثمر، إلا أنه مُني بانتكاسات خطيرة مصدرها تضافر عوامل وقوى خارجية (بما فيها الحروب) وداخلية (بما فيها فشل الأقطار المعنية في مأسسة التحول الاجتماعي - الاقتصادي والسماح بمجال المشاركة السياسية الصادقة والواسعة النطاق، وبممارسة الحريات الأساسية).

آمل ألّا أكون قد ظلمت جوهر أطروحة سمير أمين أثناء تلخيصي لها، كما جاءت في كتاباته خلال السنوات الخمس الماضية. وكما يتوقع القارىء، فإن دعواه وحجته طويلة ومعقدة. إلا أن تلخيصي لها في الفقرات السابقة يدور حول جوهر تلك الدعوة المحاطة بكثير من الاستدراكات و«التنويعات» مما تطلبته الحاجة إلى تطوير الدعوى والحجة التي تقوم عليها. وليس من الضروري أن نضيف إلى ما تقدم، سوى القول بأن الكثير من النقاش يتوقع بأن يلحق بالتوجهات الأخيرة في فكر أمين، خاصة بعد أن تترجم بحوثه من العربية إلى لغات أوروبية (إذ إنها نشرت أصلاً بالعربية). ولعل النقاش الداخلي في قلب مدرسة التبعية سيتسع ويتفرع بالتالي نتيجة التيار الذي أطلقه. ولكن فمن ناحية أخرى، لعلنا سنشهد مزيدا من المرونة في التحليل بالنتيجة. وهناك اقتصادي عربي بارز آخر، هو اسماعيل

Yusif A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977,» = *Population Bulletin* (United Nations Economic Commission for Western Asia), no. 17 (December 1979), and *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

(٧٦) بمعنى: Etatisme.

(٧٧) اقصد بمصطلح «اشتراكي التوجه والنكهة» ما تعبر عنه كلمة Socialistic، أي أنه نسق ليس اشتراكياً في جوهره، وإنما في بعض توجهاته الاقتصادية والاجتماعية ولكن ضمن إطار رأسمالي.

صبري عبد الله، نرجح أن يتحدى تحليل أمين حين يميّع الادعاء بأن الخيار الاشتراكي يحتكر الجواب والحل لمشكلة التبعية، مما يحد من جاذبية ومصداقية هذا الخيار. على أنه، وللانصاف، فإن اسماعيل صبري عبد الله نفسه يقرّ بأننا لا نملك اليوم نظرية «صافية» للاشتراكية نستطيع أن نشعر معها بتعاطف فكري كامل ـ مع قوله بأنه يرى أن الاشتراكية هي السبيل الوحيد لاطلاق المسار الانمائي بالاعتماد على النفس[٧٨].

يصبح من المبرر عند هذه النقطة طرح السؤال التالي: هل بلغت مدرسة التبعية نهاية حياتها؟ وهل نحن نشهد (أو شهدنا فعلاً) نهايتها، مما يشكّل، دعوة لاستكشاف «توجهات جديدة في نظرية التنمية»، كما يقول مؤلفان أشرنا إليهما قبلاً[٧٩]؟ وإذا كانت هذه المدرسة حيّة بعد، ولكنها تشكو المرض وهي بالتالي بحاجة إلى العلاج لتصبح قادرة على الاسهام في نظرية التنمية بما تستطيع أن تقدمه فيما لو كانت تتمتع بالصحة، فماذا تتطلب حالتها من اعادة تفكير وتعديل أو استدراك؟ إنها أسئلة مبررة حقاً، وسأحاول تفحصها في القسم التالي (والأخير) من هذا الفصل.

نضوج المفاهيم، وتبدّل حقائق العالم، والحاجة إلى تعديل النموذج الأساسي للتبعية

لا يمكن أن تكون الاجابة عن التساؤل فيما إذا كان النموذج الأساسي للتبعية حالياً في أزمة، وبالتالي فيما إذا كان قد آن الأوان لتبدل عميق في النموذج بـ «نعم» أو «لا». فالنموذج (أو الأفكار الرئيسية فيه) يعاني في رأيي أزمة بالفعل، إذا أخذنا بالاعتبار مجمل النقاش والحوار الدائر حول عناصره، و «الاختراقات» المتعددة في مضمونه، والتباين الواضح بين عدد من تأكيداته من جهة وواقع العالم الحالي من جهة أخرى. من هنا الحاجة لإعادة التفكير لغرض إدخال التعديلات اللازمة فيه، بسبب ضغط الاعتراف بمحدودية دلالته وفائدته وجواز صياغة استنتاجات عامة منه. غير أن الإجابة عن التساؤل الذي بدأنا به تكون بـ «لا» إذا صح الادعاء بأن الأزمة قاتلة وأن النموذج ميت أو هو في حالة النزاع الأخير. على أنه في محصلة التأمل تمكن المحاجة بأن تحليل التبعية لا يزال يتمتع بقدرة ووظيفة تفسيرية مجدية، خاصة إذا ظل ما يتوقع منه واقعياً ولم ينظر إليه على أنه يشكل نظرية بالمعنى الدقيق للكلمة،

---

(٧٨) الاختلاف الأكثر بروزاً مع عرض سمير أمين لأطروحته بأن «الدولنة» يمكن بالفعل أن تكون مرحلة بين الرأسمالية والاشتراكية جاء في: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهّل،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٥ ـ ٥٦، من أن الأخير لم يوجه نقده لأمين تحديداً.

(٧٩) Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, chap.8.

ذات قيمة واضحة في تفسير التجارب الماضية وقيمة واضحة في استقراء المستقبل وطرح التوقعات المبررة في اطاره، بالنسبة إلى جميع البلدان المتخلفة(٨٠).

يرى عدد من الاقتصاديين المعنيين بقضيتي التخلّف والتنمية أن النموذج الأساسي للتبعية بحاجة إلى التنقية والتعديل، وفي هذا دليل على أن النموذج لا يزال مفيدا، وجديراً بالإصلاح والتطوير، وواعداً كأداة تحليلية، شريطة أن يستخدم بالحذر والمرونة الواجبين: وهذا يعني أنه حيّ بعد ولم يتنه أجله. ويستنتج من هذا كله أن هناك رغبة في أن تعطى للنموذج ظلال من المعاني أكثر قابلية للتطويع والصقل عما كان عليه الحال في السنوات الأولى لتكوين النموذج وتطوره، وأن هناك حاجة لأن يستخدم بمزيد من الحرص والحصافة وبقدر أقل من اللهجة التأكيدية الحاسمة، ومن الدغماتية المطلقة، ومع تحاشي الإفراط في التعميم(٨١).

نورد هذه العبارات بالرغم من الاقرار بالنقد الذي يوجهه «الأصوليون» للنموذج - سواء أكانوا ليبراليين أو نيو - كلاسيكيين، أو من أنصار نموذج التحديث الغربي، أو ماركسيين - وبالرغم من محاولات هؤلاء جميعاً لاحتواء تحليل التبعية أو إدماجه ضمن تحليل كل من مدارسهم (طبعاً بعد تحويل شكله ليصبح مقبولاً من فكر مدارسهم ومنسجماً معه). وعلى الأرجح فإن رفض تحليل التبعية ليس واسع الانتشار حالياً كما كان منذ عقد ونيف من السنين. فهناك المزيد من الاعتراف بأنه يتمتع على الأقل ببعض التبرير التاريخي بالنسبة إلى كثير من البلدان، خاصة تلك التي كانت خاضعة للاستعمار، وكذلك بأنه يتمتع ببعض القوة

(٨٠) الكتاب الذي حرّره Dudley Seers ذو صلة وثيقة بما نحن بصدده خاصة الفصول التالية في الكتاب، وكتّابها هم:

Gabriel Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview,»; Geoff Lamb, «Rapid Capitalist Development Models: A New Politics of Dependence,»; Dudley Seers, «Dependency Options: The Strengths and Weaknesses of Dependency Theories in Explaining a Government's Room to Manoeuvre,» and Rita Cruise O'Brien, «Specialized Information and Global Interdependence: Problems of Concentration and Access,» in: Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment*.

ومن أجل الاطلاع على كثير من التقييمات لنتاج عدد من منظّري التبعية، انظر أيضاً:

Foster - Carter: «Neo - Marxist Approaches to Development and Underdevelopment,»; «From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment,» *World Development,* vol. 4, no. 3 (March 1976), and «Theory in Development: Current Trends,» *Third World Review,* vol. 1 (1984), and Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature».

(٨١) من المفيد في هذا الصدد أن نقتبس من سيرز (Seers) الذي اتفق مع موقفه من حيث مدى فائدة تحليل التبعية. فقد كتب ما يلي: «اننا، خاصة مانفرد بينفلد وديفيد ايفانز، نبين أنه في حين أن المدرسة [أي مدرسة التبعية] لم توفر بعد أجوبة مؤطرة، بصحة أو قابلية التطبيق على نطاق عالمي كما قد يظن المنظرون المعنيون، فإنها تطرح الأسئلة المصيبة - أسئلة أكثر صلة بكثير مما يستخلص من الاقتصاد النيو - كلاسيكي. غرضنا ليس امتداح نظرية التبعية، إلا أنه ليس دفنها كذلك، وإنما إثارة نقد بنّاء قد يؤدي إلى تحسينها واعطائها مقبولية أكبر». انظر: Seers, ed., Ibid., p. 16.

النظرية على الأقل. غير أنه مع ذلك لا يزال يعتبر لدى معظم «الأصوليين» على أنه ينطوي على قدر غير مقبول من المبالغة في مرتكزاته التاريخية والنظرية على السواء.

بالاضافة إلى ما مرّ ذكره، يتوفر حالياً قدر أوسع من القبول لبعض أطروحات التبعية، مثل وجود نظام رأسمالي عالمي أو كوني ذي هيكلية وملامح وعناصر تستمر قائمة في خطوطها العريضة وفي فعلها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، بالرغم مما تشهده الرأسمالية نفسها من متغيرات. ثم ان أثر النظام الكوني (وهو عامل خارجي بالنسبة إلى تخومه) على الأوضاع (الداخلية) في كل من بلدان التخوم أمر يعترف به كذلك. ويعترف أيضاً بالتفاعل أو الجدلية بين مجموعتي العوامل والقوى (الخارجية والداخلية). وبالاضافة، فإن التحول من نمط العلاقات في ما بين الدول[٨٢] إلى منحى العلاقات المتعدية لحدود الدول[٨٣] أمر يقرّ به الكثيرون الآن ـ بما يتضمنه مثل هذا التحوّل من تمحور (مركز/ تخوم أو «متروبول»/ تابع) داخل البلدان وكذلك في ما بين البلدان. وأخيراً، هناك قبول عام لفكرة «تعايش الأنظمة»[٨٤] (بمعنى الأنساق) أو التعايش بين أنماط انتاج مختلفة.

من ناحية أخرى، فإن الآخذين بتحليل التبعية أنفسهم يتقبلون الآن مبدأ إجراء بعض التكيف والتعديل في تحليلهم مما يبرره نضوج مفاهيمهم وتبدل الظروف. وتتضمن التعديلات الاعتراف بمنحى تحرك رأس المال متعدياً حدود الدول والجنسيات من بلدان المركز أو قلب النظام العالمي إلى التخوم من أجل التثمير في قطاعات مختلفة تشمل الصناعة التحويلية. وكنتيجة لذلك، هناك اقرار متزايد بحصول بعض التبدّل الملموس في نمط تقسيم العمل الدولي، والامكانية العملية لاكتساب البلدان المتخلفة لقدرة تقانية ملائمة وفعالة ـ حتى وإن تم ذلك الاكتساب بشكل متقطع وببطء ومع كلفة مرتفعة ـ بفضل عملية مزدوجة أحد جانبيها هو العمل على إقامة قاعدة علم وتقانة وطنية في عدد من البلدان المتخلفة، والجانب الثاني هو صياغة سياسات معقولة ورشيدة وواقعية تتصل باستيراد السلع الرأسمالية والمهارات التقنية من الخارج.

إلا أن أبرز أوجه التكيّف أو التعديل في الرؤية (مع أنه لا يزال ضمنياً أو غير صريح) هو ادراك امكانية التنمية في التخوم خارج الاطار الاشتراكي (مع أنها تظل توصف بأنها «تنمية تابعة أو مشوّهة»، على الأرجح من قبيل حفظ ماء الوجه والالتفاف حول واقع يصعب تجاهله)، خاصة في رعاية وبدافع من حكومات ذات توجه انمائي سليم وباستخدام سياسات ملائمة. ولقد تحقق بروز مثل هذه الامكانية أيضاً بفضل تعدد بلدان المركز وازدياد حرية الحركة التي سمح بها هذا التعدد. ونحن نشير هنا إلى وجود مجموعة دول اشتراكية لعبت دوراً فعالاً كـ «موقع قوة مواجهة أو موازنة»، وساعدت بذلك بلدان التخوم في سعيها

---

(٨٢) بمعنى: Internationalization.

(٨٣) بمعنى: Transnationalization.

(٨٤) بمعنى: System Articulation.

الانمائي. كذلك نشير إلى استعداد بعض الدول الصناعية الغربية المتقدمة ذات المواقف السياسية المقبولة بشكل عام في العالم الثالث وذات القدرة التقانية المرموقة، لتقديم المساعدة للبلدان المتخلفة في تحركها الانمائي. وأخيراً، لا ننسى وجود عدة هيئات دولية تتمتع بمثل ذينك الاستعداد والقدرة.

نذكر كل هذه العوامل كمؤشرات بأن تغير الأوضاع والظروف، وحدوث تغيّر في تحليل التجربة المعاصرة وحقائقها وفي تشخيصها وتقييمها ـ بأن هذا كله يتم حالياً في جانبي الحوار: أي في أوساط منظّري التبعية وخصومهم معاً. وفي هذا أيضاً دليل أن النموذج الأساسي للتبعية لا يزال حياً ما دام قادراً على التكيف مع الظروف والمعطيات المختلفة، بفضل تفاعل الواقع أو التجربة مع النظرية[٨٥].

مما يتصل بموضوع بحث الفقرات القليلة السابقة هو حقيقة أن النموذج الأساسي للتحديث مرّ ويمرّ بدوره ببعض التبدل. ففي حين لا يزال جوهر هذا النموذج ـ غير مقبول وموضع معارضة لدى منظري التبعية ـ ونعني بذلك الجوهر الإصرار على وجود نموذج عالمي للتغريب[٨٦] يحسن بالبلدان المتخلفة تمثّله والأخذ به، وأن نموذج التغريب يتميز بصفات و «متغيرات نمطية» معينة ـ هناك بعض عناصر النموذج الأساسي للتحديث يعترف بأنها ذات معنى ودلالة مفهومية ذات قيمة. وتتصل هذه ببعض أوجه التقليدية مما يعتبر معادياً للتنمية وللتحول الاجتماعي.

غير أن مثل هذا الاقرار لا يعني قبولاً اجمالياً شمولياً بأن جميع أوجه التقليدية ينبغي رفضها ومقاومتها: مجرد ما يعنيه أنه ينبغي القيام بدراسة دقيقة وبحوث ذات منهج ومحتوى تاريخي لتحديد هوية أوجه التقليدية التي تعيق حدوث التحوّل المرغوب فيه، وتلك التي لا تشكل عائقاً[٨٧]. ثم ان تبدل النظرة إلى النموذج الأساسي للتحديث لا يصل حد قبول فكرة أو مقولة وحدانية الطريق إلى الحداثة ـ بعبارة أخرى قبول فكرة «التمحور حول الذات» (وهي ذات غربية في الأساس) الذي يجسده نموذج التحديث ـ ولا قبول فكرة «مراحل النمو» ذات المضمون السوسيولوجي الكبير المستعار من النموذج الأساسي للتحديث.

ويبقى مع ذلك أنه بالرغم مما تحقق من اعتراف متبادل (وإن جزئي) بين منظري التبعية وخصومهم بأن لدى كل من الفريقين في تحليله نقاطاً جديرة بالاهتمام الجاد، تظل هناك حاجة إلى التأكيد بأن على منظري التبعية أن يعترفوا بأن تحليلهم سيظل يشكو من بعض التحديدات ـ مثله مثل كل أنواع التحليل النظري في العلوم الاجتماعية والانسانية التي

---

(٨٥) بمعنى: Praxis.

(٨٦) أي: Westernization.

(٨٧) يبرز الكتّاب سنكل (Sunkel)، وكاردوسو (Cardoso) وبالما (Palma) في إلحاحهم بوجوب القيام بدراسة أوضاع أو حالات محددة، مقابل التنظير التجريدي أو «الفرضيات الحدسية» (Intuitive)، أو المقولات التأكيدية. انظر: Seers, ed., Ibid., p. 18.

تحاول العثور على تفسير مركزي واحد لجميع الظواهر والتطورات التاريخية. وأساساً، فكما ينتقد منظّرو التبعية بشدة مفهوم النموذج الكوني (أي المسار الصالح عالمياً) للتنمية، وهو ما يدّعيه النيو ـ كلاسيكيون (وزملاؤهم علماء الاجتماع القائلون بالنموذج العالمي للتحديث)، ويدّعيه كذلك الماركسيون، كل في نظامه الفكري واطاره، فإن منظري التبعية بدورهم لا يحق لهم ـ قياساً على ما ذكرنا ـ ادعاء الكونية لتحليلهم. فبادعاء مثل تلك الكونية أي انطباق تحليل التبعية على جميع حالات التخلف في جميع أنحاء العالم، يقع منظّرو هذا التحليل في تناقض مع أنفسهم: ففي إصرارهم على اللجوء إلى التجربة التاريخية في تعريف العلاقة الاستعمارية بين المركز والتخوم، والتأثيرات الناجمة عنها التي أدت إلى التخلف في التخوم لا يحق لهم ادعاء الكونية لأن التجربة التاريخية بنفسها تختلف بين بلد وآخر وحقبة تاريخية وأخرى. (ثم إن وقوع منظري التبعية في تناقض ينجم كذلك من نفيهم لحق الفكر النيو-كلاسيكي والماركسي بادعاء الكونية في تفسير كل منهما للتخلف وتوصيفه لعلاج التخلف، ومن نفيهم لحق علماء الاجتماع في التأكيد على وجود نموذج أساسي كوني للتحديث).

يشير ما يرد في الفقرة السابقة إلى وجوب القبول بالتمايز في تفسير أسباب التخلف وصيغ التبعية والوصفات المقترحة للتنمية. ولا يحتاج المحلل لما هو أكثر من نظرة فاحصة يلقيها على تجربة أمريكا اللاتينية الماضية وأوضاعها الحالية ـ وهي القارة التي نمت مدرسة التبعية في بيئتها الفكرية ـ مقابل نظرة فاحصة أخرى يلقيها على الوطن العربي، الذي خضع بدوره للتغلغل الرأسمالي/ الاستعماري/ الامبريالي العميق والواسع الانتشار. ففي حين يصح القول إن القارة اللاتينية أكثر غنى بالثروات الطبيعية (باستثناء الهيدروكاربونات)، فإن الوطن العربي يتمتع بموارد مالية كبيرة نسبياً وبتراث ثقافي وعلمي وفني غني، وبخبرة طويلة في مجال التجارة الخارجية تعود إلى ما قبل السيطرة العثمانية على الأرض العربية التي تعود إلى عام ١٥١٦، وبسوق لا تشكو ضيقاً شديداً في قدرتها الشرائية. إلا أن من الواضح حالياً أن عدداً من بلدان أمريكا اللاتينية قد اكتسب قدرة تقانية مرموقة بالمقارنة مع الأقطار العربية، وحقّق أداء اقتصادياً يتفوق على نظيره العربي خاصة في قطاع الصناعة التحويلية. ومن أجل اكتشاف أسباب التباين والتمايز لا بد للباحث من أن يستكشف بدقة وعناية وتعمق العناصر والمؤثرات المختلفة التي تحكم كلاً من الوضعين.

لكي يكون الاستكشاف سليماً في منهجه ومثمراً في نتائجه، لا بد له من أن يتضمن عناصر سياسية واجتماعية ـ ثقافية واقتصادية عبر الزمن، في سياقها المحلي (الوطني) والدولي، ومن أن يشمل موقع كل منطقة تتموضع عملية الاستكشاف فيها، في النظام الرأسمالي العالمي في الفترة الماضية المعنية وفي الحاضر، وأن يأخذ بالاعتبار تبدّل موقع الموارد في الحياة الاقتصادية وفي تكوين التجارة الخارجية، وكذلك التبدل في طرق أو اتجاهات التجارة اقليمياً (داخل المنطقة) وعالمياً. لا ريب أن كلاً من هذه الاعتبارات هو ذو صلة وثيقة بمجرى أو مسار عملية التنمية أو ـ على العكس ـ بانسداده أو تعثره. وتشير ضرورة تعدد وتعقيد الأسئلة والمتغيرات ومواقع التفحص والاستكشاف، إلى وجوب التزام الكثير من التواضع العلمي

حين التقدم بادعاءات تتصل بانطباق تحليل التبعية في جميع الحالات والظروف ووجوب تحاشي التعميمات الجارفة.

يصبح مثل هذا التحذير أكثر الحاحاً حين نذكر أن النموذج الأساسي للتبعية ليس نظرية عامة ذات قدرة ثبت وجودها على تفسير الماضي واستقراء المستقبل في عدد كبير من البلدان (بما وقع في الماضي تحت الاستعمار). وبالتأكيد فلن يكون ممكناً أن يصح اعتبار ذلك النموذج نظرية عامة ما لم يتم القيام بمثل الاستكشاف المتعدد الجبهات الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، ويخرج بنتائج نمطية (أي متماسكة ومتّسقة) يمكن أن تفسرها النظرية كلها. على أننا، في ما هو متاح لنا حالياً من المعرفة، لا نزال بعيدين عن الادعاء المبرر بأن النموذج يشكل نظرية عامة بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة ـ هذا إذا لم نذهب أبعد من ذلك فنقول إن العثور على عدد وافٍ من الحالات والملامح المشتركة التي تمكن اعادتها أو نسبتها إلى البلدان المتخلفة في خلفياتها التاريخية المتعددة، مما يبرر وضع جميع البلدان المعنية في زمرة واحدة، هو أمر غير محتمل.

ثمة أمر آخر يحدّ من «كونية» النموذج الاساسي للتبعية، يتطلب ادخال استدراك ملائم في التحليل والنموذج وينبغي ادراكه. انه يتصل بأثر الظروف المتغيرة مع مرور الزمن وتبدّل السياق. وهكذا، فمن المبرر التشديد على أنه لا يجوز أن تكون الأحكام الصادرة بصدد أوضاع بلدان تابعة نالت استقلالها السياسي منذ فترة قصيرة فقط، كتلك الصادرة بصدد بلدان أخرى نالت الاستقلال منذ سنوات أطول بكثير ومارست سيادتها وقدرتها على اتخاذ القرار السياسي ـ الاقتصادي المستقل (على محدوديته) لفترة يسمح امتدادها بجعلها (أي البلدان الأخيرة) واثقة بنفسها وحريصة على حماية تلك القدرة، وقادرة على ذلك. ومن الواضح أن لهذه النقطة دلالة هامة بالنسبة إلى بعض العناصر المركزية في تحليل التبعية. أحد هذه العناصر هو عدم تلاؤم (أو تعايش) التنمية والتبعية. وبتعبير آخر، إنه عدم تلاؤم (أو تعايش) استقلالية القرار إلى درجة مرضية في ظروف التبعية. وينشأ التساؤل هنا: هل يمكن الاستمرار طويلاً بالقول بعدم التلاؤم هذا بالتشدّد نفسه بالنسبة إلى بلدان متخلفة كبيرة و/أو ذات معطيات اقتصادية وافرة (من طبيعية وسواها)، وخبرة مديدة بالتصرف في ظل السيادة وممارسة عملية صنع القرار المستقل ـ كما بالنسبة إلى بلدان صغيرة وشحيحة الموارد حظيت باستقلالها منذ فترة وجيزة فقط، ولا تزال مرغمة على الانشداد بقوة إلى التبعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة؟ ثم ألا ينبغي الاقرار بأن درجة القدرة على صنع القرار المستقل تتباين بشكل واسع بين بلد متخلّف وآخر نظراً إلى تباين تجربتها الاستقلالية في طولها ومرتكزاتها ومدى التصميم المجتمعي على رعايتها؟

يتكشّف خطر التعميم في السياق الحالي كذلك بتحويل الاهتمام في وجهة أخرى ـ أي أثر تغلغل البلدان الغربية، في مقابل «الانعزال». والأطروحة ذات الصلة في هذا الصدد هي أن التغلغل يغلق الباب أو يشكّل حاجزاً في وجه التنمية الرأسمالية. على أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الأطروحة والحقيقة الواقعة في أن قدراً من التنمية الرأسمالية كثيراً ما يشاهد في بلدان

مرّت بتجربة تميزت بتغلغل استعماري / رأسمالي طويل زمنياً ومتعدد الجبهات، في حين ظلت بلدان أخرى مقفلة الأبواب أمام مثل هذا التغلغل ولكنها فشلت في تحقيق القدر نفسه من التنمية الذي ميّز تجربة المجموعة السابقة من البلدان.

ففي الوطن العربي، على سبيل المثال، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم ينج إلا قطران من السيطرة الأجنبية المباشرة أو التغلغل الاقتصادي والثقافي الملموس، هما السعودية واليمن (الشمالي). إلا أن هذين القطرين كانا أقل تطوراً (وتنمية) بوضوح من بقية الأقطار العربية ـ خاصة من المغرب والجزائر وتونس في المغرب العربي الكبير، وبلدان المشرق العربي وبشكل خاص مصر ولبنان (ولكن باستثناء أقطار الخليج الصغيرة). ويصح هذا الحكم سواء بني على أساس مستويات التعليم المتحققة وطبيعة «النظرة إلى العالم» السائدة، أو تطوّر الصحافة والأدب، أو مستوى تجهيز البنى التحتية، أو تطوّر الصناعة التحويلية، أو القدرة التقانية المتاحة. ويمكن العثور على عدد من الأمثلة المشابهة في مناطق أخرى في العالم. بالمقابل، هناك اليابان التي أوصلها الانعزال (مع أنه لم يكن الاستراتيجية الوحيدة المعتمدة) إلى تنمية مذهلة في سرعتها وشموليتها ومستواها، وخاصة إلى تفوق تقاني لا يضاهى اليوم.

ليس الغرض من عرض حقائق متناقضة أو متباينة كهذه مجرد الاشارة إلى الحدود التي تحاصر قابلية النموذج الأساسي للتبعية للتطبيق العام في جميع الحالات، وبالتالي اثبات الحاجة إلى استخدام مرتكزات النموذج على أنها بالأولى تمثل نزوعاً واضحاً في هذا الاتجاه أو ذاك ولذلك اعتماد بعض التواضع والتجريبية الملائمة في الاستخدام. فالقيمة الأكثر أهمية من ذلك الغرض تكمن في دلالة الحقائق المعنية بالنسبة إلى فكرة أو سياسة «فك الارتباط»[88] مع النظام الرأسمالي العالمي الذي ينادي به بشدة بعض اقتصاديي التبعية (مثل سمير أمين واندريه جندر فرانك وامانيويل ولرشتاين) وبقدر أقل من الشدّة جلال أمين، على أن فك الارتباط هذا ضروري لبلدان التخوم إذا شاءت أن تسعى إلى التنمية[89]. أيضاً فإن جرعة كبيرة جداً من دواء مفيد في الأساس، قد تكون ضارة بل وقاتلة. فقدر ما من الانعزال، مقرون بحشد تصميم المجتمع وموارده من أجل التنمية والاهتمام الكثيف بالسوق الداخلية وبالقدرة على تلبية طلبها، ليست أموراً ضرورية فحسب بل هي كذلك حرجة. على أن الواقعية والتجربة الواسعة التي مرّ بها العالم الثالث والتي تمكن مشاهدتها والتعلم منها، توحي بالموقع الملائم لرسم الخط الحرج الفاصل بين الانعزال القادر على إفادة المجتمع والاقتصاد، والانعزال الذي يأتي بمردود معاكس لما يتوقع منه في الأساس. أما موقع مثل هذا الخط فيختلف بالطبع بين بلد وآخر.

لا ينفصل القول بالاعتدال في السياق الحالي عن الوعي بالأخطار التي ترافق حالة

---

(٨٨) أي: Delinkage.

(٨٩) جلال أمين الذي كتب بالعربية حول الموضوع، يقف في طليعة الاقتصاديين العرب الذين يؤيدون ضرورة «فك الارتباط». انظر: جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

التبعية والارتباط الوثيق ببلدان المركز الصناعية المتقدمة المنطوي على تبعية مكبلة. على أن الأطروحة المقدمة هنا هي أن الأخطار التي تأتي بها بشكل لا يمكن تحاشيه حالة الارتباط المكبّل يمكن أن تخفف وطأتها بشكل أكثر فاعلية، أو أن يتم التحكم بها وضبطها بشكل أفضل، كلما كان المجتمع التابع أوضح رؤية وأكثر تصميماً ورشدانية في تبني الاعتماد على النفس كاستراتيجية ثابتة للتنمية والتجدد الوطني والتطور الحضاري. وبالإضافة، فإن الأخطار المشار إليها قبلاً ينبغي أن تقاس بالمقابل ببطء عملية التنمية المفرط أو بترهلها، وحتى بتعثرها كلياً، فيما لو اعتمدت سياسة فك الارتباط بشكل مبالغ فيه، وذلك خاصة بالنظر إلى ما تتطلبه التنمية من موارد تثميرية ضخمة وقدرات تقانية فعّالة ـ مما يوجب الحاجة إلى طلب المساعدة والتعاون الأجنبيين في معظم الحالات. وبالتأكيد يتوجب أن يسعى المجتمع لحشد أقصى ما يمكنه من موارده وقدراته الذاتية قبل التحول إلى مصادر الدعم الخارجية، وعليه بالتالي أن يقيم توازناً بين الموقفين المتناقضين أي الاعتماد على النفس واللجوء إلى الدعم الخارجي. على أن هذا التوازن لا يمكن اجراؤه دون الالتفات إلى اعتبارين لهما شأن كبير.

الاعتبار الأول هو حاجة البلدان المتخلفة إلى السعي نحو التنمية، سواء كانت تنوي محاولة إحداث تحول اشتراكي في مجتمعها واقتصادها أو لا. إنني، في هذا السياق، لا أتجاهل الأطروحة النيو ـ ماركسية بأنه يمكن «اختصار» المراحل في عملية التحول تلك ـ وذلك بحدوث التحول عبر مرحلة واحدة بدلاً من استراتيجية المرحلتين التي تقول بها الماركسية الأصولية. على أن ما يبدو مغرياً وجذاباً في نطاق النظرية قد لا يتمتع بالضرورة بواقعية وامكانية تتماشى مع اغرائه وجاذبيته ـ قياساً على تجربة العالم الثالث. وبالإضافة، تمكن المحاجة بأن الأسبقية ينبغي أن تعطى في سياق التخلّف أولاً لتشجيع التطور والتوسع والتحسين في القدرة الانتاجية قبل عدالة التوزيع والاسراع بتضييق فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية. هذا لا يعني إنكار الصلة السببية بين مستوى الأجور والخدمات الاجتماعية التي تحصل عليها شرائح الدخل المنخفض من جهة، والأداء الاقتصادي من جهة أخرى. على أن ترجمة هذه الصلة السببية إلى سياسات أجور ودخل يمكن أن تأتي مبالغاً فيها بحيث تغدو السياسات في النتيجة ذات مردود عكسي.

الاعتبار الثاني هو أن البلدان الاشتراكية كما يشاهد من تجربتها الفعلية تعاني عدداً من المآخذ والعلل الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية. وفي الواقع، فإن البلد الاشتراكي الرئيسي أي الاتحاد السوفياتي، ومعه بعض البلدان الاشتراكية الأوروبية الأخرى والصين الشعبية، تقوم الآن، ونحن في مطلع التسعينات من القرن العشرين، بـ «تحرير» اقتصاداتها (ومجتمعاتها) في ما تمكن تسميته تجاوباً وتماشياً مع مضمون تحدي الرأسمالية، كما يتجسد في الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، هناك حقيقة جلية هي أن البلدان الغربية الرأسمالية تقف على مسافة بعيدة جداً من مقولات «دعه يفعل»[٩٠] الكلاسيكية بكامل مضمونها وتعبيراتها، وبايمانها الاستسلامي لفعل «اليد الخفية»

---

(٩٠) أي: Laisser - Faire.

التي وضع آباء الاقتصاد الكلاسيكي ثقتهم الكلية فيها.

ويقع منظّرو التبعية بخطأ الجمود اليوم عند مقولات الماضي[91] والتخلي عن الواقعية لو أنهم استمروا بالتبشير بفك الارتباط المبالغ به مع العالم الرأسمالي، في وقت يعيد فيه العالم الاشتراكي نفسه التفكير بنظامه ويقوم باطلاق تحولات عميقة وكاسحة في تطبيق ذلك النظام - وكذلك في وقت تطبق فيه بلدان رأسمالية سياسات «توجيهية»[92] وتدخلية معينة (وإن تكن هذه لا تقع في نطاق الاقتصاد الكلي بل الجزئي وما دون القطاعي). وعليه نرى أن مدى فك الارتباط الذي تصح المناداة به - وهناك حجة قوية تدعم قدراً من فك الارتباط هذا - ينبغي أن يوضع في اطار استراتيجية عريضة تتمحور حول الاعتماد على النفس، الذي سننتقل إلى تفحصه في الفصل التالي. وعلى أي حال فمدى فك الارتباط الذي يُستهدف ينبغي أن يقترن بعدد من الاشتراطات السياسية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الاشتراطات الاقتصادية والتقانية. ففي محصلة التحليل، يكمن جوهر المسألة في ضبط مقدار الارتباط و «تدريجه»، لا في قطعه أو فكه بشكل اعتباطي وكاسح.

لا تشكل التعديلات والاستدراكات التي سأطرحها لاحقاً، على اعتبار أن النموذج الأساسي للتبعية بحاجة إليها، انفصاماً عن بعض عناصر النموذج، وإنما تعديلاً في الوزن النسبي لهذه العناصر، أو بعبارة أخرى في حجم الجرعات التي يقدم النموذج فيها تلك العناصر، وذلك لغرض أخذ حقائق اليوم من سياسية واقتصادية بالحسبان. أحد العناصر أو المجالات التي هي بحاجة لتعديل موزون بدقة يتصل بالنظرة إلى دور كل من الهيكليات والسياسات المنبثقة عن العالم الرأسمالي مقابل نظيرتها في مجتمع ما خارج ذلك العالم، وبالنظرة إلى جدلية العلاقة والتفاعل بين العالم الرأسمالي والمجتمع المعني. وهكذا، فبالاضافة إلى الملاحظة المسجلة قبلاً في أن هناك اليوم إدراكاً أفضل لقوة العوامل والقوى الداخلية، وبموازاته هناك حقيقة حصول الأكثرية الساحقة من البلدان المتخلفة على الاستقلال السياسي وانطلاقها بمحاولات انمائية - بالاضافة إلى كل ذلك توجد حاجة إلى عملية مزدوجة. أحد جانبي هذه العملية هو الالتفات المستمر إلى زمرة العوامل والقوى الخارجية، والتخطيط والتحرك لتخفيف أثرها السلبي على المجتمعات التابعة. ولسنا بحاجة إلى القول إن الالتفات المطلوب ينبغي أن يشمل الأوجه السياسية والثقافية والاعلامية من التبعية، اضافة إلى الوجه الاقتصادي.

الجانب الثاني في العملية هو الحاجة إلى مزيد من التنبه إلى الصيغ أو الآليات الجديدة التي تفرض (أو تمرّر) العوامل والقوى الخارجية نفوذها عبرها على البلدان التابعة. وتستحق آليتان بشكل خاص مراقبة دقيقة وتحرّكاً فعالاً. الأولى هي تجمعات المصالح الداخلية (وهي غالباً تمازجات مالية/ اقتصادية وسياسية) المتحالفة مع نظيرتها في بلدان المركز أو الملتقية معها

---

(٩١) بمعنى: Anachronism.

(٩٢) بمعنى: Dirigiste.

بفضل مصالح مشتركة أو على الأقل متشابهة. (والالتقاء هـذا خارجي التـوجه عمـلاً بمنطق القـوة النسبية لكـل من الفريقـين). ولا يمكن للتحـرك المـلائم لمجابهـة مثـل هـذا الالتقـاء الـداخلي ـ الخـارجي في المصالـح إلا أن يتطلب اعـادة توجيـه ملحوظـة في الـوعي السيـاسي والثقافي والاقتصادي في البلد التابع. وإذن، فالمطلوب لا يشكل مهمة متواضعة وسهلة، وإن تكن مجابهة فعل الآلية الثانية أكثر تعقيداً واستعصاء على الحل.

الآلية الثانية هي الشركات العملاقة المتعـدية الجنسيـة أو الحدود، التي حققت تغلغـلاً عميقـاً ومتعدد الجـوانب في البلدان المتخلّفـة حيث تخـطى نفـوذهـا وأثـره في مجتمعـات تلك البلدان المجالات الاقتصادية والتقانية ليمتد ـ وبشكل خطير ـ إلى المجالات السياسية والثقافية والاعلامية. وهكذا، فإن الشركات المذكورة قد «استولت»، بالفعل ان لم يكن بالاسم، على قدر من سلطان ودور البلدان الرأسمالية/ الاستعمارية وأصبحت بالتالي أكثر أدوات الامبريالية قوة. (يجوز لنا القول إن الاستيلاء يمثل حالة من «تقمص» الـروح والدور في مـا بين البلدان الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة).

على أننا، في إبـراز خطورة تغلغـل الشركات العمـلاقة في البلدان التـابعة، لا نـود أن ننكر أن تحركها قد تكون له آثار مشجعة لتطور قطاعات الصناعـة التحويليـة والزراعـة والمال والتقانة ـ هذا مع تحفّظ أسجله فوراً في أن مثل تلك الآثار لها دائماً جوانب سلبية. في مقدمـة هذه الجوانب السيطرة على نسبة مرتفعـة من رأس المال التثمـيري في البلدان المتخلفة بفضـل اعتـماد صيغ مختلفـة في «المشاركـة» والتغلغل؛ وتكييف التنميـة والتقانـة المنتقاة بشكـل يخدم مصالح الشركات العملاقة أولاً وفي الجوهر؛ والتدفقات المالية الضخمة من البلدان المتخلفـة إلى الخارج كمدفـوعات لعـوامل الانتـاج واعادة رؤوس أمـوال و «كريـع صافٍ»، في مقـابل التدفقات من الشركات إلى داخل البلدان المعنية؛ وتحويل وجهات نمط الاستهـلاك (وبالتـالي الانتاج) الوطني لتلائم مصالح الشركات العمـلاقة؛ واجتـذاب المصالـح القويـة من ماليـة/ اقتصادية داخل البلد المتخلف إلى تحالفات لصيقة مـع تلك الشركات حتى حـين يكون ذلـك الاجتذاب مخالفاً للمصلحة الوطنية العامة للبلد المتخلف، مجتمعاً واقتصاداً على السواء.

يبقى أن نحاج، بالرغم مما ذكر في الفقرات السابقة حول الشركات العمـلاقة المتعـدية الجنسية، أنه لا يمكن النكران الكلي لإمكانية اتيان أنشطة هـذه الشركات بفـوائد. وهنـا يبرز سؤال لا بد من طرحـه: كيف يمكن جعل الفـوائد تتفـوق على الأضرار؛ وانـطلاقاً من هـذا السؤال: هل تستطيع البلدان المتخلفة التمتـع بدرجـة من حريـة التصرف تمكنها من صيـاغة السيـاسات واتخـاذ الاجراءات التي تستـطيع ـ وإن تـدريجياً ـ أن تحتـوي وتخفف من الأضرار بشكل ملموس وأن تكتسب من القوة ما يتيح لها توسيع تحكمهـا بوجهـات تغلغل الشركـات بشكل يسمح كذلك بتوسيع مجـال الاستفادة من أنشـطة الشركات العمـلاقة؟ إنني أدّعي أن الاجابة هي بالإيجاب بالنسبة إلى كثير من بلدان العالم الثالث، ولكن ليس لجميعها.

هذا الادعاء يمكن الدفاع عنه بفضل القوة التراكمية المتزايـدة (ولو ببطء) لبلدان العـالم الثـالث في النـظام السيـاسي العـالمي، خـاصـة في اطـار الأمم المتحدة التي اتخــذت بعض

الاجراءات لضبط نشاط الشركات المتعدية الجنسية وخفض آثاره الضارة. وبالاضافة، فإن وجود عدد كبير من هذه الشركات في عالم اليوم التي تنتمي إلى طيف واسع من البلدان الصناعية المتقدمة (وبعضها ينتمي إلى بلدان عالمثالثية مثل البرازيل والهند) يفسح في المجال لمزيد من حرية الحركة لدى البلدان المتخلفة. وأخيراً، فإن قدرة وصول البلدان المتخلفة لخبرات البلدان الاشتراكية يضعف القبضة الخانقة التي تمتلكها الشركات المتعدية للجنسية لو لم تتوفر هذه القدرة.

لا بد أنه صار من الواضح أنني أعلق أهمية كبيرة على قدرة البلد المتخلّف في اتخاذ مواقف وسياسات واجراءات تصحيحية، وأهمية أكبر على قدرة مجموعات من البلدان المتخلفة (أي ضمن اطار منطقة ما) في السياق الحالي شريطة أن تعمل معاً بتضافر وتنسيق وأن تمتلك بالاشتراك معطيات ومصالح ثقافية وسياسية واقتصادية، وأن تكون لديها توجهات وتوقعات متشابهة. بعبارة أخرى: إنني أعتبر أن من المبرر توظيف قدر ملموس من الثقة في قدرة استراتيجية الاعتماد على النفس - إذا ما صممت واستخدمت بشكل نيّر وبتصميم ثابت - على مجابهة جوانب مختلفة من التبعية، بل ان توقف تعمق التبعية واتساعها وأن تحد من فاعلية أدواتها، وإن تم ذلك بالضرورة ببطء وتدرّج. وفي هذا السياق يحسن بنا فهم تجربة «النمور الصغيرة الأربعة».

يبرر هذا الاعتقاد ما حققته هذه البلدان الأربعة من نمو مرموق منذ أوائل عقد الستينات، واكتساب القوى العاملة لديها قدرات تقانية تستحق التنويه. فلا يجوز أن ينظر إلى هذه الانجازات من زاوية دغماتية أو في سياق دغماتي بالقول إن هذه البلدان سمحت لنفسها بأن تغرق أكثر فأكثر في حالة التبعية، وأصبحت رهينة للشركات المتعدية الجنسية. إن اتخاذ موقف كهذا يتجاهل ابراز تجربة البلدان المذكورة وتسجيل الخطوات الواسعة التي اتخذتها (خاصة تايوان) باتجاه الاصلاح الزراعي وعدد من التصحيحات المؤسسية الأخرى، وبصياغة سياسات تسعير وتصدير عقلانية، وبوضع وتنفيذ برامج تدريب تقني طموحة وفاعلة، وبدعم عملية تصنيع نشيطة، وبتطوير القدرات البارزة الكفاءة في مجالي التشييد والتعهدات[٩٣]. فالسؤال الوثيق الصلة بما نحن بصدده هو: هل ستكون البلدان الأربعة المشار إليها أكثر أو أقل تبعية في المدى الطويل كنتيجة للتنمية الرأسمالية التي حققتها؟ ثم ألا تعكس السياسات المعتمدة في ذاتها قدراً كبيراً من الاعتماد على النفس؟

أقل ما يمكن أن يقال في الرد على السؤال هو أن تلك البلدان ولّدت قوى ذات قدرة احتمالية في السياق الطويل على الحد من التبعية وايقاف زحفها على الأقل. وهكذا، فحتى لو أن درجة التبعية اشتدت في مطلع اعتماد البلدان المشار إليها لسياساتها الانمائية التي أوصلت اقتصادها إلى موقعه الراهن (أي في المدى الزمني القصير وربما المتوسط أيضاً، كما يدّعي

---

(٩٣) من أجل تقييم نقدي لتجربة كوريا الجنوبية في إطار ما يدعوه منظرو التبعية «التنمية التابعة»، انظر: هبة حندوسة، «ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٦٥ - ٤١١.

وبحق نقّاد تجربة تلك البلدان)، فالمرجح أن القوى والقدرات التي تولّدت وتطورت ستؤدي في المدى الطويل إلى خفض حدة التبعية وتقليصها. وفي أي حال، فإن السؤال الذي طرح بنهاية الفقرة السابقة يمكن أن يجابه بسؤال معاكس: هل كان اعتماد سياسة فك ارتباط وانعزال متشددة سيؤدي، في محصلة الأمر، إلى فوائد أكبر شأناً للمجتمع والاقتصاد؟ يبدو لي أن من المبرر القول إن التصميم والنجاح اللذين ميّزا تجربة «النمور الأربعة الصغيرة» سيكونان قادرين على تحويل ما قد يبدو الآن وكأنه قوة ذات أجل قصير أو متوسط إلى قوة طويلة الأجل واعتماد على النفس مقرون بثقة متزايدة بالذات. إلا أن من المبرر كذلك أن نشير إلى أن النجاح المشار إليه لم يكن السمة الغالبة في تجربة جميع البلدان «الحديثة التصنيع»[٩٤] بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية مقرونة بالتنمية الاجتماعية والسياسية. فتجربة البلدان الحديثة التصنيع في أمريكا اللاتينية والوطن العربي مثلاً، تميّزت بانتكاسات خطيرة في المجال الاقتصادي، وإلى مدى أبعد في المجال السياسي. (تشكّل الصين الشعبية والهند زمرة خاصة من البلدان، كما بينت في الفصل السابق).

من الملائم أن ننهي الفصل الحالي الآن ببعض الاستنتاجات. ونشدّد في هذا الصدد أن الاستنتاجات، وما سبقها من بحث في القسم السابق من الفصل، هي ذات مقاربة وتوجه براغماتيين وعملانيين. فقد كان السبب في طرح السؤال الأساسي الذي تناوله القسم السابق ثم القسم الحالي من الفصل وبصيغة تتضمن القليل من التنظير (أي فيما إذا كانت مدرسة التبعية لا تزال ذات خطاب لصيق الصلة بتفسير مشكلة التخلّف ومفيد في عملية التفتيش عن علاج لتلك المشكلة، وذات مصداقية تجعلها قابلة للتطبيق في مجموعة كبيرة من بلدان العالم الثالث التي تحاول اتخاذ مسار ملائم باتجاه التنمية) كان السبب هو التالي: إن ظهور وتطور مدرسة التبعية شهدا الكثير من التنظير والتعميم الواسع، مما يجعل من المناسب جداً أن يوضع عدد من أطروحات التبعية تحت مجهر الفحص بأدواته من حقائق امبريقية وتحليل متسق داخلياً.

من هنا كانت الاشارة المتكررة إلى الحقائق السياسية والاقتصادية التي تميّز النظام العالمي الراهن، في «عالمي» الرأسمالية والاشتراكية. فالإطار النظري للأطروحات الاجتماعية ينبغي أن يخضع باستمرار للقياس ازاء الحقائق التي يستخدم لتفسيرها حتى تتجدد درجة ملاءمته لذلك الغرض وقدرته على تقديم تفسير متماسك وذي مصداقية ـ هذا إذا كان للإطار بالإضافة أن يوفر مؤشراً لطبيعة العلاقات اللاحقة المتوقعة ضمن سياق مضمونه. فإذا لم يجرِ القيام بإعادة تقييم واعية وبالتعديلات التي توحي بها إعادة التقييم، فإن الأطروحات والنموذج الأساسي تقع في أزمة خطيرة. وقد أصابت الأزمة بالفعل عدداً من عناصر نموذج التبعية، إلا أنه في اعتقادي يصح الادعاء بأن قلب النموذج لا يزال سليماً، هذا إذا أخذنا بالاعتبار عدداً من المراجعات والتعديلات والاستدراكات في ضوء التجربة بما تتضمنه من واقع امبريقي (مما وضعته أمام القارىء في القسم الأخير من الفصل الحالي ليخضعه للتفحص

(٩٤) المعروفة باسم Newly Industrialized Countries (NICs).

والتأمل). وهكذا أرى أن النقاش والتحليل اللذين تضمنهما هذا الفصل يبرران الاستنتاجات الستة التالية المستخلصة منهما:

١ ـ إن لب أو قلب النموذج الأساسي للتبعية لا يزال سليماً ويتمتع بقيمة تفسيرية ذات شأن: نعني بلب النموذج تغلغل البلدان الرأسمالية المتقدمة في الأكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث وسيطرتها عليها لأجيال أو قرون خلت، والأسبقية التي أعطتها تلك البلدان الرأسمالية لتنميتها ومصالحها الذاتية. ولا يزال يبدو اليوم أنه يمكن الدفاع عن هذه المقولة بقوة، بالرغم من التحفظات والاستدراكات الثلاثة التي أسجلها الآن. هذه التحفظات هي: (أ) ان بلداناً معينة لا تزال تعاني التخلف الشديد الوطأة حتى مع استمرارها مغلقة في وجه التغلغل والسيطرة؛ (ب) ان بلداناً أخرى معينة قد حققت قدراً ملموساً من التنمية بالرغم من أنها كانت قد أخضعت لتغلغل عميق ولسيطرة طويلة المدى؛ (ج) ان العامل الخارجي الذي تشكله الرأسمالية العالمية كان في معظم الحالات يتفاعل مع العامل الداخلي الذي كان في الواقع يتكامل معه ويدعمه. وبالإضافة، فإن العوامل الداخلية أصبحت أقوى بمرور الزمن وتحقيق الاستقلال السياسي والممارسة المتزايدة للقدرة على صنع القرار الوطني. غير أنه، بالرغم من هذه التحفظات، تظل أطروحة التبعية مفيدة لتفسير التخلّف في عدد كبير من الحالات، وبالتالي كمؤشر للسبيل الملائم للتنمية ـ ونعني به ذلك القدر من الاعتماد على النفس الذي يثبت التحليل الرشيد أنه عملي وممكن ومفيد، خاصة الاعتماد الجماعي على النفس.

٢ ـ لكن، لكي يحمي المنظّرون أطروحة التبعية، عليهم أن يمارسوا تحكماً أكبر بتنظيرهم وأحكامهم التعميمية، وذلك من أجل تحقيق تماسّ أكثر التصاقاً بالحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاشة، ومن أجل أن يظهروا قدراً أكبر من المرونة والإحساس بحقيقة أن الأرض التي يرتكز إليها تنظيرهم تتغير معالمها، وإن كان ذلك ببطء. أما الجانب الآخر من هذا الاستنتاج فهو الحاجة لتحاشي الدغماتية والاطلاق، أو التأكيدية، كأنما أطروحة التبعية هي «قانون طبيعي حديدي» لا يمكن تطويعه عبر نضال الشعب وتصميمه، وبفضل المتغيرات العميقة في ظروف العالم المعاصر. وفي هذا السياق نستطيع أن نتبين أن الشعور القومي يشكل قوة مقرِّرة (بكسر الراء الأولى) أو محدِّدة (بكسر الدال الأولى)، خاصة حين يكون هذا الشعور نيّراً ومقروناً بالتصميم لا منقاداً ومحكوماً أو جاهزاً للرضوخ، في حين تتطلب مصالح المجتمع وانسياب العمليات الاجتماعية الجديدة الصلابة والعزم.

٣ ـ تجد بلدان العالم الثالث المصممة على تحرير أنفسها بالقدر الممكن من التبعية والتي تحشد لذلك الغرض مواردها المالية والبشرية، وعزمها وقدراتها ـ تجد في النهاية وبشكل متزايد أنها لا تقف منفردة في نضالها. فهناك البلدان الاشتراكية التي توفّر دعماً معنوياً ومادياً، والبلدان المجاورة التي يمكن أن تشترك في الجهد من أجل تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس، والأمم المتحدة التي توفر منبراً لتبادل الآراء ـ وإذا كان ذلك ضرورياً لإطلاق «الحجج الحامية» التي تولد بعض النور إلى جانب كثير من الحرارة، وأخيراً هناك الادراك

الأوفى بين العناصر التقدمية في العالم الرأسمالي نفسه بل وبعض الحكومات الغربية ذات التوجه التقدمي لحقيقة التبعية وما تمثله من عائق ضخم أمام التنمية.

٤ ـ ينبغي أن يتم اللجوء إلى «فك الارتباط» بالنظام الرأسمالي الذي هو أمر ضروري، ولكن دون المبالغة في صيغة فك الارتباط هذا ـ إذا كان يراد ألّا تنجم عن الصيغة المعتمدة آثار سلبية عكسية. ثم ينبغي أن يوضع فك الارتباط كـ «استراتيجية صغيرة» ضمن الاستراتيجية العريضة للاعتماد على النفس، ودون اغفال ما يتطلبه الأداء الاقتصادي واكتساب القدرة التقانية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يفهم فك الارتباط على أنه شرط مسبق ضروري للاعتماد المتبادل الصادق. قد يبدو أن في هذه المقولة مفارقة أو تناقضاً. على أنه يمكن تفسير المقولة لإزالة تهمة التناقض بالقول إنه ما لم ينجح بلد ما (أو مجموعة بلدان) في عزل نفسه في بعض النواحي من أجل أن يتفلّت من النتائج السيئة للنمط السائد لتقسيم العمل الدولي الذي يخدم في الأساس مصالح الدول المتقدمة والقوية، وما لم ينطلق البلد المعني بتصميم قوي ويسعى سليم صوب التنمية تحت مظلة وحماية قدر مدروس بعناية من فك الارتباط، فإنه لن يقدر بالتالي على أن يكون شريكاً حقيقياً (أي له حصة عادلة) في الاعتماد المتبادل. فبهذا فقط يمكن ألا تكون مقولة «الاعتماد المتبادل» التفافاً مهذباً أو تسمية غير جارحة للتبعية، أو مجرد تلاعب مضلل بالألفاظ.

٥ ـ ينبغي كذلك التوصية بسياسة ذات أبعاد مدروسة بعناية لفك الارتباط، في ضوء حقيقة غرق عدد من البلدان المتخلفة في تبعية أكثر عمقاً وتعقيداً من ذي قبل، بدل «السباحة» الفعلية صوب السطح باتجاه الاعتماد على النفس. فهذه الحقيقة تناقض نزوع كثير من بلدان العالم الثالث للمباهاة بما تمتلك من ثقة بالنفس. وبما أنني أكثر يقيناً بما أدعيه في سياق التجربة العربية من سواها من تجارب في مناطق أخرى من العالم، فسألجأ إلى الاستشهاد بأقطار الوطن العربي فأقول إن هناك أدلة يصعب نفيها بأن معظم هذه الأقطار (وليس الأقطار المنتجة والمصدِّرة للنفط فحسب) تفضح أوضاعها الكثير من المؤشرات ذات الشأن الدالة على الوقوع في مزيد من التبعية للعالم الرأسمالي. وإنها لمفارقة صارخة أن هذه التبعية ازدادت حدة خلال عقد السبعينات، حين قبضت المنطقة العربية على أزمة التحكم بالقطاع الهيدروكاربوني، وكنتيجة لذلك جنت عائدات مالية أكبر مما عرفه تاريخها في السابق على الاطلاق. إلا أن عدداً من السياسات الخاطئة جرت صياغته وتم تطبيقه لا في المجال الاقتصادي فحسب بل وفي المجالات السياسية والثقافية والتقانية والاعلامية كذلك[٩٥].

---

(٩٥) لقد عالجت بتوسع، وفي عدة مؤلفات (من كتب وبحوث) أوجه القصور الخطيرة والأساسية للتنمية العربية وسياسات النفط العربية، كما شوهدت في عهد الاستقلال، انظر:

Yusif A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977,»; «The Social Cost of Oil Revenues,» in: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World*, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980); *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, =

لا ريب أن عوامل وقوى خارجية تصعب مجابهتها أدت إلى تعميق التبعية، غير أنني أنسب قدراً معادلاً، على الأقل، من المسؤولية للعوامل والقوى الداخلية الذاتية. أبرز هذه هو الانتساب أو التماهي غير المدقق - والطوعي إلى مدى ملموس - مع سياسات ومصالح البلدان الرأسمالية الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة؛ وصياغة سياسات تنموية وتجارية وتربوية وتدريبية كان من شأنها تثبيت التبعية بل وتعميقها، بدلاً من مساهمتها في ارغام التبعية على الانحسار؛ وكبت الحريات وحقوق الانسان والتضييق الصارم لممارسة الشعوب للمشاركة السياسية الصادقة مما أخرس المحاولات الاحتجاجية ضد الكبت وعرقل السعي إلى التحرر، وكذلك ضد السياسات الاقتصادية وأنماط السلوك الخاطئة، مما كان من شأنه بالتالي تقليص قدرة المواطنين والمؤسسات على مساءلة القادة السياسيين بشكل فعّال يمكّن من التصحيح والاصلاح.

٦ - أخيراً، فإن التركيز على منظور التبعية كتفسير للتخلّف، الذي يعود الفضل في نشوئه وتطوره إلى مدرسة التبعية، جاء في وقته الملائم وأثبتت فائدته. لكن يمكن القول إن ذلك التركيز بولغ به فاستبدّ بالمنظرين ووقع ضحيته عدد منهم. وهكذا فإن التركيز المبالغ به حوّل الأنظار والجهود عن التفتيش الملح والمسؤول عن موقع ملائم لإحداث اختراق في الجدار الذي تمثله التبعية. أما وقد سجلت هذا المأخذ فإنني أشعر أن من المبرر أن أضيف أن النموذج الأساسي للتبعية كان ذا فائدة تتعدى قدرته على تفسير التخلف. ذلك لأنه يشير بشكل منطقي إلى ضرورة تبني الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية وكعلاج تصحيحي للتبعية ومضاد لها. إن تبني هذه الاستراتيجية ممكن لا بالنسبة إلى تلك البلدان التي تختار النظام الاشتراكي مساراً فحسب، بل كذلك إلى البلدان الأخرى التي - لسبب أو لآخر - لا ترغب في الخيار الاشتراكي، ولكنها في الوقت نفسه مصممة على التصدي لتحدي التخلف والتبعية الخارجية. ولهذا أدعي أن الفسحة التي اتحتها في الفصل الحالي لبحث أطروحة التبعية من زوايا مختلفة كانت ضرورية ومفيدة. فمناقشة نموذج التبعية في الفصل الثاني (الحالي) تجعل هذا الفصل جسراً موصلاً بين الفصل الأول حيث كانت بؤرة التركيز الأزمة التي تعانيها التنمية في العالم الثالث، والفصل الثالث، حيث أتفحص الاعتماد على النفس كاستراتيجية انمائية قادرة على إحداث الاختراق المطلوب في الجدار المسدود الذي تمثله التبعية.

1982); *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, = 1983), and

يوسف صايغ: «التنمية العربية والمثلث الحرج،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، و «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

الفصل الثالث

ماهي التنمية بالاعتماد على النفس ؟

مقدمة

يحسن بنا أن نوضح مسألة المصطلحات قبل ولوج بحث جوهر الاعتماد على النفس في الأقسام الثلاثة التالية من الفصل. ذلك أن هناك اقتصاديين ـ عرباً في الغالب ـ يستعملون مصطلح «التنمية المستقلة» بدلاً من «التنمية بالاعتماد على النفس». ويؤكد اقتصادي عربي مرموق في بحث أنيق وحسّاس لظلال المعاني نشر منذ سنوات قليلة، أن التنمية المستقلة إن هي في جوهرها سوى التنمية بالاعتماد على النفس، أو أن الاستقلالية هي الاعتماد على النفس[1]. على أنني شخصياً أرى أن دلالة مصطلح «التنمية المستقلة» غير مرضية كلياً لأنها لا تدلل على جوهر الاعتماد على النفس. وفي الواقع، فكما سأحاجّ لاحقاً، فإن السعي لبلوغ حالة من استقلالية صنع القرار الاقتصادي الحقيقية يمثل مجرد خيط أو جانباً واحداً من نسيج الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية. فمفهوم الاعتماد على النفس ينطوي على صفات إضافية ذات شأن، ويتضمن دلالات أساسية، وبذلك فإنه يتعدى في معناه استقلالية صنع القرار في المجال الاقتصادي كما في سواه من مجالات حياة المجتمع. ولهذا، فإنني سأستخدم مصطلح الاعتماد على النفس كاستراتيجية انمائية، أو مصطلح التنمية بالاعتماد على النفس (وأحيانا التنمية المعتمدة على النفس) بالتبادل في هذا الكتاب.

لقد صُمّم الفصل الحالي لغرض التعرف إلى معنى الاعتماد على النفس وصقل مفهومه، وذلك، لأنه من الناحية الواحدة، لا يوجد فهم واحد معتمد بشكل مستقر لدى مختلف الكتّاب، ومن ناحية أخرى، للمعنى عدة جوانب يجري التشديد على هذا الجانب أو ذاك منها

---

(١) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهّل،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

في الأدبيات ذات العلاقة. وبشكل عام تلائم هذه الجوانب كل بلد متقدماً كان أو متخلفاً، غنياً أو فقيراً، كما أنها ذات صلة وثيقة بتوجهاته ومعطياته وسلوكه، إلا أنها بشكل خاص ذات إلحاح أشد في حال البلدان المتخلفة، كما أنها ذات صلة أشد وثوقاً بأحوال الوطن العربي والسعي الاحتمالي فيه للاعتماد الجماعي على النفس. وبما أن الوطن العربي سيحتل الموقع المركزي في اهتمامنا في هذا الفصل والفصلين التاليين، فإن الفصل الحالي سيركّز على التعرف إلى الاشتراطات التي ينبغي ارضاؤها إذا كان لبلدان العالم الثالث أن تنطلق في سعيها صوب التنمية المستهدفة في الكتاب الحالي باستخدام الاعتماد على النفس كاستراتيجية. كما سيركز الفصل الثالث هذا على الصعوبات التي سيجابهها السعي الانمائي، وسيتوجب بالتالي التغلب عليها إذا كان للوطن العربي أن يتخلّص من التبعية إلى مدى ملموس.

وسواء ورد ذلك بشكل صريح أو لا فإن التنمية بالاعتماد على النفس، كما سيشار إليها في هذا الكتاب، سيقصد بها باستمرار أن تتفق مع المواصفات التي وضعت لها في الفصل الأول. بعبارة أخرى، فإن التنمية المعنية تشكل هدفاً معيارياً[٢] لا ندّعي على الاطلاق أنه منفصل عن موقف قِيَمي أو «حيادي من حيث المضمون القيمي». فالهدف الانمائي، بشكل واضح، يتضمن عناصر أو مضامين اجتماعية قوية، ويقصد به أولاً، أن يتميز بنوعية ومحتوى يجسدان أسبقية الحاجات الضاغطة لجماهير العالم الثالث وحقها في أن تحيا بكرامة، وأن تُتاح لها فرص عمل مجز ولائق، وغذاء ومسكن مناسبين ووافيين، وجميع عناصر الحاجات الانسانية الأساسية الأخرى. كما يقصد به، ثانياً، أن يقترن بتصميم المجتمع على تلبية الحاجات المشار إليها. وبما أن هذه المواصفات نالت قدراً من الاهتمام والمعالجة يفي بأغراض هذا الكتاب فإننا لن نتوسّع ثانية في بحثها.

على أن تفحّص جوانب التنمية بالاعتماد على النفس والشروط الضرورية لتحقيقها يوجب سبر غور الأطروحة التي يعرضها هذا الفصل في أن المشاركة السياسية الصادقة عبر قاعدة شعبية واسعة وتمتع المواطنين بحقوقهم الانسانية، وضمان قدر واسع من العدالة الاجتماعية، يشكلان عنصرين حرجين من عناصر التنمية القائمة في الأساس على الاعتماد على النفس وذات الدلالة العميقة في أي بقعة من العالم الثالث. كما أدعي أيضاً أن قدراً واسعاً من العمل الجماعي والتكاملي بين الأقطار العربية ينبغي أن يضاف كعنصر ثالث في سياق الوطن العربي وذلك لأسباب ستتضح في الموقع المناسب لاحقاً.

أخيراً، فإن الفصل الحالي، مشفوعاً بما سيرد في الفصلين المتبقيين من الكتاب، سيتضمن مناقشة وتفَحُّصاً لامكانية ومصداقية استخدام استراتيجية الاعتماد على النفس في إطار دولة وطنية (أو مجموعة دول وطنية تعمل بشكل جماعي)، يتموضع نظامها أو نسقها الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي في ما بين الاشتراكية والرأسمالية. وسنبدأ عملية المناقشة

---

(٢) بمعنى: Normative.

والتفحص باستخدام مقاربة «الاستنتاجات المفترضة مقدماً»[3]، ثم ننتقل إلى المقاربة الاستقرائية الامبريقية إلى المدى المستطاع، دون أن نثقل الكتاب بمحتوى رقمي ضخم ومعلومات كمية مغرقة في التفصيل. بعبارة أخرى، فإن التكوين أو التشكيل الاجتماعي الذي سنناقش ونتفحص امكانية استخدامه لاستراتيجية الاعتماد على النفس، يفترض هنا أن يكون قومياً وتقدمياً في توجهه وفي قيمه وهيكليته وتوجهاته وأهدافه وسلوكه في المجالات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية. ويفترض كذلك أن يتضمن النسق اقتصاداً مختلطاً يشمل قطاعاً عاماً ذا شأن، إلى جانب قطاع خاص نشيط يتمتع بمجال رحب للعمل وتجسيد المبادرات الخاصة. وكمصطلح مختصر لكل هذه المواصفات سنشير إلى التشكيل الاجتماعي المقصود هنا «كدولة (أو تجمع دول) قومية ـ تقدمية»، أو «كنظام قومي ـ تقدمي ذي قطاعين رئيسيين».

بيّنا في ما سبق أن هذا النظام تم اختياره عن تعمّد من أجل سبر غور امكانية السعي للتنمية بالاعتماد على النفس من خلاله. وقد تم هذا الاختيار بدلاً من وقوعه على النظام الاشتراكي أو ـ على النقيض الآخر ـ نظام اقتصاد السوق بحريته الكاملة الذي يعطي أهمية ضئيلة للاعتبارات الخلقية في تحرك آلية الاقتصاد، وحيث يجري السعي صوب التنمية دون اكتراث ملموس للقيم التي أشير إليها في الفصل الأول عند بحث محتوى التنمية المطلوبة. أما سبب انتقاء الخيار المعتمد هنا (وقد أشير إلى ذلك قبلاً) فهو ادعاء مزدوج: **أولاً**، أن الاشتراكية كنظام يتميز بدعوى يمكن ادراكها بشكل فوري ـ تتمتع بالقدرة على التفلّت إلى مدى بعيد من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وبإرضاء «المرغوبات»[4] الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتضمنة داخل محتوى ونوعية التنمية المستهدفة في هذا الكتاب (هذا طبعاً إذا أخذ النظام الاشتراكي عند تطبيقه الفعلي بمبادىء وسياسات المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية). غير أننا كذلك بيّنا في ما سبق أن كثيراً من بلدان العالم الثالث، وأيضاً من البلدان العربية تحديداً، لا ترغب في أخذ الخيار الاشتراكي لأسباب مختلفة. وبالاضافة، فإن عدداً من الاشتراكيين أنفسهم يطرحون حالياً تساؤلات قلقة حول مزايا النظام الاشتراكي و/أو سلوكه السياسي الداخلي، كما شوهدت المزايا والسلوك في تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى عبر عدة عقود من الزمن، وحول كفاءة النظام الاقتصادية أيضاً.

أما الشق الثاني من الادعاء الذي يمتد تحت الخيار الذي نقول به في هذا الكتاب فهو ان نظام اقتصاد السوق لا يُعنى بنوعية ومحتوى التنمية التي أكدنا عليها في الفصل الأول من الكتاب (وذلك باستنطاق النصوص الأساسية للنظام التي تبعده بموجب تعريفه الغالب عن الاعتبارات القيمية كمقرر أو محدد لسلوكه. ثم إن فلسفة اقتصاد السوق وقيمه وتوجهاته لا تؤدي بشكل متعمد وعبر موقف مبدئي إلى معارضة التبعية أو تعكس رغبة ملحة لتحرير

---

(٣) بمعنى: Deduction.

(٤) بمعنى: Desiderata.

البلدان المتخلفة الآخذة بنظام اقتصاد السوق من قبضة التبعية الشديدة للبلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وهكذا، فباستثناء النظامين المارّي الذكر ـ الاشتراكية واقتصاد السوق ـ يبقى أمامنا خيار النظام القومي ـ التقدمي كالإطار الصالح لتفحصنا في ما يتبقى من الكتاب لمعنى ثم لامكانية وأخيراً لدينامية وآلية التنمية بالاعتماد على النفس (وهذا طبعاً إلى جانب المزايا الذاتية التي نسبناها إلى النظام القومي ـ التقدمي). وسيتحرك التحليل القادم بجملته، خاصة في الفصلين الرابع والخامس، ضمن نطاق الوطن العربي، على أساس الفرضية ـ المبررة في ما اعتقد ـ بأنه يشكل داخل العالم الثالث منطقة واسعة وهامة بما يكفي لأن يجعلها تسمح باستخلاص استنتاجات أو توجهات تشاهد قابليتها للانطباق على مناطق العالم الثالث الأخرى ولملاءمتها، بعد إجراء التعديلات اللازمة في ضوء الظروف الخاصة بكل منطقة.

من يتولّى الانطلاق بالاعتماد على النفس؟

ليس من جديد، أو مما هو خاص بمنطقة أو بلد أو ناحية ما في مبدأ الاعتماد على النفس. فجميع البلدان تسعى إلى قدر ما من الاعتماد على النفس، وهو يفسر أو يفهم غالباً بشكل ضيق على أنه «الاكتفاء الذاتي»، إما في مجال المواد الغذائية أو السلع المصنعة أو التقانة أو التعليم أو التمويل أو الأمن. ويصح القول بأن مثل هذا السعي للاكتفاء الذاتي يشكل نزوعاً طبيعياً في الدولة الوطنية. ولذلك، فإلى هذا المدى، فإن السعي للاكتفاء الذاتي كدليل على الميل للاعتماد على النفس، هو صفة ذاتية لكيان الدولة، وهو ميل يغوص عميقاً في التاريخ المسجل للكيانات السياسية ذات الوجود المحدد بدرجة من الوضوح. ولعل ما هو أكثر التصاقاً بما أوردناه أن السعي صوب الاكتفاء الذاتي كان يتم خلال التاريخ في القرية أو المجتمع الصغير على المستوى المحلي في جهات منعزلة داخل البلد الواحد، إضافة إلى السعي نفسه على المستوى الجهوي في الاقليم الكبير داخل البلد، أو على مستوى البلد بأكمله.

إلا أن الاكتفاء الذاتي بالتأكيد ليس ما نرمي إليه ونعمل على تفحصه هنا. بل إن الاعتماد على النفس ـ إذا ما جرى فهمه والسعي لتحقيقه في بلد ما على اعتبار أنه أوتاركية مغلقة تدفع إليها قومية وانعزالية متطرفة ومتعصبة يبعد كثيراً عن معنى الاعتماد على النفس كما نفهمه ونتفحصه في الكتاب الحالي. ولكن، من ناحية أخرى، إذا كان الدافع وراء جاذبية الاكتفاء الذاتي هو رغبة دولة وطنية ما في عزل نفسها في حدود مدروسة ورشيدة عن النظام الاقتصادي الدولي ونمط تقسيم العمل فيه، من أجل العودة إلى ذلك النظام بعد أن تكون قد تعدلت ملامحه بشكل يجعله أكثر فائدة لمصلحة الدولة المعنية أو على الأقل أقل عداء لمصلحتها، فإن الاكتفاء الذاتي (في هذا السياق المحدد ومن أجل الغرض المحدد المبين) يكون خطوة تكتيكية ضمن استراتيجية الاعتماد على النفس.

هذا التمييز بين الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، منظوراً إليه كجزء من عملية مرحلية بين خطوة تكتيكية ومسار استراتيجي، يعيدنا إلى فكرة «الاعتماد المتبادل» التي جرت

الاشارة إليها قبلاً حيث سجلنا التخوّف (إن لم نقل الاعتقاد) بأن الاعتماد المتبادل كثيراً ما يستخدم للتورية أو الالتفاف حول استعمال مصطلح التبعية الثقيلة، كأنه حبة دواء محلاة بقشرة من السكر تحيط بلب شديد المرارة، هو التبعية. إلا أنه ليس هناك ما هو بغيض أو ما يدعو للاعتراض بالمطلق في الاعتماد المتبادل. بل إنه حالة تدعو إلى الترحيب شريطة ألا تشكل تورية أو التفافاً (كما أشرنا) في قاموس مصطلحات البلدان القوية والغنية عندما تحاول تطمين البلدان المتخلفة بأن تبعيتها لا تعدو أن تكون تعبيراً عن تبادل تجاري (أو تقاني أو مالي، الخ) بين الفريقين، وبالتالي فإن كلاً من الفريقين يعتمد على الآخر ضمن إطار لا يبرر تخوف أي منهما من أنه مغبون أو محروم أو خاضع لضغط من قبل الفريق الآخر. وهكذا، فإذا ما تحقق الانطلاق بالتنمية بالاعتماد على النفس إلى درجة تستحق الذكر على الجهات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإنه يؤهل الاقتصاد/ المجتمع المعتمد على نفسه لأن يسعى إلى الاعتماد المتبادل ويلج إطاره دون شعوره بالخطر من أن يبتلع مرارة الدواء المغلّف بالسكر بمهارة!

حتى الآن كنا نركز على ما لا يعنيه مفهوم الاعتماد على النفس، خاصة لنمنع الالتباس بينه وبين مفهوم الاكتفاء الذاتي. فإذا جئنا نحدد ما يعنيه في سياق هذا الكتاب نقول إنه يمثل استراتيجية انمائية تتسم بها مجالات التقرير والعمل من اقتصادية وغير اقتصادية، كما أنها بدورها تؤثر في هذه المجالات، التي تعكس مجتمعة تصميم المجتمع على السعي إلى التجدد الذاتي، ومن أجل ذلك الغرض تعكس تصميمه على الاعتماد على نفسه إلى المدى الأقصى الممكن. ويكون الغرض المستهدف تحقيق ذلك النوع من التنمية الذي يرى المجتمع أنه يخدم ويجسّد المبادىء والقيم الثقافية والاجتماعية والنفسية والسياسية، وكذلك المصالح، التي يضعها هذا المجتمع في موقع متقدم من اهتماماته، ومعها هدف اكتساب قدرة اقتصادية وتقانية فعّالة وذات أداء مرض مما يسمح جميعه بتوفير قاعدة صلبة للأهداف غير الاقتصادية. ومن الممكن أن نتعرف بفضل نظرة إلى الماضي القريب، إلى تجربة عدد من البلدان سعت - وإن بصورة جزئية - إلى صياغة واعتماد استراتيجية كهذه، قبل أن تصبح محل مشاهدة واهتمام وتعليق واسع النطاق بعد اعتماد الصين الشعبية لها في أوائل الخمسينات. وفي الواقع، فإن ماوتسي تونغ لخص الاستراتيجية بشكل معبّر عندما قال إنها تعني «بالتجدد بواسطة جهودنا الذاتية»[(٥)]. فقد جربت فيتنام الشمالية بقيادة هوشي منه مسار الاعتماد على النفس أثناء نضالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري أولاً ضد الفرنسيين ولاحقاً الأمريكيين. و(موهانداس) غاندي بشّر به وحمل ملايين عديدة من الهنود على أن يعيشوا طبق مبادىء الاعتماد على النفس، بالرغم من أنه لم يحظ بهيكلية سياسية يرتكز إليها ليعطي الاستراتيجية المعنية تلك الترجمة العملية التي كان يطمح إليها.

---

(٥) Johan Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale,» in: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980), p. 19.

وإن جئنا نحاول التنقيب عن أمثلة سابقة، ومن الوطن العربي بالذات، نستطيع أن نقول إن منظور محمد علي الكبير للتنمية والسياسات والمقاربات التي صاغها واتبعها لتحقيق هذا المنظور خلال حكمه في النصف الأول من القرن التاسع عشر[٦] يمكن وصفه بأنه تجسيد لاستراتيجية الاعتماد على النفس كما فهم جوهرها. ودون أن نفرط في تمجيده بفضل ما توفره النظرة الخلفية من تجاوز عن الأخطاء والهنات، يمكننا القول إن فهمه للتنمية وما تتسم به من صفات ومضامين، وان اختياره للاستراتيجية والسياسات، تعدّيا النطاق الاقتصادي ليشملا السياسي والثقافي والتربوي. أما فشله في بلوغ قسم كبير من أهدافه فيعود على الأرجح إلى تدخلات الدولة العثمانية والدول الأوروبية العظمى ولما أقامته من سدود في وجهه (بما في ذلك الحملات العسكرية)، بقدر ما يعود إلى حقيقة أنه «قضم» أهدافاً أكبر مما كان يستطيع أن «يمضغ ويهضم» - إذا أخذنا بالاعتبار الموارد والتقانيات المتاحة له في حينه، وحال المجتمع والاقتصاد اللذين كانا ساحة تحرك استراتيجيته المعتمدة.

من المناسب في هذا الصدد أن نقول إن أمام الباحثين العرب الشبان في السياق الحالي مجالاً واسعاً وواعداً جداً للقيام بدراسات أكاديمية وتحليلية حريصة حول القرنين الماضيين للتعرف إلى تجارب أخرى في التنمية المعتمدة على النفس - حتى مع كونها جزئية - إلى جانب القيام ببحوث حول ظهور التبعية وتطورها. إن بحوثاً كهذه تستطيع على الأرجح أن تكشف النقاب عن تجارب تميزت بنجاح جزئي وقصير العمر وأخرى بفشل قاس ومكلف. لكنها في الوقت عينه تلقي الضوء على العوامل الداخلية الذاتية التي أدت إلى قصور التجارب عن بلوغ أهدافها وإلى مدى أبعد على العوامل الخارجية القوية التي كانت تتدخل لإجهاض التجارب والجهود. ففي حين جرى القيام ببحوث مثل هذه المقترحة لبعض مناطق العالم الثالث (خاصة أمريكا اللاتينية)، لا يزال نظيرها بالنسبة إلى الوطن العربي محدوداً وجزئياً جداً. غير أنني لا أهدف هنا إلى التبسط بصدد البحوث المشار إليها في التاريخ الاقتصادي - السياسي العربي وما يمكن لهذه البحوث أن تبرزه من عبر ودروس للوطن العربي حاضراً ومستقبلاً[٧]. وبدلاً من ذلك فإن الفترة الزمنية التي أركز تأملاتي التنموية حولها تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية وأول التسعينات من القرن الحالي، ويشكل الوطن العربي إطارها الجغرا - سياسي. ثم إن تقصي معنى الاعتماد على النفس ودلالته وإمكانية تجسيده كما أحاول القيام به هو في الأساس ذو توجّه فاعل، أي يتمحور حول المواقف والسياسات والفعل الممتد في الأفق المستقبلي.

أما المهمة الآنية فهي الإجابة عن التساؤل: من يتولى الانطلاق بالاعتماد على النفس؟

---

(٦) انظر: عبد الله، المصدر نفسه.

(٧) أعمال جلال أمين ومحمد السيد سعيد ذات صلة مباشرة بالموضوع، انظر: جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ومحمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤).

تتأثر الاجابة إلى مدى بعيد بفهم أي كاتب أو باحث يتناول الموضوع لمبدأ الاعتماد على النفس ومفهومه، ولأسلوب ممارسته، وذلك بسبب افتقارنا لمجموعة من الدراسات المتمحورة حول الاعتماد على النفس تؤدي في مجموعها إلى تبلور فهم شبه موحد أو مشترك لمعنى المفهوم الذي نحن بصدده. وفي الواقع، فإن معظم ما نشر من دراسات حول مفهوم الاعتماد على النفس - وهي قليلة العدد جداً مقابل ما نشر حول التبعية - يتناول هذا المفهوم في سياق أو ضمن اطار قطاع ما، أو جزء من قطاع في بلد ما، أو في قرية أو مجموعة سكانية صغيرة، أو بالنسبة إلى فرد أو أفراد يعيشون منعزلين. وتتناول الدراسات القليلة المتوفرة تجارب في البلدان المتقدمة الغنية[٨] أو المتخلفة الفقيرة. ولعل ثبت المراجع في نهاية الكتاب الحالي يؤيد تعميمنا بصدد ضآلة الأدبيات المعنية بالاعتماد على النفس[٩] - وتؤيده أيضاً محتويات الكتاب الأكثر شمولية حول الاعتماد على النفس، وهو مرجع هام أشير إليه في عدد من المواقع في كتابي هذا. والكتاب المقصود هو بعنوان: **الاعتماد على النفس: استراتيجية للتنمية** وقد حرّره يوهان غالتونغ وپيتر اوبراين وروي پرايسويرك[١٠].

ما ورد في الفقرة السابقة حول النطاق الذي أستخدم أو أُحلل فيه مسار الاعتماد على النفس لا يعني أن هذا المسار لا مكان له في سياق الأدبيات التي تتناول تجربة دولة وطنية واحدة أو مجموعة دول وطنية متضافرة في اعتماد ذلك المسار، وأنا أعني الأدبيات المنشورة بالانكليزية أو الفرنسية، وخاصة كتاب غالتونغ وآخرين الذي أشرت إليه لتوّي. على أن هذا ليس ما أشدّد عليه هنا. بالمقابل، يكاد جميع ما نشر حول التنمية بالاعتماد على النفس بالعربية (أو حول التنمية المستقلة كما يشار إليها في الغالب بالعربية) أن يدور في نطاق الدولة الوطنية وبالتركيز عليها، أو نطاق الوطن العربي في معظم الحالات[١١]. لكن يبقى أن

---

(٨) انظر: Monica Wemegah, «Self - Reliance and the Search for an Alternative Life Style in Industrial Countries,» in: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*.

(٩) أيدت بحوث قمت بها التعميم المتعلق بالمراجع. وقد شملت البحوث المراجع ذات العلاقة في مكتبة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» في جنيف، وهي واسعة وغنية، وفي مكتبات عدة كليات في جامعة اكسفورد، حيث قضيت العام الأكاديمي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بدراسة وبحث التبعية والاعتماد على النفس.

(١٠) ثمة مرجعان آخران يتناولان بعض جوانب الاعتماد على النفس، ولكن بقدر أقل من التركيز وبتغطية أضيق، وهما:

Guy F. Erb and Valeriana Kallab, eds., *Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out* (New York; London: Praeger, 1975; USA: Overseas Development Council, 1977); and Marc Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies* (Uppsala: Dag Hammars - Kjöld Foundation, 1977).

(١١) ينطبق ما يرد في النص على: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، و

Joost B. W. Kuitenbrouwer, *Towards Self-Reliant Integrated Development*, ISS Occasional Papers; 55 (Hague: Institute of Social Studies, 1975).

وثمة مراجع بالعربية ينطبق النص عليها، وهي تشمل: عبد اللطيف يوسف الحمد، **الاعتماد على النفس والعمل العربي المشترك** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧)؛ عبد الحسن زلزلة، **العمل العربي** =

الدراسات الصادرة بالعربية حول الاعتماد على النفس ليست كثيرة وهي جميعاً في ما أعلم بحوث أو كُتيبات أو أوراق مقدّمة في ندوات.

تبرر أهمية كتاب غالتونغ وآخرين مزيداً من التعليق. فمن الانصاف أن نبين أن القسم الثالث من ذلك الكتاب يشمل دراسة ثلاث حالات إحداها لبلد (باراغواي) والثانية لمنطقة (جنوب المحيط الهادىء) والثالثة لقارة (افريقيا). كما أن القسم الأول المخصص للمفاهيم والايديولوجيات ذات العلاقة، يغرف من تجارب بلدان مختلفة في تقديمه لجوانب من الاعتماد على النفس أو اشارته لمعانٍ مختلفة يفهم بها الاعتماد على النفس، أو لاقتراح مبادىء مركزية تبرر هذا الاعتماد كما يدور هو حولها. على أن جميع البحوث الواردة في كتاب غالتونغ وآخرين ـ وهو أقل الكتب والدراسات تمحوراً كلياً حول مواقع أو قطاعات محددة ـ تضع على ما يبدو تأكيدها الأثقل على الاعتماد على النفس في تجربة الفرد أو القرية أو المجتمع المحلي داخل بلد ما.

بل إن القارىء، في موقع أو اثنين، يخرج بالانطباع بأن واضعي البحوث يعتقدون بأن تناول الاعتماد على النفس على مستوى الدولة الوطنية يشكّل مخالفة لمبدأ الاعتماد الذي هو في جوهره ذو توجه صوب الفرد، أو بالأكثر صوب القرية أو المجتمع المحلي الصغير أو «الكومونة»[12]. وتكمن هنا الخشية بأن تبني الاعتماد على النفس على مستوى بلد بأكمله يعادل تبني الأوتاركية وييسر صيرورة الرأسمالية أكثر ترسخاً وتعمقاً، وبذلك تضعف امكانات حدوث التحول الاشتراكي. وحتى حين جاءت اشارة إلى جان ـ جاك روسو كمفكر نادى في مرحلة مبكرة بالاعتماد على النفس، أو الى تعاليم غاندي في السياق نفسه، فإن ذلك تم بالنسبة إلى الاعتماد على النفس على المستوى الفردي في الغالب أو بالأكثر على مستوى المجتمع المحلي[13]. على أن ما من مفر من أن تجربة الصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ وفيتنام الشمالية بقيادة هوشي منه تظل تتعلق ببلد وبمجتمع بأكمله.

يبدو للكاتب الحالي أن الاهتمام بالاعتماد على النفس والتركيز عليه على مستوى الفرد أو المجموعة الصغيرة من الأفراد ينحو إلى تبني موقف مثالي. وبالطبع، يستطيع المرء بقدر معين

= المشترك والاعتماد على النفس: نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا النفس (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧)؛ أسامة الخولي وحسين مختار الجمّال، التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على النفس (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧)، ومجيد مسعود، علاقات الانتاج والاعتماد على النفس في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧). وتشكل المراجع الأربعة المسجلة لتوها جزءاً من سلسلة من ثمانية مراجع حول الاعتماد على النفس في السياق العربي، ومن النتاج الفكري الذي يرعاه «المعهد العربي للتخطيط» في الكويت.

(١٢) أي Commune. انظر: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*, pp. 11, 12 and 19-26.

(١٣) انظر: Ignacy Sachs, «Gandhi and Development: A European View,» and Ann Tickner, «Rousseau's Concept of Self - Reliance Compared with that of Some Contemporary Theorists,» in: Ibid.

من الطوباوية والايمان بالطبيعة البشرية (الخيّرة)، أن يتوقع أن يمارس الأفراد المثاليون (أو المتمسكون بالمثالية) الاعتماد على النفس في صيغة أكثر نقاء من مجتمعات بكاملها، أساساً لأن الأفراد أكثر استعداداً للتأثر من مجموعة سكان بأسرها أو نظام سياسي بأكمله أو صانعي القرار بمختلف مواقع مسؤوليتهم في اقتصاد ما. فهذه الوحدات المجموعية تشدّها ـ كما يتوقع ـ عوامل قوية مختلفة في اتجاهات مختلفة بضغط من المصالح الفئوية الضالعة ومراكز القوى، أو تشدها اعتبارات السياسة والأمن، وما إلى ذلك، أكثر مما تشدّ أفراد الوحدات المجموعية الأضخم عدداً. هذا مع الاعتراف بأن بعض أفراد الوحدات المجموعية يكونون مثاليين دون ريب. غير أن اعتماد فرضية أو منطلق المثالية ينطوي على خطر، ونزوع عدد من بحوث كتاب غالتونغ وآخرين يؤدي إلى الاقتراب كثيراً في اعتقادي من حافة الخطر ـ هذا إذا لم نقل إنه يؤدي إلى تخطي تلك الحافة. ويتضمن الكتاب المشار إليه ملاحق تدور حول الاعتماد على النفس، ونجد هنا جرعة أكبر من المثالية في المنظور والتوقعات، ومن الطوباوية ـ بل لعل هذه الجرعة تتعدى نظيرتها في كتاب نيرفن المعنون: **التنمية الأخرى: مقاربات واستراتيجيات**، الذي أشرت إليه في الفصل الأول من كتابي الحالي[١٤].

بقي أن أبين في محصلة النقاش أن ما أبحثه هنا هو الاعتماد على النفس في اطار البلدان العربية منفردة، حيث أجري تقييماً لامكانية تطبيق مبدأ هذا الاعتماد، ومن ثم انتقل بالتقييم إلى الاطار الأوسع الذي هو الوطن العربي بأكمله أو اطار البلدان العربية كمجموعة. وقد يبدو لأول وهلة أن مثل هذا الانتقال ينطوي على مفارقة. فإذا كان الاعتماد على النفس صعب التحقيق بما يكفي ضمن مجموعات محلية صغيرة داخل البلد الواحد، فبالأولى أن يكون أكثر صعوبة في التحقيق ضمن بلد بأكمله، وأكثر صعوبة بكثير ضمن مجموعة بلدان (أي في إطار اعتماد جماعي على النفس).

لا ريب أن الانتقال من البلد الواحد إلى مجموعة بلدان يثير صعوبات أشد، بالاضافة إلى امكانية بروز ما يسميه غالتونغ الآثار «السلبية» للاعتماد على النفس[١٥]، وإلى المشكلات المقترنة بمبدأ الاعتماد وممارسته كما يراها. على أن نقل بؤرة التركيز من الفرد أو القرية أو المجتمع المحلي الصغير إلى بلد بأكمله أو مجموعة بلدان يربطها معاً عدد من الروابط التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك عدد من الآمال والتطلعات، لا يعني أبداً بالضرورة تجاهل الاعتماد على النفس في القرية أو المجتمع الصغير. بل إن السياقين الاثنين للاعتماد لا يتيحان خلق صلة وثيقة بينهما فحسب، وإنما يوجبان خلق مثل هذه الصلة وجعلها جسراً للتكامل والدعم المتبادل بينهما.

هذا، إذن، هو الموقف الذي اتخذه بالنسبة إلى السؤال: مَنْ يتولى الانطلاق بالاعتماد

---

(١٤) Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies*.

(١٥) Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale».

على النفس؟ غير أن مادة (أو مضمون) الاعتماد تختلف بين الاطار الصغير (ما دون البلد) والكبير (البلد أو مجموعة البلدان). ففي الإطار الكبير ينظر إلى الاعتماد على النفس القطري أو الجماعي على أنه استراتيجية انمائية. بالمقابل ينظر إلى الاعتماد ضمن الاطار الصغير (على المستوى الجزئي) كمبدأ أو قاعدة للتعاون داخل القرية أو المجتمع المحلي الصغير، وذلك أولاً لغرض التعاون الذاتي أو الداخلي بين أفراد القرية أو المجتمع المحلي، وثانياً لغرض التعاون في ما بين القرية أو المجتمع كوحدة، وقرى أو مجتمعات محلية أخرى مجاورة أو قريبة. وبالاضافة، فعلى المستوى الجزئي يتصل الاعتماد على النفس بتأصيل المبادىء والقيم، وإقامة الهيكليات ومسارات العمل، التي من شأنها معاً، أن تدفع بحس الانتماء والأصالة. أما المبادىء والقيم المشار إليها فتشمل المساعدة الذاتية بمعناها ذي التوجه المجتمعي (وهو نقيض المعنى الانعزالي)، والادراك لقوة الاعتماد على النفس مقروناً بالتعاون بين الجماعات الجزئية ضمن السياق الوطني؛ والاغتراف من المصادر الذاتية للحيوية والاستنباط والمرونة في وجه التعقيدات؛ والقدرة على حل المشكلات؛ والانسجام مع التراث الثقافي بغناه وتنوعه؛ والعناية بالبيئة والتفاعل الخلّاق والحريص على سلامتها ـ باختصار فالمبادىء والقيم تضغط في اتجاه تعزيز ودفع الفلسفات والمواقف وأنماط السلوك والسياسات التي تخدم جميعها وفي تضافرها الانطلاق بالاعتماد على النفس داخل البلد الواحد وفي نطاق مجموعة بلدان تحاول الانطلاق بجهد جماعي (أي في نطاق قومي بالنسبة إلى الوطن العربي تحديداً).

سأركّز في الكتاب الحالي على الاعتماد على النفس على المستوى القطري ثم على المستوى القومي في الوطن العربي، مفترضاً في خلفية هذا التركيز أن الاعتماد المعني يقوم بدوره على أساس من الاعتماد على النفس على المستوى الجزئي (أي ما هو دون القطر الواحد). وأسارع إلى الاعتراف أنه ما من انطلاق جاد ومثمر بمسار الاعتماد على النفس في الوطن العربي حالياً، إن على المستوى القطري أو القومي، وبضرورة السعي لمثل هذا الانطلاق بالمعنيين الجزئي (داخل القطر) والكلي (قطرياً وقومياً). وتمكن المحاجة أنه لا يمكن للبنية الفوقية للاعتماد على النفس (بالمعنى الكلي) أن تقوم ما لم تقم كقاعدة لها بنية تحتية لهذا الاعتماد (بالمعنى الجزئي). غير أن اقامة البنية التحتية تتطلب وقتاً طويلاً جداً في حين أن الدولة ـ بما لديها من قدرة قيادية احتمالية عريضة القاعدة، ومن مؤسسات، وتوجهات ـ تستطيع التأثير في وتيرة سرعة اقامة البنية التحتية وفي مستوى كفاءتها.

أضيف إلى ما ورد في الفقرة السابقة أنني لا أشعر بالقدرة على تناول موضوع الاعتماد على النفس بشقيه الكلي والجزئي معاً في النطاق الذي حددته لهذا الكتاب، ولذلك سأقصر البحث على الشق الكلي، أي الاعتماد على النفس في إطار الأقطار العربية منفردة، ثم في الاطار القومي الذي يضم الأقطار مجتمعة. وآمل ألّا يغيب عن البال (وإن لم يرد هذا صراحة في النص) أن السعي لاقامة قاعدة البنية التحتية، للاعتماد على النفس على المستوى الجزئي (أي المحلي داخل كل قطر) يظل ضرورة حيوية، وأن البنية الفوقية لا يمكن أن تصبح صلبة وذات أثر ممتد ما لم يرافقها أو يسبقها العمل على اقامة البنية أو القاعدة التحتية. على

أنني، إذ أطرح هذه المقولة، لا أعني وجوب توقّع هبوط «قوة علوية»[١٦] على مسرح الأحداث تنهض بمهمة إقامة القاعدة. وبدلاً من ذلك سأقدّم تحليلي على أساس الاعتقاد الناجم عن التأمل والتحليل في أن دينامية الاعتماد على النفس فيما لو تم السعي إليها على المستوى الكلي بجد ومسؤولية، تفرض توجيه الاهتمام إلى المستوى الجزئي وتؤدي إلى حدوث التحولات الاجتماعية ـ الثقافية والسياسية التي يوجب منطقها بناء البنية أو القاعدة التحتية على المستوى الجزئي. (أدرك أن استخدام مصطلحي البنية التحتية والبنية الفوقية بالاستعارة من العالم المادي أو البناء المعماري يشوّش الصورة إلى حد ما، إذ لا يعقل إمكان إقامة البنية الفوقية اطلاقاً دون وجود قاعدة أو بنية تحتية دونها. وأرجو القارىء أن لا يحاسبني على حرفية المصطلحات القادمة من أصول الهندسة المعمارية!).

معنى الاعتماد على النفس

ما هو، إذن، معنى الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية، أو معنى التنمية المعتمدة على النفس؟ يلاحظ الاقتصادي اسماعيل صبري عبد الله أن تهافت سحر النظرية النيو ـ كلاسيكية للتنمية التي عبّرت عن نفسها في ثنائية التنمية[١٧] والتوجه الخارجي للتنمية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي المتعدي الجنسيات، وبأهم أدواته، ونعني بذلك الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، والمصممة (أي التنمية) في الغالب لتخدم مصالح خارجية ـ قد أدى جميعه إلى بروز الاهتمام بتنمية ذات دوافع وتوجهات صوب الداخل أو الذات. وكذلك، فإن التفاخر وحب الظهور الاستهلاكي المفرط لدى أثرياء العالم الثالث فيما تحيط بهم حالة من الفقر المدقع والواسع النطاق، وتهميش الفقراء، قد أدّى معاً إلى الاهتمام بالتنمية كعملية غرضها الجوهري تلبية الحاجات الانسانية الأساسية. ثم إن الافراط غير المسؤول في استخدام الموارد واستنزافها أدّى إلى الاهتمام بالتنمية الحريصة على البيئة والعاملة على تنمية البيئة معاً[١٨]. وهكذا أدّى تفجّر الوعي بالتبعية والتخلف الذي تولده، (أو بعبارة أصحّ بالتنمية المشوهة والتابعة) إلى جعل التنمية بالاعتماد على النفس بؤرة التركيز[١٩]. وأستطيع أن أضيف في السياق الأخير، أن الاعتماد على النفس/ التنمية قد برز مفهومياً كالطرف الآخر من محور طرفه الأول هو التبعية/ التخلف.

لا يتوفر توافق محدد ولا عام حول جوانب وعناصر التنمية المعتمدة على النفس في

---

(١٦) بمعنى: Deus ex machina.

(١٧) بمعنى: Dualistic Development التي تتسم بوجود قطاع صغير عصري أو متقدم (يمتلكه في معظمه رأس المال الأجنبي) وقطاع تقليدي كبير، وبتباين مستويات الأداء والمهارات والأجور بين القطاعين بما يلازم ذلك من تعطيل للتنمية الشاملة.

(١٨) بمعنى: Eco-Development.

(١٩) عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهَل،» ص ٣٦ ـ ٣٧.

الأدبيات ذات العلاقة؛ والأدبيات هذه في ذاتها ضئيلة جداً. ففي نيسان/ ابريل ١٩٨٦ عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في عمّان، الأردن، حول التنمية المعتمدة على النفس في الوطن العربي (غير أن مصطلح «التنمية المستقلة» استخدم بدلاً من «التنمية المعتمدة على النفس» في جميع وثائق ومنشورات «المركز» حول الندوة). وشارك في الندوة مجموعة كبيرة من أبرز الاقتصاديين العرب وعدد آخر من المفكرين الاجتماعيين. إلا أن الأوراق الخمس عشرة التي قُدّمت في الندوة تضمّنت عدداً مماثلاً تقريباً من التعريفات المختلفة للاعتماد على النفس والتنمية المعتمدة على النفس ـ أو أشارت إلى تلك التعريفات. وأضاف النقاش الذي دار في الندوة إلى تعدّد الآراء حول مضمون المفهوم، بالرغم من أنه توفر اتفاق عام أن الاعتماد على النفس هو «العلاج المضاد» للتبعية، وان التنمية المرتكزة إلى الاعتماد على النفس تكون سليمة، في حين تكون تلك المتحققة (أو المنشودة) في ظروف التبعية مشوّهة ومفتتة غير متماسكة الأجزاء والعناصر وخاطئة التوجه[20]. لذلك يبدو أن المجال مفتوح بما فيه الكفاية أمام المنظّرين ليصوغوا فهمهم ـ كل منهم مستقلاً ـ للاعتماد على النفس، خاصة فيما إذا أخذ باستراتيجية الاعتماد على النفس، ومتى أخذ بها، على نطاق واسع في كثير من بلدان العالم الثالث وجاءت النتائج ايجابية. فعندئذ يؤدي تفاعل التجربة وصياغة المفهوم إلى تعريف أوسع قبولاً إن لم نقل توافقاً عاماً.

ظهر الكثير مما نفهمه اليوم على أنه من عناصر التنمية بالاعتماد على النفس في وثائق مثل «بيان آروشا» (Arusha Declaration 1967) و «بيان كوكويوك» (Cocoyoc Declaration 1974) و «بيان مراكش» (The Marrakesh Declaration 1977) وجميع هذه الوثائق تضمنتها ملاحق كتاب غالتونغ وآخرين[21]. كما أن «تقرير وأعمال ندوة پغواش»[22] يقدم اسهامات في الاتجاه نفسه. على أن معالجة جميع هذه الوثائق تتسم بقدر من التعميم المفرط وترد عبر صياغة طوباوية المنحى في معظم الحالات. وهكذا في محصلة الأمر يبقى أن إسهام يوهان غالتونغ في صياغة وبلورة المفهوم (وكذلك في بحث مبررات الاعتماد على النفس وممارسته)، مما تدور حوله ورقته المشار إليها قبلاً، يستحق التنويه والتقدير لما تضمنه من تحليل يلقي الضوء على مفهوم الاعتماد على النفس. ويشدد لب اسهام غالتونغ ـ في ما يختص بمبدأ الاعتماد على النفس ومفهومه ـ على أن مضمون هذا الاعتماد يشمل الرغبة في التمرد على حالة التبعية، وفي الخلاص من الخضوع والخنوع، وفي السعي لتجدد المجتمع، كما يشمل

---

(٢٠) التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) انظر: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*, annexes.

(٢٢) انظر: Ashok Parthasarathi, «The Role of Self - Reliance in Alternative Strategies for Development: Report of the 24th Pugwash Symposium held at Dar-es-Salaam, Tanzania,» *World Development*, vol. 5, no. 3 (1975), and W.K. Chagula, B.T. Feld and Ashok Parthasarathi, eds., *Pugwash on Self - Reliance: Proceedings of the 24th Pugwash Symposium, Dar-es-Salaam, Tanzania, 1975*, Pugwash Monographs (New Delhi: Ankur Publishing House, 1977).

الاستعداد للنضال من أجل هذه الأغراض. ومع أنه لا يختلف في موقفه هذا مع كتّاب آخرين تناولوا الموضوع نفسه لأن مصطلح «الاعتماد على النفس» يستدرج مثل التشديد الذي نلمسه في مساهمته، إلا أن غالتونغ عالج الموضوع بشمولية ولم يهمل جوانب أساسية فيه. لكن يبقى أن نبين أن المفهوم الذي نحن بصدده، فيما هو يقدم توصيفاً لنوع معين من التنمية، يحتاج إلى تأكيد «ظلال اضافية» لمعناه: انه يتصل بتنمية ذات توجه اجتماعي من النوع الذي جرى توصيفه في الفصل الأول من هذا الكتاب. ومع أن المفهوم يحمل مثل هذا المعنى للمفكرين الذين ينادون به، إلا أن تلك الظلال لا ترد صراحة، وإن جاءت ضمنية في معظمها - فكأنما مجرد استخدام عبارة «التنمية المعتمدة على النفس» يكفي في ذاته ليجعل القارىء يدرك الطبيعة المعيارية للتنمية المعنية.

على أن غالتونغ يتعدى الفهم العريض للاعتماد على النفس ليحدّد، وبتفصيل، ما يراه كتبرير نظري للاعتماد على النفس. وهو يقوم بذلك عبر تسجيل ثلاث عشرة نقطة يعتقد أنها تجسد مختلف جوانب أو «فضائل» الاعتماد على النفس. وسندرج عناوين النقاط، وهي تدل بشكل واف على مضمونها، مما يغنينا عن تقديم الايضاحات حولها. أما النقاط فهي التالية[٢٣]:

١ - بفضل الاعتماد على النفس، تتحول وجهة الأولويات صوب الانتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الأكثر حاجة.
٢ - بفضله تتأكد المشاركة الجماهيرية.
٣ - بفضله تستخدم عوامل الانتاج بشكل أفضل بكثير.
٤ - بفضله تتنشط النزعة الخلاّقة.
٥ - بفضله يتوفر قدر أكبر من الاتساق والتلاؤم مع الأوضاع المحلية.
٦ - بفضله يتحقق قدر أكبر من التنوع في التنمية.
٧ - بفضله تنخفض درجة الاغتراب.
٨ - بفضله يصبح التوازن البيئوي أكثر سهولة في التحقيق.
٩ - بفضله تتحول العوامل الخارجية الايجابية إلى الداخل أو تحول إلى الجيران.
١٠ - بفضله يتحقق للتضامن مع الآخرين الذين هم في وضع مشابه قاعدة أكثر صلابة.
١١ - بفضله تتزايد القدرة على مقاومة التلاعب الناجم عن التبعية في مجال التجارة.
١٢ - بفضله تتحسن قدرة الدفاع العسكري للبلد المعني.
١٣ - بفضله يتحقق تقارب (في مستويات القوة) بين المركز والتخوم (في النظام العالمي المعاصر).

---

(٢٣) أنا مدين للمؤلف ولمحرري وناشري كتاب (Galtung) (والناشر هو معهد الدراسات الانمائية، جنيف) للسماح لي بتسجيل عناوين النقاط الثلاث عشرة التي يجدها القارىء في الصفحات ٢٧ - ٣٤ من الكتاب المشار إليه، انظر: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., Ibid.

وكما يلاحظ في النقاط الثلاث عشرة المسجلة، فإن غالتونغ يفترض مضموناً معيناً للاعتماد على النفس لا يوحي به المفهوم بالضرورة، باعتماد الدقة في التوصيف وبالتقيد بالمعنى الحرفي للمفهوم. غير أنه بشكل ما ـ في الغالب بفضل الوثائق التي أشرنا إليها في فقرة سابقة ـ فإن المضمون (الذي يوحي به المفهوم كما نبحثه في هذا الكتاب) أصبح يعتبر جزءاً مكوناً لمفهوم الاعتماد على النفس والتنمية التي يتم توسلها بفضل استراتيجيته.

كذلك نلاحظ من النقاط السابقة، أن غالتونغ ينتقل بين «المستوى الجزئي» و«المستوى الكلي» لفهم الاعتماد على النفس (كما استخدمنا المستويين قبلاً). فالنقاط في ذاتها تعكس في ما تعكس اهتمام الكاتب بتحرير المجتمع، أو المجتمعات المحلية داخله، من سلطة القوى الخارجية (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) وتغلغلها، سواء أكان التغلغل اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو عسكرياً. وفي ما يتصل بمخاطر التغلغل الثقافي فإن غالتونغ لا يبدي القدر نفسه من التشديد الصريح كما يفعل الكاتب اغناسي ساكس (Ignacy Sachs)[(٢٤)]. إذ ينسب ساكس إلى ذلك التغلغل المسؤولية الكبرى في التبعية، ولكنه يرى أن العلاج المضاد لها يكمن في الاعتماد على النفس. غير أن ساكس، إذ هو يقول بإمكانية تحقيق نمو خارق للعادة في ظروف التغلغل التقاني والثقافي ـ كما يشاهد في فترة ما بعد الحرب في اليابان والبرازيل وايران[(٢٥)]، ويستطيع المرء أن يضيف كوريا الجنوبية وسنغافورا وتايوان ـ لا يقترح الموقف الواجب اتخاذه الذي يكون قادراً على تفسير الظاهرة ـ المفارقة التي تنعكس في إقراره المشار إليه للتوّ. ثم يستمر ساكس بالقول إن التغلغل الثقافي، مضافاً إلى سوء عدالة التوزيع وتآكل البيئة وتدهورها داخل البلد المتخلّف يمكن أن يقترنا بالنمو أو بالتنمية التابعة.

دون الذهاب إلى مدى أبعد في ما تناقشه فصول القسم الأول من كتاب غالتونغ الذي نحن بصدده، وهو (أي القسم) يعنى بـ «المفاهيم والايديولوجيات»، نلاحظ أن معظم المشاركين ببحوث الكتاب يرون إما صراحة كما يفعل كنيانا موتومبو[(٢٦)]، أو ضمناً كما يفعل الآخرون، بأن أحد مؤشرات الاعتماد على النفس هو ألاّ يقوم بلد ما بتقليد النموذج الانمائي كما يتكشف ويتطور في بلد أو مجتمع آخر، على اعتبار أن ذلك يتناقض مع مبدأ أو فلسفة الاعتماد على النفس. وينطلق موتومبو بالقول: «بما أن كل أمة تستطيع أن تخلق ايديولوجيتها الخاصة بها حول اصالتها بالاتساق مع قيمها ومعاييرها الثقافية، فإنها تستطيع كذلك أن تقرر المضمون الخاص لتنميتها المعتمدة على النفس بالاتساق مع حاجاتها»[(٢٧)].

لئن توقفت طويلاً عند كتاب **الاعتماد على النفس: استراتيجية للتنمية** تحرير غالتونغ

---

(٢٤) Sachs, «Ghandi and Development: A European View».

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٢٦) Kanyana Mutombo, «Self - Reliance and Authenticity: Two Components of a Single Problem,» in: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., Ibid.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٣.

وآخرين، فذلك لأنه في نـظري أهم الكتب المتاحـة حاليـاً مما استـطعت الوصـول إليه حـول الموضوع. غير أنه، انطلاقاً من أن هناك نزوعاً طبيعياً لدى المؤلفين للتشديد على نقطة مركزية معينة في توصيفهم وتوضيحهم لمفهوم ما، تماماً كما يفعـل رسام «الكـاريكاتـور» (أو الرسـام الهزلي) الذي يضخم ملمحاً ما في الوجه لكي يبرز ما يـرغب في أن يراه أو يجـده من يشاهـد الصورة في ذلك الوجه، فإن كلاً من المشـاركين بـإعداد بحـوث الكتاب الـذي نحن بصدده يبرز نقطة معينة أو أخرى يراها قريبة من جـوهر وروح الاعتـماد على النفس. غـير أنني في ما يلي، سأخرج على المألوف بالنسبة إلى التركيز بأن أقدم عـلى عرض فهمي لمـاهية الاعتـماد على النفس والتنمية المنطلقة بفضله، وذلك بغربلة مختلف الجوانب الـرئيسية لمفهـوم هذا الاعتـماد كـما تبلورت. إنني إذن سـأعتمـد مقـاربـة غـير «متمحـورة حـول الـذات»، وإن لم تكن «تجميعيـة»[٢٨] فحسب، وإنما هي بـالأولى محاولـة دمج تلك العنـاصر أو الجوانب من المفهـوم المتصلة ببعضهـا سببياً (عضـوياً)، وذات الصلة اللصيقـة مفهوميـاً وعملانيـاً بـالجهـد الـذي يستهدف التنمية. وأضيف أن البحث التالي يتخذ من الوطن العربي بؤرة تـركيز لـه، وهكذا فالنقاط التي سترد تتضمن ما هو ذو علاقة خاصة بحاجات المنطقة العربية ودلالة خاصة لها.

إنني أتبين سبعة جوانب متداخلة أو متصلة معاً لفهم الاعتماد على النفس كاستـراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، على النحو التالي[٢٩]:

الجانب **الأول** هو حـاجة مجتمعـات العالم الثـالث لتحرير نفسها من فلسـفـة ومضمون النموذج النيو ـ كلاسيكي الاقتصادي، وكذلك السوسيولوجي، للتنمية (كما بحثناهما سابقاً). فهذا النموذج يمثّل في نظر المؤيـدين الكثيرين لـه، المثال الـوحيد الجـديـر بـالتمثل القـادر على ايصال البلد المتخلف إلى التنمية ـ ونعني هنا المثال الرأسمالي الصناعي الغربي بمبادئه وهيكلياته وخطوطه التوجيهية ونتائجه النهائية. فهو يقدم «التغريب» على أنه البيئة (بمعنى مجموعة القيم والفلسفـة والتوجـه والنظام والهيكليـات والأدوات) التي تـستطيـع التنمية ضمنها وبفضلها أن تتكشف وتنـطلق، شريـطة أن يكـون السعي إليهـا جـاداً ونشيـطاً، وأن يتم بـالتعـاون مـع المجتمعات الرأسمالية الغربية. ويقول النموذج المشار إليه بأن تنمية المجتمعـات تمر بمـراحل، ولكن ضمن وحدانية المسار الانمائي: بعبارة أخرى، تنطلق التنمية من مرحلة إلى أخرى وإن بلغ كـل مجتمع واجتـاز مرحلة مـا في مـوعـد يختلف عن مـوعـد بلوغ واجتيـاز مجتمـع آخـر للمرحلة. إلا أن قدر جميع المجتمعات في النهاية أن تصل الغرض الانمائي المنشود إذا تقيدت بـ «أصول اللعبة». ويتضح مما سبق أن هذا المنظور الانمائي يتّسم بالتفاؤل بالضرورة، كما أنه

---

(٢٨) بمعنى: Eclectic.

(٢٩) يُشكـل لب النقـاط ١ ـ ٧ في النص، التي تمـلأ بقيـة القسم في الفصـل الثـالث، صيغـة موسعـة ومعدلة من جزء من ورقتي التي أشير إليها قبلا، ويجـد القارىء القسم الـذي نعنيه في الصفحـات ٩٠٨ ـ ٩١٣ من هـذه الورقـة. انظر: يـوسف صايـغ، «نحو تنميـة مستقلة في الوطن العـربي،» ورقة قـدّمت إلى: التنميـة المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشـات الندوة الفكـرية التي نـظّمها مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ص ٩٠٧ ـ ٩٣٠.

«اقتصادوي وحتمي التوجه»[30]. من هنا، فإن المنظور يخلق شعوراً مضلِّلاً (بكسر اللام) بالثقة[31]. وهو يقوم على مفهومية كونية كما يتبين من طبيعته ودلالاته[32]. وينبغي أن تتماهى المفهومية المشار إليها[33] مع المواصفات العامة والهيكليات والمضامين التي يحسن بالبلدان الساعية إلى التنمية أن تنشط ضمنها وبالاتساق معها.

يمتد تحت هذا الجانب من الاعتماد على النفس الاعتقاد بأن التنمية هي عملية تحرير ذاتي لا تمكن محاولة تحقيقها إلا بعد التحرير السياسي للبلد المعني. على أن هذا الاشتراط لا يمثل إلا أحد أوجه «فك الارتباط» المدروس والمصمم برشدانية والذي يليق بالبلد المعني السعي إليه للتفكك من إسار النظام الرأسمالي العالمي. وتقع الأوجه الأخرى في كل من نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. على أن فك الارتباط لا يعني الانعزال والانغلاق غير المرن، كما بيّنا قبلاً وكما سنعود ثانية إلى التأكيد في سياق آخر. إنما هو يعني العودة إلى مصادر القوة الذاتية، والموارد والقدرات والمصالح الذاتية، على أمل تحقيق تنمية ذات توجه داخلي بفضل السعي إلى استقلالية عملية اتخاذ القرار، في اقتصاد وطني يضع العلاقات الخارجية في خدمة ضرورات التراكم والانتاج الداخليين والمصالح الداخلية.

على أن تأكيد ضرورة أن تحرر بلدان العالم الثالث نفسها من «مواصفات» النموذج الكوني - سواء أكان رأسمالياً أو ماركسياً - وكنا قد بيّنا أسباب عدم ملاءمة هذه المواصفات لحاجات وأوضاع البلدان المتخلفة - يتطلب مزيداً من التوضيح والاستدراك. ففي حين يمكن تبرير رفض النموذج، كذلك يمكن تبرير القول بأن بعض أجزاء منظور التنمية ومحاورها ملائم لجميع البلدان، دون أن نقع في تناقض في المضامين. ذلك أن عدداً من عناصر التنمية يمكن أن يتمتع بقبول عام كأهداف جديرة بالنشدان من أجل تحرير المواطن وتمكينه من «التحقق الذاتي»، بالانسجام مع الأهداف المجتمعية والبيئية.

وإلى جانب قبول بعض «المرغوبات» على المستوى العالمي هناك أيضاً تعددية ينبغي القبول بها. ونعني بهذا الاقرار بأن من الواجب أن يؤخذ بالاعتبار عدد من العوامل المختلفة، التي تتباين بين بلد وآخر، ومرحلة تاريخية وأخرى، وهي تنبثق عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والهيكلية التي تقترن بها هذه المرحلة أو تلك، وهذا البلد أو ذاك. وتتباين العوامل كذلك بالنسبة إلى تباين الرؤى والمناظير والتوجهات والتطلعات لدى المجتمعات والقوى التي تحدد تلك الرؤى والمناظير والتوجهات. وأخيراً، فإن العوامل تتباين بتباين المشكلات والمعوقات الخاصة بالمسار الانمائي في كل مرحلة زمنية وبلد. وهكذا، فإن

---

(٣٠) بمعنى: «Economistic and Deterministic». وكنا قد بيّنا قبلاً ما نقصده بمصطلح «اقتصادوي».

(٣١) انظر: Howard J. Wiarda, «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World,» *Journal of Developing Areas*, vol. 17, no. 4 (July 1984).

(٣٢) انظر: S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations,» *Cultures et développement*, vol. 15, no. 2 (1983).

(٣٣) تتماهى بمعنى: To Identify with.

التنمية المعتمدة على النفس لا تعني فحسب رفض النماذج «الجاهزة والمعلّبة» المستوردة، وإنما تعني كذلك الاصرار على الابداع والاستنباط في كل من المجتمعات المعنية، القائم أولاً على خصوصية توجه المجتمع وتطلعاته ومعطياته ومصالحه وحاجاته، وثانياً على آلامه ومخاوفه متى أمكن تحويل هذه الأخيرة إلى قوى دافعة ومحفزة. وأخيراً على قدراته وحكمته المتراكمة الناجمة عن تجربته السابقة.

من هنا ضرورة التأكيد على خصوصية كل مجتمع في كل من مراحله التاريخية ـ بما يعنيه هذا للتنمية بالنسبة إلى صياغة المفاهيم وأنظمة التفكير، والتنظيم، وديناميكية العمل. ومن الجلي أن هذه تتباين من مجتمع إلى آخر، ضمن القول بـ «كونيّة» أهداف مركزية معينة للتنمية. بعبارة أخرى، من الخطأ مفهومياً ومنهجياً أن تصنّف البلدان إلى متقدمة (أو فئة حققت التنمية) وأخرى متخلّفة على أساس مستوى الدخل الفردي، أو الموقع الذي بلغه كل بلد على سلّم الدخل. بل إن القول يصح بالأولى بأن الأكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث قد حققت درجات متفاوتة من التنمية المشوّهة أو المفتتة (أي حيث توجد جيوب أو جزر متباعدة من التنمية الجزئية في بحر من التخلف) مقابل بلدان المركز الصناعية المتقدمة. غير أنه، حتى مع تصحيح مثل هذا في المصطلحات المستخدمة، يظل المرء معرّضاً لمواجهة قدر من التمييز الخاطىء لأن البلدان المتقدمة نفسها تعاني عدداً من المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية والبنيوية، ومن جيوب الاغتراب، ومن أكلاف ثقيلة معينة نشأت بسبب النمو المرموق المتحقق نفسه[٣٤]. غير أن هذا الاستدراك لا يشكل همّاً مركزياً لنا في هذا المقام.

من الميسور ملاحظة التباين بين بلدان العالم الثالث والتدليل عليه، مع أن عدداً كبيراً منها يتميز بصفات مشتركة: ككون البلدان المقصودة كانت تحت حُكم أجنبي مما أدى إلى تبعيتها لبلدان المركز بدرجات متفاوتة في مختلف نواحي الحياة. والاستنتاج المنطقي من الملاحظتين السابقتين عندما تقرآن سوية أنه لا توجد بين أيدي الاقتصاديين **نظرية عامة للتنمية** صالحة لأن تنطبق على جميع البلدان، قادرة على تفسير التجارب الماضية وتتضمن القدرة كذلك على صياغة التوقعات المستقبلية (وبالعكس، فبالإمكان **وجود نظرية للنمو الاقتصادي**). لهذا يتوجب على كل من البلدان الساعية صوب تنمية معتمدة على النفس أن يصمم نموذجه الملائم لأوضاعه وحاجاته، بما يترتب على ذلك من بلورة المفاهيم ومضامينها،

---

(٣٤) انظر في هذا الصدد: Wemegah, «Self - Reliance and the Search for an Alternative Life Style in Industrial Countries,»; Edward J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1979), and Ernst F. Schumacher, *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered* (London: Abacus; Sphere Books, 1984).

وشوماخر، هو في الواقع، ذو صلة وثيقة بالموضوع، مع أن زاوية النظر التي يتفحصه منها أوسع بكثير. ومن أجل تفحص الموقع الاجتماعي والاقتصادي المؤذي لسياسات نفطية رئيسية معينة في الوطن العربي، انظر:

Yusif A. Sayigh, «The Social Cost of Oil Revenues,» paper presented at: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World,* proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980).

واختيـار الأهداف، وصيـاغة الاسـتراتيجيات والسيـاسات ورسم الـبرامج والخـطط، وتنظيم عملية التنفيذ والمتابعة.

الجانب الثاني للاعتماد على النفس مما نتنـاوله حتى الآن يتصـل بصورة خـاصة بـالوطن العـربي: إنه ضرورة تحقيق تمـازج منسجم في عملية صهـر قيم التحديث والقيم المتضمنـة في العودة إلى الأصول الدينية. إن هذا الجانب يشكـل شرطاً ضروريـاً في السعي السليم صوب التنمية بالاعتماد على النفس، وذلك بسبب الصلة الوثيقة بين هذا السعي من جهة، والحـوافز والأهداف والمحددات والمعايير اللازمة للتنمية المنشودة، من جهة أخرى. فالكثير من عنـاصر أو مكـوّنات التنميـة المنشودة في الـوطن العربي يحكم عليـه بـالمقـاييس والاعتبـارات الـدينيـة الأصولية على أنه ليس فقط ذا شأن انمائي، أو مضراً، أو غير ضروري، بل إنه يجسّد خطيئة دينية. وفي حين لا يستطيع المحلل الموضوعي إلا أن يتفق مع كثير ممـا يحكم عليه عـلى النحو المذكور بين عناصر أو مكونات الحداثة ـ ونعني ذلك الجزء الذي يمثّل انتهاكاً صارخاً أو قبيحاً لتراث المجتمع الثقافي (والدين العنصر الرئيسي فيه)، وكـذلك للقيم وللحسّ الأخـلاقي، أو انتهـاكاً للحس العـام المفترض في حسن استخـدام الموارد ورشـدانيتـه ـ فـإن الحكم الصـارم الشمولي الذي لا يفسح المجال للاستثناء أو الاستدراك أو للتحليل العقـلي يصدر في الغـالب عن دغماتية مكثّفـة وحرفيـة في فهم النصوص الـدينية، أو عن رفض مبـدأ الأخذ بـالتجربـة التاريخية بالنسبة إلى المفاهيم، ومبادىء السياسة والحكم، والمؤسسات، والتنظيم الاجتـماعي، وقضايا أساسية أخرى في حياة المجتمع وبنيته.

يتضمن التمازج المنسجم (الذي أشـير إليه في مـطلع الفقرة السـابقة) الـلازم تحقيقه في السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس، الحفاظ على المبـادىء الأخلاقيـة والقيم الأسـاسيـة في تراث المجتمع العربي الذي هو اسلامي في جوهره حتى إذا تـطلب الأمر اجـراء تعديـلات أو تكيفات معينة توجبها الحقيقة والتجربة التاريخية. غير أن الحفاظ ينبغي أن يقترن بـالمرونـة في صيـاغة وبلورة الأفكـار والمفـاهيم والمؤسسـات، وفي تكـوين أنمـاط التـنظيم ورسم الخـطوط التوجيهية و «هندسة» الأدوات اللازمة جميعها للعمل المجتمعي، ليكـون هذا متنـاغماً مـع نمو التجربة العربية وتراكمها عبر العصور العديدة الماضية. فإذا سُمح للمرونة أن تأخذ مكـانها، يتناقص الخطر من أن يصبح التاريخ والتراث الاسلامي العربي «سبباً للإحـراج»[٣٥] (كما عـبّر مفكر اسلامي حديث عن ذلك الخطر)، فيما إذا رفض الفكر الأصولي ضرورة تـطوير أنـظمة تفسـير النصوص ومـا يتطلبـه ذلك من مهـام، وكذلـك إذا رفض البحث عن حلول وأجوبـة للمشكـلات والقضايـا المعاصرة ضمن أطـر فكريـة وتحليلية ومنهجيـة معاصرة ـ كـأنما تجـربة القـرون الطويلة المـاضية لا تـوجب اجراء أي تبـديل في طبيعـة وفهم مثـل تلك المشكـلات والقضايا، وفي الاجابة عنها وايجاد الحلول لها.

---

(٣٥) استعرت الاشارة إلى فكرة «الإحراج» ضمن السياق الذي يحتويها في الكتاب الحالي، من:
Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (London: Macmillan, 1982), pp. 1-17.

من الضروري أن نشدّد أنه ليس من تناقض بين الإلحاح بأن تبني مبدأ واستراتيجية الاعتماد على النفس ينبغي أن يستهدف في السعي نحو تنمية صادقة وذات معنى عميق منطلقة ذاتياً من جهة، ومن جهة أخرى الالحاح على الاتسام بالمرونة التي أكدت عليها في الفقرة السابقة. فالمرونة ضرورية حتى إذا كان ذلك يعني التعلّم من خبرة وتجربة مجتمعات أخرى، شريطة الحفاظ على استقلالية القرار في ما يجري الاقتباس والافادة منه من الخبرة والتجربة إياهما، وشريطة تكييف ما يكتسب ليتسق مع المساهمة العربية (أو مساهمة البلد العربي المعني) في دراسة وتفسير التجربة المقتبس منها، بحيث يصبح ما يكتسب بفضل الاقتباس متناغماً ـ بعد التكييف ـ مع المجتمع العربي وقيمه الأساسية وحاجاته ومصالحه ومعطياته. ومن الواضح أن عملية كهذه تتطلب نظرة فاحصة إلى الذات وإلى القدرات العربية، وحشد ما يتوفر من صفات المبادرة والاستنباط والأصالة، وهي صفات يتمتع العرب اليوم بقدرة احتمالية على تجسيدها.

أما الجانب الثالث للاعتماد على النفس فيكمن في الادراك السليم والمتوازن للتبعية، وفهم معناها وطبيعتها وجذورها وما لها من آثار ودلالات بالنسبة إلى نواحي الحياة المختلفة. ومما هو ذو شأن خاص في السياق الحالي ادراك هوية الأدوات الرئيسية للتبعية بتفرعاتها التي عدّدها اقتصادي عربي معروف هو ابراهيم سعد الدين عبد الله[٣٦] على النحو التالي:

أ ـ الاستخدام على نطاق واسع لآليات الاعلام والاتصال والترويج (التسويق) الحديثة، من أجل خلق أنماط استهلاكية جديدة في بلدان العالم الثالث.

ب ـ تثمير البلدان الصناعية المتقدمة المباشر في انتاج المواد الأولية لأغراض التصدير، أو في قطاع السياحة أو الصناعة التحويلية، إما لتلبية الطلب المحلي أو للتصدير.

ج ـ تشجيع اللجوء إلى القروض والمساعدات الخارجية على نطاق واسع من أجل تحديث البنية التحتية.

د ـ استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، إلى آخره) كأداة لضبط وتوجيه السياسات الاقتصادية في البلدان المتخلفة.

هـ ـ توجيه العلم والتقانة بحيث يتم التشديد على موقع السيطرة الذي تحتله الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، والتحكم بأسواق البلدان النامية وتحديد وجهات جهودها الانمائية.

و ـ استغلال القدرة على التأثير في وسائل الاعلام ومصادرها لغرض تثبيت سيطرة الشركات العملاقة ورضوخ البلدان النامية لتوجهات الأسواق الرأسمالية العالمية.

---

(٣٦) انظر: ابراهيم سعد الدين عبد الله، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠).

ز ـ استغلال السيطرة على وسائل الاعلام واستخدام الترويج من أجل احداث تغيرات أساسية في القيم والتوجهات والثقافات، وفرض «الثقافة» الاستهلاكية الرأسمالية الغربية.

ح ـ الاستخدام الواسع النطاق للعون المقدم للتدريب والبحث من أجل تطوير أنظمة الادارة، والتخطيط والمحاسبة، ومن أجل تطوير أنظمة المعلومات والأمن الوطني والتحكم بها.

ط ـ استغلال الحاجة إلى التسلح، ومشتريات الأسلحة، والتدريب العسكري والمعونة العسكرية كأداة تحكّم وسيطرة.

يشكل إدراك طبيعة التبعية ودورها شرطاً ضرورياً لتقييم امكانية وجدوى التحرك لوقف اتساعها ومن ثم لإرغامها على التراجع على مختلف الجبهات التي تترسخ فيها. كما يشكل الخروج بتقييم واعد بالنسبة إلى الامكانية والجدوى اختراقاً لعائق التبعية الذي يحول بين المجتمع المعني وهدف التنمية السليمة والصادقة، وبالعكس يعمل على تشويه ما يتحقق من تنمية. من هنا ضرورة اجراء تقييم للامكانية والجدوى باتجاهاتها ودرجتها من أجل استكشاف امكانية تنمية القدرة العربية لاطلاق مسار انمائي بالاعتماد على النفس ـ القادر وحده على توفير أجوبة مرضية للأسئلة الأربعة التي طرحناها في الفصل الأول من الكتاب.

فإذا خرج الاستكشاف بأجوبة ايجابية، يكون من الممكن تقديم الشروط الضرورية والكافية معاً لاطلاق العملية المزدوجة، أي التحرر من التبعية والتقدم نحو التنمية المعتمدة على النفس ـ وذلك بفضل تضافر الادراك السليم، واتاحة/ تلبية عدد من العوامل/ الشروط الجوهرية، والتصميم الجاد والجهد المتصل، التي تتمحور كلها حول التحرر والتقدم المشار إليهما. وفي هذا الصدد، فإن التساؤل الذي انتهى به القسم الأخير من الفصل الثاني (السابق) ـ أي التساؤل الذي دار حول قدرة النموذج الأساسي للتبعية على الحياة وصلته اللصيقة بظاهرة التخلّف وفائدته في تفسيرها ومن ثم في تصميم صيغة العمل من أجل التنمية ـ يصبح كذلك مُدخلاً (بضم الميم) في الالتحام بين ادراك طبيعة التبعية وتفسير ماهية الاعتماد على النفس.

لسنا في هذا المقام بحاجة إلى استعادة النقاط الرئيسية المنبثقة عن البحث الذي تضمنه الفصل السابق في السياق الحالي، إلا بالنسبة إلى التأكيد على الأطروحة القائلة بإمكان الانطلاق بعملية الانماء في ظل الرأسمالية، باستيفاء شروط معينة، مع وجود حالة التبعية، مع أن هذا الانماء يكون في مطلع الأمر تابعاً في بعض جوانبه الأساسية ومشوّهاً ومتقطّعاً أو مجزّءاً في جيوب متناثرة. على أنه، كما بيّنا قبلاً، من المبرر به التساؤل حتى مع الإقرار بالتوصيف الذي أوردناه للإنماء لتوّنا، فيما إذا لم تؤد دينامية التنمية بنفسها، إلى الاعتماد على النفس ضمن فترة زمنية معقولة وبتأثير وجود توجه انمائي لدى برجوازية وطنية. وعندئذ يتم هذا التطور بفضل قوى تحرر المجتمع اقتصادياً وتقانياً واجتماعياً وسياسياً التي تكون قد أطلقتها دينامية السعي لاستقلالية اتخاذ القرار. ففي نظري، ينبغي تبني توجّه أو موقف

طوعي لا حتمي تقريري في السياق الحالي، بمعنى أن التبعية ليست قدراً لا مفر منه كالقدر الذي تقول به الديانات الموحدة.

الجانب الرابع للاعتماد على النفس هو الحاجة لتطوير مفاهيم ومواقف ومسارات عمل ملائمة لظروف وأوضاع الوطن العربي ولاصلاح هياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع أهمية صياغة المفاهيم، يظل من اللازم تأكيد الأهمية الحيوية للفعل. ففي حين نرى أن وجود إطار نظري أمر جوهري ليتاح بفضله ادراك كيفية تصميم أو «هندسة» التبدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يظل مثل هذا الإطار ضرورياً في الأساس لكي يوفر الخطوط التأشيرية للفعل والسلوك. ونضيف أن صيغ العمل ذات الاتجاه الخاطىء هي أكثر أعناق الاختناق خطورة في عملية التصحيح المجتمعي وبالتالي في عملية التنمية. وهذا يعني أن المجتمع العربي لكي يكون متسقاً مع مبدأ الاعتماد على النفس، سيكون مدعواً ليس فقط لنبذ صياغة المفاهيم التقليدية المألوفة المتلائمة مع اقتصاديات النمو ضمن الأفق الزمني القصير، وإنما كذلك لصياغة أجوبة سليمة ملائمة للأسئلة الأربعة المسجلة في الفصل الأول، وبالتالي لرسم خريطة مسارات العمل القادرة على ترجمة الأجوبة المقدمة للأسئلة الأربعة من عالم الرؤية والادراك إلى حقائق ملموسة، ومن ثم للانطلاق بتلك المسارات. وهكذا لا يمكن أن تجسّد الأجوبة المعطاة مزيجاً سليماً للمفهوم والفعل - أو للنظرية والفعل - ما لم توضع الجماهير العربية، من ريفية وحضرية، في قلب الهم الانمائي وما لم تخدم الأجوبة غرض استهداف تنمية معتمدة على النفس إلى المدى الممكن، تنمية تكون متجهة ومدفوعة ومحركة ذاتياً من الداخل.

إن ما هو مستهدف من ارضاء الشروط المسجلة بتفرعاتها في ما سبق بشكل ملموس، هو بناء/ اقامة قاعدة اجتماعية/ اقتصادية قوية في الوطن العربي، بالتلازم مع تعزيز عملية فك الارتباط المدروس بين الأقطار العربية وبلدان المركز ومجابهة حالة التبعية. ويتوقع أن تكون هذه القاعدة قادرة في النهاية لا على الدفع باتجاه تنمية صادقة وشمولية فحسب، بل كذلك على توفير قدر معقول من الأمن للمجتمع العربي وأرضه واقتصاده في وجه التهديد الخارجي، وعلى تحرير تلك الأجزاء من الأرض العربية التي سقطت فريسة للاغتصاب الأجنبي.

يذهب الجانب الخامس للاعتماد على النفس إلى ما هو أبعد من وجوب صياغة وبلورة منظور انمائي متولد ذاتياً، والتأكد من أن هذا المنظور ذو توجه داخلي وأنه يستهدف ارضاء الأسواق الخارجية بعد تلبية الحاجات والمصالح الداخلية. من هنا أن الاعتماد على النفس يفهم في هذا السياق على أنه يضع التأكيد على القدرات والموارد العربية - القوة العاملة، التقانة، الموارد الطبيعية، رأس المال (الحقيقي)، والتمويل. كما يجب أن تفهم هذه القدرات والموارد بمعناها الحركي المتطور. بعبارة أخرى، يجب تقييمها لا من حيث درجة توفرها ونوعيتها وتنوعها في أي وقت معطى، وإنما كذلك من حيث الدرجة والنوعية وامكانية التنوع الاحتمالية في المستقبل. ويتطلب مثل هذا المعنى الحركي النهوض بالمهام التالية:

أ ـ التقييم الدقيق لما هو متاح للمجتمع مما يمكن تكميته وتحديده من قدرات وموارد، ولما يمكن تطويره احتمالياً.

ب ـ حشد القدرات والموارد هذه إلى المدى الممكن الأكثر ملاءة.

ج ـ الاستخدام السليم والرشيد للقدرات والموارد، مع اهتمام خاص بسلامة البيئة والحكمة في التفاعل معها.

د ـ اعادة توجيه الموارد البشرية عبر أقنية ثقافية وتربوية وتدريبية، وكذلك عبر توسيع الادراك السياسي والالتزام وتعميقهما. فإعادة التوجيه المشار إليها جوهرية من أجل جعل مشاركة قوة العمل في الجهد الانمائي أكثر فاعلية، وجعل العمل قادراً على الحصول على نصيب أكثر عدالة من الناتج الوطني. وهي جوهرية أيضاً من أجل انقاص مستوى الهدر سواء أكان ذلك داخل قطر واحد أو على صعيد الوطن العربي بأكمله، أو تمثل الهدر بـ «هجرة الأدمغة» إلى الخارج، أو (وهذا هو المبرر الأكثر أهمية) من أجل تعزيز كرامة العمل بغرس وتوطين «خلقية عمل»[٣٧] ملائمة لمتطلبات التنمية المعتمدة على النفس. ولعل النقطة التي نحن بصددها الآن ـ أي (د) ـ هي على الأرجح الأكثر مركزية والأكثر صلة بالسعي الهادف والمصمم نحو التنمية، ذلك أنه ما لم يتأصل الاعتماد على النفس كقيمة فاعلة بالنسبة إلى الموارد البشرية وتوجهاتها، يفشل الجهد الانمائي في انقاذ هدفه من التشوه والتحقق المبتور.

هـ ـ ترشيد السياسات المتصلة باستخدام الموارد المادية والمالية. وتستحق الأرض والمياه والمورد الهيدروكاربوني اشارة خاصة هنا[٣٨]. وبالاضافة إلى الاستخدام الرشيد للموارد المذكورة، من الضروري تنشيط عمليات الاستكشاف والتنقيب عن مخزونات أخرى من الموارد لم يتم بعد العثور عليها و/أو تطويرها، إلى جانب الاستخدام الانتاجي المنضبط لما هو متاح منها، من أجل وضع حد للإسراف في الانتاج (سواء من النفط أو الغاز أو الموارد الأخرى من باطن الأرض)، الذي يتم على حساب الأجيال العربية القادمة، ولإيقاف الاستخدام المؤذي للأرض والمسرف للمياه، وبشكل عام من أجل التفاعل مع البيئة بمسؤولية واهتمام بالحفاظ على الموارد، وبالناحية الجمالية من البيئة، وبالتعريف السليم للمستخدم النهائي بحيث يكون التعامل معه مجدياً ومجزياً. وفي ما يتعلق بالموارد المالية، تتمثل القضية التي تتطلب العناية بالحاجة إلى حشد المتاح من هذه الموارد بقدر أكثر كفاءة بكثير مما هو الحال الآن، سواء أكان ذلك باستعمال المزيد من الحكمة والدراية والأقل من حب الظهور والهدر في استخدام الأموال العربية، أو بوضع سياسات ضرائبية تتميز بالفعالية وتطبيقها بشكل يتميز بالتصميم والمساواة بين المكلفين (بمعنى النزاهة في التكليف وسدّ ثغرات التهرّب من دفع

---

(٣٧) بمعنى: Work Ethic.

(٣٨) انظر: Yusif A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, 1983).

الضريبة)، أو بوضع سياسات اجتماعية من شأنها أن تقوي حوافز العمل وتشجع على تنظيم مساهمته في الناتج الوطني. ومن ناحية أخرى، يتضمن ترشيد السياسات المالية اتخاذ موقف من القروض والمعونات الأجنبية يقول بعدم اللجوء إليها إلا حين يكون لا مفر من ذلك، أي بعد أن يكون قد جرى حشد كل ما يمكن حشده من الموارد المالية الذاتية. فالقروض والمعونات الأجنبية ليست غيثاً يهبط من السماء دون أن يكلف البلد المعني شيئاً، ولا هي موضوع تجوز مقاربته بالاستسهال كما كان الحال في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الآن[٣٩]. فإدراك المجتمع وإحساسه بالمخاطر والمصاعب المعنوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الاعتماد المتسرع و/أو المفرط على مصادر التمويل الأجنبية، ينبغي أن يكونا موضع توجيه وتنشيط.

و ـ إقامة قاعدة علم وتقانة واسعة وصلبة وإن كان ذلك بالضرورة بتدرج (على مستوى القطر الواحد كما على المستوى القومي في الوطن العربي)، من أجل تطوير قدرة علمية وتقانية ذاتية، ملائمة وفعالة، ومن أجل خفض درجة التبعية بشكل ملموس للقدرات التقانية الأجنبية عبر استيراد السلع الرأسمالية واستقدام الخبرات التقنية منها. ومن الواضح أن هذا العنصر في الجانب الذي نحن بصدده للاعتماد على النفس يتصل بوثوق بما يرد في الفقرة (د) أعلاه لناحية إعادة توجيه وتربية وتدريب القوى العربية العاملة والموارد البشرية بشكل عام. ولهذا فمن الضروري أن يجري تنسيق وثيق بين السياسات المتصلة بكل من العنصرين (الواردين في (د) قبلاً وفي (و) حالياً)، وأن يعمل على انسجامهما معاً، بالمعنى الوظيفي وكذلك الجغرافي (أي على المستوى القطري والقومي).

تدلّل العناصر المسجلة تحت الفقرات (أ) إلى (و) على فهمي للاعتماد على النفس، وتعكس اعتقادي بوجود العمل على تعزيز الاعتماد على النفس. غير أن هذا لا يتناقض مع ما

---

(٣٩) Rajoana Andriamanjara, «L'Aide étrangère vue des pays récéveurs,» *IFDA Dossier*, no. 43 (September - October 1984).

إن بحث اندريا مانجارا (Andriamanjara) شامل، بالرغم من أنه مقتضب ومكثف، والأدبيات التي تتناول المساعدات الخارجية كثيرة، وتشكل المجموعة التي نشير إليها لاحقاً في هذا الهامش عيّنة محدودة من الكتب التحليلية بينها، وبعضها يتخذ موقفاً نقدياً قوياً ويحذّر من الآثار السيئة للاعتماد الكثيف على المساعدات، انظر:

Ian Malcolm Little and J.M. Clifford, *International Aid: A Discussion of the Flow of Public Resources from Rich to Poor Countries, with Particular Reference to British Policy* (London: Allen and Unwin, 1965); Goran Ohlin, *Foreign Aid Policies Reconsidered* (Paris: Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development; Development Centre Studies, 1966); Harry J.P. Arnold, *Aid for Development: A Political and Economic Study* (London: Bodley Head, 1966); Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (Harmondsworth, Eng.: Penguin; New York: Monthly Review Press, °1974); Lord Lever of Manchester [et al.], *The Debt Crisis and the World Economy*, Report by a Commonwealth Group of Experts (London: Commonwealth Secretariat, 1984); Teresa Hayter and Catharine Watson, *Aid: Rhetoric and Reality* (London; Sydney: Pluto Press, 1985), and Ian Malcolm Little, *Economic Development - Theory, Politics and International Relations* (USA: Twentieth Century Fund, 1982).

قلت بـه قبلاً من وجـوب الانفتاح عـلى تجارب البلدان الأخـرى وتحديـداً بـالنسبـة إلى العلم والتقانة. فهنا أكثر من أي مجال آخر من مجالات المعرفة تتأكد الحاجـة إلى الانفتاح، إذا أخـذ بالاعتبار مقدار التقدم الواسع الذي تحقق، والتطور الـذي حظيت بـه منهجيات البحث (من أساسي وتطبيقي)، والالحاح التي يبلغ حد الحراجة بالنسبة إلى الوطن العربي فيـدفع في اتجـاه بناء قدرة علمية وتقانية تتيح للعرب تحسين مـوقعهم بالنسبـة إلى البلدان التي سبقتهم في هذا الميدان. إن عملية كهذه لا بد أن تتحرك في اتجاهين، عبر الأخذ والعطاء. فـإذا كان العـرب المعاصرون «يأخذون» في الغالب (إن لم نقل كلياً) فإن هذا ينبغي ألا يسبب تعقيداً كابحاً لهم يجعلهم يحجمون عن الأخذ والتكييف في المرحلة الراهنة ليتمكنوا لاحقاً من تقديم مسـاهمات هم مصدرها. ولعـل النجاح في مسـار متدرج كهـذا يسمح للعـرب باستعـادة ما هـو بأهميـة المكانة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها في المجال العلمي في عصر الحضارة الاسلامية/ العربيـة الذهبي ـ وإن جاءت الاستعادة ببطء عبر فترة زمنية طويلة. وقد يصح القول إن الاعتماد على النفس في المجال الذي نحن بصـدده يتطلب من الجهـد والتضحية والـوقت ما لا يتـطلبه أي مجال آخر. غير أن المكافأة تكون حتماً جديرة بالتكلفة والصبر اللذين لا مفر منهما.

يثير الاعتماد على النفس في السياق الحـالي من النقاش مسـألة وجـوب تفحص عدد من القيود والدلالات ذات العلاقة. ويحسن بالتفحص أن ينطلق من سبع زوايا ذات صلة خاصة بإمكانية تحقيق الاعتماد على النفس. وتتأكد هذه الصلة بشكـل بارز إذ إنها تنـطوي على قـدر كبير من النظر إلى الداخل أو الذات[٤٠] الذي يثيره الاعتماد على النفس. أما زوايـا النظر فهي التـالية: (أ) حجم الـسـوق الداخليـة؛ (ب) قاعـدة المـوارد المتـاحـة؛ (ج) تـركيب التجـارة الخارجية ونمط توزعها الجغرافي؛ (د) مدى اتاحة التقانة والمهـارات العـاليـة الملائمـة والفعالـة من مصادر ذاتية؛ (هـ) مدى اتاحة القدرات الريادية[٤١] والادارية الـذاتية؛ (و) مـدى اتاحـة الادخـارات المحلية من أجـل التثمير الملح في السلع الـرأسماليـة وتسريع تكـوين رأس المال، ومدى اتاحة العملات الأجنبية الصالحة لتمويل استيراد السلع والخـدمات الضروريـة لغرضي تكوين رأس المال والاستهـلاك؛ (ز) وفوق كـل ذلك، وجـود قيادة ذات تـوجّه انمـائي لا في المجال السياسي فحسب بل كذلك في مجالات وسائل الاعـلام، والتربيـة، والأعمال (القـطاع الخاص)، والعمل، والفكر.

تشكل محدودية توفر العناصر التي تناولتها النقاط السبع (أ) إلى (ز) أعناق اختناق بالغة الخـطورة لكل بلد في العـالم الثالث، وإن تبـاينت درجة خـطورتها من بلد إلى آخـر. على أن التباين لا ينجم عن مدى التـوفر الكمي فحسب وإنمـا يتعدى ذلـك إلى نوعيـة وفاعليـة تلك العنـاصر، والمدى الـذي يمكن ويجري تعبئتهـا فيه وسـلامـة أوجـه استخـدامهـا لـلأغـراض الانمائية، ودرجـة الابتكار والحـذق والهمة التي تميـز تطويـر العناصر، إذ هي ذاتهـا عناصر في العملية الانمائية.

---

(٤٠) بمعنى: Introversion.

(٤١) بمعنى: Entrepreneurial Talent.

وإذا انتقلنا من التركيز على الوضع داخل البلد الواحد بالنسبة إلى العناصر المشار إليها إلى الوضع الخارجي، فإننا نجد أن التمايز في درجة اتاحتها ونوعية كل منها يتصل بموقع كل بلد معني في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. ويحدد هذا الموقع تركيب التجارة الخارجية وحجمها واتجاهاتها الجغرافية، وكذلك التدفقات التقانية والمالية، والتدريب والتعليم اللذين يمكن توفيرهما. ولكن فوق ذلك كله فإن موقع البلد في النظام العالمي يحدد إلى مدى ملموس قدرة قياداته (السياسية وسواها) في التعبير بشكل ملموس عن التوجه الانمائي الذي قد تمتلكه في وجه ضغوط القوى الخارجية من اقتصادية وسياسية، في البلدان الصناعية المتقدمة وفي المنظمات المتعددة الأطراف التي تترجم في محصلة التحليل سياسات البلدان الصناعية المتقدمة.

أما إذا نظرنا إلى القضايا السبع (أ) إلى (ز) التي أثيرت في الفقرة ما قبل السابقة وذلك في السياقين الداخلي والخارجي معاً، فإننا نتحقق أنها تشكل معاً المحك أو الامتحان الذي يتقرر في ضوء نتائجه فيما إذا كان فك الارتباط مع بلدان المركز في النظام الرأسمالي العالمي ـ في حدوده المبررة وبدرجة ملموسة ـ يمكن أن يتحقق بصورة عملانية. من هنا تنشأ ضرورة تفحّص تلك القضايا امبريقياً، وبالدقة الممكنة، كما تشاهد حقيقتها وآثارها بالنسبة إلى بلدان محددة ومراحل تاريخية محددة ـ أي أن المطلوب ليس تفحّصاً تجريدياً ومفهومياً وعلى درجة عالية من التعميم. بعبارة أخرى: إن خصوصيات كل بلد بالنسبة إلى معطياته وأوضاعه، كما هي في وقت ما، ينبغي أن تؤخذ بالحسبان عند تفحص أهلية ذلك البلد للانطلاق باستراتيجية وسياسات الاعتماد على النفس. وهكذا، فبهذا الفهم لطبيعة القضايا، يمكننا اعتبارها «معايير الأهلية»[٤٢] للاعتماد على النفس. وبما أن هذه المعايير تشكل جزءاً مركزياً من امتحان الامكانية العملية لبلوغ حالة مرضية من الاعتماد على النفس، فستتفحصها بتفصيل في الفصل الرابع كما تمكن مشاهدتها في الوطن العربي تحديداً، حيث سيصبح البحث عندئذ أكثر امبريقية واستقرائية، وأقل استخداماً لمنهج الاستنتاج الاستباقي.

يتمحور الجانب السادس للاعتماد على النفس حول الحاجة لتبني منظور عربي قومي (يشمل المنطقة العربية بأكملها) في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تصميمها والسعي إليها، على أن يقترن هذا المنظور بالقدر الوافي من استقلالية اتخاذ القرار في الأقطار العربية كل بمفرده وذلك في مقابل الخضوع لقرارات تصاغ وتتخذ خارج المنطقة العربية. على أن مضمون المنظور القومي واقترانه باستقلالية القرار القطري يتطلب تحقيق الانسجام بين القرار القطري ونظيره القومي إذا كان للمنظور القومي أن لا يقع في تناقض وتصادم مع القرار النابع عن منظور قطري. ومنذ منتصف الستينات كان القرار القومي في أعلى درجاته الزامية (وإن كان الإلزام نظرياً في كثير من الحالات) يتخذ في مؤتمرات القمة العربية، ويتدرج نزولاً (على مستوى الوزراء) فيتخذ على مستوى جامعة الدول العربية بمجالسها الوزارية المتخصصة

(٤٢) استعملنا في النص الصادر باللغة الانكليزية، للتدليل على «معايير الأهلية»، مصطلح Criteria of Adequacy.

(الخارجية، الاقتصاد والمالية، التربية، الزراعة، الصناعة... إلى آخره). وفي الجوانب التقنية يتخذ القرار القومي على مستوى المنظمات والاتحادات القومية وسواها من مؤسسات تشترك البلدان العربية في عضوية مجالس ادارتها أو محافظيها، وأخيراً في العدد الكبير (الذي يبلغ المئات) من المشروعات والشركات المشتركة. وتقع تشكيلات وأنشطة هذه المجالس والمنظمات والمشروعات والشركات ضمن إطار اتفاقات توقعها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (وفي مجلس الوحدة الاقتصادية) أو في إطار قرارات تتخذ تحت مظلة الجامعة (أو مجلس الوحدة).

لا يعني الإصرار على استقلالية صنع القرار واتخاذه انكار الحقيقة الثابتة ان ما من قطر عربي، بل وما من بلد في العالم بأسره، متقدم أو متخلف، باستطاعته الادعاء بحق أنه يتمتع باستقلالية مطلقة في اتخاذ قراره، سواء أكان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي. ولا يعني الإصرار انكار حقيقة أن عملية اتخاذ القرار بالنسبة إلى القضايا الرئيسية لا بد من أن يسبقها ويرافقها أخذ الحقائق السياسية والاقتصادية المحيطة (اقليمياً وعالمياً) بالاعتبار. وهكذا، فإن القول باستقلالية القرار يجب أن يفهم في جميع الحالات بأنه مقيد بتحفظات واستدراكات لا بد منها، وبأن المستهدف هو استقلالية القرار إلى المدى الأقصى الممكن والمبرر بصدق.

ومن ناحية أخرى، فإن تبني منظور عربي قومي، بدوره، ينبغي ألّا يفهم أنه يعني تجاهل الوحدات السيادية الوطنية القائمة، في الوطن العربي، بتعددها، وبخصوصياتها التي هي مصدر اثراء لها وللوطن العربي بأكمله، مما يجعلها في معظم الحالات جديرة بالحفاظ والرعاية. فتبني المنظور القومي إذن إنما يعني أن الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، لكي تؤدي إلى النتائج المثلى مما هو مستهدف، يحسن بها أن تكون منسجمة مع نظائرها القومية التي تصاغ ويصار إلى اعتمادها وتطبيقها بحيث تسمح بالتعاون والتكامل بين الأقطار العربية بشكل متسع ومعمق. بالطبع، يدرك المعنيون بالشأن القومي أن التكامل، خاصة عندما يتسع أفقياً ويتعمق عمودياً، لا بد من أن يصيب بعض القطاعات أو الصناعات والأنشطة بخسائر مادية في واحد أو أكثر من الأقطار المشتركة بالمسار التكاملي، بسبب الانفتاح على المشاركين الآخرين عبر التكامل. غير أن فوائد التكامل ـ إذا كان ذا تصميم وتدرج سليم ورشيد وتوخى المصلحة العامة لا الجزئية تخصيصاً لهذا القطر أو ذاك ـ تصيب جميع الأقطار المشاركة به. وبالنسبة إلى المصالح الجزئية التي قد ينالها الأذى داخل قطر ما، هناك صيغ ممكنة للتعويض ولتيسير انتقال رأس مال المصالح المتضررة إلى قطاع أو نشاط آخر واعد، كما أنه يمكن تعويض قطر أو قطاع ما يناله الأذى بسبب شحة مورد ما يستخدمه أو ارتفاع سعره. والمجال مفتوح للإفادة من تجربة الأسرة الأوروبية الاقتصادية في هذا الصدد. فاحتمال وقوع أضرار بسبب العملية التكاملية، أو الاندماجية في مرحلة لاحقة، ليس ظاهرة تقتصر على حالات التكامل أو الاندماج. ذلك أن الأمر ينطبق كذلك في حال اصابة قطاع أو نشاط أو صناعة ما في بلد بمفرده، أو اصابة اقليم داخل بلد ما، بأضرار اقتصادية في حال تعزيز اندماج أجزاء ذلك الاقتصاد أو اكتساب صناعة أو نشاط ما قوة مرموقة يقع بنتيجتها ـ

ضرر مادي على صناعة مثيلة أو نشاط مثيل في البلد نفسه. فالانغلاق في وجه التعاون والتكامل لا يوفر ضماناً بأن أجزاء الاقتصاد المنغلق ستكون مسيّجة داخلياً تجاه أي تبدل في موازين القوة النسبية لمختلف القطاعات والأنشطة والصناعات الأخرى. (لن نطيل في بحث صيغ التعويض الممكنة كتبرير للانطلاق في المسار التكاملي، لأن ذلك يحرفنا عن بؤرة التركيز الحالية).

بقي أن نضيف ان جاذبية التكامل في السياق العربي تتخطى المزايا التي تنجم عنه وتشكل حوافز اقتصادية تدفع في اتجاهه. فهناك التوق التكاملي لدى غالبية رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين والقياديين في مجالات العمل والتربية والاعلام، وفوق هذا كله فإن التوق التكاملي شديد القوة لدى قاعدة عريضة من الرجال والنساء الحاصلين على التعليم الثانوي فما فوق والقادرين على التعبير عن مواقفهم وتطلعاتهم. ثم إن هذا التوق ينبت في تربة من المعتقد الديني والتاريخ والثقافة والخلفية الاقتصادية المشتركة، وكذلك فإنه يجسّد تطلعات وأماني مستقبلية ومصالح اقتصادية (وقومية بشكل عام) مشتركة. ويمكن التشديد على هذه العوامل المشتركة بالرغم من وجود أقليات دينية وعرقية في الوطن العربي، وبالرغم من تعدد المسارات التي اجتازها تاريخ الأقطار العربية في بعض مراحله خلال القرون الخمسة عشر الماضية التي تمثل امتداد التاريخ الاسلامي.

إذا عدنا إلى اهتمامنا المركزي ضمن الجانب الذي نبحثه من جوانب الاعتماد على النفس، نجد أن السبب في كون المنظور القومي العربي شرطاً ضرورياً للسعي صوب الاعتماد على النفس هو ـ بكل بساطة ـ أن الامتحان البديهي والواضح فوراً لمعطيات وقدرات الأقطار العربية الواحد والعشرين يظهر أن أياً منها لا يملك المقومات الأساسية للتنمية بالاعتماد على النفس. وتصدق هذه النتيجة سواء نظرنا إلى الجوانب السبعة التي نحن بصدد تقديمها في تعريفنا لمضمون الاعتماد على النفس، أو بشكل أكثر تحديداً إلى العناصر السبعة التي أسميناها «معايير الأهلية» عند تقديم الجانب الخامس (السابق). ومن ناحية أخرى بالمقابل، نجد عند اخضاع أوضاع الأقطار الواحد والعشرين للامتحان ـ حتى الامتحان الأولي ـ أنها مجتمعة ومتضافرة تمتلك، على الأقل، المقدار الأدنى الحرج من المعطيات والقدرات مما هو متاح حالياً وبالأولى مما يتمتع باحتمال عال من الاتاحة، الذي يسمح بالانطلاق في مقاربة التنمية بالاعتماد على النفس. (سنحاول اثبات صحة هذا القول بشكل امبريقي واستقرائي في الفصل التالي). على أن هنالك شرطاً ضرورياً آخر ينبغي اضافته إذا كان لما هو متاح من المعطيات والقدرات أن يصبح شرطاً كافياً إلى جانب كونه شرطاً ضرورياً. وسننتقل فوراً إلى ذلك الشرط.

الجانب السابع والأخير هو تصميم المجتمع على السعي صوب التنمية بالاعتماد على النفس، برشدانية وعزم وسلامة في الرؤية والتحليل. ويستدعي هذا الجانب توفر الارادة المجتمعية العربية لمجابهة تحدي التخلّف والتنمية المشوهة المسيطرة في ظروف التبعية، وبالإضافة توفر التصميم على الاقدام على تلك المجابهة بشكل قوي ومستمر، على المستوى

القطري وكذلك على المستوى القومي. ولا بد كذلك من أن يبرهن السعي الانمائي على ارتكازه إلى مقاربة ذكية ومحسوبة بدقة ومتدرجة للاعتماد على النفس، مقاربة تعكس مزيجاً حسن التوازن بين المثالية والواقعية، بين الطموح والقدرة من متاحة واحتمالية. ويستطيع المجتمع بفضل مزيج كهذا! أولاً، أن يصوّب النظر على أكثر الأهداف طموحاً مما يقدر على بلوغه بفضل قدراته وجهوده ومعطياته الداخلية، وثانياً، بفضل ما يتوفر من دعم ومساندة خارجيين خاصة من بلدان العالم الثالث ذات التوجهات والمواقف المماثلة بالنسبة إلى الاعتماد على النفس، ومن تلك القوى في العالم الصناعي (الرأسمالي والاشتراكي) التي تبدي تعاطفاً وتفهماً للاعتماد على النفس.

من الضروري التأكيد أن ما من جانب من الجوانب الستة للاعتماد على النفس التي سبق عرضها يستطيع بمفرده، كما أن الجوانب الستة لا تستطيع وإن تضافرت معاً، أن تجعل السعي لتحقيق الاعتماد على النفس مهمة جادة وواعدة. فقط إذا أتيح للجانب السابع الذي نحن بصدد بحثه الآن أن يفعل ويحقق وقعه بالكامل، وبمشاركة الجوانب الستة السابقة الذكر، يصبح السعي واعداً وذا دلالة في مساعدة المجتمع على تخليص نفسه تدريجياً من التبعية. ذلك أن المسألة ليست فقط وببساطة التيسّر الاقتصادي لعوامل وموارد معينة ذات أهمية حرجة، وإنما بالإضافة تتناول تعظيم قوة المعنويات والتصميم الوطني والقومي على التصدي لقوى التبعية وأدواتها وعملياتها وما يترتب عليها من نتائج. وبهذا، فإن مجابهة تحدي التبعية رهن بالقوة الإضافية التي توفرها «روح الجماعة»، والدينامية التي يمكن أن تتولد منها بفضل التعاون بين الأقطار ضمن اطار قومي والسعي الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي ومن ثم صيغة ما من الاندماج.

يبقى أخيراً أن أضيف أن تصميم الشعب بشكل عام، وتصميم قياداته بشكل خاص ـ على مختلف مستويات السلطة وفي مختلف مجالات الحياة ـ على أهميته، يظل أعجز عن أن يبرز ويكون فعالاً ما لم يستوف شرطان حرجان[٤٣]: **الأول** هو المشاركة السياسية الشعبية الواسعة (وضمن التعددية) في العملية الاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى التداول بالقضايا المتصلة بالعملية وبصنع القرار نفسه، في جو من احترام الحريات والحقوق الانسانية الأساسية. **والثاني** هو دفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مرضية ـ وهذا الشرط يمكن استيفاؤه بفضل توفير الخدمات الاجتماعية بكلفة مخفضة للشرائح الفقيرة بين السكان، وتبني سياسات مالية ونقدية قادرة على تضييق فجوة الثراء وتوزيع الدخل، وتوسيع فرص العمل المجزي والتعليم والتدريب للمحرومين. على أنه يجب ألا تغيب عن البال الحقيقة الدامغة بأن تحسن نمط التوزيع لا يمكن أن يكون ذا دلالة حقيقية وأثر ملموس إلا إذا كان هناك المزيد من مردود الانتاج المطلوب توزيعه بقدر أوفى من العدالة ـ أي إلاّ إذا اتسع الانتاج حجماً وتنوعاً وتحسّنت نوعيته. وبما أنه سيصار لاحقاً إلى بحث الشرطين المذكورين في هذه الفقرة بمزيد من

---

(٤٣) انظر: Yusif A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

التوسع في هذا الكتاب، فلن نذهب أبعد في تناولها هنا - إلا لنقول إن ارضاءهما يؤدي إلى رفع مستوى الالتزام الشعبي بمهام وموجبات التنمية بالاعتماد على النفس. فحيث لا توجد مشاركة سياسية تذكر، وحيث تكون الفرص الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ضيّقة بتشدد في وجه المحرومين، لا يمكن أن نتوقع قدراً يذكر من الالتزام الصادق والفعال.

الانتقال إلى مسار الاعتماد على النفس

في حين أن من السهل إلى حد ما التعرّف إلى المبادىء التي يقوم عليها الاعتماد على النفس وإلى مختلف جوانبه، بشكل مسبق ونظري، فإن تبنيه كمسار بشكل عملي والنجاح في اعتماده كاستراتيجية انمائية تحيط به صعوبات كثيرة. ويظهر من مراجعة الجوانب السبعة للاعتماد على النفس التي عرضتها في القسم السابق من الفصل مقدار الصعوبة في العثور على جميع الجوانب - بحيث هي حزمة مستلزمات أو مقومات ومضامين لامكانية الاعتماد على النفس بشكل ناجع، وكذلك مقدار الصعوبة في ارضاء جميع الاشتراطات التي بيّنت أنها جوهرية من أجل نقل المجتمع والاقتصاد في بلدان العالم الثالث إلى حالة من الاعتماد على النفس ذي الفاعلية والجدوى. وتكون المهمة صعبة بشكل خاص إذا جرت المحاولة للقيام بها في الوطن العربي، وذلك ليس فقط لأنه غارق في تبعية مكبلة ولكن أيضاً لأن المحاولات القليلة التي جرت للتوجه صوب الاعتماد على النفس في العقود القليلة الماضية أُجهضت، وحل محلها فعلياً المزيد من التبعية.

غير أن هذه التجربة غير المثمرة ينبغي ألّا تؤدي إلى اليأس. فبدلاً من التخلي كلياً عن المحاولة نتيجة ادراك مدى صعوبة الانتقال إلى حالة الاعتماد على النفس، يتطلب الأمر أن يرضى المجتمع بقدر من الواقعية وتوخّي ما هو عملي في تعيين أهدافه وتخطيط تحركه المتدرج صوب هذه الأهداف، ما أن يستخلص من تعرفه إلى معطياته وقدراته أنه يمتلك امكانية واعدة ملموسة للنجاح. فكما أن التبعية لا تتكون وتتطور وتتفرع إلى جوانب اقتصادية واجتماعية - ثقافية وسياسية بين ليلة وضحاها، أو بين عقد من السنين وآخر، بل عبر أجيال عديدة، كذلك فإن السعي صوب الاعتماد على النفس يستحق أن يمنح الفرصة الزمنية الكافية كيما يصبح قادراً على اجتياز الامتحان كاستراتيجية عملية وذلك بإخضاعه للتجربة والمساءلة من حيث قدرته على إعطاء دفع فعال للتنمية.

ليس الوقت بمفرده هو ما يحتاجه الاعتماد على النفس ليصبح مقبولاً وليترسخ ويأخذ شكله السليم والفاعل، فهو يحتاج كذلك إلى قبول المجتمع بفكرة المراحل، بحيث يتدرج تخطيط المجتمع لتحقيق الاعتماد على النفس ضمن مراحل تعبر عن التوقعات المعقولة من مرحلة إلى أخرى. ويمهد النجاح في مرحلة ما في ذاته الانتقال للمرحلة التالية ويجعله أكثر يسراً. وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن من الحكمة تعيين هدف ما للمرحلة الأولى، بحيث يتمكن المجتمع لدى بلوغه من التحرك قُدُماً وبسهولة أكبر صوب أهداف تالية. وفي هذه الحالة يمكن اختيار جانب مركزي حرج من جوانب الاعتماد على النفس

كنقطة انطلاق، كتحويل التشديد من التمويل الخارجي صوب التمويل الذاتي للتثميرات إلى المدى المستطاع، أو نقل الملكية الأجنبية للمناجم والسيطرة عليها، أو للمرافق العامة المملوكة لمصالح أجنبية، إلى مصالح وطنية، أو إعادة النظر في المنظور الانمائي للدولة واختيار الأهداف الانمائية ونظام أولوياتها والسياسات المتصلة بها بحيث تصبح أكثر قابلية للانسجام مع المقاربة المعيارية للتنمية ذات التوجه الاجتماعي.

على أن المهمة ـ حتى وإن جرى تبسيطها ـ قد تلقي عبئاً أثقل مما يستطيع معظم البلدان المتخلفة على النهوض به، إذا أخذنا قدرات هذه البلدان وظروفها بالاعتبار، خاصة بالنسبة إلى الضغط وتقييد الحركة الذي تشكله العلاقات والالتزامات الخارجية. ثم إن القيادات الوطنية قد تتردد أمام ضخامة مهمة التحوّل من التبعية إلى الاعتماد على النفس. صحيح أن وقع الصدمة، أو العلاج بالصدمة، الناجم عن استخدام «قوة دفع فعالة»[٤٤]، يمكن للمنظّر أو المستشار الجالس إلى مكتبه تبريره بل النصح به. إلا أن صنع القرار الملائم الذي يستهدف تحقيق انتقال سريع وواسع النطاق من حالة التبعية إلى الاعتماد على النفس لن يكون بالتأكيد جذاباً ومرغوباً فيه ـ مثلما هو للمنظر أو المستشار ـ حين يتصل الأمر بصانعي القرار، خاصة عندما يرون (أو يتصورون) ما يترتب على الانتقال من آثار خطيرة بالنسبة إلى علاقتهم أو علاقة بلدانهم بالقوى الأجنبية التي يتحركون في اطار التبعية لها، وعندما يرون ما سيكون للانتقال من آثار ضارة بمصالح بعض مراكز القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي داخل بلدانهم.

لا يجد المحلل معادلة أو صيغة واحدة للتحرك ملائمة لبلدان العالم الثالث بشكل عام. ثم إن المنظّرين والمخططين لا يستطيعون اعداد معادلة أو صيغة ملائمة إذا لم تكن في متناولهم القاعدة المعرفية والمعلوماتية اللازمة حول البلد الذي يعملون فيه أو من أجله، لتكون عناصر هذه القاعدة مدخلات في «انتاج» المعادلة أو الصيغة. كذلك ينبغي أن تأتي عناصر القاعدة مصادر اقتصادية أولاً، وكذلك سياسية واجتماعية وثقافية يمكن الركون إلى ما توفره، كما لا بد من أن تشمل تلك العناصر ما هو ذو علاقة بقرار الانتقال إلى حالة الاعتماد على النفس وذو أثر في تنفيذه، ليس فقط بالنسبة إلى البلد المتخلّف نفسه وإنما كذلك بالنسبة إلى موقعه في نسيج العلاقات الاقليمية/ القومية والدولية. ولعل البلد المعني الساعي إلى الانتقال المشار إليه يجد من الحكمة أولاً معالجة جانب أو أكثر من جوانب التبعية الحرجة يكون أقل إثارة واستدراراً للمضايقة من بلدان المركز مما سبق أن اقترحنا قبلاً كمثال باعتبار أن يكون «مفتاح» السعي الطموح للاعتماد على النفس.

وهكذا نرى أنه، في حين تتمتع فكرة «الدفع القوي» بجاذبية كما أسلفنا لما تعد به من تسريع في الانطلاق نحو التنمية المعتمدة على النفس، فإن الواقعية أمر يتطلب المراعاة. فالأدبيات المتصلة بمثل الانطلاق الذي نتكلم عليه مليئة بالتعابير السخية بأوصاف التمجيد

---

(٤٤) أي ما يعرف لدى الاقتصاديين بمصطلح The Big-Push Effect.

لأهداف «التنمية الأخرى» أو «التنمية البديلة» أو «التنمية المعتمدة على النفس»، وللعهد الطوباوي الذي تعد به، إلى حد أن رجال السياسة والمفكرين الاجتماعيين الذين يشدّهم التوق إلى الأخذ باستراتيجية الاعتماد على النفس على أنها «الأرض الموعودة»، قد يقعون في الخطأ المتمثل بمحاولة انجاز مهمة كبيرة وخطيرة في وقت قصير جداً، وباستخدام قدر محدود جداً من المعطيات والقدرات المتاحة وفي مواجهة كثير من العراقيل الداخلية والخارجية. ولا ننسى أن المستشارين يفضلون عادة أن ينصحوا ببرامج أو مشروعات، أو بتصورات وخطوات درامية وطموحة وإن كانت القدرة على تنفيذها لا تتمتع بقدر مواز من الواقعية، بدلاً من النصح بما هو في نطاق المعقول والممكن وإن كان مع قدرٍ متواضع لكن مقبول من الطموح، وأن يصار إلى التنفيذ بخطوات مدروسة بحكمة ما دامت تتمتع بقدر أكبر من احتمالات النجاح الذي يركن إليه.

أعترف أن هذه الملاحظات ذات طبيعة عامة. لذلك يجب ألاّ يغيب عن البال أنه يترتب على كل مجتمع أن يجد ويصوغ لنفسه تلك المعادلة الملائمة لأوضاعه وظروفه: فهذا في ذاته أحد التعبيرات عن الاعتماد على النفس. وعلى الأرجح فإن المعادلة التي يتبناها معظم الدول تتضمن مزيجاً من الأهداف، منها ما هو صعب التحقيق ومنها ما هو أكثر سهولة في التحقيق. ولكن في جميع الأحوال يحسن بكل مجتمع يسعى إلى وضع الاعتماد على النفس موضع التنفيذ أن يذكر القاعدة التي وضعها غالتونغ: إن الاعتماد على النفس هو «تحرك دينامي من التخوم... وليس شيئاً يصنع من أجل التخوم»[45]. وتشمل هذه القاعدة صياغة المعادلة أو تصميمها مع تحديد سلّم واضح للأولويات في تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس.

يضيف غالتونغ بعض النصائح الثمينة. فهو يحذر من أن «الاعتماد على النفس لا يجوز أن يتم على حساب اعتماد الآخرين على أنفسهم»[46]. وبالنسبة إلى العلاقات مع مجتمعات أخرى مثقلة بالتبعية يحذر بأن «النقطة [الأساسية] ليست في تحاشي التفاعل وإنما في التفاعل بموجب معيار الاعتماد على النفس، وكذلك اعتماد الآخرين على أنفسهم، بحيث لا تنشأ علاقة مركز ـ تخوم جديدة»[47]. وإلى جانب هذه التحذيرات العامة، يحدد غالتونغ ما يرى أنه «الآثار السلبية» للاعتماد على النفس، حيث يعدد خمسة منها كالتالي[48]:

١ ـ قد ينخفض عدم الانصاف بسبب الاعتماد على النفس في حين تظل حدة عدم التكافؤ على ما هي عليه.

٢ ـ قد يأخذ الاستغلال محلياً على المستوى الاقليمي وكذلك الوطني أشكالاً أكثر حدة وصلابة بسبب الاعتماد على النفس ما لم تتبدل قاعدة الأخير.

---

(٤٥) Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale,» p. 23.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٨.

٣ ـ قد تنخفض أو تضعف الروابط العضوية بين الوحدات بسبب الاعتماد على النفس.

٤ ـ قد تهبط قابلية الحركة في ما بين الوحدات بسبب الاعتماد على النفس.

٥ ـ قد ينشأ تمييز عمودي بين الجهات المعتمدة على النفس وتلك غير المعتمدة، بسبب الاعتماد على النفس.

غير أن هذه النقاط تستدعي التعليق النقدي. فبالنسبة إلى الأولى، تظل حدّة عدم التكافؤ على ما هي عليه فقط إذا لم يكن مسار الاعتماد على النفس قد صمم أصلاً على أساس أن يكون ذا مضمون قيمي ومعياري مما بحثناه في الفصل الأول سابقاً، وعلى أساس أن يفي بالاشتراطات الحرجة التي سجلناها في الفقرة الأخيرة من القسم السابق في الفصل الحالي. نعني بذلك المشاركة السياسية، والحقوق والحريات الأساسية، والعدالة الاجتماعية. فإذا توفر تصميم سليم للتنمية، فإن تضييق الفجوة في التوزيع (وبذلك دعم تحقيق مزيد من عدالة التوزيع) تكون احدى المواصفات المركزية للاعتماد على النفس الواجب مراعاتها ومحاولة تثبيتها عملياً قد توفرت. وينطبق التعليق هذا نفسه على النقطة الثانية من نقاط غالتونغ الخمس الأخيرة وذلك، كما بيّنت في وجهة النظر التي طرحتها في القسم السابق من الفصل، فإن «تغيير القواعد والمنطلقات» هو شرط مسبق لإمكان تحقيق التبدلات الأخرى المرغوب فيها. أما النقطة (٣) و(٤) و(٥) فتشير إلى استخدام غالتونغ لمصطلح الاعتماد على النفس في اطار مجتمعات محلية صغيرة أو قرى داخل الدولة الوطنية، لا بالنسبة إلى الدولة، وطبعاً لا لمجموعة دول وهي التي تحتل بؤرة التركيز في معالجتي هذه.

في الواقع فإن ما يحتمل أن يحدث هو عكس ما يخشاه غالتونغ إذا كانت بؤرة التركيز السياسية هي الدولة الوطنية، وذلك لأن السعي صوب الاعتماد على النفس يحتمل أن يؤدي إلى تفاعل أكثر لا إلى تفاعل أقل بين الواحدات داخل الدولة الوطنية. وذلك أولاً من أجل التعويض عن خفض الاعتماد على العالم الخارجي (أي خفض التبعية له)؛ وثانياً لأن قسماً من مبدأ الاعتماد على النفس هو التعاون في ما بين الوحدات المعتمدة على نفسها ـ أي **الاعتماد على النفس في إطار التعاون**. وتصح الحجة نفسها بالنسبة إلى مجموعة دول وطنية تسعى معاً إلى الاعتماد الجماعي على النفس.

غير أن من الواجب الاقرار، مع ذلك، أن هنالك خطراً حتى في اطار الدولة الوطنية أو مجموعة دول وطنية من أن يتسع الفاصل بين الوحدات (أي الدول في السياق الحالي) وتحديداً بسبب الاعتماد على النفس. وبالإضافة، فإن التمييز العمودي الذي يجريه غالتونغ في النقطة الخامسة يمكن أن يحدث بين البلدان الأكثر اعتماداً على النفس والأخرى الأقل اعتماداً (أو بين الأكثر والأقل تقدماً)، كما يمكن أن يحدث ذلك بين المناطق المتقدمة والأخرى الأقل تقدماً داخل الدولة الوطنية الواحدة ـ حتى بالرغم من أن دينامية السعي الانمائي من شأنها أن تكثف نشاط المجتمع وتستدر منه تجاوباً أكثر ايجابية لتحدي التخلف في بعض البلدان ضمن مجموعة بلدان تعمل معاً مما تفعل في بلدان أخرى ضمن تلك المجموعة (أو في بعض المناطق

دون الأخرى ضمن البلد الواحد). وعندما ينشأ هذا الوضع فإنه يمثل مشكلة خطيرة تجاه الاندفاع في مسار الاعتماد على النفس في البلد الواحد أو مجموعة البلدان المتعاونة. بل إن اتساع الفجوة بين الأداء الاقتصادي وقدرة الاقتصاد بين بلد وآخر قد يسمح للبلد الأكثر تقدما بأن يستغل الأقل تقدماً، وبالتالي أن يؤخر تنميته. وفي الحالات المتطرفة، يعني هذا الاحتمال تمديد علاقة المركز ـ التخوم لتصبح حقيقة داخلية ضمن البلد المتضرر، أو ضمن مجموعة البلدان إذا نالها مثل هذا الضرر من طريقة تحرك مسار الاعتماد على النفس في أحد بلدانها الأكثر تقدماً بكثير من البلدان الأخرى.

ومن الطبيعي أن يأخذ المسؤولون علماً بمثل الأخطار المشار إليها وبالتحذيرات التي تنبه إليها وإلى ضرورة التدقيق الشديد عند تصميم الخطوات والمراحل المفترض أن يتحرك عبرها مسار الاعتماد على النفس، وذلك من أجل حماية البلدان الأقل تقدماً داخل مجموعة البلدان المتعاونة (وفي السياق العربي، حماية الأقطار الأقل تقدماً ضمن المجموعة العربية) تجاه الاحتمال السلبي المشار إليه. غير أن النوايا الحسنة شيء وحقائق الاقتصاد والسلطة أو القوة شيء آخر. لذلك فإن الأخطار المشار إليها قد تكون العائق الرئيسي الذي يعرقل سبيل التكامل الاقتصادي الصادق والوثيق بين الاقتصادات العربية ـ مع أن الساحة العربية لا تنقصها المواعظ ولا التصريحات حول مزايا التكامل بل إلحاح النوايا الطيبة (ولكن غير الفاعلة) من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل. فإذا تراجعت فضائل الاعتماد على النفس أمام الأنانية القطرية القصيرة النظر، تعجز السياسات والبنى الموضوعة لغرض التوجه نحو الاعتماد على النفس، المتسمة بالتركيز على حسن الصياغة والتنميق اللفظي والالتزام الكلامي، ولن تؤدي في حقيقة الأمر إلى اضعاف قبضة التبعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع مكاسب طويلة الأجل لن يوفر عزاءً كافياً للقطاعات أو المناطق التي قد ينالها الأذى بسبب مسار الاعتماد على النفس، فما تحتاجه هذه في تلك الحالة هو صيغة ما فعّالة من التعويض المادي، أو النصائح العملية التي تقودها في السعي إلى نقل تثميراتها من قطاعات أو صناعات ما إلى أخرى بديلة، أو إلى مناطق أو بلدان أخرى، واعدة، حيث يكون الانتقال من التبعية إلى الاعتماد على النفس أقل ايلاماً ـ أو خلواً من الألم كلياً.

لا ريب أن الفشل في اجراء تكيف أو تعديل في بلد أو منطقة أو قطاع ما إذا ما ناله الأذى بسبب مسار الاعتماد على النفس، أو بسبب عدم توفير تعويض ملائم، يشوه صورة التوقعات الواعدة التي تحيط بالتنمية المعتمدة على النفس. غير أن مثل هذا الخطر أو الأذى ليس الوحيد الممكن حدوثه. فبنتيجة انحراف مسار الاعتماد على النفس أو عدم الاستمرار فيه أو القصور في احاطته بالشروط الضرورية لنجاحه قد يقع البلد المعني ضحية مزيد من التغلغل النيو ـ استعماري (إما مباشرة من قبل بلدان متقدمة أو من قبل شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية). وهو تغلغل قد يحصل لا في البلد الأقل تقدماً فحسب وإنما كذلك في بلد أكثر تقدماً في إحدى مناطق العالم الثالث. وأي تفسخ ينفضح في جهود السعي إلى الاعتماد على النفس يعطي المصالح الفئوية في البلد المعني الضالعة مع القوى والمصالح الخارجية المعادية الراغبة جميعها في استمرار حالة التبعية، الفرصة لإجهاض الجهود أو تعطيلها.

ويؤدي فشل هذه الجهود ـ وإن كان جزئياً فقط ـ إلى هزّ ثقة المجتمع بمصداقية الاعتماد على النفس وبإمكانية تحقيقه، بل وبجدواه في الأساس، وإلى تنشيط القوى والتوجهات التي ترغب في بقاء حالة التبعية وتجد فيها ما يريحها وتستفيد منه.

لسنا نقوم بتنظير افتراضي غير مسؤول في ما نقوله: إنه واقع يشاهد في الوطن العربي. فمعظم البلدان العربية، وخاصة تلك المصدِّرة للنفط بينها، تجد أنفسها غارقة في تبعية أعمق بعد حقبة النفط في السبعينيات مما كان عليه الحال قبلاً، بالرغم من الموارد المالية الضخمة نسبياً التي تدفقت بفضل تصدير النفط وظهور ما بدا وكأنه تزايد في نفوذ تلك البلدان وقوتها السياسية على المسرح الدولي. ثم إن التغلغل لم يكن اقتصادياً وتقانياً فحسب تحت وطأة المستوردات التي ارتفعت بنسب هائلة، للاستهلاك والتثمير على السواء، والحاجة المتسعة إلى السلع الرأسمالية والخبرة والمهارات التقنية من الخارج: إنه كان بالإضافة سياسياً وثقافياً (وإن اقتصر أساساً على جوانب سطحية معينة من الثقافة) واجتماعياً (خاصة بالنسبة إلى انماط الاستهلاك برموزه التفاخرية والظهورية ذات الكلفة المرتفعة والتي غدت مؤشراً للمكانة الاجتماعية في عيون الشغوفين بها). وقد ترافقت الضغوط الاستهلاكية والتثميرية (والأخيرة كثيراً ما افتقدت الجدوى الاجتماعية الحقيقية وابتليت بتشوّه الأولويات والإسراف وسوء الادارة) مع اندفاع جارف ومتماد لاستيراد أنظمة التسلح الباهظة الأثمان، التي لئن أضافت الكثير إلى ترسانات الأسلحة وميزانيات الدفاع إلا أنها لم تشكل اضافة بقدرٍ موازٍ لتزايد قدرات الأمن الذاتي، وبصورة خاصة لتعزيز ارادة النضال من أجل تحرير الأرض العربية.

وأدى التغلغل المتزايد عمقاً واتساعاً في كثير من الحالات إلى استغلال أكبر للوطن العربي، كما أنه أدّى إلى مزيد من استغلال الأغنياء والأقوياء للفقراء والضعفاء داخل الوطن العربي. وينبغي أن نسجل القهر الداخلي بالإضافة إلى الاستغلال، فقد «تحقق تطوير وصقل» القهر باستخدام التقانة الحديثة وما يسمى، تجاوزاً وتورية، «أنظمة الأمن الوطنية» ـ وهذه التقانة والأنظمة أيضاً تمّ استيرادها على نطاق واسع وبكلفة مرتفعة. وأدى التغلغل كذلك إلى تواطؤ أشد تماسكاً بين بعض البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الحكومي في جميع نواحي الحياة تقريباً، بموازاة التواطؤ بين مصدّري الأسلحة الغربيين ووسطاء استيراد السلاح العربي.

هناك أربعة دروس يمكن أن نستقيها الآن مما ورد قبلاً، ونحن في نهاية هذا الفصل.
الأول، أن جميع المخاطر المشار إليها في الفقرات القليلة الماضية ستظل تعشش في طريق الاعتماد على النفس ما لم يتأصل مبدأ الاعتماد هذا في عقول المواطنين وقلوبهم، وما لم يرغب المواطنون في النضال من أجل الحفاظ على المبدأ ونقله من عالم الرؤية إلى عالم الفعل. إن هذا لا يعني أن عرقلة السعي للاعتماد على النفس إنما تنشأ من داخل المجتمع التابع، فالقوى الخارجية ذات المصلحة في استمرار التبعية ستحاول جاهدة وبطرق متنوعة لإجهاض السعي. إن ما نقوله إنما يعني في الجوهر أن موقع القوة المركزي في التصدي للتبعية ودينامية الفعل في النضال لتحرير المجتمع من اسارها هما في الأساس داخل المجتمع ذاته. وبالإضافة، فكل

نجاح يتحقق عبر النضال وبفضله، مهما كان صغيراً، يجعل التحرك التالي أكثر يسرا بكثير وأكثر احتمالاً لتحقيق مزيد من النجاح.

الدرس الثاني أنه ينبغي عدم اعتبار الاعتماد على النفس كموجب كوني تتساوى بلدان العالم الثالث في درجة إلحاحه وضغطه عليها، أو كهدف متماثل الإلحاح في جميع البلدان وذي امكانية تحقق بشكل متماثل. فإن التبعية نفسها ليست على نفس الدرجة من القسوة والاتساع والتغلغل والقدرة على تعطيل عملية التنمية في جميع بلدان العالم الثالث. وتحفظنا إذن ينطبق على الأمرين معاً: الاعتماد على النفس، والتبعية. وهذا يعني أننا يجب أن نحاول فهم التبعية والاعتماد على النفس بقدر ملموس من المرونة والنسبية، لا بتحجر وعبر تأكيدات مطلقة، ونحن مقيدون داخل إسار المواقف المطلقة والدغماتية. وفي الحالتين ينبغي البحث عن ظاهرة/ حالة التبعية وعن تحركها كعملية، في مختلف جوانب الحياة بحيث تتكشف هذه الجوانب ويصبح التمييز بينها ممكناً، وكذلك لتصبح سبل ومناهج الخلاص منها ممكنة بفضل الاعتماد على النفس وأيضاً قابلة للتمييز ـ وهو تمييز يعتمد على طبيعة معوقات الاعتماد على النفس وموقع كل منها وصعوبة اختراقه.

ونضيف في سياق الدرس الثاني المستخلص أنه بسبب تباين مواقع بلدان العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي وما ينجم عن ذلك من تبعية، ولأن وقع التبعية على البلدان المختلفة ليس متساوياً ولا ينعكس بنفس الدرجة من وضوح آثاره المباشرة وغير المباشرة أو بنفس التسلسل المرحلي ـ بسبب كل ذلك فإن الاعتماد على النفس عبر فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي ينبغي أن يستهدف بدرجات من المقاربة المباشرة وعبر مرحلية زمنية تتباين بتباين البلدان والحالات.

أما الدرس الثالث فهو أن التنمية بالاعتماد على النفس المتميزة بالنوعية والمحتوى اللذين حاولنا تعريفهما سابقاً والمستهدفة في مجتمع ذي نظام قومي ـ تقدمي، لا تمثل تناقضاً مفهومياً وتحليلياً. على العكس، فإن نظاماً كهذا يمكنه فعلاً أن يكون طريقاً أو خياراً ثالثاً يُعتمد بين الاشتراكية، التي لا يزال من السابق لأوانه اعتمادها نظاماً صالحاً في جوانبه السياسية والاقتصادية على السواء، ولا تزال تخضع لتساؤلات خطيرة في الإطار العربي، من جهة، والرأسمالية التي يرغب الكثيرون في «تنقيتها» وضبطها، وكذلك اخضاعها لتكييف وتعديل يشملان «تطعيمها» ببعض المبادىء والقيم التي تثمن غالياً في الاشتراكية، بحيث ينجم عن ذلك كله تجاوز للرأسمالية في بعض جوانبها المحددة، من جهة أخرى. وستتضح مادة هذا الدرس الثالث عندما نأتي إلى تفحص دينامية التنمية المعتمدة على النفس وآليتها في الفصل الأخير من الكتاب.

أخيراً، فإن الدرس الرابع هو أن السعي صوب الاعتماد على النفس يتطلب كل الحنكة، وبعد النظر، والتصميم، والحس الجماعي التي يستطيع المواطنون حشدها ووضعها في خدمة ذلك السعي. وهو أيضاً يتطلب قبول التضحيات القاسية والالتزام بخلقية عمل متشددة. لكن يظل مع ذلك من الواجب أن يستهدف السعي ذلك القدر من الغرض المثالي

الذي تسمح به حقيقة الواقع واحتمالات تطويره السليمة في أي مرحلة من النضال، حتى مع فهم «حقيقة الواقع» فهماً ديناميًا حيث يوسع الانجاز حدود وآفاق الممكن. ذلك أنه ليس هناك في ما نعلم من معادلة سهلة للتنمية بالاعتماد على النفس، بالرغم من وجود أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن المجتمع المصمم على ذلك يمكنه أن يعثر على معادلة ملائمة له وأن ينطلق في ترجمتها إلى فعل ملموس.

الفصل الرابع

أهلية الوطن العربي للتنمية بالاعتماد على النفس : دراسة حالة

مقدمـة

لقد صمم هذا الفصل في الأساس لمحاولة الاجابة عن سؤالين في سياق تقييم امكـانية الاعتماد على النفس في تنمية اقتصادات الوطن العربي القـطرية (وبـالتالي اقتصـاده القومي).
السؤال الأول هو: هل يستـطيع العـرب أن ينهضوا بـالمهام والمسؤوليـات التي ترتبهـا التنمية بالاعتماد على النفس، أي، هل لديهم القدرة أو الـطاقة التي تمكّنهم من الـوفاء بمتـطلبات مـا أسميته في الفصل السابق «معايير الأهلية»؟ والثـاني هو: إذا كـان الجواب بـالايجاب، فكيف يمكن جعل تلك التنمية حقيقة ملموسة (لا مجرد قدرة احتماليـة) ـ وعبر أية قطاعـات وبرامـج ومجالات فعل يمكن أن يتم ذلك؟

أمـا نوعيـة التنمية المستهـدفة ومضمـونها فقـد جـرى تـوصيفهـا في الفصـل الأول من الكتاب. بالمقابل، فقد دللنا عـلى أن التنمية التي تحققت في الـواقع في العـالم الثالث بجملتـه كانت كثيرة التشوه، ولم تمتد إلا إلى جيـوب متفرقـة ومتباعـدة، وظلت تنمية تـابعة، وبـالتالي فشلت في خدمة مصالح نسبة كبيرة من مواطني بلدان العالم الثالث.

وبمـا أننـا اعتـبرنـا أن التبعيـة المتغلغلة عـلى نـطاق واسـع في تلك البلدان هي السبب الرئيسي ـ بشكل مباشر أو مداور ـ لتشوه التنمية وتناثر جيـوبها، فقـد خصصنا الفصـل الثاني لتفحص النموذج الأساسي للتبعية: نشوؤه، خيوطه الفكرية الرئيسية، تـطوره، موقعـه وأثره في الفكـر الانمائي، دلالاتـه بالنسبـة إلى التنمية، وصلتـه بواقـع وحقيقة اليـوم الحـاضر، في جانبيها السياسي والاقتصادي. ورأينا أن هذين الواقع والحقيقة يتميزان في أننـا نعيش مرحلة الاستقلال الوطني حيث تبرز المعوقـات الداخليـة للتنمية بشكـل خاص، ولكن حيث تتمتـع الشركات العملاقة المتعدية الجنسية كذلك بموقع متفوق في النظام الـرأسمالي العـالمي، وحيث يشهد العالم ثورة في المواصلات والاتصالات ذات زخم قوي وعلى قياس عالمي.

انتهى الفصل الثاني بالاستنتاج أن التنمية المعتمدة على النفس هي العلاج المضاد للتبعية. وأدى بنا هذا الاستنتاج إلى تخصيص الفصل الثالث لبحث مفهوم الاعتماد على النفس ومبادئه وممارسته، مما أدى بنا، بدوره، إلى ضرورة مواجهة الأسئلة التي يجسّدها الفصل الحالي بالنسبة إلى قدرة العرب على الانطلاق في مسار انمائي بالاعتماد على النفس. ومع أن هذه الأسئلة تثار بالنسبة إلى الوطن العربي تحديداً، إلّا اننا ننطلق من الاعتقاد بأن البحث، كدراسة حالة، يمكن أن يكون قابلاً للاستخدام بالنسبة إلى أوضاع مناطق أخرى في العالم الثالث ـ طبعاً بعد أخذ خصوصيات كل منطقة ومعطياتها المميزة بالاعتبار، وذلك في حال تطبيق منهجية البحث خارج الوطن العربي، وفي استخلاص نتائجه على السواء.

يتحدد الدور المخصص للفصل الحالي بما يوجبه الواقع من تسجيل للتناقض الواضح بين الأوضاع السائدة حالياً بالنسبة إلى تشوه التنمية وتبعيتها المشاهدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التقدم الذي تحقق في القدرة الانتاجية والذي لا يمكن ولا يجوز إنكاره، من الناحية الواحدة، والموارد والجهود الضخمة نسبياً التي خصصت للتكوين الرأسمالي والتنمية، من الناحية الأخرى. ومما يثير المزيد من القلق والمخاوف هو أن الحالة الراهنة تنذر بالاستمرار بل وبمزيد من التدهور. وبالاضافة، فإن فورة ارتفاع انتاج النفط العربي وتدفق العائدات المالية نتيجة تصدير النفط خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم يؤديا إلى تثمير موازٍ في المنطقة العربية بشكل عام. فبدلاً من ذلك، نجم عن التدفق الضخم نسبياً للموارد المالية انفاق تبدد قسم يذكر منه في وجهات هادرة للموارد وتبذيرية، تقوم على تبريرات أو دوافع مشوشة أو خاطئة التوجّه. فمن ذلك القسم ما توجه إلى الاستهلاك الظهوري والتفاخري، ومنه ما توجه إلى مستوردات لا تستند إلى معايير وأولويات سليمة دون تمييز وافٍ. وتوزعت هذه المستوردات بين سلع رأسمالية وأسلحة بل وأنظمة أسلحة متكاملة، وكان القاسم المشترك بينها أنها ابتيعت في معظمها بأسعار مرتفعة جداً (أي بأسعار تمييزية حيث كان المستوردون العرب في الحالات المعنية يدفعون أكثر بكثير مما يدفع الأوروبيون مثلاً ثمناً للسلع والخدمات نفسها). وأدت التدفقات المالية المشار إليها كذلك إلى تراكم ايداعات كبيرة جداً في المصارف الغربية وإلى توظيفات في السندات والأسهم في المراكز المالية الغربية[1]. أما الصحوة القريبة العهد في المنطقة العربية، والتنبّه لخطورة السياسات (والأصح

---

(١) المؤلفات والبحوث التالية (بالعربية) ذات صلة مباشرة بالأحكام النقدية بتجربة التنمية العربية منذ الحرب العالمية الثانية، انظر: نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ حازم البيلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ محمود عبد الفضيل، «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)؛ يوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، و**التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧). وبالانكليزية انظر:

= Yusif A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977,»

اللاسياسات) الانفاقية فلا يزالان محدودي النطاق، ولم يرافقهما قدر وافٍ من الرؤية التصحيحية الضرورية، أو السياسات وأنماط السلوك الضرورية في مجالات الحياة الأساسية ذات العلاقة. وبما أن هذه الاتجاهات خطيرة، فقد جرت الاشارة إليها في أكثر من موقع في الفصل الحالي والفصل الأول كذلك.

ظل الإدراك النامي للتناقضات التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، ولطبيعة وخطورة العلل الاجتماعية والاقتصادية المقترنة أو المرتبطة عضوياً بها، محدوداً ومقصوراً على حلقة صغيرة من المفكرين ـ المعنيين بالشأن الانساني والاجتماعي ـ والصحافيين والتربويين، وعلى حفنة صغيرة ممن هم في مرتبة عالية من السلطة.

وبشكل عام، ظلت الأكثرية العظمى من صانعي القرار الحقيقيين الذين يمسكون بأزمة السلطة إما غير مدركة بأن المنطقة العربية في جملتها تمر بأزمة خطيرة في جوانب حياتها من اقتصادية وثقافية وسياسية، أو ـ وذلك أشد خطورة ـ كانت مدركة للأزمة وخطورتها ولكنها لم تبدِ القلق والاهتمام الوافيين. وبالتالي، لم تقُم المجموعات التي أسميتها في الفصل الأول «شبكات التنمية» بدراسة الأزمة وتحليل أسبابها ثم بمجابهتها ومعالجتها بما تستحقه من تفكير متعمق وجاد. من هنا، فإن الهم الانمائي ظل هامشياً وسطحياً إذ لم يستكشف ما يمكن أن تأتي به التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس من آثار تصحيحية أو علاجية للأزمة، وظل التوافق أو شبه التوافق على ضرورة مقاومة التبعية (فيما عدا المواقف اللفظية) غائباً في معظم الحالات.

تعكس التناقضات التي أتينا على ذكرها، والخلل في الرؤية وفي الفعل المرافق للتناقضات أو المنبثق عنها، خللاً بنيوياً أساسياً: إنه عدم توفر قوى اجتماعية وسياسية ذات حجم وقوة كافيين، قادرة على وضع تصور للتغير الجذري، و «هندسته» أو تصميمه، وتوليده، كيما يتمكن من ايصال المجتمع والاقتصاد العربيين إلى حالة صحية سليمة. ويوصلنا هذا الادراك إلى لب المسألة: إنه كيفية إطلاق التنمية المعتمدة على النفس ـ ضمن فهمنا لها كتبدل واسع وعميق في جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، بالاضافة إلى الاقتصادية، ومن ثم تعزيز مسيرة التنمية هذه واعطاؤها الاستمرارية الضرورية ـ كل ذلك والمجتمع العربي في واقعه وحقيقته الراهنين؟ وفي حين يشكل تناول هذا السؤال مركز الثقل في الفصل الأخير في الكتاب، إلا أنه سؤال هام في سياق ما نحاول استكشافه في الفصل الحالي كذلك. ونذكّر هنا بأن «معايير الأهلية» التي جاءت صياغتها في الفصل الثالث (السابق) تضمنت محتوى السؤال الذي طرحناه في الأسطر القليلة السابقة. وقد أشرنا قبلاً

Population Bulletin (United Nations Economic Commission for Western Asia), no. 17 (December 1979); «The Social Cost of Oil Revenues,» in: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World*, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980); *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982), and *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, 1983).

أنه لا يمكن للمجتمع العربي اجتياز امتحان المعايير الأخرى ما لم يتوفر له العزم والتصميم لتحقيق الاعتماد على النفس، ومن أجل ذلك اتخاذ المواقف والاجراءات الضرورية في مجالات تراكم رأس المال داخلياً واكتساب أو حيازة القدرة التقانية، وادارة الاقتصاد بشكل سليم وتوفر القدرات الريادية الوافية فيه، إلى جانب المعايير المتبقية مما لم نذكره هنا.

إذن، فالوظيفة الرئيسية والمميزة لهذا الفصل هي تفحص المعايير التي أشرنا إليها أكثر من مرة من أجل تقدير حظوظ التنمية المعتمدة على النفس من التحقق في الوطن العربي في النهاية، والمسار الذي يمكن أن تتخذه من أجل هذا التحقق. على أننا سنناقش في القسم التالي المقاربات الممكنة للتفحص بالنسبة إلى الكيان السياسي (أو الكيانات السياسية) التي يصح أن يتم التفحص في إطارها. فذلك أمر جوهري بالنظر إلى كون الوطن العربي يضم إحدى وعشرين دولة ذات سيادة(٢)، حيث تتباين بشكل واسع أحجام السكان فيها ومساحتها ومواردها ومستوى قدرتها الاقتصادية، وأوضاعها الاجتماعية الأساسية، وتطلعاتها السياسية ـ بالرغم مما هو مشترك بينها وهو كثير كما بيّنا قبلاً، وسنعود إلى التأكيد عليه لاحقاً. فبالإضافة إلى تقييم معايير الأهلية في الأقطار العربية واحداً فواحدة، يمكن أيضاً توزيعها إلى زمر على أساس استخدام بعض الملامح والمعطيات المشتركة، كما يمكن أخيراً النظر إلى الأقطار الواحد والعشرين معاً على أنها تشكل عناصر في صورة منطقة ذات اقتصاد واحد إذا جرى رسم الصورة بفرشاة عريضة.

الكيان السياسي المرجعي: مقاربات بديلة

كما أشرت لتوّي، هناك ثلاث مقاربات بديلة لتحديد الكيان السياسي الذي تمتحن معايير الأهلية ضمنه. ويمكن اجراء تمازجات بين هذه البدائل. فالأوراق التي قدمت في الندوة التي عقدت في الأردن في نيسان/ ابريل ١٩٨٦(٣)، ودارت حول امكانية تحقيق التنمية المستقلة (وهي ما أسميه هنا التنمية بالاعتماد على النفس أو المعتمدة على النفس)، أخذت باثنتين من المقاربات الثلاث أسلوباً للنظر في المسألة. وقد تناولت سبع أوراق المقاربة الأولى القطرية أي لأقطار بمفردها(٤)، وفحصت كل منها عاملاً أو معياراً، أو عدداً صغيراً جداً من المعايير، جرى عبر استخدامها استكشاف قدرة البلد المعني على السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. أما الورقة الأخيرة وقد أعدّها الكاتب الحالي فتعاملت مع المنطقة

---

(٢) الأقطار العربية الواحد والعشرون (بالتسلسل الألفبائي) هي: الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، العراق، العربية السعودية، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي.

(٣) انظر: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٤) الأقطار السبعة التي جرى تناولها، كانت: الأردن، تونس، الجزائر، العربية السعودية، ليبيا، مصر، واليمن الشمالي.

العربية بأقطارها معاً على أنها الكيان السياسي المرجعي[٥] أو على الأقل الكيان الاقتصادي المرجعي ـ أي أنها اعتمدت المقاربة الثالثة. ولم تتعامل أي ورقة مع الأقطار الواحد والعشرين في مجموعاتها أو زمرها القائمة على أساس نظام تصنيف ما (أي باستخدام المقاربة البديلة الثالثة). ومع أن أكثر من ورقة أشارت إلى المجموعات أو الزمر في سياق أو آخر، إلا أن أياً منها لم يحاول تقدير امكانية التنمية المعتمدة على النفس داخل المجموعة، سواء في قطر بمفرده أو في المجموعة ككل منظوراً إليها كوحدة. وهكذا لم تستخدم المقاربة الثانية الوسيطة.

على أنه كانت هناك ورقة لم تنتمِ إلى أي من المقاربات الثلاث المشار إليها، مع أنها تطابقت في بعض النواحي مع الورقة التي تعاملت مع المنطقة العربية كوحدة (أي ورقة الكاتب الحالي). وقد عمدت الورقة المشار إليها أولاً إلى تفحّص ما يسمى في المنطقة العربية بـ «العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي يتم ضمن «القطاع الاقتصادي العربي المشترك»[٦]. من هنا فإنني أعتبر أن هذه الورقة اقتربت من تقييم مسار التنمية المعتمدة على النفس عبر القطاع المشترك أو بفضله أكثر من أية ورقة قطرية. وكان هذا الاقتراب بفضل نجاح كاتب الورقة في مزج ملمحين هامين معاً: التحديد، في ما يتعلق بالجوانب المفردة في القطاع المشترك وتأثيرها في مسار الاعتماد على النفس، والشمولية، بمعنى أن القطاع المشترك جمع معاً بالنسبة إلى كل من جوانبه الكثير من بلدان المنطقة أو معظمها (إن لم يكن كلها)، مما من شأنه بالتالي (فيما لو جرى التحرّك به حتى نتيجته المنطقية) أن يوفّر الفرصة للاعتماد الجماعي على النفس.

غير أن القطاع المشترك، الصغير في حجمه (على أهميته) بالمقارنة مع الاقتصاد المجموعي للمنطقة، يشكل مؤشراً صالحاً لمحدودية مدى التنمية المعتمدة على النفس التي صير إلى تحقيقها بجدّ، وأريد لتصميمها أن يشكّل تجربة تجسد مقاربة قومية للتنمية. ولهذا، فإن فشل التجربة في إحداث أثر كبير أمر قوي الدلالة بالنسبة إلى ضآلة آثار القطاع المشترك في المنطقة منظوراً إليها بكليتها.

ويبدو لي من الانصاف القول، ونحن على بعد أكثر من نصف عقد من السنين من ندوة عمّان، وبعد قراءة ثانية متأنية للأوراق القطرية المقدمة في الندوة، أن تلك الأوراق في الغالب عجزت عن بلوغ أهدافها سواء أكان ذلك من حيث المنهجية المعتمدة فيها، أو حدود التحليل الوارد فيها، خاصة بسبب ضيق زاوية النظر فيها واقتصارها على عدد محدود جداً من العوامل والمعايير. ومع ذلك، فإن الاستنتاجات التي خرجت بها تلك الأوراق تبين أن السعي إلى الاعتماد على النفس لم يتم بالقدر الوافي من العزم، وبالانسجام مع تعريف مفهوم التنمية

---

(٥) بمعنى: Reference Political Entity. وأنا أستعمل مصطلح وحدة سياسية في هذا الفصل بمعنى: Entity وليس Unity.

(٦) يشمل «القطاع الاقتصادي العربي المشترك» جميع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها بشكل مشترك القطاع العام و/أو الخاص في قطرين عربيين أو أكثر. ويتناول الفصل الحالي ببعض التفصيل مدى شمولية هذا القطاع.

المعتمدة على النفس المستخدم من قبل واضعي الأوراق أنفسهم في معظم الحالات. وفي حالة البلدان القليلة التي سعت إلى الاعتماد على النفس خلال العقدين أو الثلاثة عقود السابقة، فإن ذلك السعي ـ بالرغم من أنه كان محاطاً بحسن النية وسلامة التوجه، كما في مصر والعراق مثلاً ـ فشل في التمتع بالاستمرارية والاتصال وبتلبية شرط الاتساق الداخلي بين الأهداف المنشودة والسياسات المعتمدة من أجلها. وفوق ذلك كله، فإن السعي خالف اشتراطات أساسية معينة يظل الاعتماد على النفس من دون الوفاء بها معطوباً وفي أفضل الحالات مجرد ظاهرة عابرة. (تشمل تلك الاشتراطات الديمقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الانسان، وبناء المؤسسات من أجل التقليل من «الشخصنة» القيادية وتركيز السلطة واحتكار القدرة على اتخاذ القرار من قبل قلة صغيرة جداً على رأس هرم السلطة. كما تشمل مزيداً من اللجوء إلى توزيع السلطة بتفويض عدد من عناصرها إلى مسؤولين يعاونون القياديين في هرم السلطة).

لعل البحوث التي قمت بها حول اقتصادات المنطقة العربية خلال أكثر من ثلاثة عقود سابقة، مكتبياً وبفضل زيارات ميدانية متعددة جداً تمتد كل منها أسابيع كثيرة، تمكنني من التعرف إلى نقاط القوة والضعف في تلك الاقتصادات، واحداً بعد الآخر، بالنسبة إلى صلة النقاط المشار إليها بالسعي إلى الاعتماد على النفس. وقد بيّنت ما توصلت إليه بفضل البحوث السابقة الذكر من استنتاجات في منظومة تشكل الجدول رقم (٤ ـ ٤). وإنني أعترف فوراً أن تقييمي لمدى أو درجة توفر كل من «معايير الأهلية» السبعة المستخدمة، كما يجدها القارىء في مربعات المنظومة، يظل محاولة أولية أو تجريبية إلى حد ما، وهو أمر متوقع يفهمه المعنيون بشؤون المجتمع والاقتصاد. فليس من المبرر أن أدّعي الحسم والدقة المحددة في حين يظل التقييم لدرجة الأهلية خاضعاً للحكم النوعي الذي لا مفر منه، وحيث تبدو التكمية الدقيقة نفسها مقاربة مشكوكاً في صوابها (حتى حين تكون ممكنة) في غياب القاعدة المعلوماتية الوافية الموثوق بها على نطاق واسع، وحيث تقل معرفتنا الوافية بالمعاملات (بكسر الميم الثانية)، أو النسب، أو المعادلات الضرورية والملائمة لتمازج أو خلط العوامل. ففي ذلك كله، نحن في هذه الحالة أمام المجازفة بما يسمى في المنطق بـ «الدقة في غير موضعها»[٧].

على أنني آمل، بالرغم من الصعوبات التي أشرت إليها، أن يكون للمحاولة التي تجسدها المنظومة بعض القيمة في إلقاء مزيد من الضوء على التساؤل المركزي الذي يتضمنه هذا الفصل. ويتبين من المنظومة أنه ما من قطر عربي واحد من الأقطار الواحد والعشرين يستطيع بمفرده أن يؤمن أو يوفر درجة وافية من إرضاء معايير الأهلية الأساسية، أو أن يجتاز الامتحان الذي يوفره استخدام المعايير لتقييم امكانية تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس. وسيتاح لنا لاحقاً أن نجد المزيد من التوسع في مبررات الحكم الذي بيّناه لتونا، ذلك أن المنظومة تفضح وجود ثغرات كثيرة تفسّر مدى عدم تمكّن الأقطار كل بمفرده من توفير ما يكفي من المتطلبات الموضوعية للاعتماد على النفس. ومع أن التحليل في القسم الحالي من

---

(٧) أعني بهذا المصطلح بالانكليزية: Misplaced Concreteness.

الفصل حول المعايير لا يلجأ إلى المقاربة القطرية، إلا أن المنظومة نفسها في صيغتها المسجلة لاحقاً تمثل تطبيقاً لمتطلبات تلك المقاربة من حيث أنها تسجل درجة توفر كل من المعايير في كل قطر بمفرده. غير أن المقاربة القومية تصبح ممكنة مع ذلك بفضل النظر إلى مجموعة الأقطار معاً واستخلاص ما توحي به درجات توفر المعايير فيها مجتمعة ليشكل استنتاجات بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل.

يظهر من المنظومة أن هذه المنطقة، منظوراً إليها ككل أو كوحدة اقتصادية واحدة، تتمتع بالقدرة على ارضاء متطلبات المعايير بدرجة وافية مما يبرر التوقع بأنها تستطيع السعي بفاعلية صوب الاعتماد الجماعي على النفس، حتى وإن كانت نوعية بعض المتطلبات المتاحة ليست مرضية بدرجة عالية في جميع الحالات. غير أن هناك شرطين أساسيين ينبغي أن يستوفيا إذا كان للتقييم الايجابي بالنسبة إلى المنطقة ككل أن يحظى بمصداقية: أولاً، اقامة ودعم هيكليات قادرة على تجسيد التكامل والاندماج الواسع النطاق بين اقتصادات المنطقة، وثانياً التصميم السياسي على السعي نحو التكامل بصدق ورشاد، وبشكل متصل ومستمر وعلى قياس واسع، من أجل توفير الشروط الضرورية والكافية معاً للتنمية المعتمدة على النفس، وهو تصميم تحتاج إليه في ايصال انطلاقتها إلى هدفها. إلا اننا لا نحتاج الآن للذهاب إلى ما هو أبعد في بحثنا الحالي، لكي لا نستبق الفحص المفصل اللاحق لمعايير الأهلية واحداً فواحداً. ولم يكن الغرض مما سجّلناه في هذه الفقرة وفي الفقرات القليلة السابقة إلا الإشارة إلى مبرر اختيار المقاربة القومية على اعتبار أنها المقاربة الرئيسية في بحثنا، إلى جانب ما سنورده من معلومات أساسية حول الأقطار العربية كل بمفرده كلما دعت الحاجة وفي حدود تمكيننا من جعل «الصورة» الاقتصادية للأقطار تبرز وتدلل على المدى الذي يلبي فيه هذا القطر أو ذاك متطلبات معايير الأهلية.

حتى الآن لم نتحدث عن المقاربة الثانية التي تتوسط المقاربة القطرية (وهي الأولى) والثالثة (وهي القومية). أما المقاربة الثانية فتتضمن تصنيف الأقطار العربية في مجموعات أو زمر على أساس مزايا مشتركة مختارة معينة، ومن ثم امتحان امكانية الاعتماد على النفس في كل مجموعة، كمجموعة، باستخدام معايير الأهلية. (التصنيف الوارد في المنظومة كان التصنيف المعتمد حتى عام ١٩٨٧، في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الذي يصدر سنوياً، وسنشير إليه عدة مرات لاحقا). لقد عمدت إلى استخدام المقاربة الثانية في تصميم واعداد المنظومة بأن وضعت الأقطار التي تكوّن مجموعة ما معاً، وبهذا أتيح لي أن أقيّم مدى الوفاء بمتطلبات المعايير ضمن إطار المجموعات واحدة فواحدة. ومع أن الثغرات (التي تدلل على تدنيّ درجة توفر معيار ما) كانت أقل بالنسبة إلى المجموعة كوحدة مما هي لكل من الأقطار منفردةً، لم يبدُ أن أية مجموعة من المجموعات كما صنّفت في المنظومة هي ذات قدرة واعدة على الاعتماد على النفس بمفردها.

ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نلحظ أن المجموعات الأربع الأولى ـ وهي المجموعات

التي تضم جميع الأقطار العربية، عدا ستة تشكّل «الأقطار الأقـل تقدمـاً»[8] بموجب المصـطلح المستخـدم في الأدبيات ذات العـلاقة ـ تستـطيع إذا عملت معـاً بشكل جمـاعي أن تسعى إلى التنمية بالاعتـماد على النفس دون أيـة مساعـدة من المجموعـة الخامسـة (أي مجموعـة الأقطار الأقل تقدماً). وفي الواقع، فإن هذا القول يمكن تبريره كذلك بالنسبة إلى مجموعتين أو ثـلاث من المجموعات ذات المعطيات التي تتمتع بمستوى مقبـول بمفردهـا، دون الاضطرار لمـا يتبقى من المجموعات الأربع الأولى. على أن عدم الاتصال الجغرافي بين بعض أقـطار المجموعـات الأربع المعنية من شأنه أن يعيق، إن لم نقـل أن يكبـح الاندمـاج في ما بينهـا ـ أو على الأقـل التكامل الوثيق، وهو صيغة تضافر جوهرية للقدرة على الاعتماد على النفس. وبالاضافة، فإن استثناء الأقطار الستـة الأقل تقـدماً (أعضـاء المجموعـة الخامسـة) وهي تشكل ٢٠ بـالمئة من مجمـوع سكان الأقـطار الواحـد والعشرين[9] أمر لا يمكن تـبريره، خـاصـة بـالـنظر إلى حسّ المشاركة، والتاريخ والثقافة المشتركين، والتـطلعات والآمـال المتشابهـة بشكل عـام التي تربط أقطار الوطن العربي معاً. ثم إن هناك تحسساً قوياً بالمسؤولية الجماعية في تنميـة البلدان الستة أعضاء المجموعة الخامسة وتحسين مستوى معيشة مواطنيها لـدى بقية الأقـطار العربيـة. وهذه الأسباب كلها تجعل من غير المقبول استثناء هذه البلدان.

توحي الملاحظات المسجلة حتى الآن في القسم الحالي من الفصل بتفضيل تصنيف آخر غير ذاك المعتمد أصلاً في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. وقد لجـأت إلى تصنيف مختلف، كما يرى القـارىء في القسم التالي. عـلى أنه، حتى مـع الأخذ بتصنيفي المفضّـل، الذي أراه أكثر ملاءمة لأغراض تحليلي، فإنني لا أجد مجموعة واحدة تتمكن بمفـردها من انطـلاق عملية التنميـة المعتمدة عـلى النفس، إذا استندنـا إلى تقييم تلبية متـطلبات معـايير الأهليـة كـما هي مسجلة في المنظومة. أما إذا افترضنا قيام تعاون لصيق بين عدد من الأقطار الـواقعة في ثـلاث مجموعات معينة متلاصقة أو متصلة جغرافياً، فيصبح الانطلاق بالتنميـة المنشودة واعـداً لجهة إمكان السير صوبها بالاعتماد على النفس.

يبـدو من البحث المقتضب المسجل هنـا حول المقـاربات البـديلة لامتحان مـدى تلبيـة متطلبات معايير الأهلية أن المنظومة التي سنقدمها لاحقاً تستخدم المقاربـات الثلاث في المنهـج الذي لجأنا إليه. غـير أن التحليل نفسـه، الوارد في القسم التـالي من الفصل ـ إلى جـانب ما تدلل عليه المنظومة ـ سيستخدم المقاربة الثالثة تحـديداً، هـذا مع وجـود اشارات متنـاثرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لأقطار بمفردها في سياق التحليل. فقد برزت المقاربة الثالثة المختارة، بوضوح، على أنها الأكثر ملاءمة لأغراض التفحّص أو الامتحان الـذي نقوم بـه لتعيين مـدى تلبية معايير الأهلية، وقـد ظهر ذلـك أثناء إعـداد مخطوطـة الكتاب، وقبـل وضعه في صيغتـه النهائية ودفعه إلى النشر.

---

(٨) أي: Less Developed Countries (LDCs). والأصح أنها الأكثر تخلفاً إذا كنا نتوخى مزيـداً من الدقة في التعبير.

(٩) انـظر: جامعـة الدول العـربية، الأمـانة العـامة [وآخـرون]، **التقريـر الاقتصادي العـربي الموحـد، ١٩٨٨**، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٢/٥).

على أنه ظهر كذلك أن قرار استخدام المقاربة الثالثة يحتاج لمزيد من التبرير، بالاضافة لما وفّرته دراسة المنظومة. فقد كان لزاماً عليّ أن أقتنع بأنني لم أكن أؤسس قراري في اللجوء إلى المقاربة الثالثة على أرضية ايديولوجية بصفتي عربياً قومياً ملتزماً بإيماني القومي وبتوقي إلى تجسّد صيغة ما من الوحدة العربية. فقد أخذت بالاعتبار ما يتصل بالاقتناع بأن التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، على مستوى الوطن العربي بأكمله، هي أمر جوهري على السواء للخير الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وكذلك كقاعدة اقتصادية صلبة للأمن القومي في وجه ما خسرته الأمة العربية من أرضها وسيادتها الفعلية، والمخاطر التي تتهدد أجزاء أخرى من الأرض العربية بالاستلاب والسيطرة. فقد كان من الواجب العلمي، خلقياً ومهنياً، أن اتخذ القرار باستخدام المقاربة الثالثة على أساس المزايا الذاتية لقضية التنمية بالاعتماد على النفس وموجباتها الموضوعية، واختيار أفضل السبل للسير صوبها والسعي إلى تحقيقها ـ بل كانت الاشكالية امكانية اطلاق ذلك السعي في الأساس حتى مع الاعتراف بأهمية الاعتبارات الايديولوجية والأمنية على المستوى القومي.

وفي محصلة التحليل، كان لا بد من تبرير المقاربة القومية على أساس وجود نواة لا يستهان بأهميتها من «الاقتصاد العربي»، بالرغم من أن احتمالات توسيعه وتعميقه أقوى وأكبر بكثير من واقعه وحقيقته المتواضعين اليوم. ثم ينبغي ألا ننسى وجود قطاع اقتصادي عربي مشترك ذي شأن مع أنه قابل للتوسع والتعميق إلى حد بعيد بفضل الأسس المرضية التي تم تشييدها حتى الآن (من مؤسسية وتنظيمية ومالية وبشرية)، ومع أنه يستطيع أن يتمتع بقدر أكبر من التماسك وسلامة التوجه لكي يستطيع أن يخدم أغراض التنمية المعتمدة على النفس إلى مدى ملموس وبشكل مباشر وفاعل. أما أسباب قصور الواقع عن بلوغ الطاقة الاحتمالية، سواء بالنسبة إلى الاقتصاد العربي أو إلى القطاع المشترك، فهي خارجية وداخلية معاً، وفي تفاعلها. فالفئة الأولى تتصل بوقع التبعية المتمادية للنظام الرأسمالي العالمي، خاصة للقوى الغربية التي كانت قبلاً تمارس سيطرة شبه تامة على موارد جميع أقطار المنطقة العربية تقريباً، و/أو التي لا تزال تتمتع اليوم بتأثير اقتصادي وسياسي واسع النطاق. وقد كان بنتيجة هذا العامل أن أقطاراً عربية أصبحت لصيقة الاندماج بالنظام الرأسمالي وبشركاته العملاقة المتعدية الجنسية أكثر مما هي مندمجة ببقية الاقتصاد العربي وبالأقطار العربية الأخرى.

من ناحية ثانية، كان العامل الداخلي شديد القوة كذلك، بالرغم من تحقق الاستقلال السياسي والقدر الواسع من استقلالية صنع القرار الذي أصبح ممكناً في حدود ملموسة. وتشمل عناصر العامل الداخلي هذا التفتت والتشرذم السياسي داخل الوطن العربي؛ وحالة التباعد بين الشعوب والأكثرية الساحقة من النخب الحاكمة؛ والمحدودية القاسية للمشاركة السياسية العريضة القاعدة ولحقوق الانسان التي تُخرس التوق الشعبي إلى التحول السياسي والاقتصادي الجذري الآيل إلى خدمة الجماهير؛ والبنى الاجتماعية والسياسية المسيطرة التي تسمح للنخب باحتكار السلطة والثراء والامتيازات والتي تضمن لنفسها الديمومة وتعيد انتاج النظام نفسه؛ وأخيراً التواطؤ بين الأقوياء بمصالحهم الفئوية في كل من الأقطار ونظرائهم في البلدان الرأسمالية المتحكمة ضمن نسيج علاقة التبعية.

غير أنه يمكن القول، بالرغم من كل ما سجلناه من استدراكات، بوجود اقتصـاد عربي وإن كان محدود الأبعاد، وكذلك باحتمال وجود اقتصاد عربي واسع النطاق، يستـطيع الـظهور إذا تمت تلبيـة الاشتراطـات لظهـوره ـ وهي اشتراطـات لا تتعدى حـدود المعقـول والممكن. وبـالمثل، نستـطيع أن نحـاجّ بأن القـطاع الاقتصادي العـربي المشترك القـائم حاليـاً ليس من الضآلة بحيث يمكن تجاهله. وهكذا سأنتقل الآن إلى محاولة تبيان مصداقية النقطتين الواردتين في هذه الفقرة بصدد الاقتصاد العربي والقطاع المشترك[10].

من المبرر التساؤل عما إذا كان يصح التعامـل مع اقتصـادات واحد وعشرين قـطراً كل منها دولة ذات سيادة، كما لو كانت تشكـل اقتصاداً واحـداً: بل إن سـلامة أو صحـة الجمع الآلي لأحجام الاقتصادات الـواحد والعشرين معـاً قد يجـوز نكرانها في الأسـاس. وقد يحـاجّ النقـاد بأنـه لا يوجـد شيء تجـوز تسميتـه «الاقتصـاد العـربي» حـاليـاً، وأن جمـع المعلومـات الاحصائية للأقطار الواحد والعشرين معاً إنما ينتج منه الوهم بوجود اقتصـاد عربي واحد.

غير أن من الممكن في الدفاع عن الاشارة إلى اقتصاد عربي تبيان ان تفتت الأمة العربية إلى عـدة وحدات سيـاسية، ومن ثم تحـولهـا إلى دول مستقلـة ذات سيـادة، في ذاتـه إنمـا تم باستخدام الاستعمار الغربي للقوة. ثم إن التفتت يستمر بالرغم من الاستقلال، بسبب ضغط مصالح خارجية معينة، وتواطؤ مصالح ومراكز قوة داخلية معينة معها. وتزدهر شبكة المصالح المتبادلة هذه في ظل التفتت وتتغـذى منه، وبـالتالي تعـطيه استمـرارية وتمـدّ في حياتـه. ففي الحقيقة، يستفيد النظام الاقتصادي (والسياسي) العالمي القـائم من ضعف اقتصادات البلدان التي تقع على تخوم ذلك النظام. والوطن العربي يقدم مثالاً واضحاً لعملية النفوذ الخارجي في تـأثيره في القيـادات الوطنيـة (القطريـة) ليبقيها بعيـدة عن مسار الانـدماج والـوحدة. وتمكن المحاجّة بأن غياب صيغـة ما ذات معنى ومضمـون من صيغ الـوحدة يشكـل عامـل اضعاف رئيسي، يعطل أو يؤخر المسار الانمائي ـ إن لم يكن العامل الرئيسي.

ومع ذلك، وبالرغم من التفتت السياسي، فإن المنطقة العربية تتمتع بوجـود ما أسميـه «دورة حيـاة اقتصاديـة قوميـة». ويمر مسـار هذه الـدورة عبر الاقتصـادات الوطنيـة (القطريـة المنفردة) كما يمر عبر القطاع الاقتصادي العربي المشترك. والقطاع المشترك في ذاته ناتـج تخطيط وفعل متعمدين من قبل القيادات الوطنية المعنية. وحتى حين تتم اقـامة أو تـطوير عنـاصر في القطاع المشترك بفضل مبادرات أقطار فرديـة، فإن نشـاط القطاع يقفـز عبر الحـدود القطريـة ليشكل نشاطاً قومياً بحق. وإننا نعترف بأن القطاع المشترك لا يزال قاصراً عن أن يكون قـوة دمـج تقريـرية داخـل الوطن العـربي، ولا يزال دون القـوة الاندمـاجية التي تمتـع بهـا العصر الأمـوي أو العباسي في التـاريخ العـربي، وامتدت مئـات السنين، وتميـزت بمبادلات تجـاريـة وعلاقات متداخلة ومتفاعلة ذات قوة وشأن. والاقتصـاد القومي لا يـزال يشكّل حقيقـة تعبّر عن قدر أقل من الانـدماج الـذي عهدتـه فترة السيـطرة العثمانيـة الطويلة ولم تنتـهِ إلا بنهايـة

---

(10) الفقرات القليلة التالية مأخوذة من مادة منشورة في:

Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, pp. i-ix.

الحرب العالمية الأولى في مطلع عشرينيات القرن الحالي. ومع ذلك كله، فإن أهمية القطاع المشترك لا يجوز بحق نكرانها أو التقليل منها في سياق الظروف الحالية.

تمر عناصر كثيرة في الاطار المؤسسي للتعاون الاقتصادي العربي، وللتكامل بل وللاندماج، بعملية تكوين منذ السنوات المبكرة لاستقلال معظم البلدان العربية وإنشاء جامعة الدول العربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الحالي. ويضم هذا الاطار أدوات أو أطراً رسمية: اتفاقات وقوانين وآليات - يشارك في عضويتها بعض الحكومات العربية أو عدد كبير منها وفي حالات معينة جميعها. وبالإضافة، بذلت جهود تقع في حيز القطاع الخاص منذ الستينات قام بها مجموعات من رجال الأعمال والتجمعات المهنية، وتجسّدت هذه الجهود في مشروعات وروابط وشركات واتحادات على مستوى قومي أو ما دون القومي وفوق القطري. غير أن الاطار المؤسسي شهد أكثر توسعه نشاطاً وتنوعاً في العقد الذي تلا خريف/ شتاء عام ١٩٧٣ حين قامت الأقطار النفطية العربية بتعديل أسعار النفط المصدَّر إلى الأسواق الخارجية. وبفضل ما رافق رفع الأسعار من زيادة كبيرة في حجم الصادرات تدفقت عائدات مالية ضخمة نسبياً إلى الاقتصادات المعنية. وإلى جانب ما كان لهذه الوفرة المالية من وقع على اقتصادات الأقطار المصدرة قطراً فقطراً، فإن الموارد الجديدة سمحت بتدفقات كبيرة من الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط إلى الأقطار غير النفطية (بل وإلى بعض الأقطار المصدرة للنفط، وإنما على قياس متواضع) . وشهدت عدة أقطار مستقبلة للمعونات (من قروض ميسرة ومنح) تدفقاً في الاتجاه المعاكس: إنه انتقال ملايين العاملين من بلدان المنشأ إلى الأقطار المصدرة للنفط لتساعد في تنميتها وأنشطتها العمرانية، بما تمتلكه هذه القوى العاملة من مهارات لم تكن متوفرة لدى مواطني الأقطار «المستوردة للعمالة». وسنقدم الآن بعض المؤشرات المختارة التي تكشف عن حجم واتساع القطاع الاقتصادي المشترك.

هناك على مستوى وضع السياسات واتخاذ القرارات تشكيل عدة مجالس وزارية في مجالات تتصل بالحياة الاقتصادية (الاقتصاد الوطني، المالية، التجارة الخارجية، التخطيط، الزراعة، الصناعة، السياحة، النقل والمواصلات) وكذلك بجوانب أخرى من حياة المجتمع. وتؤدي هذه المجالس وظيفة تنسيقية وتوجيهية، كما تضع السياسات وتقرّ الموازنات للمنظمات أو الشركات أو المشروعات المشتركة ذات العلاقة الوظيفية بها، كما تتخذ القرارات الرئيسية وتراقب سير الأجهزة والمؤسسات التابعة لها (أي لكل من المجالس). وهناك عدد أكبر بكثير من الأجهزة والمؤسسات العاملة داخل الإطار القومي على مستويات أدنى كالمنظمات القومية المتخصصة، ومئات من المشروعات والشركات المشتركة مما أشرنا إليه. وكذلك تم انشاء صندوقين قوميين، أحدهما «الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي» والآخر «صندوق النقد العربي» وهما يضمان في عضويتها جميع الأقطار العربية. ويتولى الأول تمويل برامج ومشروعات انمائية في البلدان المعوزة، في حين يتولى الآخر الشؤون النقدية كمعالجة أزمات موازين المدفوعات لتخفيف حدتها. وكذلك هناك أربعة صناديق إنماء قطرية أقامتها

اربـع دول كل عـلى انفراد، غـير أن أنشطة هـذه الصناديق تغـطي قسماً فقط من الحـاجـات الانمائية في بلدان المنطقة العربية، ويقدم اثنان من الصنـاديق المعونـات كذلـك لبعض بلدان العالم الثالث غير العربية.

تقدر التدفقات المالية الرسمية من بلدان الفائض إلى بلدان العجز بنحو ٥,٦ مليـار[١١] دولار أمـريكي سنويـاً في المتوسط خـلال الفـترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧[١٢]. وتقـدر القـوى العـاملة العـربية الـوافدة إلى الأقـطار النفطيـة بعـدد يـتراوح بـين ٣ و٤ مليـون، يعملون في النشـاط العمراني والانمائي الذي سمحت بتوسعه كثيراً العائدات النفـطية. وتقـدّر تحويـلات هذه القـوى العـاملة (من مدخـراتها) بحـوالى ٣ ـ ٤ مليار دولار سنـوياً في المتـوسط. غير أن التقـديـرات المسجلة لتوها انخفضت منذ عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤، نتيجة الانخفاض الحـاد في أسعار النفط وفي حجم الانتـاج والتصديـر والعائـدات ـ وبالتـالي في النشـاط الاقتصـادي. وأخيـراً هنـاك عشرات الآلاف من الطلبة العرب الذين يدرسون في جامعات عربية غير جامعاتهم الوطنيـة. وبشكـل عـام، يتعـدى رأس مـال القـطاع الاقتصـادي المشـترك التجميعي (ويشمـل ذلـك الصناديق الانمائية ولكنه لا يشمـل رؤوس أموال المصـارف التجاريـة الخاصـة المشتركـة) ٤٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية[١٣]. على أن دلالة القطاع المشترك تتخـطى حجم رأس مالـه. وهي تكمن إلى درجة بعيدة في المشاركة بين الأقطار بتحمل الأعباء المالية النـاجمة عن الجهـود الانمائية، وكذلك بتحرك القدرات البشرية وتوزعها بحيث تستطيع الاسهام بتلك الجهود.

على أن من الواجب الاعتراف أن ما تجري المشاركة فيه من موارد مالية ومساهمات تقوم بها قوة العمل العربية (وتتخذ المشـاركة مسـاراً في اتجاهـين متعاكسـين، أي أن الموارد المـالية تتجه من البلدان النفطية صوب بلدان العجز التي يتجه قسم يذكر من قـواها العـاملة صوب البلدان النفطية) ـ ينبغي ويمكن أن يكون أوفر وأكثر اتساعـاً بكثير، إذا كـان للقطاع المشـترك أن يصبح قوة رئيسية في عملية تعزيز التكـامل وجعله ذا دلالـة وأثر أقـوى، وذلك من أجـل غرض مزدوج: تشجيع التنمية وتقوية الأمن، قطرياً وقومياً. والجدير بالذكـر في هذا السيـاق أن مؤتمر القمة العربية (أي اجتماع رؤساء الدول العربية) الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(١١) المليار = بليون أو ألف مليون.

(١٢) انخفضت التدفقات/ المعونات الرسمية بموجب احصاءات البنك الدولي إلى مـا دون النصف لعام ١٩٨٨، أي إلى ٢,٣ مليار، ثم إلى ١,٤ مليار لعام ١٩٨٩. على أن الرقم الأخير لا يشمل المعونات من جميع الأقطار النفطية العربية، انظر: **«World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989* (Oxford: Oxford University Press, 1989), table no. (19), p. 240.**

(١٣) بلغ حجم المساعدات الخارجية في عام ١٩٨٧، ٣,٣ مليار (ألف مليون) دولار. وكان الحجم قـد بلغ ذروته في عام ١٩٨٠ بمبلغ ٩,٥ مليار. انظر: المصدر نفسه، جدول رقم (١٩). ومن أجل تقديرات حـديثة لرأسمال القطاع المشترك، انـظر: سميح مسعـود: «المشروعات العـربية المشـتركة: واقعهـا، أهميتها، معـوقاتهـا ومستقبلها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، و**المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**، الحلقة النقاشيـة العاشرة، تشرين الثـاني/ نوفمـبر ١٩٨٦ ـ نيسان/ ابـريل ١٩٨٧ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧).

١٩٨٠ في عمّان، الأردن، أكد ضرورة توسيع القطاع المشترك وتنشيطه وأقر الوثائق حول ذلك الموضوع التي قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إليها. أبرز تلك الوثائق اثنتان احداهما تحت عنوان **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، والأخرى تحت عنوان **ميثاق العمل الاقتصادي القومي**. وجرت ترجمة الوثيقتين لاحقاً إلى خطة عمل وبرامج عمل في إطار القطاع المشترك. وكانت الآمال المعقودة، المنطلقة من روحية التعاون السائدة آنذاك، مرتفعة وطموحة وذلك بفضل وفرة العائدات النفطية، وتوفّر مهارات بشرية وافية لتنفيذ الخطة والبرامج الملحقة بها. وشملت تلك الآمال تكوّن اقتصاد قومي قوي ومتزايد الاتساع، إلى جانب الاقتصادات الوطنية وبانسجام معها. ومع أن الادراك كان عاماً بأن الاقتصاد العربي كان سيظل بحاجة إلى كثير من الرعاية والتنمية، إلا أن التطلع إلى اقتصاد مستقبلي واعد كان قوياً.

أصيبت الآمال الوردية بانتكاسة خطيرة. فمنذ مؤتمر قمة عمّان في عام ١٩٨٠ وقع قطاع النفط في أزمة عميقة، إذ انخفضت معدلات الانتاج والصادرات والأسعار، وبالتالي العائدات انخفاضاً حاداً. وقد أدى الضيق المالي منذ ذلك الحين (في جزء منه بسبب هبوط حقيقي في العائدات، ولكن في جزء آخر بسبب الانفاق الواسع النطاق وغير الحكيم خلال السبعينات) إلى تجميد خطة تنمية القطاع المشترك وبرامج العمل المتصلة بها. وفي حين لا يزال الأمل بمستقبل واعد حيّاً وكبيراً، فإنه يحتاج إلى قدر من الرعاية أكبر بكثير مما كان مطلوباً حتى السنوات الأولى من الثمانينيات.

يتمتع القطاع الهيدروكاربوني بشأن كبير في الاقتصاد العربي ككل، مباشرة بالنسبة إلى الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، ومداورة بالنسبة إلى الأقطار الأخرى حيث تصل آثاره بفضل التموجات التي ينعكس وقعها في التدفقات المالية للداخل والبشرية للخارج، وفي اقامة البرامج والمشروعات والشركات المشتركة ـ في ما بين عدد من الأقطار، وفي اعادة توزيع الموارد والقدرات البشرية الناجمة عن تلك التدفقات. وبالطبع، فإن القطاع الهيدروكاربوني أكثر أهمية للأقطار المصدرة للنفط واحدة فواحدة، ذلك أنه يوفر لها الموارد المالية اللازمة لتكوين رأس المال الثابت والحصول على الخبرات التقنية، وكذلك لاستيراد سلع الاستهلاك وخدماته. على أننا لا نعتقد أن تسمية ذلك القطاع «محرك التنمية» سليمة ومبررة، بالرغم من أنه يشكّل جزءاً ذا شأن من «المحرك». وبالتالي، فإن تبني مقاربة قومية لتقييم امكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس ينبغي ألاّ يُحكم له أو عليه على أساس ما يصيب الموارد النفطية (ومنها الغاز طبعاً) من ذبذبات، أو في ضوء كيفية استخدامه، أي هل هو يصدَّر خاماً أو يستعمل كمدخل (كسائل أو كغاز) في منتجات عمليات الصناعة التحويلية المختلفة كالتكرير والأسمدة والبتروكيماويات.

بعبارة أخرى، إن الاقتصاد العربي ليس نفطاً فحسب. لقد حظي النفط بمكانة متقدمة وشهرة واسعة كنتيجة للارتفاع الدرامي في أسعاره وانتاجه وعائداته خلال عقد السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، وللتركيز عليه في مرحلة تلاقت فيها عناصر معينة معاً أبرزها تمكن منظمة الأقطار المصدِّرة للبترول (أوبك) في أن تظهر وكأنها تمتلك قوة حاسمة مسلّطة على

الاقتصادات الصناعية المستوردة الرئيسية للنفط. غير أن العالم الصناعي، وكما أثبتت التطورات اللاحقة، تمكن من امتصاص صدمة ارتفاع الأسعار خلال العقد المشار إليه سابقاً، ومن اجتذاب نصيب كبير جداً من الموارد المالية التي كانت قد تحولت قبل ذلك إلى مصدّري النفط. وتمت «رحلة العودة» للموارد المالية (أو إعادة تدويرها) بتوجهها إلى البلدان الصناعية لتمويل المشتريات الضخمة من السلع والخدمات، وكفوائض تبحث عن فرص توظيف في مصارف البلدان الغربية أو في الأوراق المالية في أسواقها المالية. وفي نهاية المطاف فإن قسماً صغيراً من الأموال العائدة (خاصة في مطلع «الفورة النفطية») جرى تثميره لا مجرد توظيفه.

يبقى إذن أن السؤال الحرج هو: هل يستطيع الوطن العربي أن يقوم بتنمية مرموقة دون الرضوخ إلى اعتماد كثيف على الصادرات النفطية كما حدث في تجربة السبعينات؟ ومع أن المجال الحالي ليس ملائماً لتفحُّص السؤال ومحاولة الاجابة عنه بتفصيل، إلا أننا نستطيع الإجابة المدعومة بالتحليل بالإيجاب، شريطة أن يبدي العرب ما يتوجب من عزم وخيال وبراعة وانضباط في ادارة اقتصادات أقطارهم، وكذلك اقتصادهم القومي، ضمن إطار السعي الانمائي بالاعتماد الجماعي على النفس القائم على مبدأ التكامل الوثيق والواسع النطاق، وعلى ممارسة ذلك الاعتماد بحصافة ومثابرة. وفي الحقيقة فإن السعي الانمائي بالاعتماد على النفس يصبح أكثر الحاحاً وحرجاً كلما انكمشت العائدات النفطية، ذلك أن التنمية بالاعتماد على النفس تصلح كعملية تصحيح توجب الاتكال على الموارد الأخرى المتاحة للوطن العربي - من بشرية وطبيعية ومما صنعه الانسان نفسه.

معايير الأهلية للتنمية العربية بالاعتماد على النفس

أصبح مناسباً الآن أن ننتقل ضمن القسم الحالي من هذا الفصل إلى تفحُّص المعايير التي تناولها الفصل الثالث باقتضاب. وسيحظى كل من المعايير بقسم فرعي داخل القسم العام الذي ولجناه لتوّنا، وذلك على النحو التالي:

١ - حجم السوق القومية الداخلية

بما أننا اعتمدنا النظر إلى الوطن العربي على أنه الوحدة السياسية[١٤] المرجعية، فإننا نتقدم من موضوع بحثنا بتقييم درجة توفر كل من المعايير في حالته الحاضرة أو حسبما يمكن للمنطقة العربية ككل أن تعمل على توفيره. بعبارة أخرى، فإن النقص في أحد المعايير أو شحّه أو انخفاض مستواه في قطر أو أكثر لن يعتبر عاملاً معطلاً أو كابحاً للاعتماد على النفس، إذا أمكن تعويض النقص أو انخفاض المستوى مما هو متاح منه لقطر آخر أو أقطار

(١٤) نذكر أننا نعني بالوحدة السياسية Political Entity وليس Political Unity.

أخرى. وهذا العلاج الاحتمالي في ذاته يكشف فرصاً تكاملية داخل المنطقة العربية، كما سنرى لاحقاً في نهاية القسم الحالي.

يتألف حجم السوق القومية الداخلية من مكوّنين: المبادلات في السلع والخدمات بين الاقتصادات العربية (وهي تشكل جزءاً من التجارة الخارجية لكل من البلدان المعنية)، والمبادلات مع بلدان غير عربية. وباستقراء الاحصائيات المتاحة، نجد أن التجارة الدولية للمنطقة العربية (أي مجموع المكونين اللذين سبق تعريفهما) كبيرة، بالرغم من هبوط قيمتها بشكل ملموس منذ حلول الأزمة النفطية في أوائل الثمانينيات. لقد انخفض مجموع الصادرات والمستوردات الكلية (من السلع والخدمات) إلى ١, ٢٣٥ مليار دولار أمريكي لعام ١٩٨٧، في حين كان ٦, ٣٧٩ ملياراً عام ١٩٨١، أي بهبوط قدره ١, ٣٨ بالمئة. وبلغت نسبة جملة التجارة العربية الخارجية ٤, ١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بمجموعها عام ١٩٨١، (وكان حجم الناتج ١, ٣٧١ مليار دولار) مقابل ٦١ بالمئة لعام ١٩٨٧ (حين كان حجم الناتج المحلي ٥, ٣٨٥ مليار دولار)[١٥].

يعزى هبوط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي عبر السنين المبينة إلى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية الناجمة عن تصدير النفط، من جهة، وانخفاض أكثر تدرجاً بكثير في المستوردات. (بلغت قيمة الصادرات النفطية من الدول الأعضاء في «منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» ـ أوابك ـ قمتها في عام ١٩٨٠، إذ بلغت ٥, ٢٠٩ مليار دولار، إلا أنها هبطت إلى ٤, ١٩٥ مليار في عام ١٩٨١ ثم تدهورت إلى أن بلغت ٣, ٧٤ ملياراً في عام ١٩٨٧)[١٦]. ومع ذلك، فحتى عام ١٩٨٧ ظل حجم القطاع الخارجي العربي يعكس درجة عالية جداً من الاعتماد على العالم الخارجي، بالنسبة إلى الصادرات والمستوردات على السواء، مما دلل على كون اقتصاد المنطقة العربية ينتج أساساً للأسواق الخارجية، ويحصل على نسبة مئوية مرتفعة جداً من السلع والخدمات التي يستخدمها من مصادر خارجية. والمؤشر ذو الدلالة الخاصة هنا هو أن الاعتماد المفرط وغير الصحي المشار إليه هو أنه مع انخفاض مستوردات المنطقة في عام ١٩٨٧ إلى ما هو دون مستواها في عام ١٩٨٠ أو ١٩٨١، إلا أنها كانت ذات قيمة أكبر بكثير من العائدات النفطية (٢, ١٢٩ مليار مقابل ٥, ٧٤ مليار)، بحيث كان من الضروري تمويل العجز بالسحب من الموجودات

---

(١٥) المبالغ جميعها مسجلة بالأسعار الجارية ولذلك فهي تتضمن تأثير عامل التضخم بين ١٩٨١ و١٩٨٧ وأية أعوام تالية للعام الأخير. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٢، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية لعام ١٩٨١، جدول رقم (٢/٢)، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٨، الملاحق الاحصائية لعام ١٩٨٧، جدول رقم (٢/٢).

(١٦) حول عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، انظر: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Secretary - General's Eighth Annual Report A H 1400: A D 1981* (Kuwait: OAPEC, 1982), table no. (2-1).

وحول عام ١٩٨٧، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٨، الملاحق الاحصائية لعام ١٩٨٧، جدول رقم (٣/٤).

(الاحتياطيات) المالية العربية الموجودة خارج المنطقة، مع أن سلع وخدمات الاستهلاك شكّلت نسبة ذات شأن من المستوردات.

ويلاحظ أن التجارة الخارجية بالنسبة إلى الفرد العربي أيضاً كبيرة. ففي عام ١٩٨٧ وبالرغم من انخفاض الصادرات وكذلك المستوردات، كانت تلك التجارة منسوبة إلى الفرد أعلى بـ ١٥ بالمئة في المتوسط من نظيرتها للعالم ككل، أو نحو ١,١٦٣ دولار في المنطقة العربية مقابل ١٠,٠١١ دولار في العالم بأسره[١٧]. بل إن المستوردات منسوبة إلى الفرد كانت الأكثر ارتفاعاً في العالم بالأرقام المطلقة بالنسبة إلى بلد أو اثنين خلال سنوات قمة العائدات النفطية أثناء «العهد النفطي». وفي حين أن هذا التميز ليس مما يصح الاعتزاز أو المباهاة به، إلا أنه لا يصح بالمقابل اخفاؤه «بكنسه تحت السجادة» كما يقال بالتعبير الشائع. ومن المؤسف كذلك أن مجموع «التجارة البينية» أي في ما بين الأقطار العربية نفسها يشكل نسبة صغيرة جداً من جملة تجارة المنطقة الخارجية، حيث تشكّل التجارة البينية ٧,٥٤ بالمئة من مجموع الصادرات و٦,٧٧ بالمئة من مجموع المستوردات لعام ١٩٨٧[١٨]. وهكذا فإن دلالة وشأن حجم سوق المنطقة الاجمالي ينبغي أن يجري قياسه باعتبار مكونيه الاثنين: أي التجارة البينية والتجارة العربية مع البلدان غير العربية.

إن قصر قياس التجارة البينية العربية أو تقييم أهميتها على أساس ما هو عليه اليوم فقط يكون بالطبع مضللاً وذلك لسببين: فهو أولاً يعني مقاربة سكونية لا تأخذ بالاعتبار احتمال حدوث نمو مرموق في قيمة المبادلات الجارية داخل المنطقة العربية. وهو ثانياً لا يأخذ بالاعتبار توقع أن يؤدي حافز التنمية المعتمدة على النفس إلى تزايد قدرة الانتاج العربي للسلع والخدمات على الحلول محل قسم من المستوردات (واحتمال حدوث ذلك بالفعل). ثم إن التحول صوب اقتصاد ذي توجه داخلي يسمح لنصيب أكبر من الانتاج العربي أن يتدفق في ما بين أقطار المنطقة. وفي حين قد تتزايد التجارة العربية مع البلدان غير العربية خلال انطلاق الحركة الانمائية النشيطة، بسبب ضرورة استيراد التقانة (من صلبة وطرية)، والمواد الأولية، وقطع الغيار - بل والمواد الغذائية أيضاً - إلا أن السياسات الملائمة والتحوّلات المؤسسية والسلوكية في ذاتها قد تدفع باتجاه تزايد المبادلات البينية، ويمكنها أن تفعل ذلك.

---

(١٧) حول الصادرات والمستوردات العالمية لعام ١٩٨٧، انظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988* (New York: United Nations, 1989), tables no. (1-1), and (1-2).

ومن أجل احصاءات السكان، انظر: «World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989*, table no. (1).

وحول التجارة الخارجية للوطن العربي، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (١/٢)، وبالنسبة إلى السكان، انظر: الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٥/٢) من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه.

(١٨) حول التجارة العربية البينية (أي في ما بين الأقطار العربية)، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، جدول رقم (٥/٦).

وكما بيّنا في الفصل السابق، فإننا لا نقصد بالاعتماد على النفس الأوتاركية أو الاكتفاء الذاتي، وإن كان هـذا الاكتفاء مـبرراً في حدود معقـولة ومـدروسة جيـداً. فما هـو أساسي في السيـاق الحالي هـو قدرة بلد مـا أو مجموعـة بلدان تسعى إلى التنمية بـالاعتماد الجماعي عـلى النفس أن تقرر، في ضوء مصالحها ومعطياتها وقدراتها، توجهات التجارة الخارجية وتـركيبها، وأن توطّن لدى السكان الثقة، بل والاعتزاز بالمنتجات الوطنية.

إذن، من الضروري مقاربة موضوع أو معيار حجم التجارة البينية مقاربة حركية تأخـذ بالحسبان توقعات النمو عند تقييم مدى تلبية ذلك المعيار. ولدينا دليـل واضح عـلى التبدلات الكمية الاقتصادية في الناتـج المحلي الاجمـالي للفرد في المنـطقة العـربية ككـل. فقد كـان (في المتوسط غير «المـوزون») نحو ١,٩٠٧ دولارات في عـام ١٩٨٧. وسبق ذلك ارتفـاع كبير في حجمه بعد تصحيح ورفع أسعار النفط في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ثم في عام ١٩٨٠، مصحوبـاً بتوسيع الإنتاج والتصديـر. إلا أنه انخفض بشكـل ملحوظ عنـد نشوء أزمـة النفط الحادة في أوائل الثمانينيات.

غير أن المعلومات الخام حول العائدات النفطية بالنسبة إلى جميع الأقطار المصدرة للنفط مجتمعة، لا تكشف أن نمط توزيع الثروة والدخل تتوسطه فجـوة واسعة جـداً داخل كـل قطر عـربي وفي ما بـين الأقطار، كـما أنها لا تكشف أن معظم الارتفـاع المشاهـد منذ بـدء الفـورة النفطية إنما يعود إلى ارتفاع العائدات النفطية بين ١٩٧٣/١٩٧٤ و١٩٨٠/١٩٨١. ويشـاهد التباين الواسع جداً داخـل المنطقـة العربيـة بشكل درامي عـبر الاشارة إلى أن النـاتج المحـلي الاجمالي كان ١٦١٧٩ دولاراً للفرد في الامارات العربية المتحـدة في عام ١٩٨٧، بينـما لم يكن سـوى ٣١٥ دولاراً للفرد في الصـومال عـلى الطرف الآخـر، كما تسجـل احصاءات المصـادر العربية الرسمية[١٩].

ثم إن التباين داخل الأقـطار هو أكـثر اتساعـاً، إذا اعتبرنـا أن الناتـج المحلي الاجمـالي المتوسط لكل من يملك مليار دولار فأكثر هو ١٠٠ مليون دولار على الأقل (على افتراض مليار واحد فقط من الثروة وعائد صاف يشكل ١٠ بالمئة من الثروة سنوياً)، وذلك مقـابل ٢,٠٠٠ دولار للفرد للشريحة الأقل دخلاً في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في الخليج العربي. (ودون افتراض رقم أصغر لأفراد الشريحة الأقل دخلاً، نستطيع أن نـلاحظ أن نسبة النـاتج الفـردي الوسطي لكبار الأثرياء من مالكي المليارات إلى نظيره لذوي الدخـول الصغيرة تعـادل ٥٠,٠٠٠ إلى

---

(١٩) الأرقام محتسبة من: المصدر نفسه، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (١/٢) وجدول رقم (٥/٢). أما الأرقام المسجلة في تقرير البنك الدولي السابق الذكر (في عدد من الهوامش السابقـة)، فتختلف بعض الشيء عما يورده التقرير الاقتصادي العربي الموحد (المار الذكر) عدا أن أرقام البنك الدولي تعتمد مؤشر الناتج القومي القائم (الاجمالي) للفرد. انظر: «World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989,* table no. (1).

غير أن الفرق لا يخفي حقيقة الفجوة الواسعة في الناتج المحـلي القائم (الاجمـالي) للفرد بـين الأقطار الأكـثر ثراءً والأقل ثراءً.

١). صحيح أننا لا نجد هذه الأرقام مسجلة في الاحصاءات أو الوثائق الرسمية، على أن تأكيدها بفضل التقديرات المستندة إلى اطلاع وافٍ ومشاهدة دقيقة للأوضاع ذات العلاقة أمر مبرر، خاصة أن الفرضيات التي تمتد تحتها غير مبالغ فيها على الاطلاق.

بالرغم من الاتساع الفاضح الذي حدث في فجوة الثروة والدخل داخل الأقطار، وفي ما بينها خلال الفورة النفطية، إلا أنه سبق ذلك في سنوات ما بعد الاستقلال وبفضل الجهود الانمائية ارتفاع في القدرة الشرائية بشكل عام، كما كان مستوى المعيشة يشهد تحسّناً وإن بطيئاً. غير أن الارتفاع والتحسن كانا ملموسين خلال «عقد النفط» ١٩٧٣ - ١٩٨٢، حتى بالنسبة إلى ذوي الدخول المنخفضة. فالاحصاءات الرسمية تظهر ارتفاعاً حاداً في الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت، في بلدان النفط وكذلك في البلدان غير النفطية، ولكن بشكل خاص في المجموعة الأولى. وحتى بعد الهبوط الشديد في العائدات النفطية منذ عام ١٩٨٣، فإن الأقطار النفطية الأحد عشر أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مع سلطنة عُمان (وهي ليست عضواً) موّلت تثميرات بلغ مجموعها ٨٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٧، في حين أن الأقطار غير النفطية (وهي تشمل الأقطار الستة التي تعرّف على أنها «أقل تنمية») سجلت في مجموعها تثميرات تبلغ ٧,٣ مليار دولار فقط. وهكذا كانت التثميرات الاجمالية للمنطقة العربية ككل ٩٣,١ مليار دولار أي ٢٤,٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي التجميعي البالغ ٣٨٥,٥ مليار دولار[٢٠]. واضافة إلى ذلك، أتيح للمنطقة فائض كبير في المدخرات خلال العقد ١٩٧٣ - ١٩٨٢ فوق جملة الاستهلاك والتثمير معاً داخل المنطقة. فتدفقت موارد ضخمة إلى الخارج بلغ حجمها التراكمي الاجمالي ٣٧٤ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٢ حسبما ورد في تقدير نشر في تقرير لجهة عربية رسمية[٢١].

إذا استثنينا حصول المزيد من الهبوط في انتاج النفط وأسعاره وصادراته للعقد أو العقدين التاليين من السنين (أي العقد الأخير من القرن العشرين والأول من الحادي والعشرين) - باعتبار ذلك احتمالاً بعيد الحدوث على ما يبدو من التوافق العام لدى خبراء اقتصادات النفط - فإن السوق العربية الداخلية، الكبيرة حالياً - ستظل كذلك مع اتساع معتدل في السنوات القادمة. على أنه، حتى مع بقاء العائدات النفطية على مستواها الحالي (في مطلع عقد التسعينات) فإن التوقع ليس قاتماً - هذا إذا أخذنا بالحسبان حجم سكان المنطقة الكلي[٢٢] وكون أقطارها كل بمفرده (بموجب ما يرد في احصاءات البنك الدولي) يتمتع سكانها بناتج قومي اجمالي وسطي للفرد يقع تقريباً في منتصف تراتبية كل من مجموعات الدول التي

---

(٢٠) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٢/١).

(٢١) لا توجد تقديرات أكثر حداثة مما يتوفر لعام ١٩٨٢، انظر:

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Secretary - General's Ninth Annual Report AH 1401: AD 1982* (Kuwait: OAPEC, 1983).

(٢٢) بلغ ٢٠٢,٢ مليون في عام ١٩٨٧، وهو تزايد طبيعياً بمعدل وسطي قدره ٢,٦ - ٢,٨ بالمئة سنوياً.

يصنفها البنك الدولي (في تقريره السنوي المشار إليه قبلاً) حسب الناتج القومي الاجمالي للفرد في كل منها (أي أن هذا الناتج الفردي يقسم إلى طيف من الشرائح تلائم كل منها عدداً من البلدان التي تشكل بالتالي مجموعة مقترنة بذلك الطيف).

وينطبق ما أوردناه لتوّنا كذلك على معدلات نمو الاستهلاك (الحكومي العام والخاص معاً) ونمو التثمير المحلي القائم[٢٣]. غير أن البلدان العربية الأقل تنمية تقع ـ في سياق التصنيف المتصل بنمو الاستهلاك والتثمير ـ في موقع أقرب إلى الجزء الأدنى من التراتبية التي أشرنا إليها. وبالنسبة إلى المعلومات حول الناتج وكذلك الاستهلاك والتثمير، تشكل الأقطار العربية المصدِّرة للنفط وذات الدخل المرتفع التي تتوفر معلومات حول اقتصاداتها فئة خاصة بذاتها، إذ يبلغ الناتج الفردي مستوى مرتفعاً فيها، أما معدلات نمو الاستهلاك والتثمير فيها فمنخفضة مقارنة بمجموعة الدول التي يصنفها البنك الدولي على أنها تتمتع بناتج فردي «مرتفع المتوسط»، ومعها كثير من الدول الصناعية ذات نظام «اقتصاد السوق» ـ أيضاً بموجب احصاءات البنك الدولي. ويمكن تفسير المعدلات المنخفضة في الأقطار العربية المصدِّرة للنفط التي أشرنا إليها قبل قليل بأنه ناجم عن المستويات المرتفعة للناتج وللاستهلاك والتثمير التي كانت هذه الأقطار قد بلغتها في الأساس. وتسمح هذه الوقائع والاعتبارات معاً بتوقع وجود سوق عربية داخلية متسعة بما يكفي لامتصاص نسبة وافرة من السلع والخدمات التي يستطيع الاقتصاد العربي انتاجها (باستثناء النفط والغاز)، بفضل الحافز الذي توفره التنمية بالاعتماد على النفس ـ هذا بافتراض وجود نمط تثميري سليم وملائم وسلة انتاج (خارج قطاع النفط) موجهة في الأساس إلى حاجات المنطقة الداخلية.

لا شك أن هذا التقييم المؤاتي إلى حد ما سيتعرض لشيء من التعديل في ضوء التواضع الشديد الحالي لحجم التجارة البينية مما أشرنا إليه قبلاً. لقد تضافرت عدة عوامل لتنتج هذا الوضع، أبرزها حجم الانتاج العام الصغير نسبياً خارج القطاع الهيدروكاربوني، وضيق طيف المنتجات، أي المحدودية الشديدة في تنوعها، وانخفاض نوعية الكثير من المنتجات، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في وجه السلع والخدمات المماثلة المستوردة، وعدم توفر الرغبة الوافية لدى المشترين لتفضيل منتجات أقطارهم ـ حتى حين تكون هذه قادرة في جاذبيتها على المنافسة مع نظيرتها المستوردة.

غير أنه، بالرغم من أن هذه تشكّل عوامل كابحة، إلا أنه يمكن التغلّب عليها إذا تميّز السعي إلى الاعتماد على النفس بالحصافة والجد، وحشدت خلفه قوى عريضة وذات تصميم، بحيث تستطيع الوقوف في وجه القوى التي لا تستنكر التبعية وتشعر بتساهل تجاهها، وتفضل المنتجات المستوردة حتى حين لا تكون هذه متفوقة بالفعل. وهنا، كما بالنسبة إلى كل من معايير الأهلية الأخرى، فإن ما يقرر في النهاية هو وضوح وسلامة الارادة الوطنية، وزخم تحرك القوى السياسية والاجتماعية الضاغطة باتجاه الاعتماد على النفس (مقابل

---

(٢٣) انظر: «World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989,* table no. (1).

القوى المضادة المتحالفة مع المصالح ومجموعات الضغط الأجنبية)، المتميزة برؤية انمائية ذات توجه داخلي في الأساس. من هنا وجوب تمتع المواطنين بالمشاركة السياسية الحقيقية والواسعة، ذلك أن الجماهير هي صاحبة المصلحة في تلبية التنمية لحاجاتها الانسانية الأساسية، التي تحس بهمٍّ انطلاق تنمية متوجهة ذاتياً ومعتمدة على النفس تخدمها ـ أي الجماهير ـ أولاً. عندئذ يمكن توقع قيام الجماهير بالضغط من أجل تنمية كهذه.

٢ ـ التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها

كما بيّنا قبلاً، تعتمد المنطقة بشكل كثيف على البلدان غير العربية كهدف لصادراتها ومنشأ لمستورداتها. والاعتماد هذا ـ وقد بدأ يبرز في العقود الأولى من القرن العشرين حين أخذت أجزاء المنطقة العربية تقع تحت السيطرة الاستعمارية الغربية أو داخل مناطق نفوذ القوى الغربية إن لم يكن حكمها المباشر ـ كان ينمو تدريجياً وأصبح يشكّل تبعية مكبّلة. وقد دفع عقد فورة النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ بدرجة التبعية إلى حد اندماج الاقتصادات العربية عملياً إن لم يكن رسمياً باقتصادات العالم الرأسمالي الغربي. وتم ذلك في الأساس نتيجة المركز المهيمن لقطاع النفط وصادراته في الاقتصاد العربي، ومن ثم نتيجة الاستيراد الكثيف بفضل تزايد العائدات النفطية. وليس بخافٍ أن الصادرات المتجهة إلى البلدان الغربية المتقدمة صناعياً (وكذلك إلى اليابان) تتضمن نسبة كبيرة جداً من النفط الخام والغاز.

بفضل عقد فورة النفط، أصبحت العائدات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الاستيراد المتسع كثيراً، القادم في معظمه من الغرب. غير أن اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد الصناعي المتقدم تجسّد في ترتيبات مؤسسية، إلى جانب كونه أمراً واقعياً، وذلك عبر اتفاقات مقايضة بين النفط (عادة بأسعار مخفضة قليلاً) من جهة، والأسلحة، وطائرات الركاب، ومكائن المصانع من جهة أخرى ـ وكذلك عبر ترتيبات مشاركة بين بلدان النفط العربية والشركات الغربية العملاقة المتعدية الجنسية. وقد وضعت تقديرات مؤداها أن ترتيبات المقايضة تغطي نحو ٣٠ بالمئة من صادرات النفط من بعض الأقطار النفطية، وأنها قد تبلغ ٥٠ بالمئة في نهاية القرن العشرين على أساس معدل نموها السائد[٢٤].

إلا أن التركيز الكثيف في حجم المستوردات القادمة من المصادر الغربية أكثر خطورة في السياق الحالي من نظيره في حجم الصادرات إلى البلدان الغربية، وذلك بسبب درجة الاعتماد على المستوردات، وتركيبها إذ هي تشمل سلعاً وخدمات حيوية كالسلع الرأسمالية والمواد الغذائية والخبرة التقنية والكيماويات والأدوية، وأخيراً الأسلحة.

---

(٢٤) اعتمدت إلى حد معين في هذا الجزء من القسم في الفصل الرابع على التحليل والجداول الواردة في القسم الحادي عشر: «التجارة الخارجية والبينية العربية،» في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي. (لا يشير التقرير لعام ١٩٨٨ إلى الموضوع الذي نحن بصدده).

يسجل الجدول رقم (٤ ـ ١) بشكل مكثّف التوزع الجغرافي للتجارة العربية، كما كان في عام ١٩٨٦ (وهو الأخير الذي تتوفر مثل هذه التفصيلات حوله). وكما يُظهر الجدول، فإن ثلثي المستوردات السلعية يردان من البلدان الصناعية الرأسمالية، في حين أن ما يربو قليلاً على ثلاثة أخماس الصادرات السلعية العربية يتجه إلى نفس مجموعة البلدان الصناعية. بالمقابل، فإن نصيب البلدان الاشتراكية ضئيل جداً، بالنسبة إلى كل من الصادرات والمستوردات. وهناك ملمح ذو شأن في هذه الصورة العامة، هو أن التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية لم يشهد إلا تبدّلاً متواضعاً عبر عدة سنوات في حصة البلدان الصناعية الرأسمالية كمجموعة، بالنسبة إلى الصادرات، وأيضاً بالنسبة إلى المستوردات ـ مع أن بعض التبدلات تمّت داخل المجموعة في حصص الدول منفردة. وأبرز التبدلات داخل المجموعة كانت في انخفاض حصة الولايات المتحدة من المستوردات، وكذلك الصادرات العربية، لصالح الأسرة الأوروبية الاقتصادية، وإلى مدى أقل اليابان. وهكذا، فإن التبعية العربية لبلدان المركز الصناعية في المجال الذي نحن بصدده ظلّت على ما هي عليه خلال سنوات الفورة النفطية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) وما تلاها حتى نهاية عام ١٩٨٦، مع تبدل وزن هذه أو تلك من الدول الصناعية في «نصيبها» من التبعية العربية.

تختلف درجة التبعية العربية للعالم الصناعي بالنسبة إلى الاستيراد منه، بين بلد وآخر. ويمكن تسجيل تعميمين يتصلان بنمط التوزع الجغرافي لمصادر المستوردات في عام ١٩٨٤ (وهي السنة الأخيرة التي تتاح معلومات حولها). **الأول** إن ما من بلد عربي استورد أقل من ٤٠ بالمئة من مستورداته الاجمالية من العالم الصناعي الرأسمالي عدا سوريا (٣١,٩ بالمئة). **والثاني** ونسجله بقدر أقل من التأكيد هو أن البلدان التي تصلها النسب العليا من مستورداتها من البلدان الصناعية ذات نظام اقتصاد السوق (والحد الأدنى لهذه النسب هو ٧٠ بالمئة) تشمل عدة بلدان مصدِّرة رئيسية للنفط، وكذلك بلداً آخر، لكنه مصدّر للنفط على قياس صغير وآخر ليس منتجاً للنفط اطلاقاً. أما هذه المجموعة الأخيرة فتضم الجزائر وتونس والعربية السعودية ومصر وقطر وليبيا والكويت وموريتانيا والامارات العربية المتحدة وعُمان، بتسلسل هبوطي، حيث تتراوح النسبة من ٨٢,٦ بالمئة إلى ٧٠,٤ بالمئة. ومن ناحية أخرى، حصلت تونس والجزائر والعربية السعودية ومصر على أقل نسبة من مستورداتها بين البلدان العربية جميعها من بلدان العالم الثالث غير العربية. فتراوحت النسبة بين ١٧,٨ بالمئة (لمصر) و١٣,٦ بالمئة (لتونس). أما البحرين وسوريا واليمن الجنوبي والأردن والسودان وجيبوتي فقد كانت نسبة مستورداتها من بلدان العالم الثالث غير العربية الأكثر ارتفاعاً بين البلدان العربية جميعها، متراوحة بين حد أعلى هو ٥٥,٣ بالمئة (للبحرين) وحد أدنى هو ٤٠,١ بالمئة (لجيبوتي)[٢٥].

---

(٢٥) المصدر نفسه، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٣/١١).

جدول رقم (٤ ـ ١)

التوزع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية في عام ١٩٨٦

مجموعة البلدان	الصادرات (بالمئة)	المستوردات (بالمئة)
البلدان العربية	٧,٥٤	٦,٧٧
البلدان الصناعية	٦٢,٧٩	٦٦,٦٩
(الأسرة الأوروبية الاقتصادية)	(٣٦,٠٠)	(٤٥,٧٤)
(الولايات المتحدة الأمريكية)	(٨,٢٢)	(١٠,٩٨)
(اليابان)	(١٨,٥٧)	(٩,٩٧)
البلدان الاشتراكية	٢,٤٤	٣,٧٨
البلدان النامية	١٩,١٨	١٥,٧٤
بقية العالم	٨,٠٥	٧,٠٢
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٦/١٠).

بسبب توفر التفاصيل القطرية لعام ١٩٨٤ (وليس لعام ١٩٨٦) فإننا سنتمعّن بنمط التوزع الجغرافي للصادرات في عام ١٩٨٤، حيث نجد أنه أقل وضوحاً من نظيره للمستوردات، مع أن النفط يتمتع بأهمية واضحة بين الصادرات، وأن أوروبا الغربية واليابان هي مستورد كبير جداً للنفط العربي. وهكذا فإن حصة البلدان الصناعية الغربية ومعها اليابان من الصادرات العربية كانت الأعلى، من موريتانيا (٩٥,٦ بالمئة) تليها حصة الجزائر (٩٢,٢ بالمئة)، فقطر (٧٩,٧ بالمئة)، فمصر (٧٤,٩ بالمئة)، فتونس (٧٤,٨ بالمئة) فليبيا (٧٣,٦ بالمئة). ومن جهة أخرى، فإن حصة البلدان النامية (بما فيها العربية) من الصادرات الكلية للمنطقة هي أكبر حجماً من حصتها من المستوردات الكلية من المنطقة: ٣٠,٩ بالمئة مقابل ٢٤,٧ بالمئة. وواضح أن الصادرات النفطية هي المسؤولة الأساسية عن هذا الفارق.

يمكننا الحصول على تقييم أفضل لنمط التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية وصلة هذا النمط بتقدير مدى التبعية، وبالمقابل امكانية الاعتماد على النفس، إذا نظرنا إليه (أي النمط) مترافقاً بتركيب التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات[٢٦]. وفي هذا الصدد يصح توقع أن يكون التركيب قد مرّ بتبدلات واسعة، بالنسبة إلى الصادرات والمستوردات على السواء، خلال العقود الثلاثة الماضية (أي الستينات والسبعينات والثمانينات) التي تميزت

(٢٦) حول تركيب التجارة الخارجية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، القسم السادس: الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٦/٣).

بجهود انمائية نشيطة تهدف رسمياً، في ما تهدف إليه، إلى تبدلات كهذه.

غير أن ثمار التنمية التي سعت إليها مختلف الأقطار العربية - وقد استهدفت التصنيع السريع والتنوع الواسع في الانتاج وخفض درجة التركيز في التصدير على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، وكان عادة مواد أولية أو منتوجات زراعية أو مواد معدنية مرّت بتحويل (صناعي) جزئي فقط - كانت ثماراً هزيلة جداً. ويصح هذا الحكم بصورة خاصة بالنظر إلى ارتفاع قطاع النفط إلى موقع هيمنة مطلقة بين الصادرات، مما معناه الضآلة النسبية للصادرات الأخرى والتقهقر النسبي للجهود الهادفة إلى مزيد من التنوّع في الصادرات. فقد شكّل النفط ومنتجاته ٨٩ بالمئة من مجموع الصادرات السلعية في عام ١٩٨٦، وشكّلت المعادن والمواد الخام نحو ٢ بالمئة، والمنتجات الصناعية والبتروكيماوية نحو ٧,٤ بالمئة، والمواد الغذائية ١,٨ بالمئة. ونضيف أن جهود القطاع الاقتصادي العربي المشترك لم تؤدِ إلى تحوّل ملموس في تركيب الصادرات كما تكوّن بفضل الأداء الاقتصادي المجموعي للمنطقة العربية والتصدير الذي قامت به الأقطار المكونة للمنطقة.

نأمل بألاّ يُفهم هذا التقييم على أنه يعني إعلان فشل جهود التصنيع العربية، بالرغم من أن الصناعة التحويلية لا تزال تعاني من عدد من العيوب ومواطن الضعف، كترجرج السياسات ذات العلاقة، والطاقة الانتاجية الفائضة، وعدم كفاءة الادارات الصناعية بوجه عام إلى مدى وافٍ، وبيروقراطية الادارة الحكومية الثقيلة، والتخلّف التقاني بشكل عام. على أن التقييم السابق يعني بالأولى أن المنطقة شهدت عدداً كبيراً من التجارب الصناعية الفاشلة أو غير المتميزة بنجاح جدير بالتسجيل إلى جانب بعض التجارب الناجحة، وأن عدة أقطار عربية شهدت انتكاسات في جهودها التصنيعية لأسباب مختلفة - كما حدث لمصر والعراق ولبنان وسوريا وتونس والجزائر التي تمثّل الأقطار التي سجّل كل منها في فترات معينة تقدماً صناعياً جديراً بالتنويه في الستينات وقسم كبير من السبعينات. ويمكن اعادة الأسباب العميقة للانتكاس إلى عاملين: **الأول** هو عدم اتخاذ ما يكفي من الخطوات باتجاه مزيد من التكامل الاقتصادي داخل المنطقة العربية، وبالتالي عدم تحقيق ما كان يحتمل تحقيقه بالنسبة إلى إحداث توسع ملموس في السوق العربية للمنتجات الصناعية. أما العامل الثاني فيمكن العثور عليه في البلدان الصناعية الرأسمالية التي أخذت تفرض تشكيلة من الاجراءات المقيّدة لتحدّ من دخول المنتجات المصنعة إلى أسواقها، في الوقت الذي أخذت فيه الصناعة - من عربية وعالم ثالثية بشكل عام - تتّسع وتتأصل، وتكتسب قدرة على التصدير.

وإلى جانب السياسات الحمائية والمقيدة التي وضعتها بلدان العالم الصناعي، كثّفت الشركات العملاقة المتعدية الجنسية جهودها لتحدث تغييراً في نمط التصنيع في العالم الثالث، بنشاطها في تشجيع إنشاء شركات فرعية تابعة لها في الأقطار العربية، لانتاج سلع نهائية تحت مظلة البراءات (والماركات المسجلة) للشركات العملاقة «الأم»، أو لانتاج سلع وسيطة للاستخدام كمدخلات في عملياتها هي الانتاجية. بعبارة أخرى، فإن الحجم المتواضع للصادرات الصناعية هو في الحقيقة أكثر تواضعاً مما يبدو في الظاهر إذا فصلنا انتاج الشركات الفرعية المشار إليها عن انتاج الصناعة الوطنية الأصيلة.

تختلف صورة تركيب المستوردات اختلافاً واضحاً عن نظيرتها بالنسبة إلى الصادرات. فنجد مثلاً أن أكبر مجموعة مفردة من المستوردات في عام ١٩٨٦ كانت المكائن والمعدات، تليها المنتجات المصنعة (وتشكلان معاً ٦٨,٤ بالمئة)، تلي ذلك المواد الغذائية (١٥,٣ بالمئة) فالمنتجات النفطية (٨,٢ بالمئة) فالمنتجات الكيميائية (٥,٥ بالمئة) والمواد الخام الأولية (٢,٦ بالمئة). ويوحي هذا النمط بجزئياته وما وراءه من تفصيلات ببعض الملاحظات ذات العلاقة بمسألة التبعية وتوقعات الاعتماد على النفس.

أولى الملاحظات أن المنطقة العربية لا تزال تعتمد بكثافة على البلدان الصناعية المتقدمة في الحصول على تشكيلة واسعة من السلع من استهلاكية ورأسمالية (باستثناء الخدمات من هذا التعميم، إذ إن التفصيلات بخصوصها غير متاحة للباحث). أما الملاحظة الثانية فهي أن المنطقة لا تزال تنقصها ـ ودون مبرر مقبول ـ القدرة الانتاجية لانتاج طيف واسع جداً من السلع التي تقع في مجال الصناعة والنقل والبناء والأشغال العامة والمرافق العامة. ويشاهد هذا النقص بالرغم من الانفاق المرتفع على شراء المكائن والمعدات، بما في ذلك وسائل النقل والمواصلات، وكون هذا الانفاق يرتفع منذ عقدين أو ثلاثة عقود، وبالرغم من أن النقص قائم بمحاذاة وجود سوق عربية ذات احتمال واعد بالتوسع المرموق. ذلك أن فورة العمران والتشييد والأشكال العامة، والتوسع في الصناعات البتروكيماوية والفندقية وغيرها من الأنشطة منذ أوائل السبعينيات في ذاته ولّد مجالاً لإمكانية قيام صناعات تتخصص في انتاج سلع رأسمالية لكبار مستخدمي منتجات مثل تلك الصناعات، مما عددناه لتونا من قطاعات وأنشطة. ومرة أخرى نجد أن محدودية اتساع قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك ونشاطه، وتواضع مدى التكامل الذي تحقق قد حدّا من بروز صناعات سلع رأسمالية تتميز في أنها ضرورية وممكنة الانشاء في آن، وأن أحجامها تتخطى قدرة أقطار منفردة من بشرية وتقانية ومالية على النهوض بها إلا في حالات نادرة.

ثمة ملاحظة ثالثة هي: إن المنطقة تستورد كميات ضخمة من سلع الاستهلاك بالرغم من أننا لا نملك التفصيلات الاحصائية الوافية للتمييز التام بين مجموعتي السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وتشمل المجموعة الأولى سلعاً ترفية أو شبه ترفيّة وكمالية تدغدغ النزعة الاستهلاكية الظهورية، كما تشمل طيفاً واسعاً من منتجات مصنعة للاستخدام الشخصي أو المنزلي لا تلبي حيازتها حاجة أساسية، وفي حالات كثيرة ينبثق الحافز على شرائها من الرغبة في تبديل نظيرتها لدى المشترين فقط للحاق بآخر الأزياء أو «النماذج»، تحت ضغط وسائل الاعلان والترويج. ثم إن شراء مثل السلع التي نحن بصددها يتم في كثير من الأحيان على حساب سلع أخرى أساسية أو جوهرية، أو سلع رأسمالية تحتاجها المنطقة إذ هي تجهّز نفسها بمزيد من القدرة على اقامة طاقة انتاجية متسعة ومتحسنة بالنسبة إلى انتاج سلع الاستهلاك ورأس المال القادرة على توليد نفع أكبر[٢٧] للجمهور بشكل عام.

---

(٢٧) نعني بمصطلح «نفع» المصطلح الاقتصادي التقني Utility.

هنا يصطدم توسيع القاعدة الانتاجية وتنوّع الانتاج بالنوازع الأنانية (المتمحورة حول المصلحة الذاتية) لدى التجار والرواد الاقتصاديين، وكذلك بالسياسات الاقتصادية المفرطة في التساهل وفي رعاية المصالح الفئوية لهؤلاء. ولعل أكثر الأمثلة فضحاً للسياسات الخاطئة في هذا المجال هي التي تؤدي إلى استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية التي قدرت بمبلغ ١٤ مليار دولار لعام ١٩٨٤ (وكانت في ما سبق في الثمانينيات قد بلغت ٢٣ ملياراً).

كان بإمكان سياسة منبثقة من خيال خلّاق ومقرونة بعزم، وبرامج ذات توجه صوب المنطقة تهدف إلى التنمية الزراعية، أن تلغي الاضطرار لمعظم المواد الغذائية المستوردة. وحتى لو كان تقديرنا هذا لإمكانات التوسع الزراعي مفرطة في التفاؤل، أو كانت كلفة البرامج بالغة الارتفاع، يظل ما نطرحه علاجاً سليماً وملائماً، ومقبولاً إذا ما أخضع لتقديرات الكلفة والمردود في المدى الطويل. فهناك أربعة أقطار بين عدد أكبر من الأقطار التي تتمتع بقدرة احتمالية للتوسع الزراعي المرموق - نعني المغرب والسودان وسوريا والعراق - وهي تستطيع استقبال جزء كبير من برامج التنمية الريفية والزراعية، وخفض درجة انكشاف أمن المنطقة الغذائي إلى درجة محسوسة.

من الانصاف التسجيل، برغم ما ورد في الفقرتين السابقتين، أن انتاج المواد الغذائية حقق ارتفاعاً واضحاً في الثمانينيات، بالمقارنة مع فترة السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٩. فبموجب ما تسجله «منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة» في تقريرها السنوي المعنون كتاب **الانتاج السنوي** (Production Yearbook) ارتفع الانتاج بأكثر من التزايد الطبيعي الصافي للسكان في البلدان العربية الأربعة عشر التي تحظى بمساحة ذات شأن من الأرض القابلة للزراعة (للاستغلال)، باستثناء اليمن الجنوبي وتونس. فباعتبار فترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ أساساً (أي = ١٠٠)، يتراوح رقم الانتاج البياني لعام ١٩٨٨ بين ١٢٠,٧ للجزائر و١٥٨,٤ للأردن. أما العربية السعودية فقد شهدت توسعاً متميزاً، حيث بلغ الرقم البياني لعام ١٩٨٨، ٣٣١,٦. (على أن احصاءات البنك الدولي تظهر ازدياداً أكثر تواضعاً في انتاج المواد الغذائية للمنطقة ككل)[٢٨]. أما ما يُسجل من انخفاض في استيراد المواد الغذائية بين ١٩٨١ أو ١٩٨٢، و١٩٨٧، فمردّه إلى عاملين هما الارتفاع الملموس في الانتاج خلال السنوات المبينة من جهة، وهبوط العائدات النفطية من جهة أخرى، مما حمل الأقطار العربية على ضغط مستورداتها الغذائية وقصرها على المواد الأساسية.

لسنا بحاجة للذهاب إلى ما هو أبعد في وصف الملامح الرئيسية للتوزع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية ولتركيبها السلعي. غير أنه كبديل يمكن تقديم بعض الملاحظات

---

(٢٨) انظر جدول رقم (٤) «الأرقام البيانية لانتاج الأغذية» لعام ١٩٨٨ في:
Food and Agriculture Organization (FAO), *FAO Production Yearbook, 1988* (Rome: FAO, 1989), vol. 42.

ويسجل البنك الدولي الأرقام البيانية لانتاج الأغذية للفرد لعام ١٩٨٧، انظر:
«World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989,* table no. (4).

التي تصلح كاستنتاجات نختم بها بحثنا للمعيار الذي نحن بصدده. أولى هذه الملاحظات أن نمط كل من التوزع الجغرافي والتركيب السلعي مشوه بشكل أساسي، مع أنه في الحالين يبدو سطحياً وكأنه يستحق أن يدافع عنه على الأقل. وهكذا يبدو معقولاً ومبرراً أن تتجه معظم الصادرات العربية إلى البلدان الصناعية الرأسمالية، بما أنها تشكل مجموعة كبيرة تستخدم نصيباً وافراً من المواد الخام، أو التي مرّت بعملية تحويل جزئية، ومن النفط الخام. ولكن من ناحية أخرى، فإن منطق النمط المشار إليه بذاته مصدر قلق خطير، ذلك لأن المنطقة يتوجب عليها أن تستهدف تصنيعاً أكثر سرعة وأن تحوّل نصيباً يذكر من مواردها الخام، وكذلك أن تسعى بنشاط لتصبح منتجاتها المصنعة عامة، والبتروكيماوية خاصة، أكثر قابلية للتسويق. أما الاعتراض على نمط المستوردات فهو على الأقل بنفس الدرجة من الخطورة. على أنه يطلب منا أن نتوسع قليلاً هنا في إظهار الجوانب غير المحبّذة في نمط الاستيراد.

أحد هذه الجوانب هو الانفاق الضخم على الأسلحة بموجب ما هو منشور رسمياً من احصاءات، وقد امتصت مستورداتها أكثر من ١٣ مليار دولار سنوياً في المتوسط بين عام ١٩٧٢ ونهاية عام ١٩٨٧[٢٩]. إن استيراد الأسلحة أمر مشروع بالنظر إلى حاجة المنطقة للدفاع عن أرضها والخروج من المظالم التي حلّت بفلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي. غير أن التساؤل يصح، مع ذلك، حول مقدار الجد في التبرير الذي تقدمه الحكومات العربية لما تستورده من سلاح. فهناك فجوة واسعة بين نوعية نظم الأسلحة المختلفة المتقدمة والمعقدة جداً التي تستورد، وقدرة من يفترض أو يُدّعى أنهم سيستخدمونها على فهم تعقيداتها والتعامل معها وصيانتها. وبالإضافة، فإن مشتريات الأسلحة تشكل بئراً لا قعر له، لأن الأسلحة تتقادم بسرعة كبيرة فيشتد اغراء سماسرة السلاح ووسطاء الاستيراد، ومنتجي الأسلحة كذلك، للحكومات لكي تستمر بتجديد ترساناتها. ولعل الاعتراض الأكثر خطورة هو أن الانفاق الضخم لا يمكن تبريره بشكل ملموس ومقنع، على أساس أن ذلك السلاح يستخدم فعلاً وبتصميم في الميدان الذي جرى تبرير استيراده بموجبه في المقام الأول. بمعنى آخر وبصراحة، فإن وسائل الدفاع المتاحة هي أكثر توفراً بكثير من توفر ارادة استخدامها في حماية المصالح العربية.

ينبغي أيضاً أن نبين في مجال نمط استيراد السلع الاستهلاكية أن كثيراً من أسواق الأقطار العربية مليئة بالسلع الفاخرة والكمالية المتنوعة في أسمائها وزخرفها وعلامات التسجيل التي تحملها، بحيث يتخطى المخزون السلعي منها بكثير الحاجات الحقيقية لجمهور المستهلكين. فـ «الإدمان الاستهلاكي التفاخري» الذي أخذ يبرز بشكل معتدل في الخمسينات والستينات ولكنه اشتد وتكثف كثيرا خلال الفورة النفطية، حظي بدفع قوي بفضل الاحتكاك المتسع بالغرب والغربيين، خاصة وبشكل متعمد بفضل حملات التسويق والترويج

---

(٢٩) المعلومات المشار إليها هنا ترد في جدول قمت بإعداده على أساس مواد تسجلها المصادر المفصلة في هامش رقم (١٩) في الفصل الأول. وكما بيّنت قبلاً، لا تتضمن المعلومات إلا التقديرات المنشورة، أي أنها تغفل مستوردات كبيرة أخرى من الأسلحة.

وسواها من وسائل تشجيعية، مما وفرته أدوات الاعلام على أنواعها.

ينطوي مثل هذا التكييف (أو التلوين) الثقافي[٣٠] على خطورة بالغة لأنه يلوي أو يبدل طبيعة العادات الاستهلاكية، ويشوه نمط استخدام الموارد، ويؤدي إلى مزيد من الاستهلاك غير الحيوي في منطقة لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من الادخار والتثمير. كما أنه يقوي نزعة التقليد والتمثل لأنماط استهلاكية تميز الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط ـ العالي، أو العالي، في المنطقة التي يقلد أفرادها بدورهم نظراءهم في البلدان الصناعية المتقدمة ـ بل ويتخطونهم في مضمار الاستهلاك الظهوري التفاخري. وهكذا نشهد المفارقة الحادة حيث يتكوّن ويتوطن نمط من الاستهلاك الظهوري مبدد للموارد في المنطقة في أوساط الفئات الميسورة مالياً، فوق أرضية جماهيرية واسعة لا يتوفر لأفرادها إلا دخل منخفض يقل كثيراً عما يتوفر نظراء هذه الجماهير في البلدان الصناعية المتقدمة التي (أي البلدان) تمثل النموذج الذي يجري تقليده من قبل العرب الموسرين.

في ختام هذا البحث حول المعيار الذي نحن بصدده يلزمنا أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن الخليط الانتاجي (أو سلة الانتاج) في المنطقة مشوّه، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى انتاج السلع والخدمات في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة التحويلية، وفي قطاع السياحة والفندقة أو في الاسكان، إذ تنحرف استخدامات الموارد بعيداً عن عدد من أكثر الأغراض الحاحاً وحيوية، صوب أغراض كمالية وثانوية. واضافة إلى ذلك يترك قدر من الموارد معطلاً غير مستخدم، (أو مستخدماً بطريقة خاطئة تقنياً واقتصادياً) خاصة بالنسبة إلى الأرض والمياه. ومن ناحية ثانية، فإن معظم الموارد المعدنية، والنفط والغاز، تصدّر في معظمها خاماً أو بحالتها الأولية عدا نسبة صغيرة منها تمر بعملية تحويل ما تجعلها أكثر اقتراباً من الحالة التي يرغبها المستخدم النهائي للمنتجات المعنيّة. ونضيف أن تشوّه النمط الانتاجي يتصل بالاستخدام المنخفض وبالتطور المتخلف للقسم الأكبر من قدرة الانتاج الاحتمالية في المنطقة العربية. وما قلناه أعلاه في مجموعه بصدد التوزع الجغرافي لتجارة المنطقة الخارجية، وبصدد تركيبها السلعي يمكّننا في النهاية من الاستنتاج بأن التوزع والتركيب، كما نشهدهما حالياً، بعيدان جداً عن أن يلبيا الاشتراطات التي تجعل نتيجة التقييم للمعيار الذي نحن بصدده مقنعة من حيث قدرة المعيار على المساهمة ايجابياً في السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس.

٣ ـ قاعدة الموارد والأداء الاقتصادي[٣١].

من الجلي أن قاعدة الموارد الطبيعية ذات شأن كبير وصلة وثيقة بمسألة نمو وإنماء أي اقتصاد.

---

(٣٠) بمعنى: Cultural Conditioning.

(٣١) يستند الجزء الحالي من القسم المذكور إلى كتاب صايغ ويقتبس منه. انظر:
Yusif A Sayigh. *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978).
وقد أدخلتُ تعديلات صغيرة وثانوية (وبعض الاقتطاع) لأسباب تحريرية وذلك في بعض الحالات. لكن ما من =

إن المـوارد الطبيعيـة المتاحـة في ذاتهـا تشجّـع أو تعـطل تنـوع الاقتصـاد وأداءه الانتاجي ـ بالنسبة إلى توفرها وقيمتها وسهولة الوصول إليها وامكانية استغلالها وتسويقها. غير أن قاعدة الموارد ليست شيئاً ثابتـاً ونهائياً، أو مستقـلاً في ذاته. إنها ـ على العكس ـ دالة لرأس المال والتقانة المتاحين للبلد المعني، وللدراسـات والمسـوحات التي تم القيـام بها لتقـرير كميـة الموارد ونـوعيتها، والأسـواق التي يمكنهـا الوصـول إليها، وقـدرة ذلك البلد عـلى تحويـل (أي تصنيـع) المـوارد، والادارة العامة للموارد، ومدى الجد في جهود تطويرها.

نستطيع أن نقول إن المنطقـة العربيـة تتمتع بقـدر معتدل من المـوارد في جوف الأرض ذات القيمـة الكبـيرة والمبـاشرة بـالنسبـة إلى التنميـة عـلى نـطاق واسـع ـ بـاستثنـاء المـوارد الهيدروكاربونية التي تشكّل عنصراً رئيسياً بالمقاييس العالمية، والفوسفات (ولكن في موقع دون نظيره النفطي من حيث الأهمية الاقتصادية). فإذا نظرنا إلى الأقطار العربية كلاً بمفرده، نجد

أن الأقـطار العربيـة تتبـاين بشكـل واسـع لجهـة قـاعـدة المـوارد. ففي بعض الحالات، كلبنان مثلاً، فإن الموارد تقتصر على الأرض والميـاه والمناظـر الجذّابـة والمناخ الملائم لأنواع مختلفة من الزراعات والأنشـطة السياحيـة. وعلى الـطرف الآخر كما في العراق، فإن قاعدة الموارد تتضمن ـ بالإضافة إلى مسـاحة الأرض الشـاسعة والميـاه والمناظـر الطبيعيـة الجميلة في بعض أقسام البلد ـ احتيـاطيات غنية من النفط والغاز والكبريت والفوسفات، بالاضافة إلى معادن أخرى. أمـا الأجزاء الصحراوية من الوطن العربي، خاصة شبه الجزيرة العربية وليبيا، فإنها كانت تعتبر فقيرة في معطياتها وخريطتها الطبيعية. فجاء النفط فأحدث ثـورة في الخريطة والمعـطيات. وبشكـل عام، يمكن القـول إن كلاً من الأقـطار العربيـة يمتلك بعض المـوارد الطبيعيـة القابلة لـلاستغلال، أو لـلاستخدام في أغـراض انتاج سلع أو خدمـات ذات أهمية وقـابلة للتسويق. ويصـدق هذا القـول على النفط والغاز حيث يتوفران بكثرة، وكذلك على الأرض أو المياه كما في المغرب، الجزائر، تونس، السودان، مصر، لبنان، سوريا أو العراق، وعـلى الفوسفـات في المغـرب وتـونس والأردن والعـراق وسـوريـا، وعـلى خـام الحـديـد في مصر وموريتانيا ـ بالاضافة إلى المناظر والمناخ في عدة أقطار، مما يسمـح لها بـأن تقدم خدمات سياحية ذات شأن.

غير أن أهمية الموارد النفطيـة، حتى بالنسبة إلى الأقطار الغنية بها، تتطلب استدراكـاً لا يجوز تجاهله.

=تعديل يبدل المعنى أو السياق. أما الاقتباسات المباشرة فيشار إليها على ذلك الأساس حسب الأصول. (عـلى أن اقتباسات قليلة في الجزء الحالي من القسم مـأخوذة من مصـدر آخر. وقـد أشير إلى ذلـك في كل حـالة تم فيهـا الأخذ عن مصدر آخر. ويبقى أن المصدر الآخر المقصود هو للمؤلف نفسه المشار إليه في مطلع هذا الهامش).

هذا الاستدراك هو أن المورد النفطي، ظل حتى عام ١٩٧٣، يشكل قاعدة مالية للتنمية ـ وحتى في هذا السياق شكل قاعدة متواضعة الحجم بالنسبة إلى ما وفره من عائدات يمكن تحويلها إلى سلع رأسمالية وبرامج تعليمية وأوجه إنفاق استثماري أخرى. فلم يبدأ النفط في ممارسة دور «قطاع قائد» إلا مؤخراً بالمعنى الأكثر دلالة لهذا المصطلح، إذ أخذ يحرك قطاعات أخرى وينشط صناعات وأنشطة أمامية وخلفية[٣٢] بفضل تيسيره للاندماج في ما بينها، وخلقه ترابطات خلفية وأمامية معها. أما الموارد غير النفطية، حتى الأكثر أهمية بينها، فلم تؤد أياً من هاتين الوظيفتين إلى مدى ملموس: أي أنها لم توفر كتلة مالية ضخمة ولا وفرت دافعاً إلى تسريع تنمية بقية الاقتصاد. . .

[وينبغي ألّا يغيب عن البال] أن تأثير الموارد الطبيعية على النمو والتنمية يرتبط بشكل وثيق وسببي بنوعية الادارة السياسية للاقتصاد وتصميمها. فحتى بالنسبة إلى النفط والغاز، لم تقرر الحكومات العربية إلا في أواخر عقد الستينات ومطلع عقد السبعينات أن تتشدد في قضية الحصول على عائد مرضٍ من مصدراتها النفطية. ومع أنه يصح القول إن وضع الطاقة العالمي عندئذٍ ساعد الحكومات في اتخاذ قراراتها، إلا أن تصميمها كان شرطاً ضرورياً لتحقيق تحسن في موقعها بالنسبة إلى شركات النفط الأجنبية وكبار مستهلكي النفط.

إلا أن التصميم ـ وإن يكن مهماً وذا صلة قوية بتحقيق التحسّن المشار إليه ـ يظل غير كافٍ في ذاته.

فبالإضافة إليه، هناك عامل تنظيم الصناعة المعنية. ذلك أن شؤون سرعة وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتحويل الموارد وتسويقها، وقدرة الهيئة المسؤولة عن الموارد على المساومة ـ كل هذه تشكل عوامل تؤثر في مدى نجاح الموارد في توليد الدخل الوطني. وفي هذا الصدد، سجلت الأقطار العربية بعض الخطوات الهامة صوب تحقيق انجازات بالنسبة إلى كفاءة وفاعلية التنظيم والادارة والسيطرة على الموارد وتشغيلها. فالهيئات أو «الدواوين» والادارات أو السلطات التي تسيطر على مناجم الفوسفات في المغرب، تونس، الأردن، أو سوريا، ووزارات النفط و/أو شركات النفط الوطنية في الأقطار المنتجة للنفط (ولكن بدرجات مختلفة من النجاح)، والمجالس أو الهيئات المشرفة على زراعة وتسويق القطن في مصر والسودان وسوريا، وسلطة قناة السويس في مصر ـ جميعها أمثلة على تحقيق دور الهيئات المسيطرة (أو الضابطة) ودلالة هذه الهيئات بالنسبة إلى تقريب استغلال الموارد من المستوى الأمثل.

---

(٣٢) بمعنى: Upstream و Downstream.

[وتنبغي الملاحظة، في النهاية، أن] الاستغلال الأمثل (ولا نعني بهذا مجرد استخراج المورد وإنما كذلك تحويله وتصنيعه وتسويقه وتوزيعه) يعتمد إلى حد ما على قاعدة أداء الاقتصاد. وتتصل هذه بكفاءة قوة العمل والمؤسسات، وقدرتها على حل المشكلات، وفي محصلة التحليل بمستوى الناتج المحلي بالنسبة إلى الفرد وما يوجَّه منه لأغراض التثمير. فالعلاقة بين قاعدة الموارد وقاعدة الأداء ذات شأن كبير. وبذلك تستطيع قاعدة الأداء المرضية أن تعوض إلى مدى بعيد عن ضعف قاعدة الموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن موردي الأرض والمياه لا يزالان بعيدين عن أن يكونا عامل تنمية رئيسي نشيط. ويدلّل العجز الكبير في ميزان المواد الغذائية بشكل وافٍ على ما نقوله، بالرغم من ارتفاع انتاج الأغذية وهبوط قيمة المستوردات الغذائية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧ ـ كما بيّنا قبلاً. فاجراءات الاصلاح الزراعي التي طبقت في عدد من الأقطار العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا، جاءت بشكل عام بنتائج دون مستوى التوقعات والادعاءات، وذلك لأسباب تتصل بالتحضير المؤسسي غير الكافي، وبانخفاض قوة الدوافع الاصلاحية، وبالبطء في اعادة توزيع الأراضي المصادرة (على اعتبار أنها تتخطى المساحات المسموح بها للحيازة الفردية أو العائلية)، وبثقل الجهاز البيروقراطي، وبنقاط ضعف أخرى في مفهوم الاصلاح الزراعي المعتمد وفي كيفية تطبيقه.

تظهر الاحصاءات حول استخدام الأرض كما ترد في التقرير السنوي حول الانتاج الزراعي (المعنون *Production Yearbook*) الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كما تظهر الاحصاءات الوطنية الرسمية، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (بالمعطيات الراهنة من مياه وآلات وتقنيات) لا تتعدى ٨ بالمئة من المساحة الكلية للأرض في الوطن العربي. وحتى مع أخذ الصعوبات المنهجية والتعريفية بالاعتبار، وهي تجابهنا في اجراء تقييم سليم لمصطلح «الأراضي الصالحة للزراعة»، فإن هناك مساحة من الأرض صغيرة جداً نسبياً تسمح باستغلال زراعي مجزٍ لسكان الوطن العربي (إذا أخذنا المعطيات الراهنة من رأس المال والتقانة). وما يتوفر من الأرض المشار إليها موزع بشكل يتسم بكثير من التباين بين قطر عربي وآخر. وبالاضافة إلى ذلك، فإن مساحة الأرض المروية تتأرجح حول ١٠ ـ ١١ بالمئة من المساحة المقدرة للأرض الصالحة للزراعة[٣٣]. وكنتيجة لكل ذلك، لم يبدأ الانتاج الزراعي الكلي وكذلك انتاج المواد الغذائية باللحاق بالتزايد السكاني الصافي إلا خلال العقد الماضي (المنتهي في السنوات الأخيرة من الثمانينات) كما أشرنا قبلاً، وحتى حينئذ فلم يتحقق مثل ذلك اللحاق في جميع الأقطار العربية. غير أن ضآلة مساحة الأراضي المروية

---

(٣٣) الأرقام المسجلة هنا يدعمها المرجع التالي: Food and Agriculture Organization (FAO), *FAO Production Yearbook, 1988*, table no. (1).
وقد أجريت مقارنة بين المعلومات لعام ١٩٨٨ وتلك لعام ١٩٧٢ كما يسجلها المصدر المشار إليه. ولم يظهر أي تبدل يذكر بالنسبة إلى مساحة الأرض القابلة للزراعة (للاستغلال) وإلى المساحة المروية.

لا تشكل دليلاً صادقاً على كمية المياه المتاحة للمنطقة العربية. فكمية الأمطار ليست وافية بشكل عام إلا في أجزاء صغيرة متناثرة من الوطن العربي. وبالاضافة، فإنها موسمية ولا يمكن الركون إليها. والأنهار محدودة العدد وتتركز في الأساس في العراق والسودان ومصر وسوريا (مع وجود أنهار صغيرة نسبياً في لبنان والأردن والمغرب). وهناك أيضاً قدر وافر من عدم الكفاءة بشكل عام في استخدام الموارد المائية، الذي يتسم بكثير من الهدر، وذلك ليس فقط في عدم التقاط المياه التي تأتي بها الأمطار الغزيرة التي تولّد سيولاً جارفة من وقت إلى آخر، أو في استخدام جميع مياه الأنهار والأودية، وإنما كذلك في الفشل في الاستخدام السليم للمياه التي تتم السيطرة عليها في الري وفي الأغراض الصناعية والمنزلية[٣٤].

ذكر خبير عربي بارز في موضوع المياه في عام ١٩٧٩ ما يلي: «إن كفية المياه المستخدمة لأغراض الري في الأقطار الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا» [أي مصر والبلدان العربية الآسيوية] «تقدر بنحو ٨٠ ـ ٩٠ مليار متر مكعب»[٣٥]. وإلى هذا ينبغي أن يضاف أن «الثمرات والجهود الموجهة نحو توسيع خزانات الري وشبكاته الغيت فوائدها إلى حد بعيد بسبب الفشل في توفير تسهيلات موازية للصرف. وبالنتيجة كان عدم التوازن هذا (بين الري والصرف) مكلفاً ومؤذياً في جميع الحالات»[٣٦].

الخلاصة، أن خريطة الموارد المتاحة للمنطقة العربية بالنسبة إلى المعادن في جوف الأرض، بما في ذلك النفط والغاز، وكذلك بالنسبة إلى الأرض والمياه، تؤدي إلى تقييم مختلف من حيث ملاءمة أو أهلية المعيار الذي نحن بصدده في اظهار قدرة المنطقة العربية على القيام بتنمية معتمدة على النفس. فعلى الأرجح يصح القول بأن استغلال الموارد المعدنية كان أكثر فاعلية من استغلال الأرض والمياه، ولكن مع تحفّظ واحد: هو أن الخامات المعدنية والنفط والغاز، المستخرجة من باطن الأرض، لا تزال بشكل عام تصدر في حالتها الخام أو بعد تحويل (تصنيع) جزئي فقط. ولكن، ضمن هذا التحفظ، يلاحظ أن الادارة الحالية للموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض أفضل من نظيرتها بالنسبة إلى الأرض والمياه فيما عدا حالات قليلة (أبرزها مصر)، مع أن الادارة السليمة للأرض والمياه حيوية إلى درجة أكبر لحياة السكان أنفسهم في الأقطار العربية.

وإذا كان لنا أن ننهي هذا البحث بجملة واحدة، لقلنا إن الموارد المتاحة تشكل

---

(٣٤) Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, p. 20.

(٣٥) N.M. Elgabaly, «Agricultural Development and Land Management in Relation to Environment and Food Supply Needs in the ECWA Region,» paper presented at: United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) and United Nations Environment Programme (UNEP), *Development Problems and Environmental Issues in Western Asia*, proceedings of the Regional Seminar on Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia, convened jointly by ECWA and UNEP, Beirut, January 1980.

(٣٦) Sayigh, Ibid., p. 20.

فرصة للتنمية، تجابهها قيود خطيرة من جهة، في مقابل جهود تبذل للتغلب على القيود أو للتخفيف من شدتها، من جهة أخرى. ونتيجة هذه المجابهة هي التي تقرر درجة فاعلية وأهلية الموارد الطبيعية كعامل في التنمية[٣٧].

٤ ـ التقانة الملائمة ومهارات قوة العمل المتاحة

ليس من شك بأن المنطقة العربية ككل قد اكتسبت قدرة تقانية مرموقة منذ الحرب العالمية الثانية (في شكل ازدياد واتساع المتاح من السلع والمعدات الرأسمالية القابلة للاستخدام في تحسين الأداء الانتاجي، وفي مهارات قوة العمل المكتسبة بفضل التعليم والتدريب التقني، وفي الخبرة المتراكمة بفضل المشاركة في أنشطة الاقتصادات المتّسعة). أما التقدم في حقل التعليم فهو واضح في دورات التعليم الثلاث، وفي مختلف حقول المعرفة. ثم إن عدداً من الأقطار العربية ـ كمصر ولبنان والعراق والجزائر وتونس ـ قد نشطت في إقامة قاعدة علم وتقانة واعدة بالنسبة إلى التحديث الاقتصادي، وقادرة على رفع مستوى قوى الانتاج. وإلى جانب هذه التطورات، يستطيع المراقب أن يشاهد قبولاً أعمق وأوسع للتبدل التقاني. وهكذا، فإن الناتج الاجمالي لكل هذه الايجابيات هو تحسن قاعدة الأداء في معظم اقتصادات الأقطار العربية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

على أن العبارات التأكيدية التي سجلناها لتّونا لا يمكن التمسك بها إلا إذا أخذنا بالاعتبار انخفاض نقطة الانطلاق في بدء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما إذا قارنّا الانجازات بالتوقعات الزاهية التي رافقت سنوات الاستقلال الأولى، أو بحجم الانفاق الضخم الذي وُجّه إلى الجهد التعليمي، أو بما تحقق من انجازات في «بلدان حديثة التصنيع» مثل البرازيل أو الأرجنتين أو المكسيك أو كوريا الجنوبية أو تايوان أو سنغافورا، فإننا نجد فجوة واسعة تعكس بطء التقدم العربي. ويمكن التعرّف إلى الفجوة عبر المعايير الكمية وكذلك النوعية، وذلك بالنسبة إلى تبني سياسات وتوجهات (عربية) لم تكن نيّرة وذات نفاذ إلى المدى الوافي، وللتساهل والتواكل المفرط في وجه التبعية التقانية لبلدان العالم الصناعي، وللفشل في حشد الموارد المتاحة واستخدامها بفاعلية في مجال التقانة الصلبة والطرية على السواء. ويُظهر التمعن الدقيق أن

> المنطقة العربية تواجه قضية ذات شقين، هما: الفشل في اقامة قدرة تقانية وافية لمواجهة الاحتياجات، واعتماد سياسات خاطئة في محاولة التعويض عن ذلك الفشل. أما **الشق الأول** فيتصل ليس بالنقص المطلق فحسب، وإنما كذلك بالاستخدام الجزئي فقط للقدرات المتاحة للمنطقة العربية. وأما **الشق الثاني** فيلازم السعي لـ «نقل التقانة»، وهو ما ظن البعض أنه الجواب السليم[٣٨].

---

(٣٧) Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, p. 48.

(٣٨) Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, p. 146.

لقد قيل الكثير حول نقل التقانـة. وعملياً فُهم «النقـل» في المنطقـة في الغالب لا عـلى أساس أنه اكتساب وتوطين قدرة تقانية ملائمة وفاعلة وإنما

> على أنه شراء السلع الرأسمالية الحديثة (المكائن والأدوات والمعـدات) و «شراء» خـدمات التقنيـين والخبراء الأجـانب. فليس هناك مـا هو أبعـد عن التـوطـين الحقيقي للتقانة من مسار كهذا. وفي الـواقع، فـإن هذا المسـار يجعل «النقـل» أكثر صعوبة في التنفيذ. وما يبدو كأنه مسار أو سياسة أطول، أي تـطوير العلم والبحث والاختيار والتدريب التقني، هـو في النتيجة الـطريق المختصر الحقيقي للقدرة التقانيـة. وبالإضـافة إلى ذلـك، مع أن هـذا التطويـر قد يبـدو مرتفـع الكلفـة، فإن كلفتـه في الواقـع تمثل تثميـراً مجزيـاً. ومن ناحيـة أخـرى، فـإن الاعتماد المستمر على استيراد المكائن والمهارات من الخارج يمثّل مساراً أو سياسة أكثر كلفة بكثير، كما أنه لا يعد بقـدر ملموس من الاستقـلال (بمعنى الاستغناء عن الاستيراد). وفي ما يتعلق بالكلفة، فقد وضع تقـدير بـأن المنطقـة العربيـة كـانت تدفـع نحو ٥ مليـارات دولار سنويـاً خلال السنـوات الأخيرة من عقـد السبعينيات والأولى من عقد الثمانينـات من أجل شراء التقانة الطرية بمفردهـا، أي المهـارات والبراءات والمعـونة الادارية والتـدريبيـة والتصـاميم والخـدمـات الاستشارية. وفوق هذا، فـإن مليارات عـديدة من الـدولارات تتسرب سنويـاً خارج المنطقة من أجل شراء مكـائن بسيطة الصنـع وأدوات ومعدات تستـطيع الصناعة العربية انتاجها فوراً أو بعد قدر محدود من التهيؤ[٣٩].

يستنـد الاقتباس السـابق إلى دراسة نشرت عـام ١٩٨٢، ولكنها لا تـزال تنـطبق عـلى الحقائق الراهنة اليوم. ولكن ما هو أكثر خطورة بـالنسبة إلى تقييم أهليـة المعيار الـذي نبحثه الآن حول امكانية تحقيق تنمية عربية بالاعتماد على النفس، هو أنه لا المنظور ولا التوجه، ولا السياسات الموضوعة من أجل اكتساب قدرة تقانية ملائمة وفعّالة، قـد تبدلت ـ بشكـل عام ـ عـلى مستوى الأقـطار منفردة، أو عـلى مستوى العمـل العـربي المشـترك. وفي الـواقـع، فـإن التطورات التي ميّزت السنوات الأخيرة في عقـد الثمانينـات تشير إلى انتكـاسة في الجهـود من أجل القيام بخطوات تصحيحية سواء على المستـوى القطري أو القـومي، بالـرغم من صدور بعض الدراسات التي تتفحص طبيعة المشكلة بتعمق[٤٠]. فهناك اليوم بالتأكيد حمـاس أقل ممـا

---

(٣٩) المصـدر نفسه، ص ١٦٥. يشـير مرجـع حديث (١٩٨٧) إلى دراسـة فـرنسيـة تحـدثت عن قيمـة الخـدمات الاستشـارية «المسـتوردة» في عام ١٩٧٩ بمفـرده على أنها كـانت ٢٣ مليار دولار. إلا أنني اعتـبر هـذا التقدير مبالغاً فيه. انظر: خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربيـة: التحديـات. . . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبـل الوطن العـربي، التقريـر النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٤٠) انظر مثلاً: يوسف حلباوي، «تحديات المستقبل وقضايا التقانة الحديثة في الوطن العربي (مع اشارة خـاصة إلى التنميـة الصناعيـة العربيـة)،» **المستقبل العـربي**، السنة ١٢، العـدد ١٣٠ (كانـون الأول/ ديسمـبر =

كان يشاهد في عقد السبعينيات للعمل العربي المشترك. وتدفقات أصغر عبر الحدود القطرية للموارد المالية ولقوة العمل بين قطر وآخر، وميل واضح إلى تقليل أنشطة المنظمات القومية، حتى تلك الأنشطة التي كان قد بوشر بها وجرى تثبيتها في مؤسسات. وهذا كله يشكل جزءاً من «انعزالية قطرية» متزايدة (في مقابل الشعور القومي)، ومن الاستعداد لقبول مزيد من التبعية للبلدان الرأسمالية الصناعية وشركاتها العملاقة المتعدية الجنسية التي أشرنا إليها في ما سبق.

يوصلنا اجراء «جزدة» واقعية للوضع الراهن بالنسبة إلى ما هو متاح ذاتياً للمنطقة العربية من قدرة تقانية ملائمة لاحتياجات التنمية، إلى استنتاج ينطوي على مفارقة: هي أن «المورد التقاني» (إذا جاز التعبير) وافر نسبياً، غير أنه يستخدم في حدود دون طاقته وبعيدا عن الشكل الأمثل، ولذلك فإنه يظل مورداً بحاجة بعد لأن يجري استخدامه بشكل سليم. وبالنتيجة، فإن المعيار الذي نحن بصدده يمكن أن يعتبر قادراً على الأقل على الوفاء بالاحتياجات الحالية للتنمية (وإن كان دون ما هو مطلوب في سياق اندفاعة انمائية أكثر نشاطاً)، شريطة أن يصبح ضبط وادارة المورد التقاني أكثر عقلانية وتصميماً واستهدافاً، وأن يجري نسج عملية الضبط والادارة على المستويين القطري والقومي معاً باستخدام قدر من الخيال والجد، وتوضع سياسات تشجيعية لتبادل القدرات في ما بين الأقطار.

لا ريب أن تلبية هذه الاشتراطات تتطلب الكثير من التفكير والتخطيط، ما دامت الأقطار العربية على مستويات مختلفة من القدرة التقانية وامتلاك المهارات البشرية، وما دامت لا تبدو كأنها تعي تماماً الفوائد الكامنة التي تستطيع الحصول عليها بفضل التعاون والادارة القومية للمورد التقاني، قياساً على ضيق زاوية نظرها إلى الموضوع. وهكذا، فإن أي جهد منسّق لرفع المستوى التقاني العام لا بد له ـ لكي ينجح ـ من أن يستهوي الأقطار المتقدمة تقانياً نسبياً بحيث لا تخشى من أن التعاون والتكامل على المستوى القومي يعنيان تجميد تقدمها التقاني إلى أن تلحق بها الأقطار الأقل تقدماً. ومن ناحية أخرى، على الأقطار الأقل تقدماً أن تتخلص من شكوكها بأن التعاون والتكامل يعرّضانها لاستغلال الأقطار المتقدمة لها ـ أو على الأقل يجعلانها تخشى أن تتجمد الفجوة التقانية في حجمها الحالي بين مجموعتي الأقطار، هذا إذا لم تتسع بفعل دينامية النمو لدى الأقطار الأكثر تقدماً.

ما هو جوهري في مثل هذا الوضع هو أن تدرك أقطار المنطقة هوية المسار الملائم للتقدم التقاني الذي يمكّنها من أن تبني تلك القدرة التقانية المنسجمة مع احتياجاتها ومصالحها، وكذلك مع معطياتها من الموارد على أنواعها، ومع المجتمع والاقتصاد العربيين، منظوراً إليهما (أي المجتمع والاقتصاد) في سياق التنمية بالاعتماد على النفس. ولعل الخريطة المثلى للمسار العريض المشار إليه تبيّن أنه يتضمن خطّي سير: سياسات وصيغ عمل قطرية،

=١٩٨٩)، ولجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

وسياسات وصيغ عمل قومية، على أن تتسم المجموعتان بتنسيق وتصميم ذكيين في ما بينهما.

غير أن ملاحظات سبق تقديمها في البحث الحالي أوضحت أن القيادات في المنطقة العربية (من اقتصادية وفكرية وتقانية، وبشكل خاص سياسية) ـ باستثناءات قليلة ـ لا تعتبر رسم خريطة المسار الصحيح (في بعديه القطري والقومي) من همومها الضاغطة. ففي حين هناك اهتمام أكبر (مع أنه لا يزال متواضعاً) بالقدرة التقانية على المستوى القطري، فإن هذا الاهتمام يظل مميعاً وضعيفاً وغير مركز عندما ينتقل التفكير إلى البعد القومي للسياسات والسلوكيات والخطوات التي تستهدف التقدم التقاني ـ سواء أكان ذلك في مؤتمرات القمة العربية أو المجالس الوزارية المختصة أو المنظمات والمؤسسات القومية. بل إن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي أقرّها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمّان (الأردن) في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، خصصت الكثير من الاهتمام لوجوب العمل العربي المشترك من أجل دفع القدرة التقانية العربية قدماً. على أن البيانات والوثائق مهما كانت درجة البلاغة فيها لا تشكل خطة عمل، كما أن خطط العمل مجردة من ارادة العمل لا تتجسد في سياسات وبرامج ملموسة وصيغ وأدوات تنفيذ. ولعل هذه «الحكمة المبتذلة» قد برهنت صحتها بوضوح التجربة العربية منذ أوائل عقد الثمانينيات، بل وفي عقد السبعينيات، أي خلال السنوات التي شهدت قيام حس عربي قوي بـ «روح الجماعة» وتطلعات واعدة بالنسبة إلى الوطن العربي.

٥ ـ توفر قدرة ريادية[٤١] ذات شأن

يعطى الرائد (الاقتصادي) مكان شرف كأحد عوامل الانتاج في مبادىء الاقتصاد. فالرائد الذي تتحدث عنه الأدبيات الاقتصادية الأكاديمية، والذي أبرزه وميّزه شمبيتر (Schumpeter) في كتابه المرجعي حول التنمية[٤٢]، يجد موقعه وساحة نشاطه في القطاع الخاص. وفي وقت ما بعد الحرب العالمية الثانية سلّطت الأضواء على الرائد والاداري (أو المدير) كفريق وثيق التعاون والاندماج وكعامل حاسم في التنمية. وقد سلّطت الأضواء في مناسبات أخرى على عوامل مختلفة كالتقانة وتوفر رأس المال وقوة العمل. غير أن الاشارات إلى الرائد أصبحت أكثر ندرة في ما يصدره اقتصاديو العالم الثالث الآن من دراسات حول التنمية، ولعل ذلك يعود إلى التشديد المفرط الذي وضع في العقود القليلة الماضية على دور

---

(٤١) نستخدم مصطلح الريادة (الاقتصادية) للتعبير عمّا يعني به مصطلح Entrepreneurship بالانكليزية. ونوضح أن استخدام بعض الاقتصاديين مصطلح «المنظم» أو «الاداري» غير دقيق. كما أن كلمة «مقاول» وهي تترجم عن الفرنسية غير سليمة.

(٤٢) Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle,* translated from German by Redvers Opie, Harvard Economic Studies; v. 46 (Cambridge, Mass.:Harvard University Press, 1949), chaps. 2 and 4.

القطاع العام في الحياة الاقتصادية إذ اتسع هذا الدور بسبب الاندفاع الانمائي على حساب دور القطاع الخاص، كما أغفل دور الرائد في القطاع العام.

لسنا بحاجة لأن نتفحص معنى «الوظيفة الريادية» بتطويل هنا، فلقد أصبحت المعرفة بهذا المعنى شائعة. على أن الوظيفة المشار إليها، باختصار

> تُفهم على أنها تشمل الابداع أو التكيف، وبناء تنظيم أو صيغة مؤسسيّة ملائمة قادرة على ترجمة الابداع (أو التكيف) إلى وحدة أو مؤسسة اقتصادية عملانية وفاعلة. فالرائد، في الجوهر، يرى ببصيرته الفرص الجديدة، وإذ يبني المؤسسات التي تجسّد هذه الفرص فإنه يسهم في توسيع الاقتصاد ويدخل منتجات أو تقنيات أو مؤسسات جديدة، أو يكتشف أسواقاً جديدة، وما إن تمر البيئة المجتمعية التي يعمل ضمنها بتحولات هامة في المؤسسات والأفكار، من تقانية واجتماعية (وديمغرافية) وسياسية، وما إن يسجل الاقتصاد نمواً ملموساً، ألا ويصح القول إن التنمية قد انطلقت[٤٣].

إذا اعتبر التعريف الذي أوردناه في هذا الاقتباس على أنه تعريف مقبول بشكل عام للوظيفة الريادية، فإن القطاع العام يصبح مؤهلاً لأن ينظر إليه كعامل ينهض بالوظيفة الريادية في التنمية كنظيره في القطاع الخاص.

إلا أن التمييز بين دوافع أو حوافز الرائد في القطاع الخاص ونظيره في القطاع العام ينبغي ادراكه. ففي حين أن كليهما يظهر حساً قوياً بما يدعوه دافيد ماكليلاند[٤٤] دافع «الحاجة للإنجاز»[٤٥](أو الدافع للانجاز) فإن رجل الأعمال كرائد اقتصادي أكثر تحسساً بدافع الربح (في صيغة ما من صيغه) من نظيره في القطاع العام (كمدير عام أو رئيس مؤسسة، الخ). فهذا الأخير يعظم اهتمامه بالأهداف المادية للانتاج، أي بتحقيق مستوى معين من الانتاج، أو بأي معيار آخر للنجاح والانجاز تضعه له سلطات القطاع العام (أو الحكومي) التي يستلم الأوامر والتوجيهات منها. لكن مهما كان الدافع أو الدوافع التي تحرك الرائد وتجعله ينشط (وفي العادة هناك مجموعة من الدوافع تعمل معاً)، فإن الرائد يظل جزءاً مركزياً في قوى الانتاج وعملية تحسين القدرة الانتاجية، إذا كان يتمتع بالمزايا الملائمة كالخيال والرؤية الابداعية، والدينامية، والتحسّس بالدوافع، والميل لإحداث تبدل في الملامح الاقتصادية للمؤسسة أو المنشأة التي ينهض بوظيفته الريادية عبرها ومن أجل نجاحها. وبما أن الرائد الذي يتمتع بمثل المزايا المشار إليها يسعى دون ريب إلى استخدام جميع المدخلات الضرورية لبلوغ أهدافه، فإنه يكون ميّالاً ومحبِّذاً للبحث والتطبيق العلمي في المنشأة أو الصناعة التي يعمل فيها،

---

(٤٣) Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, p. 68, and Schumpeter, Ibid., chap. 2.

(٤٤) David C. McClelland, *The Achieving Society* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1961), chap. 2.

(٤٥) بتعبير ماكليلاند (McClelland): Achievement Motivation.

وبالتالي للعقلانية - نقول هذا مع أن الأدبيات الشائعة حول الرائد تبالغ في التركيز على شخصية الرائد المتوهجة وتصوره على أنه يتبع ما يوحي به «حسّه السادس» (أو حسه الباطني وحدسه) وما يتلقى من «وحي»! ولكن مهما كانت مصادر التأثير الأقوى فيه وفي قراراته، فإنه بالتأكيد جزء حاسم من القوة الدافعة في الجوانب الاقتصادية للتنمية.

من المناسب عند هذه النقطة أن نطرح السؤال: ما هي درجة توفر المورد الريادي في الوطن العربي؟ وأين تتركز القدرات أو المواهب الريادية؟

> لقد قيل الكثير حول الجماعات أو المجموعات التي تبدي أو أبدت من وقت إلى آخر، وبين قطر وآخر، موهبة ريادية مميزة. فالأقليات كثيراً ما اعتبرت مصدراً متميزاً لهذه الموهبة وهناك صيغة تعديلية لهذا القول التأكيدي تدعي بأن الجماعات «الخارجة على الثقافة العامة»[46] تتمتع بتلك الموهبة بشكل خاص. وفي أساس مثل هذه التأكيدات يكمن الاعتقاد بين الجماعات الخارجة على التيار الرئيسي للثقافة العامة لا تعكس في العادة احساساً بالعوامل الثقافية الرادعة أو الكابحة [للنشاط الريادي] التي تتعرض لها الأكثرية [التي تجسد التيار الثقافي الرئيسي][47].

وفي حين ربما كان مثل هذا القول صحيحاً بالنسبة إلى أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه أقل انطباقاً بكثير على الأوضاع الحالية. وذلك لأن قاعدة الموهبة والقدرة الريادية اتسعت كثيراً عبر «حدود» الجماعات الإثنية أو الاجتماعية، كما أن أرضية التحسّس بالدوافع والحوافز الاقتصادية قد ارتفعت بشكل ملموس.

يختلف الوضع في المنطقة العربية بالنسبة إلى مدى توفر المورد الريادي وأهليته اختلافاً كبيراً بين قطر وآخر. فلبنان، وحتى اندلاع الحرب الأهلية في منتصف عقد السبعينيات، كان القطر العربي الأكثر تمتعاً بالقدرات الريادية ذات الدينامية القوية والتوثّب لتوسيع آفاق وحدود التوسع والتجديد الاقتصادي. وهناك ثلاثة أقطار أخرى تستطيع أن تشير إلى المورد الريادي المرموق لدى القطاع الخاص فيها: مصر، وسوريا، وإلى حد أقل الأردن.

> ففي حين يظهر كثير من المصريين [العرب المسلمين] نشاطاً ريادياً، يصح القول كذلك إن الأقليات تبرز أو برزت في المجال نفسه. وفي سوريا، فإن المورد توفر بشكل رئيسي لدى السوريين العرب، مع أن بعض الأقليات (الوافدة أصلاً من الخارج) كانت نشيطة في حلب في القسم الشمالي من القطر وفي منطقة السهول في الشمال الشرقي من القطر. أما في الأردن، فإن المورد النشيط فلسطيني الأصل في الغالب، وإلى مدى أقل سوري. ولم يكن النشاط الريادي في أي قطر آخر بارزاً جداً أو متوفراً بشكل واسع، باستثناء أقطار

---

(٤٦) المصطلح السوسيولوجي بالانكليزية هو: «Deviant Groups».

(٤٧) Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, p. 69.

المغرب العربي - على أن هذا المورد كان أوروبي الأصل في المغرب العربي: فرنسياً في المملكة المغربية والجزائر وتونس، وايطالياً في ليبيا[48].

تختلف الصورة الحالية كثيراً عما أورده هذا الاقتباس للوضع السائد في عقد السبعينات في ثلاثة جوانب. أولها أن الرائد في القطاع العام (أو القطاع العام كرائد) أصبح أكثر ظهوراً ونشاطاً مما كان في العقود الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. الجانب الثاني أن الأقليات، خاصة في مصر وسوريا، أصبحت أقل أهمية بكثير كمصدر ريادي. فهناك كثير من الرياديين من صفوف الأقليات يشعرون بتردد وعدم اقدام (مقابل العوامل الرادعة لنشاطهم الريادي)، أو يختارون الهجرة من الأقطار العربية إلى الخارج. والجانب الثالث، أن المورد الريادي الوطني في أقطار لم نذكرها في الفقرة الحالية (كالسعودية والكويت) برز وأخذ يقوم بدور ظاهر ونشيط وواعد بالنسبة إلى دلالته الانمائية في المستقبل. غير أن من الضروري كذلك أن نضيف أن بعض التدفقات الريادية من خارج أقطار عربية معينة (كأقطار الخليج العربي وليبيا مثلاً) قد أثرت المعطيات الريادية في الأقطار التي تدفقت إليها. وهكذا ففي كثير من الحالات، اكتسب النشاط الريادي دفعاً قوياً بفضل المشاركة بين الريادة الوافدة (من عربية وأجنبية) والريادة الوطنية. وكان مصدر الريادة الأجنبية الوافدة في الغالب الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، التي أنشأت كثيراً من المنشآت الفرعية بالمشاركة مع مواطنين عرب.

وفي حين لا تؤدي مساهمة هذه الشركات المتعدية الجنسية، كمصدر من مصادر تكثيف القدرة الريادية، إلى دفع المسعى إلى تنمية معتمدة على النفس بل إلى عكس ذلك، فإن المصدر العربي للريادة الوافدة يستحق التنويه والتشجيع، وذلك لأنه يعني حدوث تدفقات ريادية داخل الوطن العربي من بعض أقطاره إلى البعض الآخر بفضل القطاع الاقتصادي العربي المشترك، وآلية مئات المشروعات والشركات العربية المشتركة القائمة في الوطن العربي[49]. وإلى هذا المدى، يصح اعتبار التدفقات المشار إليها مورداً ريادياً قومياً لا قطرياً، بمعنى أنه يتحرك عبر الحدود القطرية، ثم إنه لا يقع كلياً في حيّز الريادة الخاصة (أو في القطاع الخاص) ولا العامة (أي في القطاع العام) بما يدلل عليه التعريف المتشدد لكل من هذين القطاعين. إنه صيغة من الريادة الجماعية أو المشتركة التي تتغذى وتنشط بفضل المؤسسات والأجهزة التي تضبط النشاط الاقتصادي المتخصص وتخطط له، والتي برزت إلى الوجود بعد انشاء جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وخاصة منذ عقد الستينات. ومع أن الأثر الاجمالي لهذا المورد الريادي في المسار الانمائي لا يزال محدوداً جداً، إلا أنه يتمتع بطاقة احتمالية كبيرة ويستطيع أن ينهض بوظيفة ذات شأن كمدخل فعّال في التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس.

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤٩) اشارات مسعود إلى كتابات سابقة له، انظر: مسعود: «المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها،»، و المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك.

أخيراً، هناك فئة أخرى من فئات الريادة تستحق الاشارة بسبب خصوصيتها وازدياد اللجوء إليها. نعني بهذا الريادة المختلطة أي بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام. وينسب أنصار هذه الصيغة المختلطة إليها تمتعها بميزات خاصة، منها أنها تسمح للقطاع العام بأن يكون أكثر تحسساً بنقاط القوة في القطاع الخاص وقدرة على تحاشي بعض نقاط ضعفه. وكذلك يعتقدون بأن الريادة المختلطة (عبر القطاع المختلط) تجعل الشريك من القطاع الخاص أكثر اهتماماً بالاعتبارات التي تحرك الشريك من القطاع العام (وهي اعتبارات اجتماعية في الأساس) وأقل أنانية أو تمحوراً حول الذات بالنسبة إلى دوافع وحوافز النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن الصيغة المختلطة تجعل الشريك العام أكثر اهتماماً بمعايير الربحية والكفاءة الانتاجية وحسابات الكلفة والمردود مما لو عمل منفرداً دون الشريك الخاص.

نقدم الآن تقييمنا العام لأهلية المعيار الذي نحن بصدده هنا للقيام بدور نشيط في دعم عملية التنمية بالاعتماد على النفس، وهو أن الريادة الاقتصادية تتوفر بدرجة مقبولة. غير أن هذا التقييم بحاجة لأربعة اشتراطات ينبغي الوفاء بها قبل أن تصبح الريادة كمعيار مرضية بدرجة وافية.

الاشتراط الأول أن الريادة العامة ينبغي أن تصبح أكثر تحسساً بمفاهيم الكفاءة ومبادىء واعتبارات السوق والكلفة مقابل المردود، وأكثر حرية في الاستجابة لهذه المفاهيم والمبادىء والاعتبارات.

الاشتراط الثاني أن على الريادة الخاصة أن تظهر قدراً أوفى من الوعي الاجتماعي ومتطلباته. ويمكن لهذا الوعي أن يعبّر عن نفسه بدعم المؤسسات والأنشطة التي تقدم خدمات للمجتمع كدور البحث (سواء أكان ذلك في مجال العلوم أو الطب أو الفنون... الخ)، أو التي تقدم معونات للقضايا الانسانية التي من شأنها أن تحسّن نوعية الحياة، وبيئة العمل، والعلاقات الاجتماعية وأبرزها علاقات العمل (عبر النقابات وخارجها) بحيث ينتج من ذلك أداء اقتصادي أفضل وأكثر تحرراً من العراقيل. على أنه، كما يجوز للسلطات العامة أن تطلب مثل هذه الأمور من ريادي القطاع الخاص، عليها بدورها أن تفسح لهم حيّزاً واسعاً لنشاطهم في الاقتصاد الوطني، من أجل أن يكون لها شرعية واضحة في ما تطلبه وتتوقعه منهم من تعاون ومساهمة انمائية ملموسة.

أما **الاشتراط الثالث** فهو أن تكون مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الرائد الاقتصادي ـ سواء أكان ضمن القطاع العام أو الخاص ـ ذات توجه انمائي مباشر، ووقع أو تأثير انمائي يمكن التحقق منه. ومن الواضح أن هذا الاشتراط يؤدي إلى استثناء بعض أنواع التجارة (خاصة الاتجار بالسلع الخطرة كالمخدرات، والأسلحة غير المسموح بها، وعبر التهريب والتهرّب من الواجبات الجمركية)، وبعض أنشطة الوساطة غير الحيوية، وبعض الخدمات المتصلة في الأساس بالاستهلاك الظهوري المبدّد للموارد الوطنية. من ناحية ثانية، فإن وضع الاشتراط الثالث الذي نبحثه الآن من شأنه أن يفيد الزراعة،

والصناعة التحويلية، والتمويل الانمائي، والنقل والمواصلات، والسياحة، والبناء، والخدمات العلمية والفنية والمهنية المتصلة بالبحث، وبرمجة الحاسوب وتشغيله، والتصميم، والخدمات الاستشارية، وما يشبهها من قطاعات وأنشطة. فإذا تمت تلبية الاشتراطات الثلاثة المارة الذكر، يصبح التقييم النهائي أن المورد الريادي في الوطن العربي منظوراً إليه بشكل عام، قادر على أن ينهض بدور هام في دفع عملية التنمية بالاعتماد على النفس، دون صعوبة كبيرة أو انتظار طويل ـ خاصة عندما يتاح للتدفقات الريادية في ما بين الأقطار أن تؤدي إلى تخصيص أكثر توازناً للمورد الريادي.

وأخيراً، فإن **الاشتراط الرابع** هو وجود استقرار سياسي وتمتع المجتمع بحكم القانون المنبثق عن مبادىء العدالة.

٦ ـ توفر الموارد من أجل تكوين رأس المال الثابت وتراكمه المحلي

ما هو حيوي من أجل تكوين رأس المال وتراكمه ليس الموارد المالية بالعملة الوطنية ـ فهذه يمكن «خلقها» بواسطة السلطات النقدية والمالية، وقد لا يكون لها أكثر من أثر محدود جداً في تكوين رأس المال الثابت وتراكمه متجسداً بسلع رأسمالية: أي «سلع حقيقية». ويتم هذا التكوين بفضل صنع المكائن والأدوات والمعدات والمباني المرتبطة بالطاقة الانتاجية داخلياً، أو الحصول على هذه السلع الرأسمالية من الخارج. وهكذا، فإن الموارد المالية تستطيع أن تقوم بهذه الأغراض فقط إلى المدى الذي يمكنها أن تكون معه وسيطاً في توليد الناتج القومي واستخدام جزء منه في التثمير القائم أو تكوين رأس المال الثابت و/أو في الحصول على القطع الأجنبي الذي يمكن استخدامه لاستيراد السلع الرأسمالية. وعليه، فإن المبحث الحالي سيخاطب مسألة مدى توفر الناتج المحلي الاجمالي أو القائم (ن م ق) أو الناتج القومي القائم (ن ق ق) ـ حسب الحالة الملائمة ـ الذي يخصص قسم منه لتكوين رأس المال. ثم إن «فائض الاستيراد» أو زيادة المستوردات على الصادرات يسهم هو الآخر بالتكوين الرأسمالي إلى المدى الذي يتألف منه هذا الفائض من سلع رأسمالية تستورد للتثمير المحلي. فإذا أضفنا (ن م ق) إلى فائض الاستيراد نحصل على جملة الموارد المتاحة (ج م م). وفي محصلة التحليل، فإن (ج م م) هي التي تقرر حجم التكوين الرأسمالي الممكن احداثه ضمن كتلة الموارد المخصصة للاستخدام الاجمالي.

كان ميزان التجارة الخارجية الصافي للسلع مع الخدمات للمنطقة العربية ككل (أي ٢١ قطراً) يعاني في عام ١٩٨٧ عجزاً قدره ٢٣٣٤٦,٣ مليون دولار (انظر جدول رقم (٤ ـ ٢) لاحقاً). والجدير بالذكر أن كل قطر في المجموعة (٢) (حسب تصنيف مصدر المعلومات) ـ وهي تتألف من ثمانية أقطار غير منتجة ومصدرة للنفط، يضاف إليها سوريا ومصر وتونس (والثلاثة الأخيرة تصدّر النفط بكميات متواضعة) ـ كان يعاني عجزاً في الحساب التجاري أو ميزان التجارة في عام ١٩٨٧. (كان العجز الاجمالي لأقطار المجموعة ١٣٠٧٩,٧ مليون دولار). وفي الواقع، فإن أربعة أقطار في المجموعة (١) وهي مصدرة

رئيسية للنفط كانت أيضاً تعاني عجزاً في حسابها التجاري. أما البلدان الخمسة الباقية ـ أي الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت ـ فقد كانت تتمتع بفائض، غير أن هذا الفائض لم يكن في مجموعه كافياً ليعوض عن مجموع العجز للبلدان الأربعة ذات العجز. وهكذا، فإن الأقطار التسعة التي تتألف المجموعة (١) منها كان لديها عجز صافٍ قدره ١٠٢٦٦,٦ مليون دولار. وبهذا بلغ عجز الحساب التجاري (أو فائض الاستيراد) للمنطقة العربية بأكملها المبلغ المبين قبلاً أي ٢٣٣٤٦,٣ مليون دولار. وبالنتيجة بلغت (ج م م) لعام ١٩٨٧ ما مجموعه ٤٠٨,٨ مليار دولار (أي ن م ق قدره ٣٨٥,٥ مليار زائداً فائض الاستيراد وهو ٢٣,٣ ملياراً). فيكون فائض الاستيراد قد شكّل ٦ بالمئة من (ن م ق) أو ٥,٧ بالمئة من (ج م م) لعام ١٩٨٧. ومع أن هذه نسبة صغيرة من (ن م ق) و (ج م م) إلا أنه لا يجوز تجاهلها أو إهمالها.

كما يظهر الجدول رقم (٤ ـ ٢)، فإن تكوين رأس المال الثابت أو التثمير القائم امتص ٩٣,١ مليار دولار وشكّل ٢٤,١ بالمئة من مجموع (ن م ق) للمنطقة العربية، أو ٢٢,٨ بالمئة من مجموع (ج م م) للمنطقة. وكانت النسب المشار إليها أصغر بكثير مما كانت عليه بشكل عام خلال سنوات «عقد النفط» أي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، أي قبل حلول أزمة قطاع النفط مباشرة. ومع ذلك، فإن نسبة ما يتوجه إلى التثمير من (ن م ق) لا تزال أكثر ارتفاعاً بعض الشيء مما هي في معظم بلدان العالم الثالث. وتسمح تلك النسبة للأقطار العربية مجتمعة أن تحتل أعلى موقع في مجموعة البلدان التي تعتبر، في تقرير البنك الدولي السنوي حول التنمية في العالم، في مكانة متوسطة لجهة نصيب التثمير من ناتجها المحلي القائم. (كان نصيب التثمير ٢٨,٦ بالمئة من (ن م ق) للبلدان المعتبرة ذات «تثمير مرتفع المستوى»، أو ٢٦,٧ بالمئة إذا جرى ضم الصين الشعبية إلى البلدان المذكورة. وكان ١٩,٥ بالمئة للبلدان ذات التثمير «المنخفض». أما مجموعة التثمير «المتوسط» التي تقع الأقطار العربية ضمنها فقد كان نصيب التثمير لديها ٢٢,٦ بالمئة)[٥٠].

غير أن الصورة ليست وردية اللون في تفصيلها القطري أو بالنسبة إلى مجموعات الأقطار كما تبدو في خطوطها العريضة على مستوى المنطقة العربية ككل. ويتبين هذا من الجدول رقم (٤ ـ ٣) الذي يسجل الحجم النسبي للتثميرات من أصل (ن م ق)، قطراً فقطراً ومجموعة فمجموعة. (التصنيف إلى مجموعات هو على أساس ما كان يعمل به في التقرير الاقتصادي العربي الموحد حتى نهاية عام ١٩٨٦، لا ذاك المعتمد في مصدر الجدول رقم (٤ ـ ٢). وقد استخدم المؤلف الحالي التصنيف القديم لأن تبريره أقوى وهو أفضل لأغراض التحليل).

يظهر من الجدول رقم (٤ ـ ٣) أن هناك تبايناً واسعاً في النسب بين الأقطار والمجموعات. ويعود التباين إلى عدة عوامل، على أنها ليست ذات صلة قوية بمسار بحثنا الحالي الذي هو قومي التوجه في الأساس، مع أنها بالطبع تؤثر في تدفقات رأس المال داخل

(٥٠) World Bank, *World Development Report, 1989*, p. 27.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

الانفاق على الناتج المحلي القائم (الاجمالي) لعام ١٩٨٧
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

القطر والمجموعة	عدد السكان ١٩٨٧ (١٠٠٠)	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	مجموع الاستهلاك	التثمير	صادرات السلع والخدمات	مستوردات السلع والخدمات	ن م ق بأسعار السوق	ن م ق للفرد بالدولار
الاجمالي	٢٠٢١٥١	١٩٢٦٨٠,٨	٨٤٣٥٥,٠	٣١٥٧٥٤,٤	٩٣١٣٠,١	١٠٥٨٧٤,٥	١٢٩٢٢٠,٨	٣٨٥٥٣٤,٥	١٩٠٧,٢
المجموعة ١	٦٣٠٤٨	١٠٢٣٩٦,٥	٦٤٤٣٤,٠	٢٠٠٥٤٩,١	٦٩٧٣٢,٥	٨٤٩٢٢,٠	٩٥١٨٨,٧	٢٦٥٠١١,٣	٤٢٠٣,٣
الامارات العربية المتحدة	١٤٣٢	٨٩٦٢,٥	٥١٨٨,٩	١٤١٥١,٥	٥٨٥٥,٠	١٢٧٥٠,٢	٩٥٨٨,٢	٢٣١٦٨,٢	١٦١٧٨,٩
البحرين	٤٥٣	١٥١٦,٠	٧٧٩,٣	٢٢٩٥,٢	٩٢٢,٩	٣٢٤٥,٧	٢٦٤٩,٠	٣٨١٤,٩	٨٤٢١,٤
الجزائر	٢٣,٣٢٩	٣٤١٧٦,٨	١١٢٩١,٥	٤٥٤٦٨,٣	٢١٦٢٨,٣	١١٠٤٠,٤	١٣٧٤٢,٢	٦٤٣٩٤,٨	٢٧٦٠,٣
السعودية	١٣٨٤١	٣٠٥٥٧,٥	٢٩٥٣٥,٤	٦٠٠٩٢,٩	١٦٦٩٠,٣	٢٥٨٢٠,٨	٣٢٤٦٠,٣	٧٠١٤٠,٠	٥٠٦٧,٦
العراق	١٦٦٥٣	...	...	٣٨٧١٨,٦	١١٥٨٠,٨	١٠٨٧٣,١	١٤٠٨٦,٨	٤٧٠٨٥,٨	٢٨٢٧,٥
عُمان	١٣٥٣	٢٩٦٧,٥	٢٢٣٦,٧	٥٢٠٤,٢	٢١٩٧,٧	٣٤٧٤,٧	٣١٥٢,٢	٧٧٢٤,٤	٥٧٠٩,١
قطر	٣٨١	١٥٩٢,٤	٢٣٠٣,٩	٣٨٩٦,٣	١٠٦٩,٧	٢١٥٩,٤	١٩٠٤,٥	٥٢٢٠,٩	١٣٧٠٣,١
الكويت	١٨٧٤	٩٣٥٠,٩	٥٣٠٩,٠	١٤٦٥٩,٩	٣٦٦١,٤	٩٢٥٧,٦	٨٧٤٠,٧	١٨٨٣٨,٢	١٠٠٥٢,٤
ليبيا	٣٧٣٢	١٣٢٧٢,٨	٧٧٨٩,٣	٢١٠٦٢,١	٦١٢٦,٥	٦٣٠٠,١	٨٨٦٤,٥	٢٤٦٢٤,١	٦٥٩٨,١

(يتبع)

المجموعة ٢	١٣٩١٠٣	٩٠٢٨٤,٣	١٩٩٢١,٠	١١٠٢٠٥,٤	٢٣٣٩٧,٦	٢٠٩٥٢,٤	٣٤٠٣٢,١	١٢٠٥٢٣,٣	٨٦٦,٤
الأردن	٣٣٧٥	٣٦٦٦,٦	١٣٨٤,٦	٥٠٥١,٢	١١٥٤,٣	٢١٧٥,٨	٣٣٢٧,١	٥٠٢٤,٢	١٣٣٨,٩
تونس	٧٧٤٨	٦٣٦٩,٠	١٥٥٦,٦	٧٩٢٥,٦	٢٢٥٦,٦	٢٩٨٠,٥	٣٥٩٦,٠	٩٥٦٦,٨	١٢٣٤,٧
جيبوتي	٣٨٤	٥٣٢,٠	١٦٩,٦	٧٠١,٦	٢٠٤,٩	٢٨,٠	١١٥,٠	٨١٩,٥	٢١٣٤,١
السودان	٢٢٨٢٨	٥٨٣٣,٣	١٣٣٣,٥	٧١٦٦,٨	١١٣٧,٩	٧٨٢,٣	١٤٩٣,٥	٧٥٩٣,٥	٣٣٢,٦
سوريا	١٠٩٦٩	٦٨٦٧,٨	١٩٤٢,٤	٨٨١٠,٢	٢١٦٥,١	١٠٤٦,٩	١٧٤٦,٤	١٠٢٧٥,٩	٩٣٦,٨
الصومال	٤٨٧٨	١٣٢٤,٠	١٧١,٣	١٤٩٥,٣	٣٥٩,١	١٠٣,٦	٤١٨,٠	١٥٤٠,٠	٣١٥,٧
لبنان	٢٧٣١	٤٠٨,٢	١٦٣,٨	٥٧٢,٠	٣٦,٠	٢٦٣,٣	٧٩٢,٥	٧٨,٨	٢٨,٨
مصر	٥٠٧٤٢	٤٨,٩٤٣,٨	٩٠٤٣,٠	٥٧٩٨٦,٩	١١٦٤٣,١	٨٩٠٠,٢	١٥٦٠٠,٣	٦٢٩٢٩,٨	١٢٤٠,٢
المغرب	٢٣٣٥٦	١١٦٤٣,٩	٣٠٣٢,٥	١٤٦٧٦,٤	٣٢٤٦,٥	٣٩١٨,٢	٤٩٧٥,٥	١٦٨٦٣,٦	٧٢٢,٠
موريتانيا	٢٠١٢	٦٥٥,٣	١٢٤,٩	٧٨٠,٢	١٩٣,٧	٤٩٦,٥	٥٦٦,٩	٩٠٣,٥	٤٤٩,١
اليمن الشمالي	٧٢٤٨	٣٣٦٠,١	٥٤١,٣	٣٩٠١,٥	٧٠٧,٨	١٦٧,٤	٩٠١,٠	٣٨٧٥,٧	٥٣٤,٧
اليمن الجنوبي	٢٤٣٢	٦٨٠,٤	٤٥٧,٤	١١٣٧,٨	٢٩٢,٤	٨٩,٨	٤٩٨,٠	١٠٢٢,٠	٤٢٠,٢

الملاحظات: ـ حتى عام ١٩٨٧ كان تصنيف الأقطار العربية في: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** مختلفاً، إذ كان هناك خمس مجموعات، كما يلي:

١ ـ الامارات العربية المتحدة؛ البحرين؛ السعودية؛ عُمان؛ قطر، والكويت.

٢ ـ الجزائر؛ العراق، وليبيا.

٣ ـ تونس؛ سوريا، ومصر.

٤ ـ الأردن؛ لبنان، والمغرب.

٥ ـ جيبوتي؛ السودان؛ الصومال؛ موريتانيا؛ اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي.

ـ مجموع الاستهلاك للمجموعة ١ يفيض عن الاستهلاك الخاص زائد الاستهلاك العام وذلك لعدم وجود تقدير منفصل للاستهلاك في العراق من خاص وعام.

ـ المعلومات حول لبنان محض تخمينية أو تكهنية. فالناتج المحلي الاجمالي (القائم) الصغير جداً لا يمكن تبريره، كما يعرف بأن المدفوعات لعوامل الانتاج في الخارج ضخمة وهكذا فإن الناتج القومي الاجمالي (القائم) يعكس التدفقات بفضل المدفوعات المذكورة. ولكن على أي حال، لا يمكن إطلاقاً الدفاع عن ضآلة (ن م ق) كما هو في الجدول أعلاه.

المصادر: عمود السكان من جدول رقم (٢/٥)؛ المعلومات حول (ن م ق) للفرد محتسبة من المعلومات عن اجمالي (ن م ق) والسكان المسجلة في الجدول الحالي. أما بيانات بقية الجدول فهي مأخوذة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٨، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (٢/١). أما الملاحظات السابقة فقد وضعها المؤلف الحالي نفسه.

جدول رقم (٤ - ٣)

التثمير في عام ١٩٨٧ كنسبة مئوية من الناتج المحلي القائم

المجموعة والقطر	نسبة التثمير إلى (ن م ق)
المجموعة ١	٢٣,٦
الامارات العربية المتحدة	٢٩,٦
البحرين	٢٤,٢
السعودية	٢٣,٤
عُمان	٢٨,٤
قطر	٢٠,٥
الكويت	١٩,٤
المجموعة ٢	٢٨,٩
الجزائر	٣٣,٦
العراق	٢٤,٤
ليبيا	٢٤,٩
المجموعة ٣	١٩,٤
تونس	٢٣,٦
سوريا	٢١,١
مصر	١٨,٥
المجموعة ٤	٢٠,٢
الأردن	٢٢,٨
لبنان	٤٥,٧
المغرب	١٩,٢
المجموعة ٥	١٨,٤
جيبوتي	٢٥,٥
السودان	١٥,٠
الصومال	٢٣,٣
موريتانيا	٢١,٤
اليمن الشمالي	١٨,٣
اليمن الجنوبي	٢٨,٦
المنطقة العربية ككل	٢٤,١

= ملاحظة: المعلومات حول لبنان تخمينية إلى مدى بعيد، وينبغي أن تُفهم ضمن سياق الأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي عاناها لبنان منذ ربيع عام ١٩٧٥. وبالإضافة، فإن (ن م ق) للبنان كما ورد في جدول رقم (٤ ـ ٢) يبدو أقل مما يمكن تبريره أو من المعقول بكثير، حتى مع الأخذ بالاعتبار كون الاقتصاد اللبناني، ينشط على مستوى منخفض جداً. وهنا يكمن تفسير نسبة التثمير العالية جداً إلى (ن م ق) في لبنان.

المصدر: الأرقام محتسبة من جدول رقم (٤ ـ ٢) الذي ورد ضمن هذا الفصل.

المنطقة العربية وبالتالي في مدى أهلية معيار توفر رأس المال الذي نبحثه حالياً كأحد محددات امكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس. غير أن من الضروري أن نسجل هنا ان كون قطرين ما يصنفان داخل نفس المجموعة لا يعني أنهما متعطشان للتثمير إلى نفس المدى، أو أنهما يستطيعان امتصاص أو استيعاب نفس كمية رأس المال بالنسبة إلى الفرد في تثميرات سليمة ومجزية، أو أنهما قادران إلى نفس المدى على الوصول إلى الموارد التثميرية مما يضعهما في مصاف الأقطار الأكثر تثميراً داخل المجموعة لو كان لديهما نفس التعطش للتثمير.

نستطيع أن نستخلص تعميمين اثنين من الصور القطرية التي تتبدى في الجدول (٤ ـ ٣). **الأول** أن نسبة تكوين رأس المال إلى (ن م ق) للمنطقة ككل مضللة، وذلك لأن النسب تمتد عبر طيف واسع بين أعلى مستوى لها وأدناه. وهذا يعني أن بعض الأقطار مثل الكويت، والمغرب، والسودان، واليمن الشمالي (والنسبة في كل منها أقل من ٢٠ بالمئة) لا يمكن اخضاعها معاً لنفس التفسير. أي أن ما من تفسير واحد لأسباب ارتفاع أو انخفاض النسبة يبرر وضع الأقطار في هذه المجموعة أو تلك مصنفة على أساس حجم النسبة. فالكويت، مثلاً لا تشكو شحاً في الموارد المالية التي يمكن تحويلها إلى تثميرات حقيقية؛ فما يشكو شحّاً هو فرص التثمير المجزي. أما وضع مصر فعلى نقيض ذلك تماماً، إذ إنها تشكو شحّاً في الموارد ولكنها تتمتع بفرص تثمير ضخمة. ويمكن وضع السودان إلى جانب مصر في هذا السياق بالنسبة إلى الموارد وفرص التثمير. على أن السودان يشكو، بالاضافة، عللاً تتصل بعدم الاستقرار السياسي، وبانخفاض كفاءة الادارة العامة، وبشح مورد القوى العاملة المؤهلة جيداً، وبضعف أو عدم سلامة السياسات الانمائية عامة ـ وما إلى ذلك من مشكلات.

التعميم **الثاني** الذي نستخلصه من الجدول رقم (٤ ـ ٣) أن نسبة التثمير إلى (ن م ق) للمنطقة ككل تخفي حقيقة وجود عدد من الأقطار العربية المعوزة لرأس المال، وفي الوقت نفسه بعض الأقطار الأخرى ذات اليسر بالنسبة إلى توفر رأس المال، مع أن أزمة قطاع النفط منذ ١٩٨٣ قد أوجبت على أقطار المجموعة الأخيرة السحب من احتياطياتها المالية الموجودة خارج المنطقة. (قدّر اقتصادي خليجي مطّلع مجموع العجز في الموازنات العامة لأعضاء مجلس تعاون دول الخليج بنحو ٧٠ مليار دولار للأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)[٥١]. ونضيف أنه في

---

(٥١) انظر: علي خليفة الكواري، «تعليق على ورقة الدكتور عبد الله القويز حول «تحرك مجلس التعاون =

حين قد يظن من خلال تصنيف الأقطار إلى مجموعات أن أعضاء كل مجموعة يتميزون بسمات اقتصادية مشتركة، فإن هذا الظن صحيح فقط إلى مدى محدود وليس اطلاقاً. وهكذا، فإن المجموعة ٥ (الأقطار الأقل نمواً) تشمل اليمن الشمالي الذي بدأت موارده النفطية المكتشفة مؤخراً بتقليص حجم العجز في ميزان مدفوعاته الخارجية. ومن ناحية أخرى فإن مصر، وهي ضمن المجموعة ٣، تعاني متاعب قاسية في ميزان مدفوعاتها. والعراق، وهو منتج ومصدِّر رئيسي للنفط، مدين للخارج بمبالغ ضخمة وسيبقى على تلك الحال لسنوات طويلة قادمة بسبب متطلبات حربه مع ايران بين ١٩٨٠ و١٩٨٨[٥٢]. والجزائر، وهي مصدِّر رئيسي للغاز والنفط، كذلك تعاني مشكلة دين خارجي ثقيل الحمل.

على أنه، بالرغم من انخفاض الاحتياطيات المالية المتراكمة للأقطار الرئيسية المصدرة للنفط والغاز، فإن الاحتياطيات لا تزال تستطيع تقديم مساهمة ذات شأن في الجهود الانمائية التي تقوم بها الأقطار التي لا تتمتع بموارد مالية وافرة. ومن الجلي أن مساهمة كهذه تعمل على تضييق الفجوة الواسعة حالياً بين مجموعتي الأقطار المعنيتين إلى المدى الذي يعود معه نشوء هذه الفجوة إلى شحّ الموارد المالية (وبالتالي شحّ رأس المال القابل للتثمير). ويستطيع المحلل أن يتفهم لجوء الأقطار العربية المانحة للقروض والمعونات المالية للأقطار المعوزة إلى انخفاض العائدات النفطية كتفسير وتبرير لعدم امكان توفير قروض ومعونات مالية ذات شأن (على الأقل بالحجم الذي عرفت به خلال «الفورة النفطية» في السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) ـ بل إلى ضرورة تقليص تلك التدفقات بشكل جذري وحتمي.

ودون الدخول في مناقشة موسّعة لهذه القضية من جانبيها، إذ إنها قضية حقيقية وليست وليدة وهم أو خداع، إلا أننا مع ذلك نستطيع أن نبيّن أن الضيق المالي الذي تعانيه الأقطار المصدرة للنفط حالياً لا يمكن اعادته كلياً إلى انخفاض العائدات النفطية. فإلى مدى يذكر، نجم الضيق عن مخططات وبرامج انمائية تقوم على تصورات أقل سلامة بكثير مما ينبغي، ونزعة استهلاكية مفرطة ومبددة للموارد، وتساهل شديد في الانفاق دون تدقيق فعّال (على سلع وخدمات الاستهلاك والتثمير على السواء) خلال الفورة النفطية. ويبقى أن هذه الأسباب الاضافية للضيق المالي ينبغي أن تكون حافزاً على ترشيد الانفاق العام والخاص وعلى تفحص أكثر تشدداً لسياسات استيراد الأسلحة. بل إن مثل هذا الحافز أخذ فعلاً في التأثير في التوجهات والسياسات الانفاقية في المجالين العام والخاص، بالرغم من أن المنظور والمسار الانمائيين لم يحظيا بعد بما يستحقانه من اعادة تفحص وتصحيح، وأن الانفاق الاستهلاكي لا يزال يسمح بكثير من الترشيد.

في مجال الاستثمار،» ورقة قدّمت إلى: ندوة طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون في الخليج، دبي، ١٢ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

(٥٢) صدر الأصل الانكليزي لهذا الكتاب في نهاية أيار/ مايو ١٩٩١، أي قبل أزمة وحرب الخليج الثانية بين آب/ اغسطس ١٩٩٠ وآذار/ مارس ١٩٩١، التي تكبد العراق خلالها خسائر اقتصادية اضافية ضخمة جداً.

يتصل بما نحن بصدده وبشكل لصيق ومباشر موضوع المصادر التي يتم بفضلها تمويل تكوين رأس المال الثابت. لقد تبين للكاتب الحالي بفضل بحوث غطت السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، أن ٨٥ بالمئة من مجموع تكوين رأس المال للفترة المشار إليها السابقة للفورة النفطية تم تمويله من مصادر قطرية، أي بفضل النواتج المحلية الاجمالية (القائمة) للأقطار العربية. وبالتأكيد، فإن الرقم المشار إليه يمثل رقماً وسطياً، وبالتالي فهو يخفي تبايناً في النسب المئوية بين قطر وآخر. أما رصيد التمويل فكانت مصادره دولية (غير عربية) ومعظمه من بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، يضاف إليها البنك الدولي، وأخيراً منظومة البلدان الاشتراكية. أما خلال عقد السبعينيات والسنوات المبكرة من الثمانينيات، فقد تم تمويل معظم الرصيد بفضل معونات (من قروض ومنح) عربية، مباشرة من الحكومات المانحة وكذلك من تثميرات خاصة ومن صناديق التنمية العربية[٥٣].

أما اليوم وأزمة النفط تثقل على اقتصادات الأقطار العربية المانحة، والمعونات القادمة من البلدان الاشتراكية على مستوى منخفض جداً، ومساعدات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) لا تنمو بما يكفي للتعويض عن تقلص المساعدات العربية، فإن نصيباً من تمويل تكوين رأس المال أكبر مما كان مألوفاً من ذي قبل يعتمد على الموارد القطرية الذاتية ـ ولعله يبلغ في تقديرنا ٩٠ بالمئة من المجموع. أما الرصيد فتشترك بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» والبنك الدولي في توفيره في حدود ثلثيه أو أكثر قليلاً، وتقوم الأقطار العربية المانحة وصناديقها الانمائية على الأكثر بتوفير الثلث المتبقي من الرصيد[٥٤]. فإن كانت هذه التقديرات تميل إلى المبالغة في حجم التمويل الذاتي، فإنها تظل صحيحة كمؤشر على وجود قدر ملموس من الاعتماد القطري والجماعي (القومي) على النفس في عملية تمويل تكوين رأس المال، وإن يكن بالإمكان تعبئة موارد مالية ذاتية للتثمير أضخم بكثير.

على أن ما توصلت إليه بحوث الكاتب الحالي من نتائج وتقديرات كمية مما وردت الاشارة إليه في الفقرات السابقة من البحث الحالي، والاستنتاج الذي ينبثق عن تلك النتائج، تظل غير كافية لإظهار المدى الحقيقي لقدرة المنطقة العربية لمواجهة متطلبات المعيار الذي نحن بصدده. فمن الضروري اضافة بعض الملاحظات الاستدراكية ذات الطبيعة النوعية. ونشدّد هنا على أربعة منها نسجلها باقتضاب. **الأول** هو أن توفر رأس المال غير كافٍ في ذاته كمؤشر على امكان الانطلاق بتنمية معتمدة على النفس ـ «إذا ظلّت العوامل

---

(٥٣) يمثل «صندوق أوبك للتنمية الدولية» و«البنك الاسلامي للتنمية» مصدرين هامين للمساعدات الاقتصادية التي لا تقع ضمن الزمر المذكورة في النص في الكتاب الحالي. إلا أن أكثر أعضاء الصندوق والبنك مساهمة في رأس مال المؤسستين هي حكومات عربية، والنصيب الأكبر من المساعدات يصدر عن هذه الحكومات، وهو بالتالي مشمول بالتقديرات التي ذكرناها في النص.

(٥٤) «World Development Indicators,» in: World Bank, *World Development Report, 1989*, table no. (20).

الأخرى على حالها» - إذ ينبغي أن يضاف إلى عامل رأس المال عوامل مساندة أخرى تقدر على دفع عملية التثمير الانتاجي. وتشمل هـذه العوامل في ما تشمل مستوى الحكم، وقوة العمل، وسلوك قطاع الأعمال، والتصميم الجاد، والتبدل التقاني. واضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من شأن توجهات التثمير أن تؤدي إلى تنمية حقيقية ذات دلالة ومعنى.

الاستدراك الثاني يتصل بتدفق موارد مالية ضخمة إلى خارج المنطقة (أساساً إلى البلدان الصناعية الغربية) قدِّر حجمها التراكمي بنحو ٣٧٤ مليار دولار لنهاية عام ١٩٨٢، كما سبقت الاشارة. ويعني مثل هذا التدفق إضعاف الأثر الايجابي لتوفر رأس المال بسبب تسرّب الأثر الممكن إلى خارج المنطقة. ولا يخفى أن جزءاً كبيراً من الاحتياطيات المالية المتسربة إلى الخارج يمكن توجيهه إلى تثميرات مجزية داخل المنطقة في خدمة التنمية، بدلاً من توجهه إلى اقتصادات غربية غنية بما يتوفر لها من رؤوس أموال. ومن المؤسف أن العرب، الذين كان بمقدورهم أن يكتسبوا قوة سياسية واقتصادية في تعاملهم مع الغرب لو استخدموا تدفق احتياطياتهم بحكمة، أصبحوا بدلاً من ذلك رهائن للدول الغربية (هم واحتياطياتهم على السواء). وفي هذا السياق يجب التأكيد أن مبررات سياسة الانتاج النفطي المفرطة في التساهل وتضخيم الانتاج التي اعتمدتها «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك OPEC)، والحكمة من اتباع هذه السياسة خاصة من قبل الأعضاء العرب في «أوبك»، يمكن على الأقل التشكيك بسلامتها إن لم نقل الحكم بخطأها إطلاقاً. على أننا لسنا بحاجة للانطلاق في بحث هـذه القضية هنا لأن ذلك يحرفنا بعيداً عن خط التحليل الحالي. وما هو جوهري ويطلب التشديد عليه الآن هو أن المصلحة البعيدة المدى للأقطار التي تمتلك احتياطيات مالية ذات شأن في الخارج، كما هو في مصلحة الوطن العربي ككل، أن تتم «اعادة توطين» قسم كبير مما تبقى من الاحتياطيات «المهاجرة» في اقتصاد المنطقة العربية بحيث يتم تحقيق اضافة كبيرة لتراكم رأس المال فيها.

أما الاستدراك الثالث فهو أن التنمية بالاعتماد على النفس في المنطقة العربية تتطلب وجود قطاع عام ذي شأن ونشيط ليمتلك ويدير قسماً يذكر من تكوين وتراكم رأس المال في الأقطار منفردة وفي المنطقة ككل. ويصح التوقع بأن يتولى التملك والادارة المشار إليهما على المستوى القومي القطاع الاقتصادي العربي المشترك، بصفته القطاع القومي (أو الجماعي) العام. ونذكّر بأن نوعية التنمية التي ندعو إليها ومحتواها في سياق الاعتماد على النفس (كما جاء في الفصل الأول من الكتاب) يبرران الاصرار على وجود قطاع عام دينامي ذي أهمية. ولكن، اضافة إلى ذلك، علينا أن نذكّر بأن الاحتياطيات المالية العربية الموجودة في الخارج هي أساساً عائدات تولدت بفضل تصدير النفط والغاز. وبما أن المورد النفطي يمثل ملكاً عاماً، فإن التصرف بعائداته يقع بشكل طبيعي ضمن صلاحية ومسؤولية السلطات العامة التي يقع القطاع العام ضمن اطارها.

الاستدراك الرابع والأخير هو أن أيّة سياسة بعيدة النظر لاستخدام رأس المال المتاح، واضافته إلى تراكم رأس المال القومي بموجب توجهات من شأنها الحفاظ على الاستقلال

الاقتصادي العربي وتوسيعه، من شأنها (أي السياسة) أن تبتعد عن (أو تحذر من) الممارسات التي يقوم بها عدد من الأقطار العربية من حيث دعوة الشركات العملاقة المتعدية الجنسية وتشجيعها للدخول شريكة مع المنشآت العربية أو القطاع العام القطري، في برامج ومشروعات صناعية أو استخراجية (منجمية) أو مالية أو سياحية. وتبرر هذه الممارسات عادة على أنها تمكّن القطر المضيف من اكتساب الخبرة في جميع مراحل تكوين وادارة البرامج والمشروعات في مختلف القطاعات والأنشطة المعنية. ويُدّعى كذلك بأن تلك الخبرة تشمل التخطيط والتصميم والانشاء والتشغيل والتسويق وجميع الجوانب الأخرى من تقانية وادارية واقتصادية ومحاسبية.

هذه الادعاءات بحاجة لبرهان. فبمعزل عن ضآلة الخبرة والتدريب المكتسبين لدى المنشآت أو المؤسسات العربية ومشاركة الشركات العملاقة وذلك لأن الشركاء العرب يظلون في الغالب مبعدين عن القرارات الحساسة وذات الأهمية الحقيقية، بل في الواقع لا يستطيعون تلمس جوهر صنع القرار المستقل ـ فإن الشركات العملاقة تتكفل في توجهاتها وممارساتها (مهما أحسنت تغليفها) بأن تقرر مصالحها الخاصة التقانة المختارة والتصميم المعتمد وطاقة الانتاج المقررة والأسواق المستهدفة وكل الأمور الأخرى التي تشكّل مضمون القرارات المعنية. وهكذا، فبدلاً من أن تختصر بفضل المشاركة فترة «اكتساب الشريك العربي للقدرة التقانية والادارية» تصبح هذه الفترة أكثر امتداداً في الواقع. ولا ريب أن بالامكان استنباط صيغ أخرى لتحقيق ذلك الاكتساب، كعقود الخدمات الواضحة البنود. وفوق ذلك كله، فإنه ليس في مصلحة القطرالمضيف أن يشهد تدفقاً للقطع الأجنبي إلى الخارج، لا بد أن يصبح ضخماً بسبب تراكمه عبر سنوات المشاركة، بالتالي أن يشهد القطر المضيف انخفاضاً في حجم تراكم رأس المال نتيجة المشاركة، ومن الناحية الأخرى أن تؤدي سياسة المشاركة إلى مزيد من الثراء والنفوذ والقوة التي تتمتع بها الشركات العملاقة الثرية والقوية في الأساس. فليس هناك إذن ما هو أبعد عن السعي الصادق نحو التنمية بالاعتماد على النفس من سياسات المشاركة في الصيغة التي جرى اعتمادها بها على نطاق واسع حتى الآن في الوطن العربي.

٧ ـ توفر قيادات ذات توجه انمائي

هذا المعيار الأخير لأهلية المنطقة العربية للانطلاق بتنمية معتمدة على النفس ينطوي على اشتراطات قاسية لا تنعكس في العنوان المختصر للمعيار. ويتضح ما نرمي إليه إذا اعتمدنا توصيفاً أكثر تفصيلاً يتضمن ـ في ما يتضمن ـ الإصرار على توفر قيادات ذات توجه انمائي مصممة ونيرة، لا في المجال السياسي فحسب وإنما كذلك في مجال السياسة الرسمية للاقتصاد وما يتصل من قطاعات وأنشطة، وفي مجال التربية، وقطاع الأعمال، والحركة العمالية، والأوساط الفكرية، ووسائل الاعلام. ثم إن التوصيف المفصل يبيّن أن وجود مثل هذه القيادة ينبغي بالضرورة أن يقترن بالاشتراط في أن يتمتع الشعب بقدر واسع من المشاركة السياسية والحريات والحقوق الانسانية الأساسية، كيما يكون قادراً على التعبير عن أفضلياته بين مختلف الخيارات السياسية والاقتصادية. فمثل «شبكة القيادة» التي نتصورها،

أو المورد القيادي كما نراه، يستطيع ـ إذا أتيح له ذلك ـ أن يوفر للبلد المعني المستمتع به ادارة للاقتصاد ذات خيال ورؤيا، سليمة ونشيطة، من خلال القطاعات العام والخاص والتعاوني والمختلط، وبذلك أن يدفع بقوى الانتاج قدماً في طريق التقدم وأن يشجع الاعتماد على النفس.

هناك ملاحظتان تستحقان التسجيل الآن ونحن نقدم أفكاراً استهلالية حول المعيار الذي نحن بصدده. الأولى، أن بحث القيادة يجد موقعاً أكثر ملاءمة له في الفصل التالي من الكتاب، حيث نستشرف دينامية التنمية بالاعتماد على النفس وآليتها. والثانية، أن السمات والتوجهات التي نعتبر وجودها جوهرياً لتوفر القيادة المنشودة، تشكل شرطاً متشدداً بل ومثالياً إلى حد بعيد، مما بالتالي يجعل العثور على مثل القيادة المنشودة مهمة صعبة في ظروف بلد أو منطقة في مرحلة مبكرة من السعي الانمائي. ويمكن ـ بالاضافة ـ أن يحاجّ المرء بأن أي بلد أو مجموعة بلدان تتاح له (أو لها) مثل القيادة الموصوفة هنا يمكننا بشكل تلقائي أن نتوقع منه أن يسعى إلى التنمية بالاعتماد على النفس وأن يدنو منها بسرعة.

إن النقد الذي تتضمنه مثل هاتين الملاحظتين ليس غير مبرر، إلا أن تفسير كيفية الرد عليه ليست مستحيلة بل لا تنطوي على صعوبة خاصة. فبالنسبة إلى الملاحظة الأولى المتعلقة بالموقع الصحيح لبحث معيار القيادة، نبيّن أن هذا المعيار يشكل بحق جزءاً أساسياً من امتحان «الأهلية» لمعرفة امكانية الاعتماد على النفس في السعي العربي نحو التنمية ـ مع أن محتوى هذا المعيار يحتل مكاناً أكثر رحابة وبشكل جزءاً عضوياً في تفحصنا لدينامية وآلية التنمية المعتمدة على النفس في الفصل اللاحق. بل لا بد أنه صار واضحاً خلال تقديمنا وبحثنا معايير الأهلية الستة السابقة، أنه حتى لو توفرت جميع تلك المعايير بدرجة وافية فإنها مجتمعة تظل أعجز عن أن تثبت امكانية القيام بتنمية عربية معتمدة على النفس ما لم يثبت توفر المعيار السابع أي القيادة التي أشرنا إلى مواصفاتها في الفقرات الاستهلالية من المبحث الحالي.

أما الملاحظة الثانية فيبدو الرد على مضمونها أكثر صعوبة من الأولى، لأنها بالفعل تتضمن اشتراطات مفرطة في التشدد، مما يعني بالتالي أن توفر القيادة التي تلبي تلك الشروط أمر بالضرورة في غاية الصعوبة. وهذا صحيح. غير أن علينا أن نوضح أنه لا يقصد بإيراد الاشتراطات المتعددة والمتشددة أن تتوفر جميعها معاً وبشكل كامل مقدماً. إذ يكفي أن تتوفر نواة قيادية حرجة ذات توجه انمائي، وذات عزم، تتمتع بإدراك لمركزية الاعتماد على النفس في قيم المجتمع وسلوكه، وكذلك بتحسس للضغط المنطلق من الشرائح السكانية المسيّسة المطالبة بالمشاركة السياسية والحريات وحقوق الانسان ـ يكفي أن تتوفر نواة ليست بعيدة عن المواصفات المشار إليها لكي تتأثر «شبكة القيادة» بأكملها بشكل ايجابي ولكن تدريجياً بضرورة التجاوب مع مضمون المواصفات، وهو تأثر يتم بفضل «عملية انتشار» تنطلق من النواة في حلقات أو تموجات يتزايد اتساعها خطوة فخطوة. إن انكار امكانية مثل هذا الانتشار حول النواة يعني انكار قوة الأفكار والقوى الاجتماعية في التطور وصيرورة التاريخ.

وإلى جانب ما بيّنا لتونا، فإن توفر القيادة التي قدمنـا توصيفـاً لها لا يتـوقع أن يتم دون جهد متعمد يبذل لذلك الغرض، ودون معـاناة ونشـاط اجتماعي وسيـاسي هادف. والنشـاط المطلوب يتوقع أن تقوم به الأحزاب والحركات السياسية والفكرية والنقابية ووسـائل الاعـلام التي تشكل معاً طليعـة عريضـة، إلى جانب الشرائـح الجماهـيرية المسيّسـة. ويتضح من هـذا التفسير كما تدلل الفصول السابقة من الكتاب، إننا لا نعتقد بأن التنمية بالاعتماد عـلى النفس تشكـل عملية ميسرة أو أنـه يمكن انجازهـا بسلاسـة دون عقبات ومعـانـاة، وفي فـترة زمنيـة قصيرة. على العكس. ثم إن القول إن الوطن العربي إذ هو حالياً بعيد جداً عن الانطلاق في مسـار تنموي بـالاعتماد عـلى النفس، فإنـه بالضرورة سيـظل غير قـادر على القيـام بمثل هـذا الانطلاق ـ إن مثل ذلـك القول يعـادل اصدار حكم قاس عـلى العرب يكـاد يكون عـرقياً في دوافعه ومضمونـه ودلالاته. ومن المفيـد أن نذكـر أن ثلاثـة أقطار عـلى الأقل ـ مصر والجـزائر والعـراق ـ سارت خـطوات جادة بـاتجاه الاعتـماد على النفس خـلال الستينيات والسبعينيـات بالنسبة إلى القطرين الأولين، وخلال السبعينيات والثمانينيات بالنسبة إلى الثالث. وقد حققت هذه الأقطار انجازات ملموسة ضمن المجال المحدود لمعطياتها الاقتصـادية الـوطنية، قبـل أن تتعثر وتصاب بانتكاسات تعود إلى أسباب متنوعة ليس هذا مجال تفصيلها. وينبغي إذن اعتبار تجربة الأقطار المذكورة مؤشراً مشجعاً لامكانية المسعى كجزء من مشروع نهضوي، خاصة إذا جرت محاولة تحقيق المشروع على المستوى القومي (أو شبه القومي) كما سنبين لاحقـاً. كذلـك تبين تجربة الأقطار الثـلاثة المشـار إليها أن هنـاك حاجـة ضاغـطة لأن تتعظ أية أقـطار عربيـة تسعى إلى الاعتـماد على النفس كجـزء من مشروع نهضوي بتجـربة الأقـطار السابقـة الـذكـر فتتحاشى أخطاءها والمنزلقات التي سقطت فيها، وقد كانت هذه سياسية/عسكرية واقتصـادية ومؤسسية، كما أنها كانت تتصل بفلسفة الحكم وأسلوبه.

السؤال الذي يتوجب طرحه عند هذه النقطة هو: ما هو مـدى توفـر القيادات العـربية التي جـرى توصيفهـا حتى الآن في المبحث الحالي؟ إننـا نعتقد أن الجـواب لا يمكن أن يكـون قـاطعاً. فبعض القيـادات، خاصـة في المجال الفكـري، وفي قلة من الصحف والـدوريـات الفكـرية، وبـين العناصر التقـدمية في القـطاع التربـوي، تلتزم بمبدأ التنميـة بـالاعتـماد عـلى النفس، وهي مستعدة للتعبير عن ايمانها بهذا المبـدأ والعمل من أجـل تطبيقـه على اعتبـار أن تلك التنمية تمثل هدفاً يتمتع بأولوية عـالية بـين الأهداف المجتمعيـة الواجب بلوغهـا. ولكن قطاع الأعمال الخاص، من الناحية الأخرى، قلما يحـركه الهـدف والالتزام اللذان ذكـرناهمـا، وهو يتجاهلهما إلى مدى بعيد أو يعتبرهمـا نتاج أفكـار طوبـاوية (إن لم نقـل مجنونـة) تنبثق من أدمغـة المفكرين الغـارقين في بحـر النظريـات. أما الحـركة العـمالية، فـإنها لا تبدي اهتـماماً بالاعتماد عـلى النفس يفوق بكثـير ما يبـديه رجـال الأعمال ـ وهـو قليل جـداً ـ ولكن لأسباب مختلفة. أبرز هذه الأسباب أن ظـروف العمل وشروطـه (فرص العمـل، مستويـات الأجور، الاجازات على أنواعها، الفوائد الجانبية، وما إلى ذلك) تحتكر اهتمام الحركة العمالية، فلا تعير انتباهاً لأمور «تجريدية» ينادي بها بعض المفكرين كالتنمية بالاعتماد على النفس. وهكـذا تظل القيادة السياسية في محصلة التحليل مركز اتخاذ القرار في السياق الحالي.

غير أن القيادات السياسية العربية لا تشكل جميعها نمطاً واحداً، وإنما تتباين نوعيتها. فمع أنه يمكن العثور داخل القيادة السياسية في كل قطر عربي وفي مراتب السلطة العالية، وفي الأوساط الحزبية، على قياديين ذوي توجه انمائي وقابلية لاعتناق مبدأ الاعتماد على النفس، لا يوجد ـ حسب تقييم الكاتب الحالي ـ قطر واحد يمكن أن يعتبر توفر القيادة الموصوفة في المبحث الحالي وافياً فيه بحيث يمكن الخروج بتقييم نهائي بأن المعيار السابع الذي نحن بصدده هنا يوصلنا إلى استنتاج ايجابي حول فاعلية القيادة ذات التوجه الانمائي. ومع أن خمسة أو ستة أقطار عربية تتوفر لديها عناصر قيادية تمتلك التوجه المشار إليه، إلا أنه ما من قيادة سياسية قطرية يشكل السعي الثابت والمصمم للاعتماد على النفس هماً مركزياً من همومها الرئيسية وأولوياتها العليا بحيث ينعكس هذا الهم في السياسة الانمائية المعتمدة. وبالإضافة، فإن جميع القيادات تقريباً التي تحتل مواقع القوة حالياً هي من النوع السلطوي (إن لم نقل «التسلطي») وتمتلك توجهات ومواقف غير ديمقراطية في الحكم وأساليبه. وهكذا، فبالرغم من أن عقدي الستينيات والسبعينيات شهدا بروز قيادات سياسية ذات توجه تنموي واضح على أعلى مراتب السلطة، إلا أن هذه القيادات إما اختفت من مواقع القوة والسلطة قبل بلوغ قدر يذكر من أهدافها أو فرضت عليها الأحداث أن تغير أهدافها وأولوياتها ومساراتها الانمائية، أو أن تضع لنفسها أهدافاً أكثر تواضعاً، أو أصبحت أوتوقراطية ذات مركزية مفرطة وقدر كبير من التحكمية[55] في صنع القرار.

ولعل المشكلة المركزية ليست غياب القيادات ذات التوجه الانمائي عن المسرح السياسي العربي ـ فهناك عدد منها كما ذكرنا لتّونا ـ وإنما هي تكمن في أن أهلية القيادات ذات التوجه والتصميم الانمائي شابتها علل خطيرة أو اعترضتها ظروف ومشكلات معاكسة قوية لم يكن من الممكن التغلب عليها، ومن الأمثلة على الظروف والمشكلات الغاء أو على الأقل ضغط وتهميش الحريات وحقوق الانسان والديمقراطية، مما قطع خيوط الاتصال بين القادة وشعوبهم؛ أو الانغماس في حروب ونزاعات (داخلية أو خارجية) استنزفت جهود القادة وموارد أقطارهم؛ أو فهم هؤلاء القادة للتنمية بشكل «اقتصادوي» مبالغ به، أي عدم ايلاء الجوانب السياسية والاجتماعية ـ الثقافية في المشروع النهضوي الوطني والقومي ما تستحقه من اهتمام؛ أو ضيق قاعدة القيادة بسبب وجود فجوة واسعة بين القادة السياسيين من جهة والعناصر الفكرية التي تحمل الهم الاجتماعي، والمربين، ورجال الصحافة، والمهنيين، والشرائح الشعبية المسيسة ـ من جهة أخرى؛ أو عدم ايلاء خطورة وخطر التبعية بدلالاتها المتعددة ما تستحقه من ادراك وتصحيح جذري. ثم إن هناك مشكلة أخرى ـ إلى جانب ما يشوب المورد القيادي من نقاط ضعف ـ في أن تقييم معايير الأهلية الستة السابقة أظهر أنها تعاني نقصاً بدرجة أو بأخرى، مما يحدّ على أي حال من قدرة الأقطار العربية على نشدان التنمية بالاعتماد على النفس.

إذا جئنا نجمع خيوط النقاش السابق المتصل بما أسميناه «معايير الأهلية» السبعة، نجد

(٥٥) بمعنى: Arbitrariness.

أنه ما من قطر عربي يتمتع بمفرده بدرجة وافية بشبكة قيادية ذات توجه انمائي ملتزمة وواسعة ومصممة على اطلاق عملية التنمية بالاعتماد على النفس بقوة واستمرارية، حتى إذا لم ندخل (موقتاً) ببحث درجة توفر معايير الأهلية الستة الأخرى، أو إذا افترضنا أن تلك المعايير الستة تتوفر بدرجة مرضية لأغراض المحاجة الحالية. ولأول وهلة يبدو أن نقاشنا كله في القسم الحالي من الفصل انتهى إلى استنتاج سلبي أو إلى طريق مسدودة.

كذلك يتبين للوهلة الأولى أن الاستنتاج لا يدعو إلى كثير من الاطمئنان إذا قاربناه بتقييم لقوة التوجه الانمائي لشبكة القيادة في مختلف الأقطار العربية، مسترشدين بما تستهدفه القيادات القطرية بالنسبة إلى الاعتماد الجماعي على النفس والعمل على تحقيق التنمية العربية عبر تنشيط التكامل وتعزيز القطاع الاقتصادي العربي المشترك. ففي الحقيقة نستطيع التأكيد أن شبكة القيادة القطرية لا بد أن تكون أقل تمسكاً بالتوجه الانمائي إذا كان يستهدف المنطقة العربية بأكملها مما إذا كان يستهدف أقطارها بالذات. وتظهر الصورة بمزيد من الوضوح في الجدول رقم (٤ ـ ٤) (المثبت في ما بعد) الذي يتضمن منظومة تسجل مدى توفر كل من المعايير السبعة (كما يراه الكاتب الحالي) لكل من الأقطار العربية منفرداً. ويتبين من المنظومة كيف أن التنمية بالاعتماد على النفس ليست ممكنة في المرحلة الراهنة إلا وفي الحد الأقصى لبعض الأقطار شريطة تعاونها وتفاعلها وتصرّفها معاً بشكل منسق، على اعتبار أن هذه الأقطار تتمتع معايير الأهلية فيها بشكل عام بدرجة متوسطة/ مرتفعة (أي متوسطة إلى مرتفعة) من الوفاء بمتطلبات الاعتماد على النفس.

غير أنه، حتى في هذه الحالة، تظل الصورة أقل اشراقاً إذا نظرنا إليها مجزّأة، أي قطراً فقطراً، حيث نجد أن تقييم معايير الأهلية يخرج بنتائج منخفضة أو متواضعة جداً بالنسبة مثلاً إلى تكوين التجارة الخارجية وتوزعها الجغرافي، وتوفر المورد الريادي، وضيق معظم الأسواق القطرية ـ هذا دون أن نتناول الهموم غير الاقتصادية التي تثقل على الأقطار العربية. ومع ان أقطاراً أخرى، مثل تونس وسوريا والأردن، يخرج تقييم معيار القيادة فيها باستنتاج مرضٍ ـ أي أنه يتوفر فيها بدرجة متوسط/ عالٍ ـ إلا أن هذه الأقطار تعاني عراقيل خطيرة، خاصةً صغر حجم سوقها الداخلية وشح الموارد اللازمة لتكوين رأس المال الثابت فيها وإحداث تراكم رأسمالي ذي شأنٍ. فإذا حوّلنا النظر صوب الاعتماد الجماعي على النفس بدلاً من الاعتماد القطري، نجد أن تبنّي الاعتماد الجماعي على النفس يبدو أكثر صعوبة بالأولى إذا كان له أن يمارس بواسطة آليات العمل المشترك، بدءاً بمؤتمرات القمة العربية ونزولاً إلى المشروعات المشتركة والاتحادات المهنية. أما الصعوبة المشار إليها فتنجم عن انخفاض مستوى القيادة، كما تفهم في السياق الحالي، في معظم الأقطار العربية.

بالرغم مما انتهت إليه الفقرة السابقة من حكم قاسٍ على مستوى القيادة، فإننا لا نعتبر أن البحث في الموضوع قد انتهى وأغلق. ويبدو للكاتب الحالي ان الأصح أن نناقش الأمر باتجاه عكسي، أي «من الأمام إلى الخلف» إذا جاز التعبير. وسنفعل ذلك بالانطلاق من السؤال فيما إذا كانت التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس ممكنة (أي على مستوى المنطقة

العربية ككل)، فيما لو توفرت القيادة الملائمة والعزم المطلوب وكانا قابلين للترجمة إلى اهتمام وجهد انمائي سليمين ومتصلين.

يمكن لهذا الاهتمام أن يبرز أولاً على المستوى القطري، حتى إن كان ذلك واعداً جزئياً فقط، ثم أن ينطلق نحو المستوى القومي بالانسجام والاتساق مع منظور قومي للانماء سبقت صياغته ومع تخطيط مناسب لترجمة المنظور إلى برامج ووقائع. على أنه ليس من الضروري أن يكون التخطيط شمولياً أو إلزامياً، ويكفي أن يقتصر كنقطة ابتداء على القطاع الاقتصادي العربي المشترك وأن يكون تأشيرياً إلى حد بعيد، مع ترك المجال مفتوحاً لتوسيعه كلما كانت نتائجه العملية ناجحة بشكل تراكمي بفضل تطبيقه الفعال. ويتطلب التصور الرشيد والواقعي لهذا المسار القومي أن من الجوهري أن يصاغ المخطط المشار إليه بشكل يسمح بنسج الأهداف الانمائية القطرية والقومية معاً على اعتبار أن هناك عدة أهداف ذات أولوية مرتفعة تخدم المصالح القطرية الفردية والمصالح القومية على السواء.

قلنا إننا سنناقش موضوع معيار شبكة القيادة بشكل عكسي، أي «من الأمام إلى الخلف»، وسنحاول ذلك بمزيد من التفصيل في ما يتبقى من هذا الفصل. وسننطلق من الافتراض بأن الارادة السياسية للسعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس يمكن ـ تصورياً ـ أن يتم توليدها وتغذيتها داخل شبكات القيادة في الأقطار العربية، خاصة داخل تلك القيادات التي تستطيع إلى مدى معقول أن ترضي جزءاً ملموساً من معيار التوجه الانمائي لدى القيادة باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس، على أن تدعم هذا التوجه نتائج تقييم المعايير الأخرى الحرجة والكبيرة الدور.

سنطرح على أنفسنا سؤالاً في جزءين من أجل استكشاف امكانية توفير القيادة الموصوفة في المبحث الحالي: (أ) فيما لو كانت الارادة السياسية والعزم المشار إليهما قبلاً متوفرين بقوة وافية تسمح بالانطلاق صوب التنمية بالاعتماد على النفس، بفضل ادراك حقيقة عدم امكانية مثل هذا الانطلاق على مستوى القطر الواحد، فهل تستطيع المنطقة العربية منظوراً إليها كوحدة أن ترضي معايير الأهلية الستة الأولى إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة حالة التفتت (والانقسام) السياسي والاقتصادي الحالي؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل بمقدور المنطقة العربية أن تتحرك ضمن اطار التعاون والتكامل واستخدام القطاع الاقتصادي العربي المشترك كآلية فاعلة للعمل الجماعي؟ (ب) وإذا كان الجواب عن الجزء الثاني من السؤال السابق بالايجاب (أي بافتراض وجود اطار من التعاون والتكامل والعمل المشترك)، فما هي القطاعات والأنشطة والبرامج ذات الأولوية القادرة على تجسيد السعي إلى التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس؟

من البديهي أنه ينبغي أن نخاطب السؤال الأول قبل أن نختم القسم الحالي من الفصل. وهكذا سنحتاج لأن نبرر الافتراض بأن الارادة السياسية والعزم، المشار إليهما في تقديم السؤالين في الفقرة السابقة، يمكن توليدهما بدرجة مقبولة من الواقعية ـ وإلا فإن افتراضنا يظل رياضة نقاشية غير مجدية، إذا لم يتم تفحص الأرضية التي يقف عليها والتأكد

من أنها صلبة إلى درجة مرضية. وسنحاول مثل هذا التفحص بعد قليل. أما الجزء الثاني من السؤال الأول الذي طرحناه في الفقرة السابقة فنأمل أن تكون الاجابة عنه ممكنة بفضل التمعن بمضمون المنظومة التي نقدمها في الجدول رقم (٤ ـ ٤) لاحقاً، وبفضل التوضيحات والملاحظات التي سترد بعد المنظومة.

يظهر مضمون المنظومة أن الأقطار العربية المختلفة يعوّض أحدها عما يعوزه قطر آخر أو أكثر بالنسبة إلى معايير الأهلية الأول والثالث والرابع والخامس والسادس. بعبارة أخرى نجد أن ارضاء المعيار الثاني (التوزع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها) لا يتم بشكل وافٍ حالياً، ليس فقط بالنسبة إلى الأقطار فرادى (حيث تجيء نتائج استخدام المعيار منخفضة جداً) وإنما كذلك بالنسبة إلى المنطقة العربية بأكملها معاً. أما سبب هذا التقييم السلبي للمعيار الثاني فهو ان توزع التجارة الخارجية العربية جغرافياً وتركيبها لا يمكن إلا بتدرج وبطء أن يتبدلا بدرجة كافية تسمح لهما بأن يصبحا عاملاً ايجابياً في السعي إلى الاعتماد على النفس، كجزء من دينامية السعي إلى المصلحة الذاتية عبر الاعتماد القومي (الجماعي) على النفس بفضل تصميم شبكات القيادة التي سبق لنا أن عرّفناها.

وما قلناه لتوّنا على أساس تقييم أهلية المعايير المرقمة ١ ـ ٦ يُظهر أن التنمية بالاعتماد على النفس على المستوى القومي بوتيرة متدرجة وبطيئة ممكنة فقط إذا أظهر استخدام المعيار السابع (القيادة ذات التوجه الانمائي) أنه أصبح ذا فاعلية مرضية بفضل توفر شبكات قيادة ذات توجه وعزم انمائيين، مستعدة لأن تحشد قدرات المجتمع خلف السعي إلى الاعتماد على النفس، وقادرة على ذلك. وكما يتبين من المنظومة، ليس من الضروري أن يتحقق ارضاء هذا الاشتراط في كل قطر عربي بمفرده. إذ يكفي أن يتحقق ذلك في عدد من الأقطار الرئيسية ضمن اطار من العمل المشترك ـ والمفترض أن تحتل هذه الأقطار موقعاً مركزياً في النظام القومي العربي وأن تتمتع قياداتها بالقدرة على التأثير في الأقطار الأخرى بفضل «عملية الانتشار» (أي انتشار التأثير من الأقطار المركزية المتعاونة معاً في حلقات أو تموجات تزداد اتساعاً حول المركز).

الأقطار المقصودة هنا هي الجزائر ومصر والسعودية وسوريا والعراق ولبنان والأردن. ويصح التوقع أن «الانتشار» يكون على أشدّه حول كل من هذه الأقطار مباشرة ـ أي داخل مجموعة الأقطار التي يتموضع القطر المؤثر ضمنها. وهنا تنبغي الاشارة إلى أن نظام تصنيف الأقطار في مجموعات خمس كما هو في المنظومة في الجدول رقم (٤ ـ ٤) هو ذاك الذي كان يعتمد حتى أول عام ١٩٨٧ في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره سنوياً معاً الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. غير أن التصنيف المذكور ليس بالضرورة الأكثر ملاءمة لأغراض تحليلنا، كما سنرى عندما نورد تصنيفاً بديلاً نفضله لغرض تقييم امكانية الانطلاق بتنمية عربية معتمدة على النفس.

يبرر أملنا بالمورد القيادي في الأقطار الرئيسية المعنية افتراضنا بأن الأقطار الأكثر تمتعاً

بالمعطيات اللازمة للتنمية (كما تعبر عنها معايير الأهلية) تستطيع بفضل تأثيرها في الأقطار المحيطة بها في مجموعاتها أن تحرك القوى التي يمكنها أن تولّد شبكات القيادة الملائمة، أو أن تضغط على الشبكات القائمة لكي تتبنى توجهاً انمائياً سليماً وتعيد ترتيب أولوياتها من أجل ذلك الغرض. أما ميكانيكية عملية كهذه فتشكل جزءاً من دينامية وآلية الاعتماد على النفس وهو موضوع الفصل التالي. فإذا تحركت عملية انتشار التأثير كما نتوقع، فإن الأقطار الأفضل تمتعاً بالمورد القيادي تستطيع إلى ذلك المدى التعويض عن أي نقص تعانيه الأقطار الأخرى في المجموعات المحيطة بها.

وحيث يتوفر المورد القيادي الوافي فإنه يكون قادراً على النهوض بوظيفتين حيويتين. الأولى هي اعادة توجيه الجهود الانمائية في الأقطار المعنية ولاحقاً ولكن بتدرج في الأقطار الأخرى التي تتموضع في نفس المجموعة، لكي تصبح - ولو في بعض الجوانب - أقل تبعية للبلدان الصناعية المتقدمة. وبديهي أنها لن تكون قادرة على تحقيق قدر كبير من الاعتماد على النفس، وذلك لما ينقصها في مجال بعض معايير الأهلية في الأقطار الفردية، أو بسبب انخفاض الأهلية المشاهد عبر المعيار الثاني (أي توزع التجارة الخارجية العربية جغرافياً وتركيبها) على المستوى القومي مما سبقت الاشارة إليه. أما الوظيفة الحيوية الثانية فهي تهيئة مسار الاعتماد الجماعي (القومي) على النفس. ويتم هذا في جزء منه بالتأثير في نمط ومحتوى التنمية القطرية لتصبح منسجمة مع الأهداف المرغوب فيها على المستوى القومي (مما ينبغي أن يكون قد حصل توافق عربي عليه)، وفي جزء آخر بتكثيف وتوسيع عملية التكامل في ما بين أقطار المنطقة العربية، ودفع القطاع الاقتصادي العربي المشترك قدماً بتنشيطه وتقويته.

نأتي هنا، إذن، إلى السؤال الأكثر أهمية وحرجاً: كيف يمكن جعل المورد القيادي المنشود يبرز ويمارس دوره كعامل تحفيز في تحرك وفعل معايير الأهلية الستة الأخرى، وبذلك تلبية الاشتراطات الضرورية والكافية معاً لتحقيق امكانية الاعتماد على النفس؟ يتطلب الأمر مني أن أشدّد، ودون إبطاء، على أن ما أعنيه بالاشارة المتكررة إلى المورد القيادي ليس تركيزاً حرفياً ينصبّ على نخبة صغيرة تنبثق من مختلف نواحي حياة المجتمع: السياسي والتربوي والنقابي والاقتصادي، وما إلى ذلك. وكما أحاول أن أبيّن في الفصل التالي، فإن الموقف الممتد تحت مقاربتي للاشكالية التي نحن بصددها ليس على الاطلاق نخبوياً بالمعنى الضيق. ففي اعتقادي، هناك موقع بارز وكبير في الميكانيكية بأكملها لشرائح الجمهور المسيّسة كما أرى هويتها في هذا الكتاب. فالشعب هو المستفيد من التنمية، ولكنه كذلك ابتداء صانع التنمية، ولا يجوز بحكم المنطقة والضرورة والحس العام[٥٦] اهماله أو اعطاؤه موقعاً ثانوياً في تراتبية اهتماماتنا. وإذن، فإن تقييمنا لدور الطليعة في البحث الحالي يعني بالضرورة أننا نقصد مجموعة كبيرة من المواطنين (كما سيتضح لاحقاً بمزيد من التحديد).

إن مركزية الشعب في المشروع الانمائي بأكمله هي التي في الحقيقة تمثل مفتاح بروز

---

(٥٦) بمعنى: Commonsense.

وديناميةٌ شبكة القيادة. من هنا كان التشديد في هذا الكتاب كما أشير قبلاً وسيشار لاحقاً أيضاً، على المشاركة السياسية الشعبية الواسعة، وحقوق الانسان، والحريات، والعدالة الاجتماعية، التي تشكّل معاً اشتراطات ضرورية لإمكانية ظهور قيادات ذات توجه انمائي تمتلك وعياً اجتماعياً وتصميماً هادفاً. فالعلاقة بين الفريقين اللذين يسميان تقليدياً بـ «الحكام» و «المحكومين»، ليست علاقة بسيطة أو علاقة في اتجاه واحد. فالقيادات ذات الوعي الاجتماعي تستطيع ويتوقع أن تقود في النضال الشعبي من أجل حق المشاركة السياسية، والحقوق الانسانية، والحريات، والعدالة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، فإن توق الشعب وتحركه من أجل المشاركة والحقوق والحريات والعدالة، بدورهما يحفزان القيادات. فكثيراً ما تكون هذه القيادات مترددة، أو في حالة خمول بالنسبة إلى الاهتمام بحقوق الشعب، وعندئذ تصبح مسؤولية حقن القيادات بالدينامية اللازمة للعمل على الشعب. غير أن ما هو أكثر أهمية هو أن النضال الشعبي من أجل الحقوق التي عددناها لا يمكن أن يحظى بالنجاح دون مشاركة شعبية واسعة النطاق تتميز بالتزام عميق بأهداف النضال. ونضيف أن العلاقة بين الإصرار على المشاركة والحقوق والحريات والعدالة من جهة، وفرص التنمية المعتمدة على النفس من جهة أخرى، قوية ولصيقة. فما لم يمارس الشعب المشاركة والحقوق المشار إليها، فإن صوته يظل خافتاً أو مكبوتاً، كما يظل عاجزاً عن السعي نحو مصلحته الحقيقية في تنمية اجتماعية التوجه والضغط بقوة من أجل تحقيقها. ما يبدو ظاهرياً من تناقض ممكن بين التنمية ومتطلباتها من جهة، والتمتع بالمشاركة والحقوق والحريات والعدالة من جهة أخرى، سيجري تفحصه في الفصل التالي.

غير أن عملية الحصول على الحقوق التي ذكرناها تكراراً في الفقرة السابقة تتطلب قدراً وافراً من اعادة التثقيف الاجتماعي. وهنا يستطيع المربون ورجال الصحافة، والناشرون، والنقابيون، والسياسيون، والمفكرون التقدميون المعنيون بالشأن الاجتماعي أن ينهضوا بدور ذي أهمية بالغة. وهم يستطيعون، وبشكل مباشر، أن يكونوا أكثر تحسساً بهذا الدور كلما كانوا أقوى التزاماً بالنضال من أجل المطالب والحقوق السابقة الذكر، وكلما كانوا أكثر انغماساً بالنضال. أما خطاب اعادة التثقيف فلا بد من أن يتضمن عنصرين. **الأول** هو إظهار فائدة التنمية بالاعتماد على النفس للشعب بشكل واضح وغير معقد. أما **الثاني** فهو اظهار الأثر الكارثي الذي ينجم ويمتد لسنوات عديدة، ما لم يسعَ المجتمع نحو تلك التنمية ويناضل من أجل تحقيقها، كجزء من مشروع حضاري أوسع وأكثر شمولاً بكثير يُعنى بالمجتمع كله وفي جميع نواحي حياته. وينبغي أن تتم التوعية بالعنصر الثاني أيضاً بشكل واضح وغير معقد.

فإذا أصبح الشعب مدركاً بشكل وافٍ لما يناله من المكاسب الملموسة والمباشرة بفضل التنمية بالاعتماد على النفس، وبامكانية تحقيقها ضمن اطار التكامل القومي والعمل العربي المشترك، وإذا أصبح في الوقت نفسه مدركاً بشكل وافٍ لما يصيبه من أضرار وخسائر ملموسة ومباشرة إذا فاتته فرصة تلك التنمية، يمكن الوثوق من أنه سيضغط ويناضل من أجل التنمية إياها. ويتطلب جانب الإدراك المشار إليه توضيحاً وتأكيداً على نطاق واسع في مختلف الأقطار العربية وأوساطها بأن الاعتماد القومي (الجماعي) على النفس يبدأ بالعمل على الاعتماد على

النفس، وإن جزئياً، على مستوى الأقطار منفردة، وأن التنمية القطرية والتنمية القومية - إذا كان المنظور الانمائي وتصميم الجهد الانمائي عقلانيين وسليمين - تكمل أحداهما الأخرى وتغذي أحداهما الأخرى، ويمكن ضمان مثل هذا التطور الايجابي من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك وتشجيع النشاط التكاملي الواسع النطاق في ما بين الأقطار العربية. إن تكاملاً مثل هذا من شأنه أن يصبح أساساً صلباً للعمل باتجاه التنمية القومية.

هنا يحسن بنا أن نوضح أن مساري العمل المشترك والتكامل ليسا اسمين مختلفين للشيء نفسه. فالعمل المشترك يعني التعاون واشتراك الأقطار في المنظمات والاتحادات القومية والمشروعات المشتركة - أي في مؤسسات وأنشطة ذات طبيعة واحدة. وبديهي أن مثل هذه المؤسسات والأنشطة تتعدى الحدود القطرية، وتضم ذلك العدد من الأقطار الذي يرغب في المشاركة. على أن التكامل، من ناحية أخرى، يعني ايجاد أنشطة وقطاعات وصناعات ذات طبيعة مختلفة ولكنها تتشابك في ما بينها وظيفياً. ومرة أخرى، يمكن أن يحدث التشابك على نطاق واسع جداً يشمل مؤسسات أو أقطاراً أخرى متعددة، أو على نطاق ضيق. وكما نفهم التكامل هنا، فإنه في جوهره يشكل علاقة تتضمن ترابطات خلفية وأمامية، أو علاقة تعني قيام قطر أو أكثر (حين تتوفر القدرة على ذلك) بالتعويض عن عجز أو شحّ في مورد أو آخر، في قطر أو أقطار أخرى. (سيكون التكامل موضوع بحث مستقل أكثر استفاضة في الصفحات الأخيرة من القسم الحالي من الفصل).

يلاحظ في ضوء التمييز المبين هنا بين مساري العمل العربي المشترك والتكامل بين الأقطار العربية، إنه ينبغي اعتماد المسارين معاً لكي يكون الاعتماد الجماعي على النفس ممكناً. أما مدى «جماعية» الاعتماد على النفس فلا يمكن تقريره مقدماً وبشكل تجريدي، لأن التكشف الفعلي لعملية الاعتماد على النفس قد يكون واعداً في اتجاه ما أكثر منه في اتجاهات أخرى. وبالتالي فإن العملية قد تكون أكثر نشاطاً وتصميماً وثمراً بكثير في مجموعة ما من الأقطار مما هي في مجموعة أو مجموعات أخرى. غير أنه ينبغي الترحيب بأي نجاح يتحقق مهما كان جزئياً، كما ينبغي توطيده وتوسيعه، ما دام لا يجهض أو يفشل العملية في قسم آخر من المنطقة العربية.

•

لسنا بحاجة لأن ننطلق أبعد مما فعلنا في بحث شبكة القيادة ذات التوجه الانمائي الضرورية للانطلاق في مسار التنمية كما هي موصوفة في الكتاب الحالي، والقادرة على هذا الانطلاق. وكل ما نحتاج إليه في اختتام المبحث الحالي هو أن نشدّد، أولاً، بأن المهمة القيادية تكون أفضل أداء كلما نهضت بها مجموعة واسعة من عناصر شبكة القيادة كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والحركات التقدمية الملتزمة بالتحول الاجتماعي والنفسي والاقتصادي، والأوساط الفكرية - بدلاً من أن يقتصر الجهد للنهوض بها على أفراد هنا وهناك أو نخب صغيرة. وثانياً، أن نشدد بأن المهمة لن تكون رحلة هنيئة وممتعة ومريحة، وإنما نضالاً قاسياً وطويلاً ومرتفع الكلفة لا يمكن التنصل منه أو التهرب من القيام به. وهكذا فإن تأكيدي النهائي هو أن المهمة يمكن ويجب النهوض بها بفاعلية وحسم، مع أنها تتطلب جهوداً كثيفة وتصميماً ثابتاً عبر سنوات طويلة.

جدول رقم (٤ - ٤)

منظومة تحاول تبين مدى ارضاء معايير الأهلية في الأقطار العربية

الأقطار ومجموعات الأقطار	المعايير						
	١ - حجم السوق الداخلية	٢ - توزع التجارة الخارجية الجغرافي وتركيبها	٣ - قاعدة الموارد الطبيعية	٤ - توفر التقانة الملائمة والمهارات العمالية	٥ - توفر قدرة ريادية ذات شأن	٦ - توفر الموارد للتراكم الرأسمالي	٧ - توفر قيادة ذات توجه انمائي تسعى إلى الاعتماد على النفس
المجموعة ١							
الامارات العربية المتحدة	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
البحرين	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض/متوسط	متوسط	منخفض
السعودية	متوسط/مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط	مرتفع	منخفض/متوسط
عُمان	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
قطر	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
الكويت	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط	مرتفع	متوسط
المجموعة ٢							
الجزائر	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط/مرتفع	مهوسط	مرتفع	متوسط/مرتفع
العراق	متوسط	منخفض	مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط/مرتفع
ليبيا	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض	مرتفع	منخفض

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ ـ ٤)

الأقطار ومجموعات الأقطار	المعايير						
الأقطار	١ ـ حجم السوق الداخلية	٢ ـ توزع التجارة الخارجية الجغرافي وتركيبها	٣ ـ قاعدة الموارد الطبيعية	٤ ـ توفر التقانة الملائمة والمهارات العمالية	٥ ـ توفر قدرة ريادية ذات شأن	٦ ـ توفر الموارد للتراكم الرأسمالي	٧ ـ توفر قيادة ذات توجه انمائي تسعى إلى الاعتماد على النفس
المجموعة ٣							
تونس	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع
سوريا	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	متوسط	متوسط/مرتفع
مصر	مرتفع	منخفض	متوسط/مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	متوسط
المجموعة ٤							
الأردن	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع	متوسط/مرتفع	منخفض/متوسط	متوسط/مرتفع
لبنان	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط/مرتفع	مرتفع	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط
المغرب	منخفض	منخفض	متوسط/مرتفع	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض
المجموعة ٥							
جيبوتي	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
السودان	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
الصومال	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
موريتانيا	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
اليمن الشمالي	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط
اليمن الجنوبي	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض	منخفض	منخفض/متوسط	منخفض/متوسط

هناك حاجة لعدة ملاحظات من أجل ايضاح المنظومة كما يسجلها الجدول رقم (٤ ـ ٤)، وجعلها ذات معنى ودلالة لغرض تقييم امكانية الاعتماد على النفس. أما الاستنتاجات الكلية التي يمكن استخلاصها من المنظومة فقد تم ذكرها قبلاً.

وكما بيّنا في ما سبق فإننا صنّفنا الأقطار في مجموعات بموجب ما فعلته الجهات الأربع الرسمية في **التقرير الاقتصادي العربي** لعام ١٩٨٦، حيث جرى التصنيف في التقرير على أساس الدخل القومي والسكان وأهمية قطاع النفط ومدى التنوع الاقتصادي. وهكذا ضمت المجموعة الأولى الأقطار النفطية، وضمت المجموعة الثانية الأقطار شبه النفطية، أي الغنية بالنفط والغاز، ولكنها تمتلك موارد أو أنشطة هامة أخرى إلى جانب انتاج النفط والغاز وتصديرهما. وتضمنت المجموعة الثالثة الأقطار التي تنتج بعض النفط ولكن قطاع النفط فيها لا يقدّم إسهاماً رئيسياً في الناتج المحلي بسبب وجود قطاعات أخرى مهمة، وتتمتع هذه الأقطار بأداء اقتصادي مرضٍ إلى درجة معقولة. أما الأقطار التي لا تمتلك موارد نفطية ولكنها ذات اقتصادات تتمتع بأداء جيد بالمقاييس العربية فإنها شكلت المجموعة الرابعة. وأخيراً تضمنت المجموعة الخامسة الأقطار «الأقل نمواً» ذات الأداء الاقتصادي المنخفض والمستوى الاجتماعي الذي يعرقل التنمية. وبالتأكيد هناك بعض التطابق في ما بين المجموعات. واضافة إلى ذلك فإن المجموعة الأخيرة بحاجة إلى تعديل في عضويتها بما أنه ثبت أن السودان واليمن الشمالي والجنوبي تتمتع بمخزون نفطي ذي شأن (وقد بوشر بالانتاج النفطي بعد نشر **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الذي اقتبسنا التصنيف منه). وانعكس هذا التطور في التصنيف كما ورد قبلاً في الجدول رقم (٤ ـ ٢). غير أننا احتفظنا بالتصنيف السابق لعام ١٩٨٧ في المنظومة وفي الجدول رقم (٤ ـ ٣) لأنه يعكس بصورة أفضل من التصنيف المعدل الملامح المشتركة بين الأقطار داخل كل من المجموعات.

استخدمنا «تدريجاً»[٥٧] من خمسة مواقع في تقدير درجة أهلية كل من المعايير، تتألف من ثلاثة مواقع أساسية (منخفض فمتوسط فمرتفع) يتوسطها موقعان، هما منخفض إلى متوسط (منخفض/ متوسط) ومتوسط إلى مرتفع (متوسط/ مرتفع). وقد اعتمدت في التدريج على البحوث الاقتصادية التي قمت بها لفترة تتعدى ثلاثة عقود من السنين، وعلى زياراتي الميدانية الطويلة والمتكررة لمواقع البحث مما يجعلني أشعر أنني على تماس ومعرفة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية العربية تفي بالغرض. وقد مكنتني البحوث المكتبية والزيارات الميدانية المتتابعة من تحديث ما لدي من معرفة ومعلومات. واضافة إلى ما ذكرته لتوه، فقد لجأت إلى المتاح من نتاج اقتصاديين آخرين معروفين باعتمادهم النهج العلمي الموضوعي المسؤول. غير أن اعتمادي على هذا المصدر كان أقل من اعتمادي على بحوثي الخاصة من مكتبية وميدانية.

على أنني لم أحاول تكمية «أهلية» مختلف الأقطار للاعتماد على النفس في ضوء كل من المعايير السبعة المعتمدة. وذلك لم يكن فقط لعدم توفر معلومات رقمية تكفي لغرض التكمية

---

(٥٧) بمعنى: Grading أو Scoring.

والتدريج الرقمي بالنسبة إلى المعايير المرقمة ٣ و٤ و٥ و٧، وإنما كذلك لأنني اتحاشى ممارسة «الدقة المفرطة في غير موضعها»[٥٨].

يتوجب الإيضاح هنا أن القراءة السليمة لوضع أي من الأقطار من حيث قدرته على السعي الانمائي بالاعتماد على النفس ينبغي أن تأخذ بالحسبان تقييم ذلك القطر الكلي بالنسبة إلى المعايير جميعها. ويجوز لنا أن ندّعي بأن المعايير المرقمة ٤ و٥ و٦ و٧ تحتل موقعاً متميزاً بأهميته.

إلى جانب تقييم أهلية كل قطر للاعتماد على النفس في ضوء مدى توفر كل من المعايير، يمكننا اجراء التقييم للمجموعات واحدة فواحدة على أساس ما هو متاح للأقطار داخلها من موارد وقدرات جوهرية لجعل الاعتماد على النفس ممكناً. ويمكن القول بفضل المنظومة إن المجموعتين رقم ٢ و٣ هما الأفضل تمتعاً بمعايير الأهلية، إذا أخذنا بالاعتبار الدرجات التي أعطيت لكل من أقطار كل من المجموعتين لكل من المعايير. ولو كانت الأقطار الأعضاء في المجموعتين متلاصقة جغرافياً لكان في مقدور المجموعتين السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس بفضل جهود مشتركة، بالاستغناء إلى حد بعيد عن جهود ومساهمات المجموعات الأخرى، فيما عدا كون المجموعات الأخرى تشكل عنصراً هاماً في تكوين السوق القومية (أي سوق المنطقة العربية ككل). إلا أن الواقع الجغرافي غير الملائم (أي التباعد بين أقطار المجموعتين ٢ و٣) يفرض التفتيش عن نظام تصنيف آخر لتقييم مدى امكان الاعتماد على النفس على المستوى ما ـ دون ـ القومي، أي في ما بين القطري والقومي. وسنقترح نظام تصنيف بديل في القسم التالي من الفصل.

أما التدريج فينبغي أن يفهم في سياق بحثنا حول المعايير كل بمفرده المقدم قبلاً في القسم الحالي.

تعود الدرجات أو المراتب المبينة في المنظومة إلى الأوضاع السائدة بين أوائل عقد السبعينيات وأواخر الثمانينيات ـ لا إلى موعد مستقبلي بعيد ـ حين يحتمل أن تتبدل المعطيات العربية تبدلاً كبيراً. وهذه الملاحظة تتصل بشكل خاص بتقييمنا للمواردالطبيعية المتاحة، والقدرة التقانية ومهارات قوة العمل، والمواهب الريادية، ورأس المال المحلي المتاح للتثمير، وفوق هذا كله توفر القيادات ذات التوجه الانمائي مع التشديد على الاعتماد على النفس.

يعاني عنوان المعيار الأول في المنظومة (حجم السوق الداخلية) الغموض الذي يولّد الالتباس. فبما أن التقييم كما تسجله المنظومة يعود إلى أقطار بمفردها، فإن كلمة «الداخلية» لا يمكن إلا أن تتصل بكل من الأقطار على حدة. ولكن، من ناحية أخرى، كنا ركزنا في بحثنا السابق لهذا المعيار الأول على سوق المنطقة العربية ككل ـ أي السوق القومية ـ من أجل اظهار حجمها وطاقتها على امتصاص أو استيعاب نصيب وافر من الانتاج القومي في حال تبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس بجد. غير أن ما يوحي به العمود في المنظومة

---

(٥٨) ما يشار إليه بالانكليزية بعبارة Misplaced Concreteness.

الذي نحن بصدد بحثه الآن، هو أن الأقطار، واحداً فواحداً، تعاني ضيقاً ومحدودية قاسيين في قدرة أسواقها منفردة الامتصاصية أو الاستيعابية ـ باستثناء مصر والسعودية. أما إذا نظرنا إلى الأقطار معاً كسوق واحدة، فإننا نخرج بالاستنتاج أن مجموع قدراتها الامتصاصية يتمتع بحجم كبير ويستحق درجة أعلى مما حصل عليه في المنظومة.

أما نتائج التقييم باستخدام المعيار الثاني (أي التوزع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها) فتبيّن أنها من دون استثناء منخفضة. وهذا يعني أن التجارة الخارجية لكل قطر بالنسبة إلى صادراته ومستورداته تُظهر تحيّزاً قوياً في مصلحة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أنه، بخلاف الوضع الذي شهدناه بالنسبة إلى المعيار الأول (كما بيّنت الفقرة السابقة)، فإن جمع أحجام التجارة الخارجية الفردية لجميع الأقطار العربية معاً، لا يبدل الاستنتاج، ذلك لأن تجارة المنطقة ككل تكشف عن التحيّز التجاري نفسه الذي يميّز تجارة كل قطر بمفرده، وتبعية المنطقة الثقيلة لبلدان المغرب الصناعية. وهذا الاستنتاج يبين بالطبع وجود مجال واسع للتنويع والتوسع في الانتاج الاقتصادي بفعل حافز الاعتماد الجماعي على النفس والتكامل والعمل الاقتصادي المشترك. إلا أنه من الضروري تسجيل استدراك هنا، هو أن تجارة بعض الأقطار العربية مع الأقطار الأخرى أوسع بكثير من تجارة سواها من الأقطار العربية، ولكن مع ذلك فالاستنتاج العام للمنطقة ككل بأن التجارة العربية البينية (أي في ما بين الأقطار) متواضعة جداً يظل صالحاً تماماً.

تشمل قاعدة الموارد الطبيعية (المعيار الثالث) ما تحتويه الأرض في باطنها من موارد، بالإضافة إلى الأرض والمياه. ويحتل المورد الهيدروكاربوني موقعاً متميزاً وفي غاية الأهمية في أقطار المجموعتين ١ و٢ في المنظومة. (كما أن هذا المورد واعد بقوة في اليمنين الشمالي والجنوبي وفي السودان، ما أن ينطلق تطويره واستغلاله إلى درجة وافية). وتشكل المواد الطبيعية معطىً ينبغي أخذه بالاعتبار العالي نسبياً في أقطار المجموعة رقم ٣، كما أن الفوسفات وخام الحديد أيضاً يتمتعان بأهمية بارزة في بعض الأقطار الأخرى خارج المجموعة ٣. ومع أن من الثابت وجود عدة موارد معدنية أخرى، وعدد منها يجري استغلاله تجارياً حالياً، إلا أنها لا تتمتع بأهمية تكفي لأن تصبح قاعدة لانطلاقة انمائية في الأقطار التي تمتلكها. (أشير إلى الأرض والمياه بشكل محدد قبلاً في القسم الحالي من الفصل، وهي ذات أهمية خاصة حيث تتوفر بقدرٍ مرضٍ كمياً ونوعياً مما يسمح باستغلال زراعي مرموق).

أما توفر القدرة الريادية والمهارات الملائمة لدى قوة العمل، وكذلك توفر المواهب الريادية (المعياران ٤ و٥ على التوالي) فيتناول سكان الأقطار العربية أنفسهم. فإذا كان إطار التقييم الاعتماد الجماعي على النفس، يصبح توفر الموارد المشار إليها إلى مدى مقبول في بعض الأقطار متاحاً لأقطار أخرى تشكو شحاً فيها، لا مسموحاً به فقط وإنما كذلك مرحَّباً به كعامل ايجابي في سياق الاعتماد الجماعي على النفس. (لم يتناول بحث الموارد التي نحن بصددها توفرها بفضل أجانب يعملون في الأقطار العربية).

يشمل المعيار السادس، أي توفر الموارد الداخلية لتكوين وتراكم رأس المال الثابت،

الموجودات العربية (الاحتياطيات المالية) المودعة في أسواق المال الأجنبية والتثميرات في الاقتصادات الأجنبية، وهي موجودات عربية بالفعل يمكن استعادتها واستخدامها في الوطن العربي. ويضاف إليها الموارد المتاحة داخل الأقطار العربية نفسها أي غير المستقرة في الخارج.

من المفيد التشديد على كون المعيار السابع والأخير، المتصل بتوفر قيادة ذات توجه انمائي، يعني أكثر مما توحي به تسميته كما بيّنا قبلاً. فجميع الأقطار تقريباً لديها قيادات ذات توجه انمائي بقدر أو بآخر، غير أن مضمون التنمية التي تنادي بها القيادة ونوعيتها يتباينان بين قطر وآخر. ثم إن التنمية المعنية ينبغي أن يتم السعي إليها إلى المدى الممكن بفضل تبني القيادة لاستراتيجية الاعتماد على النفس لتكون تلك القيادة مؤهلة كأحد المعايير التي يجري امتحان قدرة القطر على الانطلاق الانمائي بفضلها. واضافة إلى ذلك، فمع أن كثيرين من القياديين السياسيين ذوو توجه انمائي، إلا أن قلة منهم فقط تلبي الاشتراطات والمواصفات الأخرى التي سجلناها في ما سبق، مثل احترام حقوق الانسان وحرياته والالتزام بحق المواطنين في المشاركة السياسية الواسعة وتأمين قدر مقبول من العدالة الاجتماعية. وهكذا، فإن التدريج المسجل في المنظومة بالنسبة إلى المعيار رقم ٧ يعكس هذه الايضاحات التي يجب أن تقترن في الذهن بمعيار القيادة.

الملاحظة الأخيرة المتصلة بتقييم مستوى أهلية الاشتراطات المختلفة ومدى تلبيتها لمتطلبات الانطلاق بالاعتماد على النفس، كما تنعكس في المنظومة، تتناول نمط التكامل في ما بين الأقطار العربية، وينعكس هذا النمط في ما يرد في المنظومة. ويتضح من التمعن بالمنظومة أن نمط التكامل حيوي لأن محاولة الاعتماد الجماعي على النفس تكون عقيمة ودون ثمر إذا فشلت الاقتصادات المعنية في تحقيق تكامل ذي معنى عميق ودلالة قوية، أو على الأقل في اظهار قدرة واعدة على تحقيقه. وقد يكون الفشل نتيجة تشابه أو تماثل معطيات الاقتصادات و/أو منتجاتها، أو ينجم عن عدم قيام صانعي القرار في مختلف مواقعهم بالسعي إلى تحقيق التكامل حتى إذا كانت معطيات الاقتصادات ومنتجاتها متنوعة وتستطيع منطقياً أن تيسر التكامل وتؤدي إليه. ويمكن أن يكون الفشل نتيجة غياب أو ضعف الاهتمام بالتكامل أو تبني سياسات غير ملائمة له، أو الجهل بمزايا التكامل والمكاسب التي يجنيها كل من الأقطار المعنية من قيامه، إلى جانب المكاسب القومية. ومن الواجب التشديد على عدم وجود فرصة لنجاح الاعتماد الجماعي على النفس دون تكامل على درجة مقبولة من الاتساع والجدوى، إذ لا تستطيع الأقطار في غياب التكامل تخصيص أو توزيع معطياتها ومواردها (أو السماح بتخصيصها) ـ بشرية كانت أو طبيعية أو من صنع الانسان ـ من الأقطار حيث تتوفر المعطيات والموارد بشكل مرض إلى تلك حيث لا تتوفر، أي من الأقطار التي تتمتع بميزة في السياق الحالي إلى تلك التي تعاني ضيقاً. بعبارة أخرى، فإن وجود تكامل على مستوى ملموس، أو على الأقل وجود طاقة احتمالية لقيامه، شرط مسبق ضروري لانطلاق الاعتماد الجماعي على النفس.

كما هو متوقع، تظهر المنظومة أن ملامح الأقطار العربية المختلفة تتباين بالنسبة إلى

الموارد والمعطيات المتاحة لها والأداء الاقتصادي المقترن بها. وفي الواقع، تصبح الاختلافات أكثر بروزاً عندما يتم تفحص الاقتصادات المتعددة بقدر من التفصيل يتعدى ما تتيحه المنظومة. وهناك، بالاضافة، مجال أرحب بكثير للتكامل مما تحقق حتى الآن، مع أن العقد النفطي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ أبرز عدداً من جوانب ذلك المجال، كما أظهر البحث السابق بالنسبة إلى حركة القوى العاملة، والتدفقات المالية عبر الحدود القطرية (إذ كانت حركة التدفقات والقوى العاملة في اتجاهين متعاكسين بوجه عام، وهو ما ينسجم مع منطق العوامل التي أدت إلى تلك الحركة). وتمثل قسم آخر من جوانب مجال التكامل في انشاء عدد من المنظمات القومية المتخصصة والمشروعات والشركات المشتركة. وقد عبَّر ما تحقق عن تكامل أو عمل عربي مشترك أفقي وعمودي، بحيث دللت الصيغة الأولى على تشابه أو تماثل في المنتجات أو الأنشطة (أو أنها اعتمدت بسبب التشابه أو التماثل)، في حين دلّلت الثانية (أي العمودية) على تباين المنتجات أو الأنشطة التي شكّلت معاً في تكاملها عمليات اندماجية في الانتاج أو في المنتجات بفضل الروابط الخلفية والأمامية التي تربط العمليات أو مراحل الانتاج معاً. ويشاهد الاندماج العمودي بوضوح في الصناعة التحويلية ـ داخل أقطار بمفردها أو بين مجموعة من الصناعات المتصلة (المرتبطة) في ما بينها. كما تمكن مشاهدته أيضاً بين قطاعات متصلة في ما بينها.

هناك حاجة إلى بحث وتعديل مقولة أن التشابه أو التماثل بين الموارد والمعطيات، أو بين المنتجات، يعيق أو يمنع التكامل، وأنه بدلاً من ذلك يشجع المنافسة. ذلك أنه حتى حيث تنتج أقطار مختلفة نفس المحاصيل الزراعية مثلاً، يتضح من التدقيق في الأمر أن مواصفات المحاصيل تظهر في الغالب مجالاً للتكامل والتبادل التجاري. ففي حين تنتج مصر وسوريا القطن مثلاً، فإن القطن المصري أساساً من النوع الطويل التيلة، في حين أن نظيره السوري قصير أو متوسط التيلة. ويعمل هذا التمايز على التجارة بين نوعي القطن بين القطرين. وثمة مثال آخر نجده في حال القمح. فما تنتجه مصر هو القمح القاسي في الغالب، أما سوريا فتنتج النوع الطري ـ والأول يفضل لصنع «المعكرونة» بينما يفضل الثاني لصنع الخبز. ونجد مثالاً ثالثاً بالنسبة إلى الخضار المتماثلة التي ينتجها كل من الأردن ولبنان. على أن المحصول الأردني القادم من غور الأردن ينضج قبل نظيره اللبناني بعدة أسابيع بفضل دفء مناخ الغور، وهذا التباين في موعد النضج يسمح للقطرين أن يتبادلا الخضار نفسها ولكن في مواعيد مختلفة. باختصار، فإن التشابه أو التماثل كثيراً ما يكون سطحياً، أي أنه يخفي تبايناً في النوعية أو موعد الموسم أو في مواصفات أخرى للمحاصيل أو السلع المتشابهة ظاهرياً.

وهكذا نرى أن من الضروري التمييز بين التشابه الخارجي أو الاسمي، وبالتالي الغياب المفترض لفرص التكامل، من جهة، ومن جهة أخرى الاختلاف الأساسي تحت المظاهر الخارجية المتشابهة. وتمكن مشاهدة الظاهرة نفسها في قطاع الصناعة التحويلية كما في الزراعة التي قدمنا بعض الأمثلة المأخوذة منها. فثمة صناعات متشابهة تنتج ما يبدو كأنه سلع متماثلة، إلا أن هذه الصناعات قد تكون على مستويات تقانية مختلفة، أو قادرة على الأداء على

مستويات مختلفة من الكفاءة، وقد تكون منتجاتها مختلفة بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالات، فإن منطق «الميزة المقارنة» يملي وجوب التعاون والتنسيق حيث يكون هذا مفيداً، وبالتالي اعتماد نمط ملائم من تقسيم العمل والتخصص. وقد يكون من الضروري في حالات متطرفة اعادة تخصيص رأس المال أو نقله من قطاع إلى آخر، أو من صناعة داخل القطاع إلى أخرى، بحيث تتمكن الصناعة الأقل كفاءة من العثور على مجالات أخرى للانتاج، حيث يمكن تثمير رأس المال المنتقل على مستوى أفضل من الكفاءة والربحية.

على أن الصناعة التحويلية توفر مجالاً أكثر وعداً لفرص التكامل مما قد يبدو مما سجلناه في الفقرة السابقة. نعني هنا اختيار مواقع للصناعات على امتداد المنطقة العربية (أو على الأقل داخل مجموعات الأقطار العربية التي تتكون المنطقة منها) بموجب منطق الميزة المقارنة. ومع أن مثل هذا الاجراء يتطلب تخطيطاً مسبقاً قبل توجيه رأس المال صوب التنمية الصناعية، إلا أنه يتمتع بمجال رحب جداً. فهو يشمل الصناعات التقليدية القائمة التي توجب مصلحتها الذاتية عليها الخضوع لمخطط عقلاني لإعادة التموقع (أي لاختيار مواقع بديلة) يأخذ بالاعتبار الصناعات الجديدة الآخذة بالبروز أو التي هي قيد النظر. وهنا ينبغي السعي إلى كل من الاندماج الأفقي والعمودي. ويتناول الأول تجميع الصناعات أو المنشآت الصناعية التي تنتج سلعاً متشابهة أو متماثلة، في حين يتناول الثاني الربط الوظيفي الوثيق بين الصناعات أو المنشآت الصناعية المصممة لانتاج سلع متباينة ولكنها مترابطة أو متصلة في ما بينها ضمن عملية تحويلية واحدة شمولية. وهكذا يجري اختيار مواقع للأجزاء المعنية في الاندماج العمودي توفر لها أفضل الفرص للحصول على مدخلاتها و/أو للوصول إلى أسواقها. وبهذا يتاح للمكونات أو الوحدات الانتاجية المختلفة القائمة في أقطار مختلفة أن تقيم حالة من التعاون المنسّق في السلسلة الانتاجية. وبما أن المنطقة العربية لا تزال على مستوى متواضع نسبياً من التصنيع، فإنها تستطيع تحقيق قدر كبير من التكامل بفضل نمط ذكي وبعيد النظر من تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي أن تحقق مزيداً من التكامل.

ودون الذهاب إلى ما هو أبعد في إظهار اتساع مجال التكامل عبر تقديم مزيد من الأمثلة أو الأدلّة، يكفينا عند هذا الحد أن نسجل عدداً من مجالات التكامل الممكن (أو الآخذ بالتبلور). وهي تشمل ما يلي:

● يشكل انتاج المواد الغذائية الحاجة الأكثر الحاحاً وضغطاً للعمل العربي المشترك والتكامل. فالسودان، والمغرب، وسوريا، والعراق ـ ونحن نعدد الأقطار ذات الطاقة الأكثر وعداً في مجال التنمية الزراعية ـ تستطيع أن تنتج معظم المواد الغذائية التي يجري استيرادها حالياً بكلفة مرتفعة. وفي هذا المجال تستطيع الأقطار ذات الأرصدة المالية الكبيرة توفير التمويل، في حين توفر المنطقة العربية على امتدادها السوق الطبيعية الواسعة للمحاصيل. ويمكن أن تقام الصناعات ـ الزراعية داخل مجموعة الأقطار التي عددناها، وأيضاً خارجها، مما يزيد اتساع مجال التكامل.

● كذلك تشكل تنمية المعادن (كجزء هام من الموارد الطبيعية) دفعاً لعملية التكامل،

وذلك بفضل توفر موارد متنوعة في الأرض العربية، كما يتضح من جدول رقم (٤ ـ ٥) المثبت في ما بعد. فبالإضافة إلى البوتاس والفوسفات والنفط والغاز، التي حظيت بنشاط استكشافي واستغلالي واسع، لا يزال استكشاف واستغلال معظم الموارد الأخرى إما غير متحقق أو في مراحل أولية. ولا بد أن يشجع تعدّد وتنوّع الموارد المعدنية المبادلات البينية والتكامل في ما بين الأقطار العربية.

● تمثّل السياحة صناعة مزدهرة نسبياً في عدة أقطار. غير أن الجاذب السياحي يختلف بين قطر وآخر. فهو في أساسه المناظر الطبيعية الخلابة والمناخ المعتدل والشواطىء الجميلة في المغرب والجزائر وتونس ولبنان، في حين هو المواقع والمعالم التاريخية والأثرية في مصر والأردن وسوريا والعراق، والعامل الثقافي/ الديني في السعودية حيث يتوجه ملايين المسلمين من الخارج من عرب وغير عرب، ومن المملكة نفسها، سنوياً لأداء مناسك الحج فيها. (تمتلك بعض الأقطار أكثر من جاذب سياحي واحد). ويتضح من تنوع المغريات السياحية أن هذه تشكل مجالاً آخر للتكامل.

● كذلك يوجد مجال (وإن محدود) للتكامل بالاستخدام المشترك لبعض الأنهار التي تعبر من قطر عربي إلى آخر كالسودان ومصر بالنسبة إلى النيل، وسوريا والعراق بالنسبة إلى الفرات، وسوريا والأردن بالنسبة إلى اليرموك، ولبنان وسوريا بالنسبة إلى بعض روافد الأردن الذي ينحدر جنوباً بين فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأردن إلى البحر الميت بعد التقائه باليرموك شمالاً.

● يوفر قطاع الطاقة ساحة رئيسية للتكامل والتعاون العربي. فالأقطار المنتجة للنفط (وثلاثة عشر قطراً تنتج النفط و/أو الغاز وتصدّره، ويقوم قطران آخران بتطوير مصادرهما النفطية) تنسق السياسات النفطية إلى حد ما، وتقوم ببحوث ودراسات متصلة بالطاقة من خلال منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك). وتشمل الدراسات انتاج الغاز واستخدامه في الصناعات البتروكيماوية، وتطوير مصادر أخرى للطاقة خلاف النفط والغاز. وقد أخذ مجال آخر للتكامل في مجال الطاقة بالظهور هو انتاج الكهرباء. فهناك الآن بعض البرامج التي أصبحت في موقع متقدم من التخطيط والتحضير تتناول التعاون في استخدام الطاقة الكهربائية بين أقطار ذات حدود مشتركة.

● ويشكّل التوسع في مدّ شبكات الطرق والسكك الحديدية، وفي اقامة شركة طيران مشتركة، وإنشاء خطوط ملاحة مشتركة مجالاً للتكامل، وخدمة جوهرية للتنمية القومية. على أن التخطيط الحالي لمثل هذا التوسع أكثر طموحاً بكثير من الرغبة الحقيقية في الانجاز، بالرغم من الفوائد الواضحة التي تعد بها الشبكات المعنية في مجال النقل والمواصلات.

● المجال الأخير للتكامل الذي سنشير إليه ذو شأن كبير، ليس لأنه يحظى بطاقة مستقبلية ضخمة فحسب، بل كذلك لأن عقد النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ جعل من

الممكن ترجمة الكثير من تلك الطاقة المستقبلية إلى واقع. وكما بيّنا قبلاً في الفصل الحالي، فقد شهد عقد النفط حركة انتقال واسعة للقوى العمالية الماهرة (وشبه الماهرة) من عدد من الأقطار (أبرزها مصر واليمن الشمالي وسوريا والأردن، ومن فلسطينيي الشتات والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧). ويقدر حجم العمالة المشار إليها بنحو ٣ ـ ٤ ملايين، سعى معظمهم إلى العمل في أقطار الخليج العربي والعراق في المشرق، وليبيا في المغرب. وكان هناك في المقابل تدفق مالي ذو حجم كبير نسبياً في الاتجاه المعاكس في معظمه، تألف من التحويلات المالية من «العمالة العربية الوافدة» إلى الأقطار التي عددناها. وقد قدرت التحويلات بنحو ١٠٠٠ دولار في المتوسط للفرد الواحد سنوياً، أو بين ٣ و٤ مليارات دولار في مجموعها سنوياً. وبالاضافة، فإن الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط أخذت، منذ أواسط عقد السبعينيات، تقدم مساعدات مالية للأقطار العربية الأكثر حاجة، بشكل قروض ميسرة وطويلة الأجل، وبعض المنح. وقد كان متوسط المساعدات المعلن عنها خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ ما مجموعه ٥,٦ مليار دولار سنوياً.

ركّز البحث السابق حول التكامل في عدة مواقع على التمييز بين حالات التكامل القائمة، وبين ما هو ممكن وواعد مستقبلاً. هنا ينبغي الاعتراف بوجود فجوة واسعة بين ما هو قائم وما يمكن أن يقوم. ويعود تواضع ترجمة الطاقة الاحتمالية المستقبلية إلى واقع إلى عدة أسباب تشمل ـ في ما تشمل: التنسيق والتخطيط غير الوافيين في ما بين الأقطار العربية من أجل تحقيق قدر مرموق من التكامل؛ الأفق القطري الضيق لدى صانعي القرار السياسي والاقتصادي، الذين ما زال عليهم في معظمهم أن يدركوا المكاسب الاقتصادية التي تستطيع أقطارهم والأقطار الأخرى الحصول عليها بفضل التنسيق ودفع التنمية التي تستفيد من التكامل؛ والوعي غير الكافي بضخامة فرص التكامل وفوائده التي تحرم منها المنطقة العربية بسبب المستوى المنخفض للتكامل المتحقق.

على أن هناك ادراكاً متزايداً للعبر والدروس التي تستخلص حتى من الحد الأدنى المتحقق من التعاون الفعال في تصميم التنمية والسعي إليها خلال عقد النفط. وتشاهد تلك العبر والدروس بالحد الأقصى من الوضوح في منطقة الخليج العربي حيث وجهت تثميرات ضخمة صوب اقامة طيف واسع من الصناعات البتروكيماوية. على أن هذه كانت في نسبة كبيرة منها تكراراً بعضها لبعض. وقد انشىء معظم المجمعات الصناعية (بالنسبة إلى طاقته الانتاجية) كأنما كل مجمّع هو الوحيد من نوعه في المنطقة المحيطة به. وهكذا انفضح وجود طاقة فائضة حالياً وتوفر الادراك بأن الظاهرة المشكو منها تهدر قسماً من الموارد، وتجعل كلفة وحدة الانتاج أكثر ارتفاعاً مما كان ممكناً أن تكون لجميع الفرقاء المعنيين. وأدى هذا الوضع بالأقطار الستة الأعضاء في «مجلس تعاون دول الخليج العربية» إلى تبني مسار يهدف إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون في المستقبل.

لعل الدرس الرئيسي لأقطار المنطقة العربية بأكملها هو أن التنمية بالاعتماد على النفس لا يمكن الانطلاق بها بتصميم وعزم وبشكل نيّر إلا إذا توفرت الارادة السياسية لتحقيق

جدول رقم (٤ ـ ٥)

تنوع وتوزع الثروات المعدنية في الوطن العربي

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة(*) (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتياطات ممكنة ومحتملة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة إلى أقطار الاحتياطي المؤكد	ملاحظات
نفط	أقطار أوابك(**)، اليمن العربية، عُمان، السودان	اليمن الديمقراطية	ـ أقطار أوابك وعُمان تنتج بالفعل
غاز طبيعي	أقطار أوابك	المغرب	ـ نسبة الاستخدام للمنتج ٧٥ بالمئة (والحقن ٣٢ بالمئة) على مستوى أوابك
فحم حجري	المغرب، مصر، الجزائر	عُمان	ـ استبعدت موجودات غير واعدة في لبنان واليمن العربية وتونس ـ طاقة انتاج في المغرب ومصر حالياً
طفل نفطي	الأردن	المغرب، فلسطين، مصر، سوريا	
يورانيوم وثوريوم		المغرب، الجزائر، الصومال، مصر، السعودية، موريتانيا، اليمن العربية	ـ باعتبار أن موجودات الفوسفات تحتوي في المتوسط على واحد بالعشرة آلاف يورانيوم
حديد	موريتانيا، الجزائر، مصر، المغرب، تونس، السعودية، سوريا، السودان	العراق	ـ وتوجد احتياطات ضئيلة في الأردن ـ طاقة انتاج حالية في موريتانيا ومصر والجزائر والمغرب وتونس ـ ١,٨ بالمئة من الانتاج العالمي حالياً

(*) قابلة للاستخراج تحت الافتراضات التقنية والاقتصادية القائمة في بداية فترة الاستشراف.

(**) تشمل هذه: السعودية، الكويت، العراق، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة، عُمان، مصر، الجزائر، ليبيا، تونس.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ - ٥)

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة (*) (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتياطات ممكنة ومحتملة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة إلى أقطار الاحتياطي المؤكد	ملاحظات
نحاس	موريتانيا، عُمان، الجزائر، فلسطين، المغرب، الأردن، السعودية	السودان، اليمن العربية، مصر، اليمن الديمقراطية	- طاقة انتاج حالية في المغرب، الجزائر، فلسطين، عُمان، موريتانيا
منغنيز	المغرب، مصر، السودان، الصومال، الأردن	موريتانيا، تونس	- احتياطات ضئيلة في عُمان وسوريا - طاقة انتاج في المغرب ومصر والسودان
رصاص وزنك	تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، مصر	السودان وموريتانيا	- طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب - المغرب ٤,٨ بالمئة حالياً من الانتاج العالمي من الرصاص
قصدير		مصر، المغرب	
كروم	السودان، عُمان	مصر، موريتانيا	- طاقة انتاج في السودان حالياً - احتياطات ضئيلة في الامارات العربية المتحدة
موليبرنيوم		مصر، الصومال	
- نيكل	المغرب، اليمن العربية، مصر	موريتانيا	- طاقة انتاج حالية في المغرب
تيتانيوم	مصر	الصومال، السعودية، اليمن الديمقراطية، اليمن العربية، موريتانيا	
تنغستين	مصر	المغرب، موريتانيا	
تنتاليوم		مصر	

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ ـ ٥)

ايتزيوم		موريتانيا والصومال	
نيوبيوم	مصر	اليمن الديمقراطية	
كوبالت وأنتيمون	المغرب		ـ طاقة انتاج حالية في المغرب ـ ٢,٥ بالمئة من الانتاج العالمي للكوبالت حالياً، وحوالى ٣,٨ بالمئة من الانتيمون
فضة	تونس، الجزائر، المغرب		ـ طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب
ذهب	السعودية	مصر	ـ طاقة انتاج حالية في السعودية
بوتاس	الأردن	المغرب، ليبيا، تونس	ـ طاقة انتاج حالية في الأردن
كبريت طبيعي	العراق	السعودية والمغرب وموريتانيا	ـ الأثار البيئية السلبية لاستخراجه كبيرة. كما أن انتاجه يمكن بالاسترجاع من النفط والغاز، (كما يحدث في السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسوريا وليبيا)، (وتحقق الأقطار العربية بهذا الشكل ٣,٠ بالمئة من الانتاج العالمي حالياً)
فوسفات	المغرب، الأردن، مصر، سوريا، العراق، تونس، الجزائر، فلسطين	موريتانيا	ـ طاقة انتاج حالية بكل أقطار الاحتياطي المؤكد

المصدر: خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

التعاون والتنسيق والتخطيط، وإذا تم السعي إلى تحقيق ذلك بشكل يعبّر عن تكامل وثيق وواسع النطاق بين الاقتصادات القطرية. فإذا توفرت الارادة السياسية للتكامل السياسي، يصبح التكامل الاقتصادي الوجه الآخر لنفس العملة، ويصبح ممكن التحقيق ـ على اعتبار أن خريطة الموارد والمعطيات في الأقطار العربية تسمح بذلك. إن هذا الدرس جوهري بشكل خاص لأن تطوير كثير من القطاعات والأنشطة لا يمكن أن يتم بشكله الأمثل إلا على المستوى القومي وفي إطاره. وكلما اتسع التكامل المتحقق، يصبح الاقتصاد القومي أكثر قدرة

على التنوع، واتسع طيف السلع والخدمات التي ينتجها، وكذلك اتسع مجال المبادلات في ما بين الأقطار. وأخيراً، فإن العملية تكون واعدة تماماً بأن تغدو تراكمية وذات تأثير ايجابي في التكامل والتنمية معاً.

أولويات العمل في مسار التنمية العربية بالاعتماد على النفس

جرت المحاجة في القسم السابق من الفصل الحالي بأنه مع أن ما من قطر عربي واحد يستطيع بمفرده أن يرضي جميع معايير الأهلية بالنسبة إلى إمكان انطلاق التنمية بالاعتماد على النفس، إلا أن بمقدور المنطقة العربية ككل - أو على الأقل بعض مجموعات الأقطار العربية المتميزة باتصال وثيق في ما بين أعضائها - القيام بذلك بشكل متدرج. وكان الشرط الأساسي أن تشترك الأقطار العربية التي تكوّن المنطقة العربية، أو الأقطار الأعضاء في المجموعات المشار إليها، بعدد من الأهداف العريضة وأن تسعى إلى بلوغها بتصميم وثبات، من خلال العمل المشترك وضمن إطار التكامل. أما في حال محاولة مجموعتين أو ثلاث مجموعات الانطلاق بالتنمية المشار إليها، فتبين أن الشرط الواجب تلبيته هو أن تتوفر لدى هذه المجموعات معاً عدة معايير أساسية على مستوى مرتفع بدرجة معقولة.

وبما أن انطلاق السعي على مستوى المنطقة كلها أي على المستوى القومي يمثل الحالة الفضلى، فإن الحاجة هي الآن إلى تفحص حالة انطلاق السعي على مستوى مجموعتين أو ثلاث مجموعات عبر التعرّف أولاً إلى هوية المجموعتين أو الثلاث التي تمثل الحالة - ما دون - الفضلى للقيام بالجهد الانمائي المشترك بالاعتماد على النفس. وكنا قد ذكرنا قبلاً أن الأقطار الأفضل تمتعاً بالمعطيات والموارد في السياق الحالي هي الجزائر، ومصر، والسعودية، وسوريا، والعراق، ولبنان، والأردن. وتقع هذه الأقطار ضمن ثلاث مجموعات كما يرد في الجدول رقم (٤ - ٤) أي في المنظومة. ولكن في حين تقع جميع الأقطار التي عددناها باستثناء الجزائر في المشرق العربي، فإنها ليست متقاربة جغرافياً فحسب بل هي أيضاً متصلة الواحدة بالأخرى.

ولو جئنا نقترح تصنيفاً عملياً أكثر ملاءمة لأغراض البحث، لتشكلت الأقطار في أربع مجموعات هي: المغرب العربي الكبير (المغرب، وموريتانيا، والجزائر، وتونس، وليبيا)؛ وادي النيل (مصر، السودان، الصومال، وجيبوتي)؛ الهلال الخصيب (لبنان، سوريا، الأردن، والعراق)، وشبه الجزيرة العربية (الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عُمان، العربية السعودية، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي)[٥٩]. ولأن اقامة صيغة

---

(٥٩) اعتمد هذا التصنيف أيضاً في دراسة رئيسية قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وشارك فيها عشرات من علماء العلوم الاجتماعية وخبراء الحاسوب وامتدت أكثر من خمس سنوات، وتدور الدراسة حول «مشروع مستقبل الوطن العربي» وقد أشرف على المشروع ورأس فريق العمل خير الدين حسيب (المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية). وتم العمل بالمشروع في خريف عام ١٩٨٧، ونشر التقرير لاحقاً. ويتألف الناتج النهائي من: **التنمية العربية**، منسّق الدراسة ابراهيم سعد الدين، تحرير ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ سعد الدين ابراهيم، محرّر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن =

سياسية ما تجمع الأقطار الواحد والعشرين كلها معاً غير عملية في المرحلة الراهنة، فإن ما هو أكثر واقعية وجدوى هو اقتراح تجمّع ما أو أكثر يضم كل منها عدداً أصغر من الأقطار حيث تبدو امكانية الاعتماد على النفس داخل التجمع واعدة. وعلى هذا الأساس ندّعي أن التجمع الأكثر وعداً وملاءمة (على أساس موضوعي هو توفر المعطيات والموارد وليس على أساس المواقف والرغبات السياسية السائدة في الأقطار المعنية) يضم، فيما لو تحقق، مصر والسعودية ولبنان وسوريا والأردن والعراق. وسنطلق على هذا التجمع من الآن فصاعداً اسم «نواة الاعتماد على النفس».

تقع الأقطار عناصر هذه النواة في ثلاثة من التجمعات الأربعة في صيغة التصنيف التي اقترحناها في الفقرة السابقة. وهي ـ كما ذكرنا قبلاً ـ تتصل إحداها بالأخرى جغرافياً ولكنها فوق ذلك تتمتع بميزات أخرى. فهي تمتلك موارد وقدرات مختلفة، وبالتالي متكاملة. وتزداد امكانية الاعتماد على النفس فيها خاصة إذا تفاعلت بشكل لصيق أكثر مع الأقطار الخليجية المصدّرة للنفط الأخرى بالاضافة إلى السعودية. وهكذا تُفعِّل النواة مصر (في وادي النيل) وأقطار الهلال الخصيب، والأقطار المصدرة للنفط الأعضاء في مجلس تعاون دول الخليج في شبه الجزيرة العربية. فتوفر مصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق للسعودية والأقطار النفطية الخليجية الأخرى، القوى العاملة الماهرة والقدرات الريادية ومجالاً رحباً للتثميرات في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة في الأقطار «المصدرة» لقوة العمل.

ومن الناحية الأخرى، فإن الأقطار المصدِّرة للنفط تمتلك اقتصادات ذات فائض مالي ولكنها تعاني ضيق قاعدة مواردها (باستثناء النفط والغاز من حيث الموارد، وباستثناء السعودية حيث تتنوع الموارد إلى حد ما). وبالنتيجة، فإن الخيار العقلاني للأقطار النفطية هو التثمير في أقطار الجوار بدلاً من توظيف الموارد المالية الضخمة في حسابات مصرفية وأوراق مالية في أسواق المال الغربية. واضافة إلى ذلك، تشكو الأقطار النفطية المصدرة للنفط الصغيرة من شح قوة العمل الماهرة والمورد الريادي بين مواطنيها، وباستثناء السعودية تعاني ضيق سوقها المحلية التي لا تتناسب مع قدرة اقتصادها على انتاج وتصدير المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماويات والأسمدة. ثم إن مصر وأقطار الهلال الخصيب، وبعض أقطار المغرب العربي تشكل سوقاً طبيعية لمنتجات قطاع النفط والغاز المارة الذكر. وللنقطة الأخيرة أهمية خاصة بالنظر إلى القيود التي أخذ أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتهديد بفرضها، أو بفرضها، على المنتجات النفطية المشار إليها.

وأخيراً فإن الأداء الاقتصادي لمصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق يعتبر جيداً بمقاييس

= العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ **العرب والعالم**، منسّق الدراسة علي الدين هلال، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وحسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. ويتضمن التقرير النهائي الاستنتاجات التي خرجت بها المجلدات الثلاثة الأولى ويدمجها بشكل مترابط.

المنطقة العربية، في حين لا تزال اقتصادات أقطار شبه الجزيرة العربية على مستوى أقل تقدماً، إذا ركّزنا على الأداء الذاتي لهذه الاقتصادات، واستثنينا من حكمنا أداء الشركات العملاقة المتعدية الجنسية التي تعمل على نطاق واسع في الأقطار النفطية. فهنا أيضاً يوجد مجال للتعاون والتكامل بين الأقطار النفطية من جهة ومصر وأقطار الهلال الخصيب من جهة أخرى.

نعترف بأن المجال المشار إليه ليس واعداً وكبيراً كذاك الذي توفره المنطقة العربية بأكملها، إذ هي تمثل عمقاً اقتصادياً استراتيجياً لكل من أقطارها. على أن ذلك المجال الأكثر محدودية يسهل تصميمه بالمقارنة مع المجال القومي الأوسع، ويمكن ايجاد توافق حوله بصعوبة أقل. كما يمكن دفع عملية التكامل بشكل أكثر فاعلية بين عدد محدود من الأقطار (أي أقطار نواة الاعتماد على النفس ـ كما أسميناها ـ) بالمقارنة مع تحقيق نفس الأغراض على نطاق الأقطار الواحد والعشرين جميعها بتنوعها وتناثرها الجغرافي والمسافات الواسعة التي تفصل بين أطرافها أو تخومها وبعض مجموعاتها. أما المشكلات السياسية المتصلة بجميع أقطار المشرق العربي معاً (أي مصر والأقطار العربية الآسيوية) في إطار مؤسسي ما لتتعاون عبر العمل المشترك ولتسعى إلى التكامل داخله ـ على ضخامتها وتعقيداتها ـ تظل أقل استعصاء على الحل مما لو كان المطلوب جمع جميع الأقطار العربية معاً في إطار مؤسسي ما. ويصح هذا القول بالأولى بالنظر إلى أن أقطار الخليج النفطية قد كوّنت لنفسها تجمعاً خاصاً بها هو مجلس تعاون دول الخليج العربية، الذي أخذ يعمل بشكل متزايد كهيئة تعمل من أجل الاندماج، أو على الأقل التعاون والتنسيق في الشؤون الاقتصادية والسياسية/ الأمنية. ويظل السؤال الكبير هو جمع أقطار الهلال الخصيب في نظام سياسي ما قادر على أن يكون ثابتاً وفاعلاً، حتى لو كان فضفاضاً. (لا يلبيّ مجلس التعاون العربي الذي أنشأته مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي في شباط/ فبراير ١٩٨٩ المواصفات التي تتمتع بها أقطار النواة الستة السابقة الذكر).

سواء تفحصنا امكانية الاعتماد على النفس على المستوى القومي بأكمله أو على مستوى مجموعات محددة من الأقطار داخله، يظل المجال الجوهري الأفضل للعمل هو المجال السياسي: أي هندسة معادلة أو صيغة ما للتجمع العربي. ومهما يكن من أمر، فالأكيد أن الحالة السياسية العربية الراهنة بما يَسِمُها من تمزق وتفتت لن تسمح لأي خطوات جادة لأن تتخذ باتجاه الاعتماد على النفس، كما حددنا منظوره في الكتاب الحالي. ثم إن السير نحو اندماج وثيق بين جميع الأقطار العربية ليس على جدول الأعمال السياسي العربي، ولن يكون على ما يبدو في المستقبل المنظور. فوضعه بين أولويات العمل العربي العليا يشكل ـ لو حدث ـ قفزة واسعة بعيداً عن التمزق الحالي والقطرية المفرطة المسيطرة. وبهذا لا يبقى إلا خيار واقعي واحد مفتوحاً، هو اقامة تجمعات دون ـ قومية على أساس فدرالية فضفاضة (أو، كبديل، كونفدرالية)، لا تسند إلا القرارات الرئيسية ضمنها للسلطة الفدرالية. ومن الطبيعي أن يكون الهدف العريض المتمثل بالتنمية المعتمدة على النفس، والسياسات العامة التي تخدم الهدف، بين تلك القرارات، بالاضافة إلى التوجيه العام للسياسة الخارجية وشؤون الأمن الخارجي.

ثمة خيار أكثر واقعية يمكن أن يتم تفضيله لأنه أقل طموحاً من تجمُّع أقطار الهلال الخصيب بموازاة تجمُّع أقطار مجلس التعاون الخليجي. نعني بهذا التعاون المنسق بين أقطار الهلال الخصيب وأقطار مجلس التعاون الخليجي، الذي يمكن أن يكون أفقياً أو عمودياً، أو مزيجاً من الاثنين. ويعني الأول أن التعاون يدور حول أنشطة متشابهة أو متماثلة أو أنه يتناول العضوية المشتركة في منظمات تخدم أغراضاً متشابهة محددة بوضوح. (والوطن العربي لديه عدد وافر من هذه الأنشطة والمنظمات مع أن نسبة كبيرة منها قليلة الحيوية). فإذا أخذنا بالاعتبار النشاط الذي يبديه مجلس التعاون الخليجي في أداء مهامه، يصح لنا أن نتوقع أن تكون المنظمات التي تجسّد مهام متشابهة وتتعاون أفقياً، والأنشطة، المشتركة بين أقطار الهلال الخصيب ومجلس التعاون الخليجي أكثر فاعلية وأداء مما تكون عليه المنظمات والأنشطة التي يشترك فيها جميع أو معظم الأقطار العربية.

يمكن أن يكون التعاون المنسّق عمودياً أو وظيفياً كذلك، بمعنى أن يهدف إلى التكامل بين أنشطة مختلفة، كتقسيم العمل في القيام بعمليات مختلفة في صناعة كبيرة، أو إناطة مراحل أو أقسام مختلفة في صناعة ما بأقطار مختلفة، وذلك بموجب تخطيط مسبق. وعلى المستوى القطاعي، يعني التعاون التخصص بموجب منطق الميزة المقارنة، أو تدفق الموارد المختلفة في اتجاهات مختلفة، كقوة العمل والريادة من جانب ورأس المال من جانب آخر. ويعني أيضاً قيام أقطار مجلس التعاون الخليجي بتوفير رأس المال للتثمير في المجالات المتاحة في مصر وأقطار الهلال الخصيب.

لئن ركّزنا حتى الآن على مصر وأقطار الهلال الخصيب وأقطار مجلس التعاون الخليجي فذلك ليس لأنه لا توجد مجموعات أخرى من الأقطار العربية قادرة على التعاون أفقياً وعمودياً ضمن صيغة ما للتجمع. فمجموعتا وادي النيل والمغرب العربي الكبير تتمتع كل منها بقدر من التماسك الداخلي الذي يمكنها من التعاون في ما بين أقطارها. غير أن لا كلا منهما بمفردها، ولا المجموعتان معاً تتمتعان بالميزات التي تمنحهما القدرات اللازمة لتصبحا نواة الاعتماد العربي على النفس، كما هو الحال بالنسبة إلى أقطار المشرق العربي. فأقطار المشرق العربي الاثنا عشر تمتعت منذ أجيال بوشائج ثقافية واجتماعية وسياسية وتجارية وثيقة، وبعلاقات اقتصادية بشكل عام. ويمتلك مواطنوها معرفة وثيقة بعضهم بالبعض الآخر، كما أنهم عرفوا تواصلاً طويلاً في ما بينهم يفوق معرفتهم مواطني الأقطار الأخرى في الوطن العربي وتواصلهم معهم. وأخيراً، فإن امكانية الاعتماد على النفس بين الأقطار الستة التي تشكل نواة الاعتماد على النفس أرفع بكثير مما هي لدى أي مجموعة أخرى من الأقطار العربية أو مزيج من المجموعات، في المنطقة العربية. وتبرز هذه الحقائق بوضوح في المنظومة في الجدول رقم (٤ - ٤). ولكن، بالرغم مما ذكرناه من مزايا لنواة الاعتماد على النفس، يظل من الضروري أن تصبح أقطار المنطقة جميعها في النهاية معنيّة بالأمر إذا ما كان للمسار الانمائي بالاعتماد على النفس أن يصبح حقيقياً وهادفاً، ضمن صيغة سياسية/ اقتصادية ما.

نكتفي هنا بالبحث الذي مرّ حول الأطر السياسية العريضة التي تضم كل منها عدداً من أقطار المنطقة. غير أنه لا تزال هناك حاجة في موقع لاحق لتفحص أكثر تعمقاً مما أوردنا

حتى الآن لشبكة القيادة أو المورد القيادي داخل كل من الأقطار العربية. أما الآن فنحن نفترض توفر مثل هذا المورد في كل من الأقطار (أو أنه يحتمل توفره)، وأن كلاً من الموارد القيادية المتوفرة يمتلك توجهاً انمائياً قوياً والتزاماً باستراتيجية الاعتماد على النفس لغرض الانماء. وفي الواقع، فإن التوجه والدافع الحافز نفسه الذي يدفع باتجاه تجمُّع سياسي ـ اقتصادي متماسك في بعض مجموعات الأقطار أو في المنطقة ككل، يحمل على التوقع بأنه عامل مشجع للاعتماد على النفس. وبالنتيجة، فإن ما يتوجب أن نشدّد عليه هو أن العامل السياسي ذا الشقين ـ تجمُّع الأقطار، والتوجه الانمائي لدى شبكات القيادة القطرية ـ يشكل في شقيه الاشتراط الأساسي لإمكانية الاعتماد على النفس عملياً. بل إنه في غياب هذا العامل السياسي لا يمكن أن تشهد المنطقة العربية تنمية بالاعتماد على النفس. يبقى أن نضيف أن موضوع شبكات القيادة سيحظى بمزيد من البحث في سياق تناول دينامية وآلية الاعتماد على النفس في الفصل التالي. ولهذا ننتقل الآن إلى التعرف إلى مزيد من مجالات العمل المحددة ذات الأولوية المرتفعة التي ينبغي أن يترجم السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس عبرها.

غير أن البحث في مجالات العمل ذات الأولوية، مع أنه يقصد به أن يكون محدداً، يتطلب أيضاً أن يقدم من خلال منظور سليم أوسع، إذ بدون ذلك تصبح عملية التعرف إلى هوية الأولويات «شاردة» وعشوائية لا تتحرك بهدي أي بوصلة. أما دليلنا في عملية التعرف هذه فهو اختيار مجالات العمل التي تنسجم وتتسق مع التصميم على السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس، والتحقق من وجود علاقة سببية بين المجالات المختارة وتحقيق التنمية المستهدفة. ويكاد يكون من غير الضروري أن نشدد بأنه لا يمكن القيام بالاختيار السليم الذي يرضي المواصفات المذكورة لتوها إلا إذا أخذ المجتمع يمر بعملية اعادة هيكلة بالنسبة إلى قيمه، وتوجهه، وأولوياته، وموقع القوة الحقيقية فيه. وبدورها، فإن اعادة الهيكلة تستدعي بالضرورة صياغة وتطبيق المبادىء الديمقراطية وصيغ الحكم الملائمة لها، بموازاة تحرك جاد وصادق باتجاه تعاون عربي منسّق، إن لم يكن باتجاه اندماج كامل. ولكي يكون مثل هذا التحول ممكناً، يتطلب الأمر اعادة تثقيف المجتمع بالانسجام مع الأهداف المنشودة، ولذلك يتوجب على شبكة القيادة والشرائح الشعبية الواعية اجتماعياً أن تناضل في مقاومة القيم والقوى ذات المصلحة في منع التحول أو إعاقته. والآن، وقد بيّنا المقصود بالمنظور السليم الواسع، ننتقل إلى تقديم مجالات العمل المحددة ذات الأولوية.

الأولوية الأولى التي نسجلها هي وجود منظور مشترك، أو على الأقل ذي عناصر متقاربة، لما تعنيه التنمية للمجتمع، وبالمزيد من التحديد، للأهداف الانمائية ولتفاعلها وتشابكها. وهذا جوهري من أجل تحقيق الانسجام والتنسيق بين المخططات والبرامج القطرية للتنمية، ومن أجل اطلاق مشروعات مشتركة بين بعض الأقطار العربية أو كثير منها، وأخيراً من أجل وضع تصميم للأنشطة وأنماط تقسيم العمل داخل المنطقة العربية (أو داخل المجموعات القطرية في المنطقة) الضرورية لتحقيق التكامل. أما تحقيق الانسجام والتنسيق بين الخطط القطرية فهو الهدف الأكثر تواضعاً. ويليه في مرحلة لاحقة وضع خطة للقطاع

الاقتصادي العربي المشترك، وأخيراً ومثالياً يؤمل وضع خطة انمائيـة، ولو كـانت تأشـيرية وفي خطوط عريضة فحسب للمنطقة العربية كلها.

تستطيع عـدة مؤسسات الاسهـام بعملية تعيـين الأهداف الانمـائية القـومية، أبـرزهـا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصاديـة العربيـة، والصنـدوق العربي لـلإنماء الاقتصـادي والاجتماعي، ومعهـد التخـطيط العـربي ـ وهي كلهـا مؤسسـات رسميـة. ويمكن اضـافـة ثـلاث جهـات هـامـة من القـطاع الخـاص هي: اتحاد الاقتصاديين العرب، الاتحاد العـام لغرف التجـارة والصناعـة والزراعـة في البلدان العربيـة، ومركز دراسات الوحدة العربية.

الأولـوية الثـانية التي نسجلهـا هي أنه ينبغي أن تكـون تنمية المـوارد البشرية والقـوى العاملة همّ المجتمع الأكثر الحاحاً ضمن الانسجام والتنسيق المنشودين. على أننا لسنا بحـاجة هنـا لأن نبحث أهداف التعليم والتـدريب ومضمونها المثـالي، وكيـف تستطيـع عـلى النحـو الأفضل خدمة الأغراض العريضة للمجتمع العازم على تحقيق تجدده الحضـاري، فمثل هـذا البحث يمكن العثـور عليه في كتب ودراسـات ووثائق متعـددة متاحـة تخاطب فلسفـة التربيـة وعرضها في الوطن العربي. ويبقى أن همنا الحالي هـو بالأولى أن نشـدد على تلك الجـوانب في تنشئة الصغار والفتيان، وفي التعليم النظامي والتدريب التقني التي تقدم خدمة وتتمتع بدلالة مباشرة لتكوين المواطنين كغرض في ذاته، إذا كان للتجدد أن ينطلق. على أن الجوانب المعنية ينبغي كـذلك أن تـرتبط بـالسعي إلى التنميـة المعتمـدة عـلى النفس وتخـدمـه. وبمـا أن هـذه «المرغوبات» يمكن في صيغتها المثلى أن تقارب في سياق تجمع سيـاسي عربي وثيق، بمـا تتطلبـه تلك المرغوبات من مؤسسات وبرامج وانفـاق، فإنها ينبغي أن تشكـل عناصر في نـظام القيم الذي تتمحور حـوله تنشئـة صغار الأمـة وتعليمهم وتدريبهم. فمن البـديهي إذن أن تتضمن تنمية الموارد البشرية والقوى العـاملة العربيـة ليس فقط مدخـلات اقتصاديـة وإنما مـدخلات أخرى تعود إلى الجوانب السياسية والاجتماعيـة والثقافيـة والتقانيـة من حياة الفـرد والمجتمع، وتهيئتها للمستقبل المنشود.

ويجب أن نقدم ملاحظتين اضافيتين تتصلان بمجال العمل الذي نحن بصـدده. **الأولى** أن الأنشطة والبرامج القومية أو ما ـ دون ـ القومية ينبغي أن يتم تصميمهـا والقيام بهـا بموازاة نظائرها القطرية والانسجام معها، والعكس بالعكس كذلك. والغرض من هذا التشديد هـو تسهيل المبادلات في القدرات الثقافية والاقتصادية والتقانية في ما بين الأقطار، وذلـك لتحقيق توزيع أفضل للقوى العاملة وللنتاج الثقافي داخل الوطن العربي. أما **الملاحظة الثانية** فهي أن صياغة البرامج ـ من قطرية وقومية (أو مـا ـ دون ـ القوميـة) ـ من أجل تنميـة الموارد البشريـة والقوى العاملة ينبغي أن تُعنى بالحاجـات المستقبلية، أو أن تتيـح المجال للعنـاية بهـا. ويقوم مثل هذا التحسب المستقبلي على توقع نمو الحاجـات وتنوعهـا، وتبدل الـظروف على المستـوى العالمي خاصة بالنسبة إلى العلم والتقانة، وكذلـك على مـزيد من التصميم لتحقيق قـدر أوفى من الأمن القطري والقومي على جميع الجبهات، حيث يكون الأمن منكشفاً أو مهدّداً.

أما المؤسسات الرئيسية التي تستطيع تقديم مدخلات هامة في تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة فهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، ومجلس وزراء التربية العرب، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، واتحاد الجامعات العربية.

يشكل اكتساب القدرة التقانية الملائمة والفعالة الأولوية الملحّة الثالثة التي ينبغي أن يركّز عليها في المنطقة العربية إذا كان للتبعية التقانية المفرطة للخارج أن تصبح أقل حدّة، وأن يجري خفضها بخطى مرضية، وإذا كان للاعتماد التقاني على النفس أن يشجع ويدفع إلى الامام بحزم وجد. ويعني هذا الموقف من الاكتساب التقاني - بين اعتبارات أساسية أخرى - الحذر بألّا يختار المجتمع «خط المقاومة الأدنى»[٦٠] بالانزلاق إلى التقليد غير النقدي - أو الفاحص ومجرد استيراد التقانة من صلبة وطرية، وألّا يصبح منبهراً أو مأخوذاً بالحاجة إلى التبديل السريع في التقانات والتقنيات المستخدمة لمجرد أنها جديدة وأن البلدان الصناعية الغربية التي تتمتع بموارد وقدرات متفوقة تستخدمها. ففي الواقع، هناك الكثير مما يمكن نقده والاعتراض عليه في تلك البلدان في السياق الحالي، كتشجيع التقادم التقاني بشكل مصطنع أو بحجج زائفة بما ينجم عن ذلك من هدر وسوء استخدام للموارد، وكذلك كالانبهار بالمبتكرات والنماذج (الموديلات) الجديدة السريعة البروز لكثير من السلع التي لا تتميز احداها عن الأخرى بما يبرر الجهد والموارد المخصصة لانتاجها. ويصح هذا القول بالأولى على السلع الاستهلاكية من قصيرة الاستعمال ومديدة الاستعمال.

أشرنا قبلاً إلى قيام الشركات العملاقة بخلق رغبات استهلاكية لا يشعر بها جمهور المستهلكين تلقائياً، وهي عملية تمارس على نطاق واسع. وتتم هذه العملية بفضل قوة وسائل الاعلام المرئي والمسموع، وحملات التسويق النشيطة جداً، وقدرة تلك الشركات على تغذية الرغبات المشار إليها بحيث ينتهي الأمر بأن تتوهم جماهير المستهلكين بأنها حاجات ضاغطة في بلدان الشمال والجنوب على السواء. ولكن في حين تستطيع بلدان الشمال بما يتوفر لها من دخل وقدرة شرائية مرتفعين أن تسمح لنفسها بهدر قسم من دخلها المتاح للتصرُّف، فإن بلدان الجنوب لا تقوى على تبرير مثل ذلك الهدر في مجتمعاتها. وينبغي أن نذكر أيضاً أن نصيباً وافراً من القدرة الشرائية الاجمالية في بلدان العالم الثالث تأتي من دخل الأثرياء أو شبه الأثرياء الذين يتأثرون بالرغبة في تقليد نظرائهم في البلدان الصناعية الغنية. وهكذا يؤدي تصرف أثرياء العالم الثالث على هذا النحو إلى خفض التراكم الرأسمالي في اقتصاداتهم بتحويلهم قسماً من الدخل المتاح القابل للتصرف بعيداً عن الاستخدامات الانمائية.

وكما رأينا بالنسبة إلى التعليم والتدريب، من الضروري الادراك أن عملية اكتساب التقانة الملائمة والفعالة يمكن أن يصبح أسرع وأكثر نشاطاً بفضل اعتماد مقاربة قومية أو ما - دون - القومية مما يمكن بفضل مقاربة قطرية ضيقة الأفق. فالجهد الجماعي في هذا النطاق

---

(٦٠) بمعنى: The Line of Least Resistance.

ليس ضرورياً فحسب وإنما هو في كثير من الحالات حيوي ولا غنى عنه بالنسبة إلى بعض البرامج الهادفة إلى دفع بناء قاعدة العلم والتقانة قدماً. ويصح هذا بالأولى كلما جرى تشجيع قيام مزيد من الصناعات والأنشطة على مستوى قومي أو ما ـ هو ـ دون ـ القومي. ومرة أخرى، كما رأينا بالنسبة إلى التعليم والتدريب، ينبغي السعي لإيجاد انسجام واتساق بين الجهود القطرية والقومية أو الجماعية بحيث تستفيد كل من الفئتين من التغذية العكسية التي تتوفر بفضل التجربة والمبادرات والأفكار الابداعية لكل منهما. وإضافة إلى ذلك، تشكل البرامج الجماعية توفيراً صافياً بالكلفة، ذلك أن كثيراً من عناصر هذه الكلفة يمكن الغاؤه، أو على الأقل خفضه بفضل إقامة برامج جماعية. ويمكن أن تصمم البرامج بحيث تخدم المصالح والحاجات القطرية الخاصة، وبحيث لا يكون كل منها «نسخة طبق الأصل» عن الآخر، فالتنوع يثري العملية ويزيدها قبولاً.

هنا يجب الاعتراف أن المنطقة العربية لم تطور بعد إلى مدى وافٍ ومرضٍ ما يكفي من المؤسسات المعنية بدفع وتطوير القدرة التقانية، بالرغم من أن مشروعين وضعا لهذا الغرض منذ عدة سنوات ولا يزالان قيد الدرس. وبالاضافة إلى اقامة مركز قومي للتقانة ضمن نطاق أحد المشروعين المشار إليهما، يستطيع اتحاد الجامعات العربية واتحاد العلماء العرب تقديم المساعدة الفكرية واقتراح صيغ العمل.

الأولوية التالية، وهي الرابعة، التي تحتاج اهتماماً وعملاً سريعاً واسع الأبعاد، هي التنمية الزراعية والريفية. وتكتسب هذه الأولوية أهميتها ومركزيتها الخاصة من حقيقة انكشاف الأمن الغذائي العربي بشكل خطير، بل حرج كما بيّنا قبلاً، ومدى التبعية المقلق للبلدان الغربية الرئيسية التي تصدر المواد الغذائية للوطن العربي. فقد ارتفعت المستوردات الغذائية حتى أصبحت في وقت من الأوقات منذ سنوات قليلة تتعدى نصف قيمة مجموع الاستهلاك الغذائي العربي. وهكذا، فإن التنمية الحيوية المطلوبة تمتد على عدة جبهات. فهي ليست اقتصادية وتقانية فحسب وإنما هي اجتماعية كذلك وفوق ذلك كله سياسية، بمعنى وجوب أن يحظى سكان الريف بوزن سياسي يمكنهم من امتلاك تأثير سياسي، وذلك حق لا ينكر لهم بالنظر إلى نسبتهم العددية بين السكان ولأهميتهم الاقتصادية للمجتمع ككل.

تشمل البرامج المطلوبة بإلحاح التعليم المصمم ليوفر تدريباً تقنياً زراعياً ومضموناً خاصاً يلائم الحاجات الريفية إلى جانب المضمون العام، وبنية تحتية في شكل طرق ووسائل نقل، ونظاماً تعاونياً متنوعاً، وخدمات ارشاد زراعي، إلى جانب مؤسسات ووسائل ومعدات التخزين والتبريد، والتدريج، والبحث والاختبار، وأنظمة وشبكات الري والصرف، والمستوصفات ـ ففي الواقع ليس هناك جانب من جوانب الحياة أو النشاط يحظى حالياً بما يفي من المتطلبات الانمائية التي عددناها.

يتوجب علينا أن نبرز هنا أربعة من مجالات العمل المرتبطة أو المتصلة بالتنمية الريفية والزراعية. ثلاثة من هذه اقتصادية كلياً في طبيعتها؛ نعني بها سياسات تسعير للمحاصيل سليمة ولا تتضمن تحيّزاً ضد القطاع الريفي كما هو مألوف بحيث في الواقع يقدم الريف دعماً

مالياً للمدن؛ مؤسسات وبرامج تسويق نشيطة وذات خيال ومبادرة؛ ومؤسسات تسليف زراعي كالمصارف والجمعيات التعاونية في تمازج فعال. أما المجال الرابع فهو ذو طبيعة مختلطة. إنه اصلاح نظام حيازة الأراضي - إصلاح لا يكون ناقصاً ومشوهاً لم يحظ بما يكفي من التفكير والإعداد السليم واللائق مثل محاولات الاصلاح التي وضعت موضع التنفيذ في عقدي الخمسينات والستينات. ذلك أن المؤسسات اللازمة والملائمة لم تتم اقامتها وتجهيزها لكي تستطيع الحلول محل كبار الملاكين الذين انتُزعت أملاكهم. وبالنتيجة ظلت وظائف الملاكين مهملة، إذ لم تنهض بها أية مؤسسات بشكل فعال ورشيد، فلم يتجمد الانتاج الزراعي فحسب بل في كثير من الحالات تقهقر بشكل ملموس.

يستطيع العمل الجماعي - سواء أكان في حيز تبادل الأفكار والتجارب، أو تصميم المؤسسات والبرامج ذات العلاقة، أو في مجال التمويل وتنفيذ البرامج المشتركة - أن يكون ذا قيمة أساسية كبيرة في التنمية الريفية والزراعية. فجميع الأقطار التي تمتلك طاقة زراعية ضخمة - باستثناء العراق - تحتاج إلى مساعدة وتعاون أقطار أخرى. وفي المرحلة الراهنة، فإن لمواطني الوطن العربي جميعاً مصلحة في تلك التنمية، سواء أكانوا مستهلكين للطعام أو منتجين للمعدات الزراعية والمدخلات المتعددة كالأسمدة والمبيدات، أو ذوي مهارات في جوانب القطاع الزراعي المتعددة، أو ذوي قدرة مالية تمكنهم من التثمير في القطاع. من البديهي أن هناك صيغاً متعددة للتعاون، لكن أمامنا هنا حالة مثالية لدفع التكامل داخل المنطقة العربية. حتى الآن، برز السودان على أنه الحقل الأمثل لإقامة صيغة مؤسسية للتكامل، بفضل ما يمتلكه من مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة والموارد المالية الكبيرة. وهكذا أنشئت «الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي» لتعمل في السوادن بفضل مبادرة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن الهيئة فشلت في بلوغ التوقعات والآمال التي بنيت عليها، وكان السبب الرئيسي في الفشل عدم اتسام الارادة السياسية لدى السودان والأقطار الأخرى (وهي متعددة) بالتصميم الحاسم، بَلْه الادارة السياسية السيئة للاقتصاد داخل السودان نفسه. غير أن تحليل المشكلات التي اعترضت الهيئة يأخذنا بعيداً عن بؤرة تركيزنا الحالية.

بالاضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، تستطيع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العربية المشار إليها في الفقرة السابقة، أن تقدم معاً الإسهام الأساسي في تصميم وإقامة المؤسسات اللازمة للتنمية الريفية والزراعية، بما يشمله ذلك من صياغة البرامج والمشروعات. وتستطيع المؤسستان الأخيرتان (الصندوق والهيئة) توفير تمويل من مواردهما، كما تستطيعان القيام بدور العامل المحفز في اجتذاب تمويل من مصادر حكومية. هذا وقد عني الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية مؤخراً بالتنمية الزراعية بشكل عملي، وقد كان (عند اعداد مخطوطة هذا الكتاب) يعدّ لصياغة واطلاق برنامج زراعي عربي مشترك (في إطار القطاع الخاص) بحجم ملياري دولار.

الأولوية الخامسة للعمل المشترك التي نتناولها هي تطوير الصناعة الأساسية والهندسية، لكي يمكن بناء التصنيع على قاعدة صلبة من شأنها أن تجعل الانتقال إلى مراحل ومراتب أكثر تقدماً، أقل صعوبة. وتعني إقامة القاعدة الصناعية الاعتماد الواسع على العلم والتقانة، وبالتالي على البحث والاختبار، والاحتساب العقلاني، والريادة الصناعية ـ وذلك كله من أجل غرس وانتشار «الروح الصناعية»(٦١). ومن المعروف أن عدداً من بلدان العالم الثالث تطورت صناعياً بحيث ولجت مجالات متقدمة، وأصبح يضرب المثل بها. ونحن نعني البرازيل، الارجنتين، المكسيك، الهند، تايوان، سنغافورا، وكوريا الجنوبية ـ ويشار إليها كأمثلة يجب أن يحتذى بها. ونضيف أن العرب لا ينقصهم التمويل اللازم، ولا التقنيون المدربون، ولا السوق اللازمة لمنتجات التصنيع السريع.

ما أهدف إليه هنا هو التأكيد أن على العرب أن يتعلموا المشي بخطوات ثابتة أولاً قبل أن يحاولوا الجري. وعلى هذا الأساس، فلا بأس من أن يحاولوا خلال عدة سنوات قادمة أن يطوّروا كثيراً من الصناعات التحويلية (إن لم يكن معظمها) التي طورتها الشركات العملاقة المتعدية الجنسية جزئياً، أو هي تقوم بتطويرها داخل المنطقة العربية، أو تلك التي تصدِّر الشركات منتجاتها المصنوعة خارج المنطقة إلى أقطار المنطقة. وتشمل الصناعات الأكثر سهولة في الانشاء والتشغيل، التي يمكن أن تكون لها سوق عربية وافية حالياً، انتاج السلع المنزلية المديدة الاستعمال، والمنتجات الغذائية، والمعدات الهندسية، وتجهيزات الفنادق ومعداتها، والمكائن البسيطة المستخدمة في المصارف والمخازن وسواها من معدات الكترونية غير شديدة التعقيد، والمكائن والمعدات اللازمة للأشغال العامة والمقاولات، وتجهيزات المستشفيات والمدارس البسيطة الصنع، ومعدات البناء ولوازمه من أدوات صحية... وما إلى ذلك من أمثلة. فحجم الطلب في كل هذه الحالات كبير، والمهارات العمالية متوفرة، بما يكفي لإقامة الصناعات التي عددناها وما هو من نوعها أو مستواها التقاني، إذا أقدمت الأقطار ذات الفائض المالي على التثمير في مشروعات انتاجية مشتركة. غير أن هدر الموارد لا يكون مبرراً إذا أقدم كل من الأقطار بمفرده على تطوير مثل الصناعات المذكورة في طيفها الواسع. وبالعكس، تستطيع هذه الأقطار بفضل بعد النظر والتحليل السليم أن تقيم برامج ومشروعات مشتركة ذات قدرة على الحياة والربحية، بالاضافة إلى أن مثل ذلك التوجه والتصرف يعكس موقفاً سياسياً حكيماً.

هناك إطار مؤسسي للتنمية الصناعية متوفر حالياً إلى مدى بعيد، حيث يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية مظلة مؤسسية (كما يفعل بالنسبة إلى القوى العاملة والتنمية الزراعية وتنسيق الخطط الانمائية)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية توفر قدراً لا يجوز تجاهله من المعرفة الصناعية المتخصصة. ثم إن الصندوق العربي للانماء

---

(٦١) انظر: Clark Kerr [et al.], *Industrialism and Industrial Man: The Problems of Labor and Management in Economic Growth* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960).
يستخدم كير وزملاؤه مصطلح Industrialism لكنني لم أستطع ترجمته إلى العربية إلا بالعبارة المسجلة أعلاه، التي تعبر عن غرض المؤلفين.

الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يساعد في التمويل، بالاضافة إلى الصناديق القطرية للتنمية (القائمة في الكويت والسعودية وأبو ظبي وهي الأكثر نشاطاً في المرحلة الراهنة) التي يمكن الاعتماد عليها في توفير قسم من التمويل اللازم. كذلك يحق لنا أن نتوقع اهتمام المثمرين من القطاع الخاص بالمشاركة في تمويل المشروعات الصناعية التي تقام على أساس قومي أو ما ـ دون ـ القومي، مباشرة أو عبر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية.

تشكل تنمية البنى التحتية عبر الحدود القطرية الأولوية السادسة التي نتناولها الآن، ومجالها إما ما ـ دون ـ القومي في بعض الحالات (كإدارة واستغلال الموارد المائية المشتركة، ووصل الشبكات الكهربائية القطرية بين أقطار ذات فائض بالتيار وأخرى ذات عجز من أجل تحقيق توزيع أكثر توازناً للطاقة، وبناء شبكات طرق وسكك حديدية تربط بعض الأقطار معاً)، أو يكون مجالها قومياً، أي على امتداد المنطقة العربية كإنشاء شركات طيران وملاحة عربية تخدم المنطقة ككل. فالوضع الحالي يتميز بمفارقة تدعو إلى الاستغراب في أن الوصول بحراً أو جواً إلى الولايات المتحدة أو أوروبا مباشرة أيسر بكثير من الوصول إلى بعض الأقطار العربية للمواطن في أقطار أخرى. بل إن هناك حالات تتميز بوجود اتصالات بين المدن العربية عبر مطارات ومرافىء أوروبية أكثر تعدداً من الاتصالات المباشرة بين المدن العربية المعنية. والأمر نفسه، ينطبق على الاتصالات بين المدن العربية بالهاتف و «التلكس» و «الفاكس» التي كثيراً ما تمر عبر مدن أوروبية.

لا ريب أن أولوية العمل التي نحن بصددها جوهرية من أجل توسيع السوق العربية القومية وخفض أكلاف التجارة داخل المنطقة، ومن أجل انتقال المسافرين العرب من قطر إلى آخر. ومع أن هناك مخططات لشبكات طرق تربط بين الأقطار بعضها ببعض، وأن هناك بعض المشروعات للربط العملياتي للخطوط الجوية و/أو اندماج بعض الشركات الجوية معاً مما هو قيد النظر منذ سنوات، إلا أنه لم ينجم عن ذلك نتائج ملموسة بعد. والجدير بالذكر أن تكثف التزاور في ما بين المواطنين العرب من أقطار مختلفة، لأغراض السياحة أو الأعمال أو الدراسة، أمر ذو فائدة كبيرة في تمتين الروابط بين الشعوب العربية وفي جعل التحركات أو الاجراءات الاندماجية أيسر قبولاً وأقدر على الثبات إذا تحقق ذلك الاندماج. وهكذا ينبغي ألّا يترك الأمر للجهات القطرية الرسمية لكي تتولى بمفردها وضع الاتفاقات وانشاء المؤسسات الاندماجية، كما أن ما تقوم به الحكومات يصبح أكثر مصداقية ومدعاة للثقة ووعداً بالنجاح والاستمرار إذا نما من الجذور الشعبية أولاً.

الأولوية السابعة تتصل بسياسات النفط والغاز العربية التي يفترض أن تحظى باهتمام وتفكير مركّزين ، وبتحليل وصياغة رشيدين ومسؤولين. وقد تولت ثلاث هيئات أو جهات مسؤولية السياسات المشار إليها. الأولى، تاريخياً ولناحية القوة الحقيقية التي تتمتع بها، هي «أوبك» أو منظمة الأقطار المصدرة للبترول. على أنها تشمل في عضويتها مصدِّرين عرب وغير عرب، مع تفوّق عددي وتفوّق في ما تمتلكه من موارد نفطية للفئة العربية. أما الثانية فهي

«أوابك» أي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وهي ـ كما يستدل من اسمها ـ عربية كلياً. إلا أن هذه الهيئة تتخصص بالبحوث والدراسات والنشر أكثر مما تتعاطى بوضع السياسات النفطية. والثالثة هي مجلس تعاون دول الخليج العربية الذي أخذت أهميته بالبروز مؤخراً بين منتجي النفط ومصدّريه في شبه الجزيرة العربية.

ينبغي ألا يخفي هذا الإطار الواسع ظاهرياً حقيقة وجود جوانب أخرى لإدارة المورد الهيدروكربوني العربي غير تلك التي تتناولها «أوبك» و «أوابك» ومجلس التعاون الخليجي عادة. وهي جوانب تتطلب تفحصاً دقيقاً وسياسات ملائمة. فالنظرة الشمولية السليمة للمورد النفطي بشكل عام يلزمها سياسات تستطيع أن تحقق توازناً في ما بين عدد من القضايا المتناقضة أو المتنافسة ظاهرياً. وتتصل هذه القضايا بالتسعير؛ وحجم الانتاج؛ والتصدير؛ والاستهلاك الداخلي والاستخدام الصناعي للنفط؛ والحفاظ على المورد؛ وجني العائدات؛ واستخدام العائدات النفطية داخل الأقطار المصدرة وخارجها ـ وجميعها أمثلة محددة لمضامين القضايا الرئيسية المشار إليها. ويبدو أن هناك موقفين على الأقل يمكن اتخاذهما بالنسبة إلى كل من القضايا. وعلى سبيل المثال، فإن الرغبة في الحفاظ على المورد وإطالة عمره تتناقض مع التوسع في الانتاج فوق حد معين، وكذلك مع الرغبة في تعظيم العائدات النفطية ـ وقس على ذلك.

ويزداد تعقيد التفتيش عن معادلة للتوفيق بين مختلف أوجه التضارب لسببين اثنين. أحدهما هو غياب التوافق[٦٢] بين معظم المنتجين حول طبيعة المصالح القطرية الحقيقية بالنسبة إلى كل من القضايا التي عددناها في الفقرة السابقة. والتوافق ضروري بشكل خاص إذا أريد أخذ منظور بعيد المدى بالاعتبار، وكذلك البعد القومي في صياغة السياسات. فهناك كثير من الضغط الفكري وبعض الضغط السياسي لأن تكون الهموم والمصالح القومية الجوهرية محددات في السياسات النفطية. أما العامل الثاني الذي يعمل على الاخلال بالتوازن فهو أزمة النفط التي تفجرت في أوائل عقد الثمانينات. وقد تولدت الأزمة من انخفاض الطلب العالمي على النفط بين مختلف مصادر الطاقة، وعلى النفط العربي خاصة بين النفوط كلها. من هنا كان هبوط العائدات النفطية وما أدى إليه من تداعيات خطيرة، قطرياً، وفي المنطقة العربية ككل، ودولياً.

ثم إن هناك قضايا جدّية ذات طبيعة اجتماعية أكثر شمولية من التطورات الاقتصادية المحض، وهي قضايا نشأت مع حقبة الثراء القصيرة خلال الفورة النفطية في السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، واقترنت بها. وتتصل هذه القضايا بتراكم «الدخل غير المجني»[٦٣] (أو الرّيع الصافي) الذي أدى إلى انفصام بين الجهد والمردود في عقول وسلوك الكثيرين من مواطني الأقطار النفطية، وآذى «خلقية العمل»[٦٤] التي لم تكن متأصّلة على أي حال. وعلى

---

(٦٢) بمعنى: Consensus.

(٦٣) بمعنى: Unearned Income.

(٦٤) بمعنى: Work Ethic.

الصعيد السياسي أدى الثراء المالي المفاجيء إلى تعميق الهوية القطرية وجعلها أكثر تشدداً وتعصباً على حساب الهوية القومية. وكذلك، مثلت أنماط الاستهلاك الجديدة على الصعيد الثقافي، وقد كانت تأثرت إلى حد بعيد بعوامل خارجية، اقتحاماً خطيراً للثقافة الوطنية وهزت الكثير من قيمها، محدثة الكثير من الخلخلة وضياع بوصلة التوجه.

من الواضح أن القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية المعنية، وهي أمور ذات صلة بحياة المنطقة العربية واقتصادها ودلالة مباشرة وذات شأن بالنسبة إليها - وبشكل خاص بالنسبة إلى الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط - والتي هي مصدر قلق حول الحاضر كما حول المستقبل، تستحق أن تدرس بتدقيق ومسؤولية من قبل الأقطار الأعضاء في «أوابك»، وربما كذلك ضمن إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية. وذلك لغرض التعرف إلى القضايا التي تنشأ من ادارة واستغلال المورد الهيدروكربوني في مختلف جوانبها ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية؛ ولصياغة السياسات المثلى الواجب وضعها في خدمة الأهداف والمصالح القطرية والقومية وتصميم أدوات العمل الملائمة لتنفيذ السياسات، أو توفير الصلاحيات ووسائل العمل والموارد اللازمة لتلك الأدوات وأبرزها في هذا السياق «أوابك».

تشكل استعادة النصيب الأكبر الممكن من الموارد المالية العربية المهجرة إلى أسواق المال في الأقطار الصناعية المتقدمة **الأولوية الثامنة** بين ما نتناوله. والغرض من مثل هذه الاستعادة ومن توطين الموارد في المنطقة العربية هو تثميرها في العمل الانمائي. ويجوز لنا التشديد أن هذه الموارد تشكل نسبة هامشية جداً من جملة الموارد الضخمة المتاحة للبلدان الصناعية المتقدمة التي «تستضيف» الموارد العربية حالياً، في حين أنها تستطيع أن تكون ذات أثر قوي وفعّال في نطاق عامل توفر رأس المال في المنطقة العربية التي تشكل جملة مواردها المتاحة كتلة مالية متواضعة جداً بالنسبة إلى نظيرتها في البلدان الصناعية المتقدمة. ونضيف أنه لأمر مذلّ ويدعو إلى الاستغراب والتهكم بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية أن تسعى إلى الحصول على مساعدات اقتصادية أجنبية بشروط قاسية، وبالقبول بقيود سياسية صارمة (وإن كانت غير معلنة)، في حين يمكن الحصول على رأس المال العربي لو توفرت الارادة لاستعادته للاستخدام في المجال الحيوي العربي. على أن من الضروري أن يمارس قدر كبير من الحذر في عدم السماح بجعل استعادة الموارد المالية المهجرة مشجعاً للأقطار المالكة للموارد لكي تعتمد سياسات أكثر تساهلاً بعد مما هو قائم في استيراد مزيد من السلع والخدمات غير الضرورية، أو في التوجه إلى تثميرات ظهورية غير منتجة بالمعنى الحقيقي ولا تجني الشعوب منها فائدة حقيقية دائمة.

ومن جهتها، على الأقطار المعوزة لرأس المال أن تتأكد من توفير مناخ صحي وآمن لتثمير الموارد المقترضة من الأقطار ذات الفائض. كما أن على المجموعة الأولى أن توجه الموارد إلى تثميرات في برامج ومشروعات حظيت بإعداد جيد، تعد بالقدرة على تمكين الأقطار المقترضة من سداد القروض - إن لم يكن مباشرة بفضل ما تنتجه و/أو تصدّره البرامج

والمشروعات، فمن المكاسب التي تتحقق في مجال «الوفورات الخارجية» المتوقعة بفضل التثميرات والأنشطة الناجمة عنها. ومن البديهي أن هناك استخدامات أخرى يمكن توجيه الموارد المستعادة إليها، كالمشاركة في المشروعات المشتركة على الصعيد القومي أو ما ـ دون ـ القومي، أو استيراد سلع وخدمات استهلاكية حيوية، أو لمواجهة الانفاق الجاري على برامج العلم والتقانة والتعليم ذات التوجه الانمائي. أما ما ينبغي تجنبه بتشدد فهو استخدام الموارد في شراء مزيد من أنظمة التسلح لمجرد إرضاء المؤسسة العسكرية، أو لإشباع شهية منتجي الأسلحة الأجانب الساعين دوماً إلى تعظيم مبيعاتهم، ومن الناحية الأخرى شهية عملاء مشتريات السلاح للعمولات وهي شهية نهمة باستمرار، أو بسبب مجرد الانبهار بنماذج الأسلحة الدائمة التطور التي تبدو دائماً جذّابة وأخّاذة وباعثة على التفاخر أثناء الاستعراضات العسكرية! ولا ننسى ندرة استخدام أنظمة التسلح في حماية الأمن القومي وتحرير الأرض العربية، وهي الأغراض التي تبرر من أجلها مستوردات السلاح الضخمة.

يستطيع صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي معاً أن يشكلا أدوات فعّالة في ادارة الموارد المالية العربية المعادة إلى الوطن واستخدامها، ومعاونة الأقطار المعنية التي تمتلك الموارد في عملية الاستعادة والاستخدام. ونشدّد أن مجال العمل الأكثر أهمية في هذا السياق، وهو تحقيق الانسجام والتنسيق في ما بين الخطط الانمائية، وكذلك صياغة منظور مشترك للتنمية وأهدافها، يشكل مدخلاً حيوياً في السعي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المعادة. وذلك لأن مثل هذا الاستخدام ينبغي أن يخضع لمبادىء وخطوط توجيهية متشددة تتماشى مع نظام أولويات للتثمير يكون قد جرى وضعه من قبل.

الأولوية التاسعة والأخيرة التي نبحثها في نهاية القسم الحالي هي التجارة الخارجية وسياساتها. وهنا ينبغي توجيه النظر أولاً إلى توسيع القدرة الانتاجية العربية وتنويعها ورفع مستواها. فذلك شرط جوهري لكي يمكن وضع قدر أكبر بكثير وأفضل نوعية من السلع والخدمات في مجرى التدفقات التجارية. أما المهمة الأولى ضمن منظور انمائي سليم فهي تلبية القدر الأكبر الممكن من الحاجات الأساسية بفضل الانتاج الوطني. ويلي ذلك مهمة ثانية ذات شقين: احلال القدر الممكن من الانتاج الوطني محل المستورد، وتكثيف الصادرات إلى الأقطار العربية الأخرى وإلى البلدان غير العربية. ومن الواضح أن توسيع حجم الانتاج داخل المنطقة العربية، وتنويعه وتحسين نوعيته، تعمل معاً على توسيع السوق القومية الداخلية وإحداث إعادة توجيه ملموسة في التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية إلى جانب إحداث تبدل جذري في تركيب تلك التجارة بالنسبة إلى كل من المستوردات والصادرات. ونذكّر القارىء في هذا السياق بالبحث الذي أجريناه في القسم السابق من الفصل لمعياري الأهلية الأول والثاني ـ أي حجم السوق العربية الداخلية، والتوزع الجغرافي للتجارة الخارجية وتركيبها. ونعتقد أن الاهتمام بالانسجام مع الأولويات التي تضمّنها القسم الحالي والعمل الجاد في ذلك الاتجاه يسمح بالثقة بتحقيق الأهداف المتوخاة من المعيارين المشار إليهما، وإن كان ذلك بتدرج واضح.

لقد تم وضع الاطار المؤسسي اللازم لتشجيع التجارة العربية البينية، غير أنه لا يستخدم إلا في حدود متواضعة جداً. فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفاقيتان أساسيتان من أجل تيسير التجارة في ما بين الأقطار العربية والمدفوعات ـ كلها توفرت منذ سنوات عديدة. إلا أن البلدان العربية لم تنضم جميعها إلى مجلس الوحدة، وعدد أقل انضم إلى السوق المشتركة. أما الاتفاقيتان فلا تزالان مهملتين إلى حد بعيد ويجري تجاهلها عملياً، ويخضع مفعولها للتجميد بشكل تعسفي أو للانتهاك المكشوف، حتى دون اصدار تشريعات توفر التبرير المنمق الذي قد يوفر بعض الغطاء للأقطار التي تنتهك بعض بنودها. ولكن، ما هو أكثر أهمية هو أنها تقعان باستمرار ضحية الذبذبات الحادة في السياسة العربية في ما بين الأقطار.

* * *

نستطيع الآن أن نجمع خيوط عدد من الاستنتاجات المنبثقة مما تضمّنه هذا الفصل من بحث بأكمله. وكان بعض الاستنتاجات قد برز بشكل صريح قبلاً، في حين ظل البعض الآخر ضمنياً.

١ ـ تجعل معطيات المنطقة العربية كما أبرزها تقييم معايير الأهلية، التنمية بالاعتماد على النفس ممكنة التحقيق، إذا تم السعي الانمائي في نطاق المنطقة ككل وبفضل جهد جماعي حسن الإعداد. كما ظهرت امكانية تحقيق مثل هذه التنمية ـ وإن كان ذلك باشتراط التعاون المنسق ـ في نطاق أقطار المشرق العربية، خاصة الستة منها التي أسميناها «نواة الاعتماد على النفس». ولكن لا غنى في أي من الحالتين عن توفر شبكة قيادة قوية ذات توجه انمائي والتزام بالاعتماد على النفس كاستراتيجية عمل. وبالاضافة إلى ذلك، لا مفر من توقع التدرج في القدرة على الاعتماد على النفس، ومن استهدافه بشكل عقلاني رشيد وبدرجة ملموسة من الواقعية، بعيداً عن الأخذ بالمواقف أو المفاهيم المطلقة.

٢ ـ ليس الاعتماد الجماعي على النفس بديلاً عن الجهد الانمائي القطري، حتى إن كانت درجة الاعتماد على النفس صغيرة على المستوى القطري. ففي الواقع، يجب أن تنطلق الجهود الانمائية الجماعية (القومية) والجهود القطرية معاً: إن دينامية احداها تدعم وتنشط دينامية الأخرى، شريطة أن تكون الجهود في كل من الحالتين مصممة بحيث تتكامل مع الأخرى وتسمح بالتغذية العكسية.

٣ ـ تُظهر طبيعة ومحتوى أولويات العمل التسع التي بحثناها في هذا القسم من الفصل، ان القطاع العام ينبغي أن ينهض بقدر كبير من العمل في الأقطار العربية المفردة، وعبر القطاع الاقتصادي العربي المشترك كوحدة بنفسه ـ كما لو كان قطاعاً عاماً على المستوى القومي. إلا أنه بالتأكيد ينبغي اعطاء القطاع الخاص فسحة رئيسية واسعة في الاقتصاد، والحفاظ على هذه الفسحة دون تبدلات تعسفية، وذلك ضمن

هيكلية عريضة لتقسيم العمل في ما بين القطاعين. وهكذا يُضمن استفادة الاقتصادات العربية من دينامية القطاع الخاص وقدراته الريادية ومبادراته التثميرية.

٤ ـ لم تدرج الأولويات التسع المشار إليها بموجب تراتبية في الأهمية، إذ يصعب تطبيق تراتبية كهذه بسبب تفاعل وتشابك الأولويات بشكل وثيق، ولما بينها من علاقة دعم متبادل.

٥ ـ لا يشكو الوطن العربي نقصاً أو شحّاً في المنظمات القومية أو الاتفاقات أو الأدوات المؤهلة بشكل عام لتكون أقنية ووسائل للعمل الجماعي. ومع أن بعض الأقنية أو الوسائل الاضافية مطلوبة لا ريب، إلا أن الحاجة الأساسية هي أولاً إلى قيام الحكومات العربية، كل بمفردها، من خلال مواقفها في مؤتمرات القمة العربية والمجالس الوزارية المتعددة ضمن إطار جامعة الدول العربية، بتوفير ما تحتاجه المؤسسات القومية، والبرامج والمشروعات والاتفاقات الجماعية وشبه الجماعية، من جد في التعامل معها، وقيادات ذات كفاءة، وتوجيه ووسائل مالية، وصلاحيات، لتتمكن من النهوض بوظائفها ومهامها.

٦ ـ لا يعني التشديد الواضح والمستمر على القوى الداخلية العربية وسعيها للانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس أن القوى الخارجية (غير العربية) معفاة من مسؤوليتها ـ التاريخية والراهنة ـ في اعاقة أو تعطيل وكبح مثل هذه التنمية. فالتشديد ينبغي ألاّ يخفي بعض الأسباب الخارجية إلى جانب الداخلية. إلا أننا في المرحلة الحالية من الكتاب، في موقع يجعلنا نركّز على العوامل والقوى الداخلية.

٧ ـ أكثر العوامل والقوى الداخلية أهمية هو الارادة الوطنية والتصميم على مستوى شبكة القيادة في كل قطر، وشبكة القيادة على المستوى القومي. وتتمثل الأخيرة ليس في مؤتمرات القمة العربية فحسب، والمجالس الوزارية، وجامعة الدول العربية، والمنظمات القومية، وإنما كذلك في جميع العناصر الأخرى في شبكة القيادة حسبما سبق تعريفنا لها، التي تؤثر في المستوى القومي. ونشدّد بشكل خاص هنا على تلك العناصر ذات الصوت المسموع الذي يحظى بالاصغاء والاهتمام عبر الأقنية السياسية والاقتصادية والتربوية والمهنية والفكرية والنقابية ـ اضافة إلى الأحزاب والحركات الشعبية ذات البعد القومي العربي في برامجها وخطابها السياسي.

٨ ـ لعل هوية معايير الأهلية مع لهجة البحث حولها تبدو «اقتصادوية» إلى درجة مفرطة لبعض القراء. على أنها في الحقيقة جميعها ذات جوانب ودلالات كبيرة وثيقة الصلة بها، تقع في الحيّز السياسي والاجتماعي والمؤسسي. بل لعل المعيار السابع وهو الأكبر شأناً ـ أي توفر قيادة ذات توجه انمائي ـ هو سياسي وثقافي في طبيعته ومضمونه أكثر مما هو اقتصادي.

٩ ـ أخيراً، فإن الروحية التي كتب بوحيها وبموجبها هذا الفصل توحي بقوة الرسالة

بأن الاقتصاديين وسواهم من المفكرين الاجتماعيين والمؤرخين في العالم الثالث قد أتموا ما يكفي من «الحفريات» في الماضي الاستعماري، ووضعوا بالنتيجة «لائحة اتهام» طويلة بما يكفي ضد التبعية. وقد حان الوقت بالتأكيد لإلقاء نظرة مركزة على المستقبل: على المهام والوظائف التي تحتاجها التنمية عندما ينطلق السعي إليها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس. إن مثل هذه النظرة إلى الأمام تنطوي على ما يكفي من التحدي لاستيعاب وتوظيف قدر كبير من خيال المجتمع وقدراته وتصميمه، وللعدول عن العودة المستمرة إلى «الحسابات الماضية». فحتى مع اعتماد مثل هذه النظرة المسؤولة إلى الأمام وتوفر أفضل الظروف، لا تمكن مقاربة التنمية بالاعتماد على النفس ألا ببطء وبكثير من المعاناة. وهذا يشكل سبباً وافياً بالضرورة لأن تتطلب هذه التنمية الاهتمام الكامل وغير المجزّأ، وأن تحظى به.

الفصل الخامس

ديناميّة التنمية العربيّة بالاعتماد على النفس وآليتها

مقدمة

تناولت الفصول الثلاثة الأولى الأسئلة الثلاثة التالية: لماذا ننمي؟ لمصلحة من ننمي؟ أية تنمية نستهدف؟ وكان محور الاهتمام في طرح هذه الأسئلة الحاجة الملحّة للتنمية، والمستفيدين من التنمية بموجب نظام أولويات معين، ومحتوى ونوعية التنمية التي تعتبر قادرة على الاستجابة لحاجات الشرائح الاجتماعية التي تحتل رأس سلّم الأولويات بين جميع المستفيدين من عملية التنمية. وقادنا البحث إلى الاستنتاج بأن التنمية التي يتم الانطلاق لتحقيقها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس، كما حاولنا توصيفها في الفصل الثالث من الكتاب، تحتوي على المضمون والنوعية القادرين على الاتساق مع المواصفات التي جرى تطويرها خلال تفحصنا للسؤال الثالث.

وقد خصص الفصل الرابع، في ضوء الاستنتاج الذي توصلنا إليه، لاستقصاء فيما إذا كان تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس في الوطن العربي ممكناً، وخرجنا بجواب ايجابي ولكنه مثقل بالاشتراطات. أما سبب وجود الاشتراطات فيتصل تحديداً بقصور عامل القيادة حالياً عن مستوى المهمة الانمائية المطلوب: التوجه الخاطىء للقيادة، ضعف عزمها وثبات سعيها نحو الاعتماد على النفس، ضيق قاعدتها الاجتماعية والسياسية، وعدم لياقة الاطار الذي تنبثق منه وتعمل ضمنه. وهكذا يصبح من الضروري، في ضوء التقييم الذي قمنا به في الفصل السابق لمدى امكانية حدوث تنمية عربية بالاعتماد على النفس، مخاطبة السؤال الرابع الذي يتناوله الكتاب: كيف ننمي؟

إذا عبّرنا عن السؤال الأخير بشكل أكثر دقّة لأغراض الفصل الحالي، تصبح صيغته كالآتي: كيف يمكن القيام بتنمية معتمدة على النفس؟ وضمن أي اطار سياسي واجتماعي - اقتصادي ملائم للمجتمع العربي وظروفه وأوضاعه يمكن لمحاولة القيام بهذه التنمية أن

تتحرك، وباستخدام أية دينامية وأية آلية؟ ومع أن بعض الجوانب العامة للإجابة الممكنة عن عناصر هذه التساؤلات قد جرى مسّها أو التعرض لها أحياناً باقتضاب في الفصول السابقة، إلا أن الفصل الأخير الحالي مؤهل لمحاولة الاجابة بدرجة أوسع من الافاضة. والمحاولة ضرورية بسبب اتساع وعمق التحول السياسي والاجتماعي والبنيوي والاقتصادي الذي لا بد للعرب من أن يكونوا قادرين على إحداثه وراغبين في ذلك، إذا كان للسعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس أن يكون جاداً وبدرجة معقولة من امكانية النجاح.

ينبغي الاعتراف هنا بأن أي نوع من التنمية الصحيحة وذات المعنى تتم محاولة تحقيقه على يد القوى الاجتماعية العربية المتاحة المحتلة حالياً لمقاعد السلطة، لا يمكنه أن يرقى إلى مستوى ونوعية التنمية التي حاولت تقديم مواصفاتها في الفصول السابقة. فهذه القوى لا تقدر، وواضح أنها لا ترغب حتى إن كانت قادرة، على التصدّي للتحدي المطلوب، إذا حكمنا على أساس تمحور اهتمامها بذاتها الضيّقة وبسلطاتها وبضيق آفاقها ـ منْ سياسية واجتماعية واقتصادية ـ التي يقبع تحقيق آمال وطموحات الجماهير العربية سجيناً ضمنها منذ الاستقلال السياسي للأقطار العربية. وليست الاستثناءات لهذا التعميم المبني على ما شهدناه بين منتصف الخمسينات ومطلع السبعينات إلا جزئية وقليلة ومتباعدة وغير ثابتة. ونتيجة لذلك فإن أية توقعات زاهية بالنسبة إلى امكان تحقيق تنمية معتمدة على النفس في ظل الظروف السياسية والاجتماعية السائدة حالياً في مطلع التسعينات، لن تكون غير واقعية فحسب وإنما كذلك مغرقة في طوباويتها ومثاليتها. من هنا نرى أن إحداث تبدل اجتماعي واسع الأبعاد كيما لا تظل التنمية المعتمدة على النفس مجرد رياضة ذهنية ويظل احتمال ترجمتها إلى حقيقة ملموسة يشكل مهمة ملحّة وحرجة.

يتسلسل البحث اللاحق حول ثلاثة محاور في قسم خاص لكل منها، وهي تتناول على التوالي إطار التنمية المعتمدة على النفس، وديناميتها، وآليتها. على أن هذه المحاور وبؤر التركيز التي تمثلها تتطابق وتتداخل، كما أن مسارات التحليل الموجهة صوب المحاور تتفاعل ثم إن كلاً منها يعمل كمحدد لتحرك المحورين الآخرين. وهكذا، فإن فصل البحث إلى ثلاثة أقسام متتابعة تبرره اعتبارات عملية في الأساس، أي تيسير انطلاق التحليل والتحكم قدر الامكان بنتائجه.

الإطار السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي

من الضروري التعرف إلى هوية النظام أو النسق السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي الذي نراه إطاراً ملائماً للتحرك ضمنه نحو التنمية العربية بالاعتماد على النفس، لكي يمكن بفضل ذلك التعرف إلى الدينامية والآلية القادرتين على إطلاق التحرك نحو هذه التنمية وابقائه نشيطاً. أما الصلة بين النسق من جهة والدينامية والآلية من جهة أخرى فستصبح أكثر وضوحاً مع تقدم البحث.

إلا أن محاولة التعرّف إلى الإطار الملائم ينبغي ألّا تجري في صيغة تجريدية. فلا بد لها

من أن تأخذ بالحسبان الثقافة، والتوجه العام السائد[1]، والتجربة الماضية وكذلك التطلعات المستقبلية في المجتمع العربي. نحن ندرك أن ربط طبيعة النسق والاطار ومضمونها، بالظروف والعوامل الموضوعية الحاكمة حالياً في المجتمع - أي بالماضي، والمعطى الثقافي، والتطلعات والتوقعات المستقبلية - معناه تقييد النسق بشكل استباقي[2] بما يعطيه شكله الحالي ويجعله ما هو عليه. ولا ريب أن هذا يبدو وكأنه يتناقض مع الإلحاح بأن هناك حاجة لحدوث تبدل اجتماعي عميق وواسع الأبعاد إذا كان للسعي إلى التنمية المعتمدة على النفس أن ينطلق. غير أن من الممكن ازالة التناقض المذكور ما ان يتم الادراك بأن الأوضاع الحاكمة التي أشرنا إليها ليست سوى قاعدة انطلاق، وهكذا فالمطلوب هو هندسة تبدلات جوهرية في القاعدة إذا كان للنسق أن يصبح اطاراً مناسباً للتنمية بالاعتماد على النفس، وللتبدلات الأخرى الملحّة وذات الشأن في الاقتصاد والمجتمع والجسم السياسي أن تحدث.

لقد مرت الأقطار العربية بكثير من الاختبار بالنسبة إلى الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال العقود الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحصول على الاستقلال السياسي. وتُظهر الخريطة النسقية للمنطقة العربية طيفاً واسعاً من الخيارات بينها صيغ متطرفة من اقتصادات السوق التي تكاد تكون غير منضبطة أبداً، ورأسمالية الدولة المقيّدة بشدّة (والتي يشار إليها في حالات كثيرة خطأً، بالاشتراكية)، والماركسية، والديمقراطية الليبرالية البرلمانية، وأنظمة الحزب الواحد، والملكية المطلقة، والثيوقراطية (أو الأنظمة المبنية على أساس ديني)، والفوضى السياسية[3]، والحكم الفردي الشديد المركزي المغلف برداء جمهوري - هذا دون أن نذكر التحديث البدائي الذي يتصارع مع القبلية. ونعترف أن هذه التسميات لا تشكل زمراً تجوز مقارنة بعضها بالبعض الآخر؛ فبعضها يشير في الجوهر إلى السمات الاقتصادية المسيطرة في النسق، والبعض الآخر إلى السمات الاجتماعية والاقتصادية، كما تشير تسميات أخرى إلى السمات السياسية.

على أن ما يبرر تعداد جميع صور الأنساق المدرجة اسماؤها معاً هو على الأرجح أنها جميعاً في حالة تحوّل أو هي على حزام ناقل في عملية تحول أو تبدّل. ذلك أن المراقب يستطيع بحق أن يشكو من المبالغة في التجربة أو الاختبار النسقي، حتى لئن كان التبدل في الملامح ليس في الحقيقة أعمق من الجلد... وهكذا، فإن اقتصاد السوق الحر في كثير من الأقطار يتعايش مع قطاع عام كبير وقوي (رأسمالية الدولة)؛ والانتخابات البرلمانية تتعايش مع أنظمة الحزب الواحد والمرشح الواحد - بل مع حكم الفرد الأوتوقراطي؛ و«الطبقات الجديدة» وليدة الانقلابات تتقاسم الغنائم بعد فترة ملائمة من التكيف غير السهل مع الطبقات القديمة الراسخة. ثم إن هذه التناقضات ليست جامدة، لأن هناك حراكاً وتحركاً عبر الخطوط الاقتصادية الاجتماعية والسياسية خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً.

---

(١) بمعنى: The Mainstream Outlook.

(٢) بمعنى: Pre-Emptively.

(٣) بمعنى: Anarchy.

يمكن أن يشكل هذا كله ـ بل لعله على الأرجح يشكل دليلاً على الحيوية، والقبول بالتبدل، والحراك والدينامية. (إلا أن البعض قد ينسب الظاهرة التي نحن بصددها إلى السطحية في التفكير والزئبقية في الشخصية). وقد يبدو لأغراض بحثنا الحاضر أن الظاهرة قد تشير أيضاً إلى درجة من الانفتاح لمزيد من التبدل بعد، في بعض الاتجاهات الأوضح تحديداً. غير أنه، مهما كان تقييم مزايا أو عيوب «الفسيفساء أو الموزاييك النسقي» كما أشرنا إليه، فإنه يظهر كذلك بعض الصفات الأساسية المتماثلة أو المتشابهة الممتدة تحته عبر المناحي العامة السائدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي توجه الأقطار العربية، مما يجعل من الممكن أيضاً تبيّن ملامح عريضة تميز المنطقة العربية كوحدة. ونحن نعتبر أن هذا يبرر التعميم عن العرب، بالرغم من خصوصيات الأقطار المفردة التي يتوزع فيها المئتا وعشرون مليون عربي في شمال افريقيا وغرب آسيا.

ليس هذا المكان المناسب لتفحص الملامح العريضة المشتركة والخصوصيات. على أن من المفيد في سياق بحثنا حول الإطار الملائم للتنمية المعتمدة على النفس، أولاً أن نتعرف إلى الملامح الرئيسية الغالبة وأن نضع «جردة» لها، إذ هي تمتد وتتقاطع تحت الجوانب الكثيرة المتنوعة للأنساق القائمة. ذلك يعيننا في تقييم السبب المنطقي لتكوين وتوجه النسق الذي نراه مفضلاً كإطار للتنمية المرغوب فيها.

وهكذا أغامر فأقترح تسعة ملامح سائدة. وأعترف فوراً أن انتقاء هذه الملامح لم يتم بفضل بحث وعمل ميداني منظم قمت بهما شخصياً، وإنما بفضل المراقبة والمعايشة، واعتماد عدد من الدراسات الجادة، ووقائع كثير من الندوات، والاطلاع على بحوث ميدانية على مستوى علمي ومنهجي رفيع، والتغطية الصحافية، وكذلك بفضل مشاركتي الشخصية الواسعة في مؤتمرات وندوات وورش عمل عربية متعددة[4]. ويمتد بناء المصدر هذا عبر ثلاثة عقود، وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينات عندما أصبحت الاتصالات الفكرية في الساحة العربية كثيفة إلى حد بعيد ومتمحورة حول تفحص وبحث القضايا الثقافية والعلمية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١ ـ بعد قيامها بكثير من التجارب بأنساق (أو تفريعات وتنويعات نسقية) أخذت الأقطار

---

(٤) كثير من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وكثير من الندوات التي عقدها منذ تأسيسه في عام ١٩٧٦ هي ذات صلة وثيقة وشأن كبير في السياق الحالي. ومع أن اتحاد الاقتصاديين العرب ومقره بغداد، أقل نشاطاً بكثير من مركز دراسات الوحدة العربية، إلا أنه قدم أيضاً اسهامات مرموقة في فهم الاقتصاد العربي المعاصر. وكثير من بحوث ومنشورات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومقره الكويت (سواء ما أجراه مباشرة أو ما تم بدعم منه). ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومقرها الكويت، ومنتدى العالم الثالث، ومقره القاهرة، ومنتدى الفكر العربي، ومقره عمّان ـ تتصل مباشرة بالتعرف إلى الملامح المشتركة للمجتمع والاقتصاد العربيين واتجاهاتهما. على أن «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أشرنا إليه في هامش رقم (٥٩) في الفصل الرابع، يتضمن أدق وأغنى تفحص للمجتمع العربي ولاقتصاده ولجسمه السياسي، وأكثر الجهود شمولية في هذا المجال.

العربية تتحرك بعيداً عن التماهي، أو اعتماد «صيغ صافية» للتنظيم الاجتماعي (بما يتضمنه كذلك من جوانب اقتصادية وسياسية ـ أو «أنماط مثالية» حسب تعبير ڤيبر (Max Weber) وبموجب تحديده للمفهوم ـ بقطع النظر عن كون التماهي أو الاعتماد سطحياً أو هامشياً أو جزئياً). وقد اتجه التحرك صوب بعض التنويعات الرأسمالية، إلا في اليمن الجنوبي حيث يسيطر ميل واضح للماركسية. (إلا أن اصلاحات غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، والتحولات النسقية العميقة التالية في البلدان الأوروبية الأخرى الاشتراكية، ستترك آثارها دون ريب على ماركسية اليمن الجنوبي سريعاً).

٢ ـ الأكثرية الساحقة من أقطار المنطقة غارقة عميقاً في التبعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، ما عدا تبعية عدد قليل منها للاتحاد السوفياتي في مجال التسلح والدعم السياسي والدبلوماسي. وتتصل التبعية إلى ما هو أبعد من مجالي الاقتصاد والتقانة لتشمل التعليم العالي وأنماط الاستهلاك، والتوجه الثقافي. ولعل الجانب الأخير من التبعية هو أحد أسباب نمو الأصولية الدينية والتبشير بالعودة إلى التراث الثقافي الأصيل أو «الصافي» الاسلامي/ العربي. وتتصل أسباب أخرى بالتماهي السياسي الحالي مع البلدان الرأسمالية (أو الاشتراكية) القوية والميل إليها.

٣ ـ هناك تنوّع أوسع في أشكال الحكم العربية (ومصادر قوتها وشرعيتها) مما نراه في أشكال التنظيم الاقتصادي (بمعنى البنى الاقتصادية). إلا أن جميع الحكومات هي ذات قاعدة نخبوية ضيقة إلى حد ملموس، بالرغم من دخول أعداد ذات شأن من رجال الطبقة الوسطى (ولكن عدد قليل جداً من النساء) في دائرة السلطة ذات الامتياز. وتمكن مشاهدة النخبوية بقطع النظر عن قِدم أو حداثة تكوّن وتبلور مصدر القوة، وعما إذا ارتكزت المكانة النخبوية على قاعدة الاستيلاء العسكري على السلطة، أو التراتبية العشائرية، أو الملكية الراسخة، أو البروز الحزبي، أو السيطرة البرجوازية، أو إعادة النسب مباشرة إلى أسرة النبي محمد رسول الاسلام. فجميع هذه المصادر تشاهد في الخريطة السياسية العربية.

٤ ـ شهد الوطن العربي حراكاً اقتصادياً واجتماعياً مرموقاً، أساساً بفضل ثلاثة عوامل: التعليم الشامل لجميع الفئات؛ الجهود التنموية النشيطة (حتى مع كونها في أحيان كثيرة ذات توجّه غير سليم) بما تقترن الجهود به من فرص اقتصادية واجتماعية؛ والخدمة العسكرية الالزامية في معظم الأقطار تقريباً. ويشاهد الحراك في ما بين الطبقات والشرائح والقطاعات، وداخلها. وحتى إن كانت القوة السياسية والنفوذ الاجتماعي والبروز في مسرح الحياة عامة لم تقترن بداية بالقوة الاقتصادية، فإنها تنتهي عادة بالسماح لأقلية في كل قطر بامتلاك قوة اقتصادية هائلة إلى جانب مصادر القوة الأخرى أو تجلياتها. على أن الثروة، من الناحية الأخرى، لا تؤدي في النهاية بالضرورة إلى القوة السياسية لأولئك الذين يختارون، أو يُفرض عليهم أن يظلوا خارج الحلقة المحظية التي يتمتع «بعضويتها» الأقوياء سياسياً سواء أكانوا نخباً حزبية أو قياديين في المؤسسة العسكرية أو أعضاء عائلات ملكية حاكمة.

٥ ـ هناك اليوم أعداد ضخمة من الرجال والنساء المتعلمين من أفراد الطبقتين الوسطى

والدنيا، ممن هم خارج حلقة القوة والنفوذ السياسيين، مع أن الكثيرين منهم مسيّسون. وهم يشكلون مخزوناً من القوة الاحتمالية الهائلة، عندما تصبح المشاركة السياسية ذات القاعدة البشرية العريضة ممكنة عبر التمتع بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية، وتحقق قدر وافر من العدالة الاجتماعية بفضل سياسات توزيع أفضل وتوفر فرص اقتصادية واجتماعية أوسع.

٦ ـ إلا أن حصول «مخزون القوة الاحتمالية» الذي أشرنا إليه يجري اجهاض قوته بشكل عام عن طريق الكبت الواسع النطاق الذي تمارسه القيادات السياسية ذات القاعدة الضيقة، وقيام جميع الأنظمة السياسية بحرمان المواطنين من الديمقراطية الحقيقية والحريات والحقوق الأساسية، وفي كثير من الحالات من نصيب وافٍ من العدالة الاجتماعية. أما الكبت فيسمح به وجود أجهزة أمن داخلي كبيرة ووافية التجهيز منذ سنوات طويلة في جميع الأقطار. ثم إن ولاءها للسلطة مضمون بفضل ما يحصل عليه أفرادها من هبات ووسائل ارضاء اقتصادية وسياسية سخية.

٧ ـ تفسر النقطتان اللتان تضمنتها الفقرتان السابقتان التوق الواضح للديمقراطية الذي يتّسع بسرعة في جميع الأقطار العربية ويسمع صوته في جميع الأقطار التي يتاح فيها التعبير عن ذلك التوق. ثم إنه لا يقتصر على المفكرين مع أنهم يشكلون «رأس الحربة» في المناداة بالديمقراطية عبر ما يكتبون. ويشترك في التعبير عن التوق كذلك الصحفيون وكتّاب الافتتاحيات ممن يتمتعون بالشجاعة والبصيرة النافذة. ويستدل أيضاً على انتشار الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان بشكل عام من أنه أصبح محوراً متكرراً حتى في الأحاديث العامة في الأندية كما في خطب المساجد. ومنذ حوالى عقد من السنين بدأ الوطن العربي يشهد ظاهرة بارزة: هي أن جميع الندوات والمؤتمرات (غير الرسمية!) تقريباً، سواء دارت حول قضايا في نطاق العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، التاريخ أو الفنون، تعبر عن الحاجة للديمقراطية وحقوق الانسان كأولوية عليا للفرد والمجتمع. وفي حين لم تبدِ القيادات السياسية بعد اهتماماً واستجابة ايجابية تتناسب مع التوق المتزايد قوة للديمقراطية وحقوق الانسان والضغط من أجلهما، فإنها لا تستطيع أن «تتمتع» طويلاً بمناعة تجاه إلحاح الضغط. وحتى الآن، لا تزال المطالبة بالديمقراطية محتواة باستخدام مزيج من كثير من الكبت مع بعض من الترضية ـ وذلك نوع من «سياسة العصا والجزرة»[٥] ـ مع ظهور بعض البوادر المحدودة للتجاوب الجزئي مع المطالبة.

٨ ـ إلى جانب المطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات، هناك مطالبة قوية وإن تكن لا تحظى إلا بتعبير محدود، لصيغة ما من الوحدة العربية ـ وهي توصف عادة كصيغة فدرالية أو على الأقل كونفدرالية من قبل المفكرين الأكثر إفصاحاً. فهؤلاء يدعون إلى الوحدة

---

(٥) على أن «إزهار الديمقراطية» في مجموعة أو منظومة الدول الاشتراكية، بدءاً بعمليتي «الانفتاح» (Glasnost) و «إعادة الهيكلة» (Perestroika) في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥، وانتهاءً بالاصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة النطاق في بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية في أواخر عام ١٩٨٩، جعلت عملية التغيير الديمقراطي في الوطن العربي تبدو باهتة ومترددة بالمقارنة.

على اعتبار أنها تقدر على تمكين المجتمع العربي من الخلاص من كثير من علله الخطيرة التي يعانيها[٦]. وهنا أيضاً، يشار إلى المدى المحدود جداً من المشاركة السياسية على أنه السبب في عدم الافصاح بقوة عن التوق الداخلي للوحدة، بصوت مسموع وإلحاح وعلى نطاق واسع بما يكفي للتأثير في السياسات الرسمية وسلوك القادة السياسيين. على أنه يتوجب الاعتراف هنا بأن مصطلح «الوحدة» يستخدم في السياق الحالي كتعبير شمولي غير محدد عن المطالبة بتعاون وتقارب وتجمع عربي أوثق بكثير مما نراه الآن بين الشعوب والأقطار العربية، ومن أجل التنسيق والتكامل المتسع في مجالات العمل الاقتصادية والسياسية، ومن أجل الاندماج، أو الوحدة كهدف نهائي.

إلّا أن الوحدة التي تمثل قمة الطموح يبدو تحقيقها صعباً للغاية بشكل متزايد. كما يبدو أنها تحتاج عملياً إلى مسيرة متدرجة عبر سنوات عدة بدءاً بالتعاون الفعّال وتوسيع القطاع العربي المشترك (في مجالات السياسة والأمن الخارجي والاقتصاد)، قبل أن يكون السعي إلى الوحدة الفدرالية ممكناً. بعبارة أخرى، تتميز المرحلة الراهنة بالمطالبة بالوحدة بشكل أكثر واقعية بكثير مما كان عليه الحال في الخمسينات عندما دخلت مصر وسوريا في وحدة اندماجية في شباط/ فبراير ١٩٥٨ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

هناك ادراك أكبر بكثير الآن بأن الوحدة ينبغي أن تنمو من القاعدة إلى أعلى في مجال الاقتصاد عبر برامج ومشروعات مشتركة أكثر عدداً ونشاطاً بكثير؛ وتدفق موارد مالية ذات شأن عبر الحدود القطرية للتثمير الانمائي؛ وتكثيف العمل العربي المشترك في جميع مجالات الحياة الهامة. ولم يعد الداعون إلى الوحدة يعتبرون وجود قيادة ذات شعبية و«كاريزما»، مثل عبد الناصر، ضماناً كافياً لدخول الأقطار العربية في ترتيبات وحدوية ملزمة ومتصلة. فهناك حاجة لما هو أكثر بكثير مما يتوفر من مؤسسات، ودورة حياة عربية أكثر غنى وتنوعاً وفوق هذا كله من إدراك أكثر وضوحاً لدى جميع المعنيين بأن التفتت السياسي يسبب من الخطر والأذى للدول بمفردها ما توفره الوحدة من مكاسب وضمان للدول بمفردها.

٩ ـ مع أن هناك نواة صغيرة وإنما ملتزمة بقوة بالاشتراكية في معظم الأقطار العربية، بينما قطر واحد تبنّى رسمياً نسقاً اجتماعياً ماركسياً، فإن القومية هي الايديولوجيا الأكثر وجوداً في الوطن العربي. فمع أن الولاء القطري أو الوطني شديد الوضوح، وهناك مؤشرات على

---

(٦) من أجل دراسة حول المواقف من قضية الوحدة العربية مستندة إلى استجواب ميداني واسع النطاق في عشرة أقطار عربية، انظر: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١). انظر أيضاً المجلدين المشار إليهما في هامش رقم (٥٩) في الفصل الرابع، وهما: سعد الدين ابراهيم، محرّر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وخير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

تـزايده بعـد انتهاء عقـد النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، إلا أن هناك أيضـاً نسبة مـرتفعة ـ يقـدرها بعض المحللين على أنها تشكل الأكثرية ـ من العرب المسيَّسين الذين يمنحون ولاءهم للقـومية العربية التي تجعل من الأمة العربية بأكملها هدف تركيزها.

باختصار، فإن القومية هي الايديولوجيا المسيطرة، بـالرغم من أن المضمـون المنسوب إليها يتباين بين مدرسة فكرية وأخرى. فلا يطلب جميع العرب القوميين نفس الأغـراض من مفهـومهم للقومية: بعضهم يعتقد أنها لا تكـون جـديـرة بـالسعي والنضـال إلا إذا اقـترنت بالحريات الأساسية والديمقراطية وحقوق الانسان؛ وآخرون يودون أن يشهدوا القومية العربية مجسَّدة في وحدة عربية حتى إذا كان النسق الاجتماعي في ظل الوحدة قاسياً بل كابتاً.

عـلى أن هناك مؤشرات بـأن معظم العـرب القوميـين على الأرجـح يقولـون بعد ايـلاء الموضوع التبصّر الجاد بأن الوحدة العـربية كتجسيـد للقوميـة العربيـة تفقد قيمتهـا ما لم يكن النسق الاجتـماعي القائم فيهـا تقدميـاً، تتم فيه المشـاركة السيـاسية، يحـترم حقوق الانسـان وحرياته، يعنى بشكل ملموس بمتطلبات العدالة الاجتماعية، ويكـون ذا توجه انمائي بشكل واضح.

* * *

هذه هي قراءتي للخريطة الاجتماعية ـ الاقتصادية بملامحها وخطوطها الغالبة في المجتمع العـربي اليوم. ومهـما كانت التـوقعات للمستقبـل البعيد فـإن الحقيقـة بـالنسبـة إلى الحـاضر والمستقبل القريب تظل بأن ما يرجح أن يكون مرغوباً فيه ومنشوداً لدى معظم عناصر شبكـة القيادة، ولدى الكثير من المفكرين والمـواطنين المتعلمـين المعنيين بـالشأن السيـاسي، هو نسق يـرتكز إلى الفكـرة القوميـة، غير أن فـريقي العناصر المختلفـة في شبكة القيـادة والانتلجنسيا ينفصلان عندما يبلغان نقطة تعريف مضمون هذا النسق.

وبموجب قراءتي، فإن المضمون الذي يرضي متطلبات السعي إلى التنمية بالاعتـماد على النفس، ويسهم في تجدد المجتمع العربي في جوانب حياته المتعددة، لا بد له لكي يفي بذلك من أن يحتوي على صفات معينة اعتبرها جوهرية وملزمة. فالتوجه الوطني والقـومي ينبغي أن يكون تقدمياً، بمعنى أن القومية ينبغي أن تكون داعمـة للنضال من أجـل التحريـر والعدالـة الاجتـماعية؛ وأن تحـترم حقوق الانسـان وحريـاته وتتيـح مشاركـة سيـاسيـة واسعـة صـادقـة للجماهير؛ وأن تحفز الشعب على حماية الـتراب القومي من الاعتـداء والاغتصاب الخـارجي، وعلى تحرير ما جرى اغتصابه منه؛ وأن تكون قوة في النضال من أجل تحرير الاقتصاد وكذلك المجتمع والجسم السياسي من التبعية للخارج بالسرعة الممكنة وإلى المدى الممكن، وبالتالي أن تتبنى اسـتراتيجية الاعتـماد على النفس في التنميـة؛ وأن تعنى بتصميم وصيانـة اقتصاد تكـون قاعدة ملكية وسائل الانتاج فيه واسعة، وتشمل قطاعاً عاماً قويـاً حيث يتضح وجـوب ذلك إلى جانب قطاع خاص كبير ونشيط وقـطاع تعاوني متنـوع الاختصاصـات ـ وذلك ضمن نمط مستقر لتقسيم العمل أو الأدوار، لا يُصار إلى اللعب به بشكل اعتباطي أو تعسفي تبديلاً غير مـبرر وغير مسؤول. وفـوق ذلك كله، ينبغي أن يسمـح النسق السياسي ـ الاجتـماعي الـذي

يصار إلى تبنيه بتبدل الحكومات استجابة للإرادة الشعبية بشكل منـظم وسلمي وضمن حدود الشرعية، شريطة أن تكون هذه مدعومة بالعدالة وحقوق الانسان، وأن يوفر الآليـات وصيغ العمل اللازمة لمساءلة القيادة السياسية والادارة الحكومية.

ليس من الضروري أن نقـدم، بمنهجية متشـددة وبإطـالة، المـواصفـات التي ينبغي ألّا تتوفر في النسق المـلائم للتنمية بـالاعتماد عـلى النفس، منطلقـين من الملامـح العامـة الغالبـة للمجتمع العربي اليـوم، وقدرة هـذا المجتمع المحـدودة على قبـول التبدل العميق خـلال فترة قصيرة أو متوسطة. باختصار، ينبغي ألا يجسّد النسق اقتصاد سوق يتمتع بحريـة منفلتة غـير محدودة بالنسبة إلى الصناعات والأنشطة الحيوية والاستراتيجية، حيث تقرر «قوانـين» العرض والـطلب منفردة مـا يتم انتاجـه، والمستهدف من الانتـاج، ومستوى عـائد عـوامل الانتـاج، والسياسة التسعيرية، وقضايا وقرارات اقتصادية مركزية أخرى.

آمل ألا تفهم العبارات السابقة أنه يجب اعتباطياً وتعسفياً تجاهل وانتهـاك ما تـوصي به أو توجبه حركة العرض والطلب. إنما هي تعني ألّا تكون توقعات وحـوافز الـربحية المقـرِّر أو المحدِّد الوحيد لما ينتج، وألا يكون الطلب الفعال المحدد الوحيد لتوجـه ما يضعـه الانتاج في السـوق من سلع وخدمـات؛ بعبارة أخـرى، ينبغي كذلـك أن تؤخذ الاعتبـارات الاجتماعيـة بالحسبان في تكوين محتوى سلة الانتاج من أجل تلبية الحاجات الأساسيـة الانسانيـة للشرائح الاجتماعية الفقيرة والقليلة النفوذ. ثم إن السعي إلى الاعتـماد على النفس والاهتـمام به ينبغي أن يمتد إلى سائر السياسات من اقتصادية واجتماعية وسياسية. بهذا فقط يتوفر للمجتمع تمازج أمثل من الاهتمامات بما توجبه الحاجات الاجتماعية، والمردود العادل، وارضاء مبادىء ومعايير الكرامة الانسانية وتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطن.

يـدّعي الكاتب الحـالي أنه لا النـظام الرأسـمالي «الصافي» ـ أي حسبما ترسم خـطوطه وتعرِّف مضمونه الأدبيات ذات الاختصاص بما تأتي به حول المبادرة الحرة، والمنافسـة الكاملة وما إلى ذلك ـ ولا النظام الماركسي «الصافي» ـ أيضاً بما تأتي بـه الأدبيات المختصـة بالمـاركسية الأصيلة ـ يستطيع أن يفي بالمواصفـات الواردة في الفقـرة السابقـة أو يتماهى معهـا في السياق العربي. إن ارضاء المواصفات يتطلب درجة معقولة من الخـروج عن التوجـه الحالي وعن نمط الأولـويات وطـرق الحياة السـائدة: درجـة لا تتعدى بكثـير قدرة المجتمـع على تقبـل التغيـير والتحول. فمن يطلبـون أو يسعون إلى تغيـير أو تحوّل جـذري أو ثوري في مـدى زمني قصير جداً كثيراً ما يفترضون في وعيهم (صراحة أو ضمناً) أو في لا وعيهم أن المواطنين بشكل عـام لديهم رغبة تعادل رغبتهم هم في التغيير الجذري ونفس القدرة على استيعابه. إن تعاطي مثل هذا النوع من الاسقـاط أو التمديد باطمئنـان ممارسـة خطرة، لأنها تنتهـك موجبـات الحقيقة والواقعية معـاً، ولا تؤدي إلا إلى الضيق، والبلبلة، وربما إلى العنف ـ ولكن دومـاً إلى إحباط الآمال والتوقعات المفرطة.

عـلى أنني وقد حـذرت من الخطر في وصفـة الجرعـة الكبيرة جـداً من التغيير الجـذري الشامل الذي لا يمكن تحمله بثبات إذا «قدّمت» الجرعة خلال فـترة زمنية قصـيرة، أسارع إلى

أن أبينّ لماذا تعجز كل من الرأسمالية بصيغتها «الصافية» والماركسية بصيغتها «الصافية» كذلك عن توفير الأغراض المرغوب فيها مما سبق ذكره في الفقرات القليلة السابقة. وذلك لأن سيطرة القطاع الخاص في الاقتصاد بشكل كاسح وضمن إطار اجتماعي وقانوني مصمم أساساً ليخدم ذلك القطاع - إذ هو (أي القطاع) يخضع بشكل شبه كامل لدافع الربحية ويتجاهل بشكل مفرط الخير الاجتماعي - لا تمكن المجتمع المعني من أن يتجه إلى التنمية بالاعتماد على النفس، أو من تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن الاشتراكية «الصافية»، بدورها، من شأنها أن تخنق مبادرة القطاع الخاص وديناميته، وكذلك أن تقنّن بشكل حاد المشاركة السياسية والحقوق والحريات الأساسية للجماهير مع أنها - ونعترف بذلك - توفر قدراً مرموقاً من عدالة التوزيع والخدمات العامة المدعومة بالأسعار.

لا ريب أن هذا التقييم للنظامين اللذين وضعناهما وجهاً لوجه مفرط في الايجاز بحيث أنه لا يتضمن إلا الأساسيات الجوهرية وبشكل مكثّف. كذلك أعترف أن لا الرأسمالية ولا الماركسية تمارَس أو تطبَّق اليوم بشكلها «الصافي»، أو بموجب مواصفاتها «كنمط مثالي» (بالمعنى الذي نجده عند ڤيبر Weber). إلا أن التعديلات التي أدخلت (أو دخلت) في النصف قرن الماضي على النظام الرأسمالي - المنافع الاجتماعية، وولوج الحكومات بشكل أوسع ليس في مجال صياغة السياسات الاقتصادية وتطبيقها فحسب، ولا إلى قشد قسم من تراكم الأرباح الضخمة فحسب، وإنما كذلك في مجال النشاط الاقتصادي عبر آلية القطاع العام، هذا إذا اقتصرنا على عدد محدود من الأدلة - لا تزال (أي التعديلات) تقصر عمّا هو مطلوب ومتوقع في السياق الحالي من نسق قومي - تقدمي مكيّف ليخدم السعي نحو التنمية بالاعتماد على النفس بالمزايا والمواصفات، وبالأهداف والمحتوى التي ننسبها إليها في هذا الكتاب. وبالمقابل، فإن التعديلات التي يجري إدخالها في الصين ولكن إلى مدى أبعد في الاتحاد السوفياتي[٧] بالنسبة إلى توسيع دور القطاع الخاص، أو للجوء إلى الربحية كمؤشر على مستوى الأداء الاقتصادي، أو أيضاً بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي لتمتع الشعب بقدر أوسع بكثير من المشاركة السياسية ومن الحقوق والحريات الأساسية عما قبل - لم تذهب بعد بعيداً بحيث يستطيع المراقب المحلل أن يرضى بشكل كامل بما تحمله من دلالات.

وعلى مستوى آخر في البحث، يعكس الاطار المقترح تركيزاً على تعدد حلقات موقع صنع القرار، بمعنى أن صنع القرار لا يتم فقط في الحلقة العليا للقيادة - أي قيادة كانت. والاطار الملائم إذن يجب أن يأخذ بالحسبان مصلحة الشعب واحتياجاته ومطالبه على مستوى القاعدة العريضة: في القرى البعيدة كما في القريبة من العاصمة، في الريف كما في المدن والمراكز الحضرية، ضمن التجمعات الصغيرة للحرفيين أو العمال أو الكتبة في الوظائف العامة أو الخاصة كما في تجمعات رجال الأعمال ذات النفوذ والقوة أو في اتحادات النقابات العمالية والتكتلات والمؤسسات النافذة من اقتصادية وسواها. باختصار، يتوجب أن تتمكن

---

(٧) نذكّر القارىء أن مخطوطة هذا الكتاب الأصلية (وكانت بالانكليزية) قد سلمت إلى الناشر في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، أي قبل «الانهيار الكبير» للنظام المسيطر في الاتحاد السوفياتي وقبل تفتت الاتحاد نفسه.

المجموعات المحلية وتلك القائمة في المناطق من المشاركة مع نظيرتها على المستوى الوطني في ممارسة حقها وواجبها في تكوين القرارات والضغوط للحصول على حصة عادلة في اتخاذ القرار.

بديهي أن النسق القومي ـ التقدمي المقترح في هذا القسم من الفصل على أنه يمثل صيغة مثلى لأوضاع المجتمع العربي، ليس قائماً اليوم، بل ولا هو قيد التكوين، ولا يعدو بعد أن يكون محط أمل وتوقع. ولذلك لا نستطيع أن نذهب بعيداً في امتداحه أو الادعاء بأنه يمتلك فضيلة أو تميزاً خاصاً، ما دمنا لم ندلّل بعد على إمكانية تكوينه والحفاظ عليه. وهكذا سنحاول في القسمين التاليين من الفصل أن نبين فيما إذا كان يجوز لنا واقعياً أن نستبشر بكون النسق يمتلك الدينامية والآلية اللتين تستطيعان جعله يصبح حقيقة في المجتمع العربي والحياة العربية.

دينامية التنمية العربية بالاعتماد على النفس

ماذا تكون إذن تلك الدينامية التي نستطيع، بحق، أن نتوقع بفضلها أن يتحرك المجتمع نحو التنمية بالاعتماد على النفس؟ إن من الطبيعي أن يسعى بعض الأقطار العربية بمفرده، بفضل حجمه الكبير ومعطياته الوافرة وتنوع قاعدة موارده الطبيعية وملاءمة قواه العاملة ورأس المال المتاح له، أن يهدف في الظروف العادية إلى تحقيق قدر محدود من الاعتماد على النفس. ويمكن لبعض الأقطار التي اعتبرتها في ما سبق «نواة الاعتماد على النفس» ـ أي مصر والسعودية والعراق وسوريا والأردن ولبنان في المشرق، والجزائر في المغرب ـ أن تقوم بالمحاولة على الأقل في حدود ما يمكن تخيله. بل إن مصر والجزائر، وإلى مدى أقل العراق وسوريا، سعت إلى الاعتماد على النفس بين منتصف الخمسينات والسبعينات، لكنها بدّلت مسارها لأسباب داخلية وخارجية. وقد أظهر تقييمي في الفصل السابق، عدم قدرة أي من الأقطار العربية بمفرده، مهما كانت موارده ومعطياته، على السعي إلى الاعتماد على النفس وبلوغ قدر مرضٍ من النجاح. إذن، فالقضية المطروحة الآن هي التعرف إلى دينامية الاعتماد على النفس على مستوى القطر بمفرده كنقطة انطلاق، مهما كانت محصلة العملية جزئية أو هامشية، ثم التقدم للتعرف إلى الدينامية لدى أقطار المشرق التي عددناها قبلاً على أنها الأكثر تمتعاً بالموارد والمعطيات، وأخيراً إلى الدينامية على المستوى القومي بأكمله وهو المجال الأكثر وعداً.

يبدو جائزاً أن نعتبر أن الدينامية تتولّد من مكونين أساسيين: هما الرؤية أو المنظور، والفعل. وأسارع إلى القول إن القيام بهذا التصنيف هو لغرض التوضيح ولتثبيت التمايز المفهومي من أجل تيسير التحليل. وهذا الاستدراك ضروري بما أن المكونين ليسا منفصلين وإنما متصلان، يؤثر أحدهما في الآخر ويتفاعل معه في عملية جدلية نشيطة. وبفضل هذه العملية يثري أحدهما الآخر، فتكون نتيجة التأثير المتبادل والتفاعل اشتداد وضوح المنظور أو الرؤية من ناحية، وسلامة الفعل وتوجهه وفاعليته من ناحية أخرى.

يتشكل المنظور أولاً من قدرة «قوى التغيير» أو «عوامل التغيير» في المجتمع (وسأقوم بتعريفها في القسم التالي بما أنها جزء من آلية الاعتماد على النفس)، على ادراك طبيعة الاشكالية التي يجابهها المجتمع العربي إذا ما هو عمل من أجل تنمية حقيقية، منطلقاً من الرغبة في تحرير نفسه من قبضة التنمية المشوهة والتابعة. وينبغي أن تمتلك مثل هذا الادراك القوى التي تشكل معاً آلية التنمية، وأن تنشره على أوسع نطاق ممكن بين المواطنين لكي يعوا حقيقة أن التنمية المدّعاة حالياً هي مشوّهة وتابعة، وأنها بخيلة في مردودها مجحفة في توزيعه بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وبمقدور منطق الادراك المعني أن يظهر لقوى التغيير - ومنها للمواطنين بشكل أعم - أن التنمية المشوهة والتابعة لا تؤدي إلا إلى فشل المجتمع العربي في النهوض للتصدي لمختلف التحديات التي تجابهه اليوم، من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

يتشكل المنظور، ثانياً، من الدعوة إلى «ادراك مضاد» والعمل على نشره: وهو أن التنمية بالاعتماد على النفس هي العلاج المضاد للتشوّه والتبعية، وأنها تحظى بمصداقية، لأنه يمكن التدليل على امكان حدوثها في الوطن العربي. وهذا العنصر الثاني يأتي نتيجة للعنصر الأول. على أن الاثنين يتطلبان قدراً واسعاً من اعادة التثقيف الاجتماعي، بقطع النظر عن مستوى التعليم النظامي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، أو مدى رخائها، أو درجة تسيّسها.

وثمة عنصر ثالث، وتوفره هو بالتأكيد الأكثر صعوبة والأكثر انطواء على مجازفة بالنسبة إلى قوى التغيير. إنه قدرة هذه القوى على صياغة وبلورة فلسفة ومسار عمل لتحرير المجتمع من الترهّل والتبعية وسوء التوجه، كيما يستطيع أن يقاوم حالة التبعية ويناضل لكي يخرج من اسارها. وتكون المهمة في هذا السياق بالغة الصعوبة لأنها تعني مقاومة القوى والمصالح، من داخلية وخارجية، التي تستفيد من استمرار وترسّخ التبعية.

هنا يأتي دور المكوّن أو العنصر الثاني في الدينامية: الفعل. وهو يستدعي بالضرورة صياغة موقف وطني (وقومي) سياسي من أجل الاستجابة لتحدي الوضع الحاضر، وكذلك صياغة السياسات والاستراتيجيات ثم البرامج اللازمة؛ وكذلك يتطلب إقامة المؤسسات وتطوير صيغ العمل، الضرورية كلها، متضافرة ومتفاعلة، من أجل الاستجابة الصحيحة لتحدي التنمية المشوهة والتابعة، وانطلاق السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. ويتوقع أن تشتد قوة المكون الثاني، أي الفعل، تحت ضغط انطلاق الفعل بالذات. وإذ يزداد الفعل نشاطاً يصبح أكثر حاجة إلى الجهد والنضال والتضحية، إذا كان له أن يصبح مؤثراً وذا فاعلية تصحيحية طويلة المدى.

لعل العلاقة والتفاعل بين المنظور (أو النظرية) والفعل (أو التجربة)[8] قد اتضحت بعد

(٨) المصطلح الانكليزي للتفاعل والتغذية العكسية بين المنظور أو النظرية، والفعل أو التجربة، هو Praxis. ولم أجد ترجمة مرضية له.

ما مر من بحث في القسم الحالي. ولعله أيضاً أصبح جلياً أن الجزءين الأولين من المنظور، أي المكوّن الأول في الدينامية، يظلان بالتأكيد عاجزين وحدهما عن اطلاق عملية التحوّل الضروري في المجتمع، ما لم يقترنا بالمكوّن الثاني الذي أسميناه «الفعل» والنضال، من خلال أقنية عمل منظمة كالأحزاب والاتحادات والنقابات والتجمعات الأخرى القادرة على تقنية العمل وجعله أكثر فاعلية واستمرارية، وأكثر تماسكاً وتناسقاً. إلا أنه مع ذلك لا يجوز التقليل من أهمية الدور الحرج لعنصري الادراك والادراك المضاد اللذين سبقت الاشارة إليهما. وفي هذا الصدد نبين أننا نعتقد أن هناك الكثيرين من المفكرين والمتعلمين المسيّسين، وبعض العناصر القيادية من سياسية ونقابية، ممن يعترفون بالخطر المخيف المحيق بالمجتمع العربي من جراء تآكل العزم والارادة الوطنية، والتبعية الشديدة للقوى الخارجية المقرونة بالترهل تجاهها، في كثير من جوانب الحياة، واللامبالاة في وجه التهديد الخارجي لتراب الوطن ومصالحه، والاغتراب الثقافي.

على أن ما ننسبه إلى بعض القياديين من وعي الأخطار التي تحيق بالمجتمع العربي وتشكل مواطن ضعف فيه، ينبغي تعميمه بشكل أوسع بحيث تكون الأخطار واضحة كل الوضوح لدى العناصر السياسية في شبكة القيادة التي لا تزال أقل وعياً بالأخطار من العناصر الفكرية والنفر المحدود من القياديين السياسيين والنقابيين كما أشرنا لتوّنا في هذه الفقرة ـ أو هي أقل اهتماماً بالتحرك بشكل يتسق مع ادراكها خطورة الوضع العربي. فالإدراك الوافي شرط للوصول إلى تقدير واضح لحراجة استهداف استقلالية صنع القرار إلى المدى الممكن والمعقول، وللعناية بالحاجات الأساسية للمواطنين، وللوعي بالضرورة الضاغطة لتحقيق الانسجام بين البيئة المادية (الطبيعية) والاجتماعية، ولإدراك الحاجة الملحّة للسعي إلى تحقيق تنمية محفزة ومدفوعة من الداخل ومتوجهة صوب الداخل. غير أن مهمة استيعاب جميع جوانب الادراك التي عددناها ضخمة ومرهقة. ثم إن قيم هذا الادراك ودلالاته تحتاج إلى أن «تُستوعب داخلياً» من قبل القوى الاجتماعية التي تشكل آلية التنمية المعتمدة على النفس، وإلى المدى الممكن من قبل المجتمع بأسره.

حتى الآن كان تركيزي على دينامية التنمية المعتمدة على النفس كما يمكن لها أن تتفتح على مستوى الأقطار العربية كل بمفرده. إلا أننا نرى أن مكوّني الدينامية نفسهما (أي النظرية أو المنظور، والفعل) يتميزان بنفس الأهمية في أية محاولة تقوم بها الأقطار العربية المختلفة ومؤسساتها وقياداتها ذات التوجه صوب الاندماج، في الدعوة إلى التنمية المعتمدة على النفس ضمن المنطقة العربية ككل. أما التمييز بين ما ينطبق على الأقطار منفردة وما ينطبق على المنطقة بأكملها كوحدة (أو على مجموعات أقطار ضمنها كالمشرق العربي مثلاً) فإنه يصبح أكثر وضوحاً أثناء بحثنا آلية التنمية، كما سنرى لاحقاً.

وفي الحقيقة، فإننا نستطيع أن نحاجّ بأن ما يضير الأقطار أو المجتمعات العربية منفردة أو ينطوي على خطر يتهددها، يكون بالأولى أكثر ضرراً وخطراً لاقتصادات ومجتمعات الوطن العربي في مجموعها. وذلك لأنه يتوقع أن يُعنى كل من الأقطار بمفرده بمصالحه الذاتية باهتمام

وجد أكثر مما يفعل بالنسبة إلى وحدة لا تزال فكرة تجريدية تضم الأقطار جميعها معاً وينظر إليها «المؤمنون» بالقومية والوحدة العربية على أنها تشكل اقتصاداً واحداً ومجتمعاً واحداً. ففي أحسن الحالات يمكن اعتبار المنطقة اقتصاداً ومجتمعاً واحداً في حالة صيرورة، أو في حالة اعادة الصيرورة إذا أخذنا العمق التاريخي بالاعتبار. ففي تلك الحالة يصبح متوجباً بالأولى على أدوات أو عوامل التغيير التي أشرنا إليها قبلاً ـ خاصة تلك ذات التوجه والالتزام القومي ـ أن تبذل مزيداً من الجهد ومن محاولة الاقناع مما تحتاج إليه في الدعوة إلى التنمية بالاعتماد على النفس داخل أقطارها كل بمفرده.

لعل مفتاح النجاح في دعوة كهذه تستهدف الوطن العربي بأكمله هو قدرة الانتلجنسيا (وهي مجموعة المفكرين الذين يمتلكون الحافز للمبادرة السياسية) بين العرب القوميين في مختلف جوانب الحياة على حمل الرسالة وايصالها بقوة ووضوح، القائلة بأن الأقطار منفردة سينالها الأذى والخسران إذا تجاهلت ضرورة والحاح الاعتماد على النفس على المستوى القومي، وأنها ستكون المستفيدة إذا التزمت بنشاط بالاعتماد الجماعي (القومي) على النفس. بعبارة أخرى، ليس الاهتمام بالمصالح القومية عبئاً على الأقطار المنفردة، أو معروفاً يطلب منها اسداؤه لمجموعة الأقطار المكوّنة للوطن العربي، دون أن ينالها خير منه. ففي الواقع، يمكن تثبيت الدعوى المعاكسة: أي أن الأقطار العربية تعجز بمفردها عن مقاومة التبعية، كما تعجز بمفردها عن الاعتماد على النفس، مهما أتيح لأي منها من معطيات وموارد.

من المفيد، قبل انتقالي إلى بحث آلية التنمية بالاعتماد على النفس، أن أشير إلى عامل أخذ بالتطور والتبلور في السنوات الأخيرة، وهو يستطيع أن يعزز قوة دينامية الاعتماد على النفس على المستوى الجماعي أو القومي. أعني به تجربة الوطن العربي في أوائل السبعينات وحلول عقد النفط، بما رافق هذا الأخير من سعة مالية حصلت عليها أقطار متعددة. فمع أن المنطقة العربية تمر حالياً بانتكاسة وانعكاس في اتجاه التجربة منذ أوائل الثمانينات (إن لم نقل بتجميد تام لها)، تتبدى في هبوط الطلب العالمي على النفط العربي وفي أسعاره وصادراته وعائداته، إلا أن الآثار التوسعية لعقد السنين ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ لم تمح تماماً. على العكس، فإن العبر المستقاة من التجربة في هذا العقد ـ بالنسبة إلى التوسع، ثم لاحقاً الانكماش ـ يجري استيعابها بشكل متزايد؛ وهذه العبر ذات صلة بما نحن بصدد بحثه.

شهدت التجربة حركة انتقال واسعة لمجموعات ضخمة من قوى العمل العربية عبر حدود عدد من الأقطار ذات «الفائض العمالي»، إلى أقطار أخرى ذات عجز في المتاح لقوة العمل فيها من أنواع مختلفة من المهارات، وكلها ذات فائض مالي. وتراوح حجم العمالة المتنقلة بين ٣ و٥ ملايين فرد[٩] حسب تقديرات عدد من ذوي الاطلاع الحسن. وبالمقابل،

---

(٩) احتوت أربع أوراق قدمت في ندوتين خلال أسبوع واحد (من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) على تقديرات متباينة. وهكذا امتد طيف التقديرات الدنيا والعليا بشكل واسع كما بيّنا في الفقرة نفسها المشار إليها في النص التي يعود هذا الهامش إليها. أما الأوراق فكانت:

= Riad Tabbarah, «Human Resources Development and its Population Dimension in the Arab

حصل انتقال للموارد المالية في الاتجاه المعاكس تراوح حجمه بين ٣ و٥ مليار دولار[١٠]. وكان ثمة عنصر بارز آخر في التدفقات المالية عبر الحدود القطرية تمثل في قيام عدد من الأقطار المصدرة الرئيسية للنفط بتقديم مساعدات مالية بشكل قروض بشروط ميسرة، وبعض المنح ذات الشأن غير القابلة للتسديد، لمعظم الأقطار ذات العجز في المتاح من رأس المال. وقد بلغ الحجم الاجمالي للمساعدات بفئتيها في أوْجِهِ في عام ١٩٧٥ أكثر من ١٨ مليار دولار[١١] لبلدان عربية في الغالب وبعض البلدان غير العربية معاً، من حكومات ومؤسسات وطنية ومتعددة الأطراف (دولية). ويقدر أن أكثر من ثلاثة أرباع المبلغ المبين لتوّه ذهب لأقطار عربية. (بلغ متوسط مجموع المساعدات خلال العقد ١٩٧٤ - ١٩٨٣، ٧,٧ مليار دولار)[١٢].
ثم إن أكثر من ٣٩٠ مشروعاً مشتركاً أقيم[١٣]، كل منها ضم بعض الأقطار أو عدة أقطار تعاونت في الاكتتاب برأس المال. وكما بيّنا قبلاً، انشيء كذلك عشرات من المنظمات القومية (الاقليمية كما تسمى أحياناً) المتخصصة والاتحادات المهنية، وبعضها اشترك في عضويته جميع الأقطار العربية. وبالاضافة، انشيء عدد من الصناعات وهي تحتاج إلى السوق القومية

World,» and Mahdi Almandjara, «Human Resources: The Weight of Science and Technology,» papers presented at: =

ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، التي نظّمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمعهد العربي للتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وانظر أيضاً:

Abdelatif Y. al-Hamad, «Implications of Oil for Arab Development: Financial and Investment Issues and Options for the Future,» and Taher Kan'an, «Economic Complementarities within the Arab World: Optimizing Resource Use for Development,» papers presented at: Prospects for Oil and Future Development in the Arab Countries.

ندوة عقدت في عمّان، نظّمتها وزارة الطاقة والموارد المعدنية الأردنية، ومنتدى الفكر العربي (عمّان)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومؤسسة بيجر (Beijer) (السويد).

والأوراق الأربع المشار إليها في هذا الهامش «معالجة». وكلمة معالجة تعني ما يلي: «... انها مستخرجة [أو منسوخة] من أصل مضروب على الآلة الكاتبة أو مستنسخة [بالميوغراف]، أو مصورة [فوتوكوبي] أو مستنسخة بوسائل مشابهة؛ وهذه المراجع قد لا تكون مدرجة في قوائم المنشورات [الكاتالوغات] أو متاحة عادة في المكتبات، أو قد تكون خاضعة للتداول المقيد [أو المحدود]».

(١٠) انظر: al-Hamad, Ibid.

(١١) انظر: المصدر نفسه، ص ٩. إذ يقتبس الكاتب من مصادر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كذلك فإن ورقة الحمد هي مصدر المتوسط المشار إليه للعقد ١٩٧٤ - ١٩٨٣.

(١٢) انظر: Tabbarah, «Human Resources Development and its Population Dimension in the Arab World».

وتذكر ورقة طبارة أن حجم الموارد المالية التي جرى تحويلها من الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى أقطار عربية أخرى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ بلغ ١٠٠ مليار دولار - وهو يشير إلى أنه يأخذ هذا المبلغ من:

World Bank, *World Development Report, 1987* (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 244-245.

(١٣) Kan'an, «Economic Complementarities within the Arab World: Optimizing Resource Use for Development».

لتصريف منتجاتها، بشكل متزايد ـ خاصة في ضوء السياسات الحمائية التي أخذت الدول الصناعية الغربية تتبناها أكثر فأكثر مما يهدّد مستقبل الصناعات المشار إليها. كما أن الوطن العربي يستورد مقادير ضخمة من المواد الغذائية من البلدان الصناعية المتقدمة في معظم الحالات، وهو ما يهدد الأمن الغذائي العربي ويتطلب، بالضرورة، عملاً عربياً مشتركاً.

ما أوردناه لا يمثل حالات أو تطورات منفصلة. ودلالة الأمثلة في السياق الحالي انها تظهر حتى للقيادات العربية الأقل اهتماماً بالوحدة وتوجهاً صوبها بأن التكامل بين اقتصادات أقطار المنطقة ضرورة حيوية وطبيعية لجميع المعنيين. ثم إن الحالات أو التطورات المستشهد بها أظهرت لبعض الأقطار الأكثر توجهاً صوب الخارج بأن السوق العربية القومية هي المنفذ الرئيسي الطبيعي لمنتجاتها الصناعية. وقد تعزز الرأي القائل بالتكامل في ظل ما حدث بالنسبة إلى التبادل بين القوى العاملة ورؤوس الأموال في ما بين أقطار الفائض العمالي، ولكن العجز المالي، وأقطار الفائض المالي ولكن العجز العمالي، إذ أدرك الفريقان حاجة كل منهما للآخر. كما أظهرت الحاجة الضخمة إلى الأطعمة المستوردة والتقانة الأجنبية (سواء أكانت في شكل سلع ترسملية أو مهارات بشرية) انه ما لم تتعاون الأقطار العربية بشكل وثيق ومتّسع في التطوير المشترك لقوة عملها الزراعية والصناعية، فلن تستطيع خفض الكلفة المرتفعة والخطر اللذين تتعرض لهما هذه الأقطار بسبب اعتمادها الثقيل على المصدِّرين الأجانب والأسواق والمهارات الأجنبية. ولا يستطيع الآن إلا أقصر القياديين العرب نظراً أن يقف في وجه الأدلة الدامغة بأن الوطن العربي عليه أن يلجأ بشكل متزايد إلى الاعتماد على النفس، وبأن هذا لن يمكن أن يتم على النحو الأمثل إلا بمقاربة المشكلة جماعياً أي قومياً.

وأخيراً، ففي حين توفر التطورات السلبية الأخيرة في قطاع النفط العربي ـ في ذاتها ـ عنصراً مكملاً قوياً في دينامية الاعتماد على النفس التي نبحثها في هذا القسم من الفصل، فهي أيضاً تضع خطاً عريضاً تحت دور ما يتوفر حالياً من شبكة قيادة على المستوى القومي بما لديها من توجه سليم، وإن كان حجم المتوفر محدوداً وكان يعاني، بالاضافة، التجارب المرة التي وسمت الثمانينات بتراجع التوجه القومي والعمل العربي المشترك.

آلية التنمية العربية بالاعتماد على النفس

أعني بـ «الآلية» ما هو أوسع بكثير من التكوينات المؤسسية المألوفة كأدوات لأغراض التخطيط والتنفيذ الانمائي. فهذه التكوّنات تتألف عادة من مجموعات صغيرة من الاقتصاديين والاحصائيين والمهندسين والتقنيين. وبالاضافة، فإن مصطلح «آلية» في الاستخدام العادي المألوف يشير في سياق ما نحن بصدده فقط إلى مؤسسات القطاع العام والحكومة المعنية مباشرة بالتنمية الاقتصادية. ولكن، من الناحية الأخرى، فإن المصطلح كما نستخدمه في هذا الكتاب يتصل بقاعدة أكثر اتساعاً بكثير ـ قاعدة تعتبر المحرك الحقيقي للتعبئة من أجل التنمية المعتمدة على النفس ودفعها إلى الأمام، ومن أجل تكوين وتعديل عملية صنع القرار لتخدم ذلك الغرض. أما اتساع أبعاد المحرك المشار إليه فستتضح في ما بعد أثناء البحث. ويحملنا

على تفحص الآلية باستخدام زاوية نظر واسعة جداً أنه يكون من المستحيل خلاف ذلك أن ينطلق السعي إلى التنمية ذات التوجه الاجتماعي بالاعتماد على النفس، بقدر كبير من حظوظ النجاح. فليس هنالك من آلية أخرى تتمتع بنفس الحظوظ.

يوحي ارتباط (أو تزامل) تركيب أو تكوين آلية التنمية بالاعتماد على النفس بموقع اتخاذ القرار بأن للآلية وظيفة سياسية بالاضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرى أن يوهان غالتونغ (Johan Galtung) هو على حق عندما يبحث هذا الارتباط تحت عنوان «سياسة الاعتماد على النفس»[14]. وهكذا، فإن للسعي إلى الاعتماد على النفس أساساً سياسياً بقدر ما له من أساس ودافع اقتصادي، كما أن امكان تحقيقه وفرص النجاح في ذلك ترتبط سببياً بقدرة القوى الاجتماعية الواعية سياسياً على التأثير في عملية صنع القرار الهادفة إلى اطلاق السعي وصيانة زخمه. ولا يمكن أن ينشأ التصميم العريض القاعدة الذي يصار إلى الافادة منه في السعي إلى التنمية التي ندعو إليها في هذا الكتاب إلا من قيم اجتماعية ـ ثقافية معينة وموقف سياسي يشددان معاً على الاعتماد على النفس كقيمة وكاستراتيجية في خدمة التنمية المنشودة. ولا يمكن بالتالي توقّع تحرك الفعل في الوجهة الملائمة إلا بالانطلاق من خلفية كهذه التي بيّنا مواصفاتها لتونا.

لا ريب أن التنمية التي نشدت في الوطن العربي حتى الآن شدّدت على أهداف اجتماعية معينة، كما يشاهد في أغراضها المعلنة ونمط تخصيص الموارد المالية والمادية صوب خدمات التربية والصحة، وفي السياسات التي جرت صياغتها لتوزيع أفضل للثروة والدخل. إلا أن النوايا الحاكمة في الأساس تركت دون وسائل الوقاية الملائمة من سياسية وقانونية ومؤسسية قادرة على حماية النوايا في وجه المصالح الفئوية القوية، داخل نطاق الحكم وخارجه. وهكذا لم يمر وقت طويل بعد الاستقلال قبل أن انحرفت الجهود الانمائية بشكل صارخ نحو خدمة مصالح النخب الحاكمة وانتهت بجعل أوضاع الجماهير العريضة أحسن حالاً بقليل فقط، في حين أصبح الأقوياء والأثرياء وذوو النفوذ أكثر قوة وثراء ونفوذاً بكثير.

تبدّلت هوية المجموعات الاجتماعية المتمتعة بالامتيازات عبر العقود الأربعة الماضية، إذ برزت «طبقات جديدة». على أن كل طبقة جديدة أخذت بدورها تستولي لنفسها على الامتيازات دون تأخير يذكر. أما السبب في تمييع النوايا الحسنة الأصلية، واحباط التوقعات والآمال الشعبية العريضة، فيكمن جوهرياً في عدم تمتع الشعب بشكل عام بالقوة وغيابه عن عملية صنع القرار. وتخلّفت النخب الحاكمة التي كان يفترض أن تمثل الشعب وتخدم مصالحه عن مسؤوليتها في الغالب، أيضاً دون تأثير يذكر مكتفية بالتفات هامشي فقط إلى القضايا الشعبية. على أن هذا التطور السلبي كان متوقعاً، لأن الجماهير العربية بشكل عام لم يكن لها إلا دور متواضع وثانوي جداً في الادارة السياسية للاقتصاد. ونشأ هذا بدوره لأنه لم

(١٤) Johan Galtung, «Self-Reliance: Concepts, Practice and Rationale,» in: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980).

يكن للجماهير إلا دور صغير جداً في صنع القرار السياسي. وهذا الوضع هو بالتأكيد وبالتحديد ما يحتاج إلى تغيير سريع وحاسم كيما يكون السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس ذات التوجه الاجتماعي ممكناً على الاطلاق.

ينشأ سؤالان في هذا الصدد: كيف يمكن أن يحدث تغيير كهذا؟ وما هي العلاقة بين عوامل التغيير أو أدواته، إذا جرى تعريفها بشكل فضفاض ـ والمجموعات الاجتماعية التي تشكل الآلية الحكومية تحديداً؟ وفي حين نجد السؤال الأول مشوقاً وذا صلة وثيقة ببحثنا، فإننا لن نحاول الاجابة عنه مباشرة، لأن بؤرة التركيز في هذا الفصل، بل في الكتاب بأكمله، هي التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. ومع أن هذه التنمية تشكل جزءاً عضوياً في مشروع التجدد العام للمجتمع العربي، لا يمكن الادعاء بحق أن التنمية تشكل ذلك المشروع بأكمله. إلا أن آلية التنمية المعتمدة على النفس، كما سنرى بعد قليل، تتضمن أدوات التغيير الرئيسية التي يتوقع بشكل عام أن تنشط في حمل مسؤولية صياغة وتحريك المشروع المجتمعي للتجدد بشكل عام. وإلى هذا المدى إذن فلن نهمل السؤال الأول في جوهره أو نتجاهله إذ سيحظى بالعناية عبر تفحص السؤال الثاني.

في التعرف إلى القوى الاجتماعية التي تستطيع أن تنهض بالمسؤولية التي يوجبها السعي إلى التنمية السليمة، ويتوقع أن تنهض بها، سأحاول أن أتحرّك بحذر بين خطرين محتملين. **الأول** هو الانطلاق في البحث من موقف نخبوي، ذلك أن مجرد انتقاء مجموعات معينة قد يوحي بميل نحو نخب معينة، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. أما الخطر **الثاني** فهو اعتماد مقاربة «اقتصادوية» يبدو السعي إلى التنمية في ظلها وكأنما هو يتمحور حول ما تمكن تسميته بـ «الانمائيين المحترفين» ـ أعني بذلك وزراء الاقتصاد الوطني والتخطيط والمالية، والأجهزة المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالأنشطة الانمائية في الهيكلية الحكومية. وإذا أعطي القطاع الخاص فسحة ما في تفكير الانمائيين المحترفين وما يصوغون من أطر وبرامج فذلك يظل مقتصراً على التعبير عن توقعات معينة يرتجى تحققها بواسطة قطاع الأعمال، أكثر مما يتم بفضل صياغة سياسات محددة لتخدم كمؤشرات على توجهات مرغوب فيها لتخطيط تأشيري، ولتتضمن حوافز قادرة على تشجيع القطاع الخاص على السير في الاتجاه المرغوب.

على أن رجال الأعمال ليسوا المجموعة الاجتماعية الرئيسية الوحيدة التي لا تؤخذ بالحسبان عند رسم المنظور الانمائي الاقتصادوي التقليدي، المألوف لدى الانمائيين المحترفين. فأكثرية المستفيدين المستهدفين، بقطع النظر عن حجم وأهمية البرامج والمشروعات المراد بها أو المخطط لها أن تخدم مصالحهم، قلما يتاح لهم إسماع صوتهم بالنسبة إلى تعيين الأهداف والأولويات الانمائية. ويصح هذا التعميم بالأولى كلما كان المستفيدون المفترضون أكثر فقراً وأكثر بُعداً عن المدن التي هي مراكز القرار. وكما ذكر قبلاً في هذا الكتاب، فإن قسماً كبيراً من سكان الريف ومن فقراء المدن يعاني «انعدام الوزن السياسي» في مجال صنع القرار الاقتصادي والسياسي. ولسنا بحاجة للتشديد مرة أخرى على أن سبب انعدام الوزن هذا هو التقييد الصارم للمشاركة السياسية الشعبية في الأقطار العربية بشكل عام، وهامشية ما هو

متاح من مشاركة. وبما أنه لا يجوز توقع أكثر من قدر ضئيل جداً من الالتزام حيث لا يمارس إلا مشاركة سياسية ضئيلة، فإن الجهود الانمائية التي بذلت حتى الآن لم تنجح في تعبئة حماس الجماهير وحسّ الجماعة والمشاركة الانمائية لديها. وهكذا نرى أن الرغبة في تحاشي كل من الموقف أو الخيار النخبوي من جهة، والمنظور الاقتصادوي للتنمية من جهة أخرى، تقرر عملية التعرّف إلى هوية القوى الاجتماعية التي نرى احتمال اهتمامها بعمق وإلى درجة وافية بالتنمية المعتمدة على النفس. ويمكن توقع تبلور مثل هذا الاهتمام عندما يتّسع انتشار ادراك طبيعة هذه التنمية ودلالاتها، وتتضح العلاقة بينها وبين حاجات الشعب ـ وذلك دون تنميق أو بلاغة انشائية[15] مبالغ بها، وببساطة وموضوعية.

تتضمن الآلية المقترحة هنا على أساس احتمال تمتعها بالقدرة على دعم الاعتماد على النفس ثلاث قوى اجتماعية[16]. **الأولى** تضم القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة والبنى العربية، أي السياسة، والتربية، والثقافة والفكر، والاعلام ووسائل الاتصال، والعمل، وقطاع الأعمال الخاص. وتقع هذه القيادات عملياً وإن لم يكن بشكل رسمي (نظامي أو مؤسسي)، ضمن شبكة القيادة التي جرى توصيفها في الفصل الرابع. وكما ذكرنا قبلاً، تتألف الشبكة من عدة حلقات تتصل في ما بينها، إما بشكل وثيق أو فضفاض، مما يسمح للحلقات القيادية بأن تتبادل التأثير وتتفاعل في ما بينها. وتحظى القيادات السياسية بدور بارز بشكل خاص: وينبغي أن تفهم على أنها تضم رجالاً ونساء في مواقع المسؤولية في الحكومة والهيئات التمثيلية، وكذلك في الأحزاب السياسية والحركات الشعبية. على أنه، بالرغم من أن دور مختلف القيادات حيوي، لا تستطيع أي منها أن تمثل عنصراً فعالاً في آلية التنمية إلا إذا تميز أفرادها بشكل عام بأنهم يتمتعون بإدراك واضح وقوي لمصالح المجتمع وهمومه، وبأنهم يتمتعون كذلك بتماسك في ما بينهم ويقدرون على تطوير توافق عريض حول المحاور الأساسية المتصلة بمصالح المجتمع وهمومه. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون القيادات معبأة بدرجة فاعلة في خدمة القضايا التي تؤيدها وتدعو إليها.

تتألف القوة الاجتماعية الثانية في مكوّنات الآلية الانمائية المقترحة من المفكرين المناضلين[17] أي «الانتلجنسيا»، وهم لا يشكلون مجموعة منظمة منتمية ـ كمجموعة ـ إلى كيان مؤسسي تنظيمي واحد، إلا أنهم يمتلكون توجهاً قومياً ـ تقدمياً واضحاً، ويشعرون بالتالي بالالتزام بخدمة قضايا التحرير والاعتماد على النفس ضمن اهتمامهم العريض بتجدد المجتمع. ولا تقتصر هذه القوة الاجتماعية فحسب على الاخصائيين والخبراء في الاقتصاد

---

(١٥) بمعنى: Rhetoric.

(١٦) اعتمدت ورقة صايغ كأساس لبحث آلية التنمية العربية بالاعتماد على النفس في الكتاب الحالي، مع كثير من التوسع في المادة. انظر: يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(١٧) بمعنى: Activist Intellectuals.

والهندسة وعلم الاجتماع وعلم السياسية ـ وهي مجالات اختصاص وخبرة وثيقة الصلة بالتنمية ـ أو على حملة الشهادات الجامعية. إنما هي تشمل جميع المواطنين المعنيين بعمق بالقضايا الفكرية والثقافية وبالأنشطة ذات العلاقة بتجدد المجتمع، الذين يسهمون في معالجة القضايا ودفع الأنشطة، شريطة أن يتوفر لهم حس سياسي واستعداد لأخذ المبادرة في التأثير في توجيه حركة المجتمع، وأن يقبلوا بالتضحيات التي قد تكون متوجبة أثناء النضال في خدمة ما يؤمنون به ويدعون إليه.

تحتل الانتلجنسيا موقعاً رفيعاً في بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص في الوطن العربي حيث تمتع أفرادها تاريخياً وباستمرار بالاحترام والنفوذ الواسع ـ وذلك لدى الشعب وفي أوساط الحاكمين. إلا أن دورهم ووظيفتهم مهددان اليوم بسبب هبوط وزنهم ومكانتهم وفاعليتهم. أما السبب في هذا الهبوط فهو الخلافات بل الصراعات الفكرية العديدة التي تؤدي إلى تشرذمهم، وتميزهم في كثير من الحالات بالتجريد المفرط والمواقف المطلقة[18]، مع قدر صغير جداً من الاستعداد لتوخي التوافق حول القضايا المتفق عليها بشكل عام ـ وإن لم يكن على جزئيات معينة فيها. وكثيراً ما تتغلب الفروق الهامشية في المنظور أو الموقف على وزن جوانب القضايا المعنية الأهم وزناً بكثير من جزئياتها التي هي موضع خلاف أو نزاع. ولا ريب أن الانتلجنسيا العربية كانت ستتمتع بنفوذ أقوى بكثير في توجيه السياسات الانمائية التي ترسمها القيادة، لو أنها مارست قدراً أكبر من «التكيف المتبادل» (أي محاولة الوصول إلى صيغة توفيقية بين الفرقاء المتنازعين) وقدراً أقل من التشبث بالمواقف المطلقة.

أخيراً، تتألف القوة الاجتماعية الثالثة من مواطني كل من الأقطار العربية ممن لم تشملهم أي من القوتين السابقتي الذكر، من الرجال والنساء المسيّسين إلى درجة تجعلهم معنيين بشكل ايجابي بالتنمية المعتمدة على النفس، ضمن اهتمام عام بتجدد المجتمع. ويشكل المواطنون الذين تُستوفى فيهم هذه المواصفات طليعة عريضة القاعدة تستطيع أن توفر أرضاً صلبة (أو يحتمل أن تصبح صلبة) ذات شأن حرج في السعي للتنمية المعتمدة على النفس. وهي تستمد شأنها هذا من وقعها القوي المحتمل فيما لو أتيح لها أن تتمتع بقدر من المشاركة السياسية يتناسب وحجمها ومنزلتها الفكرية. فما ان يتبلور حس هذه الطليعة بالمعنى العميق للاعتماد على النفس ودلالاته، بفضل فعل الدينامية التي تناولنا طبيعتها ودورها في القسم السابق من الفصل، إلا وتصبح (أي الطليعة) عاملاً قوياً في تعبئة المواطنين على نطاق واسع، وخلق ادراك شعبي لمردود التنمية المعتمدة على النفس وكذلك للأعباء المترتبة على الاندفاع في اتجاهها بتصميم وثبات.

تكون تلك التعبئة ذات دلالة وفاعلية أشدّ إذا تحققت عبر أقنية مؤسسية منظمة ـ سياسية واقتصادية واجتماعية ـ من أجل تكثيف الاندفاع الانمائي وتوفير ضمانات وقائية أقوى لتواصله والحفاظ على زخمه. ونسارع هنا إلى القول بأن نسبة مثل هذا الشأن الخطير إلى القوة

---

(١٨) بمعنى: Absolutist.

الاجتماعية الثالثة في آلية التنمية تمثل السير عكس التيار الفكري السائد على نطاق واسع في أن المواطنين العاديين، إذ هم لا يحظون عادة إلا بقدر متواضع من التثقيف السياسي بالمقارنة مع نظرائهم في القوتين الاجتماعيتين السابقتي الذكر فإنهم لا يستطيعون النهوض بأعباء وظيفة اجتماعية ـ اقتصادية ذات شأن. إلا أننا نبرر ما ننسبه إلى هذه القوة الاجتماعية الثالثة. إذ إنها، باعتبارها تشكل طليعة عريضة القاعدة تقع في معظمها خارج حلقة السلطة والامتيازات، تمتلك وعياً وادراكاً لهموم المجتمع بفضل التجربة والتماسّ المباشرين والمعاناة اليومية. ولهذا كله يكون من الطبيعي أن تتميز هذه الطليعة بتوقٍ قوي للمشاركة السياسية وأن تسعى إليها بثبات.

قبل أن نبحث العلاقة بين القوى الاجتماعية التي تشكل مكونات الآلية الثلاثة، وفعل كل منها ثم تفاعلها في ما بينها، يحسن بنا أن نتفحص موقع المشاركة السياسية في هيكلية الآلية كما نتصورها. وهذا التفحص ضروري بسبب العلاقة الواضحة بين المشاركة السياسية، والقوة التي تضعها في أيدي المواطنين العاديين فيتمكنون بفضلها من إسماع أصواتهم للقيادات، ومن الضغط من أجل حماية مصالحهم عبر السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. ذلك أنه فيما لو لم يقم المجتمع بهذا السعي فسيشتد الخطر في أن تعمد الأقلية ذات النفوذ والثراء في كل قطر عربي إلى رفض الاعتراف بوجود مصلحة شعبية عامة في التنمية المعتمدة على النفس (أو إلى تجاهل وجودها). بل إن أصحاب الامتيازات، مدفوعين بتجربتهم الطويلة، سيرون مصلحتهم الذاتية فقط في ظل صيغة ما من التنمية التابعة التي لن تتيح لجمهرة المواطنين أكثر من مكاسب هامشية هزيلة.

تثير قضية المشاركة ثلاثة تساؤلات لبعض المفكرين ذوي التوجه الانمائي والنوايا الحسنة كذلك[١٩]. التساؤل **الأول** يتمحور حول طبيعة دور المشاركة السياسية، أو الديمقراطية، وموقعها، في دينامية التنمية. ويوحي **الثاني** بما مؤداه أن المشاركة ليست شرطاً جوهرياً للتنمية، بل يقدم أطروحة مضادة مستقاة من تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية التي سجّلت ـ هكذا تقول الأطروحة ـ انجازات انمائية مرموقة بالرغم من غياب الديمقراطية السياسية. (وفي صيغة أكثر تطرفاً، تقول الأطروحة إن الانجازات إنما تحققت بسبب غياب الديمقراطية أو بسبب وجودها إلى مدى محدود جداً).

أما التساؤل **الثالث** فينشأ من موقف مؤداه أنه لن يكون أمراً واقعياً ومقبولاً، في ظل الديمقراطية، أن تقوم القيادة السياسية (والحلقات القيادية المعنية بتكوين الرأي العام) بالطلب إلى المواطنين أن يمارسوا انضباطاً شديداً في الاستهلاك، ليتاح إدخار المزيد من الناتج المحلي من أجل الاستخدام في أغراض التثمير ـ والانضباط المشار إليه يكون ضرورياً ضمن توجهات الاعتماد على النفس. ويضيف الآخذون بهذه الأطروحة بأن الدعوة إلى الانضباط الصارم ستكون صعبة جداً وغير واقعية، بعد أن قُدمت للشعوب العربية وعود سخية جداً في

---

(١٩) التساؤلات والشكوك المشار إليها في النص في الكتاب الحالي وردت أيضاً في: صايغ، المصدر نفسه.

معظم الأقطار بأن مقادير متزايدة من السلع والخدمات ستكون متاحة للاستهلاك بفضل عمليات التنمية التي انطلقت منذ الاستقلال السياسي. من هنا، فإن الداعين إلى الأطروحة الثالثة يقولون بأن فشل القيادات المعنية في الوفاء بالوعود سيقلص حريتها في أخذ مواقف متشددة بالنسبة إلى الاستهلاك وضرورة شدّ الأحزمة. وهكذا سيكون الرفض الشعبي للتقيد بالتوجهات الداعية إلى الانضباط الاستهلاكي الصارم أمراً طبيعياً ومنطقياً.

تستحق التساؤلات الثلاثة التي عرضناها التمعّن والتفكير الجاد، وسأحاول أن أتناولها الآن واحداً فواحداً[20].

فبالنسبة إلى **الأول**، يمكن القول بأنه دون قدرة الشعب على ممارسة المشاركة السياسية والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، يظل عاجزاً عن إخضاع مختلف الخيارات الاقتصادية المتاحة، بحرية ومسؤولية، لمعايير صالحة للمفاضلة، والتعبير عن اختياره في ضوء مصلحته كما يراها. وبالنتيجة، يعجز الشعب عن اجراء مقارنة رشيدة بين كلفة كل خيار متاح ومردوده. وبالإضافة، من الملائم عند هذه النقطة أن نشدّد مرة أخرى على العلاقة السببية بين المشاركة السياسية والالتزام بأهداف التنمية، وبالمهام والأعباء التي تترتب على السعي إليها. ذلك أن الالتزام يعكس مدى المشاركة وصحتها.

من المفيد في هذا السياق أن نضع في بؤرة التركيز تجربة الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من أواخر الخمسينات إلى أواخر الستينات، بالنسبة إلى المنظور الديمقراطي السائد حينئذ. فقد شهدت تلك السنوات صياغة أطروحة (وشيوعها الواسع) مؤداها أن الديمقراطية السياسية هي بالضرورة متصلة بالديمقراطية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وأن تحقق الأخيرة شرط مسبق لازم لإمكان تحقق الأولى، أي أنهما تتحققان ضمن مرحلية تتابعية معينة. وهكذا، قالت الأطروحة[21]، إن المواطنين يعجزون عن ممارسة الديمقراطية السياسية والتمتع بها بالمعنى العميق والحقيقي، ما لم يكن قد سبقها تحقيق تمتعهم بإعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية تتيح التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص التعليم والخدمات الصحية للمواطنين جميعهم، وتحسين نمط توزيع الثروة والدخل بجعله أقل تبايناً وتمييزاً.

ارتكزت الأطروحة إلى الاعتقاد بأن المواطنين الفقراء المحرومين، والأميين أو شبه الأميين، معرضون كناخبين، للإستغلال والتحريك أو التلاعب حسبما يرغب الأقوياء

---

(٢٠) يمكن مراجعة فحص سابق للموضوع في:

Yusif A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

أما النص الوارد في الكتاب الحالي فيدخل بعض ظلال المعاني الجديدة في البحث.

(٢١) الإشارة هنا هي إلى: مصر، مصلحة الاستعلامات، ميثاق العمل القومي (القاهرة: المصلحة، ١٩٦٢). (بالعربية والانكليزية والفرنسية). وقد حظيت الأطروحة التي كانت قيد البحث بقبول واسع لدى العناصر القومية الراديكالية في الانتلجنسيا العربية، بعد أن قدّم الرئيس جمال عبد الناصر الأطروحة وتوسع في ايضاحها.

والأثرياء في مناطقهم، وبالتالي لا يتمتعون بالحرية والقدرة على التمييز اللتين تمكّنان من انتقاء الخيار السياسي الذي يخدم مصالحهم الحقيقية على الوجه الأفضل. لقد كانت الأطروحة سليمة إلى مدى بعيد من حيث انطباقها على أوضاع معظم مواطني مصر، حيث وضعت الأطروحة أولاً ولقيت الانتشار الأوسع، وكذلك على أوضاع معظم العرب الآخرين. لكن سلامة الأطروحة، وانطباقها الصحيح، كان يمكن المبالغة فيهما، بل بولغ فيهما فعلاً. على أن ما هو أهم من ذلك هو أنها كان يمكن أن تستعمل كذريعة ـ وقد استعملت كذلك ـ لحجب حق الشعب في التمتع بالديمقراطية السياسية. (وضعت صيغ متنوعة عبر السنين في أقطار عربية مختلفة لتوسيع الخيارات الديمقراطية بواسطة شكل أو آخر من أشكال التمثيل. إلا أن هذه الصيغ إذ ظلت تتمحور حول وجود «الحزب الواحد» ـ هذا حين سُمح بالحياة الحزبية أساساً ـ فإن الشكل الخارجي للديمقراطية نفسه ظل مشوهاً، ناهيك عن الجوهر. وحيث الحكم المشخصن[22] والسلطوي كان قائماً، فإن العمليات الديمقراطية التجميلية لم تطبق اطلاقاً في الأساس).

يتضح من التجربة العربية أن حجب الديمقراطية السياسية حتى يبلغ الشعب القدرة، عبر حصوله أولاً على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، على الممارسة الصحيحة للديمقراطية السياسية، عنى عملياً معاملة المواطنين كقصّر عليهم أن ينتظروا حتى يعتبر الحكام أنهم بلغوا سن الرشد، وعندئذ يمكن «الافراج» عن جائزة الديمقراطية السياسية ليتمتعوا بها. واعتبر هذا التفكير أو الطرح، ضمناً، أن الحكام فقط كان لديهم النضج الذي يتيح لهم ممارسة الخيار السياسي ليس لأنفسهم فقط وإنما نيابة عن الشعب بأكمله. ويعتقد الذين يخالفون هذه الأطروحة بشدة، وأنا أشاركهم الموقف[23]، إن ممارسة الديمقراطية السياسية بحرية، والتعلم كيف تكتسب القدرة على الممارسة السليمة بفضل عملية «التجربة والخطأ»، هو السبيل الوحيد لاكتساب الوعي والقدرة الضروريين للممارسة، بمسؤولية وعلى أساس الجدارة والاستحقاق. بل إن اخضاع الشعب لفترة وصاية لا يعني سوى تأجيل وتأخير الموعد الذي يستطيع فيه اكتساب القدرة والجدارة للممارسة الديمقراطية السياسية. بعبارة أخرى، إن فرض الوصاية يأتي بنتائج معاكسة لما يستهدف بها ويشكل سياسة لا يمكن إلا أن تنتج عكس ما يراد منها.

لا مجال للشك بأن توفر الحرية والمشاركة السياسية يمكّن المجتمع من اختيار القيادات السياسية التي تتمتع بتوجه انمائي، ويفوضها القدرة على النهوض بمسؤولياتها بثقة، ولكن أيضاً بتمييز وضمن اطار من الشرعية. وذلك لأن الديمقراطية تفسح في المجال للمساءلة. (يستتبع هذا القول إن انحراف القيادة عن المسار الذي يرغب فيه الشعب بشكل عام يبرر تبديلاً قيادياً عبر العملية الديمقراطية). على أن بروز قيادات يتطلبها السعي إلى التنمية لا

---

(٢٢) بمعنى: Personalized.

(٢٣) اعترف أنني شاركت قبلاً باتخاذ موقف مؤيد للأطروحة كما يظهر في كتابي: يوسف صايغ، الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١).

يقتصر على المجال السياسي فحسب، بل يمتد ويتسع بحيث يشمل مختلف المجالات التي يتضمنها مفهوم «شبكة القيادة». وهذا الامتداد يعمل على تطور التنظيم الاجتماعي وتوسيع قاعدة القيادة إلى جانب توسيع قاعدة المشاركة السياسية. ويؤدي توسيع هاتين القاعدتين وبروز رأي عام يقظ وحسّاس إلى تدعيم شرعية عمليتي صنع القرار واتخاذه.

أخيراً، بالنسبة إلى التساؤل الأول الذي نحن بصدد بحثه، يجوز لنا أن نتوقع أن يصبح التوجه والالتزام الانمائي لدى شبكة القيادة مستمراً ووافر التغذية والفاعلية، لا متقطعاً وزئبقياً، وكذلك أن يتم التعبير عنه في مناخ من الاستقرار السياسي الارادي والخلاّق. أما ما نشهده اليوم في الوطن العربي بشكل عام فهو، بدلاً من ذلك، استقرار تفرضه المراسيم السلطوية الصادرة من علٍ، وقبضة أجهزة الأمن الحديدية. وليس بخاف أن مثل هذا الفرض يتضارب بشكل صارخ مع تطور وتبلور العزم الوطني الحرّ في السعي إلى التنمية، ولا ينجح إلا بتعبئة نسبة صغيرة من موارد المجتمع وقدراته والتزامه.

قلنا إن التساؤل الثاني بصدد المشاركة السياسية يتناول الأطروحة بأن المشاركة العريضة القاعدة والفاعلة ليست شرطاً جوهرياً لغرض التنمية، وهو ينطلق من تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية. أما الاجابة فتتطلب اللجوء إلى الاستدلال الافتراضي[٢٤] واستخدام اعتبارات قيمية معاً. وهكذا يصح التصور (مع أننا لا نستطيع تقديم البرهان الامبريقي على ذلك) بأن الاتحاد السوفياتي كان بمقدوره أن يحقق انجازات أكبر شأناً وأكثر شمولية في مجال التنمية وتلبية احتياجات الشعب، لو أن الشعب نجح في الحصول على قدر وافر من المشاركة السياسية، وبالتالي لو وجد مجالاً رحباً وسبباً حافزاً لدوافع الانجاز الاقتصادي لديه. وبالاضافة، تثير مسألة الاعتبارات القيمية المقولة المضادة في أن التنمية التي تتحقق في ظل حقوق مشاركة مقيدة بشدة تظل مجردة من حق الإنسان الأساسي بالحرية. وهذا النقص يعني أن المواطنين يظلون عاجزين عن تحقيق الذات إلى مدى ذي شأن.

أما التساؤل **الثالث**، فهو يدور حول ما إذا كانت القيادة السياسية تستطيع، واقعياً، أن تطلب من الشعب الحدّ من الاستهلاك من أجل تعبئة مزيد من الموارد الوطنية لغرض التثمير، بعد أن أغدقت الوعود السخية على الشعب خلال عقود الاستقلال الحديث بأنه سيحظى بقدر متزايد من السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك. وهنا تأتي الاجابة أيضاً في جزءين. **الأول**، أن التنمية السليمة تتطلب العناية أولاً وبتشديد بتلبية الحاجات الانسانية الأساسية للجماهير العريضة. وكما بيّنا سابقاً، فإن هذه الحاجات ترتفع في نوعيتها وتتسع في شمولها وكميتها ما ان تتحقق تلبية «جيل» ما منها، حيث تبرز الحاجة إلى جيل آخر ذي مواصفات نوعية وكميّة أرقى. وبالنتيجة، فبما أن التنمية السليمة تعني في جوهرها اهتماماً مسؤولاً بحاجات الشعب، يصبح من الجائز تماماً أن نتوقع ألاّ ينفر الشعب من طلب القيادة

(٢٤) بمعنى: Deduction. وأنا أعتقد أن الترجمة التي استخدمها ملائمة للتدليل على ما يعنيه المصطلح، إذ هو يعني الاستدلال على أساس الافتراض أو المخزون الذهني من المعرفة والملاحظة، لا على أساس استقرائي.

منه أن يضبط الاستهلاك من أجل تمكين المجتمع من رفع مستوى التثمير. وفي هذا الطرح ننطلق من الاعتقاد الذي يمكن الدفاع عنه في أن توفر المشاركة السياسية وتلبية الحاجات الأساسية يشكلان ضماناً للشعب بسلامة وأحقية ما يطلب منه من انضباط استهلاكي، بفضل علاقة الثقة بينه وبين القيادة، التي تتولد من المشاركة السياسية وتلبية الحاجات الأساسية.

وبالنسبة إلى الجزء الآخر من الاجابة عن التساؤل الثالث فإنني أرى أن معظم التضحية التي تطلب من أجل تلبية متطلبات التنمية بالاعتماد على النفس تكون متوقعة من الشرائح الاجتماعية الأحسن حالاً بالنسبة إلى الدخل، إما كأفراد أو كمنشآت عمل، أي في الأساس ليس من فقراء الريف والمدن. على أنه في أي حال سيكون من الضروري اقتران المطالبة بالانضباط الاستهلاكي، بجهد واسع ومكثف من أجل نشر وتعميق الوعي الشعبي بالمكاسب المتوقعة في المدى الطويل من التنمية، وبضرورة الحصول على مزيد من الموارد الوطنية من أجل التثمير في تلك التنمية. إن حملة تعليم وتوعية في السياق الحالي لا بد لها من أن تشدّد على وجوب عدم اجهاض التوقعات الايجابية المتوسطة والطويلة المدى من أجل مكاسب لا يمكن مدّها بأسباب الحياة لأطول من المدى القصير. ويكون مطلوباً من حملة التوعية، بالاضافة إلى ما مرّ، أن تبيّن بوضوح الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ النفسية التي ينطوي عليها وضع تشديد أساسي على المساعدات المالية الأجنبية بدلاً من الموارد الوطنية من أجل اتاحة مزيد من الموارد للتثمير.

نأتي الآن إلى تسجيل بعض الملاحظات بصدد حركة مكونات آلية التنمية بالاعتماد على النفس، كما نرى احتمال حدوثها، بعد ما قدمناه من تعليق حول المشاركة السياسية وصلتها بالتنمية. **أولى الملاحظات**، ولعلها الأوثق صلة بالموضوع، هي أن الانتلجنسيا، بما تتمتع به من مكانة واحترام في المجتمع العربي، تنهض بدور مركزي في حركة الآلية بمجملها. والسبب في هذه التأكيد هو التوقع بأن تحمل الانتلجنسيا نصيباً رئيسياً من مسؤولية تحريك الدينامية الانمائية وتعبئة الشعب لدعم الاعتماد على النفس، كما بيّنا في القسم السابق من الفصل.

نعزو الشأن البارز للمفكرين في الأساس إلى قدرتهم على تعزيز الادراك العام لعيوب التنمية التابعة وخطرها وضيق أفقها الاجتماعي، وبالمقابل للمكاسب التي بمقدور التنمية المعتمدة على النفس أن تأتي بها. ثم إن المفكرين هم المرشحون ليكونوا الحزام الناقل بين شبكة القيادة والقسم المسيّس من الشعب. ففي حين يكون جزء من الشبكة ـ كالتربويين والناشطين في مجال الاعلام وقياديي العمال وبعض السياسيين ـ أداة فاعلة كذلك في توسيع الادراك العام المزدوج لعيوب التنمية التابعة، ومن ثم لمزايا التنمية المعتمدة على النفس، تظل الانتلجنسيا القوة الاجتماعية التي تكون وظيفتها المركزية نقل ذلك الادراك المزدوج، وتهيئة المناخ للفعل ـ وهو المكون الثاني للدينامية بعد المنظور الانمائي (كما أشرنا في القسم السابق).

نرى أن وظيفة «وصل» القيادة بالطليعة (والطليعة هي إحدى القوى الاجتماعية الثلاث التي تتجسد الآلية عبرها كما ذكرنا سابقاً)، أي وصل القيادة بالقاعدة العريضة للمواطنين

المسيّسين، جوهرية بشكل خاص، ذلك أنه لا يوجد إلا تماس محدود جداً بين الفريقين. فالقيادات قلما تحاول أن تتماهى مع الشعب مباشرة وتتفهم همومه بعمق، والشعب قلّما يتاح له أن ينقل إلى القيادات همومه واحتياجاته - إلا عندما تصل الأوضاع درجة الغليان الاجتماعي والسياسي، إذا لم نقل الانفجار. وبالاضافة، هناك الكثير مما تستطيع القيادات أن تتعلمه من القاعدة الشعبية قبل قيامها (أي القيادات) بصياغة الأهداف والسياسات الانمائية.

تتصل **الملاحظة الثانية** بالتحوّل الاجتماعي الذي ستكون «هندسته» وصيرورته ضروريتين كيما يظهر بجلاء أن التنمية بالاعتماد على النفس حيوية ومرغوب فيها وأنها جديرة بالنشدان. ويتطلب التحول هذا مدخلات كبيرة ومتصلة توفرها مكوّنات الآلية الثلاثة. فإعادة التثقيف الاجتماعي تكون جوهرية من أجل ابراز درجة الالحاح العالية لحدوث التحول، ومن أجل تشجيع الاستعداد العام لقبول التحول. ولا بد للإحساس بالإلحاح أن يُستوعب ذاتياً (أو يندمج بالنفس) لدى القاعدة العريضة من المواطنين الواعين اجتماعياً، قبل أن يشتد الأمل بانطلاق عنصر الفعل في الدينامية. غير أن إعادة التثقيف الاجتماعي تظل ذات اتساع وأثر محدودين ما لم تتم محاولة اجرائها من خلال أقنية تنظيمية ومؤسسية، كالأحزاب والنقابات العمالية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنية وما يشبهها. ويتوجب أن يكون المحور المركزي لإعادة التثقيف الاجتماعي بلورة موقف ذهني وموقف سياسي يكون السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس على انسجام معهما.

بالرغم من مركزية دور الانتلجنسيا، إذ هي تقع بين القيادات وشريحة المواطنين المسيّسين، وكثيراً ما «تفسر» أحد الفريقين للآخر فتؤثر فيهما معاً بفضل وظيفتها كالحاملة والداعية الرئيسية لدينامية الاعتماد على النفس، إلا أن القيادات هي التي تتولى في محصلة التحليل اتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة إلى الاعتماد على النفس. ويشكل هذا التأكيد **الملاحظة الثالثة** ذات الصلة بحركة آلية التنمية. فالقيادات - خاصة العنصر السياسي ضمنها - هي التي تكون مسؤولة عن ترجمة تبنّي قضية التنمية بالاعتماد على النفس إلى استراتيجيات، وسياسات، ومؤسسات، وبرامج، وعمل ملموس. إن هذه المسؤولية تقع بحق على القيادة لأنها هي المستقرّ النهائي للسلطة المنظمة.

تعرّفنا خلال بحثنا في الفصل الرابع حول إمكان تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس إلى سبعة معايير لامتحان مدى الامكان، وأطلقنا عليها تسمية «معايير الأهلية» كما يذكر القارىء. وأنه لأمر منطقي تماماً أن يقوم كل قطر بتقييم درجة الأهلية بالنسبة إلى مدى وكيفية تلبية كل من المعايير، بحيث يعمل (القطر) بالطريقة الأكثر وعداً في تقريب درجة الأهلية من المستوى المطلوب في سياق السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. والتأكيد على هذا الموجب القطري يشكل **الملاحظة الرابعة**. غير أننا لسنا بحاجة هنا إلى تحديد السياسات والبرامج والمؤسسات والاجراءات التي ينبغي التبصر في مكانتها بالنسبة إلى غرض رفع درجة الأهلية، إذا كان لإمكان تحقيق الاعتماد على النفس أن يتحول إلى حقيقة.

لقد قيل الكثير في الفصل الرابع مما يوفر التحديد والتفصيل اللذين تحاشينا الدخول

فيهما في الفقرة السابقة. وهذا يصح بالأولى بالنسبة إلى المعيار السابع الذي أسميناه «توفر القيادة ذات التوجه الانمائي الساعية إلى الاعتماد على النفس». ونظراً إلى الأهمية البالغة لهذا العامل، الذي بدونه يظل ارضاء المعايير الستة الأخرى غير كافٍ للسعي بنجاح إلى التنمية المعتمدة على النفس، أوليناه بحثاً مليئاً. على أن المعايير الأخرى أيضاً خضعت للتفحص وإن باقتضاب نسبي. وهكذا لسنا بحاجة هنا لنتناول الأقنية التي تنساب فيها القرارات التي تتخذها القيادة في السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس، فتترجم إلى عمل ملموس.

الملاحظة الخامسة تتصل بدور ووظيفة المكوّن الثالث في الآلية الانمائية، وهي تتمثل بالمواطنين المسيّسين الذين يشكلون، أو يمكن أن يشكلوا قاعدة صلبة للتحرك باتجاه الاعتماد على النفس، بفضل قوة ودلالة رسالته ـ والرسالة في الجوهر هي ما تقدر الانتلجنسيا على نشره من أجل تعبئة المواطنين. ويحظى الشبان والشابات المسيّسون من القوميين ـ التقدميين العرب بإمكانية احتلال موقع ملائم للاستجابة المؤاتية لجهود الانتلجنسيا ولتوضيح ما توقعه التبعية بالمجتمع من وهن، مقابل ما يمكن أن يتيحه الاعتماد على النفس من فائدة. وبما أن أولئك الشبان والشابات يشكلون شريحة ذات شأن من السكان في كل قطر عربي، فإنهم يستطيعون الاسهام إلى مدى واسع في جعل رسالة الاعتماد على النفس أكثر اقناعاً ـ ما ان يؤمنوا هم بها.

قد لا يكون حضور أو وجود هذه الشريحة المسيّسة واضحاً أو مرئياً بيسر لدى المراقبة العرضية غير المدققة، خاصة عندما يكون النظام السياسي رجعياً وكابتاً. لكن يمكن الاستدلال على الحضور من بعض المؤشرات. وهي تشمل انتشار الكتب والدوريات التي تحمل رسالة التحرير، والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والتنمية المعتمدة على النفس؛ ورد فعل الشريحة المشار إليها التلقائي أو العفوي للدعوات الصادرة عن أقطار أخرى لدعم قضايا تشكل عناصر في رسالة التحرير وما إليه؛ والتأييد المتزايد اتساعاً في الاعلام العربي والمؤتمرات والندوات وما إلى ذلك من تجمعات فكرية، وكذلك داخل الأحزاب القومية، للرسالة والقضايا التي تدعو إليها. وقد قلنا قبلاً إنه بفضل هذه الشريحة الكبيرة نسبياً من المواطنين فإن تعيين القوى الاجتماعية التي تشكل مكونات آلية التنمية المعتمدة على النفس كما قمنا به لا يعكس مقاربة نخبوية. وبدلاً من ذلك، فإن التشديد على المكوّن الثالث ينشأ من كون الشريحة التي يتألف منها تمثل جبهة عريضة، لا طليعة صغيرة ضيقة القاعدة. وإذن، فقصر التشديد على المفكرين والقيادات ـ الذين يشكلون معاً بالمقارنة قاعدة عددية صغيرة نسبياً ـ هو الذي يبرر الاتهام بالنخبوية.

نرى أن للطليعة الواسعة وظيفة جوهرية في نشدان الاعتماد على النفس لسببين: الأول أن ايمانها بقضية الاعتماد على النفس يولّد ضغطاً قوياً على القيادة السياسية لكي تتبنى توجهاً مماثلاً وتتحرك في صياغة سياسات وبرامج متسقة مع التوجه. وثانياً أنها توفر دعماً وحيوية تحتاجها البرامج إذا ما انطلقت عملية التنفيذ. وكذلك فإن الطليعة لا تظل وحدها معنية مباشرة بالتحرك وإنما هي تتمتع بقدرة على التأثير في حلقة أوسع بكثير من المواطنين كيما يقدموا بدورهم اسهامهم في التحرّك.

تتصل الملاحظة السادسة والأخيرة بحركة وعمل الآلية ككل. ونرجح أنه أصبح واضحاً أن العملية تنطلق من دور الانتلجنسيا المركزية، ومن تأثيرها في القيادات من جهة، والطليعة الواسعة من جهة أخرى. وكما بيّنا سابقاً، يستطيع المفكرون (وهم المكوّن الثاني في الآلية) أن يعثروا عندئذ على بعض التقبل لدى الأوساط القيادية، بفضل العبر المستقاة من تجربة المنطقة العربية خلال عقود الاستقلال، وخاصة من تجربة عقد النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ حين ازدهرت الصناعة النفطية بسرعة مفاجئة، ومن السنوات التي لحقت عقد النفط حين حلّت أزمة النفط، أيضاً بسرعة مفاجئة. ونستطيع القول إن دلالات ازدهار الصناعة النفطية ثم أزمتها أخذا معاً يصبحان أكثر وضوحاً لجزء من القيادات. ويلاحظ حالياً أن المفكرين البارزين الذين توقعوا حلول الأزمة في قمة الازدهار بالذات والذين اعتبرهم معظم القادة السياسيين آنئذ «أنبياء الخراب»، يجدون اليوم أن رسالتهم المبكرة قد قبلت وجرى تداولها من عدد كبير من القادة. ومع أن هذه التجربة كانت مؤلمة للمفكرين عندما تم تجاهل تحذيراتهم، إلا أن قبولها لاحقاً، بالرغم مما يشكله التجاهل ثم القبول من تعبير عن سخرية القدر، يمثل تعويضاً وارضاءاً معنوياً لهم.

النتيجة العامة لما قلناه لتوّنا هي ادراك بعض عناصر القيادات السياسية ـ ولو ببطء وبشيء من عدم الراحة ـ لضرورة نشدان قدر من الاعتماد على النفس في السعي إلى التنمية. فمع أن معظم القادة أنِسُوا إلى التبعية دون تحفّظ، إذ هي غذّت مصالحهم الخاصة وانسجمت مع توجهاتهم وانحيازاتهم السياسية، يستطيع البعض الآخر أن يرى كم أصبح التوجه صوب الاعتماد على النفس ملحّاً في مجال انتاج المواد الغذائية واكتساب القدرات التقانية، وبشكل عام في دفع توسيع السوق العربية أمام الانتاج العربي. وهكذا أصبحت الدعوة إلى تنمية ذاتية الاندفاع، والدوافع، والتمويل، أكثر وضوحاً وقوة، على المستويين القطري والقومي وذلك لما يؤمل بفضلها من قدرة على تحقيق قدرٍ من الاعتماد على النفس.

إذ تجد رسالة الانتلجنسيا اليوم مقاومة أو اعتراضاً أضعف من ذي قبل في طريقها إلى القيادات، كما ادعينا، فإنها تجد قبولاً فورياً لدى الطليعة الواسعة، أو المواطنين القوميين ـ التقدميين المسيّسين. ففي حين لا يزال كثير من القادة السياسيين يرون أن مصالحهم تقع بالأولى في «رحاب التبعية»، فإن الطليعة ترى مصالحها في التنمية بالاعتماد على النفس. ولعل المفكرين يستطيعون أن يجعلوا رسالتهم أكثر فاعلية وقدرة على الاقناع داخل شبكة القيادة، بفضل توجيه خطابهم مباشرة إلى القيادة، كذلك بشكل غير مباشر بفضل تصليب ايمان الشريحة الطليعية الواسعة، التي قد تتمكن بدورها من الضغط بشيء من القوة على القيادات لحملها على التصرف بمزيد من الاتساق والانسجام مع متطلبات الاعتماد على النفس، طالما أنه يمكن التدليل أن هذا الاعتماد يشكل في المدى الطويل خدمة للمصلحة الذاتية للمجتمع. ويصح التوقع أنه، إذ تتسع العملية وتشتدّ، وإذ تتسع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية، تصبح القيادات أكثر قبولاً بالتماس المباشر مع الطليعة، وبالشعب بشكل عام في ما حول الطليعة. فإذا تم بلوغ هذه النقطة، ومتى تم ذلك، يتوفر التواصل والاتصال (والتخاطب)

في جميع الاتجاهات داخل المجتمع وعبر تمازجات اجتماعية مختلفة. عندئذ يمكن القول إن التصميم الوطني الداعم للتنمية بالاعتماد على النفس أخذ حقاً يكتسب ثباتاً وتماسكاً.

* * *

لا يجوز أن ينظر إلى تسجيل الملاحظات الست السابقة الذكر على أنه تعبير عن تفاؤل لا يشوبه استدراك أو تحفظ. فهي تؤشر صوب ما قد يحدث أو يمكن أن يحدث، في ظل ظروف وفرضيات مؤاتية. على أن ما يتوقع قد لا يحدث بالضرورة وبالشكل الذي بينّاه. فعلى كل داعية للاعتماد على النفس أن يذكّر نفسه بأنه ما من ضمانٍ يتوفر في أن أياً من القوى الاجتماعية الثلاث الموصوفة كمكوّنات الآلية سيتصرف كما يتوقع أو يؤمل. وليس هناك ضمان بأن كلاً من تلك القوى سيظل على موقفه أو في موقعه الفكري، ويستمر في أداء دوره، أو أنه سيتحقق تفاعل بين كل زوج من الأزواج الثلاثة الممكنة للتفاعل في ما بين القوى الاجتماعية الثلاث. وما من ضمان كذلك بأن السلطة والنفوذ لن يفسدا القيادات بعد أن تأخذ بتبني توجه انمائي سليم؛ أو بأن المفكرين لن يخسروا مثاليتهم ونفاذ بصيرتهم ووضوح تحليلهم، والتزامهم بالخير العام ـ فيما (ومتى) وصلوا «أروقة السلطة» وأخذوا يمشون فيها؛ أو بأن الأنانية وقصر النظر والانبهار بالمصالح الآنية الخاصة لن تحجب عن أبصار المواطنين بشكل عام الأهداف المجتمعية العريضة بل ومصالحهم الذاتية الحقيقية في المدى البعيد، مما لعلهم كانوا يمتلكونه من أهداف ورؤية للمصالح الحقيقية في مرحلة سابقة ما من مراحل تفاعلهم مع أدوات التغيير في المجتمع.

جميع هذه النكسات تظل ممكنة الحدوث، وهي تقدر على اجهاض الأمل بالتنمية بالاعتماد على النفس. ولعل الضمان الوحيد ـ إذا كان هنالك من ضمان ـ هو الأمل بأن تعمق وانتشار الوعي بالأخطار التي تنطوي عليها التنمية التابعة والمشوّهة، وبالمقابل، تعمق وانتشار الوعي بما تأتي بها التنمية السليمة من مكاسب، بفضل اعادة التثقيف الاجتماعي الذي ينحو باتجاه هذه التنمية، من شأنه (أي الوعي المزدوج) أن يعمل كحافز للإصرار على الاعتماد على النفس. ونضيف أنه يصح الأمل بأن جهود المواطنين من أجل اقتناص حقوقهم وحرياتهم الأساسية والتمتع بالمشاركة السياسية الصادقة، قد تردع القيادات السياسية عن اجهاض السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس، وقد تُشجّع المفكرين على الصمود عند مواقفهم وقيمهم الأصيلة والوقوف في وجه أية محاولات تقوم بها السلطات إما لكبت حيويتهم أو لرشوتهم وإفسادهم.

وبالإضافة إلى النكسات الممكن حدوثها والتي تعطل عمل آلية التنمية بالاعتماد على النفس من داخل الآلية، هناك خطر حقيقي في أن السعي إلى هذه التنمية قد تُسدّ طريقه بعراقيل خارجية ضخمة. ويصح اعتبار مثل هذه العراقيل «آلية مضادة»، بمعنى أنها قد تكون من صنع ووضع قوى ومصالح خارجية. وهذه القوى والمصالح تكون طبعاً معادية لأي جهد صادق في الوطن العربي ـ وكذلك في مناطق أخرى في العالم الثالث ـ من أجل التحرر من التبعية ونشدان الاعتماد على النفس.

للقوى الأجنبية المعنية مصلحة قوية، تدرّ عليها الكثير من الفوائد المالية، في الحفاظ على الوضع التابع الراهن وفي إبقاء المجتمع العربي في «حالة مناعة» تجاه التحول الجذري ـ من اقتصادي واجتماعي وسياسي. فبلدان المركز في النظام الاقتصادي العالمي تجني مكاسب طائلة بفضل تبعية بلدان التخوم لها. وتنشأ المكاسب من تصدير الكثير من السلع والخدمات مما تتمتع المنطقة العربية بالقدرة الاحتمالية على انتاجه لو انها صممت على ذلك برشاد وسعت إليه بشكل علمي مدروس. ونشدد هنا خاصة على المواد الغذائية، وأنواع من السلع الترسملية والمهارات التقنية، والأسلحة الأقل تطوراً. كما تنشأ المكاسب الناجمة عن التبعية أيضاً من التقارب أو التماهي الثقافي والسياسي مع البلدان الصناعية الغربية الرئيسية (وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية) إن لم نقل الرضوخ المفرط لها ـ وللتقارب والتماهي قيمة مادية واستراتيجية للغرب. ومرة أخرى نشدد على أن حقيقة العراقيل الخارجية أمام تحرك آلية التنمية السليمة تبرز الحاجة إلى العمل العربي الجاد والمعزز من أجل التحرر من حالة التبعية، حتى إذا كانت الكلفة مرتفعة عند الانطلاق بالعمل.

حتى الآن كنا نتناول دينامية التنمية المعتمدة على النفس وآليتها على مستوى الأقطار العربية منفردة، وانتهينا إلى الاشارة إلى النكسات والعراقيل التي يحتمل أن يتعرض لها تكشف وتحرك الدينامية وعمل الآلية. ويظهر التفكير الممحص حول الدينامية والآلية بأن الكثير مما قيل هنا يلائم الاعتماد على النفس وينطبق عليه على المستوى القومي، أو على مستوى مجموعات من الأقطار منظوراً إليها كوحدة. ولكن، في حين ليس لدينا الكثير مما نضيفه إلى ما ذكرناه قبلاً بالنسبة إلى دينامية التحرك صوب الاعتماد الجماعي (أو القومي) على النفس، يبقى المجال متاحاً لتسجيل بعض النقاط بصدد الآلية في السياق القومي.

كما ذكرنا قبلاً، تتألف الآلية التي تستطيع أن تعمل في خدمة غرض الاعتماد الجماعي على النفس، أولاً، من رؤساء الأقطار العربية بصفتهم يشكلون مؤتمرات القمة العربية. ولم يعقد سوى مؤتمر قمة واحد مخصص كلياً للقضايا الاقتصادية العامة وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٠ في عمّان بالأردن. وكان الهم الأساسي لهذا المؤتمر النظر في وثيقة تتضمن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» كانت قد أعدت خلال العام السابق لمؤتمر القمة. وكان هنالك عدد من الوثائق الأخرى المتصلة بالاستراتيجية تضمنت، في ما تضمنت، خطة خماسية لقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشروع موازنة لتمويل البرامج التي شملتها الخطة. وقد أعد فريق كبير من الاقتصاديين العرب بطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (التي تقوم بمهمة الأمانة العامة لمؤتمرات القمة) الاستراتيجية والوثائق الأخرى ذات الصلة[٢٥].

---

(٢٥) كلفتني الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة فريق عمل صغير ضم، إلى جانبي، محمود عبد الفضيل وجورج قرم، لإعداد مشروع «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». وشكلت الصيغة التي أعدّها هذا الفريق لب الوثيقة التي أقرت في النهاية في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عمّان (الأردن)، في الأيام الأخيرة من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. وبعدئذ كلفتُ من قبل الأمانة العامة المذكورة =

لا تزال الاستراتيجية والخطة الاطار المؤسسي الرسمي الوحيد لعمل القطاع المشترك، مع أنه لم يتم تنفيذ أي جزء من الخطة والبرامج حتى الآن، أساساً لأن التمويل اللازم الذي جرى الالتزام به لم يتوفر. وكان الهم الرئيسي للاستراتيجية توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي وتعميقه، وتصليب الالتزام بالمنظمات الاقتصادية والمؤسسات القومية وبالمشاريع المشتركة، وكذلك توسيع حجم التبادل التجاري البيني (أي في ما بين الأقطار العربية). على أن تحرير الاقتصاد العربي من التبعية كان أيضاً غرضاً من أغراض العمل الاقتصادي المشترك، مع أنه حظي بقدر أقل من العناية مما حظي به التكامل.

نزولاً من قمة هرم السلطة في الآلية القومية للتنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، هناك المجالس الوزارية، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية. وقد قام بعض المجالس الوزارية الأخرى (وهي تضم الاقتصاد، والمالية، والتخطيط، والزراعة، والصناعة، والعمل، والتربية، والمواصلات ـ ونحن نعدد المجالس ذات النشاط الأقرب صلة بالتنمية) بتكليف المنظمات القومية التابعة لها بإعداد استراتيجيات انمائية كل في اختصاصها. وتقترح كل من هذه الاستراتيجيات القطاعية عدداً من السياسات والبرامج ذات العلاقة. ويمكن القول إن الاعتماد على النفس يشكل محوراً مركزياً في جميع الاستراتيجيات والسياسات. وتشكل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئتين الرئيسيتين اللتين تحاولان التنسيق في ما بين السياسات التي تضعها المجالس الوزارية، وأن تسهم بمُدخل (بضم الميم) تنسيقي في أنشطة مختلف المنظمات القومية المتخصصة. ويضع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الاعتماد على النفس هدفاً متقدماً بين أولويات عملهما وكذلك أولويات المنظمات المتخصصة[٢٦].

= بأن أكون منسق مشروع اعداد ٢٦ دراسة لمؤتمر القمة المشار إليه للتو، قام بإعدادها عشرون اخصائياً تضمنت مادة أساسية ومساندة تدعم وثيقة «الاستراتيجية». كذلك كلفت بأن أتولى تحرير جميع تلك الدراسات، وبالاضافة أعددت شخصياً **الورقة الرئيسية العامة** التي تضمنت الرؤية الكلية للمحاور المركزية التي تناولتها الأوراق (أو الدراسات) الرئيسية (الأساسية) والمساندة. وقد خرج المشروع الكامل بثلاثة مجلدات (تضمن أحدها **الأوراق الرئيسية** والآخران **الأوراق المساندة**. وبمجلد رابع يتضمن **الورقة الرئيسية العامة**). وقد أعد الخطة المنصوص عليها في النص في الكتاب الحالي (وكانت احدى الأوراق الرئيسية) محمد محمود الامام، وهو مخطط عربي بارز. وقد ظهرت المواد بأكملها لاحقاً في طبعتين، ثانيتهما تحت اسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، في عام ١٩٨٠. انظر: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ ـ ٣، ٣ مج (تونس: الادارة، [١٩٨ـ]؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، مج ١: **الورقة الرئيسية**؛ مج ٢: **العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج**، ومج ٣: **قضايا اقتصادية عربية**.

(٢٦) أود أن أسجل تنويهاً وتثميناً خاصاً بعبد الحسن زلزلة، الذي تولى منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لسنوات طويلة، وذلك لأنه حمل همّ السعي إلى تحقيق القدر الأقصى الممكن من التكامل الاقتصادي العربي والتنمية بالاعتماد على النفس. وكان المشروع الطموح المشار إليه في هامش رقم (٢٥) أعلاه بقيادته.

ثم هنـاك عدد كبـير من المنظمات المتخصصـة (المشار إليهـا قبلاً) التي تعنى بـالـزراعـة والصناعة والمواصلات والعمل، وبقطاعات أو أنشطة أخرى. ونضع توكيداً خاصاً عـلى أربع مؤسسات قومية تتميز أهدافها وعملها بما لها من قيمة في تعزيز امكانات الاعتماد على النفس. ونعني بها: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي. ويوجد كذلك عدد من الاتحادات المهنية (للاقتصاديين، والمهندسـين، وسواهم). وأخيـراً، بالنسبـة إلى العناصر الرسمية أو شبه الرسمية في الآلية القومية، هنـاك نحو ٤٠٠ مشروع مشـترك وشركة مشـتركة يتمتع قادتها بتوجه انمائي، وباهتمام بالتكامل العربي وبالاعتماد الجماعي على النفس. وبمـوازاة العناصر من رسمية وشبـه رسمية نجـد منظمات واتحـادات ومشروعات مشـتركة تتبـع للقطاع الخاص أو الأهلي، وهي أيضاً تعمل على تعزيز التنمية القـطاعية، كـل في مجالـه، وبالنتيجـة على تعزيز التنمية الشمولية.

تركز البحث في الفقرات القليلة السابقة على الآلية القومية للتنمية. وينبغي أن نضيف إلى ما تقدم تلك العناصر في القيادات القطرية التي تتمتع بصوت مسموع ومحترم على المستوى القـومي يسمح لـدعوتهـا إلى الاعتماد عـلى النفس بـأن تلقى آذانـاً صـاغيـة ليس فقط ضمن أقطارها بل عبر الحدود القطرية كذلك. ثم إن الأحزاب والحركات السياسية (التي تعمل على امتـداد المجال القـومي أو في النطاق القـطري) التي تخصص حيّزاً بـارزاً في برامجهـا وخطابهـا السياسي للهموم والقضايا القومية (إلى جانب القطرية) تستحق أيضاً أن تعتـبر جزءاً من آليـة الاعتـماد القومي عـلى النفس. وأخيراً، فـإن الانتلجنسيا في مختلف الأقـطار العربيـة تتضمن عناصر ذات وزن ونفوذ ومكانة قومية. وبما أن هذه العناصر تلتزم بقضية التنمية بالاعتماد على النفس، فإنها يمكن أن تشكّل احتمالياً جزءاً هامـاً من الآلية. وهكـذا نخلص إلى القول بـأن نشدان الاعتماد العربي على النفس يستطيع أن يحـظى واقعياً بـآلية متسعـة وذات قوة احتـمالية ذات شأن. ويبقى أن الحاجة تظل قائمة كشرط أساسي في أن تنشط مكوّنات الآلية، بعد أن تصبح قوية الاقتناع بما يحمله الاعتماد على النفس من مزايا ومميزات، وقوية الالـتزام بنشدانـه عـلى أساس أنـه الاستراتيجيـة الأكثر فـاعلية لخـدمة المصلحـة العربيـة، وصادقـة الاستعداد للتحرك بتضامن ورشاد من أجله ـ وبذلك تقوى على إطلاق حركة الآلية وعملها.

* * *

من الملائم عند هذه النقطة أن نجمـع خيوط البحث الـذي قمنا بـه حتى الآن في هذا الفصـل الختامي، وفي الكتـاب بأكمله. لقـد تفحّص الفصلان السـابقان معنى الاعتـماد على النفس وأهميته كاستراتيجية انمائية، وبيّنـا كيف يمكن لنوعيـة ومحتوى التنميـة المعنية أن يخـدما المصالح الاجتماعية ـ الاقتصادية المشروعـة والبعيدة المـدى للوطن العربي. ثم جـرى تفحص مدى إمكان تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس. وتبدى أن هذا التحقيق ممكن وواعد ـ ولكن بعد إرضاء شروط معينة تتصل بـالتعاون السيـاسي والتكامـل الاقتصادي في مـا بين الأقـطار العربية، وبتوفر قيادات ذات توجه انمائي تعمـل لتعزيـز الاعتماد عـلى النفس. وهكذا انتقـل

الفصل الخامس الحالي لتفحّص وتناول السؤال التالي: ماذا تكون دينامية التنمية المبتغاة وماذا تكون آليتها، إذا كان للسعي إلى مثل هذه التنمية أن ينطلق بنجاح؟

لقد أظهر النظر في هذا السؤال بتمعن أن التصميم الوطني لنشدان الاعتماد على النفس وتعزيزه ينبغي أن يتبلور بقوة ـ على كل من المستويين القطري والقومي ـ إذا كان للعرب أن يقيموا قاعدة صلبة للانطلاق. ويتطلب التصميم تلبية ستة شروط كيما يؤدي إلى غرضه، كما سنبين الآن:

١ ـ الواقعية في تعيين الأهداف، والقبول بضرورة التحرك المتدرج (أو المرحلي) صوبها، وذلك بسبب عمق جذور التبعية وضخامة العوائق والعراقيل الداخلية في وجه الاعتماد على النفس.

٢ ـ تمتع شعب كل من الأقطار بحق المشاركة السياسية العريضة القاعدة، من خلال صيغ تجعل المشاركة صادقة ومؤدية إلى ديمقراطية ذات معنى. فبفضل الديمقراطية تتمكن النسبة الكبرى الممكنة من الشعب ـ مباشرة و/أو عبر ممثليها المنتخبين ـ من المشاركة في فحص القرارات ومناقشتها وصياغتها وصنعها، مع أن القيادة السياسية (وهي تضم الهيئات التمثيلية المنتخبة) هي التي تتخذ القرارات في النهاية. والمشاركة جوهرية من أجل الالتزام بالمهام وحمل الأعباء والقبول بالتضحيات التي تترتب بالضرورة على نشدان التنمية بالاعتماد على النفس. والأهم في الأمر هو أنها (أي المشاركة) تضمن للمواطنين نصيبهم العادل في مردود التنمية ومكاسبها، وذلك هو الحافز الأقوى في تكوين الالتزام. وليس بخفيّ أن الحق في الديمقراطية هو واحد فقط من حقوق الانسان الأساسية، غير أنه يشكل شرطاً مسبقاً لقدرة الشعب على انتزاع حقوقه وحرياته الأخرى.

إن الصلة بين الديمقراطية والتنمية بالاعتماد على النفس وثيقة جداً ومباشرة. وبفضل العملية الديمقراطية أساساً يتمكن المواطنون من التعبير عن خياراتهم الاقتصادية (والسياسية) وإسماع صوتهم وجعل ضغطهم فعالاً ـ وفوق هذا جعلها موضع اهتمام واستجابة. وهكذا تستطيع القيادة والشعب أن يقيما اتصالاً وتخاطباً في ما بينهما. ويصح هذا القول، بشكل خاص كلما اتسعت القاعدة السياسية للقيادة.

وأخيراً، في سياق الشرط الثاني الذي نحن بصدده، يكمن مفتاح التوقع بأنه سيصار إلى نشدان التنمية بالاعتماد على النفس ـ إذا ومتى نشدت ـ في قوة العملية الديمقراطية. أما في المرحلة الراهنة فإن معظم القيادات السياسية العربية لن ترضى، هذا وإن كانت قادرة على ذلك، بأن تقاوم التبعية وتعمل في اتجاه التنمية المعتمدة على النفس. من هنا فإن الديمقراطية هي التي توفر المسار الوحيد القادر على احداث التبدل السياسي الضروري في المجتمع.

٣ ـ صياغة نسق سياسي ـ اقتصادي للمجتمع يكون قومياً وتقدمياً معاً. ونرى أن نسقاً كهذا، يوفر للأقطار العربية المختلفة إطاراً ملائماً تصوغ الأقطار وتطور ضمنه فهماً للتنمية بالاعتماد على النفس، ومنظوراً أو رؤية لها، على المستوى القطري، كما أنه يمكن الأقطار أن

تسعى إلى تعاون وتنسيق وتكامل سياسي قومي في ما بينها. وبهذا فقط يمكن لدورة الحياة السياسية والاقتصادية أن تتدفق داخل المنطقة العربية بأكملها وأن تكون على مستواها الأمثل، وأن تأتي بالتالي بفوائد لجميع الفرقاء ضمن دورة الحياة هذه.

مثالياً، ينبغي أن يتمتع النسق السياسي ـ الاقتصادي الملائم للأوضاع العربية الراهنة، والمرشح لأن يتماشى مع التوجه السياسي العربي العام، والقادر على خدمة غرض التنمية بالاعتماد على النفس بين مجموعة من الأغراض الاجتماعية والسياسية، بعدد من المواصفات، مما سنقترحه في ما يلي:

- تبني فلسفة تقدمية وموقف يعكسان الايمان بأن للشعب الحق بأن يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية وأن يمارسها.

- وجود حكومات تخضع لموجبات العدالة وحكم القانون في أداء واجباتها وممارسة سلطاتها، وفي توجه الادارة العامة والقوى المسلحة (من أمن وجيش)، وكذلك الأجهزة الأخرى ضمن الآلة الحكومية بموجب مبادىء العدالة والشرعية باستمرار وثبات.

- وجود قطاع عام دينامي ووافٍ في حجمه، ولكنه غير مسيطر، إلى جانب قطاع خاص قوي وقطاع تعاوني. وتجب هنا اضافة الشرط القاطع بأن يخضع القطاع العام لاعتبارات الكفاءة مع استمراره بإيلاء الهم الاجتماعي عناية حريصة؛ كذلك يجب أن يخضع القطاع الخاص بدوره للاعتبارات الاجتماعية كإطار يعين حدود نشاطه، مع استمراره بإيلاء الكفاءة والربحية اهتماماً مركزياً.

- انفتاح كل من الأنساق السياسية ـ الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية بمعادلة أو صيغة سياسية ما من شأنها تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الأقطار، كخطوات أولى تستطيع ـ عندما تنضج الظروف الملائمة ـ أن تسمح بمشاركة أكثر التصاقاً وفاعلية وفي النهاية بشكل فدرالي من الوحدة بين الأقطار التي ترغب في ذلك باختيارها الحرّ. أما المعادلة السياسية المشار إليها فينبغي أن تكون مرنة لا عقدية (دغماتية)، كيما تسمح بانضمام التجمعات القطرية ما ـ دون ـ القومية إذا كان ذلك ضرورياً خاصة عند الانطلاق الوحدوي. وفي السياق الحالي، تستطيع أقطار المشرق وبالأفضلية أن تكون أحد تلك التجمعات، لأنها تحظى بالأهلية كنواة للتنمية بالاعتماد على النفس، كما بيّنا في الفصل الرابع.

٤ ـ بذل جهد مصمم ونيّر ومتصل لتحقيق الدرجة القصوى من القدرة على استقلالية اتخاذ القرار الاقتصادي ووضعه في خدمة المصالح القطرية والقومية، وذلك أساساً عبر بذل الجهود لامتلاك القدرة على تحقيق استقلالية اتخاذ القرار السياسي، إلى المدى الممكن

والمعقول. فدون مثل هذه الاستقلالية، ودون الأصالة الثقافية والاعتماد على النفس، يتحتم الاستمرار بـ «استيراد» المنظور والنموذج الانمائي ويظل هذان غريبين عن البيئة العربية في مختلف عناصرها وأبعادها، ولا يمكن اكتساب جوانب القدرة التي أشرنا إليها إلّا ضمن نسق سياسي ـ اقتصادي مماثل لما نطرحه في هذا الكتاب ونلخصه في الشروط التي نحن بصدد تسجيلها الآن، وضمن اطار من التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي القومي.

٥ ـ نشدان العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمط لتوزع الثروة والدخل والفرص أقل سوءاً (بمعنى أنه يجسد قدراً أقل بكثير من التباين بين شرائح الثروة والدخل، وبين الفرص الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة أمام المواطنين). ثم إن نمطاً متحسناً بالمعنى الذي نرمي إليه يكون أكثر انصافاً في تخصيص أو توزيع الأعباء والتضحيات، ويوازي بين هذه من جهة والفوائد المتحققة من التنمية من جهة أخرى. وبالاضافة، يتاح للمحرومين والضعفاء في ظل الأوضاع الراهنة أن يكتسبوا قدرة أشد على اسماع صوتهم والتمتع بـ «حضور» سياسي وبدور فاعل في عملية صياغة وصنع القرارات الاقتصادية (والسياسية). وغني عن البيان ان وجود نمط توزيع أكثر انصافاً يولّد «تغذية عكسية» ايجابية يستفيد منها كل من الانطلاق نحو التنمية والعملية الانمائية نفسها، كما يشتد بفضلها الالتزام بقضية التنمية.

٦ ـ الادراك بأن أي تحول عميق وواسع النطاق في توجه المجتمع وسلوكه مما يتوجب حدوثه إذا كان للاعتماد على النفس أن يُنشد بجد وصدق، سيصطدم بمشكلات ومعوقات قاسية ومثبطة للعزيمة، ويتطلب بالنتيجة نضالاً وتضحيات. وتتضح أبعاد التحول حين نذكر أنه يتناول مجالات السياسة والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، ولكن أولاً وقبل كل شيء القيم والمواقف النفسية.

ونتيجة لذلك، فإن مهمة التحول ينبغي ألا تقيم امكاناتها بتفاؤل مفرط وبتنميق وببلاغة تأكيدية أو تبسيط مضلّل. إن هذا التحذير ضروري بشكل خاص لأن المشكلات والعراقيل التي تعترض مسار التحول تكون داخلية وخارجية، وعلى الأرجح تكون متسترة تحيط بها السرية والتمويه بمهارة أكثر مما تكون مكشوفة وعلنية.

وإذن، فمن أجل مواجهة تلك المشكلات والعراقيل واطلاق السعي للاعتماد على النفس يتوجب على الداعين إلى هذا الاعتماد توقع وقبول الاضطرار للعمل الشاق وللنضال والتضحية في ذلك السبيل. بل قد يستدعي النضال ضرورة إحداث اعادة هيكلة اجتماعية وسياسية واسعة النطاق ـ بالفعل، أنه قد يستدعي قدراً من «الهدم الخلّاق»، حسب تعبير استخدمه المفكر والاقتصادي البارز شمبيتر[٢٧]. ويتطلب الأمر إذن أن يكون الشعب قد أشعِر وجرى اقناعه بأن مردود التحول والتنمية يبرر تماماً التكلفة الاجتماعية والاقتصادية وعلى مدى سنوات. ويتضح أن مثل هذا الاقتناع لا يكتسب إلا بعد عملية اعادة تثقيف اجتماعي

(٢٧) هذا المصطلح الملائم تماماً أطلقه شمبيتر (Schumpeter). ومع أنه صاغه في سياق مختلف، إلا أنه يلائم البحث الحالي.

مكثفة. وهذه مهمة على الانتلجنسيا، وأجزاء في شبكة القيادة، والطليعة المسيّسة ذات القاعدة العريضة أن ترضى معاً بتحمل مسؤوليتها. على أن النهوض بالمسؤولية يكون أكثر فاعلية إذا جرى ذلك عبر أقنية مؤسسية كالأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية.

* * *

أما وقد قلنا كل هذا، فلا تزال بعض الأسئلة المقلقة تنتصب أمامنا: فهل يتحرك المجتمع العربي على النحو الضروري والمرغوب فيه في هذا الفصل؟ وهل سيتبين أن مهمة التحول الضخمة ولكن الحيوية إذا كان للتنمية بالاعتماد على النفس أن تكون ممكنة وكذلك قابلة للبقاء، هي أكثر صعوبة وإرهاقاً مما تستطيع القوى الاجتماعية، التي يؤمل أن تكون أدوات التغيير والتحوّل، أن تحتمل؟ وهل ينتهي المحلل، وصانع السياسة ومنفذها، وأخيراً المجتمع بأكمله، بما هو ليس أفضل من تنمية عصيّة تمتنع عليهم وتُحرم آمالهم وتوقعاتهم من تحقيقها؟

أسئلة خطيرة وذات صلة فلا بد من طرحها. على أنه تصعب علينا المغامرة بالإجابة، في ما عدا اللجوء إلى وضع ثقتنا بالشبان والشابات العرب ذوي الادراك السياسي السليم. فإن قلقهم، وتوقهم لحقوق الانسان، وللديمقراطية، وللتنمية، وللتكامل العربي، تشكل معاً حافزاً قوياً للعمل من أجل إحداث تبدل سياسي ملائم. ونستطيع بقدر واسع من الأمل أن نعتمد عليهم في أن ينهضوا بما عجزت الأكثرية الساحقة من آبائهم وأمهاتهم عن النهوض به. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشباب العربي سيرفض أن يرث المستقبل المظلم الذي سيورثهم إياه الحاضر إذا لم يخضع هذا الحاضر لتحوّل جذري.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

ـــــ (محرّر). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

أمين، جلال أحمد. **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شعبية عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية**. القاهرة: القاهرة للنشر، ١٩٨٣.

ـــــ. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

التنمية العربية. منسّق الدراسة ابراهيم سعد الدين؛ تحرير ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**. تونس: الادارة، [ـ ١٩٨]؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥. ٣ مج: مج ١: **الورقة الرئيسية**؛ مج ٢: **العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج**، ومج ٣: **قضايا اقتصادية عربية**. (سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ ـ ٣)

ـــــ. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٨٢؛ ١٩٨٦؛ ١٩٨٨، و١٩٨٩**، تحرير صندوق النقد العربي.
حسيب، خير الدين [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)
حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**. بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. ٢ ج.
ـــــ. **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
ـــــ [وآخرون]. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)
ـــــ. **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١)
الحمد، عبد اللطيف يوسف. **الاعتماد على النفس والعمل العربي المشترك**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
حمزة، سعد ماهر. **دراسات في اقتصاديات التخلف والتبعية، مع الاهتمام بالشرق الأوسط**. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربية، ١٩٥٩.
الخولي، أسامة وحسين مختار الجمّال. **التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على النفس**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
زلزلة، عبد الحسن. **العمل العربي المشترك والاعتماد على النفس: نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا النفس**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
صايغ، يوسف. **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.
عبد الخالق، جودة (محرّر). **الانفتاح: الجذور. . . والحصاد، والمستقبل**. القاهرة: المركز العربي للبحوث والنشر، ١٩٨٢.
العرب والعالم. منسق الدراسة علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
العيسوي، ابراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)
فرجاني، نادر. **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي. **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**. بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١)
مسعود، سميح. **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك.** الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٧. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
مسعود، مجيد. **علاقات الانتاج والاعتماد على النفس في الوطن العربي.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
مصر. مصلحة الاستعلامات. **ميثاق العمل القومي.** القاهرة: المصلحة، ١٩٦٢.

دوريات

أمين، سمير. «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (١) ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٦، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
ـــــ. «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (٢) طبيعة نظم الاشتراكية المحققة وما بعد الرأسمالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٧، آذار/ مارس ١٩٨٧.
ـــــ. «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيّف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.
ـــــ. «مستوى التكتيك: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.
الببلاوي، حازم. «الدولة الريعية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
حلباوي، يوسف. «تحديات المستقبل وقضايا التقانة الحديثة في الوطن العربي (مع إشارة خاصة إلى التنمية الصناعية العربية).» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٣٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.
السيد سعيد، محمد. «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.
صايغ، يوسف. «التنمية العربية والمثلث الحرج.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢.
ـــــ. «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لادارة التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٤، آب/ اغسطس ١٩٨٨.
عبد الله، ابراهيم سعد الدين. «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
عبد الفضيل، محمود. «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
الكواري، علي خليفة. «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.

مسعود، سميح. «المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها.» المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

ندوات، مؤتمرات

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، التي انعقدت في الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ والتي نظمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة.

ندوة السياسة السكانية والتنمية، التي انعقدت في القاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٠.

ندوة طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون في الخليج، دبي، ١٢ ـ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdallah, Ismail - Sabri [et al.]. *Images of the Arab Future.* Translated by Marissa Talaat. London: Frances Pinter, 1983.

Abu - Lughod, Janet L. and Richard Hay (Jr.) (eds.). *Third World Urbanization.* New York; Toronto; London: Methuen, c1977.

Alavi, Hamza and Teodor Shanin (eds.). *Introduction to the Sociology of Developing Societies.* London: Macmillan; New York: Monthly Review Press, 1982.

Almond, Gabriel A. and James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960.

Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970.* Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; vol. 13)

Amin, Samir. *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment.* Translated by Brian Pearce. New York: Monthly Review Press, 1974. 2 vols.

———. *Imperialism and Unequal Development.* New York: Monthly Review Press, 1977.

———. *Unequal Development: A Study in the Social Formations of Peripheral Capitalism.* Translated by Brian Pearce. Sussex, Eng.: Harvester Press; New York: Monthly Review Press, 1976.

——— [et al.]. *La Déconnexion: Pour sortir du système mondial.* Paris: Editions la découverte, 1986. (Cahiers libres; 413)

———. *Dynamics of Global Crisis.* London: Macmillan; New York: Monthly Review Press, 1982.

Apter, David Ernest. *The Politics of Modernization.* London; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1965.

Arnold, Harry J.P. *Aid for Development: A Political and Economic Study.* London: Bodley Head, 1966.

Baran, Paul A. *The Political Economy of Growth.* New York; London: Monthly Review Press, 1957.

Bauer, Peter T. *Equality, the Third World and Economic Delusion.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1981.

———. *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development.* London: Weidenfeld and Nicolson, ©1984.

Bernstein, Henry (ed.). *Underdevelopment and Development; the Third World Today: Selected Readings.* Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1973.

Blomström, Magnus and Björn Hettne. *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses.* London: Zed Books, 1984.

Boulding, Kenneth E. (ed.). *The Economics of Human Betterment.* London: Macmillan, 1984.

Cardoso, Fernando Henrique and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America.* Translated by Marjory Mattingly Urquidi. Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, ©1979.

Cassen, Robert [et al.]. *Rich Country Interests and Third World Development.* London; Canberra: Croom Helm, 1984.

Chagula, W.K., B.T. Feld and Ashok Parthasarathi (eds.). *Pugwash on Self - Reliance: Proceedings of the 24th Pugwash Symposium, Dar-es-Salaam, Tanzania, 1975.* New Delhi: Ankur Publishing House, 1977. (Pugwash Monographs)

Chambers, Robert. *Rural Development: Putting the Last First.* London: Longman, 1984.

Chenery, Hollis Burnley, Moises Syrguin and Hazel Elkington. *Patterns of Development, 1950-1970.* London: Oxford University Press for the World Bank, 1975.

Cifuents Espinoza, Malva. *Self - Reliance and Dependence: A Latin - American Perspective.* Oslo: [n.pb., n.d.].

Cockcroft, James D., André Gunder Frank and Dale L. Johnson. *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy.* Garden City, N.Y.: Anchor Books; Doubleday, 1972.

Dag Hammarskjöld Foundation. *What Now? Another Development.* Report prepared on the occasion of the seventh special session of the United Nations General Assembly. Uppsala: The Foundation, 1975. Appeared as a special issue of the Journal *Development Dialogue:* nos. 1-2, 1975.

De Kadt, Emanuel and Gavin Williams (eds.). *Sociology and Development.* London: Tavistock Publications, ©1974.

Enayat, Hamid. *Modern Islamic Political Thought.* London: Macmillan, 1982.

Erb, Guy F. and Valeriana Kallab (eds.). *Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out.* New York; London: Praeger, 1975; USA: Overseas Development Council, 1977.

Food and Agriculture Organization (FAO). *FAO Production Yearbook, 1988.* Rome: FAO, 1989.

Foster - Carter, Aidan. *The Sociology of Development.* Ormskirk, Lancs: Causeway Books, 1985.

Frank, André Gunder. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil.* Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972.

———. *Dependent Accumulation and Underdevelopment.* London: Macmillan, 1982.

———. *Lumpen - Bourgeoisie and Lumpen - Development: Dependence, Class, and Politics in Latin America.* New York: Monthly Review Press, 1972.

———. *World Accumulation.* New York: Monthly Review Press; London: Macmillan, 1978.

Friberg, Mats, Björn Hettne and Gordon Tamm. *Societal Change and Development Thinking: An Inventory of Issues.* Tokyo: United Nations University, 1979.

Furtado, Celso. *The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1957.

———. *Economic Development of Latin America: Historical Background and Contemporary Problems.* Translated by Suzette Macedo. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1976.

———. *Development and Underdevelopment.* Translated by Ricardo W. de Arguiar and Eric Charles Drysdale. Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1964.

———. *Accumulation and Development: The Logic of Industrial Civilization.* Oxford: Martin Robertson, 1983.

Galbraith, John Kenneth. *The Affluent Society.*

———. *The Anatomy of Power.* London: Corgi Books, 1985.

———. *The Voice of the Poor: Essays in Economic and Political Persuasion.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, ©1983.

Galtung, Johan. *Cultural Identity, Self - Reliance and Basic Needs.* Tokyo: United Nations University, 1979. (Project on Goals, Process and Indicators of Development; 9 PID)

———. *Self - Reliance and Global Interdependence: Some Reflections on the «New International Economic Order».* Oslo: [n.pb., n.d.].

———, Peter O'Brien and Roy Preiswerk (eds.). *Self - Reliance: A Strategy for Development.* London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980.

Gerschenkron Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.

Goulet, Denis. *The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development.* New York: Atheneum, 1975.

Green, Reginald Herbold. *Toward Socialism and Self - Reliance: Tanzania's Striving for Sustained Transition Projected.* Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1977. (Research Report; no. 38)

Haberler, Gottfried von. *The Theory of International Trade.* London: William Hodge, 1954.

Hagen, Everett E. *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins.* Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1962.

Ul-Haq, Mahbub. *The Poverty Curtain.* New York: Columbia University Press, 1976.

Harris, Nigel. *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology.* London: I.B. Tauris, 1986.

Hayter, Teresa and Catharine Watson. *Aid: Rhetoric and Reality.* London; Sydney:

Pluto Press, 1985.
Hettne, Björn. *Development Theory and the Third World.* Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984. (SAREC Report R2, 1982)
——— and Peter Wallensteen (eds.). *Emerging Trends in Development Theory.* Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1979. (SAREC Report R3, 1978)
Hirschman, Albert O. *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond.* Cambridge, Eng; New York: Cambridge University Press, 1981.
Hoselitz, Bert F. *Sociological Aspects of Economic Growth.* Glencoe, Ill.: Free Perss, 1960.
——— and Wilbert E. Moore (eds.). *Industrialization and Society.* Paris: UNESCO, 1963.
Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1968.
International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance.* London: IISS, 1983-1987. Annual issues for the years 1983-84 to 1987-88.
International Labour Office (ILO). *Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem.* Geneva: ILO, 1976. (Report of the Director - General of the ILO).
Interregional Seminar on the New International Economic Order and UNCTAD IV. *Self - Reliance and Countervailing Power.* Colombo: Colombo Catholic Press; Marga Institute, 1976.
Jameson, K.P. and Charles K. Wilber (eds.). *Directions in Economic Development.* Notre Dame, Ind.: Notre Dame University Press, 1979.
Johnson, Harry Gordon. *International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory.* London: Allen and Unwin, 1958.
———. *Money, Trade and Economic Growth: Survey Lectures in Economic Theory.* London: Allen and Unwin, 1962.
Kerr, Clark [et al.]. *Industrialism and Industrial Man: The Problems of Labor and Management in Economic Growth.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.
Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan, 1936.
Kindleberger, Charles P. *Foreign Trade and the National Economy.* New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1962.
Kitching, Gavin. *Development and Underdevelopment in Historical Perspective: Populism, Nationalism and Industrialization.* London; New York: Methuen, 1985.
Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970.
Kuitenbrouwer, Joost B.W. *Towards Self - Reliant Integrated Development.* Hague: Institute of Social Studies, 1975. (ISS Occasional Papers; 55)
Lal, Deepak. *The Poverty of «Development Economics».* 2nd ed. West Sussex: Institute of Economic Affairs, 1984.
Lall, Sanjaya. *Developing Countries in the International Economy.* London: Macmillan, 1985.

Lehmann, David (ed.). *Development Theory: Four Critical Studies.* London: Frank Cass, 1979.
Lema, Anza A. *Education Self - Reliance: A Brief Survey of Self - Reliant Activities in Some Tanzanian Schools and Colleges.* Dar-es-Salaam: University of Dar-es-Salaam, Institute of Education, [n.d.].
Lenin, Vladimir I. *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism.* London: Lawrence and Wishart, 1948.
Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East.* New York; Glencoe, Ill.: Free Press, 1958.
Limqueco, Peter and Bruce MacFarlane (eds.). *Neo - Marxist Theories of Development.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1984.
Lipton, Michael. *Why Poor People Stay Poor: A Study of Urban Bias in World Development.* London: Temple Smith, 1977.
Little, Ian Malcolm D. *Economic Development - Theory, Politics and International Relations.* USA: Twentieth Century Fund, 1982.
——— and J. M. Clifford. *International Aid: A Discussion of the Flow of Public Resources from Rich to Poor Countries, with Particular Reference to British Policy.* London: Allen and Unwin, 1965.
Lord Lever of Manchester [et al.]. *The Debt Crisis and the World Economy.* Report by a Commonwealth Group of Experts. London: Commonwealth Secretariat, 1984.
McClelland, David C. *The Achieving Society.* Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1961.
Marx, Karl and Friedrich Engels. *Manifesto of the Communist Party.* Authorized translation. London: Reeves, 1888.
Mbithi, Philip M. and Rasmus Rasmusson. *Self - Reliance in Kenya: The Case of Harambee.* Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1977.
Meier, Gerald M. *Emerging from Poverty: The Economics that Really Matters.* New York; Oxford: Oxford University Press, 1984.
Mende, T. *From Aid to Colonization: Lessons of a Failure.* London: Harrap, 1973.
Mishan, Edward J. *The Costs of Economic Growth.* Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1979.
Moore, Wilbert E. *Social Change.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1963. (Foundations of Modern Sociology Series)
Myrdal, Gunnar. *Economic Theory and Underdeveloped Regions.* London: Duckworth, 1957.
Nash, Manning (ed.). *Essays on Economic Development and Cultural Change in Honor of Bert F. Hoselitz.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1977.
Nerfin, Marc (ed.). *Another Development: Approaches and Strategies.* Uppsala: Dag Hammarskjöld Foundation, 1977.
Nieuwenhuijze, Christoffel A.O. van, M. Fathalla Al-Khatib and Adel Azar. *The Poor Man's Model of Development: Development Potential at Low Levels of Living in Egypt.* Leiden: Brill, 1985.
Nnoli, Okwadiba. *Self - Reliance and Foreign Policy in Tanzania: The Dynamics of the Diplomacy of a New State, 1961 to 1971.* New York: NOK Publishers, 1978.
Nyerere, Julius K. *The Arusha Declaration Ten Years After.* Dar-es-Salaam: Government Printer, 1977.

———. *Ujama: Essays on Socialism*. Oxford: Oxford University Press, 1974.
Ohlin, Goran. *Foreign Aid Policies Reconsidered*. Paris: Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development; Development Centre Studies, 1966.
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). *Aid from OPEC Countries: Efforts and Policies of the Members of OPEC and the Aid Institutions Established by OPEC Countries*. Paris: The Organization, 1983.
———. *The Development of Development Thinking*. Paris: The Organization, 1977. (Liaison Bulletin; no. 1)
Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). *Secretary - General's Eighth Annual Report A H 1400: A D 1981*. Kuwait: OAPEC, 1982.
———. *Secretary - General's Ninth Annual Report A H 1401: A D 1982*. Kuwait: OAPEC, 1983.
———. *Secretary - General's Tenth Annual Report A H 1402: A D 1983*. Kuwait: OAPEC, 1984.
Oxaal, Ivar, Tony Barnett and David Booth (eds.). *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa*. London: Routledge and Kegan Paul, 1975.
Parsons, Talcott. *The Social System*. New York: Free Press, 1951.
——— and Neil J. Smelser. *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory*. New York: Free Press, 1965. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)
Payer, Cheryl. *The Debt Trap: The IMF and the Third World*. Harmondsworth, Eng.: Penguin; New York: Monthly Review Press, c1974.
Perroux, François. *A New Concept of Development: Basic Tenets*. London: Canberra; Paris: Croom Helm, 1983.
Pistic, Slobodan. «The Collective Self - Reliance of Developing Countries in the Fields of Science and Technology.» Tokyo: United Nations University, 1980.
Preston, Peter W. *New Trends in Development Theory: Essays in Development and Social Theory*. London; Boston; Melbourne; Henley: Routledge and Kegan Paul, 1985.
Robinson, Joan Maurice. *Economic Philosophy*. London: New Thinker's Library; C.A. Watts, 1962.
Rosen, Steven and James Kurth (eds.). *Testing Theories of Economic Imperialism*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974.
Rostow, Walt W. *Politics and the Stages of Growth*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971.
———. *The Process of Economic Growth*. New York: Norton, 1952.
———. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. New York: Cambridge University Press, 1960.
——— (ed.). *The Economics of Take - Off into Sustained Growth*. Proceedings of a conference held by the International Economic Association. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963.
Roxborough, Ian. *Theories of Underdevelopment*. London: Macmillan, 1984.
Sauvant, Karl P. (ed.). *Changing Priorities on the International Agenda: The New International Economic Order*. Oxford; New York: Pergamon Press, 1981.

Sayigh, Yusif A. *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*. Oxford: Oxford University Press, 1982.

———. *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility*. London: Croom Helm, 1983.

———. *The Determinants of Arab Economic Development*. London: Croom Helm, 1978.

———. *The Economies of the Arab World: Development Since 1945*. London: Croom Helm, 1978.

———. *Elusive Development: From Dependence to Self - Reliance in the Arab Region*. London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1991.

———. *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.

Schumacher, Ernst F. *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered*. London: Abacus; Sphere Books, 1984.

Schumpeter, Joseph A. *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. Translated from German by Redvers Opie. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949. (Harvard Economic Studies; v. 46)

Scitovsky, Tibor. *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction*. New York; London; Toronto: Oxford University Press, 1976.

Seers, Dudley. *The Political Economy of Nationalism*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

——— (ed.). *Dependency Theory: A Critical Reassessment*. London: Frances Pinter, 1983.

——— [et al.]. *Development Theory: Four Critical Studies*. Edited by David Lehman. London: Frank Cass, 1979.

Sen, Amartya. *On Economic Inequality*. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press, 1978.

Singer, Hans Wolfgang and Javed A. Ansari. *Rich and Poor Countries*. London: Allen and Unwin, 1977. (Studies in Economics Series, Policy Studies Institute; no. 12)

Smelser, Neil J. *The Sociology of Economic Life*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1963.

Sobhan, Rahman. *The Crisis of External Dependence: The Political Economy of Foreign Aid to Bangladesh*. London: Zed Press, 1982.

Stewart, Frances. *Planning to Meet Basic Needs*. London: Zed Press, 1985.

Stewart, Michael. *Keynes and After*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1983.

Stigler, George Joseph. *The Economist as Preacher*. Oxford: Basil Blackwell; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1982.

Streeten, Paul. *The Frontiers of Development Studies*. New York: John Wiley, 1972.

——— [et al.]. *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries*. Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 1981.

Taylor, John G. *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. London: Macmillan, 1983.

Third World Forum. *Economic Integration and Third World Collective Self - Reliance*. Nyon, Switzerland: The Forum, 1979. (Occasional Paper; no. 4)

Thompson, Jack H. and Robert D. Reischauer (eds.). *Modernization of the Arab World.* Princeton, N.J.: Van Nostrand, 1966.

Tinbergen, Jan [et al.]. *Reshaping the International Order: A Report to the Club of Rome.* New York: Dutton, ©1976.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1987.* New York: United Nations, 1988.

———. *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988.* New York: United Nations, 1989.

United Nations Economic and Social Office in Beirut. *Regional Plan of Action for the Application of Science and Technology in the Middle East.* New York: United Nations, 1974.

United States. Arms Control and Disarmaments Agency. *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982.* Washington, D.C.: The Agency, April 1984.

Vicarelli, Fusto (ed.). *Keynes's Relevance Today.* London: Macmillan, 1985.

Villamil, José J. (ed.). *Transnational Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence.* Hassocks, Sussex: Institute of Development Studies; Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979.

Viner, Jacob. *International Trade and Economic Development.* Glencoe, Ill.: Free Press, 1952.

Wallerstein, Immanuel Maurice. *The Capitalist World - Economy: Essays.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979. (Studies in Modern Capitalism)

———. *Historical Capitalism.* 2nd ed. London: Verso, 1984.

———. *The Modern World - System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World - Economy in the Sixteenth Century.* New York; London: Academic Press, 1974. (Studies in Social Discontinuity)

——— and Terence K. Hopkins. *The World - System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World - Economy, 1600-1750.* Beverly Hills, Calif.: Sage; London: Academic Press, ©1980.

Warren, Bill. *Imperialism: Pioneer of Capitalism.* Edited by John Sender. London: Verso, 1985.

Weiner, Myron (ed.). *Modernization: The Dynamics of Growth.* Washington, D.C.: Voice of America; New York: Basic Books, 1966.

Wilber, Charles K. *The Political Economy of Development and Underdevelopment.* New York: Random House, 1979.

Woldelsadik, Terrefe. *Tanzania: The Theoretical Framework of Development: Self - Reliance and Socialism.* Hague: Institute of Social Studies, 1973. (ISS Occasional Papers)

World Bank. *World Development Report, 1987.* Oxford: Oxford University Press, 1987.

———. *World Development Report, 1988.* Oxford: Oxford University Press, 1988.

———. *World Development Report, 1989.* Oxford: Oxford University Press, 1989.

Worsley, Peter. *Marx and Marxism.* Edited by Peter Hamilton. New York; Chichester, Sussex: Ellis Horwood, 1982. (Key Sociologists Series)

Periodicals

Abdallah, Ismail - Sabri. «Arab Industrialization Strategy Based on Self - Reliance and Satisfaction of Basic Needs.» *IFDA Dossier:* no. 16, March - April 1980.

Adelman, Irma. «Development Economics: A Reassessment of Goals.» *American Economic Review - Papers:* vol. 65, part 2, 1975.

Amin, Samir. «Self - Reliance and the New International Economic Order.» *Monthly Review:* vol. 19, no. 3, 1977.

Andriamanjara, Rajoana. «L'Aide étrangère vue des pays récéveurs.» *IFDA Dossier:* no. 43, September - October 1984.

Baran, Paul A. «On the Political Economy of Backwardness.» *The Manchester School:* January 1952.

Cardoso, Fernando Henrique. «The Consumption of Dependency in the US.» *Latin American Research Review:* vol. 12, no. 3, 1977.

———. «Dependency and Development in Latin America.» *New Left Review:* no. 74, July - August 1972.

Chase - Dunn, Christopher. «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross - National Study.» *American Sociological Review:* no. 40, December 1975.

Chenery, Hollis Burnley. «Restructuring the World Economy.» *Foreign Affairs:* no. 2, 1975.

———. «The Structuralist Approach to Development Policy.» *American Economic - Papers:* vol. 65, part 2, May 1975.

«Culture et dévéloppement.» Sous la direction de Lê Thành Khôr [et al.]. *Revue Tiers - Monde:* vol. 25, no. 97, January - March 1984.

Dos Santos, Theotonio. «The Structure of Dependency.» *American Economic Review:* vol. 60, no. 2, May 1970.

Dowidar, M.H. «La Stratégie de type «Self - Reliance» et l'ordre économique international.» *Mondes en développement:* vol. 1, no. 26, 1979.

Eisenstadt, S.N. «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations.» *Cultures et développement:* vol. 15, no. 2, 1983.

Emmanuel, Arghiri. «Myths of Development Versus Myths of Underdevelopment.» *New Left Review:* no. 85, May - June 1974.

———. «White - Settler Colonization and the Myth of Investment Imperialism.» *New Left Review:* no. 73, May - June 1972.

Forster - Carter, Aidan. «From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment.» *World Development:* vol. 4, no. 3, March 1976.

———. «Neo - Marxist Approaches to Development and Underdevelopment.» *Journal of Contemporary Asia:* vol. 3, no. 1, 1973.

———. «Theory in Development: Current Trends.» *Third World Review:* vol. 1, 1984.

Frank, André Gunder. «The Development of Underdevelopment.» *Monthly Review:* vol. 18, no. 4, September 1966.

———. «Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology.» *Catalyst:* no. 3, 1969.

Galtung, Johan. «A Structural Theory of Imperialism.» *Journal of Peace Research:* vol. 8, no. 2, Autumn 1971.

Hunt, Geoffrey. «Fallacies of «Underdevelopment»: An Epistemological Critique of Contemporary Development Theory.» *Journal of African Marxists:* no. 7, 1985.

International Herald Tribune: 30/7/1990.

Lal, Deepak. «The Misconceptions of «Development Economics».» *Finance and Development:* vol. 22, no. 2, June 1985.

Lall, Sanjaya. «Is «Dependence» a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?» *World Development:* vol. 3, nos. 11-12, 1975.

Mandel, Ernest. «The Laws of Uneven Development.» *New Left Review:* no. 49, January - February 1970.

McMichael, Philip, James Petras and Robert Rhodes. «Imperialism and the Contradictions of Development.» *New Left Review:* no. 85, May - June 1974.

Nimbark, Ashakant. «Towards a Redefinition of the Third World from Development Perspectives.» *Scandinavian Journal of Development Alternatives:* vol. 3, no. 2, June 1984.

Nugent, Jeffrey B. and Pan A. Yotopoulos. «What has Orthodox Development Economics Learned from Recent Experience?» *World Development:* vol. 7, no. 6, 1979.

Palma, Gabriel. «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» *World Development:* vol. 6, nos. 7-8, 1978.

Parthasarathi, Ashok. «The Role of Self - Reliance in Alternative Strategies for Development: Report of the 24th Pugwash Symposium held at Dar-es-Salaam, Tanzania.» *World Development:* vol. 5, no. 3, 1975.

Rahman, Anisur. «Self - Reliant Mobilization: A Conceptual Study in Development Strategy.» *UN Documents:* 1976 (UNCTAD/ RD /123)

Roxborough, Ian. «Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems.» *West African Journal of Sociology and Political Economy:* vol. 1, no. 2, 1976.

Sayigh, Yusif A. «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977.» *Population Bulletin* (United Nations Economic Commission for Western Asia): no. 17, December 1979.

Seers, Dudley. «The Limitations of the Special Case.» *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics:* vol. 25, no. 2, 1963.

Stewart, Frances, and Paul Streeten. «New Strategies for Development: Poverty, Income Distribution, and Growth.» *Oxford Economic Papers* (New Series): vol. 28, 1976.

Sunkel, Osvaldo, «National Development Policy and External Dependence in Latin America.» *Journal of Development Studies:* vol. 6, no. 1, October 1969.

Warren, Bill. «Imperialism and Capitalist Industrialization.» *New Left Review:* no. 81, September - October 1973.

Wiarda, Howard J. «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World.» *Journal of Developing Areas:* vol. 17, no. 4, July 1984.

Dissertations

Ameri, Anan. «Socioeconomic Development in Jordan, 1950-1980: An Application of Dependency Theory.» (Ph.D. Dissertation, University Microfilms International; Ann Arbor, Michigan: Wayne State University, 1981).

Conferences

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). *Energy in the Arab World.* Proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979. 4 vols. Kuwait: OAPEC Information Department, 1980.

«Prospects for Oil and Future Development in the Arab Countries.»

ندوة عقدت في عمّان، نظّمتها وزارة الطاقة والموارد المعدنية الأردنية؛ منتدى الفكر العربي؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومؤسسة بيجر (Beiger) ـ السويد.

Third World Network. *Third World Development or Crisis?* Declaration and conclusions of the Third World Conference, Penang, 9-14 November 1984. Penang: The Network, 1985.

United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) and United Nations Environment Programme (UNEP). *Development Problems and Environmental Issues in Western Asia.* Proceedings of the Regional Seminar on Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia, convened jointly by ECWA and UNEP, Lebanon, Beirut, January 1980.

Working Group for the Third World Colloquium. Houston: Rothko Chappel, 1977.

Lectures

Haberler, Gottfried von. «International Trade and Economic Development.» Lecture delivered at: National Bank of Egypt, Cairo, 1959.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

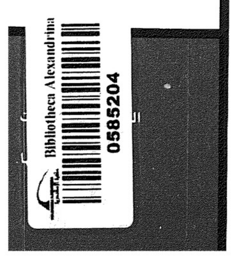
هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب مسألة محورية في الفكر التنموي، عبر اعتماده نظرية الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وإرادة فهم ذلك، حدّد المؤلّف جملة اشتراطات، لا بد من توافرها، لنجاح نقلة المجتمع العربي من حاله العاثر، إلى الاعتماد الجماعي على النفس كعلاج مضاد للتبعية.

وتكمن تلك الاشتراطات في: حاجة المجتمع العربي إلى تحرير نفسه من فلسفة ومضمون النموذج النيو - كلاسيكي الاقتصادي، وكذلك السوسيولوجي للتنمية، وفي ضرورة تحقيق تمازج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنة في العودة إلى الأصول الدينية، وفي الإدراك السليم المتوازن للتبعية، وفي الحاجة إلى تطوير مفاهيم ومواقف ومسارات عمل ملائمة لظروف وأوضاع الوطن العربي، وفي فهم القدرات العربية الذاتية بمعناها الحركي المتطور، وفي الحاجة إلى تبني منظور عربي قومي في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تصميمها والسعي إليها، برشدانية وعزم وسلامة في الرؤية والتحليل. وسيبقى ذلك كله دون بلوغ الغاية ما لم يتوفر - كما يرى المؤلف - شرط المشاركة السياسية الشعبية الواسعة في العملية الاقتصادية والسياسية، وشرط دفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مُرْضِيَة.

إن هذا الكتاب الذي نقدمه إلى القرّاء العرب، يحتوي بفصوله الخمسة دراسة في غاية الأهمية، لما فيه من تحديد للعوائق، وتوصيف لواقعنا الاقتصادي، ووضع للحلول الممكنة على المستويين القطري والقومي.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨